



(قوله والصواب الاول) أى قوله لا يستحب ذكره وهو المعتمد خلاف الخ (قوله عن عشرة دراهم) وهى تساوى الآن نحو  
 خمسين نصف فضة (قوله ماسوى أم حبيبة) وأما صدق أم حبيبة بأربع مائة دينار فكان من التجاشى إكرامه صلى الله عليه  
 وسلم ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع لها مائة خروجا من خلاف من أوجبها ١٥ شرح روض (قوله وتبانه) عطف على أزواجه  
 (قوله لا تغالوا بصدق النساء) أى بأن تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهرها أمثالهن (قوله فأنه لو كانت) أى هذه  
 النحلة (قوله وجب تسميته) أى فلو خالفتم رخص العقد بمهر المثل (قوله وجبت تسميته) أى فلو لم يسميتم وصح كالتى قبلها  
 (قوله ودين على غيرها) مفهومه أن الدين الذى عليها لم يصح به قطعه وفى سم ٣ على منهج مانصه ثم يرد الدين على غيره

فانه يصح بيعه من عليه ولا يصح  
 جعله صداقا عمرة ١٥ أى بناء  
 على عدم صحة بيعه لغير من هو  
 عليه أما على مقابله وهو المعتمد  
 فيصح كما يصرح به قول الشارح  
 بناء على الخ ومفهوم قوله يرد بيع  
 الدين لغير من هو عليه موافقا لما  
 أفهمه كلام الشارح من أنه يجوز  
 جعل الدين الذى للزوج عليها  
 صداقا لها (قوله والافقيته يولد  
 العقد) ينبغى أن يبين معنى هذا  
 الكلام فانه ان كان الصداق  
 معينا فى العقد فلا معنى لفقده  
 الاتلفه والمعين اذا تلف لا يجب  
 مثله ولا يقفه بل مهر المثل كما  
 سيأتى فى قوله فلو تلف فى يده وجب  
 مهر مثل وان كان فى الذمة لم  
 يتصور فقده الا بانقطاع نوعه اذا  
 التلف لا يتصور الا للمعين واذا  
 انقطع نوعه لم يتصور له مثل ١٥  
 سم على حج (اقول) ويمكن  
 الجواب باختيار الشئ الثانى  
 ويراد مثله من جنسه وتجب بيعه

لوروج عبده بامته لا يستحب ذكره فى البديداذلا فاندقله كذا فى المطلب والكفاية وفى  
 نسخ العزيز المعتمدة وفى بعض نسخها والروضة أن البديدا لا يستحب قال الاذرى  
 والصواب الاول ويسن أن لا ينقص فى العقد عن عشرة دراهم فضة خالصة لان أبا  
 حنيفة رضى الله عنه لا يجوز قل منها وترك لمعالاته وان لا يزيد على خمسمائة درهم  
 فضة خالصة صدقة أزواجه ماسوى أم حبيبة وبناته صلى الله عليه وسلم وأن يكون من  
 الفضة للاتباع وصح عن عرو رضى الله عنه فى خطبته لا تغالوا بصدق النساء فأنه لو كانت  
 مكرومة فى الدنيا أو تقوى عند الله كان أولى به الرسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز  
 اخلاؤه منه) أى من تسميته اجاعا لكان مع الكراهة كما صرح به الماوردى والمتولى  
 وغيرهم ما لم لو كان محجورا عليه ورضيت رشيدة باقل من مهر مثل وجبت تسميته أو  
 كانت محجورة أو مملوكة لمحجور رضى الزوج باكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما  
 صح مبيعا) بان وجدت فيه شروطه السابقة (صح صداقا) فتلقوا تسميته غير مقبول وما  
 لا يقابل بمقول كنواة وترك شفعة وحذف وتسمية جوهرية فى الذمة لما مر من امتناع  
 السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها وأدين على غيرها بناء على ما مر فى الكتاب فعلى  
 مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بد بقد تم تغيرت المعاملة وجب هنا وفى  
 المبيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص أو عجز وجوده فان فقدوه لمثل وجب  
 والافقيته يولد العقد وقت المطالبة كما أتى بذلك والدرجته الله تعالى نعم يمنع جعل رقبة  
 العبد صداقا لزوجته الحرة بل يبطل النكاح للتضاد بينهما كما مر واحد ابوى الصغيرة  
 صداقا لها وجعل الاب أم ابنه صداقا لابنه ولا يرد ذلك عليه لصحة صداقها فى الجملة  
 والمنع هنا عارض هو كونه يلزم من ثبوت الصداق رفعه ثم يرد على عكسه صحة صداقها  
 ما لم ينه من قود مع عدم صحة بيعه واستثناء ما لو جعل ثوبا لأملاك غيره صداقا لعلق  
 حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح لانه ان تعين الاستبراء امتنع ببيع وصحة  
 صداقه والاصح كل منها (واذا اصدقها عينا) يمكن تقويمها كعبد موصوف (فتلقت)

قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى فلوسا وفقدت يجب مثلهما بخاسا وقيمة صنعتها أو باختبار الاول لكن بناء على ان الصداق  
 المعين مضمون ضمان يد (قوله صداقا لزوجته الحرة) صورة أولى وقوله واحد ابوى الصغيرة صورتان وقوله وجعل الاب أم  
 ابنه الخ صورة رابعة ١٥ سم على حج (قوله وجعل الاب أم ابنه الخ) وصورتها ان يترقح أمة بشر وطها وتلد منه ولدا ثم يملكها  
 وولدها فيعتق الولد عليه ثم يرد تزويجه وجعل أمه صداقا له (قوله ولا يرد ذلك عليه) عبارة حج هذه الاربعة عليه الخ (قوله  
 ما لم ينه) أى أو قتها (قوله كعبد موصوف) أى معلوم بان شوهد بعد التعيين وضبطت صفته قال حج ومن ثم لو تغير رأى  
 المثل والقيمة كفن أو ثوب غير موصوف وجب مهر المثل قطعا ١٥ وكتب عليه سم كان المعنى ان القن أو الثوب عين =



== في العدة بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والافلو كان في الذمة وصف والا فلا يتصور تلفه قبل القبض أو كان معناه مجهولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف اه (قوله والمتقوم بقيته) المتبادر من هذه العبارة انه قيمة يوم التلف لا أقصى القيم ٤ (قوله كما قاله القاضي حسين) أي ويجب مهر المثل (قوله كالبيع) يشكل

عليه ما قدمه في المبيع قبل قبضه من ان المبيع اذا كان في الذمة لا يجوز الاعتياض عنه لانه مثنى (قوله نعم تعليم الصنعة) أي المجهولة صدأ قالها (قوله لا يعتاض عنه) أي فلا بد من التعليم (قوله وهو العقد) فلو تنازع في التسليم فقال هو لا أعلم وقالت هي بالعكس فقيمة قوله فيما يأتي فلو اوصدتها تعليم نحو قرآن وطالب كل التسليم الخ ان يقال بمثلها هنا (قوله وفارق) أي عدم جواز الاعتياض عن التعليم (قوله بشدة الضعف فيه) أي الدين (قوله فكانه) أي فيما لو اوصدتها تعليم قرآن (قوله باع عرضا) أي بضع وقوله بعرض أي تعليم (قوله فيلزمه مؤنة فقه) أي حيث كان غير آدمي اما الادعي فيجب تجهيزه (قوله وتجهيزه) أي حيث كان محترما (قوله وهي رشيده) لم يذ كر حكم محترزه وهو السفينة ولعله انما يضمنه بدله له ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالانلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لنحو غير صيال احترزه من انلافه لصلاله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل اه سم على

تلك العين (في يده) قبل القبض (ضمنها) وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها (ضمنان عده) لانها مملوكة بعهدها ووضعه كالبيع بدبائعها فيضمنها بمهر المثل كما يأتي اذ ضمان العقد هو وجوب المقابل الذي وقع العقد به (وفي قول ضمان يد) كالمستام لبقاء النكاح فيضمن المثل بمثل والمتقوم بقيته (في) على الاول (ليس لها بيعه) أي المعين ولا التصرف فيه (قبل قبضه ويصح) التقايل فيه كما قاله القاضي الحسين ولها الاعتياض عما في الذمة كالبيع نعم تعليم الصنعة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كإفلا عن المتولى واقرأ وهو المعتمد وما اعترض به مردود فقد أجاب عنه الواجد رحمه الله تعالى بان امتناع الاعتياض عن ذلك قياسا على المسلم فيه لا يقتضي وجوب تسليمها في مجلس العقد وفارق جواز في غيره من الدين بشدة الضعف فيه ودونه كما لا يخفى فإقاله المتولى ليس بضعة لان الصنعة منزلة منزلة المبيع فكانه باع عرضا بعرض ولائح حينئذ كما هو احد الوجهين في البيع (ولو تلف) على الاول كما أفاده التقرير (في يده) قدوم ملك له قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه (وجب مهر مثل) لبقاء النكاح والبضع كالتلف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كالزاد المبيع والتمن تلف يجب بدله (وان تلفته) الزوجة وهي رشيده لغير خصوصيها كما مر نظيره في المبيع قبل قبضه (فقابضة) لحقها عليها ما ويرأ منه الزوج (وان اتلفه اجنبي) أهل الضمان (تخبرت على المذهب) بين فسح الصداق وبقائه كظنيره ثم (فان فسخت الصداق) أخذت من الزوج مهر مثل (على الاول) وهو يرجع على المتلف (والا) بان لم تفسخه (غزمت المتلف) بكسر اللام مثله في المثل وقيته في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وان اتلفه الزوج فسكته) بأفة بناء على الاصح ان اتلاف البائع كذلك فيفسخ الصداق وترجع هي بمهر المثل (وقيل كاجنبي) فتخير (ولو اصدق عبيدين) مثلاً (تلف عبد) بأفة أو اتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لافي الباقي على المذهب) فقريه بالمصنف في الدوام (ولها الخيار فيه) لتلف بعض المعقود عليه (فان فسخت فمهر مثل) على الاول (والا) بان اجازت (في) لها حصه (أي قسط قيمة) (التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث مجموع قيمتهما فلها ثلث مهر المثل وان اتلفته فقابضة لفسطه من الصداق أو اجنبي تخبرت كما مر (ولو تعيب قبل قبضه) بغير فعلها كعصى القن (تخبرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الاول وهو يرجع على الاجنبي المعيب بموجب جنائيه (والا) بان اجازت (فلا شيء لها) غير المعيب

حج (قوله قيمة التالف) اعتبار القيمة واضح في العبدين ونحوهما اما المثل كقفزى برتلف أحدهما كما اشترى فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة ويرجع في القيمة لأرباب الخبرة فان لم يتفق ذلك اما لفقدهم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغابم

(قوله والزوائد) أى المنفصلة (قوله وان طلبت) غاية (قوله فامتنع) أى بناء ٥ على ضمان العقد (قوله وخرج بملكته) أى

كالمسترى نعم لو كان المعبى اجنبيا فلها عليه الارش والزوائد في يد الزوج امانة فلا يضمنها الا ان امتنع من التسليم (والمناقع الفاتنة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت) منه الزوجة (التسليم فامتنع على ضمان العقد) كما لو اتفق ذلك من البائع فقول الزركشى والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع واماعلى ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع باجرة المثل حيث لا امتناع لاضمان على القوانين (وكذا) لا يضمن المناقع (التي استوفاهما ركوب ونحوه على المذهب) بناء على الاصح ان جنائيه كالاتفة ومقابل المذهب يضمنها باجرة المثل بناء على ان جنائيه بخنايا الاجنبي (واها) أى المالك لا مهرها التي لم يدخل بها (حبس نفسها) للقرض والقبض ان كانت مفوضة كما سذكره والا فلها الحبس (لتقبض المهر) الذي ملكته بالنكاح (المعين) الدين (الحال) سواء كان بهضه أم كاهه الاجماع لدفع ضرر فوت بضعتها بالتسليم وخرج بملكته بالنكاح ما للزوج أم ولده ففقدت بعونه أو اعنتها أو باعها وصحناه في بعض الصور لا تيسر لانه ملك للوارث أو المعتق أو البائع لالهها وما للزوج أمة ثم اعنتها وأوصى لها بمهرها لانها ملكته لاعن جهة النكاح ويحبس الأمة سيدها المالك للمهر أو وليه والمجورة وليها ما لم تكن المصلحة في التسليم وتنظير الاذرى فيما لو خشي فوات البضع ان هو فليس مردود بانه لامصلحة حينئذ نعم تجبه بحجته في ان لولى السفينة منعها من تسليم نفسها حيث لامصلحة والاوجه من تردده في مكتبة كتابة صحيحة ان لسيدها منعها كسائر تبرعاتها ودعوى بعضهم ان الاوجه انه ليس له المنع مردود فاعله سرى له انه بدل بضعتها ولا حقه فيه وكلامهم يردده كالا يخفى على المتأمل (لا المؤجل) لرضاها بذمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (في الاصح) لوجوب تسليمها نفسها قبل الحل فلا يرتفع بالحلول وهذا ما حكاه الرافي في الكبير عن أكثر الأئمة وهو المعتمد والثاني لها الحبس كما لو كان حال ابتداء ورجمه القاضي أبو الطيب وقال ان الاقول غلط وصوبه في المهمات هنا وفي البيع اعتمادا على نص نقله عن المزني قال الاذرى وقد راجعت كلام المزني فوجدته من تفقحه ولم ينقله عن الشافعي (ولو قال كل لا سلم حتى تسلم في قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصداق دون البضع ومن ثم لم يأت القول باجبارها وحدها فوات البضع عليها هنادون المبيع ثم (وفي قول لا اجبار فن سلم اجبر صاحبها) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بإيقاعه عليه دون ماله (والاظهر انهما يجبران في مبيع بوضعه عند عدل وثومر) هي (بالتسكين فاذا سلمت) وان لم يطمأن غير امتناع منها (اعطاها العدل) فان امتنعت استرد منها اذ ذلك هو العدل بينهما والعدل ليس نائبا عنها والا كان هو الجبر وحده ولا نائبا عنه والا كانت هي الجبر وحدها وانما هو نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما ويجوز كونه نائبا عنها لكنه ممنوع من تسليم المهر لها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التسكين وان يكون نائبا عنه ولا حظ في اجبارها الزوال

فليس لها الامتناع \* (فرع) \* فهم من الروضة ان لولى الصغيرة ان يزوجهما بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهاق قياسا ببيع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يأت الاشهاد والارتهاق لم يجوز الا أن لا ترغب الزوج فيها الا بدونها اهمم على حج (قوله بانه لامصلحة) أى في التسليم فلا حاجة الى بحجته (قوله ان لسيدها منعها) أى من تسليم نفسها (قوله في الكبير) أى الشرح الكبير (قوله لا مكان الاسترداد) \* (فرع) \* طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالمدق الزوج يمينه لان الاصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موته بالبينة ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينة موته الان مؤنة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان القرض انه لم يثبت تسليم سابق واما الارث فهو نافع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم اه (قوله) وان لم يطمأ أى ترك الوطء تركا ليس ناشئا من امتناع الخ (قوله اذ ذلك) أى الا ترداد وقوله هو العدل أى الانصاف (قوله لقطع الخصومة بينهما) وقبل نائبيهما القولهم لو أخذ الحاكم الدين من الممتع ملكة الغريم وثبرا ذمة المأخوذ منه اه ح

(قوله فالذي اقتبته) من كلام مر (قوله ووجب مهر المثل) وقد يقال تجبره لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة  
 الا بعد مدة كالتأجيل وقد تقدم اجبارها فيه وان حل الاجل وقد يجاب عن هذا بان انتهاء الاجل معلوم فتسكنها المطالبة  
 بعده وزمن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته ٦ قد يتساهل في التعليم فتطول المدة عما يابل رباعات التعليم بذلك

والعلة المقتضية لعدم اجبارها واختار البلقيني كونه نائبها. انصرح أبي الطيب  
 بأنه لو تلف في يده كان من ضمانها والوجه خلافه وكونه من ضمانه نظير ما مر في عدل  
 الرهن وليس هذا كالمستع المذكور كما هو ظاهر فلوا صدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل  
 التسليم فالذي اقتبته به ولم ارفيه شيئا منهم ما ان اتفاقا على شيء فذلك والافسخ الصداق  
 ووجب مهر المثل فيسله لعدم دل وثم في تسليم نفسها (ولو بادرت فمكنته طالبتهم)  
 بالمهر على كل قول لبذلها ما في وسعها (فان لم يطاها) امتنعت حتى يسلمها المهر لان  
 القبض هنا انما هو بالوطء (وان وطئها) بما يتسكنها منه محتاجة مكلفة ولو في الدبر (فلا)  
 تمتنع لسقوط حقه بالوطء اما لو أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم مكنت بعده  
 كان لها الامتناع ويؤخذ منه ان لم يتمكن الا لظن اسلامه ما قبضته فخرج معيها من  
 غير نقصير منها في قبضه فلها الامتناع وبحت الاذرى ان تمكن في حق الرقعة من  
 الاستمتاع كتمكين السليمة من الوطء فلها الامتناع قبله لا بعده وما في الكفاية من انه  
 لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة لارجوع لها وان مكنت كالولت ترك الولي الشفعة  
 لمصلحة ليس للمجور وعليه بعد ذلك الاخذ به امر دود والفرق بينه وبين الشفعة لان  
 اذ هذا من تقويت حاصل وما فيها تقويت معدوم وقد تبين ان التسليم وقع على  
 خلاف المصلحة اما لو سلمها بلامصلحة لم يكن مانعا لها من الحبس بل انزعاج بل المجبور  
 عليها بالسفه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه فالوجه ان له الرجوع وان وطئت  
 (ولو بادرت) الزوج (فسلم) المهر (فلتمكن) زوجها وجوبا اذا طلبه لانه فعل ما عليه (فان)  
 امتنعت) أي الزوجة ولو (بلا عذر استردان قلنا انه يجبر) والاصح لا فيكون متبرعا  
 بالتسليم فلا يسترد لا يقال اهمل المصنف محل التسليم لانه معلوم من كلامه في النققات  
 ولو تزوج امرأ قبل الشام والعقد بغزة سلمت نفسها بغزة اعتبارا بمحل العقد فان طلبها  
 الى مصر فنقته من الشام الى غزة عليها ثم من غزة الى مصر عليه وهل مؤنة الطريق  
 من الشام الى غزة عليه أم لا قال الحنابلة في فتاويه نعم وحكي الرواية فيه وجهين أحدهما  
 نعم لانها خرجت بامرء والثاني لان تمكنها انما يحصل بغزة قال وهذا اقيس وهو  
 المعتمد (ولو استهلته) هي أو ولها (انظف ونحوه) كالألف وسخ (امهات) حتما وان  
 قبضت المهر للغير المتفق عليه لا تطرقوا النساء للاحق بتشيط الشعثة ونسختها المغيبة  
 قال المتولى فاذا منع الزوج الغائب ان يطرقها ما غافصة فهنا أولى (ما) أي زمنا (يراه)

ونقل في الدرس عن شيخنا  
 الزايد الجزم بما قلناه (قوله)  
 وقع على خلاف المصلحة) أي  
 فلها بعد الكمال الامتناع (قوله)  
 ولو بلا عذر) قد يقال الاثن  
 بالمبالغة انما هو عكس ذلك بان  
 يقول ولو بعد ذلك كان ينبغي  
 للمصنف اسقاط لاقههم عدم  
 العذوبة بالاولى فتأمل اه  
 سم على حج (قوله لا يقال اهمل  
 المصنف محل التسليم) هو منزل  
 الزوج والكلام هنا في عقد  
 عليها وهي يولد العقد كالزوج  
 مؤنة وصولها للمنزل الذي يريد  
 الزوج من تلك البلد اعياها اه حج  
 قال سم عليه ولو تزوج امرأة  
 فزفت الى الزوج في منزلها فدخل  
 عليها باذنهم فلا أجر لمدة سكنه  
 وان كانت سقيمة أو باغاة فسكنت  
 ودخل عليها باذن أهلها وهي  
 ساكنة فعليه الاجرة لمدة اقامته  
 معها لانه لا ينسب الى ساكن  
 قول ولان عدم المنع اعم من الاذن  
 وكذلك لو استعمل الزوج أو ابنته  
 المرأة وهي ساكنة على جاري  
 العادة تلزمه الاجرة اه كلام  
 الخادم اه سم على حج وبق ما لو

كان المنزل لاهل الزوجة واذا دخل في الدخول ولم يتعرضوا لاجرة ولا لعدمها وقياس ما ذكر في الزوجة وجوب قاض  
 بالاجرة للعلة المذكورة (قوله من الشام الى غزة عليها) ظاهره وان جهلت كونه بغزة كان قبله وكيله يولد المرأة وظفت الزوج  
 بها (قوله ومغيبة) أي من غاب زوجها وهي بضم الميم وكسر الغين بعدها أي خفيفة قال في المصباح واغابت المرأة بالانغاب  
 زوجها فهي مغيب ومغيبة

(قوله والافقهل مردود) أى فلا تهل وان قل (قوله ولا تسلم صغيرة) قال فى الروض وشرحه فلوسلت له صغيرة لا توطن بلزمة تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها أو جاهلا فى استرداده وجهان كالوجهين فيما لو استتعت بلاعدو وقد بادر الزوج الى تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجح عدم استرداده اه سم على حج قال فى الروض وشرحه أيضا ومن افضى امرأته بالوطء لم يعد اليه حتى تبرا البرء الذى لو عاد لم يخدمه او لو ادعت عدم البرء كان قالت لم يندمل الجرح فانكره أو قال ولولى الصغيرة لا تحتمل الوطء فانكر الزوج عرضت على أربع نسوة ثقات فيها أو رجلين ٧ محرمين للصغيرة وكالمحرمين للمسوحان اه وقد يستشكل التخصير فى

الصغيرة بين النسوة والرجلين المحرمين بان قياس المداواة امتناع المحرمين مع وجود النسوة الا أن يفرق بان المداواة تحتاج من تكرار النظر وغيره ما لا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا أخف ثم قد يستشكل التقييد بالمحرمين بان نظر الجانب جائز للضرورة حاجته الشهادة على الزنا والولادة وظاهره عدم التوقف على فقد الغير اه سم على حج (قوله ولا مريضه) أى لا يجب تسليمها لقوله بعد ويكره لولى صغيرة الخ ومحل عدم الوجوب اذا لم يطلها الزوج بدليل قوله لا فى ولو قال سلمها لى ولا اقربها أوجب الى تسليم مريضه الخ (قوله حتى يزول مانع وطء) أى ولا نفقة لهما لعدم التمكن وينبغي ان مثلهما من استهلكت نحو التنظيف وكل من عذرت فى عدم التمكن (قوله ان خافت افصاها) أى أو مالا يحتمل من المشقة اه سم

فاض) من يوم أو يومين (ولا يجاوز ثلاثة أيام) لان غرض التنظيف ينقضى فيها غالباً (لا) لجهاز ومن (ولا) لينة قطع حيض) ونفاس وصوم واهرام لامكان التمتع بها فى الجملة مع طول زمنها وقول الزركشى ان قياس ما ذكره فى الامهال للتنظيف ان تمهل الحائض اذا لم تزد مدة حيضها على مدة التنظيف وصرح به فى التتمة فيختص عدم امهالها بما اذا كانت مدة الحيض تزيد على ثلاثة أيام والافقهل مردود (ولا تسلم صغيرة) لا تحتمل الوطء (ولا مريضه) وهن يله به زال عارض لا بطبيعة الوطء (حتى يزول مانع وطء) لانه ربما يحمله قوط الشهوة على الجماع فتضرربه ويكره لولى صغيرة وانحو مريضه التسليم قبل الاطاقة ويحرم وطؤها مادامت لا تحته له ويرجع فيه بشهادة أربع نسوة وتسلم له نفقة لا بمرض عارض وان لم تحتمل الجماع اذ لا غاية فتتظر وتكفه مما عدا الوطء لانه ان خافت افصاها ولو قال سلمها لى ولا اقربها أوجب وجوباً الى تسليم مريضه للصغيرة كما جرى عليه ابن المقرئ لكن بشرط ان يكون ثقة (ويستقر المهر بوطء) بتغيب حشفة أو قدرها من فاقدها سواء أوجب بنكاح أو فرض كافى المفوضة ولا يعتبر فيه ان يكون مما يحصل به التحليل خلافا للزركشى (وان) حرم (ك) وطء (حائض) أو فى دبر كادل عليه النص لا باستمتاع واستدخال ماء وازالة بكرة بلا آلة والمراد باستقراره الا من عليه من سقوط كله أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (وبوت أحدهما) فى نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لاجماع الصحابة وابعاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيها لو قتلت أمة نفسها أو قتلها سيدها وقد يسقط بعد استقراره كالأشترت حرة زوجها بعد وطئها وقبل قبضها لصدق لان السيد لا يثبت له على قته مال ابتداء كذا قاله بعضهم وهو وجهه والاصح عدم سقوطه اذا دوام أقوى من الابتداء فان كانت قبضته لم تزد شيأ منه وكالحرة المكتوبة والمبعضه وقد لا يجب اصلاً كان اعتق مريض أمة لا يملك سواها فتزوجها واجاز الورثة عتقها فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور اذ لو وجب رق بعضها فيبطل نكاحها فيبطل المهر (لا بخلو فى الحديد) لفهم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الآية والمس الجماع والقديم يستقر بالخلو فى النكاح الصحيح حيث

على حج (قوله بشرط ان يكون ثقة) أى فلا يشترط انتشار الدكر ولا ازالة بكرة الغوراء (قوله ويستقر المهر بوطء) أى ويصدق فى نفقه الوطء (قوله وازالة بكرة بلا آلة) أى فان طلقها بعد وجوب لها الشطردون ارض البكرة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب ارض البكرة كذا يفهم من سم على منهمج (قوله وقد يسقط) أى ابتداء وقوله بعد وطئها أى وطء الزوج لها (قوله أقوى من الابتداء) أى يبقى فى ذمته حتى يعتق ويؤزل ملكها عنه فيتعلق بكسبه (قوله اذ لو وجب رق) أى كان وجوبه بثبت دينار بق به بعضها اه سم على حج

(قوله ولا يستقرهما) أي الخلوة \* (فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح) \* (قوله كما ذكر) أي أو وصف بغير وصفه كعصراو رقيق أو مملوكه (قوله على ما مر) أي في تقرير الصفقة (قوله وفارق الخلع) أي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيا اه سم على ج وقد يقال أيضا غير المقصود ٨ كالعدم وكأنه لم يسم والنكاح إذا خلا من التسمية وجب مهر المثل والطلاق

إذا خلا عن العوض وقع رجعيا ثم رأيت في ج ما يصرح به قوله على إيجاب مهر المثل أي بخلاف الخلع (قوله ومغصوب) وكالمغصوب كل ما ليس بمملوك كالزوج كأن نكح بمملوك ونحوه أو حراً ومغصوب لكن مرفى البيع ان شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوما والباطل قطعا وان يكون مقصودا والافسدة قد البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الأقل مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني (قوله ويأتي هنا ما مر) والمعتمد منه انه لا فرق خلافا لـج (قوله وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها) خرج به مالها تقبلا والقياس فيها صحة النكاح بمهر المثل (قوله فان المهر يفسد) أي ويجب مهر المثل اه سم على منهج (قوله وجب مهر المثل قطعا) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام مالم تأذن في العبد بعينه والا فلا أثر للنقص فيها كما هو ظاهر اه سم على ج والكلام حينئذ في الرشيدة وهي المسئلة التي

لا مانع حسي كرتق ولا شرعي كخض لانها حينئذ مظنة الوطء وما استدلل به له من ان الخلوة الراشد من قضاياه بالخلوة منة قطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعا \* (فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والقاسد) (نكحها) بما لا يملكه كأن نكحها (بجهر أو حراً ومغصوب) سواء أصرح بوصفه كما ذكر أم أشار إليه فقط وقد علمه أو جهله (وجب مهر مثل) لقساد التسمية وبقاء النكاح وحمل ذلك في أن نكحنا ما انكحنا الكفار فقد أمر حكمها (وفي قول قتيبة) أي بدله بتقدير الحرقنا والمغصوب مملوك أو أجنبي خلا أو عصرا أو عند من يرى لها قيمة على ما مر في ذلك وردبانه لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبدل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سعى نحو دم فسكذلك وبفارق الخلع بان العقد أقوى من الحل فقوى هنا على إيجاب مهر المثل (أو بمملوك ومغصوب بطل نفسه وصح في المملوك في الاظهر) تقريرا للصفقة وبأني هنا ما مر ثم من تقديم الباطل أو تأخيرها (وتخبر) لان المسمى كله لم يسم لها (فان فسخت فمهر مثل) يجب لها (وفي قول قتيبة ما) أي بدلها (وان اجازت فلها مع المملوك حصصة المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) عملا بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغصوب (وفي قول تقنع به) أي المملوك ولا شيء اها معه (ولو قال زوجته بنتي وبعثك فوبها هذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها نفسه (صح النكاح) لانه لا يفسد بنفسه المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تقرير الصفقة واعاده هنا على وجهه أي بين فلا تكرار وخروج بثوبها أو ثوب فان المهر يفسد كبيع عبدي اثنين بثمن واحد (ولو زرع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمنها ونصفه صدقها فيرجع اليه بطلاق قبل وطء ربه ويفسخ نصفه هذا ان كان ما خص المهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا ومقابل الاظهر بطلانها وما وجوب مهر المثل (ولو نكح) بألف بعضها مؤجل بمجهول كما يقع في زمن ثمان قولها ما يجعل بموت أو فراق ففسد وجب مهر المثل لما يقابل المجهول تعذر التوزيع مع الجهل بالاجل أو (بألف) مثلا (على ان لا يسمها) أو غيره القامن الصداق أو غيره (أو) على (ان يعطيه) بالتعينة أو غيره (ألفا) كذلك (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فيه مالا ن ألفا ان لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد ولا فقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة كافي في البيع ويؤخذ منه انه لو نكحها بألف على ان يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل وألحق لفظ الاعطاء بالفظ الاستحقاق لانه يفيد من ثم صح بحثك هذا

ذكرها الشارح بقوله أو وكيل عنها وكذا لو لم يكن وكيلها وأذنت له (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر على المثل أي ولا رجوع للزوج على الاب بما دفعه له لانه تبرع منه (قوله كذلك) أي من الصداق (قوله صح بالالفين) معقدا (قوله بالفظ الاستحقاق) أي الذي افاده قوله على أن لا يسمها القائل الخ



(قوله وفيه نظر الخ) وليس فيه ما يقتضي اعتماد مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله وانما يقتضي مخالفة  
 الاول لو ذكر ان الثاني هو الارجح أو نحوه وكذا كل موضع نقل فيه حكم عن أحد ونظرفيه لا يكون النظر مقتضيا  
 لضعفه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتقد (قوله أو شرط خيارا) قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير  
 وجود عيب كما بحث لانه تصریح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الالباء أو تحريم على تقدير وطء  
 الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للمعامل وان خالفه مر اه سم على حج والا قرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يحصى  
 عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ ٩ (قوله في المهر) كان قال زوجه تكها بكذا على

ان لك أولى الخيار في المهر فان  
 شئت أو ثبت ا بقيت العقد بها  
 والافسخ الصداق ورجع لمهر  
 المثل مثلا (قوله ولكنه في الاول)  
 أى في قوله ان وافق مقتضى  
 النكاح (قوله مؤكدا مقتضى  
 العقد) أى العمل بمقتضاه  
 كما هو قضية النكاح (قوله  
 كشرط ان لا يتزوج عليها) تنبيه  
 قديست كل كون التزوج عليها  
 من مقتضى النكاح بان المتبادر  
 انه لا يقتضى منعه ولا عدمه  
 ويحجب بمنع ذلك وادعاء ان نكاح  
 مادون الرابعة مقتضى طهارتها  
 ان الشارع جعله علامة عليه اه  
 حج وكتب عليه سم مانعه قد  
 يوضح بان نكاح الواحدة مثلا  
 لما كان مظنة الحجر ومنع غيرها  
 اثبت الشارع حل غيرها بعد  
 نكاحها ففعال توهم عموم تلك  
 المظنة لمنع غيرها فصار نكاح

على ان تعطى عشرة وتكون هي الثمن اما بالقول فيسده فهو وعدمها لا يبيها وهو غير مقتضى  
 للصداق كذا قاله جع وفيه نظر بل هو في انكحتم بشرط ان تعطى هي كذا شرط فاسد  
 لانه عقد في عقد أيضا وأي فرق بين اعطائها الاب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها  
 (قوله شرط) في صلب العقد (خيارا في النكاح بطل النكاح) لمناقته لوضع النكاح من  
 الدوام وال لزوم وشغل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الارجح خلافا  
 للزكري (أو) شرط خيارا (في المهر قال اظهر صحة النكاح) لانه لا استقلاله لا يؤثر فيه  
 فساد غيره (لا المهر) لان الصداق لم يتعوض بالعوض بل فيه شائبة النحلة فلم يلق به الخيار  
 لانه يكون في المعاوضة المحضة فيجب مهر المثل والثاني يصح المهر أيضا لان المقصود منه  
 المال كالبيع فيثبت لها الخيار والثالث يفسد النكاح افساد المهر أيضا (وسائر  
 الشروط) أى باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والنفقة (أولى تعلق به  
 غرض) كان لانا كل الاكذا (انما) الشرط أى لا يؤثر في صحة النكاح والمهر ولكنه في الاول  
 مؤكدا لمقتضى العقد فليس المراد بالا لافاقه بطلانه بخلاف الثاني وما أوهمه كلام بعض  
 الشارحين من استوائهم في البطلان وكلام آخر من استوائهم في عدمه غير صحيح (وصح  
 النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الاصل) سواء كان لها  
 (كشرط ان لا يتزوج عليها أو) عليها كشرط (ان لا نفقة لها صح النكاح) لانه اذا لم يفسد  
 بفساد العوض فلا ن لا يفسد بفساد الشرط المذكور أولى (وفسد الشرط) لخالفته  
 للشرع فقد صح كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل (والمهر) لان شرطه لم يرض بالمسمى  
 الامع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل (وان أخل) الشرط بمقصود النكاح  
 الاصل (ك) شرط ولى الزوجة على الزوج (ان لا يبطا) ه امطلقا أو في خصوصها روى محتملة  
 او ان لا يستمتع بها (أو شرط ولى الزوج ان (بطلها) بعد زمن معين أو لا (بطل النكاح)  
 لا اخلال المذ كور ولا تكرار في الاخيرة مع ما مر في التحليل اما اذا كان الشارط لعدم

غيرها من آثار نكاحها وتابعها في الثبوت فليتامل فيه اه (قوله كشرط ان لا نفقة  
 لها) أى على الزوج (قوله فلا ن لا يفسد) بفتح اللام المؤكدة (قوله ليس في كتاب الله) أى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف  
 ما وافقها وان ثبت بغير القرآن (قوله ان يطلها) أى بخلاف شرط ان لا يطلها أو لا يخلعها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى  
 الكلام في أنه من الموافق لمقتضى العقد أو من المخالف الغير المثل اه سم على حج والظاهر الثاني فيفسد الشرط ويجب  
 مهر المثل (قوله مع ما مر في التحليل) أى لان ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يخل بمقتضاه ومنه لا يعد تكرارا لانه ليس  
 مقصودا بالذات

(قوله فله تركه) قال الحلبي بعد ما ذكر بخلافه فيها أي بخلاف ما لو شرطت هي عدم الوطء فلا يصح وظاهره ولو كان الزوج غير  
متمتي للوطء لصغرها ونحوه وفيه نظر ١٠ بل الأقرب الصحة فيه ما دام الزوج غير متمتي للنكاح لانه موافق لمقتضى

النكاح (قوله ولم تنزل موافقته في الأول) وهو ما لو كان شرط عدم الوطء منها (قوله ان ابس) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والا فالقراء يمكن زوال مانعها (قوله وحرمننا وطأها) أي على الرابع (قوله واحتمل خلافه) أي القول بالصحة (قوله وهذا أوجه) ومحل حيث اطلق بخلاف ما لو شرط ان لا يطأ وان زال المانع فقياس ما يأتي من البطلان في شرط عدم ايراث الكتابة وان زال المانع بطلانه هنا (قوله ومن هذا القسم) وهو ما اخل بمقتضاه (قوله صح النكاح) هذا هو الموافق لما صح في شرطه عدم وطء القراء (قوله صح بالمسمى) وعليه فلو انفسخ نكاح احدهما قبل الدخول او طلقت وزع المسمى عليه ما باعتبار مهر المثل فلو كان مهر الباقية عشرين والتي انفسخ نكاحها عشرة سقطت عن الزوج ثلث المسمى ووجب للباقية ثلثاه (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو ان لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر (قوله فسد المسمى) أي حيث لم يعين له قدر او لو قالت لوليها فينقص عنه أخذها ما يأتي في قوله وما اذا كان بزوجه ابلا جبار كما يعلم من قوله بكر افلا يشكل

الوطء هو الزوج فلا بطلان كما في الروضة وغيرها وهو المعتقد لانه حق فله تركه ولم تنزل موافقته في الأول منزلة شرطه حتى يصح ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تفاسيا لجانب المبتدئ فانيط الحكم به دون المساعدة له على شرطه دفعا للتعارض وأما اذا لم يتحمله فشرطت عدمه مطلقا ان ابس من احفالها له كقرناء أو الى زمن احتماله فلا يضر كما قاله البغوي في فتاويه لانه تصريح بمقتضى الشرط قال الاذري فلو كانت خيرة وحرمننا وطأها وشرطت تركه احتمل القول بفساد النكاح لتوقع ثمة ثمها واحتمل خلافه لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طالت دامت اه وهذا أوجه ومن هذا القسم كما نقله عن الحنطاي وحرمه ابن المقرئ ما لو شرط ان لا ترثه أو يرثها أو يتفق عليها غيره وان صحح البلقيني الصحة وبطلان الشرط ومحل ما تقر في شرط نفي الارث كما بحثه في الخادم في غير الكتابة والامة فلو تزوج كناية وأمة على ان لا يرثها فان أراد ما دام المانع قائما صح النكاح لانه تصريح بمقتضى العقد وان اراد مطلقا فباطل لمخالفته لمقتضى النكاح وان أطلق فالوجه الصحة لان الاصل دوام المانع ويحتمل البطلان تنزيلا للمطلق على ان لا يفعل (ولو نكح نسوة بمهر) واحدا كان زوجة بين يدهن أو معةقهر أو وكيل أو وليا منهن (فالظاهر فساد المهر) للجهل بما يخص كل امة من حاله مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمة بقين صح بالمسمى (ولكل مهر مثل) والثاني يصح ويوزع على مهر امثالهن (ولو نكح) ولي أب أو جد (الطفل) أو مجنون أو سفيه (بفوق مهر مثل) بما لا يتغابن بمثله من مال المولى عليه ومهر مثله ايليق به على ما مر في باب بحث نكاح السفيه وغيره (أو انكح بنتا) له بوحدة فنون كما هو بخطه (لا) بمعنى غير (لعدم وجود شرط العطف) بها كما مر في قوله لا طهر وظهر اعراها فيما بعد هذا لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كجونة وبكر صغيرة أو سفيه بدون مهر المثل (أو) انكح بنتا له (رشيدة) بكر ابلاذن منتهاله في القصص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يتغابن به (فسد المسمى) لانتفاء الخط المشروط في تصرف الولي بالزيادة في الاولى والنقص فيما بعدها اما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لان في افساده اضرار ابلا بن بالزامه بكال المهر من ماله ولظهور هذه المصلحة لم ينظر الى تضمين دخوله في ملكه وما اعترض به ان تركيب من كونه غير مستقيم لان لا اذا دخلت على مفرد هو صفة لسابق وجب تكرارها ونحو لا قارض ولا بكر لا مرقبة ولا غريبة مردود لان شرط لا الواجب تكرارها ان لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا في الاولى شرطها ان يليها جملته اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعل ماض ولو تقديرها وقالوا قد

بما ذكره بعد من البطلان على طريقة الرافعي (قوله اما من مال الولي فيصح) محترز قوله من مال المولى عليه ترد  
(قوله قالوا في الاولى) هي قوله التي يجب تكرارها

(قوله وذلك) أى قوله من غير كف (قوله على ان المهر مهر السر) أى السر اذا تقدم والعلائية ان تقدم (قوله فيما ذكر) أى  
 فى قوله كالمواقات (قوله فرتبه) أى الولى وقوله غير معتبرة وهى تسميتها ١١ لان عبارتها الاغنية فى المال (قوله ان سره)

على ثباني) أى مثلاً (قوله كان له تزويجها) وانما لم يبطل اذنها المذكور لاشتهار له على التعليق لما مر فى كلامه من انه ليس وكسلاً اذ التعليق انما يبطل الو كالأذن والولاية اذ هى ثابتة قبل الاذن ونهاية الامر ان تصرفه موقوف على الاذن منها وقد وجد

\* (فصل فى التفويض) \*

(قوله فى التفويض) أى وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها لنفسها (قوله وهو اخلاء النكاح عن المهر) أى على ما فى بيانها ومنه أن تقول لوليا زوجنى بلا مهر فترجىها كذا أو بدون مهر المثل أمالوقال الولى زوجتسكها بلا مهر ولم يسبق اذن منها بذلك لم يكن تفويضاً على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل ينقص العقد (قوله والمراد هنا الاول) وأما الثانى فقد علم مما مر من انها ان عينت مهر التبع وان لم تعين زوجها بمهر المثل ويفهم منه انها اذا قالت له زوجنى بما شئت جاز بمهر المثل وبما دونه ولا يجوز اخلاء النكاح منه فان اخلاءه منه وجب مهر المثل كما تقدم (قوله وهو أفصح) لعل الافصح باعتبار كثرة استعماله فى كلام الفقهاء والاقتضى ذلك

ترادفها بمعنى غير نحو ولا الضالين لا مقطوعة ولا ممنوعة لا فاض ولا بكر فأنهم هذا ان لا التقي احتجوا بالاعتراض فى الالية ليست مما يجب تكريره لانها بمعنى غير فيها وفى كلام المصنف فاذا كره اعتراضاً وتعليلاً غير صحيح (والاظهر صحة النكاح بمهر المثل) لانه لا يفسد بفساد الصداق كما مر وفارق عدم صحته من غير كف بان ايجاب مهر المثل هنا تدارك لما فات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه والثانى لا يصح افساد المهر بما ذكر (ولو توافقوا) أى الزوج والولى أو الزوجة الرشيدة فالجنع باعتبارها وان كانت موافقة الولى حينئذ لا مدخل لها فى التزوم أو باعتبار من ينضم للفرقتين غالباً (على مهر سرا واعلموا زيادة فالذهب وجوب ما عقده به) أو لا وان تكررت قل أو كثر اتحدت شهود السر والعلائية أم لا لان المهر انما يجب بالعقد فلم ينظر لغيره وعلى هاتين الحالتين حالوا نص لشافعى فى موضع على ان المهر مهر السر وفى آخره على انه مهر العلائية والطريقة الثانية تحكى قولين فى الحالة الثانية ومنهم من اثبتها فى الحالة الاولى أيضاً (ولو قالت) رشيدة (لوليا) غير المجهز (زوجنى) بالف فتنقص عنه بطل النكاح (كالمواقات له زوجنى من زيد فزوجها من عمرو) فلو اطلقت (الاذن) بان لم تتعرض فيه لمهر (فتنقص عن مهر مثل بطل) اذ الاذن المطلق محمول على مهر المثل فكانها قيدت به (وفى قول يصح بمهر مثل) وكذا لو تزوجها بلا مهر (قلت الاظهر صحة النكاح فى الصورتين) أى التقييد والاطلاق (بمهر المثل والله أعلم) كسائر الاسباب المفصلة للصداق ولان البضع له مرد شرعى يرد اليه وبه فارق تزويجه من عمره وما ذكر وقول الزركشى كالمبعضى انها لو كانت سقيمة فسمى دون تسميتها لكنه كان زائداً على مهر المثل انعقد بالمسمى لئلا يضيع الزائد عليها واطرداه فى الرشيدة مردود بل الواجب مهر المثل لا يقال بل هو صحيح لان عبارتها ملغاة فى المال فكان الولى ابتداءً باسماء فوجب لانه قول بتسليمه لوابتداءً به اما فى مسئلتنا فرتبه على تسمية غير معتبرة فلغاً ما ترتب عليها وفى فتاوى القفال لو قالت لوليا زوجنى من فلان ان رد على ثباني كان له تزويجها منه ان رد ثبانيها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجنى من فلان ان كان يترجى على ألف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجهه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعاً على ما فى المحرر

\* (فصل فى التفويض) \* وهو لغة رد الامر للغير وشرعاً ما تفويض بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر واما تفويض مهر كزوجنى بما شئت أو شاء فلان والمراد هنا هو الاول وتسمى مفوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أفصح لان الولى فوض أمرها الى زوجها أى جعل له دخلاً فى ايجابه بفرضه الا فى مكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان كتابه لم يخرج الى ذكره اذا (قالت رشيدة) بكر أو ثيب أو سقيمة مهجلة كما علم من كلامه

لا يظهر فيه معنى الافصح فان اللغتين لم يتواردا على معنى واحد (قوله كتابه) أى كتاب الزوج (قوله بكر أو ثيب) نعم (قوله أو سقيمة) أشار الى ان هذه ملقبة بالرشيدة وليست منها والذى قدمه فى قول البسح ان المراد بالرشيدة فى كلام الفقهاء غير المحجور =



== علمه فهو مرادو الا فالرشيده كما تقدم من بلغت مضطحة لذيها وما لها (قوله مهملة) بان بلغت رشيدة ثم بدرت ولم يحجر عليها  
 اوفسقت (قوله اوبعوجل) أي ان لم تكن من قوم اعتادوا التأجيل والافئدة قد جماعي أخذنا مما يأتي (قوله وسيأتي حكمه)  
 أي في قول المصنف واذا جرى تفويض الخ ١٢ (قوله اوبغير نقد البلد) هذا عين ما سبق في قوله اولا وبغير نقد البلد

في الطر لولها (زوجي بلامهر) اوعلى أن لامهر لي (فزوج ونقي المهر وسكت) عنه  
 اوز قبح بدون مهر المثل اوبغير نقد البلد اوبعوجل (فهو تفويض صحيح) كما علم من  
 حده وسيأتي حكمه وخروج بقوله بلامهر ما لوقالت زوجتي فقط فلا يكون تفويض لان  
 اذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستصحابها من ذكر المهر غالباً  
 وينقي المهر الى آخره ما لو انكحها بمهر المثل حالاً من نقد البلد فانه يصح بالمسمى اوبغير  
 نقد البلد اوبدون مهر المثل لغت التسمية ولم يجب شيء وصار كما لو سكت عن المهر ومحمل  
 اقتضاء التسمية الفاسدة مهر المثل بالعقد في غير التفويض ولو قالت زوجتي بلامهر  
 حالاً ولا مالاً وان جرى وطء فهو تفويض صحيح كما جزم به في الانوار وانتصر له الزركشي  
 لافساد وان قال به اوبواسحق وصاحب المذهب والبيان وغيرهم كما في سائر الشروط  
 الفاسدة وقال الاذري انه الذي يقتضيه ايراد جمهور العراقيين كما قاله بعض الائمة فهو  
 المذهب (وكذا لو قال سيدامة زوجتكها بلامهر) اذ هو المستحق كالرشيده وكذا لو سكت  
 وظاهر انه لو اذن لا تخفى تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت  
 لا يكون تفويض لان الوكيل يلزمه الحظ لو كلفه فبنعقد بمهر المثل نظير ما مر في ولي اذنت  
 له وسكت والمكاتبه كاتبة صحيحة مع سيدها كحرة كما يحسنه الاذري ولا ينافيه ما يأتي  
 من أن التفويض تبرع وهي لا تستقل به الا باذن السيد لان تعاطيه لذلك متضمن للاذن  
 لهافيه ولو تزوجها على ان لامهر ولا نفقة لها اوعلى ان لامهر لها وتعطى زوجها ألفاً  
 وقد اذنت بذلك ففوضة لانه ابلغ في التفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كغير  
 مكافئة وسفينة محجور عليها لانها غير اهل للتبرع اما انهما في النكاح المشغل على  
 التفويض فصحيح (واذا جرى تفويض صحيح فلا يظهر انه لا يجب شيء بنفس العقد) والا  
 انشطر بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على انها لا تستحق غير المنععة واعترض قوله شيء  
 بانه اوجب شيئاً واحداً من المهر أو ما يراضيان به وذلك يتعين بتراضيهما اوبالوطء  
 أو بالموت ويرد بما يأتي من اشكال الامام وانه لو طلق قبل فرض وطء لم يجب شرط فعلم  
 انه لم يجب شيء من المال أصله بنفس العقد أو مال وم المال بطاري فرض أو وطء وموت  
 فوجوب مبتدأ وان كان العقد هو الأصل فيه (فان وطئ) المقوضة ولو مختارة (فمهر  
 مثل) الهالان الموضع حق الله تعالى اذ لا يباح بالاباحة ومرفى نكاح المشرك ان الحربيين  
 لا الذميين لو اعتقدوا ان لامهر لفضة مطلقاً علمناه وان اسلما قبل الوطء اسبق  
 استحقاقه وطء بلامهر وكذا لو تزوج امته عبده ثم اعتقهما واحدهما او باعهما لا يخرج  
 دخل الزوج بهما فلامهر لهما ولا الباقي (ويعتبر) مهر المثل أي صداقها (بحال العقد في

اوبعوجل ولعل ذلك موطئة  
 لقوله وصار كما لو الخ على ان هذا  
 ساقط من بعض النسخ (قوله  
 وان جرى وطء) من جهة الصيغة  
 (قوله وان قال به اوبواسحق) أي  
 الاسفرايين (قوله وسكت) أي  
 السيد وقوله فزوجها الوكيل  
 وسكت ومثله ما لو قال زوجتكها  
 بلامهر (قوله ولو تزوجها على  
 ان لامهر) أي زوج الولى الحرة  
 أو السيد الامه المكاتبه (قوله  
 وقد اذنت) أي الحرة أو المكاتبه  
 في الصورتين ومثلهما سيد الامه  
 لكن لا يتوقف على اذن من الامه  
 (قوله كغير مكافئة) مثال لغير  
 الرشيدة (قوله اما انهما) أي  
 المحجور عليهما بسفله للعلم بان غير  
 المكافئة لا يصح انهما (فرع) \*  
 قال سم على منتهج وتفويض  
 المريضة صحيح ان صحت فان ماتت  
 وأجاز الوارث صح والافلا هكذا  
 نقله مر عن خط والده اه (اقول)  
 وينبغي تصوير ذلك بما لو اذنت أن  
 تزوج بدون مهر المثل ويكون من  
 تفويض المهر والا فلا وجه للفرق  
 بين اجازة الوارث وعدمه بابل  
 لامعنى له لانه بالموت يجب مهر المثل  
 ولا تبرع فيه وسواء في ذلك أجاز  
 الوارث أو رد (قوله من اشكال

الامام) أي من الجواب عن اشكال الامام وحاصله ان العقد لم يجب به شيء وانما هو سبب للوجوب (قوله او باعها) أي الاصح  
 او باعها معاً (قوله أي صداقها) عبارة حج أي صفاتها المرافعة فيه اه وعليه فكان الاولى جعله مقدراً بعد الجار في قوله بحال =

العقد فيقول وتعتبر بصفاتهم المراجعة حال العقد فكان الاولى للشارح ان يقول أو صدقها (قوله ويؤخذ منه ان الاوجه)  
في الاخذ من ذلك نظر لانه لم يقترب بالعقد اتلاف في مسئلة الموت (قوله خلافا ١٣ لبعض المتأخرين) هو حج حيث اعتبر وقت

العقد (قوله مطالبة الزوج) أى  
ان كان اهلا والاولى مطالبة الاولى  
فيقوم مقام الزوج فيما يقرضه كما  
ستأتى الاشارة اليه (قوله وكفى  
بدفع الاثم) قضيته انه لو ترك  
التسمية عند عدم التقويض اثم  
وهو مخالف لما مر من استيجاب  
التسمية الا فيما استثنى وليس  
هذا منه (قوله نعم ان فرض) أى  
الزوج (قوله لاعلمها) فى نسخة  
لاعلمها وهى عن خطه اه ح  
(قوله ومحل الخلاف) هذا التقييد  
لا حاجة اليه لان الكلام فيما  
يقرضه بتراضيه وما ذكره ليس  
منه فان الوطء بمجرد وجوب مهر  
المثل فالبحث عنه بحيث يعلم به  
ما وجب لها بالوطء (قوله مستهلك)  
يفتح اللام يقال اهلكه واستهلكه  
بمعنى اه مختار (قوله ولومن غير  
جنسه) عبارة ابن حجر ولومن جنسه  
وهى اولى لانها فى مقابلته قوله  
وقيل لان كان من جنسه (قوله  
ويجوز النقص) أى بالرضا (قوله  
يدعوى صحة) أى كان قالت  
تكتفى بولي وشاهدى عدل  
ورضى بسلام مهر وأطلب المهر  
(قوله انه لا يعتبر بلدها) أى ولا بلد  
القرض (قوله ان كان بها نساء  
قرايتها) أى وقالوا فى النقدا العبر  
ينقد بلد المرأة والوكيل وان لم  
يكن به احد من قرايتها كما يعلم

الاصح) لانه المقتضى للوجوب والثانى بحال الوطء لانه وقت الوجوب ونقل الاول عن  
الاكثر لكن المرجح فى الروضة كاصلها ونقله الراعى عن المعبرين وجرى عليه ابن  
المقرى وهو المعتمد وجوب الاكثر من العقد الى الوطء لان البضع لما دخل فى ضمانه  
واقترب به اتلاف وجب الاقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد ويؤخذ منه ان الاوجه  
فيما لو مات قبل الوطء ترجح اعتبار الاكثر أيضا خلافا لبعض المتأخرين اذا البضع قد  
دخل فى ضمانه بالعقد واقترب به المقر وهو الموت فكان كالوطء (وله اقبل الوطء مطالبة  
الزوج بأن يفرض لها مهرا) لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكك الامام بانها  
ان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فامعنى المقوضة وان قلنا لم يجب شئ فكيف تطلب ما لم يجب  
لها قال ومن طمع ان يلحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا واجيب بان  
معنى المقوضة على الاول جواز اخلاء الولى العقد عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة  
ومعنى وانما طلبت ذلك على الثانى لانه جرى سبب وجوبه فالعقد سبب للوجوب بنحو  
الفرض لانه موجب للمهر وفوق ظاهر بينهما (و) لها أيضا (حبس نفسها) عن  
الزوج (لم يفرض) لها مهر المأمر أيضا (وكذا التسليم المفروض فى الاصح) كما الهاذلك  
فى المسمى فى العقد اذا مفرض بعده بمقتضى ما سعى فيه والثانى لانها اساحت بالمهر فكيف  
تضائق بتقدمه ولو خافت الفوت بالتسليم جاز لها ذلك قطعاً (ويشترط رضاها بما يفرضه  
الزوج) والا فكيف لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعتبارها حالاً من  
نقد بلدها لم يعتبر رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب وانقصه له الاذرى لانها اذا  
رفعت لم تحاكم لم يفرض لها غيره فامتناعها تعنت وعناد (لاعلمها بقدر مهر المثل فى  
الاطهر) لانه ليس بدلائله بل هو الواجب والثانى يشترط علمها بقدره بناء على انه  
الواجب ابتداء وما يفرض بدله ومحل الخلاف فيما قبل الدخول أما بعده فلا يصح  
تقديره الا بعد علمها بقدره قولوا واحد لانه قيمة مستهلك فانه المأوردى (ويجوز فرض  
موجب) بالتراضى (فى الاصح) كما يجوز تأجيل المسمى والثانى لا ينأى على وجوب مهر  
المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذلك بدله (و) يجوز فرض (فوق مهر مثل) ولومن  
غير جنسه لما مر انه غير بدل (وقيل لان كان من جنسه) أى المهر لانه بدل عنه فلا يزداد  
عليه ويجوز النقص عن مهر المثل بلا خلاف فانه الامام (ولو امتنع) الزوج (من  
الفرض او تنازع فيه) أى قدر المقرض ورنع الامر للقاضى بدعوى صحة (فرض  
القاضى) وان لم يرضيا بقرضه لانه حكم منه ومنصبه فصل الخصومات (نقد البلد) أى بلد  
القرض فيما يظهر ولا يراه ارضه التعبير ببلد المرأة لاستلزام القرض حضورها أو حضور  
وكيلها فالتعبير ببلد القرض لتدخل هذه الصورة اولى واذا اعتبر بلد القرض أو بلدها  
فقد ذكرنا فى اعتبار قدره انه لا يعتبر بلدها الا ان كان بها نساء قرايتها أو بعضهن والا

من قوله والحاصل الخ (قوله وبعضهن) أى ولو كن ابعدها وكان الاقرب غائبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة وبعبارة =

(قوله فرض العروص) أي وان راجت (قوله تطير ماهر) أي من ان القاضي لا يفرض غير نقد البلد الحال وان رضى بغيرهما (قوله لا يقال القياس كونه) أي العلم (قوله انه شرط لهما) أي جواز التصرف والنقود (قوله بغير الباقدوم أدونه) أي كوكيله (قوله من مال محجوره) متهومه انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراد اعيان يظهر (قوله من مطالبه زوجها) أي قبل فراغ المدة (قوله وبعده) أي ولا بعده (قوله وهي تعرفه صح) من هذا يعلم ان غائب الابراء الواقع من النساء في زمننا غير صحيح لانهم يجعلون مؤخر الصداق محل يموت أو فراق وهذا مفسد للمسمى وموجب للمهر المثل فاذا وقع الابراء مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذا لم يصح فالطريق في صحة الابراء الذي يقع في مقابلته الطلاق تعيين قدر مما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلته ذلك القدر (قوله ولو علمت انه) أي مهر المثل (قوله وتيقنت) قضيه انه لو اتقن تيقن ذلك لم يصح الابراء وقياس ماهر في الضمان خلافه بل مراهة لو أبرأه من معين معتقدا انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برئ فليأجل ولعل ما هنا مجزئ تصوير

اعتبر بلدهن ان جعهن بلدوا لاعتبر أقربهن لبلدها فان تعذرت معرفتهن اعتبرن أجنبيات بلدها كأيان والحاصل ان العبرة في الصفه ببلدها أو بلد وكيلها فلا يكون الامن نقد تلك البلدة وفي قدره ببلد نسأقرباًتها الى آخر ما مر (حالا) وان رضى بغيرهما أو اعتبر ذلك الماهران في البضع حقه له الى بل لواعناد نسأقرباًتها التاجيل لم يتوجه له ويفرض مهر متهومه محالا وينقص منه ما يقابل الاجل وقياس ذلك فيما لو اعتادوا فرض العروص ان يفرض نقدا وينقص من ذلك بقدر ما يليق بالعروض (قات) ويفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع نعم يعتقر القدر اليسير الواقع في محل الاجتماع بان لم يتغابن به تطير ماهر في الوكيل وقضية كلامهما مانع الزيادة والنقص وان رضيا وهو متجه تطير ماهر وان اختار الاذرى خلافه وقول الغزى قد يقال اذا تراضيا خرجت الحكومية عن نظر القاضي والكلام اذا فصلت الخصومات بحكم بات مردود بان مرادهم ان حكمه البات بهر المثل لا يمنع رضاهما بخلافه وبدونه او اكثر منه لا يجوز رضاهما به (ويشترط علم به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لانه متصرف الغيرة لا يقال القياس كونه شرط لجواز تصرفه بالنقود لو صادفه في نفس الامر لانا نقول الذي دل عليه كلامهم انه شرط لهما ان قضاء القاضي مع الجهل غير نافذ وان صادف الحق (ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير اذن الزوج سواء الدين والعين (في الاصح) وانما جاز اداء دين غيره من غير اذنه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهنا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغيره باقدوم أدونه والثاني يصح كالأولى الصداق عنه بغير اذنه ورد به ماهر نعم ينبغي انه لو كان الاجنبي سيد الزوج ان يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً له يلزمه اعفائه وقد اذن له في النكاح ليؤدى عنه والولى يفرض عن محجوره من مال محجوره ولا يصح ابراء المقوضة عن مهرها ولا اسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيها لانه في الاول ابراء عالم يجب وفي الثاني كاسقاط زوجة المولى حقه من مطالبة زوجها ولا يصح ابراءه عن المنة قبل الطلاق لعدم وجوبها وبعده لانه ابراء عن مجهول ولو فسد المسمى وبراءت عن مهر المثل وهي تعرفه صح والا فلا ولو علمت انه لا يزيد على ألفين وتيقنت انه لا ينقص عن ألف فبرأته من ألفين نقد (والفرض الصحيح) منها أو من القاضي (كسعى فيشطر بطلاق قبل الوطء) كالمسمى في العقد أما الفاسد كتمهرفلغو فلا يجب شيء حتى يشطر وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه اقوى بكونه في مقابلته عوض وهذا واه مع سبق الخلوعن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق) الزوج (قبل فرض ووطء فلا تشطر) لمقهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولها المنة كما سألني (وان مات أحدهما) أي الزوجين (قبلهما) أي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفرقة في الطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله أعلم) للغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك

(قوله لبروع) بكسر الباء عند المحدثين وبفتحها عند أهل اللغة لأنه لم يسمع من كلامهم، ثم فعل بالكسر الآخر وع. ود  
 اسمان ثبت وواد اه شيخنا زيادى \* (فصل في بيان مهر المثل) \* (قوله مهر المثل) أى وما يتبعه من تعدد المهر واتحاد (قوله  
 لاجدة) أى ولوام اب (قوله لبروع في الخبر) قد يقال لادلالة في الخبر تعيين العصبية لأن الذى في الخبر أنه قضى لها مهر نسائها ولم  
 يعلم المراد بنسائها من الخبر هل هذه العصبية خاصة بالأعم منهن وذوات الارحام اللزوم الآن يقال ان اضافة النساء اليها  
 تقتضى زيادة التخصيص بنسائها وتلك لزيادة ليست إلا للعصبية (قوله اما مجهولة النسب) أى بان لا يعرف ابوها وانظر هل يمكن  
 مع جهل أبيها معرفة ان فلانة بنتها او عمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اخاتها بنساء الارحام وكتب أيضا قوله  
 اما مجهولة الخ يحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوه لا تعتبر نساء عصباتها كما ختمت وتعتبر ارحامها كام أبيها فان كان  
 وجه ذلك عدم معرفة عصباتها فهو مشكك اذ كيف جهل الاب يكون ١٥ مانع من معرفة اخاتها التي هي بنته دون امه

وان كان وجهه شيئا آخر فما  
 هو فليجروا اه سمع على حج قول  
 وجوابه انهم انما اعبروا بنساء  
 الارحام بناء على الغالب من  
 انه اذا جهل ابوها لا يمكن معرفة  
 نساء عصباتها فان امكن عمل  
 به وبقى ما لم يعرف لها اب ولا ام  
 كالأمثلة وحكمه يعلم من قوله  
 الا ترى فان تعذر ارحامها فنساء  
 بلدها (قوله ثم عمت) هل ولو  
 بواسطة فتقدم اخت الجدة وان  
 بعد على بنت العم وكذا يقال في  
 بنات العم مع بنات ابن العم فيسه  
 نظر وقياس من الارث ذلك  
 فتقدم العمومة وان بعدت وبنت  
 العم وان بعد (قوله ولا يردن) أى  
 بنات العمات لانهن لسن من  
 نساء العصبات (قوله والاخوات)  
 أى للاب لما أتى وعلى هذا فبنات

لبروع رضى الله عنها فهو كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفتويض  
 \* (فصل في بيان مهر المثل) \* (مهر المثل ما يرغب به) عادة (في مثلها) نسبا وصفة  
 (وركنه الاعظم نسب) ولو في العجم كالعرب كما هو ظاهر كلامه كالاكثرين لأن التفاضل  
 انما يقع به غالب فتختار الرغبات به طلقا خلافا للقول والعبادى (فبراى) من  
 أقاربها التقاس هي عليها (أقرب من نسب) من نساء العصبية (الى من نسب هذه) التى  
 تطلب معرفة مهرها (العم) كاخت وعمه وبنت أخ لاجدة وخالة وأم لقضاءه صلى الله  
 عليه وسلم بمهر نسائه وروى في الخبر المارأ اما مجهولة النسب فركنه الاعظم بنساء الارحام كما  
 يعلم مما أتى (وأقربهن لابوين) لادلائها بمجهتين (ثم) ان فقدت أو جهل مهرها أو  
 كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لاب ثم بنات أخ) وان. فان (ثم عمت)  
 لابناتهن ولا يردن على كلامه (كذلك) أى لابوين ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات أولادهم  
 وان سفلن كذلك (فان فقد نساء العصبية) بان لم يوجدن والا فلبنيات يعتبر بهن أيضا  
 (ولم يشكن أو جهل) نسبهن أو (مهرهن فارحام) أى قرابت اللام من جهة الاب أو  
 الام فهن هنا اعم من ارحام الفرائض من حيث شموله للجدات والوارثات وأخص من  
 حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما (بجدات وخالات) لانهن أولى  
 بالاعتبار من الاجانب تقدم القربى فالقربى من جهة أو جهات وقضية كلامهم اعدم  
 اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف لا تعتبر وتعتبر امها ولذا قال الماوردى والرويانى  
 تقدم الام فالأخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم فوجوه أو جهات استواءهما  
 ثم الخالة ثم بنات الاخوات أى اللام ثم بنات الاخوال ولو لم يكن في نساء عصباتها

العمات والاخوات لس من ذوات الارحام ولا من نساء العصبات فلا يعتبرن اصلا (قوله تقدم الام) أى بعد نساء العصبات لأن  
 الكلام في ذوات الارحام وفي حج تنبيه علم من ضبط نساء العصبية ونساء الارحام بما ذكر أن من عدا هذين من الأقارب كبنات  
 الأخت من الاب في حكم الاجنبيات وكان وجهه ان العادة في المهر لم تعدد الا باعتبار الاولين دون الاخيرة اه (قوله فالجدات)  
 أى للام (قوله فان اجتمع ام اب) أى للام لأن الكلام في قراباتها أمام ابى المنكوحه فلم تدخل في الارحام بالضابط الذى ذكره  
 وينبغى انهم من نساء العصبات فتقدم على ذوات الارحام لأن المراد بنساء العصبية هنا من لو فرضت ذكرا كانت في محل  
 العصبية وام الاب لو فرضت كذلك كانت اباب لكن فيه انما لا يشعنها قولهم وهن المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانها  
 قد تكون من غير قبيلتها او اهل بلدها بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصبية ولا من ذوات الارحام كبنات العم ومقتضى =

نحو ذلك ان تكون من الاجنبيات (قوله أوجهها استواءهما) أي فتلقب بواحدة من - ما زاد مهرها على الأخرى أو نقص ولا التفات الى ضرر الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص (قوله من بصفته) بان لم تكن من قبيلتها فلا ينافي ما يأتي من اختصاصها بزيادة أو نقص هكذا نقل ١٦ من خط المؤلف أي بان يكون الموجد من نساء عصبائهم لا ينسب الى أول جد

تنسب هي اليه وبعده قبلها  
بان تنسب الى جد آخر ويجمع  
الكل جسداً على الموجود من  
ينسب الى الجسد الأعلى من نساء  
عصبائهم وليس من قبيلتها فتقدم  
أمها ونحوها عليه (قوله قال ابن  
قاسم) أي الغزى (قوله فان غلب  
كلهن) ظاهره وان قربت  
المسافة (قوله لئلا تنهن) أي  
خسستن (قوله كشباب أو علم)  
يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع  
السؤال عنها وهي ان شخصاً  
بالريف له بنات زوج بعضهن  
بقدر غال جرى على عادتهن -  
وبعضهن بالمهر بدون ذلك لما  
رأى فيسه من المصلحة لهما من  
الراحة التي تحصل لهما بالنسبة  
لاهل القرى ولما جرت به العادة  
من المسامحة للزوج الذي هو من  
المصر وهو أن ذلك صحيح لا مانع  
منه لجرى العادة بالمسامحة لئلا  
وانه لو اراد تزويج واحدة من  
أقارب تلك النسوة بعد ذلك نظري  
حال الزوج أهو من المصر فيسأح  
له ومن القرى فيستدع عليه ومثل  
الاب غير من بقية الأولياء كما هو  
ظاهر وقد يؤخذ من ذلك من قول  
الشراح السابق وقرؤية وبلدية  
وبدوية بمثلها (قوله وهي) أي قبل

من بصفته فكالمقدم كما صرح به جمع واعتمده الأذري قال ابن قاسم فينتقل الى من  
بعدهن ولو قيل يعتبر النسب ثم زاد أو ينقص لفقد الصفات ما يليق بها نظير ما يأتي لم يبعد  
وكون ذلك فيه مشاركة في بعض الصفات بخلاف هذا لتأثيره اذ لم يلاحظ التماثل موجود  
في الكل وتعتبر الحاضرات منهن فان غلب كلهن اعتبر دون اجنبيات بلدها كما جزمنا به  
وان فوزع فيه فان تعذر ارحامها فنساء بلدها ثم اقرب بلدها ثم اقرب النساء بمائتها  
وتعتبر العربية بعربية مثلها وامة وعتيقة بمثلهم ماع اعتبار شرف السيد وخسته  
وقروية وبلدية وبدوية بمثلها (ويعتبر) مع ذلك (سن) وعقبة (وعقل) وجمال  
(ويسار) وفصاحة (وبكارة وثوبية) كل (ما اختلف به غرض) من علم وشرف فز  
شاركتهن في شيء منها اعتبر وانما لم يعتبر نحو المال والجمال في الكفاية لان مدارها على  
دفع العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات (فان اختصت) عنهن (بفضل) بشيء مما  
ذكر أو نقص بشيء من ضده (زيد) عليه (أو نقص) منه (لا تبق الخال) بحسب ما يراه قاض  
باجتهاده ولو ساحت واحدة هي مثال للذرة والقله لا قيد من نساءها (لم يجب موافقتها)  
اعتباراً بالغالبين نعم لو كانت مساحتها النقص دخل في النسب وفقر الرغبة فيه اعتبر (ولو  
خفضن) كلهن أو غالبهن (للعشيرة) أي الاقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم  
سواء مهر الشبهة وغيرها خلافاً لا امام بل ذكر الماوردي انهن لو خفضن لئلا تنهن لغير  
العشيرة فقط اعتبر أيضاً كما قاله الماوردي وكذا لو خفضن لئلا تنهن كشباب أو علم وعلى  
هذا يصح قول جمع يعتبر المهر بحال الزوج ايضاً من نحو علم فقد يخفف عن نحو العالم  
دون غيره وهو أنهن لو اعتدلتن التأجيل فرض الحاكماً حلالاً وينقص لئلا تنهن بحال  
والاوجه كما تفقهه السبكي وسبقه اليه العمراني انه اذا اعتدلتن التأجيل باجل معين مطرد  
جاز للولي ولو كما العقدية وذلك النقص الذي ذكره محله في فرض الحاكماً لانه حكم  
بخلاف مجرد العقد قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج الاب والجد صغيرة وكانت عادة  
نساءها أن يتكهن بمؤجل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجري على عادتهن (وفي وطء مكاح  
فاسد) يجب (مهر مثل) لاسبقائه منفعة البضع ويعتبر بمهرها (يوم الوطء) أي وقته لانه  
وقت الاطلاق لا العقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فهر) واحد ولو في نحو مجنونة لا اتحاد  
الشبهة في الجميع فلا تنظر لكونها اسلمة أم لا خلافاً لما جزمه الأذري ثم ان اتحدت  
صفاتها في كل تلك الوطئات فواضح والا بان كانت في بعض الوطئات سلمية متميزة مثلاً  
وفي بعضها بفساد ذلك اعتبر بمهرها (في أعلى الاحوال) لانه لو لم توجد الا تلك الوطئة لوجب  
ذلك العالي فان لم تنقص زيادة لم تنقص نقصاً (قلت ولو تكرروا بطء بشبهة واحدة فهر)

الفصل بعد قول المصنف حالاً (قوله لكونها اسلمة) أي كالعاقلة وقوله ولا أي كالمجنونة (قوله في كل تلك الوطئات) هو واحد  
يقع الطاء لان ما كان على وزن فعلة ان كان اسماً جمع على فعلات بالفتح بكسفة وحقنات وان كان صفة بكسفة جمع على فعلات =



يسكون العين والوطأة لا تستعمل تابعة غيرها حتى تكون صفة فيقال (١٧) هذه وطأة ولا يقال هذه شيء وطأة بحيث تكون

صفة له كما يقال هذه امرأة صعبة  
(قوله والاوجب لما به ادائه)  
معتد (قوله وهكذا الخ) أي  
في تكرار المهر بتكرار الوطأة في  
الحامل مطلقا اذا اختارت  
الكتابة ويكرر التخيير أيضا  
بتكرار الوطأة ما غير الحامل اذا  
اختارت الكتابة فهي كغيرها  
من الاجنبيات قوله اما غير  
الحامل اذا اختارت الكتابة لم  
يظهر للتخيير باختيار الكتابة  
فيها وجه لان الحامل اعتقها  
سببان الكتابة وامعة الولد واما  
غير الحامل فليس لعتقها الاسباب  
واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخيير  
فيها اللهم الا ان يقال مراده  
باختار الكتابة انها اختارت  
بقائها وعدم التخيير لكن هذا  
ليس مما الكلام فيه

\* (فصل في تشطير المهر وسقوطه) \*  
(قوله وسقوطه) أي وما ينبع  
ذلك لحكم الزيادة الخ (قوله كما  
علم من كلامه) أي في قوله قبيل  
فصل نكحها بنحو الخ ويستقر  
المهر بوطءه بوجوه أحدهما (قوله  
قبل وطمئنها) حال من الفرقة  
أو ظرف لغو متعلق بها (قوله  
كفسخها) أي فكان كاتلافها  
للمعوض قبل التسليم (قوله لم  
يلزم أباهما) أي الزوجة (قوله  
والمقروض بعد) وتقديمه في تعريف  
العقد انه صحيح جعل المقروض

واحد لشمول الشبهة فلا كل هنا أيضا وخصه العراقيون بما اذا لم يبطأ بعد اداء المهر  
والاوجب لما به ادائه مهر آخر واستحسنه الاذري وجزم به غيره ويشهد له ما حرق  
الطبع ان محل تداعيل الكفارة ما لم يتخلل تكفير والاوجب أخرى لما به ادائه وهكذا ولا  
يجب مهر لحرية أو مرتدة ماتت كذلك والمراد بالتكرار كما قاله الدميري ان يحصل بكل  
مرة قضاء الوطء مع تعدد الأزمنة فلا كان ينزع ويعود والافعال متواصرة ولم يقض  
الوطء الا آخره وقاع واحد بلا خلاف أما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطئات  
وان لم يقض وطءه والحاصل انه متى نزع فاحسد للزنا أو بعد قضاء الوطء ثم عاد تعدد الوطئات  
فلا (فان تعدد جنسها) كان وطئها بنسكاح فاسد ثم يظن أنها أمته أو اتحد وتعددت هي  
كان وطئها يظننا زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لان تعدد  
كعدد الدكاخ (ولو كرر وطءه مغسوبة) غير زانية كائنة او مكرهه او مطاوعة بشبهة  
اختصت بها كما قاله الزركشي (أو مكرهه على زنا) وان لم تكن مغسوبة اذ لا يلزم من الوطء  
ولومع الاكراه الغصب فقول بعض الشراح اختصاص الاولى بالمكرهه وانه لا وجه  
لعطف هذه عليها من نوع (تكرار المهر) لان سببه الاتلاف وقد تعدد بتعدد الوطئات  
(ولو تكرر ووطء الاب) جارية يائه ولم تجبل (والشريك) الامة المشتركة (وسيد) بالتثوين  
ويجوز تركه (مكاتبه) له أو لمكاتبه أو مطلقته الرجعية (فهر) واحد فيهن وان طال بين  
كل وطنيتين كما أنه كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهن (وقيل مهوور) لتعدد الاتلاف في  
ذلك الغير مع العلم بالحال (وقيل ان اتحد المجلس فمهر والا فهو ووالله أعلم) لانقطاع كل  
مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه ان لم تحمل فان حلت خيرت بين بقاء الكتابة  
وفسخها التصير أم ولد فان اختارت الاول فمهر آخر وهكذا كما نقل عن النص  
\* (فصل في تشطير المهر وسقوطه) \* (الفرقة) في الحياة كما علم من كلامه السابق (قبل  
وطء منها) كفسخها بعيبه أو باعساده أو بعتقها وكرهتها واسلامها ولو تبعها وارضاعها  
له أو لزوجة أخرى له أو لمكاتبه أو ارضاعها كان دبت ورضعت من أمه مثلا (أو  
بسيها كفسخه بعيبها تسقط المهر) المسمى ابتداء والمقروض بعد ومهر المثل لان فسخها  
اتلاف للمعوض قبل التسليم فاسقط عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفسخه  
الناسي عنها كفسخها وانما يلزم أباهما المسلم مهرهما مع انه فوت بذلك بضعها بناء على ان  
تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المرضعة يلزمها المهر وان لم يرضع لاعتينها لان لها  
أجرة فجب ما تفرمه والمسلم لائى له فالو غرم لنفر عن الاسلام ولا يحفظه وجعل عيبها  
كفسخها ولم يجعل عيبه كفراقه لانه بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم يتم بخلافها  
وانما كنت من الفسخ مع أن ما قبضته سليم لدفع ضررها فاذا اختارت دفعه فله رد بدله  
وقضية اطلاقهما كغيرهما عديم الفرق بين المقارن للعدو والحادث في حالة فسخه بعيبها  
وهو كذلك وان قبله الماوردي بالمقارن وجعل الحادث كالاتلاف (ومالا) يكون منها ولا

٣ به س من المهر لان العقد سبب في وجوبه وان تأخر نفير الوجوب عنه فانه ما وافق له لانه جعل المسمى والمقروض =

ومنهر المثل أقساما لطلاق المهر (قوله على ان تبعتها فيه) أي الاسلام (قوله كاستقلالها) أي على الراجح (قوله لتعنيها) أي بان لم يكن ثم غيرها (قوله كقراة) أي بل جعل كقضاها (قوله وما لا يكون منها) أي والفراق الذي لا يكون الخ (قوله بان استدخلت) مامه) أي ولو في الدبر وهو تصوير للرجعي قبل الوطء أي فينشط بغير الطلاق ولا يتوقف على انقضاء العدة وإذا راجعها لا يجب لها شيء زيادة على ما وجب لها أولا (قوله ويترق ١٨ بين هذا) أي كون الفرقة بالخلع لا منها ولا بسببها (قوله وان فوضه اليها

غاية أقوله كطلاق ولو عطفه على خلع فقال او فوضه اليها الخ كان أوضح (قوله وقياسا عليه في السابق) أي يجامع ان كلا فرقة لا منها ولا بسببها (قوله برقبته) أي نفسه (قوله ماله كعند الطلاق) أي وهو سيد الامه وقوله لانه أي ماله كعند العقد (قوله ولو أعتقه ماله ك) أي وهو سيد الامه (قوله لانه وشترية) الواو بمعنى أو (قوله بخلاف ما سأتى في نظيره في المتعة) أي فانه لامتعة (قوله ويلحق بالموت) أي في نفي الكل وقوله وان كان الزوج غايه (قوله فانه تنتجز الفرقة) وتعتد ان دخل بها اعتدة الحياة (قوله فيبقى للزوجة) أي حيث قبضته كما يصح به هذا الكلام فان لم يقبضه تشطرا كن الفرقة ليست منها ولا بسببها حيث كان ديناً أو ماله كان عيناً لم يقبضها فيحتمل الما فيه بماله قبضته فتمتزه عن هوي يده لانها ملكته بالعدة وتعذر عوده للزوج ولورثته (قوله ولو مسخت) أي قبل الدخول (قوله وعاد كل المهر) التعبير يعاد يشعر بانها قبضته وهو

بسببها (كطلاق) ولو خلعاً أو رجعياناً استدخلت ماء المحترم ويفرق بين هذا واسقاط الخلع انم الطلاق البدعي بان المدار ثم على ما يحقق الرضا منها بلحوق الضرر وقد وجد ولا كذلك هنا وان فوضه اليها فطلقت نفسها او علقه بفعلها ففعلت (واسلامه) ولو تبعها (ورده ولعانه وارضاع امه) لها وهي صغيرة (أو) ارضاع (أمها) له وهو صغير وملكه لها (بشطره) أي ينصفه للنصر عليه في الطلاق بقوله تعالى فنصف ما قرضتم وقياسا عليه في السابق وهو انه لو تزوج امته بعبده فلامهر فلو عتقا ثم طلق قبل وطء فلا شرط ومثله ماله لو اذن لعبده في أن يتزوج امته غيره برقبته ففعل ثم طلق قبل الوطء فيرجع الكل لما لك الامه اما النصف المستقر فواضح وأما النصف الراجع بالطلاق فهو انما يرجع للزوج ان تأهل والافان قام مقامه وهو هنا ماله كعند الطلاق لا العدة لانه صار الا أن اجنبيا عنه بكل تقدير ولو أعتقه ماله أو باعه ثم انفسخ أو طلق قبل وطء رجوع هو أو سيده على المعتق أو البائع بقيمة أو نصفها لانه ومشتريه حينئذ المستحق عند الفراق وسكت عا لورثته امه او حكمه تشطير المهر على الصحيح بخلاف ما سأتى في نظيره في المتعة ويلحق بالموت مسخ أحدهما جادا بخلاف مسخه حيوانا فان كان الزوج وكان قبل الدخول فانه تنتجز الفرقة كافي التدريب ولا بسطة شيء من المهر اذ لا يتصور عوده للزوج لا انتقاء اهلية ماله ولا لورثته لانه حتى قبضت للزوجة قاله تخريجا وانما قلنا تنتجز الفرقة بعد الدخول بمسخه حيوانا ولم ينتظر عوده انساني العدة كالردة لانه قد خرج عن الانسانية فلم يبق من جنس من يصح ذكاحه وعوده ليس باختياره بخلاف المرتد ولا طراد العادة الالهية بعدم عود الممسوخ ولا كذلك المرتد فانه يعود كثيرا ولو مسخت حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج كافي التدريب (ثم قيل معنى التشطير ان له خيار الرجوع) في النصف ان شاء مملكه وان شاء تركه اذ لا يملك قهرا غير الارث وهو على التراخي كما اقتضاه كلام الرافعي لانه جعله كخيار الواهب (والصحيح عوده) أي النصف اليه ان كان هو المؤدى عن نفسه أو آذاه عنه وليه وهو أب اوجدوا الاعاد للمؤدى كما رجاء وان أطال الاذرى في رده (بنقص الطلاق) أي الفراق وان لم يحتتره لانية ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى ان السالب يملك قهرا وكذا من اخذ نصيبا ينظر اليه نعم لو سلمه العبد من كسبه او مال تجارته ثم فسح أو طلق قبل وطء عاد النصف أو الكل لسببه

مشكل فانما ملكت بالعدة ومسخها لم يكن منها فكان القياس التشطير كما لو ارضعته أم الزوج مثلا والحواب ما اشار عند اليه من أنها وان لم تكن منها لكانت من جهتها (قوله وهو على التراخي) أي الخيار (قوله كخيار الواهب) أي لولده (قوله والاعاد للمؤدى) ومنها ما لو آذاه ولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما لو آذاه عن ولده ماله حيث يرجع الى المولى ان الولي اذا دفع عن المولى عليه بقدر دخوله في ماله المولى عليه فيه وداله والولد البالغ لا ولا يله على أبيه فاذا أدى عنه يكون تبره مسقطا للدين كفضل الاجنبي فاذا رجع كان للمؤدى وكتب ايضا الطلاق به قوله والاعاد للمؤدى واماني البيع فيعود الفتن الى المشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب بعد قبول المصنف ولو تلف الثمن دون المبيع رده واخذ مثل الثمن

(قوله عند الفراق) أي لان الفسخ يرفع العقد من حينه فيرجع المهر للزوج ١٩ ان كان اهلا لاله لك وليس له حين الطلاق ان

لهيكن اهلا والبايع صار اجنيا  
(قوله فله كل الزيادة) أي في الفسخ  
وقوله أو نصفها أي في الطلاق  
وقوله من ملكه أي ان انفسخ  
النكاح وقوله أو مشترك أي ان  
طلق (قوله ضمنت الارش كله)  
أي ان كان الفراق منها أو بسببها  
وقوله أو نصفه أي ان لم يكن منها  
ولا بسببها (قوله أو في يده فكذاك)  
أي يجب كل الارش للزوج  
أو نصفه (قوله ولو حكما) أي كأن  
أعتقه (قوله والتعير) مبتدأ  
خبر بمعنى قيمة النصف (قوله فان  
عاب) أي قام به العيب قبل  
القبض وظاهر أن محله حيث  
لم تنسخ (قوله منفصلة) أي سواء  
فارق بسبب مقارن أم لا اخذ من  
قوله الا في ولها فيما لو فارق  
لا بسبب مقارن الخ (قوله فيرجع  
في الاصل) أي ان كان بفسخ  
وقوله أو نصفه أي ان كان بطلاق  
وقوله أو بدله أي كلا أو نصفان  
كان تالفا (قوله تتعين قيمة أمه)  
أي نصف قيمة الام وقوله لانصفها  
أي الام فيما لو طلق وقيمة الام كلها  
لا ذاتها فيما لو فسخ وقوله وان  
قال غايه (قوله فان رضيت) أي  
برده (قوله مع نصف قيمتها) أي  
وقت الفسقة (قوله لا بسبب  
مقارن) بحث في شرح الروض  
ان مثل المقارن الحادث قبل  
الزيادة اهم على منهج (قوله  
وليس منها ارتفاع السوق) أي ولا من النقص

عند الفراق لها الا الاصداق ووقع لبعض الشراح عكس ذلك وهو غير صحيح فان عتق ولو  
مع الفراق عاده (فلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (فله) كل الزيادة منفصلة أو متصلة  
أو نصفها لحدوثها من ملكه أو من مشترك بينهما أو نقص به - د الفراق في يدها ضمنت  
الارش كله أو نصفه تعدت بمنعها له بعد طلبه أولا أي لان يدها عليه يد ضمان وملكه  
ينفس الفراق مستقرو به يفرق بين هذه وما هي فيما لو تعيب الصداق بيده قبل قبضها  
لان ملكها الا ان لم يستقر فلم يقع على ايجاب ارش لها كما علم مما مر أو في يده فكذاك ان  
جنى عليه أجنبي أو هي (وان طلق) مثلا (والمهر) الذي قبضته (تالف) ولو حكما (فله)  
نصف بدله من مثل) في مثلي (أو قيمة) في متقوم كالورد المبيع فوجدت تالفا (وان  
تعيب في يدها) قبل فسخ الطلاق (فان قنع) الزوج (به) أي بنصفه معيبا أخذه بلا ارش  
(والا) بأن لم يقنع به (فنصف قيمته سليما) ونصف مثله سليما في المثلي والتعير بنصف القيمة  
في كلام الشافعي والجمهور في موضع بمعنى قيمة النصف المعبر بها في موضع آخر فؤداهما  
واحد اذ الثانية ترجع للاولى والافهى بظاهرها أقل لان التشخيص بنقصها ولذا صوب  
في الروضة رجوعه بنصف القيمة الذي هو أكثر من قيمة النصف رعاية له كما رويت هي في  
تخصيرها الا في مع كونه من ضمانها (وان تعيب قبل قبضها) له بآفة ورضيت به (فله)  
نصفه ناقصا بلا خيار ولا ارش لانه حالة نقصه من ضمانه (فان عاب بجناية وأخذت  
ارشها) يعني وكان الجاني ممن يضمن الارش وان لم تأخذه بل وان أبرأته عنه بل ولورده  
سليما (فلاصح ان له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفات وبه فارق الزيادة  
المنفصلة والثاني لاثني له من الارش كالزيادة المنفصلة (ولها) اذا فارق ولو بسببها  
(زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كولد وغرة واجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه  
أو بدله دونها لحدوثها من ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله  
كرجوع الواهب نعم في ولد الامه الذي لا يميز تتعين قيمة امه لانصفها حذرا من التفرقة  
الحرم وان قال أخذ نصفها بشرط أن لا أفرق بينهما فيما يظهر ولو كان الولد حلا عند  
الاصداق فان رضيت رجعت في نصفها ما والا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان  
لم يميز ولد الامه هذا ان لم تنقص بالولادة في يدها والاختيار فان شاء اخذ نصفها ناقصا ورجع  
بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده رجعت في نصفها وانما نظروا الى النقص بالولادة  
في يده لان الولد ملكها مامعا فلم ينظر لسببه الا مرجح به يفرق بين هذا وبين ما لو حدث  
الولد بعد الاصداق في يده ثم ولدت في يدها فان الذي اقتضاه كلام الرافعي انه من ضمانه  
نظرا الى أن السبب وجد في يده وان كان الولد لها (و) لها فيما لو فارقها لا بسبب مقارن  
بعد زيادة متصلة (خيار في متصلة) كسمن وحرقه وليس منها ارتفاع السوق ومحل ذلك  
ما لم يعد اليه كل الصداق والا فان كان بسبب مقارن له فقد كعب أحدهما رجعت اليه  
بزيادته المتصلة وان لم ترض هي كفسخ المبيع بالعيب وان كان بسبب عارض تخيرت بين  
وليس منها ارتفاع السوق) أي ولا من النقص انخفاضه (قوله وان كان بسبب عارض) أي وقد حدث بعد الزيادة



ان تسله زائدا وأن تسله قيمته غير زائد (فان شئت) فيها وكان القراق لا يسبها (قوله ولو  
معسرة (نصف قيمة) للمهر بأن يقوم (بلا زيادة) وامتناع الرجوع في المتصلة من  
خصوصية هذا الحل لان العود هنا ابتداء تلك لانفسخ ومن ثم لو أمهر العبد من كسبه  
أموال تجارته ثم عتق عادله ولو كان فسخا العاد لما لكه أولا وهو السيد (وان سمعت)  
بالزيادة وهي مطلقة التصرف (لزمه القبول) لها لكونها تابعة لا تظهر المنفعة فيها فليس له  
طلب القيمة (وان) فارق لا يسبها وقد (زاد) من وجه (ونقص) من وجه (ككبر عبد)  
كبر يمنع دخوله على الحرم وقبوله الرياضة والتعليم ويقوى به على الاستمرار والصنائع  
فالاقل نقص والثاني زيادة امام صير ابن سنة ابن نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيئا  
فمنه محض (وطول فخله) بحيث قل به غيرها وكثر خطيها (وتعلم صنعة مع) حدوث نحو  
(برص فان اتفقا) على انه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا بعد وهما (والانصف  
قيمة) للعين مجردة عن زيادة ونقص لانه لا يعدل ولا يجبر هو على اخذ نصف العين للنقص  
ولا هي على اعطائه الزيادة (وزراعة الارض نقص) لانها تذهب قوتها غالبا (وحريها  
زيادة) فان اتفقا على نصفها محروقة أو من روعة وترك الزرع للمصادف ذلك والارجح  
بنصف قيمتها مجردة عن حوث وزرع وحمل ذلك فيما اذا اتخذت للزرع كفاي الحر وكان في  
وقته والا فهو نقص محض واستغنى عنه بقريته السباق اذ هو في أرض للزراعة (وحمل  
أمة ومهينة) وجد بعد العقد ولم ينقص عند القراق (زيادة) اتوقع الولد (ونقص) لان  
فيه الضعف والا وخوف الموت ما لا (وقيل البهية) جملها (زيادة) محضة للامن عليها معه  
غالبا بخلاف الامة ورد هنا وان وافقه كلامه ما في خيار البيع انه عيب في الامة فقط بأنه  
فيها يفسد اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحامل كما سبأ في ولا يقاس ما هنا على البيع اذ  
المدار ثم على ما يخل بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجائين على أن كلامه ما قيل الاقالة  
يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فعيب والافلا (واطلاع فخل) لم يؤبر عند القراق  
(زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهري لمحوها بملكها ولو رضيت بأخذ له  
مع الفخل أجبر على قبوله بخلاف الثمرة المؤبرة وظهور النور في غير الفخل بدون نحو  
تساقطه كبدا الطلع من غير تأبير (وان طلق) مثلا (وعليه عمر مؤبر) بأن تشق طلعها  
أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصداد ولم يدخل وقت جذاذه (لم يلزمها  
قطعه) اي قطعه ليرجع هو والنقص الفخل لانه حدث في ملكها بل لها باقاؤه الى  
جذاذه وان اعتيد قطعه أخضر وتنظير الاذرى مردود بأنها كان نظرها بلانها أكثر  
جبر لما حصل لها من كسر القراق التي النظر الى هذا الاعتبار وأوجب الفرق بينها  
وبين ما في البيع (فان قطف) أو قالت ارجع وأنا اقطفه (نعين نصف) نحو (الفخل)  
حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن للقطف يقابل بأجرة لا تقاها الضرر حينئذ  
عليه بوجه (ولو رضى بنصف نحو الفخل وتبقى الثمرة الى جذاذه) وقبض النصف شائعا

(قوله ولو كان فسخا العاد) قد  
يقال بل القياس أنه يعود له وان  
قلنا فسخ بناء على الرابع من أن  
الفسخ يرفع العقد من حينه  
لامن أصله وكانه يرجع العبد  
اذا عتق يرجع للمشتري لو باعه  
السيد بعد النكاح ويؤيده ما قاله  
سم على ج من قوله قد يقال فلم  
عادله مؤدى كما تقدم (قوله يقتضى  
أنه فيهما) اي الامة والبهية اي  
ويحتمل رجوعه للبيع والقراق  
وهو الظاهر (قوله وان اعتيد)  
غاية (قوله وأنا اقطفه) من باب  
ضرب اه مختار

بجبت برئت من ضمانه (أجبرت) على ذلك (في الأصح) إذا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدهما) كبقية الأموال المشتركة والثاني لا تجبر ورجمه جمع وادعى الأذى أنه الأصح أو الصحيح لأنه قد ينعها السقي أن ارادته لتتبع الثمرة عند ضراره بالشجر أما إذا لم يقبضه كذلك كان قال أرضي بنصف النخل وأؤخر الرجوع إلى بعد الجذاذ وأرجع في نصفه حالا ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو أوعا غيرها نصي فلا يجاب لذلك قطعا وإن قال لها أبرأك من ضمانه لا ضرارها لأنها لا تبرأ بذلك فإن قال أقبضه ثم أودعها إياه ورضيت بذلك أجبرت إذا ضرر عليها حينئذ والأفلا وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق أن قوله أودعها كقوله أعيرها (ولو رضيت به) أي الرجوع في نصف الشجر وتركة غيرها للجذاذ (فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ثبت مبهلا فلا يبرأ بدون رضاه والتأخير جائز بالرضا لأن الحق له ما ولا يلزم فلو رجع أحدهما عنه جاز ولو وهبته نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنفعة هنا بخلافه فيما صرح في الطلوع فإن قبل اشتركا فيهما (ومتي ثبت خيار له) لنقص (أو ولها) لزيادة أوله - ما لاجتماعهما (لم يملك نصفه) حتى يختار ذو الاختيار من أحدهما أو منهما ما ولا بطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لأنه ليس خيار عيب ما لم يطلب فتكلف هي اختيار أحدهما فوراً ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لأن التعيين ينافي وتفويض الأمر إليهما بل يطالبهما بحقه عندهما فإن امتنع لم يجبر بل تنزع منها وتنع من التصرف فيها فإن أصرت على الامتناع باع الحاكم منها بقدر الواجب من القيمة فإن تعذر بيعه باع الكل وأعطيت ما زاد ومع مساواة نصف العين لنصف القيمة يأخذ نصف العين إذا لافائدة في البيع ظاهر أي لأن الشقص لا يرغب فيه غالباً وظاهر كلاهما عدم ملكه أي في الصورة الأخيرة بالإعطاء حتى يقضى له القاضي به وجهه أن رعايته جاتهما المأمر ترجح ذلك وقافي النظر لامتناعها ومن ثم جرى الحاوي وفروعه على ذلك (ومتي رجع بقيمة) للمتقوم لغير زيادة أو نقص أو زوال ملك (اعتبر الأقل من يومى الأصداف والقبض) لأنها إن كانت يوم الأصداف أقل فحدث في ملكها فلا تضعه له أو يوم القبض أقل فما نقص قبله من ضمانه فلا ضمان عليها فيه أيضاً وما أفهمته عبارته من عدم اعتبار ما بينهما محمول على ما إذا لم يحصل نقص بينهما عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما وزادت على قيمته ما فإن نقصت عن القيمتين فالعبرة بها كما مر نظيره في المبيع والتمن إذا الذي قاله الأصحاب أنه يعتبر أقل قيمة من يوم الأصداف إلى القبض قال الزركشي وغيره هو الصواب ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو تلف في يدها بعد القراق فإنه يجب قيمة يوم التلف لتلقه على ملكه تحت يد ضمانته ولو أصدفها حلياً فكسره أو أتاكسره ثم أعادته كما كان ثم فارقها قبل الدخول لم يرجع فيه بدون رضاها لزيادة بالصنعة عندها وكذا لو أصدفها فحوجارية هزأت ثم سممت عندها كفن نسي صنعة ثم فعلها عندها بخلاف ما لو أصدفها عبد أفعى عندها ثم أبصر فأنه يرجع بغير رضاها كما لو تعيب بغير ذلك في يدها

(قوله وإن قال لها) غايه (قوله أجبرت) هو مع قوله ورضيت لا يتناول عن حوازة اهسم على حج وذلك لأنه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله ودعيه لم يكن لقوله أجبرت معنى لأن الاجبار الزام الممتنع من الفعل على قبوله (قوله وهو على التراخي) أي الاختيار (قوله وتنع من التصرف فيها) أي العين (قوله على ذلك) أي على أنه لا يملكه إلا بعد قضاء القاضي (قوله هو الصواب) أي ما قاله الأصحاب (قوله ثم فعلها) عندها (أفهم أنه لو تذكروا بنفسه عندها رجع فيه بغير رضاها) (قوله فعمى عندها) والفرق أن السفن الطارئة يعد زيادة في نحو الأمانة وزوال العيب لا يعد زيادة بل يقال في العرف أنه عاد إلى حاله الأول

مرض قام بها لزمه اجرة الصنعة  
كالخلى المباح (قوله تعليم ما فيه  
كلمة) اي بحيث تقابل بأجرة  
وان قلت (قوله لا شمله) بيان  
لما يصدق شرعا قوله الذي يلزمها  
موته) اي بخلاف غيره اما  
لكونه غنيا بمال أو كون نفقته  
على ابيه أو كونه كبيرا قادرا على  
الكسب (قوله ولو كان) غاية في  
العمدة (قوله والتمة) عطف  
سبب على مسبب (قوله ان طلق  
قبله) اي ولو بأجرة ان بذلتها فان  
لم تبدلها وامتنع من الحضور بمجانا  
لم تجبر على بذلها ولها مهر المثل  
(قوله في مجلس واحد) اي  
أو بمجلس واحد سم على  
منهج (قوله أو تعذر) الاولى  
استقاط هذه الصورة لانه مع  
التعذر يجب مهر المثل وان  
لم يختلف في القدر أو ابداله لقوله  
بعد قوله فنهاؤها ولم يتعذر لكونه  
في ذمته (قوله بأن كان لها  
واختلفا) الاولى استقاط قوله  
واختلفا لان ما أفاده هو المراد  
بقوله وان اتفقا الخ (قوله  
مردودة) جرى عليها ج (قوله  
ويجب حيث تعذر) اي بلادة  
كما في الروض (قوله أما  
لو أصدقها) محترز قوله السابق  
وكان التعليم بنفسه (قوله ولا بد  
من علم الزوج والولي) قضيته

ثم زال العيب ثم فارقها فان لم ترض الزوجة برجوعه في الخلى المذكور رجع بنصف وزنه  
قبلا ونصف قيمة صنعة وهي أجرة مثلها من نقد البلد وان كانت من جنسه كافي  
العصب فيما لو أئلف حليا وهذاهو العتد كما جرى عليه ابن المقرئ وان فرق بعض  
المتأخرين بين ما هنا والغصب بأنه ثم أئلف ملك غيره فكلف رد مثلها مع الاجرة وهنا انما  
تصرف في ملك نفسها فتدفع نصف قيمة الخلى بهيته التي كانت من نقد البلد وان كان  
من جنسه أو أصدقها اناه نحو ذهب فكسبره وأعادته أو لم تعد له لم يرجع مع نصفه بالاجرة  
اذلا بجره لصنعة أو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لانه محرم اي عند  
خوف الفتنة وان صح شراؤها بزيادة الغناء على قيمتها بالغناء (ولو أصدقها تعليم) ما فيه  
كافة عرفا من (قرآن) ولودون ثلاث آيات فيما يظهر أو نحو شعرفه كافة ومنفعة  
تقصده شرعا لاشتماله على علم أو مواظم مثلا عينا أو في الذمة ولو أئلفها أو ولدها الذي  
يلزمها موته صح ولو كان تعليم القرآن لكتابية ان رجي اسلامها (و) متى (طلق) مثلا  
(قبله) اي تعليمها هي دون نحو عبدها ولم تصر زوجة له بنكاح جديد أو محرما له بحدوث  
رضاع أو بنكاح بنتها ولا كانت صغيرة لا تستهي وكان التعليم بنفسه كافي النهاية وصوبه  
السبكي (فلا صح تعذر تعليمه) وان وجب كالفاحة قبل الدخول وبعبده لانها صارت  
أجنبية فالفسدة غير مأمونة لما حصل بينهما من سبب اللفة وتعلق آمال كل بصاحبه  
فاشدت الوحشة والهمة بينهما فلا ينافي ما مر من جواز النظر للأجنبية للتعليم والثاني  
لا يتعذر بل يعلمان وراء حجاب من غير خلوة السك ان طلق بعد الطوط أو النصف ان  
طلق قبله وعلم انه لو أمكنه تعليمها ما استخفته في مجلس واحد من وراء حجاب بخضرة  
مانع خلوة رضي بالحضور كحرم وزوج أو امرأة أخرى وهما ثقتان يتشتمهما فلا تعذر  
ومضى لم يتعذر لكونه لصوقهما وتشطرا وتعذر بأن كان لها واختلفا فان اتفقا على شئ  
فذلك والاتعين المصير الى نصف مهر المثل كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أخذ من  
تعليل الاسنوي بأن استخفها تعليم نصف مشاع مستحيل ونصف معين تحكم مع كثرة  
الاختلاف بطول الآيات وقصرها وسهولتها وصعوبتها حتى في السورة الواحدة  
ودعوى رده وان الجواب الزوج عند طلبه نصفها غير ملحق مردودة وقياسه على اجابة  
المدين فاسد اذ ذلك مقروض فيما لو أضرته نظيره من كل وجه فأبى رب الدين الا  
غيره فكان متعنا وما هنا بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتأمل (ويجب) حيث تعذر  
ما أصدقها تعليمه (مهر مثل) ان فارق (بعد طوط ونصفه) ان فارق لا بسميها (قبله) جريا  
على القاعدة في تاف الصداق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد طوط فلا شيء له والارجع  
عليها بأجرة مثل السك ان لم يجب شطر والا بجره مثل نصفه أو ما لو أصدقها تعليمها  
لها في ذمته لم يتعذر بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يعلمها ما وجب لها ولا بد من علم

الزوج

كانت رشيدة

أنه لا يشترط علم المرأة بما يجعل تعليمه صداقا وفيه نظر لانه لا يزوجها بغير نقد البلد الا اذا كانت رشيدة  
وأذنت فيه وقد يقال لما روي جعل صداقها من غير نقد البلد وهو التعليم كأنهم أذنت الامر الى وليها فيعيلها بصداقها =

من ذلك كالوكل في شراء عبد مثله فإنه لا يشترط تعيينه للوكيل من كل وجه وكتب أيضا الطف الله به قوله ولا يثنى من علم الزوج والولي ويكتفى في علمها سماعه له عن يقرؤ عليهما ولو مرة واحدة (قوله ولا يشترط تعيين الحرف) أي الوجه (قوله وهو كما قال الأذري الخ) معناه (قوله وعليه تعليم المعين) أي من الكلمة التي لم يشهرا ما تعلمته فلو بشرط تعليمها قراءة نافع مثلاً فعلها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التي يخالف فيها نافعاً غيره عن تعلت قرأته ٢٣ (قوله شهرا) أي وتعلمها من الشهر في الاوقات التي جرت العادة بالتعليم فيها

كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزم الاسخر الاجابة فان تراضيا بشئ عمل به (قوله ولم يرض بالرجوع) هو واضح بالنسبة للاجارة والتزويج لصحة بيع المؤجر والمزوجة ومشكل في الرهن فان الرهن يمنع من بيع المرهون وقوله ولم يصبراي الزوج (قوله وامتنع من تسلمه) أي الآن (قوله ورجع ان كانت معسرة) هلا قبل بعدم الرجوع مع الاعسار ايضا لاحتمال أن نصير موسرة وقت وجود الصفة فينفذ العتق المعلق بالصفة أو الموت لان العسرة باليسار والاعسار فيهما لوقت وجود الصفة وكون الاصل عدم وجود اليسار لا يمنع من النظر لذلك مع تشوف الشارع للعتق الآن يقال في منع الرجوع مع اعسارها اضرار له بتأخير الرجوع الى وقت وجود الصفة بخوذه الرجوع حالا ليمكن من الفسخ وأخذ صداقه (قوله وبه فارق نظائره) لعل المراد

الزوج والولي بما شرط تعليمه من قرآن او غيره فان لم يعلماه أو أحدهما وكل الجاهل من يعلمه ولا يكفي التقدير بالإشارة الى المكتوب في أوراق المصحف ولا يشترط تعيين الحرف الذي يعلمها كقراءة نافع فيعلمها ما شاء كما في الاجارة ونقل عن البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة اهل البلد وهو كما قال الأذري حسن فان لم يغلب فيها شئ تخير فان عين الزوج والولي حرفان عين فلو علمها غيره كان منطوعا به وعليه تعليم المعين وفاء بالشرط ولو أصدقها تعليم قرآن او غير مشهر اوضح لتعليم سورة في شهر كما في الاجارة (ولو طلق) مثلاً قبل الدخول وبعد قبضه الصداق (وقد زال ملكها عنه) ولو بهيمة مقبوضة او تعلق به حق لازم كرهن مقبوض واجارة وتزويج ولم يصبر لزال ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به (فمنصف بدله) أي قيمة المتقوم ومثل المثل كالتلف وليس له نقض تصرفها بخلاف الشفيع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعد دلوله صبر لزاله وامتنع من تسلمه فبادرت بدفع البدل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانه اليه اما لو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع ولودبرته او علقته بصفة رجوع ان كانت معسرة ويبقى النصف الاخر مدبرا أو معلقا عتقه لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدومه الزوجة على الوفاء حق الحرية والرجوع بقوته بالكلية وانما يمنع التدبير فسخ البائع والارجوع الاصل في هبته لقرعته ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع في الواهب بقوت الحق بالكلية بخلاف الصداق فيهما (فان كان زال وعاد) أو زال الحق اللازم ولو بعد الطلاق قبل أخذ البدل (تعلق) الزوج (بالمعين في الاصح) لانه لا بد له من بدل فعين ماله اولى وبه فارق نظائره كما مر في القلم والساني لالان الملك في العين مسددا من جهة غير الصداق وهذا الخلاف من فروع قاعدة الزائل العائد كالذي لم يزل او كالذي لم يعد وله نظائر كثيرة مختلفة الترجيح (ولو وهبته) ليلفظ الهبة بعد قبضها والمهر عين (ثم طلق) مثلاً قبل وطء (فالاظهر ان له نصف بدله) من مثل او قيمة لا بدل نصفه كما مر وذلك لعوده اليه بملك جديد فاشبهه بالوهاب ما اشتراه من بائعه ثم أفلس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهذا عين المستحق لا أثر له لان عمله المقابل القائل بأنه لا شيء له لانها عملت له ما يستحقه تتأق فيما سلمه من مسئلة القلم فكانت حجة عليه وخرج بما ذكرنا لم تهيم بلفظ الهبة فانه يرجع بنصفه قطعاً ومالو

بالنظر انهما في القلم والهبة لا ولد فانه لو خرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الراجح فيهما وقد اشار الى ذلك بعضهم بقوله وعائد كزائل لم يعد \* في فلس مع هبة للولد وزاد بعضهم ايضا فقال في البيع والقرض وفي الصداق بعكس ذلك استعماله باتفاق (قوله كالذي لم يزل) معناه هنا (قوله فكانت حجة عليه) أي المقابل (قوله وخرج بما ذكر) أي في قوله يلفظ الهبة (قوله مالو لم تهيم بلفظ الهبة) أي كأن قالت له امرتك أو أرقبتك فان كلامهما هبة بغير لفظها

وهبته له قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان اؤهم كلام الشارح خلافه (وعلى هذا) الاظهر (لو وهبته النصف) ثم أقبضته له (فله نصف الباقي) وهو الربع (وربع بدل كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فيشيع فيها آخر جته وما أبقته (وفي قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته فانقص حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول الحصر (وفي قول يتخير بين بدل نصف كله) اي نصف بدل كله كما في المهر وكأنه أشار لما مر انه يمكن رد احدى العبارتين الى الاخرى (او) بمعنى الواو اذ لا يعطف بهما في مدخول بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لثلايل حقه ضرر الله طيرا ذهو عيب (ولو كان) المهر (دينا) لها على زوجها (فأبرأته) ولو هبته منه ثم فارق قبل وطه (لم يرجع عليها) بشئ (على المذهب) لانه لم يغرم شيئا كالمشهد ابدن وحكم به ثم أبرأته المحكوم له ثم رجعا لم يغرم للمحكوم عليه شيئا والطريق الثاني طرد قول الهبة ولو قبضت الدين ثم وهبته له فالمذهب انه كهبة العين (وابس لولي عفو عن صداق على الجديد) كما تردونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في الالية الزوج لانه الذي يتمكن من دفعها بالفرقة اي الآن فعفو هي فيسلم الكل له او يعفو هو فيسلم الكل لها الا لولي اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة والتقديم له ذلك وله شروط أن يكون الولي أباً أو جداً وان يكون قبل الدخول وأن تكون بكر أصغر عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديناً في ذمة الزوج لم يقبض ولو خالعهما قبل الدخول على غير الصداق استحقه وله نصف الصداق وان خالعهما على جميع الصداق صح في نصيها دون نصيبه ويثبت له الخيار ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل والا فنصف الصداق وان خالعهما على النصف الباقي لها بعد الفرقة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان أطلق النصف بأن لم يقيده بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشتركاً بينهما عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالعهما على أن لا تنفع لها عليه في المهر صرح وجعلنا على ما يبق لها منه

• (فصل في المنة) وهي بضم الميم وكسر هاء التمتع كالتامع وهو ما يتبع به من الحوائج وان يتزوج امرأة يتبع بها زوجها وان يضم لجه عمره ونشر عامال يدفعه اي وجوباً لمن فارقها أو سيدها بشرط كما قال (يجب) على مسلم حر وضدهما (المطلقة) ولو ذمية أو أمة (قبل وط ممتعة ان لم يجب لها شرط مهر) بأن فوضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومنعوهن ولا ينالنه حقاً على الحسنين لان فاعل الواجب محسن ايضاً ونخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لان سبب ايجابها ايجاش الزوج لها وهو منتف هذا وكذا لو ماتت هي أو ماتا اذ لا ايجاش ولم يجب الى آخره من وجب لها شرط بتسمية أو بفرض في النفويض لانه يجبر الايجاش نعم لزوج أتمه بعبده لم يجب شرط ولا ممتعة (وكذا) يجب (لموطوءة) طلقت طلاقاً رجعياً وان راجعها قبل انقضائها وتكررت بتكرره كما أتت به

(قوله وله شروط) اي للتقديم (قوله استحقه) اي الغير وقوله وله نصف الصداق اي مع العوض الخالع عليه (قوله صح في نصيها) اي وهو النصف (قوله ويثبت له الخيار) اي بين الفسخ في النصف الذي عاد اليه والاجازة (قوله رجع عليها بمهر المثل) اي ويحق المهر مشتركاً بينهما (قوله على ما يبق لها منه) اي وهو النصف • (فصل في المنة)

(قوله وهو ما يتبع به) اي ويطلق ايضاً المتاع على ما يتبع به الخ (قوله وان يضم لجه عمره) في معرفة هذا المعنى والوضع له في اللغة نظر الا أن يقال التسك كان معلوماً لاهل اللغة فلا مانع أن يضعوا له ولما يتعلق به فليست أمراً فان فيه ما فيه اهـ ثم على حج (قوله طلقت طلاقاً رجعياً) اي خلافاً للحج (قوله وتكررت بتكرره) اي وان لم يقبض ممتعة الطلاق الاول

(قوله وفيه غنية) أي كفاية (قوله)  
فيخصي بعتة) أي لها (قوله أو أن  
يتزوج طفل) أي تقويضا (قوله  
أو بسببها) أي فلا متعة ٥١ ح  
فعلل هذه ساقطة من كلام  
الشارح (قوله والمعدة خلافه)  
أي فلا متعة لها وقوله وكذا لو  
ملكها أي فلا متعة لها (قوله  
ولدا لوباعها) أي لهذا الذرق  
المدكور (قوله ويسن أن لا تبلغ  
نصف مهر المثل) أي فلو كان  
النصف ينقص عن ثلاثين درهما  
فيذني اعتباره وان فاتت السنة  
الاولى لانه فيل بمنع الزيادة  
على نصف مهر المثل (قوله فلا  
يشترط ذلك) أي عدم مجاوزتها  
مهر المثل (قوله وهو ظاهر)  
وعليه فهل يكفي نقص أقل من قول  
أولا بد من نقص قدره وقعه عرفا  
فيه نظروا طارعا لاقوله الاول  
(قوله معتبرا حالهما) أي وقت  
الفراق (قوله وره بان المهر  
بالتراضي) مجرد كونه بالتراضي  
لا يصلح للرد على هذا الوجه فانه  
لم يقل وقيل اقل مال يجب في  
الصدق بل قال يجوز جعله  
صدقا ولم أن الجعل انما هو  
بتراضيهما

\* (فصل في الاختلاف في المهر) \*

(قوله فيما سمي منه) أي ولو حكما  
ليشمل ما لو أنكر الزوج التسمية  
من أصلها

والدرجته الله تعالى أو باننا (في الاظهر) لعدم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف  
وخصوصا فيما يمكن وهن مدخول بهن ولا نظر للمهر لانه في مقابلة استيفاء بضعتها  
فلم يصلح الجبر بخلاف الشطر سواء في ذلك أفوض طلاقها اليها فطلقت أم علقه بفعلها  
فعلت والثاني وهو القديم لا متعة لها لا استحقاتها المهر وفيه غنية عن المتعة ولا نها اذا لم  
تستحقها مع الشطر مع السكلى أولى (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لابسببها كطلاق) في  
ايجاب المتعة سواء كانت من الزوج كاسلامه وورثته ولعانه أم من اجنبي كوطء بعضه  
زوجته بشبهة أو ارضاع نفوسها أو صورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء  
أو تقويض وكل منهما مستحيل في الطفلة أن يزوج أمته الصغيرة بعبد تقويضا أو كافر  
بناته الصغيرة لكافة تقويضا وعندهم أن لا مهر لقوضة ثم ترضعها نحو أمه فيترافعوا اليها  
فيخصي لها بعتة أو أن يتزوج طفل بكبيرة فترضعه أمها أو ما كان بسببها كاسلامها أو فسخته  
بغيرها وعكسه أو بسببها كأن ارتد معا وكذا لو سببها ما كان في البصر عن القاضي أبي  
الطيب انه فراق من جهتها وأنه الذي يقتضيه مذهب الشافعي لانها تلك بالحيازة بخلاف  
الزوج قال فان كان صغيرا أي أو مجنونا احتمل أن لها المتعة والمعدة خلافه وكذا لو ملكها  
مع انها فرقة لابسببها وفرق الرافعي بين المهر والمتعة بأن موجب المهر من العقد جرى بملك  
البائع والمتعة انما تجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف تجب له على نفسه ولذا  
لوباعها من اجنبي فطلقها الزوج قبل وطء كان المهر للبائع كما مر ولو كانت مفوضة كانت  
المتعة للمشتري (ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو مساويها ويسن أن لا تبلغ  
نصف مهر المثل كما قاله ابن المقرئ وان بلغت أو تجاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقيني  
وغیره ولا تريد أي وجوباً إلى مهر المثل ولم يذكروا انتهى ومجمله ما إذا فرضه الحاكم ويشهد  
له من كلام الاصحاب نظائر منها أن الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو قدره ومنها أن لا يبلغ  
بالتعزير بالحد وغير ذلك أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك ويحمل على هذا كلام  
من اعترض على البلقيني وقال الوجه خلاف كلامه بل مقتضى النظائر أن لا تصل إلى  
مهر المثل إذا فرضها القاضي وهو ظاهر (فان تنازعا قدرها القاضي بنظره) أي اجتهاده  
(معتبرا حالهما) أي ما يليق يساره ونحو نسبها وصفاتها السابقة في مهر المثل (وقيل حاله)  
اظهاره على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ويرد بان قوله تعالى بعد وللمطلقات متاع  
بالمعروف فيه إشارة إلى اعتبار حالهن أيضا (وقيل حالها) لانها كالبذل عن المهر وهو  
معتبر بموحدتها (وقيل) المعتبر (اقل مال) يجوز جعله صداقا ويرد بان المهر بالتراضي

\* (فصل في الاختلاف في المهر والتعاقب فيما سمي منه) اذا (احتمل) أي الزوجان (في)  
قدر مهر) مسمى وكان ما يدهيه الزوج أقل (أو) (في) صفته (من) فهو جفس كذا في رد المحتار  
وقدر أجل وصحة وضدها ولا يثبت لاحدهما أو تعارضت بينهما (تقالفا) كما مر في البيع  
في كسبية اليقين ومن يبدأ به نعم يبدأ بها بالزوج لقوة جأبه ببقاء البضع له وخرج بمسمى



مالو وجب مهر المثل لتعويضا لفساد التسمية ولم يعرف اهل المهر مثل واختلاف فيه فصدق بهينه  
 لانه غاوم ويكون ما يدعيه اقل امالو كان أكثر فتأخذ ما ادعته ويبقى الزائد في يده مكن أقر  
 لشخص بشئ فكذبه والاصل برأيه ذمته عما زاد (ويتخالف) عند اختلاف السابق  
 ايضا (وارثاهما وارث واحد) منهما (والآخر) اقبامه مقام مورثه نعم الوارث انما  
 يخلف في النفي على نفي العلم كلا علم أن مورثي نسكج بألف وانما نسكج بميمه - مائة ولا يلزم  
 من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقد بين علم احدهما دون الآخر بخلاف  
 المورث فانه يخلف على البت مطلقا (ثم) بعد التخالف (يفسخ المهر) المسمى اى يقضه  
 كلاهما أو أحدهما أو الحالكه وينفذ باطنا ايضا من الحق فقط لمصيره بالتخالف مجهولا  
 ولا يفسخ بالتخالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التخالف  
 يوجب رد البضع وهو ممتنع فوجب قيمته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فأنكرها) من  
 أصلها ولم يدع تفويضا (تخالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر لانه يقول  
 الواجب مهر المثل وهى تدعى زيادة عليه والثاني بصدق الزوج بعينه لموافقه للاصل  
 ويجب مهر المثل ولو ادعى تسمية قدر دون مهر المثل فأنكرت ذكرها تخالفا ايضا فان كان  
 مهر المثل أو أكثر منه من غير نقد البلد تخالفا ايضا كما ذكره ابن الرنعة وان ادعى تفويضا  
 فالاصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب فيحلف كل منهما على نفي مدعى  
 الآخر فمسكبا بالاصل وكلاواختلاف في عقد من فاذا حلفت وجب اهل المهر المثل فلو كانت  
 هى المدعية للتفويض وكانت دعواها قبل الدخول فكذلك خالفنا من استظهر عدم  
 سماع دعواها اذ لم تدع على الزوج شيئا في الحال غاية أن لها أن تطالب بالقرض ووجه رده  
 امتناع مطالبته حينئذ بقرض مهر مثلها الدعاء مسمى دونه (ولو ادعت نكاحا ومهر  
 مثل) لاتفاق جريان تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح وأنكر المهر) بأن نقاه في العقد  
 (أو سكت عنه) بأن قال شكحت ولم يزد اى ولم يدع تفويضا ولا اخلاء النكاح عن ذكر  
 المهر (فالاصح) بكيفية البيان لان النكاح يقتضيه (فان ذكر قدر او زاد عليه تخالفا)  
 لانه اختلاف في قدر المهر وقول جميع في قدر مهر المثل محل تأمل لانه قد تدعى وجوب  
 مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعى تسمية قدر دونه فان اريد أن هذا ينشأ عنه  
 الاختلاف في قدر المهر بأن يدعى أن المسمى قدر مهر مثلها فتدعى عدم التسمية وان مهر  
 مثلها أكثر من ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما مر أن القول قوله في قدر مهر المثل  
 لانها ثم اتفقا على أنه الواجب وان العقد خال عن التسمية بخلافه هنا وقول الشارح  
 هنا بأن نفي في العقد ولم يذكرفيه صادق بنى التسمية رأسا وبتسمية فاسدة لان السالبة  
 الكلمة تصدق بنى الموضوع وقوله بأن نفي في العقد راجع لقول المصنف انكر المهر  
 وقوله ولم يذكرفيه راجع لقوله أو سكت عنه فهو ناف ونشر مرتب فلا تنكر ارفيه مع  
 قوله سابقا بأن لم تجز تسمية صحيحة اذ ذلك بيان مهر المثل وهنا بيان لانكارا والسكون

(قوله ولا يلزم من القطع بالثاني)  
 وهو جانب الاثبات المقابل للنفي  
 (قوله مطلقا) اى في الاثبات  
 والنفي (قوله من الحق فقط) احتراز  
 عن الكاذب فيفسخ باطنا ايضا  
 بفسخ القاضى (قوله ولا يفسخ  
 بالتخالف) اى بنفس التخالف  
 (قوله فوجب قيمته) اى وهى  
 مهر المثل (قوله تخالفا في الاصح)  
 اى فان أصغر الزوج على الانكار  
 لم ترد عاها البين ولا يقضى لها  
 بشئ بل يؤمر الزوج بالحلف  
 أو البيان (قوله فان كان) اى  
 المسمى الذى ذكره (قوله وان  
 ادعى تفويضا) اى وهى تسمية  
 (قوله فاذا حلفت) اى وقد حلفت  
 الآخر على عدم التسمية (قوله  
 فكذلك) اى يخلف كل على  
 نفي دعوى الآخر فاذا حلفت  
 استحققت مهر المثل (قوله لان  
 النكاح يقتضيه) اى المهر (قوله  
 وقول جميع) منهم شيخ الاسلام  
 (قوله فان اريد أن هذا) اى  
 الاختلاف

(فان اصبر منكرا) للمهر أو ساكلا (حلفت) بين الردائها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها ابتداء لان النكاح قديعة بأقل مقول وفارقت ما قبلها بأنهما ثم اختلفا في القـد وابتداء لان انكاره التسمية ثم يقتضى وجوب مهر المثل ومدعاها ازيد وهذا انكر المهر اصلا ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فنكلفه البيان وخرج بقوله مهر مثل ما لو ادعت نكاحا بمعنى قدر المهر أو لا فقال لا ادري أو سكت فانه لا يكلف البيان على الراجح لان المدعى به هنا ما لم يحلف على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها وظاهر أن الوارث في هذه المسائل كما ورث والثاني أنه لا يكلف بيان مهر والقول قوله يمينه انها لا تستحق عليه مهر لان الاصل براءة مقدمته والثالث القول قولها بيمينها لان الظاهر معها (ولو اختلف في قدره) اى المسمى (زوج وولى صغيرة او مجنونة) ومثله الوكيل وقد ادعى زيادة على قدر مهر المثل والزوج مهر المثل او زوجة وولى صغيرا ومجنون وقد انكرت نقص الولى عن مهر المثل او وليها ما (نحالفنا فى الاصح) لان الولى مباشر له للعقد قائم مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع او عكسه فلو نكل قبل حلفنا عليه حلف دون الولى والثاني لا تحالف لانا لو حلفنا الولى لا ثبتنا بيمينه حق غيره وهو محذور أما اذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل فلا تحالف بل يؤخذ بقوله بلا عين لئلا يؤدى للافساد الموجب لمهر المثل فتضيع الزيادة عليها وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل من غير تحالف كذا قاله وقال البلقي في التحقيق فى الاولى حلف الزوج رجاء ان ينكل فيحلف الولى ويثبت مدعاه الا كثر من مدعى الزوج اه وهو ظاهر ومن ثم تنبى الزكشى وغيره ويأتى ذلك فى الثانية ايضا ويحلف فان نكل حلف الولى وثبت مدعاه وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة والعاقلة فهى التى تحلف ولا يأتى حلف الولى هنا قولهم فى الدعاوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك فى حلفه على استحقاق موليه وهذا لا يجوز النيابة فيه وما هنا فى حلفه ان عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهور ثابت ضمنا والقول بان الوجه المفضل ثم بين ان يباشر السبب وان لا يرد هذا الجمع ممنوع بانه مع مباشرة السبب ان حلف على استحقاق المولى لم يفدوا الا فاد (ولو قالت نكحتى يوم كذا بالف ويوم كذا بالف) طالبت بالالفين فان (ثبت العقدان باقرا او يمينه) او يمينها بعد نكوله (لزمه ألفان) وان لم تتعرض لتضلل فرقة ولا لوط لان العقد الثانى لا يكون الا بعد ارتفاع الاول ولان المسمى وجب بالهقد فاستحب بقاؤه ولم يتطرق لاصل عدم الدخول نعم لا يقر سنة سكوته عن دعواه الظاهر فى وجوده وبها يجب عن استشكال البلقي رحمه الله هنا ايضا فاصل البقاء اقوى من اصل عدم الدخول لان الاول عدم وجوده ثم شك فى ارتفاعه والاصل عدمه والثانى لم يعلم له مستند الا مجرد الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه (وان قال لم أطافيهما أو فى احدهما صدق بيمينه) لانه

(قوله وفارقت ما قبلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية فانكرها (قوله بل يحلف على نفي ما ادعته) ثم اذا حلف يطالب بتسمية قدر او تطالب هى بتسمية قدر غير ما عينت أولا أو كيف الحال فيه نظر ولا يبعد أن يقال يرجع ان مهر المثل لانه أنكر التسمية وحلف على نفي ما ادعته فأتى وبقي عدم التسمية وهو وجوب مهر المثل (قوله وظاهر أن الوارث) ومثل ذلك ما لو ماتت الزوجة وادعت ورثتها على الزوج انه لم يكن لها مدة كذا أو لم يدفع لها المهر فتصدق الورثة فى دعواهم ذلك ان لم تقم بيمينه (قوله او وليها) اى بان كان الصداق من مال ولى الزوج (قوله حلف دون الولى) اى على البت (قوله البالغة والعاقلة) طاهره كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد فيحلف السفيرة ولعله غير مراد فيحلف الولى (قوله وايضا) فاصل البقاء اى لما اوجبه العقدان من المهرين الكاملين



(قوله فاندفع مالم يلقيني) اي او غيره من كل ما يجب عليه (قوله صدق المنكر) هذا يشكل عليه ما مر آخر العارضة من ان من دفع لغیره مالا وادعى انه قرض والاخر انه ودیعة او وكيل فيه صدق الدافع وعبارة ثم قيل كآب الغصب وبما تقرّر ظهر ضعف قول البغوی لودفع لغیره ٢٨ ألف انه لا يقدّر المدعى الدافع القرض والمدفوع له الودیعة صدق المدفوع له

وقد أتى الواو الدرجه الله بتصدق المالك ويؤيده قول الانوار عن مناج القضاء لو قال بعد تلقه دفعته قرضا وقال الآخر بل وكالنه صدق الدافع اه (قوله صدق كل فيما نفاء) اي ولا نكاح (قوله ثم وطئها) اي الجارية (قوله لم يجد) اي وولده منها حر لعله المذكورة (قوله فعلى الثاني) هو قوله هل تلك قبل الدخول الخ وقوله وعلى الاول لاهو قوله وبانه لا يعد وقوله ولا تقبل دعوى الخ اي وعليه فيعزرفقط لما قدمه من انه لا حد عليه

\* (فصل في وليمة العرس) \* (قوله وهو الاجتماع) اي الفة وقوله وهي اي شرعا (قوله لحادث سرور) \* (تنبيه) \* قال الراغب الفرق بين الفرح والسرور ان السرور انشراح الصدر ببلذة فيها طمأينة الصدر عاجلا وājلا والفرح انشراح الصدر ببلذة عاجلة غير آجلة وذلك في اللذات البدنية الدنيوية وقد يسمى الفرح سرورا وعكسه لكن على نظر من لا يعتبر الحقائق ويتصور أحدها بصورة الآخر اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الجنة دارا يقال لها دار الفرح

الاصل (وسقط الشطر) في النكاحين واحدهم لانه فائدة تصدقه وحلقه وانما تقبل دعواه عدمه في الثاني ان ادعى الطلاق منه (وان قال كان الثاني تجديدا لفظ لا عقدا لم يقبل) لانه خلاف الظاهر من جهة العقود المتشوق اليها الشارع نظير ما صرف في تصديق مدعى العصة واحتمال كون الطلاق رجعيا وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا فلم يلتفتوا اليه فاندفع مالم يلقيني هنا وله تحليفها على نفي ما ادعاه لانه ولو اعطاهما لا وادعت انه هدية وقال بل صدق بيمينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق لانه اعرف بكيفية ازالة ملكه فان اعطى من لادين عليه شيئا وقال الدافع بعوض وانكرا لا أخذ صدق المنكر بيمينه ويقارن ما قبله بان الزوج مستقل باداء الدين وبقصده وبانه يريد ابراء ذمته بخلاف معطى من لادين عليه فيه ما وسمع دعوى دفع صداق لولي محجورة لالى ولي رشيدة ولو بكر الا اذا ادعى اذنه انطقا ولو اختلفا في عين المذهب كوحدة صدق كل فيما نفاء بيمينه ولو قال لامرأتين تزوجتكما بالثمن فقبالت احداهما بل أنا فقط بالثمن تحالفا واما الاخرى فاقول قولها في نفي النكاح وان اصدقها جارية ثم وطئها عالما بالخال قبل الدخول لم يعد لشبهة اختلاف العلماء في انها هل تلك قبل الدخول جميع الصداق أو نصفه فقط وعلاه في الروضة بذلك وبانه لا يعد ان يخفى مثل ذلك على العوام ثم يخفى عليه ما مالو كان عالما بانهم اختلف جميع الصداق بالعقد فعلى الثاني يحسد على الاول لاهو الاوجه او بعد الدخول حد ولا يقبل دعوى جهل ملكها الجارية بالدخول الامن قريب عهد بالاسلام او بمن نشأ ياديه بعيدة عن العلماء

\* (فصل في وليمة العرس) \* من الولم وهو الاجتماع وهي اعنى الوليمة اسم لكل دعوة او طعام يتخذ لحادث سرورا وغيره لكن استعملها مطلقا في العرس اشهر وفي غيره مقيدة فيقال وليمة ختان او غير قال الاذرى رحمه الله ان محل ندب وليمة الختان في حق الذكور دون الاناث لانه يخفى ويستحي من اظهاره لكن الاوجه استحبابه فيما بينهم خاصة وأطلقوا ندبها للقدم من الفقر وظاهران محل في الفقر الطويل لقضاء العرف به اما من غاب ما أوأيا ما يسيرة الى بعض النواحي القريبة فسكال حاضر (وليمة العرس) يضم العين مع ضم الراء ساكنها (سنة) مؤكدة بل هي أكد الالتم اشبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولنا فعلى في البخاري انه صلى الله عليه وسلم اولم على بعض نسائه بعد من شعر وانه صلى الله عليه وسلم اولم على صفية بقر ومن واقط وانه قال لعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وقد تزوج اولم ولو بشاة واقطها للمعكن شاة واخيره ما قدر عليه قال

(قوله واخيره) يشعل المعول للعرز وبه صرح ابن المقرئ في قوله وضيعة موت الخ (قوله بعد من شعر) ظاهره انه لم يضم اليها شيئا آخر ولم يعلم كيفية فعله فيها

النشائي

(قوله من سكر وغيره) اى فيمكن في اداء السنة والمفهوم من مثل هذا التعبير انه ليس بمكروه ولا حرام خلافاً لما توهمه من ضعة الطلبة ثم رأيت في السيرة الشامية ما نصه روى التوفاني بسند واه عن موسى بن محمد بن جعفر عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كل بطيخاً بسكر (قوله ان لم يجيبها) اى عن الخروج (قوله فلا فرق فيها) اى السرية (قوله ذات الخطر) اى الشرف (قوله لان القصد به امرار) اى في قوله وطعام يتخذ الخ (قوله ان وقتها موسع) اى في حق الحرة اما الاممة فوقها ارادته اعدادها للوطء ونقل بالدرس عن سميع بن وهب الهوامش مثله ٢٩ (قوله فيدخل وقتها) اى العقد (قوله من

حين العقد) قضيته ان ما يقع من الدعوة قبل العقد لفعل الوليمة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول وقتها والظاهر الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فهي لفعل ما حصل به السنة وعليه فالمراد بقوله تجب الاجابة الخ ان الاجابة تجب لها حيث كانت تفعل بعد العقد (قوله ولا بطول الزمن) هذا علم من قوله اقولا ولا آخر لوقتها (قوله انها لو اتحدت الخ) خرج به ما لو تعددت اسبابها ولا بد من التعدد (قوله فان لم يقصد) اى بان اطلق (قوله ومنازعة بعضهم) مراده حج (قوله وكان ذلك) اى الطعام الذى قيل في شأنه ذلك (قوله فعلها ليل) اى ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على ستم الليلانه عليه السلام فعلها كذلك (قوله ومن لم يجب الدعوة) ليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام ابى هريرة وعادة الحفاظ البيهقي في شرح ألفيته نصها قال الحافظ حج في

النشائي رحمه الله والمراد أقل الكمال شاة لقول التميمي وبأى شئ أولم من الطعام جاز وهو يشمل المأكول والمشروب الذى يعمل في حال العقد من سكر وغيره ولو موسراً وسكتوا عن استحباب الوليمة للتسرى وقد صح انه صلى الله عليه وسلم لما أولم على صفية قالوا ان لم يجيبها فهي أم ولد وان جيبها فهي امرأته وفيه دليل على عدم اختصاص الوليمة بالزوجة ونفيها للتسرى اذ لو اختلفت بالزوجة لم يترددوا في كونها زوجة أو سريه وعليه فلا فرق فيها بين ذات الخطر وغيرها لان القصد به امرار وهو لا يتقيد بذات الخطر ولم يتعزضوا لوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها موسع من حين العقد ولا آخر لوقتها فيدخل وقتها وبالافضل فعلها بعد الدخول اى عقبه لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلافاً لما جمعه ابن السبكي في التوشيح ولا تفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة (وفي قول اوجه) وصوب جمع انه قول وهو القياس لان مع مثبته زيادة علم (واجبة) عيناً للغير المأرأه ولو لم يشاة وجاؤه على التدب خبر هل على غيرها اى الزكاة قال لا الا ان تطوع وخبر ليس في المال حق سوى الزكاة وهما صحيحان ولا نهالو وجبت لوجبت الشاة ولا قائل به وصرح الجرجاني بنديب عدم كسر عظمها كالعقيقة ووجه ما قالوه ثم ان فيه تفاقوا لا بسلامة اخلاق الزوجة واعضاءها كالولد ويؤخذ منه انه يسن هنا في المذبوح ما يسن في العقيقة ويبحث الأذرى رحمه الله انها لو اتحدت وتعددت الزوجات وقصد هاء عن كفت فان لم يقصد ذلك استحب التعدد كما ذكره بعض المتأخرين خلافاً للزركشى رحمه الله ومنازعة بعضهم فيه بأن المتجه انها كالعقيقة فتعدد بتعددهن مطلقاً مر دودة لظهور الفرق بانها اجعلت ذداء للنفس بخلاف ما هنا ونقل ابن الصلاح ان الافضل فعلها ليل لانها في مقابلة نعمة ليلية ولقوله سبحانه وتعالى فاذا طعمتم فاقشروا وكان ذلك ليلاً اه وهو متجه ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلاً (والاجابة اليها) بناء على انها سنة (فرض عين) خبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الاغنيا وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة اى يفتح الدال وقول قطرب

الفتك لم يتعرض ابن الصلاح الى بيان ما ينسب العصا في فاعله الى الكفر والعصيان كقول ابن مسعود من أرى عرافاً او كاهناً او ساحراً فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد وفي رواية بما انزل الله على محمد وكقول ابى هريرة ممن لم يجب الدعوة فقد هوى الله ورسوله وقوله في الخارج من المسجد بعد الاذان اما هذا فقد هوى ابا القاسم وقول عبد بن ياسر من صام اليوم الذى يشك فيه فقد هوى ابا القاسم فهذا اظهر ان له حكم المرفوع ويحتمل أن يكون موقوفاً لجواز حالة الانتم على ما ظهره من القواعد قال والاول اظهر بل حكى ابن عبد البر الاجماع على انه مسند اه

(قوله كذا قاله) أي التغليب (قوله أو عند فقد بعض شروط) لا يخفى أن شروط الوجوب أي وجوب الإجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى أنما تنسب ٣٠ عند فقد بعض الشروط تلك الشروط وذلك فاسد أهم على حج (قوله

ولا يلزم ذميا إجابة مسلم) أي مطلقا سواء كان بينهما وبين الداعي قرابة أم صداقة أم لا وأصل وجهه عدم وجوب الإجابة على واحد منهما ما بدعوة الآخر أن طلبها للتودد وهو منتقب بين المسلم والذي قال شيخنا الزيايدي وهذا بالنسبة للعالم والداه ومكلف بالفروع (قوله وسن لها الوليمة) يتأمل صورة سنها لها فإن استكلا في شروط الوجوب وهو خاص بوليمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما يأتي في كلام الشارح لأنه انما صور به مجرد كون الوليمة من المرأة وهو لا يقتضي السن إلا أن يقال يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الإجابة لسائر الولائم وأنما فعلها عن الزوج لا عساره أو امتناعه من الفعل على ما يأتي (قوله ويتصور اتحاد الرجل) أي انفراده (قوله بان لا يكون) أي يوجد (قوله ومن صور وليمة المرأة) قضية هذا التصوير أن الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك (قوله وأن لا يكون الداعي فاسقا) عطفه على الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريرا لا يوجب الفسق وهو ظاهر لأنه قد يراد بالشري كثير التصومات وذلك لا يستلزم محرما فضلا عن

بعضها غلط وفيه كذا قاله جمع وبنا فيه قول القاموس وتضمن الآن يجاب بان سبب التغليب أن تطرب بوجوب الضم فقد نصي الله ورسوله والمراد وليمة العرس لأنها المعهودة عندهم ولغير الصحيح إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب ولا تجب إجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التبري كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي رحمه الله عليه لأخبار فيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع لأن القصد إظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بمحصول البعض ويرد بفرض تسليم ما علل به بأنه يؤدي إلى التواكل (وقيل سنة) لأنه تقليد مال فلم يجب ويرد بأن الأكل سنة لا واجب إنما واجبة فتجب الإجابة إليها قطعاً أي بالشروط الآتية كما اقتضته عبارة الروضة (والجائز) الإجابة على الصحيح (أونسن) على مقابله أو عند فقد بعض شروط الوجوب أو في بقية الولائم (بشرط أن) يخصه بدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو غير لم يجز عليه الكذب جازمة لأن فتح بابها وقال ليضرب من شاء أو قال له احضر ان شئت ما لم تظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التأديب أو الاستعطاف مع ظهور رغبته في حضوره ويجعل عليه قول بعض الشراح لو قال له ان شئت ان تجملني لزمته الإجابة وان يكون مسلماً فلا تجب إجابة ذمي بل تنسب ان رضى إسلامه أو كان فهو قريب أو جار وسواء في الجزية حرمة الميل إليه بالقلب ولا يلزم ذميا إجابة مسلم وان لا يكون في مال الداعي شبهة أي قوية بان يعلم أن في ماله حراماً ولا يعلم عنه ولو لم يكن استمر ماله حراماً فبما يظهر خلاف ما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد لكن يؤيده عدم كراهة معاملته والأكل معه لا يندب ويرد بأنه يحتمل للوجوب ما لا يحتمل للكراهة لأنه لا يوجد الآن مال ينقل عن شبهة وان لا تدعو امرأة أجنبية إلا ان كان ثم فهو محرم له انتهى بحثهما وإلهما وأذن زوج المزوجة وسن لها الوليمة والام تجب الإجابة وان لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة ومن ثم لو كان كسفيان وهي كراهة وجبت الإجابة والأوجه ان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم أدنى فتنة أو ريبه كما يعلم مما يأتي آخر العدد ويتصور اتحاد الرجل مع اشتراط عموم الدعوة بان لا يكون ولا يعرف ثم غيره بل يأتي في هذا ما يعلم منه أنه قد يتحد لقله ما عنده ومن صور وليمة المرأة ان تولى من الرجل بأذنه كذا قيل وفيه نظر الذي يظهر حينئذ ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها لان الوليمة صارت له بأذنه لها المقتضى لتقدير دخول ذلك في ماله كنه نظير اخراج فطرة غيره بأذنه وحينئذ يتعين أن يراد في التصوير انه أذن لها في الدعوة أيضاً وان لا يمدح برخص جماعة كما في البیان وغيره وان توقف الأذرى في إطلاقه وان لا يكون الداعي فاسقا أو شريراً طالبا للمباهاة والفخر كما في الأحياء وبه يعلم اتجاه قول الأذرى كل من جاز به جره لا تجب إجابته وان لا يدعى قبل وتلزمه الإجابة ما عند عدم لزومها فبما يظهر أنها كالعديم بل يجيب الأسبق فان جاءها أجاب الأقرب رجاءاً واستوى أقرع وظاهر قولهم أجاب الأقرب وقولهم أقرع

(قوله وجوب ذلك) معتمد (قوله فلا يجب غيره) اي فلا تجوز له الاجابة ٣١ (قوله وهو اب اوجد) يقيد ان الام لو كانت

وصية وأولت من مالها لا يجب الحضور وهو كذلك لان الاب والجد يمكن كل منهما من ادخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الام ويؤخذ مما تقدم في تصوير وليمة المرأة ان غير الاب والجد اذا فعل الوليمة باذن ممن طلعت منه وجبت الاجابة على من دعي له (قوله ولو سقيها) ظاهره ولو بغير اذن وليه وينبغي تقييده بما اذا لم يقوت عليه ما يقصد من عمله (قوله ما لم يخص) اي القاضي وقوله بها اي بالاجابة اهـ سم (قوله فلا بأس باسقراره) أي الطلب في حقه (قوله أن لا يجب) اي القاضي (قوله كل ذي ولاية عامة) ومنه ما شيخ البلد ان والاسواق (قوله وان لا يخص الاغنياء) ويظهر ان المراد به انما يتجمل به عادة وان لم يكن غنيا (قوله وقلة ما عنده) اي وافق ان الذين دعاهم لذلك هم الاغنياء من غير ان يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء (قوله لم تجب في اليوم الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعوا جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاما ويدعوا الناس ثانيا فلا يجب الاجابة ثانيا (قوله وسمعة) عطف تفسير (قوله كضيق منزل) او قصد جمع المتناسبين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم (قوله ان

وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالنسبة فقط للتعارض المسقط للوجوب لم يبعد وأن يكون الداعي مطلق التصرف فلا يجب غيره وان اذن له وليه اهـ بيانه بذلك ثم ان اذن له في ان يولم كان كالمطلوكن بشرط أن يأذن له في الدعوة ايضا نظير ما مر فيه يظهر ولو اتخذها المولى من مال نفسه وهو اب اوجد وجب الحضور كما يحتمل الاذرى وان يكون المدعو حرا ولو سقيها او عبد باذن ميمده ولو مكاتب لم يؤذن له ان لا يضر حضوره بكسبه والا فبالاذن فيما يظهر او مبعوضا في نوبته وغير قاض اي في محل ولايته نعم يستحب له ما لم يخص بها بعض الناس الامن كان يخصهم قبل الولاية فلا بأس باسقراره قال الماوردي والرويان والاولى في زماننا أن لا يجب احدا نخب النيات والحق به الاذرى رحمه الله كل ذي ولاية عامة في محل ولايته والاوجه استثناء ابعاضه ونحوهم فيلزمه اجابتهم اهدم فقوله كهم اهـ وان لا يعتذر للداعي فيعذره اي عن طيب نفس لاحياء بحسب القرائن كما هو ظاهر وان لا يخص الاغنياء بالدعوة من حيث كونهم اغنياء فلا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا فيما يظهر اغير عذر اقله ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم اما اذا خصهم لاغنياءهم مثلا بل بالحوار او اجتماع حرفة او قلة ما عنده فيلزمهم كغيرهم الاجابة وما تقرره هو مر اذ المحترق بقوله منها ان يدعو جميع عشيرته وجيرانه اغنيائهم وفقرائهم دون ان يخص الاغنياء فلا يرد عليه قول الاذرى في اشترط التعميم مع فقره نظر قال والمظاهر أن المراد بالخبر ان هنا اهل محله ومسجده دون اربعين دارا من كل جانب وان لا ينعين على المدعو حق كاداه شهادة وصلاة جنازة (وان يدعوهم) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان اول ثلاثة) من الايام (لم تجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سنتهم في الاول في غير العرس وقبل تجب ان لم يدع في اليوم الاول او دعي وامتنع اعذر ودعي في الثاني واعتمده الاذرى (وتكره في) اليوم (الثالث) للغير الصريح الوليمة في اليوم الاول حتى وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة والاوجه ان تعدد الاوقات كتعدد الايام وان كان اعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وان لا يحضره) يضم قوله (لخوف) منه (او طمع في جاهه) اوليه وانه على باطل بل للتقرب والتودد المطلوب او نحو عمله او صلاحه وورعه او لا بقصد شيء كما هو ظاهر وينبغي كما قاله في الاحياء ان يقصد باجابه الاقتداء بالسنة حتى يثاب وزبارة اخيه وكرامه حتى يكون من المتصابين المتزاورين في الله سبحانه وتعالى او ميمانه نفسه عن ان يظن به كبرا واحتماء مسلم (وان لا يكون ثم) اي بالمثل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو به (لعداوة ظاهرة بينهما) كما قاله الزركشي ولا اثر لعداوة بينه وبين الداعي (اولا يلحق به محالته) كالأزال للضرر وما قول الماوردي والرويان لو كان هناك عداوة او دعاه عدوه لم يؤثر في اسقاط الوجوب فعمول كما قاله الاذرى على ما اذا كان لا يتأذى به ولا تكون كثرة الزمة عذرا ان وجد يقصد اي المدعو باجابه الخ (قوله ولا اثر لعداوة بينه) اي المدعو لان الحضور قد يكون سببا لزال العداوة (قوله فعمول)

سعة اى لدخله ومجلسه وأمن على فهو عرضه كما علم مما مر عن البيان والاعذر (و) ان  
 (لا) يكون محل حضوره (منكر) اى محرم ولو صغيرة كآنية نقد كافي شرح مسلم اى  
 ياتر الاكل منها بلا حيلة تجوز بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صورة غير  
 ممتنة انه لا يحرم دخول محلها وكنظر رجل لامرأة وعكسه وبه يعلم ان اشراف النساء  
 على الرجال عذر وكآلة مطربة محترمة كذى وتروزمى ولوشبابة وطبل كوبة ولكن  
 يضحك بفحش وكذب كافي الاحياء اما محرم ونحوه مما مر به يحل حضوره كبيت آخر  
 من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم ويوافق قول الحارثى اذا لم يشاهد الملامح  
 لم يضر سمعها كالتى يجوز له ونقله الاذرى عن قضية كلام كثيرين منهم الشيخان ثم  
 نقل عن قضية كلام آخرين عدم الفرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتدله  
 فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا تجوز لما الحضور من سوء الظن بالمدعو وبه يفرق  
 الجار وقرق السبكي ايضا بان فى مقارفة داره ضرا عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فانه نعمد  
 الحضور لمحل المعصية بلا ضرورة وما قال هو الوجه وبناهم ان قضية كلام الاقارب  
 الحل فهو محمول على ما اذا كان ثم عذر يمنع من كونه مقرا على المعصية بلا ضرورة  
 (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) ان هو علم اوجاهه (فليحضر) وجوب الاجابة للدعوة  
 وازالة المنكر ولا يمنع الوجوب وجود من يزله غيره لانه ليس لازالة فقط كما تقر ولولم  
 يعلم به الا بعد حضوره ثم اهم فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف تعدد كارها ولا يجلس معهم  
 ان امكن ويفرق بين وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا فى السير وعدم  
 وجوب ازالة الرصدى فى الحج وان قدر عليها بان من شأن الحج أن لا تجتمع كلهم  
 وما نعلم ان انشدتوكم مع ان الاصل فى الوجوب ثم التاخي وهنا القور فاحتيط  
 للوجوب هنا اكثر (ومن المنكر فرائش حوير) فى دعوة اتخذت لرجال وظاهر كلامهم  
 هنا ان العبرة فى الذى ينكر باعتقاد المدعو ولا ينافيه ما يأتي فى السير ان العبرة فى الذى  
 ينكر باعتقاد الفاعل تحريره لان ما هنا فى وجوب الحضور وجوبه مع وجود محرم فى  
 اعتقاده فيه مشقة عليه فسقط وجوب الحضور واما الانكار فقه ما ضرا ابا القاسم  
 ولا يجوز اضراوه الا ان اعتقه مدعيه بخلاف ما اذا اعتقه المنكر فقط لان احدا  
 لا يعمل بمقتضى اعتقاده غير مقتضى اذ اسقط الوجوب وأراد الحضور واعتبر حينئذ  
 اعتقاده الفاعل فان انكسر احد محرما فى اعتقاده لم هذا المتبرع بالحضور الانكار  
 فان عجز لزمه الخروج ان امكنه عملا بكلامهم فى السير حينئذ فقد قالوا المنقول انه  
 لا يحرم الحضور الا ان اعتقه الفاعل التحريم وهو صريح فيما تقر وسواء فى ذلك  
 التبيد وغيره خلافا لمن فرق ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه فى شاربه الحنقى  
 أحده وأقبل شهادته لان المعقول عليه فى تعليله ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده  
 دون اعتقاد المرفوع اليه وقول الشارح هنا ولو كان المنكر محتلفا فيه كشراب

هو ظاهر فيما اذا كانت العداوة  
 بينه وبين غيره الداعى اما اذا كان  
 العدو هو الداعى فقضية ما تقدم  
 فى قوله ولا أثر لعداوة بينه وبين  
 الداعى انه لا يعتبر للوجوب حينئذ  
 ويمكن تقييده ما مر بما ذكرنا  
 (قوله ان اشراف النساء على  
 الرجال عذر) اى ولو أمكنه التحرز  
 عن رؤيتهن له كغطية رأسه  
 ووجهه بحيث لا يرى شئ من يده  
 لما فيه من المشقة (قوله فانه نعمد  
 الحضور الخ) قضيته انه لو حضر  
 على ظن ان لا معصية بالمكان ثم  
 تبين خلافه كان حاضرا مع المجتبعين  
 فى محل الدعوة ثم سمع الآلات  
 فى غير المحل الذى هو فيه او حضر  
 اصحاب الآلات بعد حضوره لمحل  
 الدعوة عدم وجوب الخروج عليه  
 والظاهر خلافه أخذ بقوله من  
 سوء الظن بالمدعو الخ (قوله وما  
 قاله) اى الاذرى والسبكي من  
 انه لا فرق بين كون آلات اللهوى  
 محل الحضور وغيره (قوله ثم عذر)  
 انظر ما العذر ويمكن تصويره بما لو  
 خاف على نفسه ضررا يلحقه ان لم  
 يحضر (قوله من يزله غيره) غيره  
 نعم لمن احوال



التي ذوالجلوس على الحار بحر حر المحذور على معتقده تحريمه محمول على ما إذا كان  
 المتعاطي له بعتقه تحريمه أيضا وكفرش الحار برستر الجدار به بل أولى الحرمة هذا حتى  
 على النساء وفرش جلود غوري وبرها كما قاله الحلبي وغيره وألحق به في العباب جلود نهدي  
 في حرمة استعماله وكذا مقصوب ومسروق وكاب لا يحمل اقتناؤه ولو كان الداخل  
 أعمى والقول بأن الأولى التعسير بفرش الحار لانه المحرم دون الفراش لانه قد يكون  
 مطويا مرودا وفرش الحار لا يحرم مطلقا بل إن علم منه أنه يجلس عليه جالوسا محرما  
 على أن كلامه في منه ~~كحاضر~~ يجعل البعوضة والفراش لا يوصف بذلك فتعين التعسير  
 بالفراش واحتمال طيه برده قرينة السياق أنه جالس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على  
 ما لا يمكن بقاؤه بدون غيره وان لم يكن لها نظير كفرس باجنحة هذا ان كانت يحمل  
 حضوره لا نحو باب وعجز كما قاله قدر على ازالته أتم لا لزوم الاجابة مع القدرة على حملها فلا  
 يرد هنا لا ترى أن من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لم يمتدح والاملا  
 والحاصل ان المحرم ان ~~كان~~ يجعل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور أو بخومعه  
 وجبت اذا لا يكره الدخول الى محل هي عمره ما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما  
 اقتضاء كلام الروضة وهو المعتقد بذلك علم أن ~~سئلة~~ الحضور غير مشتملة الدخول خلافا  
 لما فهمه الاسنوي وسواء في الصورة المحرمة أكانت (على سقف أو دار أو سادة)  
 منصوبة لما ذكره في المختلة اتراد نهما (اوستر) عاقل زينة او منقعة (او ثوب ملبوس)  
 ولو باقوة فيدخل الموضوع بالارض كما قاله الاذري (وبحوز) حضور محل فيه (ما)  
 اى صورة (على ارض وبساط) يداس (ومختة) ينام او يتكأ عليها وما على طبق وخوان  
 وقصة لا تقاوى وطرح مهان مبتذل لا على نحو ابريق كما يحتمل الاسنوي لارتفاعه  
 قال وعندى أن الدنانير الرومية التي عليها المور من القسم الذي لا يكثر لامتهاها  
 بالانفاق والمعاملة وقد كان الله فرضي الله عنهم يتعاملون بها من غير تكبر ولم تحدث  
 الدراهم الاسلامية الا في زمن عبد الملك بن مروان كما هو معروف (ومقطوع الرأس)  
 لزوال ما به الحيلة فصار كما في قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كالقمرين لان ابن  
 عباس رضي الله عنهما ما أذن لمؤثر في ذلك (وبحرم) ولو على نحو ارض وبلا رأس  
 اذا ما بالنسبة للاستدامة وما هنا في القول (تصوير حيوان) وان لم يكن له نظير كما  
 للوعيد الشديد على ذلك نعم يجوز نه ويرام البنات لان عائشة رضي الله عنها كانت  
 تلعب بها عند النبي صلى الله عليه وسلم وحكمتنه تدرين امر التربية ولا أجر نه و  
 كما لا أرض على كسر صورة (ولا تسقط اجابة يوم) نلزمه سلم اذا دعى احدكم الى طعام  
 فليجب فان كان مفطر افله لم وان كان صائما فليجبه لاي فليدع بدله لرواية فليدع  
 بالبركة واذا دعى وهو صائم فلا يكره ان يقول اني صائم حكاه القاضي ابو الطيب عن  
 الأصحاب اى ان أمس الربا كما هو ظاهر واستثنى منه الملقين ما لودعاه في نهار رمضان

(قوله وفرش جلود غور) اى لما فيه  
 من الخيل والكبر (قوله صورة  
 حيوان) الذي ائق به الشهاب  
 الرمي ان ملائكة الرحمة لا تمنع  
 من دخول بيت فيه صورة ولو على  
 نقد وخالفه حج في الزواجر والا قرب  
 ما في الزواجر ووجهه ان حمل  
 النقد والتعامل به وان كان عابه  
 صورة انما هو للعد في الاحتياج  
 اليه وعدم ارادة تعظيمه والعد  
 في الاحتياج والضرورة لا تزيد  
 على ملازمة الحيض للعائض ومع  
 ذلك ورد النص بان الملائكة  
 لا تدخل بيتا فيه حائض (قوله وما  
 على طبق وخوان) بالكسر والضم  
 لغة اه محتاد (قوله لا على نحو  
 ابريق) خلافا للحج (قوله وان لم  
 يكن له نظير) اى كفرس باجنحة

والمدعون كلهم مكافون صائمون فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها الا مجرد تقار الطعام  
والجلوس من اقول النهار الى آخره مشق فان اراد هذا فليدعهم عند الغروب قال وهذا  
واضح وعلم مما تقره عدم وجوب الاكل ولو في وليمة العرس والامر به محمول على الندب  
ويحصل بلقمة (فان شق على الداعي وم نقل) ولو مؤكدا (فانظر اذ قل) لا مكان  
تداول الصوم يندب قضائه ونظيره لكان قال البيهقي اسناده مظلم ويندب كافي  
الاحياء ان ينوي بقطره ادخال السرور عليه اما اذا لم يشق عليه فالامساك افضل واما  
القرض ولو وسعها فيخرج من مطلقا (ويا كل الضيف) جوازا كما مر والمراد  
به هنا كل من حضر طعام غيره وحققه الغريب ومن ثم تأكدت ضيافته واکرامه من  
غير تكلف خروج من خلاف من اوجبها (مما قدم له بلا لفظ) دعاء ولم يدعه اكنفاء  
بالقرينة نعم ان انتظر غيره لم يجز قبل - ضرورة البلا لفظ وافهم قوله محسوسا كل جميع  
ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظيره اذا قل واقتضى العرفا كل جمعه والاوجه  
النظر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع - حل والامتنع وصرح الشيخان  
رحمة الله عليهما بأكراهة الاكل فوق الشبع وآخرون بحرمته ويجمع بينهما ما يحمل  
الاول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه ما لم يعلم رضاه به  
كما هو ظاهر فاطلاق جميع عدم ضمانه يمين - له على علم رضا المالك لانه حينئذ كمال  
نفسه قال ابن عبد السلام رحمة الله عليه ولو كان يأكل قدر عشرة والمضيف جاهل به لم  
يجز أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا تقاء الاذن اللفظي والعرفي فيما  
وراءه وكذا لا يجوز له كل اتم كيار مسرع في مضغها وابتلاعها ذاق الطعام لانه يأكل  
اكثره ويحرم غيره ولا رذيل الاكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن له  
بل العرف زاجله اه وبه يعلم انه يجب عليه مراعاة القران القوية والعرف المطرد  
ولو بقوامه فلا تجوز الزيادة والنصف مع الرقعة فلا يأخذ الا ما يخصه او يرضون به بلا  
حياء وكذا يقال في قران نحو عشرين بل قيل اوسمعتين (ولا يتصرف فيه) اي ما قدم له  
(الابا كل) انفسه لانه المأذون له فيه دون ما عدا كاطعام سائل او هرة وكتصرفه فيه  
ينقل له الى محله او بنحو يسع اوهية نعم في تلقيم من معه ما لم يفاوت بينهم فيحرم على ذي  
النفيس تلقيم ذي النفيس دون عكسه ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر  
والمقاوتة بينهم مكروهة اي ان خشى منها حصول ضغينة كما هو ظاهر وافهم كلامه  
عدم ملكه قبل الازدراذلة الرجوع فيه ما لم يتلعه لكان المرجح في الشرح الصغير انه  
ملكه بوضعه في فيه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى  
وان نسب في ذلك لاسم والمراد بملكه ذلك ملكه اعيانه ملكا مقبدا في منع عليه فهو  
يبيع نعم ضيافة الذي المشروطة عليه تلك بتقديمها الضيف اتفاقا فانه لا ارتحال به (وله)  
اي الضيف مثلا (اخذما) يشمل الطعام والنفقة وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده

(قوله اسناده مظلم) اي وهو علامة  
عدم القبول وهذا في التجريح  
دون قولهم فيه كذاب (قوله الا  
بلا لفظ) اي لم تدل القرينة على انه  
قاله حياء او نحوه (قوله فوق  
الشبع) اي المتعارف لا المطلوب  
شرعا وهو كل نحو ثلث البطن  
(قوله يجعل الاول) هو قوله بأكراهة  
الاكل وقوله والثاني اي قوله  
بحرمته وقوله ويضمنه اي ضمان  
الفصوب (قوله مع الرقعة) اي  
بضم الزاء وكسرهما اه مختار  
(قوله في قران) اي جمع وقوله على  
خلاف ذلك اي فيه ما (قوله  
وصرح بترجيحه) وقياس ملكه  
بوضعه في فيه انه لو مات قبل ابتلاعه  
ملكه وارثه اي ملكا مطلقا حتى  
يجوز له التصرف فيه بنحو يسعة  
ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا  
فهو يزول ملكه عنه في نظر ولا  
فيه عدم الزوال لان الاصل بقاء  
ملكه بعد الحكم به لكان  
لا يتصرف فيه بغير الاكل اه

(قوله وهو الدخول لخل غيره) وكثرة الدخول لا كل طعام الغير دخوله ملك غيره بلا إذن مطلقا وانما اقتصر على ما ذكر لانه  
سمى التطفل ثم المراد بجعله ما يختص به ملك أو غيره وينبغي ان مثل ذلك مال وضعه في محل مباح كسجدة فيصير على غير من دعاه  
ذلك (قوله انه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل واخذ ما بساوى ٢٥ ربيع دينار قطع ان دخل بقصد السرقة والا فلا  
كذا نقل عن شيخنا العلامة

الشوبرى وفيه وقفة بل ينبغي  
ان يقطع مطلقا لانه لم يؤذن له في  
الدخول بخلاف نحو داخل  
الحمام فانه مأذون له في الدخول  
للفعل فان صرفه بقصد السرقة  
قطع اعدم الاذن له في الدخول  
على ذلك الوجه (قوله ويخرج  
مغيرا) اى منتهبا وقوله ومنه اى  
التطفل (قوله في الاملاك) بكسر  
الهمزة (قوله وابن الجوزى  
موضوع) فيه ان ابن الجوزى  
لم يقل فيه موضوع انما قال  
لا يصح ولا يلزم منه الوضع قال  
الزركشى بين قولنا موضوع  
وقولنا لا يصح بون كبير فان الاول  
اثبات للكذب والاختلاق  
والثاني اخبار عن عدم الثبوت  
ولا يلزم منه اثبات عدم وهذا  
يجب على كل حديث قال فيه ابن  
الجوزى لا يصح أو نحوه قال ابن  
عراق وكان مكنته تعبيرة بذلك  
حيث عبر به انه لم يبلغ له في الحديث  
قريئة تدل على انه موضوع غاية  
الامر انه احتمل عنده أن يكون

موضوعا لانه من طريق متروك  
وكذاب فادخل في الموضوعات  
لهذا الاحتمال وهذا انما يتم عند  
فرد الكذاب او المهمم على ان

المصنف رحمه الله في شرح مسلم فنعطن له ولا تغتر بين وهم فيه (يعلم) او يظن بقريئة  
قوية بحيث لا يتخلف الرضاء عادة كما هو ظاهر (رضاه به) لان المدار على طيب نفس  
المالك فاذا اقتضت القرينة القوية به حمل وتختلف قرائن الرضاء في ذلك باختلاف  
الاحوال ومقادير الاموال وعلم مما تنقص ممة التطفل وهو الدخول لخل غيره تناول  
طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه او ظنه بقريئة معتبرة بل ينسقبه ان تذكر على ما يأتي في  
الشهادات للغير المشهور انه يدخل سارقا ويخرج مغيرا وانما لم ينسقبه باقول مرة للشبهة  
ومنه أن يدعى ولو علم المامد رسا او صوفيا فيستحب جماعته من غير اذن الداعى ولا ظن  
رضاه بذلك واطلاق به ضمهم ان دعوتهم تتضمن دعوة جماعته غير ظاهر والصواب ما ذكر  
من التخصيل (ويحمل) لكن الاولى تركه (نفسكر) وهو ريمه مفرقا (وغیره) كلوز  
ودواهم ودناير (في الاملاك) اى عقد النكاح وكذا سائر الولايم كالنكاح كالمجنون  
بعض المتأخرين (ولا يكره في الاصح) نظيره صلى الله عليه وسلم لم حضر املا كافيه  
اطباق اللوز والسكرفامسكوا فقال لا تنهبون فقالوا انهم يشعرون النبي فقال انما  
نهبتمكم عن نهبية العساكر اما القرسان فلاخذوا على اسم الله فاذنوا واذنوا قال  
البيهقي اسناده منقطع وابن الجوزى موضوع لكن بين الحافظ المهيتمى في مجموعه ان  
الطبراني رواه في الكبير بسند رجاله ثقات الا اثنين فانه لم يجد من ترجمهما وحينئذ فلا  
وضع ولا انقطاع والثاني يكره للدائمة في انقطاعه وقد يأخذه من غيره أحب الى صاحب  
النسار (ويحمل التقاطه) للعلم برضاه ملكه (وتركه اولى) وقيل اخذه مكروه لانه دنا قتم  
ان علم ان الناصر لا يؤثر به ولم يقدح اخذه في مرواته لم يكن تركه اولى وبكره اخذه من  
الهوا بازاء وغيره فان اخذه منه او التقاطه وبسطه لثوبه لاجله فوقع فيه ملكه كالاخذ  
ولو صيا وان سقط منه بعد اخذه فلا اخذه غيره لم يملكه وحيث كان اولى به وأخذه غيره  
ففي ملكه وجهان جاريان فيما لو عشت طائر في ملكه فاخذ فرخه غيره وفيما اذا دخل  
الملك مع الماء في حوضه وفيما اذا وقع الثلج في ملكه فاخذ غيره وفيما اذا احيا ما تحجره  
غيره لكن الاصح في الصور كلها الملك كالا حياء ما عدا صورة النار لقوة الاستيلاء فيها اما  
العبد فيملكه سيده فان وقع في حجره من غير ان يبسطه له فسقط منه قبل قصد اخذه لم يملكه

\*(كتاب القسم)\*

بفتح فسكون وأما بكسر فسكون فالنصيب وبفتحهما فاليمين (والنشوز) من نشز ارتفع  
فهو ارتضاع عن اداء الحق ومن لازم بيان ما يان بقية احكام عشرة النساء فسقط القول

الحافظ ج في النخبة خص هذا بابم المتروك ولم ينظمه في سلك الموضوع ٨١ (قوله في ملكه) اى الغير (قوله فان وقع في حجره)  
اى الشخص \*



(قوله بزواج) أي ولو كن من الجن أو بعضهن ٣٦ من الأئمة والبعض الآخر من الجن فتستحق الجنبة القسم وإن جاءت

بأنه كان حقه أن يزيد في التبرعة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزواج) حقيقة فلا يتجاوزهن للزجعية ولا للإماء ولو مستولات كما اشعره قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدوا أو واحدة أو مملكت إيمانكم أي فانه لا يجب فيهن العدل الذي هو فائدة القسم نعم يستحب له عدم تعطينهن وإن يسوي بينهما وإذا خال الباء على المقصور عليه لغة صحيحة وإن كان الأصح دخولها على المقصور (ومن) له زواج لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي نعم إن (بات) في الحضر أي صار له لا وأنها رافعة للتعبيرات لبيان أن شأن القسم الليل لا لأجرا مكنه عند أحدهن ثم إذا الأقرب لزوم مكنه مثل ذلك الزمن عند الباقيات (عند بعض نسوة) بقرعة أو دونها وإن أتم فليس في عبارته ما يقتضي جواز المبيت بالفعل عند بعضهن ابتداء من غير قرعة ولا معنى بات أراد خلافا لمن وهم فيه لأنه انما جعل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرط للزوم المبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئا مما ذكر وبه يظهر أيضا اندفاع ما قيل إن عبارته تؤهم قصر الوجوب على ما إذا بات وليس كذلك بل يجب التسوية لو كان عندها ثم أراد أن لا يبيت عنده واحدة بذلك لا سيما إذا كان النهار وقت سكونه كالخمارس (لزمه) فوراً فيما يظهر هنا وفيما مر لا سيما إن عصى بان لم يقرع لأنه حق لزوم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به إن يبيت (عند من يثق منهن) تسوية بينهما للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما ما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الأصغر أي أنه كان تبرعاً منه لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء ممنهن الآية خلاف المشهور ولكن اختاره السبكي وخرج بنى الحضر ما لو سافر وحده ونكح جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء المختلفات والأولى أن يسوي بينهما في سائر الاستتاعات ولا يجب لتعلقها بالميل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر وروجا من خلاف من أوجب التسوية فيها أيضاً (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال النوبة بالنسبة لهن (لم يأنم) لأن المبيت حقه ولأن في داعية الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب) له (أن لا يعطيهن) أي من ذكرنا الشامل للواحدة وأكثرن الجماع والمبيت تحصيلاً لهن لئلا يؤدي إلى فسادهن أو إضرارهن سيما إن كانت عنده سرية جميلة وأثرها عليهن أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكره الأعراس عنهن وقد يمنع الأعراس لعروض كان ظلمها ثم باتت منه فيلزمه القضاء على الراجح بطريقه الشرعي ويندب أن لا يخل في الزوجة في كل أربع إيال من ليلة اعتباراً بمن له أربع زواج وإن ساء في فراش واحد كما في الجواهر حيث لا عذر في الانفراد سيما إن حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضة) ما لم يسافر بهن وتختلف بسبب المرض

وتستحق القسم مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيها الأمر بالقرار من الإجماع لأن هذا فلا تسبب في تسلطها عليه بهذا الحق مع إمكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بأن يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة =

على غير صورة بنى آدم حيث عرف أنها تزوجته لأنها لا ترى على صورتها الأصلية فتزوجه بهامع العلم بأنها انما تجب على غير صورتها الأصلية رضامنه مجبئها على أي صورة كانت (قوله عدم تعطينهن) أي الإماء (قوله أي صار ليلاً) أي حصل (قوله ولا معنى بات) أي ولا إن معنى بات الخ (قوله لزمه فوراً) أي فلو تركه كان كبيرة أخذاً من الخبر الآتي (قوله إذا كان عند الرجل امرأتان) أي مثلاً (قوله وشقه مائل) هو ونحوه مما ورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقة حيث لا صارف (قوله خلاف المشهور) أي فالعقمة - وجوبه عليه صلى الله عليه وسلم (قوله ولكن اختاره السبكي) ضعيف (قوله ونكح جديدة في الطريق) هو مجرد تصوير ولا يلو استصحاب بعض نساءه في السفر بقرعة لم يفتض الباقيات كما يأتي (قوله فلا يلزمه قضاء المختلفات) خرج ما لو كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينهما وبين الجديدة مادام في السفر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها (قوله بطريقه الشرعي) أي وهو عودها العتمة (قوله لا عذر في الانفراد) أي يقتضيه (قوله

== واتحاد فراس اه سم على حج وقوله لان هذا ناسب في تسلطها عليه هذا التعليل لا يأتى فيما لو كان الزوج هو المجدوم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام ويأتى التعليل الثانى وعليه فهل يكتفى في دفع التشويز منها بانقرادها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشئة بذلك ولا بعدم تمكينها من الجماع والتمتع بها على ما يريد منها أو لاقبسه نظرا وظاهرا الاول (قوله وكل ذات عذر) ذكره تنبيها على ان ما ذكره المصنف للسيد (قوله أو تمنعه من التمتع) أى ولو بنحو قبله وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان كان به صنان مثلا مستحكم وتاؤت به ناذيا ٣٧ لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة ونصدق في ذلك

ان لم تدل قرينة قوية على كذبها (قوله أو تغلق الباب) وخرج بذلك ضربها الهوسمها فلا يعد نشوزا (قوله أو تدعى الطلاق كذبا) هل مثل ذلك ما لو وقع عليه الطلاق ظاهرا فطلب العلم بعدم وقوعه باطنا وامتنعت لوقوعه ظاهرا وحرمة تمكينها فيه نظرا ولا يبعد ان امتناعها عذر مسقط لوجوب القسم على الزوج ثم ان غلب على ظنهما صدقه فيما قال وجب عليها تمكينه أو كذبه حرم التمكين (قوله ومحبوسة) ظاهره ولو ظلمها أو حبسها الزوج لحقه عليها (قوله والاوجه ترجيح مقابله) وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك (قوله لا قبلها) أى فلا يحل له ذلك قطعا لرضا به وقت العقد (قوله والاقراب ان غيره) أى غير المميز (قوله وآذاه الوطء) الواو بمعنى أو به عبر حج (قوله وطلبتها) قضيته انها لو لم تطلب به لا يجب على وليه وعليه فيشكل بما مر

فلا قسم لها وان استحققت النفقة كما نقله البلقينى عن الماوردى واقره (ورنقاء) وقراءه ومجنونة يؤمن منها وهي اهنة (وحائض ونفساء) ومحرمه ومول ومظاهرة منها وكل ذات عذر شرعى أو طبعى لان المقصود الانس لا الوطء وكما تستحق كل النفقة (الناشئة) أى خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه او تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة أو تدعى الطلاق كذبا أو معتدة عن وطء نسبه ومغيرة لا تطبق الوطء ومغسوبة ومحبوسة وامة لم يتم تسليمها ومسافرة باذنه وحدها لحاجتها كالانفقة لهن وقول الرويانى ولو ظهر زناها حاله لم يمنع قسمها وحقوقها لتقضى منه نص عليه في الام وهو اصح القولين بعيد والاوجه ترجيح مقابله ويأتى اول الخلع ما يصرح به ويظهر ان محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمتها لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج عاقل أو سكران ولو مر اهقائهم اثم جوره على وليه ان علم به أو قصر كما هو واضح على ان التعبير بالمراقب جرى على الغالب فالميزان الممكن وطوء كذلك والاقراب ان غيره لو نام عند بعضهم وطلب الباقيات بيانه عندهن لزم وليه اجابتهم لذلك وسفيا واثمه على نفسه لتكليفه ما المجنون فان لم يؤمن ضرره وآذاه الوطء فلا قسم وان امن وعليه بقية دور ووطء لزم وليه الطواف به عليهن كالأونقة الوطء أو مال اليه هذا كله ان اطبق جنونه أو لم ينضب وقت افاقته والارامى هو اوقات الافاقة ووليه أوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه وفيما لا ينضب لوقسم لواحدة زمن الجنون وافاق في نوبة أخرى قضى للاولى ما جرى في زمن الجنون لنفسه وعلى محسوس وحده وقدمكن من النساء القسم ومن امتنعت منهن يسقط حقها ان صلح محلها لسكنى مثلها فيما يظهر (فان لم ينقرد مسكن) وأراد القسم (داو عليهن في بيوتهن) نوبة لحقهن (وان انقرد) بمسكن (فالفضل المضى اليهن) صونالهن (وله دعاؤهن) مسكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حقه فن امتنعت أى وقد لاق مسكنه بها فيما يظهر فهى ناشئة الاذات خفر لم تعد البروز فيذهب لها كما قاله الماوردى واستحسنه الاذرى وغيره وان استقر به الرويانى والاضحى

فى العاقل حيث يجب عليه المبيت عند بقية الزوجات فورا اذ ابات عند واحدة منهن على ما مر مع الفرق بينه وبين الحج وقضاء الدين وقد يفرق بان الجنون مظنة للايذاء مع انه ليس مكلفا تخفف في امره وليه حتى توقف الوجوب على طلب الزوجة مع ان المجنون لم يعص بالمبيت حتى يطلب التخلص مما لزمه على الفور (قوله ووايه أوقات الجنون) أى فلو اختلف أوقات الافاقة طولا وقصر امن غير انفساط الطول والقصر فهل تعتبر كل نوبة بحسبها فيقضى لمن وقعت القصيرة لها بجزء من نوبة من وقعت الطويلة لها أو يكتفى لكل واحدة بما صادف نوبتها من الافاقة قصر او طال (قوله نوبة من هذه) أى ونوبة من هذه (قوله الاذات خفر) أى شرف

(قوله يلزمه الخروج ان أمن)  
 اى فان لم يأمن بكل الليل عندها  
 والاولى له عدم القمع وعليه  
 فيبقى قضاء بقية الليل أيضا  
 حيث لم يعزل عنها في مسكن آخر  
 من البيت (قوله وان قصر المسكن  
 عندها) كذا جزم به شارح وهو  
 محتمل لكن ظاهر تخصصه القضاء  
 بزمن المسكن خلافه وبوجه بان  
 زمن العود والذهاب لا يظهر فيه  
 قصد تخصيص مؤثر عرفا قمع  
 قياس ما صرف في صورة القضاء بعد  
 فترغ النوب ان زمنها لو طال  
 قضاء بعد فترغ النوب اهـ ج  
 وهو الاقرب (قوله من غير مسيس)  
 اى وطه اهـ شرح منهج ويصرح  
 به قوله الاتى ماسوى وطه من  
 استمتاع الخبر المار (قوله فيما  
 يظهر في النهار) اى وأما الليل  
 فهو في كلامهم (قوله في ليلة  
 واحدة) اى ويقال هو من  
 خصائصه عليه الصلاة والسلام  
 (قوله وان تفرقن) قال سم  
 على ج يؤخذ منه ما كثر السؤال  
 فيه ان من له زوجة بمكة وأخرى  
 بمصر مثلا امتنع عليه ان يبيت  
 عند احدها من أزيد من ثلاث  
 فاذابان عند احدها ثلاثا  
 امتنع عليه ان يبيت عندها الا  
 بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت  
 عندها ثلاثا وهذا الحكم معامت  
 البسوى بمخالفة ومعلوم ان  
 الكلام عند عدم الرضا

لكنه هنا يقضى عند فترغ النوبة لامن نوبة احدها من وعند فترغ زمن القضاء يلزمه  
 الخروج ان امن لنحو مسجد وقديج القضاء عند القصر بان بعده منزلها بحيث طال زمن  
 الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر المسكن عندها ولا قضاء القاتل في اى  
 جزء من الليل (وله الدخول نهارا) الحاجة لانه يتسامح فيه ما لا يتسامح في الليل فيدخل  
 (لوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) كسليم ثقة وتعرف خبر لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يطوف على نساءه جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التي جاءت  
 نوبتها فيبيت عندها (وينبغي ان لا يطول مكثه) على قدر الحاجة أى يجوز له تطويل  
 المكث لكتفه خلاف الاولى وذهب جمهور العراقيين الى وجوبه لان الزائد على الحاجة  
 كابتداء دخول لغيرها وهو حرام كما صرح به ويرد بوقوعه هنا تابعا ويغفر فيه  
 ما لا يغفر في غيره (والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) وان اطال على ما اقتضاه  
 اطلاقهما وصرح به الماوردي لكن صرح آخرون بالقضاء عند الطول ونقله ابن الرقعة  
 عن نص الام ويجمع بينهما بحمل الاول على ما اذا طالت بقدر الحاجة والثاني على ما اذا  
 طال فوقها كذا افاده الوالد رحمه الله تعالى وبه يعلم صحة ما في المذهب وعدم مخالفته  
 لما ذكره المصنف والثاني يقضى اذا طال كافي الليل وان تبرز بالحاجة عما لو دخل بلا سبب  
 وسباني (و) الصحيح (ان له ماسوى وطه من استمتاع) الخبر المار ولان التماس تبسع والثاني  
 لا يجوز وما بحثه بعضهم من الحرمة ان أفضى اليه قضاء قويا كافي قبله الصائم يرد بان  
 الفرق بينهما ان ذات الجماع محرمة اجماعا ثم لاهنا لانه اذا وقع وقع جائزا انما الحرمة  
 لمعنى خارج وهو حق الغير كما صرح به الامام على ان في حله من اصله خلافا فاحتيط ثم  
 لذلك ولكونه مقسدا للعبادة ما لم يحتط هنا والثاني لا يجوز (و) الصحيح (انه يقضى)  
 زمن اقامته ان طال (ان دخل بلا سبب) لتعديه والثاني لا يقضى لان التماس تبسع (ولا  
 تجب تسوية في الإقامة) في غير الاصل كان كان (نهارا) أى في قدرها لانه وقت التردد وهو  
 يقل ويكثر وكذا في أصلها على ما اقتضاه الاطلاق لكن الذي بحثه الامام احمد من  
 كلامهم امتناعه ان كان قاصدا وجرى عليه الاذرى فقال لاشك ان تخصيص احدها من  
 بالإقامة عندها نهارا على الدوام والانتشار في نوبة غيرها يورث حقد او عداوة واطهار  
 ميل وتخصيص اما الاصل فحب التسوية في قدر الإقامة فيه (واقبل نوب القسم ليلة  
 ليلة) ونهارا نهارا في نحو الحارس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعضه ما فيها يظهر في النهار لانه  
 ينقص العيش ومن ثم جاز برضا من وعليه جلاوا واقفا صلى الله عليه وسلم على نساءه في  
 ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها بالاتباع واقرب عهد من (يجوز ثلاثا)  
 ثلاثا وليلتين ليلتين وان كرهن ذلك اقربا (ولا زيادة) على الثلاث فيحرم بغير رضا من  
 على المذهب (وان تفرق في البلاد ما فيها من الاضرار بالايحاش وقيل يكره ونص عليه  
 في الام وجرى عليه الدارمي والرويانى وبه يقرب الوجه الشاذ القاتل لا تقدير بزمن أصلا

(قوله من غير قرعة) أي فلو أعاد القرعة جاز له ذلك على ما يشعر به قول الهلمى ولا يحتاج إلى إعادة القرعة ويوجه بأنه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم ثبوت حق لهن على الزوج فاشبهه ما لو أراد المبيت ٤١ عند واحدته منهن من غير سبق قسم ويبيح

لهما أو من وجوب رعاية الترتيب وامتناع القرعة فأحذر (قوله وانما سوى بينهما) أي الحرة والامة (قوله الجوز به) أي بالقضاء (قوله وجب للامة) أي يكون للامة فهو خير (قوله وجوبا بالحق) وهي من لم تزل بكارتها بوطء في قبلها (قوله ولا حق لرجعية) أي يترتب على الرجعة فان طلقها قبل مبيت السبع ثم راجعها قضى لها ما بقي منها بخلاف ما لو باتم عندها ثم طلقها ثم راجعها وبقي ما لو طلقها طلاقا بائنا بعد ان بات عندها بعض السبع كثلثة مثلا ثم حدد النكاح فهل يبيت عندها بقيمة السبع الاول قبل الطلاق والسبع الثانية بعد العقد الثاني أو يسقط ما بقي من السبع الاول وتلزمه سبعة للعقد الثاني فقط فيه نظرا واقترب الثاني (قوله وسبع بقضاء) عبارة شرح الارشاد فان سبع بطلها قضى لكل قال في شرحه الصغير من الباقيات سبعا اه وهو صريح في انه يقضى لكل واحدة سبعا اه سم على ج (اقول) وكيفية القضاء ان يقرع بينهما ويدور فالسلة التي تخصها يبيتها عند

وانما هو إلى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرضين في الابتداء بواحدة بلا قرعة (وجوب قرعة) بينهما (للا ابتداء) في القسم بواحدة منهن تحرزا عن الترجيح بلا مرجح فيبدأ بهن خرجت قرعتهما يقرع للباقيات وهكذا فاذا تمت النوبة راعى الترتيب الاول من غير قرعة نعم لو بدأ بواحدة ظاهرا أقرع للباقيات لان الاول لغو فاذا تم العدد أقرع للا ابتداء كما شمله كلامه لما مر ان الاول لغو (وقيل يتخير) فيبدأ بهن شاء بلا قرعة لانه لا ن لا يلزمه القسم ولو اراد الابتداء بما ليس قسما كدون ليله انتجه وجوبها أيضا (ولا يفضل في قدر نوبة) ولو مسلمة على كفاية فيجوز عليه ذلك لانه خلاف ما شرع له القسم من العدل (لكن الحرة مثالا) تجب فقطة أي من فيها رقبسا أو أنواعها ولو مبعضة أي اها البتة والامة ليله لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليله بل لو جعل الحرة ثلاثا والامة ليله ونصفه لم يجز فلم سهو من أو رد عليه ان كلامه يومه جواز ليلتين للامة وأربع للحرة لم يجرى عليه اعتضد بقول على كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالف وانما سوى بينهما في حق الزفاف لانه زوال الحياء وهما فيه سواء ويتصور كونها جديدة في الحربان تكون تحت حرة غير صالحة للاستمتاع فتكف أمة ومن عتقت قبل تمام نوبتها التعت بالحران وان كانت البتة بالامة وعتقت في ليلتها فساك الحرة أو بعد تمامها أو في الحرة ليلتين كما حرم به ابن المقرئ وهو المعتمد فلولم تعلم هي بالعتق حتى مضى ادوار وهو يقسم لها قسم الاماء لم يقض لها ما مضى وقال ابن الرفعة القياس انه يقضى لها اه والوجه كما يحتمل الشيخ الجزم به عند علم الزوج بذلك وعلم مما مر ان حق القسم حيث وجب للامة لا سيما بها (وتختص بكر) وجوبها بالمعنى السابق في اذنها في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمتها غيرها يريد المبيت عندها كما افهمه قوله جديدة (سبع ولاء بلا قضاء وثيب) بذلك المعنى أيضا عند زفاف كذلك (بثلاث) ولاء بلا قضاء ولو أمة فيهما الخبر الصحيح سبع للبكر وثلاث للثيب وفي رواية البخاري تقييد ذلك بما اذا كان في نكاحه غيرها وحكمة ذلك ارتفاع الحشمة بما ذكره زيد البكر لان حياءها اكثر والثلاث اقل الجمع والسبع ايام الدنيا ولو نكح جديدتين وأراد المبيت عندهما وجب لهما حق الزفاف فان زفتم تباد بالاولى والا أقرع بينهما ما ولاحق لرجعية بخلاف بائن أعادها ومستقرشة اعتقها ثم تزوجها اما اذا لم يوال فلا يحسب بل يجب لهما سبع أو ثلاث متوالية ثم يقضى ما للباقيات من نوبتها ما بان عندها مقرا (ويسن تخييرها) أي التيب (بين ثلاث بلا قضاء) للآخرات (وسبع بقضاء) أي قضاء السبع لهن تأسيبا بخير صلى الله عليه وسلم أم سلة كذلك فاختارث التثايب رواه مسلم وما يحتمل البتة من ان محله اذا

واحدة منهن بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت لهما عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في قيمة الادوار الى ان يتم السبع وتماها من أربعة وعشرين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثني عشرة ليلة ليله فيحصل السبع مما ذكر (قوله قضاء السبع لهن) أي لكل واحدة منهن

(قوله فان أقام السبع بغير اختيارها) أي وعليه فلو ادعى غير الجديدة انم الاختارت السبعة وأنكرت ذلك صدقت لان الاصل عدم طلبها (قوله لانهم تطمع في حق غيرها) أي في حق شرع غيرها فان الخمس مثلا لم تشرع لاحد (قوله مطلقا) أي سواء طلبت أم لا (قوله وقد بات عند الحرة ليلتين) ٤٢ أي أوليته عند أمه وقوله قضاها اذا رجعت وذلك لاستحقاقها لها قبل

السفر والسفر لا اختيار لها فيه (قوله وكذا الوارثات) أي الزوجة لا يقيد كونها أمه (قوله على قدر الضرورة) أنهم انما لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لاختيارها له (قوله وبأذنه لغرضه) أي ولو مع غرضها كما يأتي (قوله ولا ينسب) أي والحال انما معه (قوله منع قدرته كذلك) أي فلا حق لها (قوله فان استمتع بها) ظاهره ان الاستمتاع بها في جزم من السفر يوجب نفقة والقسمة لها في جميعه فليراجع وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعها بها رضا بصاحبها وأما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه (قوله كما قاله الزركشي) أي خلافا لحج (قوله مع الزوج) أي ولو كان سفره معصية وعسيرة شيئا الزيادة والامتناع منه له صيانة به نشوز لانه لم يدعها لامه معصية بل لاستيفاء حقه (قوله ما لم تكن معذورة بمرض وغوه) كشدة حر او برد في الطريق لا تطبق السفر معه وليس منه مجرد مفارقة أهلها وعشيرتها (قوله ولن أرسلهن مع وكيله) ظاهره ولو بقرعة وان جاز ذلك وفائدة

طلبت الاقامة عندها كما طلبته أم سلمة والا كان الخيار له محل نظر نعم ان خيرها فاستكت أو فوضت اليه الاقامة بخير كما هو ظاهر فان أقام السبع بغير اختيارها لو اختارت دون السبع لم يقض سوى ما زاد على الثلاث لانهم لم تطمع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد فقط مطلقا ووجهه انهم لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعدد (ومر سافرت وحدها بغير أذنه ناشئة) فلا قسم لها نعم لو سافرت معها السيد وقد باتت عند الحرة ليلتين قضاها اذا رجعت كما نقله واقراء وهو المعتمد وان بالغ ابن الرفعة في رده وكذا الوارثات لخرب البلد وارتحال أهلها واقصرت على قدر الضرورة كما لو خرجت من البيت لاشرافه على الانهدام كما افاده السبكي (وبأذنه لغرضه يقضى لها) لانه المانع لنفسه منها (ولغرضها) الحج (لا يقضى لها) في الجديد لانها فوت حقه وأذنه رافع للأنثم خاصة وخرج ما لو سافرت بأذنه معه أو بغير أذنه ولا ينسب ولو لغرضها فانما تستحقه فان منعها من الخروج فخرجت سقط حقه كما قاله الملقيني اكس قوله ولم يقدري ردها مثال لا قيد دفع قدرته كذلك وينبغي ان محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك والتقديم يقضى لوجود الاذن ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي في ظاهره انها لحاجة نفسها وهو كما قال غيره ظاهره ان لا يمكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فيلحق بخروجها لحاجة بأذنه أو سافرت وحدها بأذنه لحاجة مأمومة يسقط حقه كما قاله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم خلافا لما يجزمه ابن العماد من السقوط وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمرض وغوه كما قاله الماوردي (ومن سافرت له حرم) عليه (ان يستصحب بعضهن) فقط ولو بقرعة كما لا يجوز للمقيم ان يخصص بعضهن بقرعة فيقضى للمختلفات وان أرسلهن مع وكيله نعم لا يجوز له استصحاب بعضهن وإرسال بعضهن مع وكيله لا بقرعة والمراد بالوكيل هنا الحرم فان كان اجنبيا امتنع السفر معه والاوجه الاكتفاء بالنسوة المقات ويحرم عليه أيضا ترك الكل كما في البسيط عن الاصحاب لا تقطاع اطماعهن من الوقاع كالا يلاء وظاهره ان محله حيث لم يرضين (وفي سائر الاسفار) الانثلة (الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستصحب) غير الغريب الزنا إلى ما يأتي (بعضهن) واحدة أو أكثر كما شرحه ابن أبي هريرة (بقرعة) وان كانت غير صاحبة النوبة لا لا تباع متفق عليه فان استصحب واحدة بلا قرعة انتم وقضى للبقيات من نوبتها اذا عادت وان لم يبيت عندها الا ان يرضين فلا يتم ولا قضاء وان قبل سفرها لرجموع وقول الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر بعيد

القرعة اسقاط الاثم لا القضاء (قوله فان كان اجنبيا امتنع) أي علمين وامتنع على الزوج الاذن في ذلك قال (قوله لا لثقله) الاولى ان يقول أي التي غير الثقله لان هذا قسم قوله ومن سافرت له حرم لا وجه للاستثناء (قوله قبل بلوغ مسافة القصر) بعيد قال سم على حج قوله قال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر قدر ادبها وأولها فلا ينافي الا في عنه



أعلمه احترازه عن سفر المعصية دون  
 الأصبر لما من جواز استصحابها  
 فيه بالقرعة (قوله وقضى  
 للباقيات) أي ومع ذلك يجب  
 عليها السفر معه إذا خرجت لها  
 القرعة أو كانت منفردة (قوله مدة  
 ذهاب سفره) لأنه لم ينقل ٨٥ ح  
 (قوله قضى من حين الكتابة)  
 يتأمل هذا فإنه يقضى من حين  
 الإقامة كنب أول يكتب فلا وجه  
 لقوله قضى من حين الكتابة (قوله  
 لم يقض لهن) أي ما بعد الخفاف  
 ما لم يعد من سفره ويستصحبها  
 من الموضع الذي خلفها فيه  
 فيقضى مدة استصحابها (قوله  
 ولا مدة الذهاب) يتأمل هذا مع  
 قوله ولا ولا يقضى مدة ذهاب  
 سفره وقوله الآتي ولو أقام بعد  
 مدة الخ فان الظاهر أن هذا  
 الذهاب هو عين السفر الآتي بعد  
 الإقامة ويمكن عطفه على قوله  
 إقامة فيغير ما قبله (قوله من  
 المحل الآخر) أي الذي أقام فيه  
 (قوله ولو أقام بعد مدة) أي بعد  
 وصوله مقصده (قوله قضى) أي  
 الزائد فقط وقوله والا فلا واهل  
 وجهه أنه لما استصحب السفر  
 جعل كالمقتضى القرعة بخلاف  
 ما إذا وجدت الإقامة القاطعة  
 للسفر فان السفر الثاني جديدي  
 بالنسبة للاول فخرى فيه ما ذكر  
 (قوله فبييت عندها) أي قهرها  
 عليها (قوله للاتباع) أي لاتباع  
 قوله عليه السلام حين وهبت سود الخ (قوله ولد الم يشترط) أي ولا كونها ربيدة (قوله وبعض الزوجات) أي إذا كان مدينا

قال الباقي ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل إذا رجع وقاها أياها  
 ويشترط في السفرها كونه مخصصاً ويؤخذ منه أنه لا قضاء مادام يتخص ولو في مدة  
 ثمانية عشر يوماً كما عمله كلامهم ثم بل جزم به في الأنوار ان نص الشافعي على أن هذا من  
 رخصه في نحو سفر معصية حتى سافر به بعض من ثم مطلقاً وقضى للباقيات ويلزم من عينها  
 القرعة الإجابة ولو لمحجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة كما هو والثاني لا يستصحب  
 بعضهم بقرعة في القصير فإن فعل قضى لأنه كالأقامة (ولا يقضى) للزوجات المتخلفات  
 (مدة) ذهاب (سفره) لأن المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على زفرها بصحبته (فان  
 وصل المنهد) بكسر الصاد أو غيره (وصار مقبلاً) بنية إقامة أربعة أيام عند وصوله (قضى  
 مدة الإقامة) أن لم يعتزلها فيها الامتناع الترخص حينئذ ولو كتب للباقيات يستحضرهن  
 عند الإقامة يولد قضى من حين استكبابه كإصوبه الباقي وسكاعن ترجحه للمسلم به مما  
 قدمنا بطريق الأولى ولو سافر بها الحائض بالقرعة قضى للباقيات جميع المدة ولو لم يبيت  
 معها ما لم يخلفها في بلد فان خلفه في بلد لم يقض لهن كما نقله لأصل عن فتاوى البغوي  
 (الرجوع في الأصح) لأنه من بقية سفره المأذون فيه فارتقوا لتخلل إقامة قاطعة ولا  
 مدة الذهاب أيضاً لكن هل يقضى مدة الذهاب من المحل الآخر فيه أم لا لأن أوجهها  
 لا ولو أقام بعد مدة ثم انشأ سفره منه إمامه فان كان نوى ذلك أولاً فلا قضاء والا فان  
 كان سفره بعد انقطاع ترخصه قضى والا فلا والثاني يقضى لأنه سفر جديد بالقرعة  
 (ومن وهبت حقها) من القسم لغيرها (لم يلزم الزوج الرضا) به إلا بالاستمتاع حقه  
 فبييت عندها في المثلما (فان رضى) بالهبة (وهبت لمعينه) منهن (بات عندها)  
 وان لم ترض هي بذلك (ليتبعها) للاتباع لما وهبت سودة فبيتها العائشة رضى الله عنهما  
 وليست هذه الهبة على قواعد الهبات ولذا لم يشترط رضا الموهوب لهما بل يكفي رضا  
 الزوج لأن الحق مشترك بين الواهبة وبينه إذ ليس لناهبة يقبل فيها غير الموهوب له  
 مع تأهله لقبول الأهذه ولا يهملها أن كانتا متفرقتين لمافيه من تأخير حق من بينهما  
 ومن ثم لو تقدمت ليلة الوهبة وأراد تأخيرها جاز كما قاله ابن الرنعة وكذلك لو تأخرت  
 فأخرونية الموهوب لهما رضاها كما أفهمه التعليل أيضاً كما قاله ابن الذقيب (وقيل) في  
 المنفصلتين (يوالهما) أن شاء (أو) وهبت (لهن) أو أسقطت حقها (سوى) بين  
 الباقيات وجوب الانتهاء أرت كالمدة (أو) وهبت (له فله التخصيص) لو أحدهما فأكثر  
 لأن الحق له فله وضعه حيث شاء من أعيانها في المولاة أو وهبت له وبعض الزوجات  
 أوله وللجميع قسم على الرأس كالأهبة شخص عين الجماعة أفاده الواو الدرجه الله  
 تعالى (وقيل يسوى) فجعل الواهبة كالمدة مدهنا أيضاً لأن التخصيص يورث  
 الإباحة ولو أخذت على حقها عوضاً لم يرد له لأنه ليس عيناً ولا منفعة فلا يقابل بمال  
 لكن يقضى لها لأنها لم تسقطه بحمانا ومراراً فافات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى  
 قوله عليه السلام حين وهبت سود الخ (قوله ولد الم يشترط) أي ولا كونها ربيدة (قوله وبعض الزوجات) أي إذا كان مدينا



(قوله حل بذل العوض مطلقا) أى سواء كان النازل أهلا أو غيره على ما هو الظاهر من قوله واخذه ان كان النازل أهلا والاقرب ان المراد بالاطلاق عدم اشتراط حصولها له أو عدمه ويكون قوله الاقرب أى بشرط حصولها الخ عطف عليه وحسنه فقوله بعد بل يلزم ناظر الخ مجرد الاتصاف فهو بمعنى الواو (قوله وهو) أى العوض (قوله ولو غير المنزول) أى ولا رجوع على النازل كما مر وفيما اذا نزل مجانا ولم يقصد اسقاط حقه الا للمنزول لفظة له الرجوع قبل أن يقرر كهيبة لم تقبض وحسنه لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله اهـ حج وكتب عليه سم مانعه قوله ولا رجوع على النازل هذا ظاهرا اذا كان بذل العوض على مجرد النزول أما لو بذله ٤٤ على النزول والحصول له فينبغي الرجوع اهما وروقه له الرجوع فيه نظروا تبعه

خلافه وسقوط حقه بمجرد النزول له مطلقا اهـ (أقول) ان ما لو أنهم النازل المنزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذي استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للمنزول له خلافه فهل للمنزول له الرجوع بما بذله فيه نظر والظاهر عدم الرجوع لان المنزول له مقصود به عدم البحث (قوله بعده) أى ان أمن على نفسه والا فعزل عنهم في محل آخر من البيت (قوله الابشهادة رجليه) أى فان لم يقيمها وجب لها القضاء \* (فصل في بعض أحكام النشوز) (قوله وسوابقه) أى ظهور الامارات وقوله ولو احقه أى كعبت الحكمين (قوله كخشونة جواب) أى بعد ان اهـ حج (قوله بخلاف هجرها في المضجع) هذا يقتضي اتحاد حكم ظهور اماره النشوز وتحققه في الهجر وهو خلاف ما اقتضاه قول المصنف فان تحقق الخ وقد يقال المراد

ومعلوم انه لا نصح هبة رجعية قبل رجعتها واستنبط السبكي محامنا ومن خلع الاجنبى جواز النزول عن الوطأ بقبض عوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض مطلقا واخذه ان كان النازل أهلا لها وهو حينئذ لا يسقط حق النازل فهو مجرد افتداه وبه فارق منع بيع حق التجر وشبهه كاهنا لا تعلق حق المنزول له به أو بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تواليه من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولها الرجوع عن الهبة متى شئت ويخرج بعده فورا ولو بات في نوبة واحدة عند غيرها ثم ادعى هبتها وانكرت لم يقبل الابشهادة رجليه

\* (فصل) في بعض أحكام النشوز وموابقه ولو احقه اذا (ظهر امارات نشوزها) كخشونة جواب وتعيين بعد طلاقه واعراض بعد اقبال (وعظها ندبا) أى حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المؤن والقسم والاخرة بالعذاب قال تعالى واللاتي يتخافون نشوزهن فعظوهن فيهن وفى معنى أن يذكرها خبر الصحيجين اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها العنت الملائكة حتى تصبح (بلا هجر) ولا ضرب لاحتمال أن لا يكون نشوزا فلعلمها نعت ذر أو تنوب وحسن أن يستعملها بشئ والمراد في هجر بقوت حقها من نفق قسم لحرمته حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يجرم لانه حقه كاهم (فان تحقق نشوز) كمنع قمع ونشوز بغير عذر (ولم يشكر وعظ وهجر في المضجع) يفتح الجيم اى الوطأ أو الفراش لظاهر الآية لاقى الكلام بلحرمته لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام الا ان قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الامرين فيما يظهر بل واز الهجر لعذر شرعى ككون المهجور نفقا فاسق أو مبتدع وكاصلاح دينه أو دين الهاجر ومن ثم هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا ونهى الصحابة عن كلامهم ويحمل على ذلك أيضا ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يضرب في الاظهر) لعدم تأكد الجنابة بالسكر (فان الاظهر يضرب) أى يجوز له ذلك بشرط علمه بافادته (والله أعلم) كما هو ظاهر القرآن ولم يؤخذ به في المرتبة الاولى لوضوح الفرق بين المستثنين (فان

انه اذا لم يتحقق جازله الهجر في المضجع وان تحققه طلب منه (قوله بفتح الجيم) يقال ضجع الرجل وضع جنبه تكرار بالارض وبابيه قطع اهـ مختار (قوله ككون المهجور نفقا فاسقا) اى وان كان هجرة لا يفيد تركه الفسق ولا البدعة نعم لو علم ان هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغي امتناعه (قوله الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبه امرأته بن الربيع وهلال بن أمية اهـ روض (أقول) ويجمع أسماءهم باعتبار الاوائل مكة واسماء آبائهم باعتبار الاواخر مكة (قوله ما جاء من مهاجرة السلف) أى ترك بعضهم الكلام لبعض (قوله في المرتبة الاولى) وهى ما لو ظهرت امارات النشوز

(قوله ان علم ذلك) أي انه بقيد (قوله والاولى العفو) أي بخلاف ولي الصبي ٤٥ قالوا ولي عدم العفو لان ضربه للتأديب

مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه شرح روض (قوله ما يعظم ألمه عرفا) ظاهره وان لم يخش منه محذور تيمم لكن صرح ج بخلاف ذلك (قوله ولا على وجهه) أي وان لم يؤذ (قوله وانما ضرب) أي ضرب القاضي (قوله والتعزير مطلقا) أي أفاد أم لا (قوله نعم خصص الزكشي) معتمد قوله صدق بيمنه أي حيث لم تعلم جرائقه واستهتار حيث سئل ولا لم يصدق الا بيمنه اهـ ج أي فان لم يقرها صدقت في انه تعدى بضربها فبعضه القاضي (قوله أما بالنسبة لسقوط شيء) لم يقدم ما يصلح أن يكون هذا محترزا له لكن يؤخذ منه تقييدا لما سبق كان يقال صدق بيمنه بالنسبة لسقوط التعزير (قوله بعد ما ذكر) متعلق بتصريح (قوله وله) أي الزوج (قوله من غير تعزير) أي في المرة الاولى لما يأتي في كلام المصنف (قوله والظاهر ان الحيلولة بعد التعزير) يتأمل مع قوله أولا من غير تعزير الا ان يقال مراده الاشارة الى ان الغزالي انما قال ذلك حيث نهاه ولم يمنع بل عاد لاساتيرها فزهره وأسكنه بجوار من يعرف حاله ولم يفقد ذلك معه (قوله والاسكان) أي يحوار عدل (قوله كما تركت سودة) أي لا والله صلى الله عليه

تكرر ضرب) ان علم ذلك أيضا مع وعظه ومجبره والاولى العفو ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كما هو واضح ما يعظم ألمه عرفا وان لم تنزجرا لانه حرم المبرح وغيره كما يأتي ولا يتناقض قول الروياني عن الاصحاب بضربها بجندل ملفوف أو بيده لاسوطة ولا بعصا ما يأتي في سوط الحدود والتعازير لانه لما كان الحق هنا لنفسه والعفو في حقه أولى خفف فيه ما لم يخفف في غيره على ان الاوجه جواز بسوط وعصا هنا أيضا ولا على وجه أو مهلك ولا لئلا يفتقد في تطبيقه وقد يستغنى عنه ولا ان يبلغ ضرب حرة أربعين وغيرها عشرين أما اذا علم انه لا يفقد فيهم لانه عقوبة مستغنى عنها وانما ضرب للحدود والتعزير مطلقا ولولته لمعوم المصلحة ثم لم يجب الرفع هنا لما كتم لشقته ولان القصد ردّها للطاعة كما أفاده قوله تعالى فان أطعتمكم فلا تنفوا عليهم سيدنا نعم خصص الزكشي ذلك بما اذا لم يكن بينهما عداوة والافتيين الرفع الى الحال كما لو ادعى ان سبب الضرب النشوز وأنكرت صدق بيمنه كما يجتنب في المطالب لان الشرع جعله وليا عليا اما بالنسبة لسقوط شيء من حقه فلا قول المصنف فان تكرر وضرب تصريح عقوم قوله أو لا ولم يتكرر بعده ما ذكره من الراجح ومقابله وأيضا فيه فائدة العلم بانه عند تكرره محتمل اتفاق بين الرافعي والمصنف وان محل الخلاف بينهما عند اتقائه فلو قدمه لتوهم جريان الخلاف بينهما في تلك الحالة أيضا فقول الشارح لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان أقدم ممنوع بل الاقدم ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استقفاؤه ما في المنطوق (فلو لمعهما حقهما كقسم ونفقة ألزمه القاضي فوقيته) اذا طلبته فان لم يتأهل لكونه محجورا ألزمه وليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها بالنشوز كما هو ظاهر تاديبها الحق كسقمه لمشقة الرفع للحاكم (فان أساء خافه وآذاها) بنحو ضرب (بلا سبب نهاء) من غير تعزير وهو وان كان القياس جواز عدم طلبها تمتنع لان اساءة الخلق بين الزوجين تكرر والتعزير عليها يورث وحشة فاقصر على نهيه رجاء أن يلتزم الحال بينهما كما أفاده السبكي ومن تبعه وقول الغزالي يحال بينهما حتى يعود للعدل محمول على تحقق تعديه عليا ومن نقاهها أراد الحالة التي بخلاف الاول قال الشيخ والظاهر ان الحيلولة بعد التعزير والاسكان ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره حبسها الكبير أو مرض أو نحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها الاستعفاف به بما يجب كان يسترضيه بتوكيد بعض حقه كما تركت سودة فوبها العائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كما انه يسن له اذا كرّمت حبسها لما ذكر ان يستعطفها بما تحب من زيادة النفقة ونحوها كما مر (فان عاد) اليه (عزيره) بطلبها بما يراه (وان قال كل من الزوجين) ان صاحبه متعدي عليه (تعرف) وجوبها فيما يظهر ان لم يظن فراقها لها ولم يندفع ما ظنه بينهما من الشر بالالتعرف (القاضي الحال) بينهما (بنقطة يخبرهما) بفتح أوله وضم ثالثة بمجاورة هما فان لم يكن لها ما جارية أسكنها ما يجب ثقة وأمره وسلم طلاقها لكبرها (قوله أسكنهما) أي وان ترتب على ذلك زيادة المؤنة لان مصلحة السكنى تعود عليه

بتعرف حالهما وينتهي اليه لعسر اقامة البيئة على ذلك وكلامه كالرافعي صريح في اعتبار العدالتدون العدد وبه سرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تسكن النفس لغيره لانه من باب انجيل الشهادة وأيده غيره بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور خصم ويؤخذ من ذلك الاكتفاء بعدل الرواية (ومنع الظالم) من ظلمه بنهية أول مرة بغير تعزير وتأنيب تعزير ويعزروها مطلقا وكان الفرق ان له شبهة من حيث ان الشارع جعله وليا عليها في التأديب فاحتسب له بخلافها (فان اشتد الشقاق) أي الخلاف (بعث القاضي) وجوب الدلالة لانه من باب دفع الظلمات وهو من القر وض ائمة على القاضي (حكما) ويسن كونه (من أهله وحكما) ويسن كونه (من أهلها) فلا يكفي حكم واحد بل لابد من اثنين ينظران في أمرهما بعد اختلاف حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكذا لان لهما) لانهم حار شيدان فلا يولي على ما في حقهما اذ البضع حقه والمال حقه (وفي قول) حاكم (موليان من) جهة (الحاكم) لتسميتهما في الآية حكمين وقد يولي على الرشيد كالفلس ويرد بان التولية على المفلس لادانته وما هذا بخلافه (فعلى الأول يشترط رضاها) ويشترط في الحكمين تكليف واسلام وحرية وعدالة واهتداء المقصود المبعوث من أجله لا الذكورة وانما اعتبر فيه ما ذللت مع انهما كيانا لعلق وكالتما بنظر الحاكم كافي أمينه (فيوكل) الزوج (حكمه) ان شاء (بإطلاق) قبول عوض خلع وتوكل) الزوجة ان شاءت (حكمها يسدل عوض) للخلع (وقبول طارقه) ثم يعلل الاصلح من صلح أو تفريق فان اختلف رأيهما بعث القاضي امينين غيرهما ليتفقا على شيء فان عجز عن توافقهما أذهب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولو اتفق على أحد الزوجين وأجن قبل البعث امتنع أو غاب أحدهما بعد نفاذ أمرهما كبقية الوكلاء ولا يجوز لو كبل في طلاق أن يخالف أن نو كاه وان أفاده ما لا فوق عليه الرجعة ولا لو كبل في خلع أن يطلق مجانا ولو قال لو كيله خذ مالي منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها اشترط تقدم أخذ المال على الطلاق وكذا لو قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الروضة عن صحيح البغوي وأقره لان الوكيل يلزمه الاحتياط فلزمه ذلك وان لم تكن الواو والترتيب فان قال طلقها ثم خذ مالي منها جاز تقديم أخذ المال على ما ذكره لانه زاد خبرا قال الاذرى وكالتوكيل من جانب الزوج فيعاذ كالتوكيل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي منه ثم اختلفا

### \*(كتاب الخلع)\*

بالصم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلا لباس لادسخر كأي الآية وأصله قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به فان طبن لكم الآية وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لما ثبت بن قيس وقد سأله زوجته أن يطلقها على حديثها التي اصدقتها اياها خذ الحديقة وطلقها تطليقة وهو أول خلع في الاسلام وهو مكره وقد يستحب

(قوله ويؤخذ من ذلك الاكتفاء) معتد وقوله بعدل الرواية أي كعبه وامرأة (قوله ويعزروها مطلقا) أي ولو في أول مرة (قوله لا الذكورة) أي ولكن تسن اه منهج (قوله امتنع) أي البعث حتى يبقيا أو يذنا (قوله ولو قال لو كيله خذ مالي) أي الذي هو تحت يده (قوله ثم اختلفا) أي فيشترط تقديم أخذ المال على الاختلاع فلو خالف قبل أخذ المال لم يصح

### \*(كتاب الخلع)\*

(قوله خذ الحديقة) عبارة الشيخ في منجه أقبل الحديقة الخ فلهما حاروا تان (قوله وقد يستحب) أي كأن كانت نسي عشرتم امعه على ما يأتي وقضية اقتضاه على الاستحباب انه لا يتأق فيه بقية الاحكام

(قوله على ما لا بد من فعله) أي على ترك ما لا بد له الخ قسم على حج ومثله ٤٧ فعل ما لا بد له من تركه على ما يأتي للشارح

(قوله فلا يشهد عليه) أي نذبا (قوله) ووقع رجعا (ضعفت وقوله وقع) باتنا أي لعدم الإكراه (قوله) والعقد أنه ليس باكراه) أي قتيبين ويلزمهما ما التزمته في الصورتين (قوله ولو كان غايبة) (قوله فيجب مهر المثل) أي أو على ما في ذمته وليس فيها شيء أو هو ما جاهلان بما فيها فيجب مهر مثل (قوله ويقع الطلاق) أي ولا رجوع له عليها بشئ لأنها لم تأخذ منه عوضا كما يأتي في قوله لم يرجع عليها بشئ (قوله المنجز به) أي صداقها قبل الدخول (قوله) لما مر) أي في غير هذا الكتاب (قول بل على الأول) هو قوله إذا وجد الشرط (قوله على إبرائها زيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على إبرائها من صداقها أو غيره فإنه يقع باتنا ومنه ما يقع كثيرا من التعليق على الزوج بأنه إن تزوج عليها أو غاب عنها أو نحو ذلك وإبرائه من ربيع دينار مثلا من صداقها أو غيره مما تستحقه عليه تكون طائفا منه فثبت وجود التعليق عليه وإبرائه براءة بصحة طلقت باتنا وسألت ذلك في قوله بعد قول المصنف ولو خالجه بمجهول في قوله فإن علماء ولم يتعلق به زكاه وإبرائه غير مجبور عليها الخ (قوله بلفظ محصل له) أي بالطلاق بمعنى حل العصمة

كالطلاق وسواء في جواز حالة الشقاق والوفاق فلو حلف بالثلاث على ما لا بد له من فعله كان في التخلص به تفصيل يأتي في الطلاق وإذا فعل الخلع في هذه الصورة فلا يشهد عليه فإنه إذا أعادها لا يقبل قوله فيه وإن صدقته كما جزم به بعضهم ويؤيده ما مر أن اتفاقهما على مفسد العقد بعد الثلاث لا يقيد برفع التحليل وانما قبليات المينة هنا كما هو مقتضى أمره بالأشهاد لأن لا يمكن توجيهه بأنها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم فكانت التهمة فيها أقوى ولو منعها نحو تفقدها التمتع منه بحال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعا ولا بد صدق ذلك وقع باتنا وبأنه جنمه في الحالين وإن تحقق زناها كذا فإنه في الشامل والجر وغيره ما عن الشيخ أبي حامد لكنه رأى مرجوح والمعتقد أنه ليس باكراه والخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصادر لأنه إذا منعها احتقالم يكرهها على الخلع بخصوصه ولعل الفرق على الأول أنه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخليص مثل ذلك منه بالما كتم لشقته ونكرهه زل منزهة الاكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك (هو فرقة بعوض) مقصود كسبته وقودا لها عليه راجع لجهة لزوم أو سيده ولو كان العوض تقديرا كان خالعهما على ما في كفها وهما عا مان بأنه لا شيء فيه فيجب مهر المثل إذ قوله في كفها صله لما أوصفت لها غايته أنه وصفه بصفة كاذبة فتألف فقصده بركانه خالعهما على شيء مجهول وكذا على البراءة من صداقها ولا شيء لها عليه ويؤخذ من أكتة أنهم في العوض بالتقدير صحة ما أتى به جمع فيمن قال لزومه قبل الدخول أن أبرأتني من مهره فأنت طالق فأبرأته فإنه يصح الإبراء ويقع الطلاق لأنها مال الكماله وحال الإبراء وإذا صح لا يرتفع وإن ذهب آخرون إلى عدم الوقوع لأن من لا زمره رجوع النصف إليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجب المعلق به من الإبراء من كله ولأن المعلق بصفة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق بمقتضى لفظه وتأيد بعضهم ذلك بصحة خلعها المنجز به لكنه يرجع عليها بنصف مهر المثل لقصد نصف عوضه برجوعه به للزوج ممنوع إذ لا ملازمة لما مر أنها لو أبرأتته ثم طلقها لم يرجع عليها بشئ وبأن معنى قواهم في تعاليق الطلاق الشرط عليه وضعية والطلاق معلولها فيفقارنان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلولها أنه إذا وجد الشرط قانونه المشروط فهنا إذا وجد الإبراء قانونه الطلاق والتشطير انما يوجد عقب الطلاق وعقبه لم يبق مهر حتى يشتر على أن جمعا على تقديمها بالزمان على معلولها واختاره السبكي وغيره بل على الأول بينهما ما تقدم وتأخر من حيث الرتبة ويفرق بين ما هنا والخلع المنجز بان البراءة وجدت في ضمنه وفي مسئلتنا وجدت مقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء أما فرقة بلا عوض أو بعوض غيره قصود كدم أو بقصد رجوع لغيره من مترك كان علق طلاقها على إبرائها زيدا عما لها عليه فإنه لا يكون خلعاً بل يقع رجعا (بلفظ طلاق) أي بلفظ محصل له صريحاً وكناية ومن ذلك لفظ المقاداة التي وسكون لفظ الخلع

سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره

(قوله زوجته معها) أي ولو بوكيلها (قوله أو مع غيرها) أي كاجنبي وقوله ثم المأذون له أي في الخلع (قوله وكذا المكاتب) أي كناية صحيحة أخذ من العز (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أي وهو العقد (قوله في شخص حر يته) أي فيسلم له ما يخص الخ أو خالع في نوبة السيد فكل العوض ٤٨ للسيد (قوله فان دفعه) أي الماتزم (قوله بغير اذنه) أي الولي

وقوله ضمنها أي الولي وقوله رجع أي الولي (قوله لان ضمانه) أي عوض الخلع (قوله لانها مضطرة) أي لعدم امكان تخلصها بدون الدفع له وليس المراد بالاضطرار أن يكون ثم ضرورة تدعوها اليه (قوله وعلى الولي المبادرة لاخذها) أي فان قصر عن على قياس ما هو في العين (قوله أو اجنبي ليصح) أي التزامه للعوض (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من اصله انتهى سم على ج أي وشرط قابله ليصح اختلاعه بالمسمى المطلق تصرفه الخ (قوله نعم سيأتي ان الوكيل) أي عن الملتزم المطلق التصرف (قوله والافكا السقيمة) قضيتها انه يقع رجعا ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع به فليس راجع انتهى سم على ج اقول وينبغي وقوعه في هذه باتنا لان الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد (قوله أو عين اختصاص كذلك) أي له أو غيره (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اما لو اذن لها السيد في الاختلاع بعين فالتجسه انما انطاق (قوله يتبعها به بعد العتق) شامل

الاصل في الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاخص على الاعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما افاده حده له وأركانته زوج وملتزم وبضع وعوض وصيغة (شرطه) الذي لا بد منه لصحته فلا ينافي كونه ركنا (زوج) أي مدوره من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه) لانه طلاق فلا يصح من لا يصح طلاقه عن يأتي في بابه (فلو نال عبد أو محجور عليه بسخه) زوجته معها أو مع غيرها (صح) ولو باقل شيء وبلا اذن لان لكل منهما ان يطلق بحجاقه عوضا (ووجب) على المختلع (دفع العوض) العين والدين (الى مولاه) أي العبد لانه ملكه قهر اقم المأذون له يسلم له في اوجه الوجهين وكذا المكاتب يسلم لاستقلاله وكذا مبيع خالع في نوبة بناء على دخول الكسب النادر في المهايأة فان لم تكن مهايأة في شخص حر يته (ووليها) أي السقيمة كسائر أمواله فان دفعه له فان كان بغير اذنه ففي العين يأخذها الولي ان علم فان قصر حتى تلفت ضمنها في اوجه الوجهين فلو لم يعلم بها وتلفت في يد السقيمة رجع على المختلع بهر المثل لا البديل أي لانه ضمانه ضمان عقد لا ضمان يد وفي الدين يرجع الولي على المختلع بالمسمى لبقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلع من السقيمة ما سلمه اليه فان تلفت في يده لم يطالب به نعم لو قيد احدهما بالطلاق بالدفع له أي او نحو اعطاء وقبض او قباض جاز لها ان تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة ليقع الطلاق كما نقله الاذري عن الماوردي على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بتسليمه له وانما هو ملكها ثم يملكه بعد وعلى الولي المبادرة لاخذها منه (وشرط قابله) أو ملتزمة من زوجة أو اجنبي ليصح خلعه من اصله تكليف واختيار وبالمسمى نعم سيأتي ان الوكيل السقيمة لو اضاف المال اليها يقع بالمسمى (الطلاق تصرفه في المال) بان يكون غير محجور عليه لسفه أو ورق لان الاختلاع التزام المال فهو المقصود منه (فان اخذت امة) ومحله في رشيدة والا فكما السقيمة الحرة فيما يأتي (بلا اذن سيد) لها رشيد (بدين أو عين ماله) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت لو قوعه) بعوض فاسد نعم ان قيد بملكها العين لم تطلق (وللزواج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) اذ هو المرد حينئذ ولو خالعه بمال وشرطه لوقت العتق فسد رجع بهر المثل ومنازعة السبكي فيه بأنه شرط رافق مقتضى العقد فكيف يفسده مردودا به لئلا يفسد اختيارا وانما يحمله عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) اذ تقومت والافتقار (و) له (في صورة الدين المسمى) كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد عتقه ويساره (وفي قول مهر مثل) وبفسد المسمى ورجحه في الحرز ورجى عليه كثير من لانها ليست اهلا للالتزام

للمكاتب ولو كانت تلك انتهى سم على ج وسيأتي في الشارح انه انما خالف الامة فيما لو اختلعت بدين بلا اذن (وان الخ (قوله كما يصح التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد عتقه أي كله



(وان اذن) لها السيد في الاختلاع (وعين عينه) اي من ماله (او قد رد بنا) في ذمتها  
 كأنف درهم (فامتثلت تعلق) الزوج (بالعين) في الاولى عملا باذنه نعم ان اذن لها أن  
 تخارج برقبها وهي تحت سر أو مكاتب لم يصح لأن الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو  
 علق طلاق زوجته المملوكة لمورثه بموته لم تطلق (وبكدها) الحادث بعد الخلع ومال  
 تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملا باذنه أيضا فان لم تكن مكتسبة  
 ولما أدونة في ذمتها تتبع به بعد عتقها ويسارها وخروجها مملكتها لم تزدت على المأذون  
 فيه فانها تتبع بالزائد بعد العتق (وان أطلق الاذن) بان لم يذ كفيه دين ولا عينا (اقتضى  
 مهر مثل) اي مثلها (من كسبها) المذكور وما يدها من مال التجارة كالأطعمة بعدد  
 في النكاح فان زادت عليه فكأمر اما المبعضة ان اخذت على مملكتها فكالحرة  
 أو على ما يملكه السيد فكالامة أو على الامر من اعطى كل حكمه المذكور والمكاتب  
 كالنساء في جميع ما مر فيها كما يحكمه المصنف كالرافعي في باب الكتابة تبعه الجمهور  
 واقتضاء كلام الرافعي هنا ثم تخالفها فيما لو اخذت بدين بلا اذن فان الواجب عليها مهر  
 مثلها في ذمتها بخلاف الرقيقة غير المكتوبة فانه يجب المسمى في ذمتها وما وقع في أصل  
 الروضة ههنا من أن المذهب والنصوص ان خلعها باذن كهبو بلا اذن لا يطابق ما في  
 الرافعي بل قال في المهمات انه غلط (وان خالع سفينة) أي محجور عليها بسفه بالف  
 (أو قال طلقك على الف) أو على هذا فقبلت أو بالف ان شئت فسمت فوراً أو قالت له  
 طلقني بأف فطلقتها (فقبلت طلقت ورجعيا) ولغاذ كالمال وان اذن لها الولي فيه  
 لعدم اهليته بالاتزامه وليس للولي صرف ماله في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه كما  
 اقتضاه اطلاقهم لكنه محمول على ما اذا لم يخش على ماله من الزوج ولم يمكن دفعه الا  
 بالخلع فلا وجبه جوازه أعني صرف المال في الخلع أخذ من أنه يجب على الوصي دفع  
 جائر عن مال موليه اذا لم يدفع البشئ ومحل ما تقر فيه بعد الدخول والابانت ولما لم  
 كتابه عليه المصنف أمالو قال لها ان ابرأتني من مهرك فانت طالق فابراأت أنه لم يقع لان  
 المعلق عليه وهو الابرأ لم يوجد كما أنق به السبكي واعتمده البلقيني وغيره وصرح به  
 الخوارزمي وغيره وليس من التعليق قول المرأة بذلت لك صدقي على طلاق فقال انت  
 طالق فيقع رجعيان لان التعليق انما تضعه كلامها لا كلامه وحيدته فلا يبرأ لان هذا  
 البذل في معنى تعليق الابرأ وتعليقه غير صحيح خلافا لابن عجيل والحضري حيث اقتبسا  
 بانه بائن يلزمها به مهر مثلها فادخاها فيهما غيرهما وبالغ فقال لو حكمكم حاكم باليمينونة  
 نقض حكمه أي لعدم وجهه اذ الزوج ان طلق أو فوض اليها لم يربط طلاقه بعوض  
 ولا عبرة بكونه انما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك لتقصيره بعدم التعليق به ومن  
 ثم لو قال بعد البذل انت طالق على ذلك وقع بائننا بهر المثل لأنه لم يتعلق بالبراءة حتى  
 يقتضي فسادها عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل هذا والوجه

(قوله لم نطاق) الا اذا قال ان مت  
 فانت حرة انتهى حج أي اذا قال  
 المورث الخ (قوله ولا أدونة)  
 أي في التجارة (قوله نعم تخالفها)  
 أي المكاتب (قوله خالع سفينة)  
 ظاهره سواء علم سفنها أم لا (قوله  
 محجور عليها بسفه) أي حسابان  
 بلغت مصلحة دينها وماله ثم حبر  
 عليه القاضي أو شرعاً بان بلغت  
 غير مصلحة لأحدهما (قوله  
 فلا وجبه جوازه) لكن يجبه على  
 هذا وقوع الطلاق رجعي بالعدم  
 صحة المقابلة وعدم ملك الزوج  
 وانما جاز الدفع للضرورة انتهى  
 سم على حج (قوله أمالو قال لها)  
 أي السفينة (قوله وهو الابرأ)  
 أي بمعنى اسقاط الحق وان وجد  
 لفظ الابرأ لعدم الاعتداده  
 (قوله قول المرأة) أي ولورثته  
 انتهى حج (قوله لم يربط طلاقه  
 بعوض) أي فالذي ينبغي وقوعه  
 رجعي انتهى سم على حج (قوله  
 انت طالق على ذلك) فقبلت  
 انتهى حج



(قوله ان ظن صحته) اى الطلاق البائن لصحة الابراء به المثل ان كانت رشيدة والواقع وجعيا ولا مال (قوله هو التبرع) اى التبرع به وقوله وليس اى هذا الزائد وقوله على ٥٠ وارث اى تبرع عليه وقوله لنزوجه اى الزوج وقوله

وقوعه باثنا ان ظن صحته ووقوعه رجعيا ان علم بطلانه ويحمل كلام كل على حاله ولو علق باعطائها فقيه احتملا ان ارجحه ما انها لا تطلق بالاعطاء لانه لا يحصل له المالك وايسر كالامة لان تلك يلزمها مهر المثل بخلاف السفينة والثاني ان ينسحق الاعطاء عن معناه الذى هو التملك الى معنى الاقباض فتطلق رجعيا (فان لم تقبل لم تطلق) هو نص صحيح فمهم ما قبله لان السفينة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضم التماس قبولها وقع رجعيا كما يعلم عما يأتى ولو قال رشيدة ومجبور عليها بسفه خالعتكما بال فقبت احدهما فقط لم يقع طلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضى قبولهما ما فان قبلتا بات الرشيدة لصحة التزامها بهر المثل للجهل بما يلزمها من المسمى وطلقت السفينة رجعيا (ويصح اختلاع المريضة مرض الموت) لان لها صرف مالها في شهوراتم بخلاف السفينة (ولا يحسب من الثالث الزائد على مهر مثل) لان الزائد عليه هو التبرع وليس ما زاد على وارث لنزوجه بالخلع من الارث ومن ثم لو ورث بذوة عم توقف الزائد على الاجازة مطلقا امامهر المثل فأقل من رأس المال وفارقت المكاتبه بأن تصرف المريض أقوى ولهذا الزمة نفقة الموسرين وجاز له صرف المال في شهوراته بخلاف المكاتب ويصح خلع المريض باقل شئ لان طلاقه مجانا صحيح فبشئ أولى ولان البضع لا تعاق للوارث به (و) يصح اختلاع (رجعية في الاظهر) لانها في حكم الزوجات في كثير من الاحكام والثاني لا لعدم الحاجة الى الافتداء الجريانها الى البيئونة ثم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعها كما يحسنه الزركشى مع وقوع الطلاق عليها لان وقوعه بعد العدة تغايط اليها فادعته يملكها حتى يأخذ في مقابلاتها مالا كما في قوله (لابائن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها الا بملك بضعها حتى يزيله ويعلم عما يأتى انه بعد نحو وطء في ردة أو اساء لام أحد نحو وتبين موقوف (ويصح عوضه) اى الخلع (تليلا وكثيرا دينة او عينا ومنفعة) كاصداق لعموم قوله تعالى فلا جناح عليكم ما فيما قدت به نعم لو خاله على أن تعله بنفقة لها سورة من القرآن امتنع كما مرته عذره بفراق وكذا على انه برى ممن سكاها كافي البصر لحرمة اخراجها من المسكن فالحا السكفي وعليها فيه ما مهر المنزل ونحمل الدراهم في الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالصة لاعلى غائب نقد البلد ولا على انفسه قصة أو الزئدة وان غلب التعامل بها الا ان قال المعلق اردتها واعتبرت ولا يجب سؤاله فان أعطته الوازنة لامن غالب نقد البلد طلقت وان اختلفت أنواع فضتها ولزده عليها وبطالبيها له وان غلبت المغشوشة وأعطتها لم طاق ولها حكم الناقصة فلو كان نقد البلد خالفا عطية مغشوشة تبلغ نقرته المعلق عليه طاعت ذلك المغشوشة بغشها لحاقارته في جنب النقصه فكان تابعا كما مر في

ومن ثم لو ورث اى الزوج وقوله مطلقا اى زاد على مهر المثل ام لا وقوله وفارقت اى المريضة وقوله المكاتبه اى حيث لم يتعلق العوض بما في يدها ان كان اختلاعا غير ذن السيد (قوله الجريانها) اى صيرورتها وقوله لان وقوعه اى الطلاق (قوله وسببه لم عما يأتى انه) اى الخلع (قوله على انه) اى يمتنع (قوله وعياها فيه ما) الضمير راجع لقوله ثم لو الخ وقوله كذا (قوله مهر المثل) اى تبيين (قوله وفي المعلق) كان قال لها ان دخلت الدار أو أعطيت زيدا كذا من الدراهم فانت طالق على كذا من الدراهم (قوله الخالصة) اى وهى المقدور كل درهم منها بخمس مائة شعبة وخسين (قوله ولا يجب سؤاله) اى عما اراده بل يجب نقد البلد ما لم يقل اردت خالفا وقوافته الزوجة عليه (قوله لامن غالب نقد البلد) اى او من نقد البلد بالاولى كنه لا يطالب بدها بل يملكها (قوله وله رد عليها) مفهومه انه لو لم يرد عليها استقر ملكه عليه وقوله وبطالبيها اى من الدراهم الاسلامية

الخالصة (قوله ولها حكم الناقصة) اى في انما لا تطلق ما او يرد عليها فهو من عطف العلة على المعلوم (قوله تبلغ نقرته) اى النقصه الخالصة

(قوله بماصر) أى من قوله لحقارته (قوله او معلوم ومجهول) هلا بات هنا بالمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل انتهى سم على حج (اقول) يجب بان شرط التوزيع ان يكون الحرام معلوماً أى التوزيع عليه اذا المجهول لا يمكن فرضه لانه لم يقابل به (قوله والخلع معها) أى أماً مع الاجنبى فسيأتى (قوله هذا) أى الخلاف (قوله ومنه) أى فى (٥١) عدم الطلاق (قوله اسقاطها

لحضانة) والكلام فى المعاق كما هو القرض اما لو طلقها على عدم الحضانة فقط او على ذلك مع البرائة طلق وعليها مهر المثل ولم تسقط حضانتها كما مر فيما لو طلقها على ان لا سكنى لها (قوله وجهه كذا) أى جهل الزوج بالبرائة منه بجهل المرأة بفتح وقوع الطلاق (قوله فان علماه) محترز ما تقدم من ان جهل احد الزوجين يمنع الوقوع (قوله ومحل ماصر) أى من عدم الوقوع (قوله وقصد الاخبار عما مضى) أى فلو قصد الانشاء بذلك على ظن صحة البرائة فقصته وقوع الطلاق رجعي (قوله وطابق الثانى الاول) أى بان كان طلاقه مثلاً وقوله لم يقع أى الثانى وقوله والواقع أى ما وقع به ثانياً رجعي وقوله ثم ادعت جهلها أى لتكون البرائة فاسدة فتطالب بما لها عليه (قوله فكذلك) أى تصديق يمينها ولا وقوع فى الصورتين وهل يمكن الزوج من قربانها تصديقها بعدم الوقوع او لا مؤاخذة بدعواه علمها بما امره المقتضى لوقوع الطلاق فيه نظراً وقضية

مسئلة فعل الدابة جرم بذلك ابن المقرئ ولم يرجح لمصنف فى الروضة شيئاً رانه وجهه ملك الغن بما مر وقول بعضهم انه يؤخذ من تشبيهه بالذئب انه لو انفصل عاد ملكه اليها مردود بانه انما عاد النعل الى المشتري اذا اعرض عنه ولم يملكه للبائع اعدم عود ملكه وهذه الحالة هى المشبهة بها. كلام الروضة وجهه فلا يعود الغن الى ما كرها بانه فاسدة وانما احتيج فى ملك البائع النعل الى التملك بخلاف الغن لان النسل بصد السقوط من الدابة بخلافه (ولو خالعه مجهول) كقول من غير تعيين ولا وصف او معلوم ومجهول أو بما فى كفه او لا شئ فيه وان علم ذلك كما مر (أو) نحو مخصوب أو (خبر) معلومة وهما مسلمان او غير ذلك من كل فاسد يقصد والخلع معها (بانت بمهر المثل) لانه عقد على منفعة بضع فلم يقصد بفساد عوضه ورجع الى مقابله كالتكاح ومن صرح بفساده مراده من حيث العوض (وفى قول سيد الخمر) المعلومه نظير ما مر فى الصداق على الضعيف أيضاً هذا كله حيث لا تعليق أو علق باعطاء مجهول لكن مع الجهل بخلاف ان ابرأ من صداق أو متعتك مثلاً أو دينك فانت طالق فأبرأته جاهله به أو بما ضم اليه فلا تطلق لانه انما علق بابرأ صحيح ولم يوجد كفاى ان برئت ومثله ما لو ضم للبرائة اسقاطها للحضانة ولدها لانها لا تسقط بالاسقاط وجهه كذلك وقوله لا يشترط علم المبرأ بجهلها لانه ما عاوضه فيه بوجه كما اعتد به محققون منهم الزكشى وغطاء جمعاً أجروا كلام الاصحاب على اطلاقه فأخذ بجمع بعدهم بهذا الاطلاق غير معمول به فان علمه ولم يعلق به زكاة وابرأته غير محجور عليه فى مجلس التواجب وسيأتى بيانه وقيل بانها فان تعلقت به زكاة يقع لان المستحقين ملكوا بعبثه فلم يبرأ من كاه وظاهر أن العبرة بالجهل به حالاً وان امكن العلم به بعد البرائة وليس كقرار ضمتك ولا سدس ربع عشر الربح لانه منتظر فكفى علمه بعد البرائة نازحة فاشترط وجود العلم عندها فاندفع قياسها على ذلك ومحل ما مر فيما لو كانت محجورة وتعلق به حق مستحق او كان ثم جهل ما يقبل لها بعد انت طالق فان قاله نتيجة انه ان ظن صحة البرائة وقصد الاخبار عما مضى وطابق الثانى الاول لم يقع والواقع ولو ابرأته ثم ادعت جهلها بقدره فان زوجت صغيرة صدقت بيمينها أو بالغة ودل الحال على جهلها به لسكونها بحيرة لم تستأذن فكذلك والاصدق بيمينه واطلاق الزبيل تصديقه فى البالغة محمول على ذلك وفى الانوار لو قال ان ابرأتى من صدقك فانت طالق وقد اقرت به ثالث فأبرأته فى وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان التعليق بالابراء محض تعليق فيبرأ وتطلق رجعياً وخلق بعوض كالتعليق بالاعطاء والاصح الثانى

ما يأتى عن سم فى قوله نعم ان كذبها فى اقرارها ثالث الخ الثانى \* (قائدة) مثل شيخنا الزياى عن قاتله امراته ابتداء من غير سبق سؤال منه ابرأك الله فقال لها انت طالق ثلاثاً فاجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث لانه متبرع به لم يعلقه على شئ انتهى (قوله محمول على ذلك) أى قوله والاصدق (قوله وقد اقرت به) أى الصداق (قوله فيبرأ وتطلق رجعياً) فيما لو علق طلاقها على البرائة أى وقتنا ههنا تعليق محض وليس ذلك مفعولاً فيها لو اقرت به لا تحربل حكمه بل هو اقرب الى الثالث من الوقوع وعدمه

مبنى على هذا فالتنظير الاكثري في قوله وقوله فيبر أصح الخ على ما في بعض النسخ ممنوع (قوله فعلى الاول) أي قوله فيبر أو تطاق  
رجع ما وقوله وعلى الثاني أي قوله أو خلع يعوض (قوله فقياس ذلك الخ) معقد (قوله لم يبق حال التعليق) خرج به ما لو خبز الطلاق  
بالبراءة كان قال طلقك على أن يرى من صدقك وهما أو أحدهما يجبهه فقع الطلاق بالتابع المثل حيث قبلت (قوله وفارق  
المغصوب) أي فيما لو علق باعطائها (قوله بخلاف البراءة المعلق) صريح في أن ما ذكره عن الأنوار فيما لو ألت به ثم طلقها على  
البراءة منه مصور بما إذا كان الطلاق على ٥٢ البراءة بصيغة التعليق وهو الموافق لما مر من أنه لو أوقع الطلاق على البراءة

المنجزة باتت بمهر المثل مع فسادها  
(قوله فقياسه هنا الخ) معقد  
(قوله وأما الخلع مع غير الزوجة)  
محم ترز قوله فيما تقدم والخلع  
معها (قوله على هذا الخ)  
صورة هذا أن يصرح بوصف  
نحو الخيرية والغصب والواقع  
بالتابع المثل اه سم على ج  
(قوله ويجب في الفاسد ما يقابل)  
انظر كيفية التوزيع اذا  
كان الفاسد نحو مينة معلومة  
اه سم (أقول) وكيفيته أن  
تقرض مذكاة فتقسط عليها  
وعلى المعلوم (قوله فيقع  
رجعيا) أي في الدم (قوله لم  
ينقص منها) أي ولا يخالغ بغير  
التقدي الذي عينه لاجنسا ولا  
صفة فلو خالف لم يقع طلاق (قوله  
لأنه) أي ما خالغ به من النقص  
(قوله وله الزيادة عليها) بقي ما لو  
نها عن الزيادة فهل يطل الخلع  
كالبيع أو لا ويفرق فيه نظر  
والا قرب الثاني ويفرق بين  
ما هنا والبيع بأن الخلع لا يتأثر  
بالشرط القاسد بخلاف

فعلى الاول هو كالتعليق بالمستحيل وعلى الثاني وجهان وأقيس الوجهين الوقوع كانت  
طالق ان اعطيتني هذا المغصوب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليه المهر المثل انتهى وقوله  
فيبر أصح لان الفرض انه كذب في اقرارها فاندفع التنظير فيه بأن الفرض انها أقرت  
به لثالث فكيف يبرأ ويجرى ما تقر وفيما لو ألت به ثم طلقها على البراءة فمينة فابراً أنه ثم  
طالبه الممثل وأقام بجوابها قبل البراءة مينة فيغرمه اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل  
هذا والذي دل عليه كلامهم ان البراءة حيث أطلق انما ينصرف للصحح وحينئذ فقياس  
ذلك انه لا يقع طلاق في الصورتين لأنه لم يبق حال التعليق دين حتى يبرأ منه ثم ان أراد  
التعليق على انقضاء البراءة وقع رجعيًا وفارق المغصوب بأن الاعطاء قبديه والطلاق على  
ما في كنهه ما عله انه لا شيء فيه بأنه ذكر عوضا عما به أنه فاسد فخرج لبذل البضع بخلاف  
البراءة المعلق لا ينصرف الا لوجود يصح البراءة منه ومرة انه لو علق بالبراءة مينة فابراً أنه لم  
يقع وان علم سفهها فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها وأحوالها ألتها ما خلع الكفار  
بنحو غير فيصح نظر الاعتقادهم فان أسما قبل قبضه وجب مهر المثل نظير ما مر في نكاح  
المشرك وأما الخلع مع غير الزوجة من أب أو اجنبي على هذا الخرج والمغصوب أو عيها  
هذا وعلى صدقها ولم يصرح بنية ولا استتلال بل أطلق فيقع رجعيًا ولا مهر سواها أو  
خالع بمعلوم ومجهول فسد المسمى وجب مهر المثل بخلاف الخلع على صحح وفاسد معلوم  
نشا فساد من غير الجهالة فيصح في الصحح ويجب في الفاسد ما يقابل من مهر المثل ومرة  
صحته بمينة لادم فيقع رجعيًا ككل عوض لا يتقصد والفرق أنها تقصد لا غرض لها  
وقع عرفا كاطعام الجوارح ولا كذلك الدم فاندفع ما قبل انه يقصد للمنافع كثيرة كما  
ذكره الاطباء لانها كلها نافعة عرفا فلم ينظر لها وكذا الخشرات مع ان لها خواص  
كثيرة (ولهما) أي الزوجين (التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابها لأنه عقد معاوضة  
كالبيع لكنه ذكره توطئة لقوله (فلو قال لو كيله خالعه بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها)  
لأنه دون المأذون فيه وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها الوقوع الشقاق هنا فانتفت الحماة  
وبه فارق بيع هذا من زيد بمائة كما مر (وان أطلق) كخالعه بمال وكذا خالعه بناه على أن  
اذكر الخلع وحده يقتضى المال (لم ينقص عن مهر مثل) وله أن يزيد (فان نقص فيها) أي

البيع (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة أما اذا كانت مجهولة فهل تقصد المائة لضم في  
المجهول اليها أم لا فيه نظر والاقرب الاول وعليه فيجب مهر المثل ان كان من جنس ما ساء من التقدي لم ينقص عنه لأنه لم يفوت  
مقصوده وان كان من غير جنسه أو دون ما ساء الزوج فينبغي عدم الوقوع لاتقاء حصول العوض الذي قدره (قوله يقتضى  
المال) أي وهو الرابع (قوله لم ينقص عن مهر مثل) أي نقصا فحشا كما يأتي ولو قدمه لكاتب أولى ولا يظهر قوله وفارقت الثانية الخ

(قوله وكان نقص فيها) أي قوله في الأولى أي نقص (قوله ومرفى الو كالة الخ) أي ضابط التقويض القاحش وهو لا يتغابن به (قوله وكان نقص فيها) أي في الثانية ومثلها الأولى وأعله ترك التثنية عليه لأنه يعلم من قوله قبل بذير الجنس أو الصفة هذا ولو تركه قوله فيها كما فعل حج كان أولى (قوله يقع بهرمثل) أي في الثانية (قوله أوجههما المنع) ولعل وجهه أن التسليم تصرف لم يشمله الاختلاع الموكل فيه وظاهره أنه لا فرق بين المعين وما في الذمة لكن ينبغي أنه لو دفع المعين اعتدبه وإن كان بغير إذن المرأة لأن الزوج لو استقل بقبض المعين اعتد بقبضه (قوله ويلزمها مهر مثل) ٥٣ قال في شرح البهجة سواء أ زاد على

مقدرها أم نقص اه سم على حج (قوله واستبداد) أي استقلال (قوله وهذا) أي كون عليها ما سمت وعليه الزيادة (قوله ولا فرق) أي في أن عليها ما سمت وعليه الزيادة (قوله إذا لم ينوها) أي بأن نوى نفسه أو أطلق (قوله ولا طلب عليها) أي أصلاً لا بالأصل ولا بالزيادة (قوله وقال انه بين) معقد (قوله وسيأتي لذلك حجة في نظيره) أي فيما لو كان الوكيل عبداً (قوله ولا يطالب وكيلها) يتأمل هذا مع قوله قبل والافتد علم مما قدمه في الو كالة أن للزوج الخ فإنه صريح في أنه يطالب بما لزمها ويرجع عليها إذا غرم وإن لم يضمن وبعبارة حج بعدم ما تقدم فإن لم يمثل في المال بأن زاد على مقدارها أو ذكر غير جنسه وقال من مالها بواكليت ابانت بمهر المثل ولا يطالب به إلا أن ضمن فمسماه ولو أزيد من مهر المثل وإن ترتب ضمانه على إضافة فاسدة اه وهي تفيد أنه إذا

في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بأن المقدر يخرج عنه بأي نقص بخلاف المحول عليه الإطلاق وكان نقص فيها الخلع بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقصاً فاحشاً ومرفى الو كالة وكان نقص فيها خلعاً بموجبه أو بغيره نقد البلد (لم تطلق) للمخالفة الصريحة كالبيع (وفي قول يقع بهرمثل) كأنه خلع بضم ر ووجهه في الروضة كأنه صلها وتصحيح التثنية في الثانية ونقله الرافعي عن الأكثرين وهذا هو المعتمد كما قاله الاسنوي أن القموى عليه وفارقت التقدير بأن المخالفة فيه صريحة فلم يكن المأني به ما ذوقنا فيه (ولو قالت لو كيلها اختلع بألف فامثل) أو نقص عنها كما في المهر وحذفه المصنف لفهمه بالأولى (نفذ) لموافقته الأذن وفي تسليم الوكيل الألف بغير إذن جديد وجهان أو وجههما المنع (وإن زاد) أو ذكر غير الجنس أو غير نقد البلد (فقال اختلعتما بألفين من مالها بواكليت) أو أطلق فزاد على مهر المثل (بانت ويلزمها مهر مثل) ولا شيء عليه على المعتمد لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها (وفي قول) يلزمها (الأكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمت) للوكيل لأن الأكثر أن كان المهر فهو الواجب عند فساد المسمى أو المسمى فقد برضيت به وفي الروضة وغيرها حكاية هذا القول على غير هذا الوجه وهو أنه مما سمت هي ومن أقل الأمرين من مهر المثل ومما سمت الوكيل وصوبت وزيدته على مهر المثل في حال إطلاقها كزيادته على مقدرها (وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) بأن قال من مالي (خلع اجنبي) وستأتي محمته (والمال) كله (عليه) دونها لأن إضافته لنفسه أعراض عن التوكيل واستبداد بالخلع مع الزوج (وإن أطلق) بأن لم يصفه لنفسه ولا إليها فقال اختلعت فلانة بألفين (فالأظهر أن عليها ما سمت) لأنها التزمت (وعليه الزيادة) لأنها لم ترض بها فكأنه اقتداها بما سمت وزيدته من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان والافتد علم مما قدمه في الو كالة أن للزوج مطالبة الوكيل بالسك فذا غرمه رجع عليها بقدر ما سمت قال الغزالي ولا فرق بين أن ينوبها أو لا ويرد يجزم امامه بأنه إذا لم ينوها نزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي ولا يطالب عليها وقال انه بين ولا اشكال فيه وسيأتي لذلك حجة في نظيره ولا يطالب وكيلها بما لزمه إلا أن ضمن كأن قال على أتى ضامن

امتثل فاختلع بما أذنت فيه طواب كل منها ويرجع بما غرم ضمن أول يضمن وإن لم يمثل يطالب بما لزمها إلا إذا ضمنه وكتب أيضاً طاب الله به قوله ولا يطالب وكيلها هذا ينافي ما قدمه في قوله وهذا باعتبار استقرار الضمان والافتد علم مما قدمه الخ ويمكن الجواب بأن قوله بما لزمها أي في غير هذه الصورة (قوله بما لزمه) يتأمل فإن العوض انما يلزمه إذا اضاف المال إلى نفسه وهو حينئذ خلع اجنبي فيطالب بالمال مطلقاً ولا معنى لضمائه في هذه الصورة ففعل العبارة بما لزمها ثم رأيت في كلامهم على منهج عن شرح الروض التعبير بلمزمها ثم رأيت في نسخة محمته لزمها

(قوله على اضافة فاسدة) اي كأن اُضيف الجمله اليها (قوله ولا يشك كل على ما تقر) اي من قوله ولا يطالب وكيلها الخ (قوله كذا انقلاء الخ) معتمد (قوله لكن حمله السبكي) اعتمد شيخنا الزياي (قوله اذ ما فيها) اي الذمة (قوله ويجوز ايضا) وكيلها كافر وكذا عبدا) هذه العتقة التي أشار اليها ٥٤ فيما تقدم (قوله وفيما اذا أطلق) اي العبد بأن لم يصفه له ولا له.

(قوله بعد العتق) اي لكه فيما يظهر (قوله ويفرق بين هذا الخ) اي حيث رجع العبد عليها فيما لو أطلق وهذا الفرق انما يتأتى على ما نقله فيه امر عن الامام من أن الحر اذا أطلق لا مطالبة له عليها بشئ اما على ما نقله عن الغزالي فالمسئلتان مستويتان عند الإطلاق (قوله وما صرفي فوكيل الحر) اي من أنه اذا أضاف انصرف لنفسه وأنه اذا غرم يرجع عليها (قوله لم يتأهل مستحقه) اي وهو العبد (قوله نظر أمطالبة) اي المرأة (قوله فاشتراط صرف عن التبرع) اي وهو قصد الرجوع اهـ حج الا أن هذا الفرق ظاهر على ما جرى عليه حج في جانب الحر من أنه يرجع عليها ما لم ينو التبرع بأن نواها أو أطلق وان العبد انما يرجع عليها اذا قصد الرجوع اما على ما ذكره الشارح من اعتمد كلام الامام الحرمين في الحر وهو انه لا يرجع عليها عند الإطلاق وما ذكره في العبد من أنه يرجع عليها اذا نواها أو أطلق فلا يتأتى ما ذكره من التوجيه من أنه لا بد من قصد صرف عن التبرع فانه

فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي فأن الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة ويؤخذ من قواهم انصريحه بالوكالة ان فائدة قواهم بوكايم المذكورة في المتن عدم مطالبة حينئذ لا غير لما علم مما تقر من الوقوع في الكل وان التفصيل في التزام انما هو بين الاضافة اليها أو اليه والاطلاق سواء أذكر الوكيل في الكل أم لا ولا يشك كل على ما تقر مما ترافى الوكالة من مطالبة وكيل الشراء في الذمة لا مكان الفرق بينهما أن أصل الشراء يمكن وقوعه بخلافه هنا ومقابل الاظهر عليها أكثر الامر من مما سمعته من مهر المثل لم يزد على معنى الوكيل كما مر وعليه التسكك ان نقص عنه (ويجوز) اي يحل ويصح (توكيله) اي الزوج في الخلع (ذميا) وحرياً ولو كانت الزوجة مسلمة لا مكان مخالطة المسلمة فيما لو أسات وتخلف ثم أسلم فانه يحكم بصحة الخلع (وعبداً) ومحجوراً عليه بسفه) وان لم يأن السيد والولي لعدم تعلق العهدة بالوكيل بخلاف وكيلها على ما مر فيه (ولا يجوز) اي لا يصح (توكيله) محجور عليه بسفه ومثله العبد هنا ايضا (في قبض العوض) العبد والدين لعدم أهليته فان فعل وقبض يرى الخالع بالدفع له وكان الزوج هو المضيع لماله كذا انقلاء وأقراء ايضا لكن حمله السبكي كابن لربعة على عوض معين أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه والام يصح القبض اذ ما فيها لا يتعين الا قبض صحيح فاذا انقاف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته ويجوز ايضا توكيله كافر او كذا عبداً فيما اذا أطلق ولم يأن السيد في الوكالة للزوج مطالبة بالمال بعد عتق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع بأن نواها باختلاعها أو أطلق بخلاف ما إذا نوى نفسه به ويفرق بين هذا وما مر في توكيل الحر حيث لم يشترط قصد الرجوع بأن المال للميتأهل مستحقه للمطالبة به ابتداء وانما نظر أمطالبة به بعد العتق لمجهول وقوعه فضلاً عن زمنه لو وقع كان كالاداء المبتدأ فاشتراط صرف عن التبرع بخلاف الحر فان التعلق به عقب الوكالة قرينة ظاهرة على أن ادائه انما هو من جهته فلم يشترط الرجوع قصد ومع اذن السيد فيما يتعلق بكسبه ومال تجارته لاسفها وان أذن لغيره فلو فعل وقع رجوعاً ان أطلق فان اُضيف المال اليها بان وزمها المال ورجع به عليها بدغمه كذا أطلقوه ويظهر أن يجي فيه ما مر في الوكيل أنه لا يطالب الآن طوب (والاصح صحة توكيله امرأته بخلع) وفي نسخة خلع فاللام بمعنى الباء (زوجته أو طلاقها) بصحة تفويض طلاقها اليها وتوكيل امرأته بخلع صحيح قطعاً ومرأته لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأته في طلاق بعضهن والثاني لا يصح لانها لا تستقل

صريح في أنه اذا أطلق لا يرجع عليها فليتأمل (قوله وقع رجوعاً ان أطلق) اي أو نوى نفسه (قوله بالطلاق ورجع به) انما يتم اذا رجع للعبد اذ السفيه لا يغرم وعبارة حج وانما صح هنا لانه لا ضرر فيه على السفيه كذا ذكره وهو صريح في أنه لا يطالب بما قبل أنه يطالب ويرجع به عليها بعد غرمه وهم (قوله لم يصح توكيله امرأته الخ) قال ع تضمن ذلك الاختيار للنكاح وهي لا يصح توكيله فانه اهـ وقوله في طلاق بعضهن اي مبهمة ما بعد تعيينهن للنكاح فيصح توكيله في طلاقهن



کتابۃ و ترمع المال اسم علی ج

\* (فصل) في الصيغة وما يباحق بها \* (الفرقة بلفظ الخلع طلاق) ينقص العددان قلنا  
 بصراحته أو نواه لأن الله تعالى في قوله جل وعلا الطلاق مرتان ذكر حكم الافتداء  
 المراد له الخلع بعد التطليقتين ثم ذكر ما يترتب على الناشئة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل  
 على أن الثالثة هي الافتداء (وفي قول) نص عليه في القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع أو  
 المفاداة إذا لم يقصد به طلاقا (فسخ لا ينقص) بالتخفيف في الإفصح (عددا) فيجوز تجديد  
 النكاح بعد تذكره من غير صراحة كغيره من أحكامنا المتقدمة والمتأخرين  
 وأفتى به البلقيني متكررا وأسند له بالآية نفسها إذ لو كان الافتداء طلاقا لمقال فان  
 طلقها والالكان الطلاق أربعة أما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد  
 قطعاً كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الامام عن المحققين أن الطبع بأنه لا يصير طلاقا  
 بالنية كما لو قصد بالظهار الطلاق (فعلى القول) الأصح (أفظ الفسخ كناية) في الطلاق أو  
 الفرقة بعوض العبر عنها بلفظ الخلع فيحتاج لنية لأنه لم يرد في القرآن (والمفاداة) أي هو  
 وما اشتق منها (كخلع) على القولين السابقين (في الأصح) لوروده في الآية السابقة  
 والثاني أنه كناية لأنه لم يتكرر في القرآن ولم يشتهر على لسان جملة الشريعة (وأنظر الخلع)  
 وما اشتق منه (صريح) في الطلاق اتسكروه على لسان جملة الشرع لإرادة الطلاق فكان  
 كلمته مكرراً في القرآن وظاهره عدم الفرق بين ذكر المال به أو لا (وفي قول) هو  
 (كناية) يحتاج إلى نية لأن صرائح الطلاق ثلاثة ألفاظ تأتي لأغبر واتصل به جمع نقلا  
 ودليلا (فعلى القول) لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الأصح) لا طراد العرف  
 بغير يانه بمال فرجع عنه إذا طلاق للمرد وهو مهر المثل كالخلع مجهول وتخصيه وقوع  
 الطلاق جزواً وإنما الخلاف هل يجب عوض أو لا والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر  
 المال كناية وحمل جمع ما في الكتاب على ما ذنوى بها التماس قبولها فقبلت فيكون  
 حينئذ صريحاً بما يأتي أن نية العوض وثمرة هنا فكذلك قبول ما دل عليه وهو لفظ  
 خلع ونضوه مع قوله أو ما في الروضة على ما ذنوى العوض ونوى الطلاق فيعرج به  
 إن قبلت فعلم أن صراحته بغير ذكر مال إذا قبلت ونوى التماس قبولها وإن مجرد لفظ  
 خلع لا يوجب عوضاً جزماً وإن نوى به طلاقاً ونفيه نظراً لا يخفى هذا والأوجه أنه لو جرى

(قوله والثاني أنه) أي لفظ  
المقادة (قوله جملة الشريعة)  
المراد بهم الفقهاء (قوله ولفظ  
الخلع وما اشتق منه الخ) صريح  
أو كالصريح في أن لفظ الخلع  
صريح في الطلاق حيث ذكر معه  
المال أو نوى ويشكل بما يأتي  
في الطلاق من أن المصادر لكليات  
ويصرح بأن ما هنا كالطلاق  
قول المنهج وشروح ومنه صريح  
مشتق مقادة ومشتق خلع اهـ  
ويمكن حمل ما هنا على ما في  
الطلاق بأن يجعل قوله وما اشتق  
منه عطف تقدير على الخلع فيصير  
المعنى وما اشتق من الخلع صريح  
وعليه فالفرق بينه وبين المقادة  
على ما أفاده قوله في المقادة أي  
هي وما اشتق منها أن المقادة ترد  
اسم منحول يقال فاديت المرأة  
فهو مقادة وهو ضد الكن ذكر  
المقادة مع المال وحملها على  
المبتدأ في انت مقادة بكذا قرينة  
على إرادة اسم المنحول هذا ولكن  
قوله في باب الطلاق فهو صريح  
الطلاق أي ما اشتق منه إجماعاً  
وكذا الخلع والمقادة وما اشتق  
منهما على ما مر في الباب السابق  
أحرر في أن لفظ الخلع صريح حيث

ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر (قوله لان صرائح الطلاق ثلاثة) وهي الطلاق والفرق والسراح (قوله وتضيته) اى قوله يجب مهر المثل (قوله على ما اذا نوى بها) اى الصيغة (قوله وان قبلت) اى ونوى التماس قبولها هـ ج (قوله وفيه نظر) اى فى الجمل (قوله والاوجه) يفتى جريان هذا التفصيل فى الاجنبى وبجندته مع مر فوافق هـ سم

(قوله بائن) اي بئنا ذكره أو ذاء وقوله

٥٦

أوعرى عن ذلك اي ذكر المال وبيته (قوله وقع بائنا) اي بئنا المثل

وقوله ونوى اي الطلاق وقوله  
والا اي ان لم ينو الطلاق (قوله  
فانما انطلق) ينبغي أن محله حيث  
لم يذكروا الا ولا نواه بل نوى  
الطلاق فقط وان أضمر القاس  
قبوله وقبل وعبارة سم قوله  
والاوجه ينبغي جريان هذا  
التفصيل في الاجنبى وبخت به  
مع مرفوف اى (قوله بصريح  
الطلاق مطلقا) اي نوى أو لا قلنا  
هو طلاق أولا (قوله وبالجمية)  
اي ولومن عربي (قوله بناء على  
الطلاق) اي على قولى الخ (قوله  
ما كان صريحا في بابه) اي ووجد  
نفاذا في موضوعه لا يكون كتابة  
في غيره (قوله لم يجسد نفاذا في  
موضوعه) اي لان لفظ البيع  
صريح في نقل الملك عن العين  
بشئ مخصوص وهو غير متصور  
هنا لان بيع الرجل زوجته حرة  
كانت أو أمة غير صحيح (قوله  
فاستثناه منها) اي القاعدة  
(قوله محضة كالبيع) يتأمل  
وجه ذلك فان العلة بشوب  
التعليق موجودة فيه فانه لو لم  
تقبل المرأة لم يكن فيها (قوله  
أوضحيت) قاله سم على ج  
(قوله كما قاله جمع) معتمد (قوله  
لكن ظاهر كلامهم) ومن الظاهر  
قول المنهج وشرط في الصيغة  
ما مر في البيع (قوله ايجاب

مها وصريح بالعرض أو نواه وقبلت بائن أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق وأنهر القاس  
جوابه او قبلت وقع بائنا فان لم يصح جوابه ونوى وقع رجعا والا فلا يخرج بهما ما لو  
جرى مع اجنبى فانما انطلق مجانا وظاهر أن وكيلها ما مثلها (ويصح) الخلع بصريح الطلاق  
مطلقا كما علم مما مر و (بكتابات الطلاق مع النية) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ ان  
نويا (وبالجمية) قطعها وهي ماعدا العربية لانتفاء اللفظ المتعبد به (ولو قال بعثك نفسك  
بكذا فقالت اشتريت) أو ضحوه كقبلت (فكناية خلع) وهو الفرقة بعوض بناء على الطلاق  
والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لان هذا لم يجسد نفاذا في موضوعه  
فاستثناه منها غير صحيح وان سلسك جمع كالزكشى والدميرى (واذا بدأ) الزوج (بصيغة  
معاوضة كطلقتك أو خالعتك بكذا) وقلنا الخلع طلاق (وهو معاوضة)  
لاخذ عوضا في مقابلة البضع المستحق له (فيما شوب تعليق) اتوقف وقوع الطلاق فيه  
على قبول المال كتوقف الطلاق المعلق بشرط عليه أما دأ قلنا فسخ فهو معاوضة محضة  
كالبيع (وله الرجوع قبل قبولها) كما هو شأن المعاوضات (ويشترط قبولها) اي  
المخلة الناطقة (بلفظ) كقبلت أو خالعت أو ضحيت أو بفعل كأعطائه ألف كما قاله  
جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه أما الخرساء فبإشارة مفهومة والكتابة مع النية  
تقوم مقام اللفظ (غير مفصل) بكلام أجنبي ان طال كما يأتي آخر الفصل وكذا السكوت  
كما مر في البيع ولهذا اشترط توافق الايجاب والقبول هنا ايضا (فلما اختلف ايجاب  
وقبول كطلقتك بألف فقبلت بألفين وعكسه أو طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاث  
ألف فلغور) كما في البيع فلا طلاق ولا مال (ولو قال طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة  
بألف فالأصح وقوع الثلاث ووجوب ألف) لعدم تخالفهما هنا في المال المعتبر قبولها  
لأجله وانما اختلافنا في الطلاق في مقابلته والزواج مستعمل به فوقع ما زاد عليه اوبه اندفع  
ما قبل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث ليرجع لمن غير محال ويدارق ما لو باع عبدا  
بألف فقبل أحدهما بألف لان البائع لا يستقل بتقليد الزا والمالي تقع واحدة بألف  
نظر الى قبولها والثالث لا يقع لاختلاف الايجاب والقبول (وان بدأ بصيغة تعليق كق  
أوهى ما) زائدة للتأكيذ أو وقت أو حين أو زمن (اعطيني) كذا فأت طالق  
(تعلق) من جانبه فيه شوب معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالبا لان انظله المذكور من  
صرائحه فلم يطر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق قبل تحقق الصفة ولا يطل بطرق  
جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول انظما)  
لعدم اقتضاء الصيغة ذلك (ولا الاعطاء في المجلس) بل يكفي بعد تفرقه ما منه دلالاته على  
استغراق جميع الأزمنة صريحا فلم تقو قرينة المعاوضة على ايجاب الفور وانما وجب  
في قولها متى طلقتي فلا ألف وقوعه فورا لان جانبها يغلب فيه المعاوضة بخلافه وأقهر

وقبول) اي في المال كما يأتي (قوله ويقارق) اي حيث قلما بالطلان هـ سم (قوله بل يكفي بعد تفرقهما) مثالا  
اي ولو طال الزمن جدا (قوله وقوعه فورا) اي وقوع تطليقه فورا (قوله بخلافه) اي جانبه وقوله فتطلق اي طلاقا رجعا

مثاله ان متى اى ونحوها انما تكون للتراخي اثباتا ما نفيا كتنى لم تعطى ان القسافات طالق  
فلا فورته تطلق بمعنى زمن يمكن فيه الاعطاء فلم تعطه (وان قال ان) بالسكسر (أو اذا)  
ومثلهما كل مالم يدل على الزمن الا تى (أعطيتنى فكذلك) اى لارجوع له ولا يشترط  
القبول لفظ الانه - ما حرقا تعليق كتنى اما المفتوحة كما قاله الماوردى واذا فاطلاق مع  
أحدهما يقع باثنا محالا ولا يظهر تقييده بالنحو اى أخذاعما يأتى فى الطلاق وظاهر كلامهم  
انه مع اليقونة لا ماله عليها ظاهرا او وجهه أن مقتضى لفظه انه بذاته القساعلى  
الطلاق وانه قبضه (لكن يشترط) ان كانت حرة وألحق بها المبعضة والمكاتبه سواء  
الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء على الفور) والمراد به فى هذا الباب مجلس  
التواجب السابق بأن لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل مالم يتفرقا بما مر فى خيار  
المجلس لان ذكر العوض قرينة تقتضى التجهيل اذا الاعراض تتجمل فى المعاوضات  
وتركت هذه القضية فى نحو متى لصراحتنا فى التأخير كما مر بخلاف ان اذ لا دلالة لها على  
زمن أصلا واذا الان متى مع ما هاز من عام ومسمى اذا من مطلق لانها ليست من أدوات  
العموم اتفاقا فلذلك الاشتراك فى أصل الزمن وعدمه فى ان اتضح أنه لو قيل متى ألقا  
صح أن يقال متى أو اذا شئت دون ان شئت لانها عدم دلالتها على زمن لا تصح لمجوابها  
للاستفهام الذى فى متى عن الزمان ومحل التسوية بين ان واذا فى الاثبات أما النفي فاذا  
للفور بخلاف ان كما يأتى أما الامة ففى أعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها محالا اذ لا ملل  
لها ومن ثم لو كان التعليق باعطاء فنحو خراش شرط الفور قد رتعا عليه محالا وفى الاول اذا  
أعطته من كسبها أو غيره بابت لوجود الصفة ويرد الزوج الا ان الكها ويتعلق به  
المثل بذمتها تتبع به بعد دعيتها ولا ينافيه ما نقله الرافعى عن البغوى أنه لو قال لزوجه  
الامة أن أعطيتنى فوبأنت طالق حيث لا تطلق باعطاء فوب لعدم ملكها له لان الاعطاء  
فى حقها الكون لا تملك منوط بما يمكن تملكه فلم تطلق به فى مسئلة ان أعطيتنى فوب اذا  
لا يمكن تملكه بلهاته فصار كاعطاء الحرة فوبامغصوبا أو نحوه بخلاف ان أعطيتنى ألفا  
أو هذا الثوب (وان بدأت بطالب طلاق) كطلقى بكذا أو ان أو اذا أو متى طاقتنى فلك  
على كذا (فأجاب) بها الزوج (فمعاوضة) من جانبها الملكها البضع فى مقابلة ما بذلته (مع  
شوب جمالة) بهذلها العوض له فى مقابلة فخصه به لغرضها وهو الطلاق الذى يستعمل به  
كالحامل فى الجمالة (فلها الرجوع قبل جوابه) كسائر الجمالات والمعاوضات (ويشترط  
فور لجوابه) فى مجلس التواجب نظرا لجانب المعاوضة وان علقمت بتى بخلاف جانب  
الزوج كما مر فلوطقتها بعد زوال الفورية جل على الابتداء فبقع رجعيابا لعوض وفارق  
الجمالة بقدرته على العمل فى المجلس بخلاف عامل الجمالة غالباً والاوجه عدم اشتراط  
الفوران صرحت بالتراخي ولا يشترط هنا توافق نظر الشائبة الجمالة فلوقالت طلقنى

أيه س لفوات الفورية المشترطة اه سم على ج اقول نعم الاقرب انه كذلك لما ذكره (قوله وفارق الجمالة)  
اى حيث يستحق فيها الجعل وان تراخى العمل (قوله ان صرحت بالتراخي) اى كأن قالت ان طلقتنى ولو بعد شهر مثلاً

بألف فطلق بجمسمائة وقع بها كرد عيدي بألف فرد بأقل (ولو طلبت) واحدة بألف فطلق نصفها مثلاً بآيات بنصف المسمى أو يدها مثلاً بآيات بهر المثل للجهل بما يقابل اليد أو (ثلاثاً بألف) وهو يملكهن عليها (فطلق طلاقاً بثلاثة) يعني لم يقصد بهم إلا ابتداء سواء (أقال بثلاثة أم سكنت عنه ولم ينو ذلك فيما يظهر من كلامهم) (فواحدة) تقع فقط (بثلاثة) أو طلقين فطلقان بثلاثيه تغليباً للشوب الجمالة إذ لو قال رد عيدي الثلاثة ولك ألف فرد واحداً استحق ثلث الألف وفارق عدم الوقوع في نظيره من جأتيه لأنه تعليل فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق ولم يوجد أو ما من جانبها فلا تعليل فيه بل فيه معاوضة أيضاً كما هو وجهالة هذه الآية تقتضي الموافقة فغلب بخلاف التعليق فإنه يقتضيه أيضاً فاستويا ولو أجابها بآيات طالق ولم يذكر عدداً ولا فواء وقعت واحدة فقط كما صرح به في الطلاق وحزم به في الأنوار (وإذا خالغ أو طلق بعوض) ولو فاسداً (فلا رجعة) له عليها لأنها إنما بدأت المال لثلاث أنفسها كما أنه إذا بذل الصداق لا تغل هي رفعه (فإن شرطها) كطلقتك أو خالعتك بكذا على أن يملك الرجعة فقبلت (فرجعي ولا مال) لأنه لا شرط للرجعة والمال متناهيان أي فليتساقطان وينتج مجرد الطلاق وهو يقتضي الرجعة (وفي قول بآيات بهر مثل) لأن الخلع لا يقصد به فساد العوض ولو خالغها بعوض على أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بآيات بهر المثل نص عليه لأنه رضى هنا بسقوط الرجعة ومتى سقطت لا تنود (ولو قالت طلقني بكذا وأردت) أو أردت هو وأردت ما معا فاجابها الزوج فور بأن لم تتراخ الردة ولا الجواب كما فادته النداء حينئذ نظر (ان كان) الارتداد (قبل دخول) وبعد وأصرت هي أو هو أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بآيات بالرد ولا مال) ولا طلاق لا فاعطاع النكاح بالرد في الحالين أما إذا أجاب قبل الردة فإنها تبين حالاً بالمال بخلاف ما لو وقعاً معاً فإنها تبين بالرد كما يجزمه السبكي وغيره أي أن لم يقع اسلام إذا ما منع أقوى من المقضى وهذا أوجه مما ذكره الشيخ في شرح منجه من وجوبه (وان أسلت) هي أو هو أو هما (فيها) أي العدة (طلقت بالمال) المسمى لانا فينا صحة الخلع وتحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر) في الخلع سكوت أو (تخلل كلام يسير) ولو أجاب من المطلوب جوابه (بين إيجاب وقبول) لأنه لا يبعد اعراضاً هنا نظراً لشبهة التعليق أو الجمالة فوبه فارق البيع أما الكثير ممن لا يطالب جوابه فظاهر كلامهم أنه يضر أيضاً وهو الذي اعتمدته الوردية الله نظير المخرج في البيع

\* (فصل) \* في اللفاظ المزمرة للعوض وما يتبعها (لو قال أنت طالق وعلبك) كذا (أو) أنت طالق (ولي عليك كذا) وظاهر أن مثل هذا كسه كعلبك كذا وأنت طالق ونوههم فرق بينهم بعيد (وليسبق طلبها بالمال وقع رجعياً قبلت أم لا ولا مال) لأنه أوقع الطلاق بجائناً ثم أخبر أن له عليها كذا يجزمه خبره معطوفة على جملة الطلاق غيرصالحة

بألف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما أجاب به لسؤالها (قوله وقعت واحدة) أي بثلاث الألف وأما لو قالت طلقني ثلاثاً بألف فقال أنت طالق واحدة بألف فيأتي في قول الشارح بعد قول المصنف ولو ملك طلاقاً فقط فقالت طلقني ثلاثاً الخ ما يؤخذ منه عدم الوقوع هنا وهو قوله ولو ملك عليماً الثلاثة فقالت طلقني ثلاثاً بألف فطلق واحدة بألف وثلثين مجاباً الخ (قوله على أن يملك الرجعة) أو أن أبرأتني من صداقك فأنت طالق طلاقاً رجعية فأبرأتني كما أفق به جمع اخذاً من فتاوى ابن الصلاح فرجعي الخ اهـ ج (قوله فليتساقطان) هذا يقتضي بطلان البراءة وفيه نظر لأن شرط الرجعة إنما ينافي البراءة إذا جاءت عوضاً لا مجرد التعليق عليها فلا ينافي شرط الرجعة وكون البراءة عوضاً لا بطلانها في نفسها فالأوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الأولى فإن شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضاً سقط مطلقاً إذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها بخلاف البراءة فإنها معلولة في نفسها فتأمل اهـ مم على ج

(قوله بخلاف ما لو وقع) أي الجواب والرد (قوله ان لم يقع) ينبغي أنه فيما بعد الدخول واللايوثر للشرطية الاسلام وان حزم به في شرح منجه ووافق السبكي في شرح الروض \* (فصل في اللفاظ المزمرة للعوض) \*

(قوله على ما ينفرديه) أي وهو وقوع الطلاق (قوله إن ذلك) أي قوله أنت طالق (قوله صار مثلاً) أي فإن قبلت بآنت به والا فلا وقوله إن قصده يعلم منه أن مجرد الشبوح لا يصير صريحاً في الشرط ٥٩

أنه يقبل قوله أردت حيث شاع وإن كذبت في الإرادة بخلاف ما إذا لم يشع (قوله وذلك في تعارض) أي والذي تعارض فيه مفهوم مان (قوله وايضا) عطف على قوله صار مثله (قوله فيمكن في صراحته) قضيته جعل اللفظ عليها عند الإطلاق وهو منافي لما قدمه من أنه لا بد من قصد الإلزام به إلا أن يقال ما تقدم فيما لو كان اللفظ غير ملزم (قوله فاندفع بما تقرر) أي في قوله لأن ما هنا شاع الخ (قوله حمله على التعليق) أي فإن أبرأته براءة صحيحة طلق والأفلا ويقبل ذلك منه وإن كذبت في قصد التعليق لاشتراكه في التعليق بخلاف قوله وعليك أولى عليك كذا حيث لم يقبل عند اتفاق تصديقها لعدم اشتراكه في الشرط (قوله والا) أي واليخلف وقع الخ وقوله ولا حلف أي اليمين المردودة (قوله في مثل هذه الواو) أي في قوله وعليك أولى عليك (قوله وقصدها) أي الحالية (قوله فخرج ذكرها أولى) أي في مالوعينته وإبهم هو كطلقني بالف فقال طلقك بمال مثلاً فيحتمل أنه كعكسه بجماع المخالفة بالتعيين والإبهم

للشرطية أو العوضية فلم يلزمها وقوعها مغلغة في نفسها وفارق قولها طلقني وعلى أو لآل على ألف فأجابها فانه يقع بائناً بالألف بأن المتعلق به ما من عقد الخلع هو الالتزام بمحل أنظها عليه وهو يتقرر بالطلاق فاذا خلا فأنظره عن صيغة معاوضة محل أنظره على ما ينفرده نعم إن شاع عرفاً أن ذلك للشرط كعلي صار مثله أي أن قصده به كإتقلا عن المتولي وأقره وهو المعتقد وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم اللغوي لأن ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت إرادته منه وذلك في تعارض المدلولين ولا إرادة تقدم الأقوى وهو اللغوي وايضا ما هنا فيما إذا اشتر استعمل اللفظ في إرادة شيء ولم يعارضه مدلول لغوي والكلام هناك فيما إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي ويمكن توجيه إطلاق المتولي بأن الاشتهار هنا يصح له صريحاً فلا يحتاج قصد أو ما الاشتهار الذي لا يلحق الكتابة بالصريح فأنما هو بالكنائيات الواقعة أما الإلتزام الملزمة فيمكن في صراحته الاشتهار الأتري أن يثبت بعشرة دنائير وفي البلد تنقد غالب يكون صريحاً فيه وليس ذلك إلا لتأثير الاشتهار فيه فاندفع بما تقرراً ولا استشكل هذا بقولهم إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم الأول وآخر أقول ابن الرفعة إن هذا مبني على أن الصراحة تؤخذ من الاشتهار أي وهو ضعيف والأوجه كما أفق به العراقي فيما لو قال لزوجته أبرأني وأنت طالق وقصد تعليق الطلاق على البراءة حمله على التعليق (فان قال أردت) به (ما يربط طلقك بكذا) وهو الإلزام (وصدقته) وقبلت (فكهو) لغة قلته أي فكما لو قاله (في الأصح) فيقع بائناً بالمسمى لأن المعنى حينئذ عليك كذا عوضاً أما إذا لم تصدقه وقبلت فيقع بائناً مؤاخذه بأقراره ثم إن قلت أنهم لا تعلم أنه أراد ذلك لم يلزمها المال والاحلف ولزمها وأما إذا لم تقبل فلا يقع شيء إن صدقته أو كذبت به وردت عليه اليمين وحلف بين الرد أو لا وقع رجعي ولا حلف لأنه لم يقبل قوله في هذه الإرادة صار كأنه قال ذلك ولم يرد وهو أنه رجعي وما استشكل به السبكي عدم قبول إرادته مع احتمال اللفظ لها إذا لو اتحتم العمل الحال فيتعبد الطلاق بحالة الزامه أي أياها بالعروض فثبت الالتزام لا إطلاق يرد بأن العطف في مثل هذه الواو أظهر تقدمه على الحالية نعم لو كان نحوياً وقصده لم يبعد قبوله بيمينه ومحل ما تقرركا قاله في الظاهر ما في الباطن فلا وقوع ومقابل الأصح المنع إذا لا أثر للتوافق في ذلك لأن اللفظ لا يصلح للإلزام فكان لا إرادة (وإن سبق) طلبها بمال معلوم وقصد جوابها (بانت بالذكور) لتوافقهما عليه لأنه لو حذف وعليك لزم فخرج ذكرها أولى فإن أبهمه وعينه فهو كالأبتهاء بطلقتك على ألف فإن قبلت بآنت بالألف والأفلا طلاق وإن أبهمه أيضاً أو اقتصر على طلقك بآنت بغير الممثل أما إذا لم يقصد جواباً بان قصد ابتداء الطلاق وحلف وقع رجعي كما قاله الامام وأقره

٥٩ سم على ج أي فإن قبلت بآنت بغير الممثل لأنه ليس ههنا من جانبه وإن لم يقبل فلا وقوع (قوله وحلف الخ) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تحليفه قال في شرحه قال الأذري وهذا أي قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة



= وهو بعيد لان دعواه ذلك مد الفاسها واجابته فورا خلافا للظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأيت له في كلامه على المختصر ان وقوعه رجعي انما هو في الباطن اما في الظاهر فيقع باتما قال وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بعصبه ولا يعترعن تابعه على الاول فانه لم يظهر بحاجة بعده ٦٠ سم على سج وقوله وقع رجعي معتمد (قوله ولو سككت عن التفسير

ولو سككت عن التفسير فالظاهر انه يكون جوابا (وان قال انت طالق على ان لي عليك كذا فالذهب انه كطلة قد بكذا فاذا قبلت) فورا في مجلس التواجب بنحو قبلت أو ضمننت (بانت ووجب المال) لان على للشرط فاذا قبلت طلقت ودعوى مقابله انه يقع رجعي لان الشرط في الطلاق يلغوا اذا لم يكن من قضايه كانت طالق على ان لا تزوج عليك تردبانه لا قرينة هنا على المعاوضة بوجهه اما الشرط التعليقي كانت طالق ان أعطيتني القافلا خلاف في توقفه على الاعطاء (وان قال ان ضمننت لي القافلات طالق) او عكس (فضمننت) باللفظ الضمان فيما يظهر لا بمرادفه كالتزمت وان يحشه بعضهم نظرا للفظ المعلق عليه (في الفور) أي مجلس التواجب (بانت ولزمها الالف) لوجود العقد المقتضى للالزام ايجابا وقبولا وخرج بلانظ الضمان غيره كقبلت أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطته من غير لفظ ولو قالت طالق على كذا فقال أنت طالق ان شئت كان ابتداء منه فلا يقع الا ان شاءت ولا مال حينئذ كما هو ظاهر (وان قال متى ضمننت) لي القافلات طالق (فمتى ضمننت) كما مر (طلقت) لان متى للتراخي ولا رجوع له كما مر (وان ضمننت دون الف لم تطلق) اهدم وجود المعلق عليه (ولو ضمننت الفين طلقت) بالف لوجود المعلق عليه في ضمنهم ما يحذف لالف طلاقك على ألف فقبلت بالفين لان تلك صيغة معاوضة تقتضي التوافق كما مر واذا قبض الالف الزائد فهو امانة عنده (ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لي القافلات) في مجلس التواجب كما اقتضته القاء طلقت وضمننت أو عكسه أي ضمننت وطلقت (بانت بالف) لان احدهما شرط في الآخر بغير اتصال به فهم ما قول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتي في الابلام (فان اقتصرت على أحدهما) بان ضمننت ولم تطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود المعلق عليه ما وليس المراد بالضمآن هنا ما مر في بابيه لان ذلك عقد مستقل ولا التزام مبتدأ لانه لا يصح بغير النذر بل التزام يقبل في ضمن معاوضة فلزم لانه وقع تبعالا لمقصودا والمحق بذلك عكسه وهو ان ضمننت لي القافلات ملكتك أن تطلق نفسك ولا بشكل ما تقرر بما يأتي ان نفويض الطلاق اليه انما عليك لا يقبل التعليق لانه علم مما تقرران هذا وقع في ضمن معاوضة فقبل التعليق واغترق لانه وقع تبعا لامقصودا بخلاف ما يأتي وما نوزع به في الاساق بان معنى الاول التحيز أي طلقتك بالف تضمينه لي والثانية التعليق المحض وظاهر صحة بعثك ان شئت دون ان شئت بعثك يرد بان الفرق بين هاتين انما هو معنى هر في المبيع لا يأتي هنا كيف والتعليق ثم يفسد مطلقا

أي بان اطلق (قوله يكون جوابا) أي فيقع باتما (قوله اما الشرط) مقابل ما فهم من ان على ان لي عليك كذا شرط الزامى (قوله على الاعطاء) أي فورا (قوله ولو قالت طالق الخ) وما يقع كثيرا ان يقول لها عند انحصام أبرتي وانا اطلقك أو تقول هي له ابتداء أبرتلك أو أبرك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعي وانه يدين فيما لو قال أردت ان صحت براءتك (قوله الا ان شئت) أي فيقع رجعي (قوله المعلق عليهم) أي الاخرين المعلق عليهم (قوله ما مر في بابيه) بقي ما لو اراده كان قال ان ضمننت الالف الذي لي على فلان فانت طالق فضمننته انجبه وقوع الطلاق باتما لانه بعوض راجع للزوج ولا يغير الحكم ببرائتها من الالف ببراءته أو اداء الاصل كما لو قال لها أنت طالق على الالف فقبلت ثم أبرأها منه أو اداها عنها أحمد فليست مال وفاقا لم مر اه سم على سج وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد ماله على

الا

عروفات طالق فضمننته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعي لعدم رجوع

العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض أي وهو الضمان وانما كان عوضا لصيرورة ما ضمننته دينافي ذمته يستحق المطالبة به (قوله ولا التزام) أي ولا هو التزام (قوله وهو) أي حقيقة العكس فطلق نفسك فلعل التعبر بما ذكر بيان للمعنى وإشارة الى انه لا فرق بين صيغة الامر وغيرها (قوله بان معنى الاول) أي كلام المصنف (قوله والثانية) أي العكس

(قوله وإذا علق باعطاء مال) قضية ما مر من انه يشترط في العوض أن يكون المال المعلق عليه مباحا صدقه انه يشترط مثل ذلك هذا وعليه فلو علق باعطاء نحو حبتي بر فهل يقع بذلك الطلاق بانئاجهر المثل لكون ما ذكرنا يقصد في الجملة كما لو علق بخمير أو مبيته أو يقع رجعا كما لو علق بدم أو حشرات فيه نظروا الأقرب الاول لان ما ذكرنا لم يعد مالا لكنه يقصد في الجملة فاشبهه ما لو طلق بعتة أو علق بها (قوله فوضعت) يعلم منه انه علق على اعطاء معلوم كالف درهم وعليه فلو علق باعطاء مجهول كان اعطيتي مالا فهل يقع باي قدر اعطته وهل يلزمه ويقع به الطلاق ٦١ أو تبين به ويجب مهر المثل فيه نظر وقضية ما يأتي فيها لو علق باعطاء عبد ولم يصفه وقوع الطلاق باي مال دفعته ويجب ورده ويستحق مهر المثل (قوله طلق) هل يشترط لوقوعه الابصار فلا يعتد بوضعه بين يدي الاعي ويوجه بانه لا يصح تصرفه في الاعيان أولا ويفرق بين هذا ونحو البيع بان هنا شائبة تعليق فاقضت الوقوع مطلقا وهل يشترط في ملتزم العوض اذا كان معينة الابصار أيضا أم لا فيه نظر والأقرب انه يقع بانئاجهر المثل فيهما كما لو خالع على عوض فاسد (قوله كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة ان قوله ان أقبضتي جوابا لسؤالها ظاهري ان المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التعليل (قوله لانه) أي الاقباض (قوله فلا يكفي وضعه بين يديه) ضعه شيئا الزاوي (قوله لانه لا يسمى قبضا) هذا التوجيه يقتضي الاكتفاء بالوضع بين يديه لان المعلق عليه

الافى الاولى لان قبوله متعلق بشيئته وان لم يذكروها والتعلق هنا غير مفسد مطلقا فاستوى تقدمه وتأخره (وإذا علق باعطاء مال فوضعت) أو أكثر منه فورا في غير مقي ونحوها بنفسها أو بوكيلها مع حضورها محضارة فاصدة دفعه عن التعليق فان قالت لم أقصد الدفع عن ذلك أو تعدد عليه الاخذ خمس أو جنون أو نحوه لم نطابق كما قاله السبكي (بين يديه) بحيث يعلم به ويمكن من أخذه بلا مانع له منه كما قاله الأذري وغيره (طلق) بفتح اللام أجود من ضمها وان لم يأخذ لانه اعطاء عرفا ولهذا يقال اعطيته فلم يأخذ (والاصح دخوله في ملكه) قهر المجرد الوضع لضرورة دخول المعوض في ملكه بالاعطاء لان العوضين يتقاربان في الملك وعلم منه انه لو كانت سقيمة لم تطلق باعطائها والثاني لا يدخل في ملكه فيرده هو ويرجع مهر مثلها وكالا اعطاء اليتام والمذوق والشيخ في شرح منجه ان مثله المحي ينفى حله على وجود قرينة تشعربا للتعليل (وان قال ان اقبضني) أو أدبت أو سلط أو دفعت الى كذا فانت طالق (فقبل كالا اعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) انه (كسائر التعليق) فلا يملكه لان الاقباض لا يقتضي التعليل فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه نعم ان دلت قرينة على ان القصد بالاقباض التعليل كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني أو قال فيه ان اقبضني كذا النفسى أو لا صرفه في جوابي كان كالا اعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) فترى على عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقع رجعا) لما تقرروا الاقباض لا يقتضي التعليل (ويشترط لتحقيق الصفة) وهي الاقباض المتضمن للقبض كما ذكره الشارح مشيراه الى رد الاعتراض على المصنف بان ما ذكره سهو اذا المذكور في الشرح والروضة انما هو في صيغة ان قبضت منك لاني ان اقبضتي فانتقل نظره من صورة الى أخرى ووجه دفعه استلزام الاقباض للقبض (اخذه) يده (منها) فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكره) وحينئذ يقع الطلاق رجعا هذا أيضا (والله اعلم) اذ هو خارج عن اقسام الخلع فلم يؤثر فيه الاكراه (ولو علق) طلقها (باعطاء) نحو (عبد) كتب (ووصفه بصفة سلم) أو غيرها ككونه كاتباً (فاعطته) عبداً (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق)

هنا الاقباض وكأنه تباعج في التعبير به لكن حج فرض الكلام في التعليق بالقبض دون الاقباض فلا يعترض عليه وقد يقال ان الصيغة اقتصت شيئين الاقباض منها والقبض منه فلم يكن الوضع بين يديه نظر للقبض الذي تضمنه الاقباض (قوله لم تطلق) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما يأتي يقتضي انه لا فرق وهو مشكل والظاهر انه يجري هنا ما يأتي اهـ على حج أقول وقد يجاب بان كلامهم الاشارة الى ان المعطى هنا غير مغصوب أيضا حيث قالوا ان اعطته بصفة السلم ملكه ان كان سليما ويخير بين الرضا به ورده والرجوع الى مهر المثل ان كان معيبا

اعدم وجود المعلق عليه (أو) أعطته عبدا (بها) أي بالصفة (طلقت) بالعبء الموصوف  
 بصفة السلم ويظهر المثل في الموصوف بغيرها الفساد العوض فيها عدم استيفاء صفة السلم  
 (أو بان) الذي وصفه بصفة السلم (معينا) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة نعم يتخير  
 لان الاطلاق يقتضي السلم (قوله) أمساكه ولا ارش له (وله) رده ومهر مثل (بذلك بناء على  
 انه مضمون علم اضعان عقد وهو الاصح لا بد) (وفي قول قيمته سليما) بناء على مقابله وليس  
 له طلب عبد سليم بتلك الصفة بخلاف مالو لم يعاق بان خاله على عبد موصوف وقيل له  
 واحضرت له عبد بالصفة فقبضه ثم علم عيبه فله رده واخذ به سليما بتلك الصفة لان  
 الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة بخلاف ذلك ولو كان قيمة العبد مع  
 العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج محجورا عليه به فله أو فليس فلارد لانه يقوت  
 لقد الرائد على السفيه وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبدا قال رد السيد أي المطلق  
 التصرف كما قاله الزركشي والافوليه (ولو قال) ان أعطيتني (عبدا) ولم يصفه بصفة  
 (طلقت به) على أن صفة كان ولو مذهب الوجود الاسم ولا يملكه لان ما هنا معاوضة  
 وهي لا يملك بها مجهول فوجب مهر المثل كما يأتي وما استشكل به من ان هذا التعليق  
 ان كان لي كالم يقع لعدم وجود الملك أو اقباضا وقع رجعا وكان في يده امانة يمكن رده  
 بان الصيغة اقتضت أمرين ماله وتوقف الطلاق على اعطائه ماله والثاني يمكن من غير  
 بدل بخلاف الاول فانه غير ممكن لكن له بدل يقوم مقامه فعملوا في كل بما يمكن فيه حذرا  
 من اهمال اللفظ مع ظهور امكان اعماله (الا) قرينة ظاهرة على انه اراد بعبد العموم  
 لان النكرة في الاثبات وان كانت مطلقة لاعامة يصح ان يراد بها العموم أي من لا يصح  
 بيعه له عن نفسه كان كان (مغصوبا) أو مكاتباً أو مشترا كالأجنبيات علق برقبته مال  
 أو موقوفاً أو موهباً (في الاصح) فلا تطلق به لان الاعطاء يقتضي التملك وهو معذري  
 المغصوب مادام مغصوباً بخلاف المجهول والثاني تطلق به ذكر كالمملوك لان الزوج  
 لا يملك المأطى ولو كان مملوكا كما مر ثم ان قال مغصوباً بطلت به لانه تعليق بصفة  
 حينئذ فيلزمها مهر المثل لانه لم يطلق مجانا ولو أعطته عبداً لم يملكها مغصوباً بطلت به لانه  
 بالرفع خرج عن كونه مغصوباً (وله مهر مثل) في غير نحو المغصوب لانه لم يطلق مجانا ولو علق  
 بأعطاء هذا العبد المغصوب أو هذا الحر أو نحوه فاعطته بآت به مهر المثل كما لو علق بخمر  
 (ولو ملك طلاقه) أو طلاقين (فقط فقالت طلاقين ثلاثا بالطلاق الطلاقه) أو الطلاقين  
 (قوله ألف) وان جهات الحال لا حصل غرضها من الثلاث وهو البيونة الكبرى (وقيل  
 ثلثة) أو ثلثاء توزع الثلاث على الثلاث (وقيل ان علت المال فالف والاف ثلثة) أو ثلثاء  
 وشمل كلامه مالوا وقع بعض طلاقه فيستحق الجميع أيضا وهو الوجه عملا بقولهم المار  
 انه افادها البيونة الكبرى والضابط انه ان ملك العدد المسؤل كاه فاجاب به فله المسمى  
 أو يعضه فله قطعه وان ملك بعض المسؤل وتلفظ بالمسؤل أو حصل مقصودها بآء وقع

(قوله قال رد السيد) أي ولو كان  
 مبيعاً قال رد لولييه فيما يظهر (قوله  
 والافوليه) أي السيد (قوله) على  
 أي صفة كان) لكن بشرط كونه  
 ملكا لها فلا يكفي معار كما يستفاد  
 من قوله الآتي أي من لا يصح  
 بيعه له عن نفسه الخ (قوله ولا  
 يملكه) أي العبد المعطى (قوله  
 طلقت به) أي ويقع بآء به  
 المثل (قوله وهو الوجه عملا  
 بقولهم) قد قدم ما يخالفه حيث  
 قال بعد قول المتن ولو طابت  
 واحدة الخ ما نصه ولو طابت  
 واحدة بالطلاق فطلق نصفها بآت  
 بنصف المسمى الآن يقال ذلك  
 مفروض فيما اذا كان يملك عليها  
 الثلاث أو ان الضمير ثم راجع  
 للمرأة ويدل عليه قوله ثم أوبدها  
 وهذا هو الظاهر (قوله والضابط)  
 أي على الرابع

(قوله والاوزع) وعليه لوقات  
 طلقتي عشرا بالف فطلقت واحدة  
 استحق عشرة لانها نسبة الواحد  
 للعشرا وطلقت عشرا أو ثلاثا  
 استحق الالف (قوله والوجه  
 الاول) هو قوله على ما قاله  
 الامام (قوله وفيه كلام الامام  
 السابق) هو قوله وقع الثنتان الخ  
 وقوله لا فرق بينهما هذا الفرق  
 المشار اليه في قوله ويؤيده الفرق  
 الآتي (قوله نظير ما سبق) لعل  
 المراد ما تقدم في قوله ولولمك  
 عليها الثلاث الخ من وقوع الثنتين  
 مجانا وعدم وقوع الواحدة والا  
 فلم يسبق التصريح بابين المقرئ  
 في كلامه (قوله ولولو أعاده) غايه  
 (قوله فقبلت بمائة) أى من عدم  
 وقوع شيء اه سم (قوله والصيغة  
 بتصريحها) أى في قوله لفساد  
 العوض الخ (قوله وبهذا فارتقت)  
 لم يظهر مجاز كروجه الفرق بين  
 هذا وبين ما لوقات ان طلقت  
 غدا فلك ألف ولعله ان ان  
 طلقت غدا تصريح بتعليق  
 الطلاق على مجيء الغد بخلاف  
 قولها ان جاء الغد وطلقتي فانه  
 جعل المعاق صريحا بمجيء الغد  
 ولم يصرح بتعليق الطلاق وان  
 كان عطفه على مجيء الغد يستلزم  
 تعلية وفي قوله الآتي لانه ليس  
 فيه تصريح الخ اشارة الى ما ذكر  
 (قوله وكان وجهه) توجيهه

فله المسمى والاوزع على المسئول ولولمك عليها الثلاث فقالت طلقتي ثلاثا بالف فطلقت  
 واحدة بالف وثنتين مجانا وقع الثنتان مجانا دون الواحدة على ما قاله الامام ومن تبعه  
 وقال في الروضة انه حسن متجه بعد ان استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى  
 بثلت الالف وجزم به في العباب والوجه الاول ويؤيده الفرق الآتي وان قال جوابا لما  
 ذكر طلقتك واحدة بثلت الالف وثنتين مجانا وقعت الاولى بثلاثة فقط أو ثنتين مجانا  
 وواحدة بثلت الالف وقع الثلاث ان كانت مدخولا بها والافان ثنتان ولوقال طلقتك  
 ثلاثا واحدة بالف وقعت الثلاث واحدة منها بثلاثة كما قاله الاصحاب وجرى عليه ابن  
 المقرئ والاصمغوني والحجازي قال في الروضة وفيه كلام الامام السابق فعلى قوله لا يقع  
 الاثنان رجعتان وانما لم يجز على هذا ابن المقرئ نظير ما سبق له لا فرق بينهما وهو انه في  
 ثلاث لم يوافقها في العدد لا بعد مخالفة ما اقتضاه طلبها من توزيع الالف على الثلاث حيث  
 أوقع واحدة فقلت بخلافه في هذه وان قالت طلقتي واحدة بالف فطلقتها ثلاثا وثنتين  
 استحق الالف ولولو أعاده في جوابه والالف في مقابلة ما أوقعه كما جزم به في الانوار وقال  
 في البحر انه المذهب (ولو طلبت طلقة بالف فطلقتي) بالف أولي كرا الالف طلقت بالالف أو  
 بمائة وقع بمائة لقدرته على الطلاق مجانا فبعوض وان قل أولى وبه فارق انت طالق  
 بالف فقبلت بمائة (وقيل بالف) حلا على ما سأله (وقيل لا يقع شيء) للمخالفة وفي المحرر  
 لوقات طلقتي واحدة بالف فقال انت طالق ثلاثا وازداد ذكر الالف وقع الثلاث واستحق  
 الالف أى كالجعالة وحذفها للعلم من كلامه بان الطلاق اليه فلم تضرب الزيادة فيه على  
 ما سأله (ولوقات طلقتي غدا) مثلا (بالف) أو ان طلقتي غدا فلك ألف (فطلقت غدا  
 أو قبله) غير قاصد الابتداء (بانت) وان علم بفساد العوض كالوخالع بخمير لانه حصل  
 مقصودها وزاده في الثانية بالتجهيل (بمهر مثل) افساد العوض بجعله سلبا منه في  
 الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة والصيغة بتصريحها بتأخير الطلاق وهو  
 لا يقبل التأخير من جانبها لان الغلب فيه المعاوضة وبهذا فارتقت هذه قولها ان جاء الغد  
 وطلقتي فلك ألف فطلقتها في العبد اجابتهما استحق المسمى لانه ليس فيه تصريح بمنها  
 بتأخير الطلاق أو ما لو قصد الابتداء وحلف ان اتهم كما قاله ابن الرفعة أو طلق بعده فبقع  
 رجعي لانها لو سأله التأخير بعوض فقال قصدت الابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولانه  
 بتأخير مبتدئ فان ذكر ما لا اشترط قبولها (وقيل في قول بالمسمى) وما اعترض به من ان  
 الصواب يبدله لان التقرير انما هو على فساد الخلع والمسمى انما يكون مع صحته يرد بان بدله  
 مهر المثل فيتمد القولان فان قيل بدله مثله أو قيمته قلنا انما يجب هذا فيما اذا وقع الطلاق  
 بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة ان الفساد هنا ليس في  
 ذات العوض ولا مقابله بل في الزمن التابع فلم ينظر له (ون قال اذا) أو ان (دخلت الدار  
 فانت طالق بالف فقبلت) نورا كما افادته القاء (ودخلت) ولوعلى التراخي (طلقت على

للمرجوح وقوله وجوبه أى المسمى (قوله فقبلت فورا) أى بان قالت قبلت أو التزمت وليس منه قولها لم يجز أو حسن

(قوله بل يجب تسليمه في الحال) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول اه سم على حج (أقول) وعليه فلو سلمته ولم تدخل إلى أن ماتت فالقياس استرداد الألف منه ويكون تركه كالأستأجر دارا يسمى ثم تخربت قبيل استيفاء المذمومة فإنه يرجع بما دفعه من الأجرة لا مؤجر ثم قضية قوله تقارن العوضين في الملك أنه ملك العوض هنا يتقص القبول وإنما تلك البضعة بالدخول وعليه فلو ماتت قبل الدخول وقفا ليرد العوض بفوز بالقوائد الحاصلة منه لحدوثها في ملكه لأنه انما يعود لها باعتذار الطلاق فليراجع ٦٤ (قوله خلافا لمن ادعاه) مراده المحلى (قوله ما لو قال ان كنت حاملا) قال في شرح

الروض لفساد المسعى ووجه فسادها بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبهه ما إذا جعله عوضا اه سم على حج (قوله وهي حامل في غالب الظن) لم يبين مفهومه والذي يظهر انه ليس بقيد وعبرة الروض ولو قال لحامل ان كنت حاملا فأت طالق الخ وقضية الطلاقه ان المدار على كونها حاملا في نفس الامر وان لم يظنه وهو ظاهر فيما اذا لم يتحقق الحمل بعلامات قوية فان تحققه فالأقرب وقوع الطلاق بالمسعى (قوله وله عليها مهر مثل) أي ويرد المائة لها (قوله وقد يجعله) أي الاجنبي وقوله ما بينهما أي الزوجين وقوله من الشر قال حج وهذا كالحكمة والافلوقة ردها انما منه انه يتزوجها صح أيضا لكنه باثم فيما يظهر (قوله فهو من الزوج) قد تقدم أنه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب

الصحيح) لوجود المعلق عليه مع القبول والثاني لا تطلق لان المعاوضة لا تقبل التعليق فيمنع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق المربوط به ويقع الطلاق باتنا (بالمسعى) كما في الطلاق المنجز لا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال كسائر الاعراض المطلقة والمعوض تأخر بالتراضي لوقوعه في ضمن التعليق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن العوضين في الملك وقوله بالمسعى لا يقتضي ترجيح الضعيف انه لا يجب تسليمه الا عند وجود الصفة خلافا لمن ادعاه لانه انما ذكره كذلك لافادة اليمينونة (وفي وجهه) أو قول بهرمثل) لان المعاوضة لا تقبل التعليق ويرد بان هذا معاوضة غير محضة واستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسعى ما لو قال ان كنت حاملا فأت طالق على مائة وهي حامل في غالب الظن فتطلق اذا اعطته وله عليها مهر مثل كما حكاه الرافعي عن نص الاملاء (ويصح اختلاع اجنبي وان كرهته الزوجة) لان الطلاق يستقل به الزوج والالتزام ينأى من الاجنبي لان الله سمي الخلع فدا كفاءة الاسير وقد يجعله عليه ما بينه - مامن الشر (وهو كاختلاعهما النكاح) أي في الفاظ الالتزام السابقة (وحكما) في جميع ما صر فهو من الزوج ابتداء بصيغة معاوضة بشوب تعليق فله الرجوع قبل القبول نظر الشوب المعاوضة وما وقع في بعض نسخ الشارح نظرا لشوب التعليق سبق قلم ومن جانب الاجنبي ابتداء معاوضة بشوب جمالة في طلقت امرأتى بالف في ذمتك ففعل وطلق امرأتك بالف في ذمتي فأجابه تبين بالمسعى وبس - متنى من قوله حكما ما لو طلقتها على ذمة المغصوب أو الخمر أو قن زبدها فيقع رجعيها وفارق ما صر فيها بان البضعة وقع لها فلزمها بدله بخلافه ولو خالع عن زوجته بالف صح من غير تنصيص لان اتحاد الباذل بخلاف مالو اختلعا ويحرم اختلاعه في الحبض بخلاف اختلاعهما كما سيذكره ومن خلع الاجنبي قول أمها مثلا خالعهما على مؤخر صدقها في ذمتي فيجيبها فيه باتنا بئس المؤخر في ذمة السائلة كما هو واضح لان لفظ مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنوظ بمرافى البيوع فلو قالت وهو كذا الزمها ما سمته زادا ونقص لان المثلية المقدرة تكون مثلا

تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظر المعاوضة أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له من فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسبب علم ما يأتي قريبا انه قد يعلق على العوض من جهة الاجنبي فليست اه سم على حج (قوله نظر الشوب التعليق) أي بدل قوله نظر الشوب المعاوضة (قوله ما لو طلقتها على ذمة المغصوب) بخلاف طلقها على ذمة البعد مثلا وهو مغصوب في نفس الامر فانها تبين بهر المثل كما يعلم ما يأتي في قوله أو باستقلال خلع بمغصوب الخ (قوله ولو خالع عن زوجته) أي مع اجنبي (قوله بخلاف ما لو اختلعا) أي فانه يقع بهر المثل على كل منهما (قوله ويحرم اختلاعه) أي الاجنبي (قوله لزمها ما سمته) أي والمؤخر باق بماله



(قوله من حيث الجملة) لعل المراد هنا بالجملة المماثلة في مجرد كونه عوضا والافتقار لصدقه بأن يكون ذهابا مثلا وما على الزوج  
فضة واين المماثلة في هذه (قوله وما اذا اطلق) أي فيقع الخلع عنها والمال عليها (قوله مردود) هذا بخلاف ما قدمه من النقل  
عن الغزالي فيما لو خالعهما وقد يقال انه لا يخالفه لانه ثم جعل الفاعل اسمته لازما لها عند الاطلاق والزائد عليه وهنا جعل ماسمته  
لازم لها وهو نظير ما عينته هنالك فسمها الاثم لها في الصورتين وما زاده الوكيل ثم هو الذي اختص به (قوله وكذا أجنبي) أي  
له توكيل أجنبي آخر (قوله فانه توكيل) أي لأن منفعة الخلع راجعة اليها فحمل سؤالها عند الاطلاق على التوكيل (قوله مهر  
مثل زوجته) قد يشكك عاشر من انه اذا كان العوض مقصودا غير مال ٦٥ أو مجهولا وقع الطلاق مع الأجنبي رجعا

وعبد زنة المنهج قبيل والهما  
التوكيل فلو خالعهما بفاسد  
يقصد كجهول وخبر وميتة  
وموثر بمجهول بذات بمهر مثل  
ثم قال وخرج بزيادتي ضمير خالعهما  
خاذه مع أجنبي بذلك فيقع رجعا  
ويمكن الجواب بأنه انما يقع  
رجعا فيما ذكر حيث صرح بسبب  
الفساد وكقوله على هذا المصوب  
أو الحرج بخلاف ما لو قال على هذا  
العبد وهو في الواقع مغبوب  
وما هنا وان كان العوض فيه  
فاسدا في نفس الامر لم يصرح  
فيه بسبب الفساد فاشبه ما لو قال  
طالعهما على هذا العبد وهو ما  
يعلم ان مغبوب (قوله بقيدته)  
وهو ما اذا لم يخالعهما فيما سمته  
أخذ اعمارديه اعتراض الاذرى  
(قوله واختلفوا الخ) قال سم  
على ج ان أراد ما مر عن الغزالي  
وامامه فقديين ثم انه لا خلاف  
بينهم اللهم الا ان يريد باعتبار

من حيث الجملة ويخوذلك أفتى الولي العراقي (ولو كملها) في الاختلاع (ان يحتلعه) له  
أي لنفسه ولو بالقصد كما مر أي فيكون خلع أجنبي والمال عليه بخلاف ما اذا نواها  
وهو ظاهر وما اذا اطلق وهو ما صرح به الغزالي واعتراض الاذرى له يجزم امامه بخلافه  
مردود بان كلامه فيما اذا لم يخالعهما فيما سمته وكلام امامه فيما اذا خالعهما فيه (ولأجنبي  
توكيلها) في اختلاع نفسه بجماله أو بمال عليه وكذا أجنبي آخر فان قال لها سالي زوجك  
ان يطلقك بأنف أو لأجنبي سالي فلان ان يطلق زوجته بأنف اشترط في لزوم الانف له ان  
يقول على اختلاف سالي زوجي ان يطلقني على كذا فانه توكيل وان لم يقل على ولو قال طلق  
زوجتك على ان اطلق زوجتي ففعل وقوعه بانئذ لانه خلع فاسد والعوض فيه مقصود فيها  
يظهر فليكن على الآخر مهر مثل زوجته واذا وكلها الأجنبي في الخلع (فتخبرني) بين  
ان تخالعهما وعنه بالصريح أو بعينه مع النية فان اطلقت فالظاهر كما قاله الاذرى  
وغير وقوعه عنها قطعاً أي نظير ما مر في التوكيل بقيدته لكن لما كانت تستقل به اجماعا  
بخلاف الأجنبي كان جائبها أقوى ثم قطعوا بوقوعه لها هنا واختلفوا ثم كما مر وحيث  
صرح باسم الموكل طواب والافعال باشر فاذا غرم رجوع على موكله ان وقع الخلع عنه  
والانفلا (ولو اختلع رجل) بماله أو ماله (وصرح بوكالته كاذبا) عليها (لم تطلق) لانه  
مربوط بالتزام المال ولم يلتزمه هو ولا هي نعم لو اعترف الزوج بالوكالة او اذاعها بان  
بقوله ولا شيء له (وأبوها كأجنبي فيختلع بماله) يعني بعين أو غيره صغيرة كانت أو كبيرة  
(فان اختلع) الاب أو الأجنبي (بمالها وصرح بوكالته) منها كاذبا (أو ولاية) له عليها  
(لم تطلق) لانه ليس بوكيل ولا ولي في ذلك والطلاق مربوط بالمال ولم يلتزمه أحد ولانه  
ليس له صرف مالها في عوض الخلع ومن ثم لم يمنع عليه بموقوف على من يحتلعه لانها  
لم تملكه قبل الخلع فاستثناء الزكشي له ممنوع (أو باستقلال خلع بمغصوب) لانه  
بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فيقع الطلاق بانئذ ويلزمه مهر مثل ولو لم يصرح

٩ به س ما فهم الاذرى اه (قوله فاذا غرم) أي المباشر (قوله بان بقوله) أي الزوج (قوله  
في عوض الخلع) يستثنى من ذلك ما لو خالعه على مالها من الزوج كما مر بما فيه (قوله فاستثناء الزكشي) أي للموقوف (قوله  
فيقع الطلاق بانئذ) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عنه ولا عنها يبين ان لا يذكرا من مالها  
تخلع بمغصوب أو يذكرا فرجعي كالصريح في انه لا فرق بينهما في الوقوع بانئذ بهر المثل وحيث قد يقولون ان الخالعة من غير  
الزوجة ينحو المغبوب مع التصريح بنحو الغصب بوجب الوقوع رجعا محله ما لم يصرح الخالعة بالاستقلال والواقع بانئذ بهر  
المثل وما لم يضعه الخالعة والواقع كذلك أيضا كما ساقى وعبرة البهجة وشرهما مصرية بما ذكر أي من الوقوع بانئذ بهر

== التصريح بالاستقلال بان صرح بانه من مالها وهي مائه أي وخلع الجارية من أيها بشئ قال انه من مالها ولا اظهر انه فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلالاً ربحي كخلع السفينة الى ان قال فان ابدى أي أظهر نيابة لم تطلق او استقلالاً بانت بهر المثل عليه كما مر اهـ سم على حج (قوله ولو اختلج) أي ابوها وقوله بصداقها أي كان قال له خالعهما على مالها عليك من الصداق وهذا قد يشكل بما صرح في قوله ومن خلج الاجنبي قول امها مثلاً خالعهما على مؤخر صداقها الخ فان قوله مثلاً يقتضي انه لا فرق بين الام وغيرها في ذلك وقد يقال ان ما تقدم محمول على ما اذا دلّت قرينة على ارادة المثل وما هنا على خلافه أخذ بما يأتي عن الباقي وأيضاً فالاب لما كان له عليها ولاية ٦٦ في الجمله حمل منه قوله على مؤخر صداقها على حقيقته وهو لا يملك التصرف

بانه عنه ولا عنها فان لم يذكّر انه مالها فهو مخصص كذلك والواقع رجعي لا امتناع تصرفه في مالها بما ذكر كما مر فاشبهه بخلع السفينة كما لو قال به هذا المصوب أو الخمر لانه صرح بما يمنع التسرع المقصود له من الخلع بخلاف الكبير كما مر لان المنفعة عائدة لها فلزمها البذل ولو اختلج بصداقها وعلى ان الزوج يرى منه أو قال طلقها وأنت برى منه وقع رجعي ولا يبرأ من شئ منه نعم ان ضمن له الاب أو الاجنبي الدرك أو قال الزوج على ضمان ذلك وقع بائناً بهر المثل على الاب أو الاجنبي قال الباقي وكذا لو اراد بالصداق مثله وتم قرينة تؤيده كحوالة الزوج على الاب وقبول الاب لها بحكم انها تحت حجره فيقع بائناً بمثل الصداق اهـ ومما اتفاو في الحوالة ماله تعلق بذلك فان قالت هي له ان طلقته فانت برى من صداقي او فقد أبرأتك منه فطلقها لم يبرأ منه وهل يقع رجعي أو بائناً جرى ابن المقرى على الاول لان الابرا لا يعلق وطلاق الزوج طمعا في البراءة من غير لفظ صحيح في الالتزام لا يوجب عوضاً قال في الروضة ولا يبعد ان يقال طلق طمعا في شئ ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسداً كالحرف فيقع بائناً بهر المثل اذ لا فرق بين ذلك وبين قولها ان طلقته فلان الف فان كان ذلك تعليلاً للابرا فهو هذا تعليق للتقليد وهذا ما جزم به ابن المقرى أو اخر الباب تبعاً للنقل أصله ثم عن فتاوى القاضى وقد نبه الاسنوى على ذلك ثم قال والمشهور انه يقع رجعياً وقد جزم به القاضى في تعليقه وقال الزركشى تبعاً للباقي التحقيق المعقده انه ان علم الزوج عدم صحة تعلق الابرا وقع الطلاق رجعياً أنظر صحته وقمع بائناً بهر المثل وأفتى بذلك الواو رحمه الله تعالى

(فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عوضه \* لو (ادعت خلعاً فأنكر) أو قال طال الفصل بين لفظين بأن سأله الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت طلقته متصلاً قبلت وقال بل منفصلاً في الرجعة أو نحو ذلك ولا يثبت (صدق بيمينه) لان الاصل

فيه وقوع رجعي (فرع) \* يقع كثيراً ان تحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له أبرأتك فيقول لها ان صححت برأتك فانت طالق والذي يظهر فيه انها ان أبرأت من معلوم وهي رشيدة وقع الطلاق رجعياً عليه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت لا بائناً لانه لم يأخذ عوضاً في مقابلته الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وان كان المبرأ منه مجبوراً فلا براءة ولا وقوع فتنبه له فانه دقيق كثير الوقوع وقال حج ولو طلب منها الابرا فابرأتها براءة فاسدة فنجز الطلاق وزعم انه انما وقع له طمعه صحة البراءة لم يقبل على ما فيه مما يأتي وهو يشعر بانه يقع عليه الطلاق ظاهراً وأنه في الباطن محمول على قصده فان كان صادقه لم يقع بائناً ولم يبين الطلاق الواقع هل هو

رجعي أو بائن وأظن ان في كلام الشارح السابق ما يصرح بالثاني (قوله وقع بائناً بهر المثل) ومثله ما لو كان العوض عدماً مجهولاً كان قال له الاب ولك ما يرضيك أو على ما دفعته لها وكان مجهولاً ونحوه ومثله أيضاً ما لو طلقها على امقاط حقها من الحضنة وبقي مالها خالعهما على رضا عتقها وله سنتين مثلاً ثم ماتت الولد قبل مضي المدة فهل له الرجوع عليها باجرة ممثلة ما يقابل ما بقي من المدة أو بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من المدة فيه نظراً لا قرب الثاني لان ما بقي من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل (قوله فطلقها) أي بان قال لها أنت طالق (قوله وافتى بذلك) أي يقول الزركشى تبعاً للخ \* (فصل في الاختلاف في الخلع) \* (قوله أو في عوضه) أي وما يتبع ذلك كما لو خلع الف ونويانوعاً (قوله أو نحو ذلك) كان قال قصدت الاستئناف قول الشارح بخلاف الكبير الى قوله البذل ليس موجوداً بأكثرت النسخ اهـ مصححه

عدمه مطلقاً وفي الوقت التي تدعيه فيه فإن أقامت به بينة ولا تكون الا رجلين بآيات  
ولم يطالبها بالمال لانه ينكره ما لم يهدويعترف به قاله الماوردي لان الطلاق لزمه وهي  
معترفة به وهو الاوجه وليس يكن أقر لغيبه بشئ فانكره ثم صدق لايمن اقرار جديدي  
من المقر لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر نظيره في الشفعة (وان قال طلقك بكذا  
فقات) لم تطلقني أو طلقتنى (بحائنا) أو طال الفصل بين لفظي ولفظك أو فخذ ذلك (بانت)  
باقراره (ولا عوض) عليها اذا حلفت لان الاصل براءة قذمتها ما لم يقم شاهد او يحلف معه  
أو تصدقه فيثبت المال واذا حلفت ولا بينة له وجب نفقتها وكسوتها اضمن العدة ولا يترحم  
لكن الظاهر كما قاله الاذري والزرکشي انها تراه وصورة المسئلة ان يقر بان المال مما  
يتم الخلع بدون قبضه فان اقر بانه خالعه اعلی تهجیل شئ لا يتم الخلع الا بقبضه لم يلزمه شئ  
الا بعد قبضه نص عليه في البويطي وهو ظاهر (وان اختلفا) أي المتخالفان الزوج  
أو وكيله وهي أو وكيلها أو الاجنبي (في جنس عوضه أو قدره) أنواعه أو صفته أو اجله  
أو قدراً اجله أو في عدد الطلاق بان قات طلقتنى ثلاثاً بالالف فقال بل واحدة بالالف أو سكنت  
عن العوض (ولا بينة) لاحدهما ولكل منهما بينة وتعارضتا بان اطلقتوا واحداهما  
(تخالفا) كالمبايعين في كفية الحلف ومن يبدأ به ومن ثم اشترط أن يكون مدعا اكثر  
فان اقام احدهما بينة قضى له (ووجب) بعد فسختهما أو فسخ احدهما أو الحاكم العوض  
(مهر مثل) وان كان أكثر مدعا لانه بدل البضع الذي تعذررده اليه واما البينة فبينة  
فواقعة بكل تقدير واثار التحالف انما هو في العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواقع  
قوله يمينه ومن ثم لو قات سالتك ثلاثاً بالالف فطلقت واحدة فلك ثلثه فقال بل ثلاثاً فاني  
الالف طلقت ثلاثاً فاعلم باقراره وتحلف انها لا تعلم انه طلقها ثلاثاً ما وجدته لثلاث الف نعم  
ان أو قهين فقال ما طلقتم اقبل ولم يطل الفصل استحق الالف (ولو خالف بالف ونوياً نوعاً)  
أو جنساً أو صفته (لزم) وان كان من غير الغالب جعلاً للمنوى كالمقنن بخلاف البيع  
لانه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم فان لم ينوياً شيئاً فغالب نقد البلد فان لم يكن به غالب فهو مثل  
(وقبل) يلزم (مهر مثل) مطلقاً للجهل بالعوض (ولو قال اردنا) بالالف الذي أطلقناه  
(دنانير فقال بل) اردنا (دراهم أو فلولسا) أو قال احدهما اطلقناه وقال الآخر عينا نوعاً  
آخر (تخالفا على الاول) الاصح كما لو اختلفا في المقنن ثم يجب مهر المثل (ووجب مهر  
مثل بلانخالفا في) القول (الثاني) أما لو اختلفت بنتاهما وتصادقا فلا فرقة وأما  
لو قال أردت الدراهم وقات أردت الفولس بل تصادقا وتكاذب فمتين وله مهر المثل  
بلانخالفا وأما لو صدق أحدهما الآخر على ما أراه وكذبه الآخر فيما أراه فمتين  
ظاهراً ولا شئ عليها لانه انكار أحدهما الآخر فانه ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج  
المسمى وعلم مما مضى مسائل الباب بان الطلاق اما ان يقع بائناً بالمسمى ان سمعت  
الصيغة والعوض أو بمهر المثل ان فسد العوض فقط أو رجعيان فسد الصيغة وقد

(قوله وهو الاوجه) أي خلافا  
للمحج (قوله مما يتم الخلع بدون  
قبضه) كان قال طلقك بكذا  
فقبلت (قوله ومن يبدأ به) لكن  
يبدأ هنا بالزوج ندباً (قوله بلا  
نصادق) أي بان قال كل منهما  
لا أعلم ما نواه صاحبي (قوله ان  
تعلق بمالم يوجد) أي بان علق  
بإبرائهما ولم يجدوا وجد ولم يصح  
الابراء

\* (كتاب الطلاق) \* (قوله والاصل فيه) أي في وقوعه (قوله وحكمين) انظر ما معنى الوجوب عليهم ما مع انهما وكلان والوكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اللهم الا ان يقال انه حيث دام على الوكالة وجب عليه ذلك (قوله ما لم يحض القبحو بها) أي فجور غيره بها فلا يكون مندوبا في اقامتها وصونها في الجملة بل يكون مباحا وينبغي ان علم فجور غيره بها لو طلقها واتقاه ذلك عنهم اما دامت في عصمة حرمة ٦٨ طلاقها لم يتأذية قائما تاذا لا يحتمل عادة قال حج ويلحق بخشية القبحو بها

حصول مشقة له بقرارها يؤدى الى مبيع قيمه وكون مقامها عنده

أمنع بفجورها فيما يظهر فيها اه

وكتب عليه سم قوله مبيع قيمه

لا يبعد ان يكتب في بان لا يحتمل عادة

(قوله لاحقيقته) ما المانع ان

البعض معناه الكراهة وعدم

الرضا وهذا صادق بالمكروه

كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه

بالحل لانه يطلق ويراد به الجائز

اه سم على حج (قوله لثلاثا في

ماصر) أي في قوله كان يحجز عن

القيام بحقوقها ولو اعدم الميل

اليها (قوله ومحلى) أي زوجة

وقوله وولاية عليه أي المحل

(قوله فلا يصح منها) أي الوكيل

والحاكم (قوله ويعلم هذا) أي

كونه من زوج (قوله بما اثبه)

يؤخذ منه انه لا فرق فيما ذكر

بين المسلم والكافر في نفوذ تصرفه

لان الكافر مخاطب بفروع

الشريعة ولا عبرة باعتقاده الحل

واقرا ناياما على شربه ليس لحل

ذلك بل لكون الجزية مأخوذة

في مقابلة كف الاذى عنهم

(قوله الدال عليه) أي النفوذ

(قوله على مواخذته) متعلق

باجماع (قوله وهو ربط الاحكام)

أي وقوع الطلاق وقوله بالاسباب أي التلقظ بالطلاق (قوله ككون

القتل سببا للقصاص) أي فالصبي والمنجون اذا قتلوا قصاصا عليهم ما مع ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي

نفخت دخل الخصم في شأنها بعدم وجوب ذلك القصاص امكن التخصيص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا

نحو الزوج الطلاق أو لا يقع اصله متعلق بماله وجد

• (كتاب الطلاق) •

هو لغة حل القيد وشرعا حل قيد النكاح باللفظ الا في والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة بل سائر المال وهو اما واجب كطلاق مول لم يرد الوطء وحكمين رأياه او مندوب كان يحجز عن القيام بحقوقها ولو اعدم الميل اليها أو تكون غير عفيفة ما لم يحض القبحو بها أو سببه الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها إعادة فيما يظهر والافتي توجد امرأة غير سببه الخلق وفي الخبر الشريف المرأة الصالحة في النساء كالغرب الاعصم كناية عن نذرة وجودها اذا الاعصم وهو أبيض الجناحين وقيل الرجلين أو احدهما كذلك أو يامر به احد والديه أي من غير نحو فعتت كما هو شأن الحقي من الآباء والامهات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلاقها فيما يظهر أو حرام كالبدعي أو مكروه بان سلم الحال عن ذلك كله للخبر الصحيح ليس شيء من الحلال ابغض الى الله من الطلاق وفي رواية صحيحة ابغض الحلال الى الله الطلاق واثبات بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التقدير عنه لاحقية قته لمنافاته المحل ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صورته الامام ع اذا لم يشتمها أي شهوة كاملة لثلاثا في ماصر في عدم الميل اليها ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير منع بها واركانه زوج وصيغة وقصد ومحلى وولاية عليه (بشرط النفوذ) أي لصحة تمييزه او تعليقه كونه من زوج اما وكيله أو الحاكم في المولى فلا يصح منها تعليقه ويعلم هذا مما قدمه اول الخلع وعما سيد كره انه لا يصح تعليقه قبل النكاح والتكليف فلا يصح تعليق ولا تمييز من نحو صبي ومجنون ومغنى عليه وناثم لرفع القلم عنهم لكن لو علقه بصفة فوجب دونه نحو مجنون وقع والاختيار فلا يقع من مكروه كما سيد كره (الا السكران) وهو من زال عقله بسكر تعديا وهو المراد به حيث اطلق وسيد كره ان مثله كل من زال عقله بما اثم به من نحو شراب أو دواء فانه يقع طلاقه مع انتفاء تكليفه على الاصح أي مخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذي هو شرط التكليف ونفوذ تصرفاته وعليه الدال عليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم على مواخذته بالقذف من خطاب الوضع وهو ربط الاحكام بالاسباب تغليظا عليه لتعديده والحق ماله بما عليه طرد الباب فلا يرد النائم والمجنون على ان خطاب الوضع قد لا يعهدهما ككون القتل سببا للقصاص والنهي

في

القتل سببا للقصاص) أي فالصبي والمنجون اذا قتلوا قصاصا عليهم ما مع ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي نفخت دخل الخصم في شأنها بعدم وجوب ذلك القصاص امكن التخصيص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا

(قوله النشوة) هو بثلاث النون وبالواو بخلاف النشأة بالنشوة يقال نشأ نشأته أذ حي وربى وشب اه كذا في القاموس  
(قوله اطلق عليه) أي السكران (قوله نحو صلاته وصومه) ويعلم مما مر أوائل الصلاة أنه لو اتصل جنون لم يتولد عن السكر به  
وقع عليه المدة التي ينتهي اليها السكر غالباً اه ج (قوله ويقع الطلاق) أي عن يصح طلاقه ولو سكران (قوله وان كان) أي  
الطلاق (قوله كاست بزوجتي) ومثله ما لو قال ان فعلت كذا فليست بزوجتي أو ان فعلت كذا ما انت لي بزوجة أو ما تكونين لي  
بزوجة أو ان شكاني أخى است لي بزوجة أو ما تصلين لي بزوجة أو ان فعلت كذا ما عا دزوج بنى يكون زوجها أو ما عادت  
تكونين لي بزوجة فان نوى في ذلك كله الطلاق وقع عند وجود المعلق عليه ٦٩ والافلا اه ج بالمعنى وقول ج أو ان  
فعلت كذا ما عا د الخ انظر وجهه

فعلت كذا ما عا د الخ انظر وجهه  
في هذه الصورة ولعله ان المعنى  
فيه انه ينوى بما ذكر الخلف انه  
لا يفتي بتمتع زوجها بل يكون  
سبباً في طلاقها (قوله ما لم يقع  
جواب دعوى) هل شرطها  
كونها عند حاكم اه سم على  
ج (أقول) الظاهر انه لا يشترط  
حتى لو ادعت عليه امرأته انه  
زوجها لطلب نفقتها ما لا عند  
غيرها كم فقال است زوجتي كان  
اقراراً بالطلاق فيؤاخذ به  
عند القاضي اه (قوله فاقرار)  
ويترتب عليه وقوع الطلاق  
ظاهراً ما باطنا فان كان صادقا  
حرمت عليه والا فلا ما لم ينويه  
الطلاق (قوله وفارق) أي انت  
بائن بينونة (قوله حيث كان) أي  
ضم صدقة الخ وقوله بان صرائحه  
أي الوقف (قوله وبان بينونة)  
هذه الالة لا تأتي في بقيمة صبيغ

في لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى لمن في أوائل النشوة لبقاء عقله فليس من محل الخلاف  
بخلاف من زال عقله سواء اصار زقاً مطر وحاً أم لا ومن أطلق عليه التكليف ارادانه  
بعد صومه مكلف بقضاء ما فاته أو انه يجري عليه احكام المكافين والالزم صحة خصوصاته  
وصومه (ويقع) الطلاق (بصريه) وهو ما لا يحتل ظاهره غير الطلاق ومن ثم وقع  
اجماعاً (بلانية) لا يقع الطلاق من العارف بدلول لفظه فلا ينافيه ما يأتي من اشتراط  
قصد لفظ الطلاق لمعناه فلا يكتفي قصد حره فقط كان اقضه أجهى لا يعرف مدلوله  
فقد صد لفظه فقط أو مع مدلوله عند اهله وسيعلم من كلامه أن الاكراه يجعل الصريح  
كناية (وبكناية) وهي ما حقل الطلاق وغيره وان كان في بعضها أظهر كما قاله الرافعي  
(بنية) لا يقع ومع قصد حره أيضاً فلو لم ينو لم يقع بالاجماع وان اقرن بها قرينة  
ظاهرة كانت بائن بينونة محرمة لا تحل لي أبداً أو غير ظاهرة كاست بزوجتي ما لم يقع  
جواب دعوى فاقرار وفارق ضم صدقة لا تباع لتصدق حيث كان صريحاً في الوقف  
بان صرائحه غير منحصرة بخلاف الطلاق وبان بينونة الى آخر ما في غير الطلاق  
كالصريح بخلاف لا تباع لا يأتي في غير الوقف وما يجنبه ابن الرفعة وأقر به جمع من عدم  
نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها على البنية وهي مستحيلة منه فحل نفوذ قصره  
السابق انما هو بالصريح فقط مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد  
اللفظ بمعناه كما تقرر والسكران يستحيل عليه ذلك ايضاً فكما وقعومه ولم ينظر والذلك  
فكذلك هي وكونها يشترط فيها قصدان وهو قصد واحد لا يؤثر لان المخطئ ان التغلظ  
عليه اقتضى الوقوع عليه بالصريح من غير قصد وهذا بعينه موجود فيها وشرط وقوعه  
بصريه أو كناية وقع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع  
بغير لفظ عند أكثر العلماء (فصريحه الطلاق) أي ما اشتق منه اجماعاً (وكذا) الخلع

الكناية (قوله فكذلك هي) أي الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن لا بد من البينة بان يخبر عن نفسه انه نوى سواء  
أخبر في حال السكر أو بعده وقوله يشترط فيها أي الكناية وقوله وهو أي الصريح وقوله موجود فيها أي الكناية (قوله ولا يقع  
بغير لفظ) أي ولا صوت خفي بحيث لا يسمع به نفسه (قوله عند أكثر العلماء) اشار به الى خلاف سيبك ما لا كانه قال يقع  
بنية اه ج بالمعنى وقول ج بنية أي بان يظهر في نفسه معنى انت طالق او طلقك اماما يحظر لنفسه عند المشاجرة أو التضجر  
منها أو غير ذلك من العزم على انه لا بد من تلبية لها فلا يقع به طلاق أصلاً (قوله وكذا الخلع) ولو قال خالعتك على مذهب  
احمد ووجدت شروط الخلع الذي يكون بها فسحقا عنده لم يكن ذلك قرينة صادقة لصراحة الخلع في الطلاق عندنا خلافاً لمن  
هم فيه اه ج وكتب عليه سم قوله على مذهب أحمد أي من غير تقليد صحيح لاجد وعلى قياس قول سم لصراحة الخلع =



= لا يكون صار فاعن كونه كناية في الطلاق حيث لم يذ كر معه المال ولا نوى (قوله وما اشتق منهما) هذا ظاهر في ان مصدر الخلع والمفاداة صريح بخلاف الطلاق وقد قدمنا بالاهامش في باب الخلع عند قول المصنف والمفاداة كخلع الى آخر ما فيه (قوله والحاق ما لم يتكرر) لم يذ كر وجه اللاحاق (قوله واضح) خبر عن كل من قوله وما في الاستد كالخال وقوله وقول الاذرى الخ (قوله ولا يخاط اهل) عطف على قوله في حقه فقط (قوله والاحقه له) ظاهر انه يؤاخذ به باطنا ولو قيل بعدم المواخذة به باطنا لم يعد لانه لم يقصد وقوع الطلاق اصلا فكان كالايجمى الذى لا يعرف له معنى (قوله ان لم يترافعوا اليها) اى الى ما كنا وما الملقى فيجب بان العبرة بما يعتقدهون انه صريح او كناية (قوله وطلة منه) اى الصريح من الزوج وقوله بعد ان قيل اى حيث عد ذلك مترقباً على السؤال عرفاً (قوله طلة) اى فان لم يسبق طلب لم يكن قوله طلة بغير ذ كر مفعول صريح وما وهل يكون كناية اولافيه نظر ثم رأيت في ج انه لا صريح ولا كناية وظاهره وان سبق مشاجرة بين الزوجين \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرس عن قال لزوجته ان كان الطلاق بيدك ٧٠ طلقيني فقاتلته انت طالق هل هو صريح او كناية واجبنا عنه بانه لا صريح

ولا كناية لان العصمة بعده فلا تملكها هي بقوله ذلك (قوله صريح في طلة) اى فان نوى اكثر منها وقع مانواه (قوله لو قصد احد التعليق عليها) اى على سائر المذاهب المعتمدة على انها من يقع عليها الثلاث حالة التلفظ بها كما ياتي للشارح في اول فصل فان طلقك وانت طالق الخ (قوله قبل منه) اى فلا يقع شئ اصلا حيث كان من المذاهب من لا يقول بوقوعه لان المعنى عاينه ان اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق ثلاثاً عليك فانت طالق ثلاثاً \* (مسئلة) \* في فتاوى السيوطي رجل طلق امرأته واحدة ثم خرج من عندها فلقية

والمفاداة وما اشتق منهما على ما مر في الباب السابق وكذا (الفراق والسرّاح) بفتح السين اى ما اشتق منهما (على المشهور) لاشتهارهما في معنى الطلاق وورودهما في القرآن مع تكرار الفراق فيه والحاق ما لم يتكرر منها بما تكرّر وما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه بعينه والثاني انهما ككائتان لانهما لم يشترتا اشتها الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره وما في الاستد كالر من ان محل هذين فيمن عرف صراحته ما امان لم يعرف الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط وقول الاذرى انه ظاهر لا يتجه غيره اذا علم ان ذلك مما يخفى عليه واضح في نحو اجمعى لا يدري مدلول ذلك ولا يخاط اهل مدقة يظن بها كذبه والاحقه له بالصراحة لا يؤثر فيها ما ياتي ان الجهل بالحكم لا يؤثر وان عذبه وذكر الماوردي ان العبرة في الكفار بالصريح والكناية عندهم لا عندنا لانا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذلك في طلاقهم ومجمله ان لم يترافعوا اليها كما مر وللفظ الطلاق وما اشتق منه امثلة ياتي نظائرها في البقية (كطلقك) وطلقت منه بعد ان قيل له طلقها ومنها بعد طلق نفسك (وانت طوالت) لكنه صريح في طلة واحدة فقط وانت (طالق) وان قال ثلاثاً على سائر المذاهب فيقعن وفا قال ابن الصباغ وغيره وخلافاً للقاضي ابي الطيب ولا نظر لكونه لا يقع على سائر المذاهب لان منها من يمنع وقوع الطلاق الثلاث جملة لان قائله لا يريدون به سوى المبالغة في الابقاع ومن ثم لو قصد احد التعليق عليها قبل منه كما

شخص فقال ما فعلت بزوجتك قال طلقته اسبعين فهل يقع عليه الثلاث أو لا الجواب نعم يقع عليه الثلاث ياتي مؤاخذه له باقراره \* (مسئلة) \* قال رجل لزوجته الطلاق يلزمني ثلاثاً ان آذيتني يكون سبب الفراق بيني وبينك فاختلفت له نصف فضة فما يقع عليه الجواب بطلقها حينئذ طلة فيبرأ من حلقه فان لم يفعل وقع عليه الثلاث \* (مسئلة) \* حلف شاهد بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فيكتب الخالف أو لانه كتب الاخر الجواب ان لم تكن أصل الورقة مكتوبة بخطه لم يخلو ف عليه ولا يثبت ويثبت في هذه الواقعة تراطوا ولا علم انه يكتب فيها لم يثبت والاحتمال \* (مسئلة) \* فيمن قال لزوجته تكوني طالقاً هل تطلق أم لا الاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية واذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فتنى يقع ابضى لحظة أم لا يقع اصلاً لان الوقت مبهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فان اريد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه والافهم وعد لا يقع به شئ اه سم على حج وما ذ كر في مسئلة قال رجل الخ وقع عليه الثلاث ظاهراً انه حيث مضى زمن يمكن فيه الطلاق ولم يطلق وقع حالاً وقد يقال ان كونه سبباً لا يستلزم القورية وما ذ كر في مسئلة =

== الشاهد مضمون ما إذا أراد أنه لا يجمع خطي وخطه في ورقة واليرد ذلك لم يثبت إذا تناخوت كآية الحالف عن كآية المحلوف عليه على ما يأتي للشارح في فصل قال طائفتك أو أنت الخ فراجع (قوله بتشديد اللام) أي المفتوحة (قوله وعلى الطلاق) أي فانه صريح وان لم يذ كر المحلوف عليه وفي مسم أي ان اقتصر عليه أي على قوله على الطلاق وقع في الحال كقوله أنت طالق وان قيد هل ولوينة كان اراد ان يحلف على شيء فلما قال على الطلاق بداله وانثنى عن الحلف كما في مسئلة الاستثناء اعتبر وجود الصفة فلو قال على الطلاق لأفعل كذا لم يثبت الا بالفعال ولا فعلته لم يثبت الا بالتوك م و اه مسم على حج وسند كرفي فصل قال طلقك بعد قول المصنف ولو اراد ان يقول أنت طالق ما يفيد عدم الوقوع ٧١ فراجع (قوله اذا خلا عن التعليق) ظاهره انه ان اشتغل على التعليق

بأق (ومطلقة) بتشديد اللام ومفارقة ومسرحة (وباطاقي) لمن ليس اسمها ذلك لما سجد كره وبامسرحة وبامفارقة ووقع غليك طلقة أو الطلاق فيها يظهر وعلى الطلاق خلافا لجمع كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وكذا الطلاق يلزم في اذا خلا عن التعليق كما رجح اليه آخر في فتاويه أو طلاقك لازم لي أو واجب علي لأفعل كذا لا فرض على على الاربع ولا والطلاق ما فعل أو ما فعلت كذا فهو لغو حيث لا ينة ولو جمع بين الفاظ الصريح الثلاثة بنية التأكيدي لم يتكرر وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه بحمل على ما اذا نوى الاستئناف أو أطلق ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كناية طلاق في حق النوى وغيره كما أفتى به لوالدرجه الله تعالى لان الزوج محمل الطلاق وقد اضاف الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله فصار كما لو قال انامك طالق (لأنت طالق و) أنت (الطلاق في الاصح) بل هما ككائنان كان فعلت كذا ففيه طلاقك أو فهو طلاقك كما هو ظاهر لان المصدر لا يستعمل في العين الا توسعا والثاني انه ما صريحان كقوله يا طال أو أنت طال ترخي طالق شذوذا من وجوه واعتماد صراحته مرود بأنه يصلح ترخيما لطالب وطالع ولا يخصص الالنية وكذا أنت طلقة أو نصف طلقة أو أنت وطلقة أو مع طلقة أو فيها أولك طلقة أو الطلاق وعلم مما تقرران الخطأ في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى لا يضر كهو بالاعراب ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله انتم أو أنتما طالق وان تقول له طلقني فيقول هي مطلقة فلا يقبل ارادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ اليها ومن ثم لو لم يتقدم لها ذلك كرر رجح لنيته في نحو أنت طالق وهي غائبة وهي طالق وهي حاضرة وقول البنغوي لو قال ما كنت ان اطلقك كان اقرارا بالطلاق نظرية الغزي بان النفي اذا دخل على كاد لا يثبت على الاصح الا ان يقال وأخذناه العرف قال الاشمو في المعنى ما قارب ان اطلاقك واذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقرا به وانما يكون اقرارا بالطلاق على قول من يقول ان نفيها اثبات وهو باطل اه واعلم ان افعال المقاربة

كان دخلت الدار فالطلاق لازم لي لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه عين والايان لا تعلق (قوله كما رجح اليه) أي الوالد (قوله لا افعل) راجع لقوله وعلى الطلاق الخ (قوله لا فرض على) أي فلا يكون صريحا ولكنه كناية (قوله كما لو قال انامك) وهو كناية (قوله والثاني انه) ما صريحان أي أنت طلاق وانت الطلاق (قوله وعلم مما تقرران) أي من نحو أنت طالق حيث لم يقع به الا واحدة (فرع) قال حج ولو قال ط ا ل ق فهل هو من ترجمة الطلاق أو كناية أو لغو كل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينهما وبين الترجمة بان مقاد كل من المترجم به وعنه واحد بخلافه هنا فان مقاد الحروف المقطعة الحروف المنتظمة وهي التي بها الابقاع فاختلف المقادان فان قلت قضية هذا ترجيح

الثالثات لوقيل به لم يبعد لكن ذلك اللفظ الموقع مفهوم مما نطق به فصيح قصد الابقاع به اه (قوله بقوله انتم الخ) وفي الانوار لو قال نسائي طوالت و اراد اقراره لم تطلق زواجه ويتعين جملة على الباطن اما في الظاهر فالوجه انه لا يقبل منه ذلك اه حج وكتب عليه سم قوله فالوجه الخ ينبغي الامع قرينة اه (قوله فلا تقبل ارادة غيرها) أي غير الزوجة والمتبادر من هذه العبارة انه يدين بل قوله لان تقدم سؤالها الخ ظاهر فيه فان الصرف انما يكون عند الاطلاق وقوله نظرية الغزي الخ معقد وقوله ان نفيها أي كاد وقوله ولو من احسن العربية شامل للعربي الذي يحسن غير العربية اه مسم على حج

(قوله عن موضوعها بنيتها) أي الزوج (قوله وعلى الطلاق الخ) أي ولو قال على الخ (فرع) \* لو قال أنت دالتى بالذال فيمكن ان يأتي فيه ما في تالتى بالتاء لان الدال والطاء أيضا متقاربان في الابدال الا ان هذا اللفظ لم يشتهر في الالسنه كاشتهار تالتى فلا يمكن ان يأتي فيه القول بالوقوع مع فقد النية (فرع) \* ولو قال أنت طالتى بالقاف المعقودة قريبة من الكاف كما يلطف بها العرب فلا شك في الوقوع فلولا بدلها كفا صريحة فقال طالت فيمكن ان يكون كما لو قال تالتى بالتاء الا انه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسنه فالظاهر انه كدالتى بالذال الا انه ٧٢ لامعنى يحمله والتاء والقاف والكاف كثير في اللغة أى ابدال بعضهم ببعض

وقرى واذا السماء كسحت وقسحت (فرع) \* ابدال الحرفين فقال تالتى بالتاء والكاف فيجمل ان يكون كناية الا انه ضعف من جميع الالفاظ السابقة ثم انه لامعنى له محتمل ولو قال تالتى بالذال والكاف فهو اضعف من تالتى مع ان له معنى محتمل منها المساطلة للغيرم ومنها المساقفة يقال تدالك المراءى ان أى تساحقنا فيكون كناية قد ذف بالمساحقة والحاصل ان هنا التناظرا بعضهما أقوى من بعض فاقوا تالتى ثم دالتى وفي رتبتهما طالتى ثم تالتى ثم دالتى وهى بعدهم والظاهر القطع بانها لا تكون كناية لطلاق اصلها رأيت المسئلة منقولة في كتب الحنفية الى آخر ما اطال به فراجع اه سم على ج (قوله فهى كناية) يعض الهوامس ان المصنف ضرب على قوله فهى كناية اه ووجهه ان الكناية تنفق الى نية الطلاق وما هنا ليس كذلك فان قوله على

وضعت لدنوا الخبر محصولا فاذا حصل عليه النفي قيل معناه الاثبات مطلقا وقيل ما ضما والصحيح انه كسائر الالفاظ ولا ينافى قوله وما كادوا يقولون قوله فذبصوها الاختلاف وتبينهما اذ المعنى انهم ما كادوا ان يفعلوا حتى انتهت موالاتهم واقطعت تعاملهم ففعلوا كالمضطر المجالى الفعل (وترجمة الطلاق) ولو عن أحسن العربية (بالجبة) وهى ماسوى العربية (صريح على المذهب) اشهرة استعمالها عندهم في معناه مشهورة العربية عند أهلها والطريق الثانى وجهان احدهما انه كناية اقصارا في الصريح على العربي لو ورد في القرآن وتكرره على لسان جله الشرع اما ترجمة القراق والسراح فكناية كما في الروضة عن الامام والرويانى واقرا بلمدهما عن الاستعمال ولا ينافى تأثير الشهرة ههنا عدمها في شخوات على حرام لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلوان اشتهر فيه ولا يقبل ظاهرا سرف هذه الصرائح عن موضوعها بنيتها كقوله ابدت طلاقهما وثائق او مفارقة المنزل او بالسراح التوجه اليها او اردت غيرها فسبق لسائق اليها الا بقرينة كحلها من وثائق في الاول وفارقته الآن في الثانى وقد ودعها عند سفره واسرحى عقب امرها بالتابع كبر محل الزراعة في الثالث فيما ينظره فرفعة قبل ظاهرا وعلى الطلاق من فرسى او ذارى اوجوزة حلتى او قوسى ونحوه رأى فى فكا لا استثناء كما ائق به والدرجة الله تعالى فلا يقع بها شئ ان نوى ذلك قبل تمام اللفظ وعزم على الاتيان بقوله من جوزنى ونحو ذلك قبل تمام لفظ الطلاق والافهى صريحة فيقع عليه قبل اتياه بنحو من جوزنى والعامى والعالم فى ذلك سواء (واطلاقك وانت مطلقة) بسكون الطاء (كناية) لعدم اشتهاره (ولو اشتهر لفظ لطلاق كالحلال) بالضم بناء على الاصح عند البصريين ان الاسم المحكى في حالة الرفع حركته حركة حكاية لا اعراب فيقدر الاعراب فيه في الحالات الثلاث فن قال هنا بالرفع انما ياتى على مقابل الاصح انه حركة اعراب او انه نظرا الى ان التقدير هنا كقوله الحلال الى آخره فالكاف داخله على قول محذوف كما هو شائع سائغ (او حلال الله على حرام) او انت على حرام او حرمتك او على الحرام او الحرام يلزمنى (فصريح فى الاصح) لعلبة الاستعمال وحصول التفاهم (قلت الاصح انه

الطلاق صريح ولكن حيث نوى مع الصيغة ان يقول من فرسى او صوها انصرف عن اضافته للزوجة فهو صريح يقبل الصرف فالوقوع به لا يتوقف على نية الطلاق وهو ظاهر جلى (قوله ان عزم) متعلق بكناية (قوله ونحو ذلك) وحاصله انه اذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كان كناية ان نوى بها طلاق زوجته وقع والا فلا لان قصده هذه الزيادة اخرجها عن الصراحة وان لم يقصدها كذلك فالصيغة على صراحته اه سم على ج (قوله قلت الاصح انه كناية) ومن الكناية ايضا ما لو زاد على قوله انت حرام الفاظ تنو كدبعده عنها كانت حرام كالتنزيرو والميسة وغيرهما ومن

== ذلك ما اشتهر على السنة العامة من قولهم انت حرام كما حرم على لبن أمي أو ان اتيتك اتيتك مثل أمي وأختي أو مثل الزاني فلا يخرج به عن كونه كناية وقد شمل ذلك كله اطلاق المصنف وليس من الكناية فيما يظهر ما لو قالت له انا ذاهبة الى بيت أبي مثل لا فقال لها الباب مفتوح فهو أغو (قوله ولا على لسان الخ) عطف على العدم ملحوظا فيه جانب المعنى وكأنه قال وعدم تكرره على لسان جملة الشرع (قوله ويألف عاداتهم) أي فيعتبر حالهم فيه (قوله اقتضى ما ذكرناه) أي من انه كناية مطلقا (قوله وتنكير هذا اللغة) قضيه انه ورد عن العرب كذلك لكنه لغة قليلة وعبارة المنهيج ٧٣ وتنكير البتة يجوز القراء اه ومقتضاه

انه لم يسمع وانما اجاز به بناء على مذهبه من ان ما ورد من اللغة مخالفا للقياس يجوز النطق فيه بما يوافق القياس وان لم يسمع وهو مخالف لمذهب سيبويه من انه لا ينطق بالاجاز (قوله مع قطع الهمزة) أي غير قياس (قوله نهى عن التبدل) أي التزب بلا مقتضاه (قوله ويجوز عكسه) قال شيخنا الزايدى قال المطرزي وهذا خطأ (قوله ونحوها) من النواهي يا مضمومة ويا ما مامة ومنه أيضا ما لو حلف شخص باطلاق على شيء فقال شخص آخر وانا من داخل عينك فكيف تكون كناية في حق الثاني (قوله لا فيك) أي فليس كناية فلا يقع به طلاق ان نواه (قوله نحو قومي) أي فليس كناية الخ (قوله ومثله) أي في انه كناية (قوله فقال ثلاثا) (قوله) لو طلق رجعا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على المعتمد ولو قال انت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بينهما بأكثر من سكتة النفس والحي لاغا والماصل ان الذي ينبغي اعتقاده انه متى لم يفصل

كناية والله اعلم لعدم تكرره في القرآن للطلاق ولا على لسان جملة الشرع وانت حرام كناية اتفاقا عند من لم يشترع عندهم والاوجه معاملة الحالف بعرف باده ما لم يطل مقامه عند غيره ويألف عاداتهم والطلاق بالتاء المشناة كناية سواء في ذلك من كانت لغته ذلك أم لا كما اتفق به الواو والوجه الله تعالى بناء على ان الاشتغال بالحق غير الصريح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى لاختلاف مادتهما اذ التلاق من التلاق والطلاق الاتراق لكن لما كان حرف التاء قريبا من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ اقتضى ما ذكرناه (وكنايته) أي الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت خلية) أي من الزوج فعيلة بمعنى فاعلة (برية) أي منه (بتة) أي مقطوعة الوصلة اذ البت القطع وتنكير هذا اللغة والاشهر انه لا يستعمل الا معربا بال مع قطع الهمزة (بتله) أي تروكة النكاح ومنه نهى عن التثمل ومثلها مثله من مثل به جده (بائن) من البين وهو الفرقه وان زاد به دية يمينونة لا تحلن بعده الى ابد كما هي (اعتدى استبرى رجلك) ولو اغبر موطأة طلقت نفسي (الحق) بكسر ثم فتح ويجوز عكسه (بأهلك) أي لاني طلقك (حبلك على غاربك) أي خليت بملك كما يحلني البدر بالفاضز مامة في الصحراء على غاربه وهو ما تقدم من الظهور وارتفع من العنق (لا انه) أي أزجر (سربك) بفتح فسكون وهو الابل وما يرى من المال أي تركتك لاهتم بشأنك اما بكسر فسكون فهو قطيع الأطباء وتصح ارادته هنا أيضا (اعزبي) بهمة له فجمعة أي تباعدى عني (اعزبي) بهجمة فراء أي صبرى غريبة اجنبية معنى (دعني) أي اتركني (ودعيني) بتشديد الدال من الوداع أي لاني طلقتك (ونحوها) من كل ما يشعر بالفرقة اشعارا قريبا كتجردى تزودى آخرجى افرى تقضى تسترى برقت منك الرى أهلك لاحاجة لي فيك انت وشأنك انت وولية نفسك وسلام عليك وكلى واشربى خلا فالى وهم فيهما وقعت الطلاق في يمينك أو بارك الله لك لا فيك وسبأني ان اشركتك مع فلانة وقد طلقت منه أو من غيره وأنا منك طالق أو بائن كناية مخرج بخرها نحو قومي اغنمك الله أحسن الله جزاك اعزى اعزى ولو قالت له أنا مطلقة فقال ألف مرة كان كناية في الطلاق والعهد فيما يظهر فان نوى الطلاق وحده والعدد وقع ما نواه أخذنا من قول الروضة وغيرها في أنت واحدة وثلاث انه كناية ومثله ما لو قيل له هل هي طالق فقال ثلاثا كما يأتي قبيل

١٠ به س في ثلاث بأكثر مما ارثم طلاقا ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نسبه عنه عرفا كان كالكناية فان نوى انه من جهة الاول أو بيان له اثره والا فلا وان انقطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر طلاقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا ا هج مفرقا ومن ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ان شخصاً قال عن زوجته بحضور شاهدي طالق فقال له الشاهد لا تنكحى طاعة واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه بأنه قال أردت وقوع الثلاث فنقع لان قوله ثلاثا بحيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبه عرفا عن لفظ الطلاق =

(قوله حيث لا يقع به شيء) أي وإن كرره مرارا (قوله على تقديرها) قضية هذا الفرق أن محل عدم وقوع الطلاق بقوله طالق حيث لم يقع جواب الكلام يتعاقب به فلو قالت له هل أنا طالق أو هل هي طالق فقوله طالق وقع فليراجع (قوله فلا يقع به شيء) وينبغي أن يشمل ذلك ما لو قال لزوجه أنت طالق أولا وثانيا أو ثالثا فتمنع عليه طلاقا واحدة فقط بقوله الأول أنت طالق ويلغو قوله وثانيا الخ وإن نوى به الطلاق فيما يظهر ويحتمل وهو الأقرب ووقع الثلاث لأن التقديرات طالق طلاقا أولا وطلاقا ثانيا وطلاقا ثالثا فوقع الثلاث وإن لم ينو (قوله تشاهما) أي الزوج والزوجة فصحت إضافته لكل منهما (قوله والرق يقتص بالمملوك) فلم تصح إضافة التخص منه للسيد (قوله لبعدها خطبته) أي ألامامته فكناية عنق (قوله كناية) أي أنه كناية الخ وقوله أي الزوج وقوله لوليها أي الزوجة ر قوله ٧٤ زوجها أي خطابا لزوجه فيها (قوله كناية فيه) أي الإقرار بالطلاق ثم إن

كان كاذبا وأخذناه به ظاهرا ولم نحرّم بانه واحدة بخلاف كناية الطلاق فإنه ادنوا حرمت به ظاهرا وباطنا (قوله لم تطلق زوجته) معناه (قوله لأن المتكلم لا يدخل الخ) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها في الدرس وهي أن شخصه انغلق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق أن لا يفتح لها أحد وغاب عنها ثم رجع وفتح لها هل يقع الطلاق أو لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح (قوله أنها لا تطلق) وهو موافق لما قدمه من أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وعبارة جميع طلاق (قوله بأنه إقرار بزوال الزوجة الخ) قد يقال تعريف الإقرار بأنه إخبار بحق سابق لغيره لم ينطبق على ما ذكرناه حين الإخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك إخبارا عن

آخر الفصل من هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وإن نوى أنت بانه لا قرينة هذه اللفظية على تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية بخلاف سائرنا فان وقوع كلامه جوابا بالكلامها يؤيد صحة نيته به ما ذكره فلم تتمحض النية للإيقاع وكتطابق ما لو طلقة هار جعيا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وإن نوى على الأصح (والاعتاق) أي كل اقض له صريح وكناية (كناية طلاق وعكسه) أي كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم دلالة كل منهما على إزالته ما يالك نعم أنا منك حرا واعتقت نفسي لبعدها أمانة واستبرأت رجلك لبعدها نفق وإن نوى لعدم تصوره بعدا فبنيته بخلاف نظائرها هنا على الزوج مجرم من جهتها والحاصل أن الزوجة تشاهما والرق يقتص بالمملوك وبجث المناسب في نحو تمنع وتستلعب أنه ليس بكناية لبعدها خطبته به عادة والأدري في نحو أنت لله وبأموالي عدم كونه كناية هنا وفي قوله بآنت مني أو حرمت على كناية في الإقرار به وقوله لوليها أزوجه إقرارا بالطلاق ولها تزويج له زوجته كناية فيه ولو قبل له بإزيد فقال امرأة زيد طالق لم تطلق زوجته إلا أن أرادها لأن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة وفيها لوقال كل امرأة في السكت طالق وهي فيها أنها لا تطلق وافق ابن الصلاح في أن غبت عنها سفة فأناله إقرارا بزوجه بأنه إقرار بزوال الزوجة بعد غيبية السنة فلها بعد مضيه وانقضاء عدهم تزويج غيره ولو طلبت الطلاق فقال كتبوا لها ثلاثا فكناية على إرجع الوجهين وبفرق بينه وبين ما مر في جعلها ثلاثا بأن ذلك أراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو معذور فلم يكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤاها قرينة وكذا زوجتي الحاضرة طالق وهي غائبة (وليس الطلاق كناية ظاهرا وعكسه) وإن اشتركا في افادة التحريم لا فادة استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة أن ما كان صريحا في بابه ووجد نفاد في موضوعه لا يكون صريحا ولا كناية في غيره وسبأني

الطلاق بعده ما فكان الأقرب أنه كناية كما قدمناه عن حجج في نحو أن فعلت كذا فقلت لي بزوجة (فرع) ووقع السؤال عن رجل تشابح مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم سكت سكتة طويلة وقال لها زد تلك ألف طلاق ولم يقصد طلاقا فلول يقع عليه طلاق رجعي فقط أم ثلاث والجواب عنه بأنه حيث لم يقصد بقوله الثاني زد تلك الخ الطلاق لا يقع عليه الاطلاق واحدة بقوله الأول أنت طالق وله مراجعتها مادامت العدة باقية ولم يكن سبعة طلاقان (قوله في جعلها ثلاثا) أي حيث لم يقع به شيء وإن نوى على الأصح (قوله أن ما كان صريحا في بابه) قضية الاقتصاء في التعليل على ما ذكره وكذا قوله الآخر في وسأني في أنت طالق الخ أن كلاما من كناية الطلاق والظاهر يكون كناية في الآخر وهو ظاهر لأن الفاظ كناية الطلاق حيث احتملته احتملت =



== الظهار أيضا وكذا عكسه لما في كل منه - مامن الاشعار بالبعد عن المرأة والبعث يكون بكل من الطلاق والظهار (فرغ)  
 وقع السؤال في الدرس عما لو قال شخص على السخام لأفعل كذا ٧٥ هل هو صريح أو كناية والجواب عنه

بأن الظاهر انه ليس صريحا ولا  
 كناية لان لفظ السخام لا يحتمل  
 الطلاق غاية ان من يذكرها  
 يريد به التباعد عن لفظ الطلاق  
 (قوله بقرن النية) معقد (قوله  
 وتأيد الاول) هو قوله على  
 ما رجحه ابن المقرئ (قوله  
 وحينئذ فتمت بين الثاني) وهو  
 معقد والثاني هو قوله ما رجحه  
 في الانوار (قوله فلم تزل به عائشة)  
 ظاهر هذا السياق ان تحريمها  
 كان بعد كلام حفصة وعائشة  
 معا وفي حاشية شيخنا الزياي  
 مانصه قوله فتحله أيمانكم قال  
 البيضاوي وذلك ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم أتى حفصة فلم  
 يجدها وكان قد خرجت  
 الى بيت أبيها فدعا أمه مارية  
 اليه فأتته حفصة وعرفت  
 الحال فغضبت وقالت يا رسول  
 الله في بيتي وفي يومي وعلى فراشي  
 فقال عليه السلام يسترضيها  
 اني أسرا اليك سرا فاكتبه هي  
 على حرام فوردت الآيات اه  
 (قوله وهو) اى نية تحريم عنها  
 (قوله وفارق) اى أنت على  
 حرام (قوله ومن ثم كان) اى  
 الظهار (قوله كالمين) ظاهره  
 انه لا فرق فيه بين كونه  
 بالله أو بالظ - لاق في محي هذا  
 التفصيل وهو كذلك

في أنت طالق كظهر اى انه لو نوى بظهر اى طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا لفعل ما هنا  
 في ان حفظ ظهار وقع مستقلا (ولو قال) لزوجه (أنت) أو نحو ذلك (على حرام أو حرمته)  
 أو كالتحرير أو المنة أو الخنزير (ونوى طلاقا) وان تعدد (أو ظهرا حاصل) مانواه لاقتضاء  
 كل منهما ما التحريم فجاز ان يكفي عنه بالحرام ولا ينافي هذه القاعدة المذكورة لان ايجاب  
 الكفارة عند الاطلاق ليس من باب الصريح والكناية فهو من قبيل دلالات الالفاظ  
 ومدلول اللفظ تحريمها أو ما ايجاب الكفارة فتحكم رتبة الشارع عليه عند قصد التحريم  
 أو الاطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق أو ظهرا اذا لا كفارة في لفظهما  
 (أو نواهما) اى الطلاق والظهار معا (فتحروث ما اختاره) منهم ما لهما لتناقضهما  
 اذ الطلاق يرفع النكاح والظهار يشبهه (وقبل طلاق) لانه أقوى لازالة الملك (وقيل  
 ظهار) لان الاصل بقاء النكاح اما لو نواهما معا فبأنه على الكفاءة بقرن النية يجوز من  
 لفظ الكناية فتتخير ويثبت ما اختاره أيضا منهم ما على ما رجحه ابن المقرئ لكن القياس  
 ما رجحه في الانوار من ان المنوى أولا وان كان الظاهر معهما أو الطلاق وهو بائن لغا  
 الظهار أو رجحي وقف الظهار فان راجع صار عائدا ولزمته الكفارة والا فلا وهذا ما قاله  
 ابن الحداد وهو المعتمد وتأيد الاول بان الطلاق انما يقع بانحو اللفظ فلا فرق بين تقدم  
 الظهار وتأخره ممنوع بل يتبين بانحو وقوع المنوبين مرتبين كما وقع معهما وحينئذ  
 فيتم بين الثاني (أو) نوى (تحريم عنها) أو نحو فرجها أو وطمها (لم تحرم) لما رواه النسائي  
 ان ابن عباس سأل من قال ذلك فقال كذبت ليست أى زوجتك عليك بحرام ثم تلا أول  
 سورة التحريم (وعليه كفارة ممين) اى مثلها حالا ولو لم يطأها كما لو قاله لامته اخذ من  
 قصة مارية النازل فيها ذلك على الأشهر عند اهل التفسير وروى النسائي رضى الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له امة يطأها اى وهى مارية ام ولده ابراهيم فلم تزل  
 به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه فانزل الله لم تحرم الاية ومعنى قد فرض الله  
 لكم فتحله أيمانكم اى أوجب عليكم الكفارة التى تجب فى الايمان وهو ككروه كما  
 صرح به اقول الظهار وبه يرد بحث الاذرى حرمته لما فيه من الايذاء والكذب ونزاع  
 ابن الرفعة في ما به صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكر وهو مردود بانه يفعل لبيان  
 الجواز فلا يكون مكر وهما في حقه لوجوبه عليه وفارق الظهار بان مطلق التحريم يجامع  
 الزوجة بخلاف التحريم المشابه لتحريم الام فكان كذب ما عاند الشرع ومن ثم كان  
 كبيرة فضلا عن كونه حراما والا يلا بان الايذاء فيه اتم ومن ثم ترتب عليه الطلاق  
 والرفع للحاكم وغيرهما ولو قال لا رباع اتفن على حرام بلا نية طلاق ولا ظهار فكفارة  
 واحدة كما لو كررى واحدة واطاق أو بنية التأكد وان تعدد المجلس كالمين (وكذا)

(قوله وخرج بأنت على حرام الخ) أي من بجله ما يخرج به ما لو حذف أنت واقتصر على قوله على الحرام وقوة كلامه حيث جعل صور الكفارة منوطة بالخطاب بخواتم أو نحو ذلك أو حرمتك تعطى أنه لا كفارة عليه وذلك موافق لما اتفق به والده كالشرف المناوي من عدم وجوب الكفارة لكن في فتاوى الشرح أن على الحرام والحرام يلزمني كناية وعلمية كفارة حيث كان له وجه وتجب باللفظ اهـ \* (مسئلة) \* فيمن قال لزوجه تسكوني طامها لم تطلق أم لا لا حة - له هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال ففي يقع بعض لحظة أم لا يقع أصلاً لأن الوقت مبهم والجواب الظاهر أن هذا اللفظ كناية فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج إلى ذكر المعلق عليه والافهم وعد لا يقع به شيء ثم بحث باحث في هذه المسئلة فقال الكناية ما أحق الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لأنه يحتمل إنشاء الطلاق والوعد فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعدم مضي زمن فقلت لأنه لم يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق المعلق عليه قال ٧٦ هو مذكور في الفعل وهو تسكوني فإنه يدل على الحدث والزمان قلت دلالة

عليه ما يست بالوضع واللفظية ولهذا قال النكاح أن الفعل وضع حدث مفترق بزمان ولم يقولوا أنه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في عرف النكاح ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثالثة كدلالة على الزمان والثالثة كدلالة على الأفعال وصرح ابن هشام الخضر أوى بأن دلالة الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن والالتزام وهي لا يعمل بها في الطلاق والافاد يرفعوها بل لا يعتد

عليه كفارة (أن لم تكن له نية في الاظهر) لأن لفظ التحريم يصرف شرعاً لا يجاب الكفارة (والثاني) هو (لغو) لأنه كناية في ذلك وخرج بأنت على حرام ما لو حذف على فيكون كناية فلا تجب به كفارة الابنية (وان قاله لامة ونوى عتقة ثابت) قطعاً لأنه كناية فيه إذ لا مجال للطلاق والظهار فيها وشمـل كلامه الامة المحرمة والصائمة والحائض والنفساء بخلاف المجوسية والفونسية والمرتدة والمحرمة بنسب أو رضاع فلا كفارة فيها على أربع الوجوه ومنهذهن الزوجة والمعتقة (او) نوى (تحريم عينها والانية) له (فيكالمزوجة) فيما مر فتلزمه الكفارة (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على) أو نحوهم (فلغو) لاشي فيه لتعذر فيه بخلاف الحليلة لا مكانه فيها بطلاق أو عتق (وشروط) تأنيب (نية الكناية اقترانها بكل اللفظ) وهو أنت بائن كما قاله الرافعي كجماعة وما عترض به من أن الصواب ما قاله جمع متقدمون أنه لفظ الكناية كما أن دون أنت لأنهم أصريحة في الخطاب فلا تحتاج إليه بردان بائن ما لم يستعمل بالافادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد (وقيل يكفي باؤه) استعمل بالحكمها في باقيه دون آخره لأن إعطافها على ما مضى بعيد ورجحه كثيرون واعتداه الأسنوي وغيره وادعى بعضهم أن الاول سبق فلم يكن المرجح في الروضة كأصلها الاكتفاء باؤه وآخره أي يجوز منه كما هو ظاهر فالخاصل الاكتفاء بهما قبل فراغ لفظه وهو المعتد والوجه مجي هذا الخلاف في الكناية

فيها الامدلول للنظم من حيث الوضع والدلالة اللفظية \* (تنبيه) \* ما قلنا من أن هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال التي تسكوني بخذف النون قلت لا فرق بانه لغة وعلى تقدير أن يكون لنا فلا فرق في وقوع الطلاق بين المعرب والمخون بمثل ذلك فان نوى بذلك الامر على حذف اللام أي لتسكوني فهو إنشاء متعلق في الحال بلا شك اهـ نقله سم بهامش التختة عن السيوطي ويؤخذ من قوله فان نوى بذلك الامر الخصر احة ما وقع السؤال عنه من رجل قال لزوجه كوني طامها لان هذا اللفظ لا يتصديقه الا الانشاء فيقع عليه الطلاق حالاً (قوله الابنية) أي للبين ومثل أنت حرام ما لو قل على طامها ولم يتوب طامها فلا كفارة فيه كما ذكره شيخنا الشوبري وفي فتاوى والد الشارح ما وافقه (قوله وشمـل كلامه الامة) عبارة التمسح وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة معتدة إلى آخره مذكور جهان اوجهها ما لا اهـ فقد صرح بعدم وجوب الكفارة في الزوجة المحرمة والامة المعتدة عن شبهة وسكت عن الامة المحرمة وقد ذكر الشارح هنا وجوب الكفارة في الامة المحرمة وسكت عن الزوجة فانظر هل ذلك مقصود منه أو مجرد نص برقتل الزوجة المحرمة بها ويكون المعتد غير ما في التمسح فليتمام

(قوله ثم زعم) أي قال (قوله لم يقبل) وينبغي تدوينه لانه ان سبق منه ذلك فلا وقوع لان قضاء العدة قبل طليقها لا انما (قوله ولو انكر نيته) أي الطلاق (قوله انه لا يعلم نوى) وتظهر فائدة ذلك في العدة (قوله انه نوى) أي لا ترث منه ان كان الطلاق بائنا (قوله وان نواه) غاية (قوله طلق) أي الاخرى (قوله ونحوه) أي كالأجارة والاذن في دخول الدار (قوله والدعاوى وغيرها) نعم لا تصح بها اشهادته ولا تبطل به اصلاته ولا يثبت بها من حلف لا يتكلم ثم خرس اه حجب (قوله للضرورة) عليه بعد وانما لم تقدم الكتابة على الاشارة لان كلامهم يحتاج لنية فلا مخرج لاحداهما على الاخرى (قوله اي أهل فطنة) وينبغي ان يأتي هنا ما قيل في السلم من انه يشترط لصحته أن يكون هناك عدلان يعرفان لغتهم ما ٧٧ غيرهما وانما يوجدان غالبا فيقال هنا يشترط لكون الاشارة كتابة ان يوجد فطنون يفهمونها غالبا في أي محل اتفق الاخرس فيه تصرف بالاشارة فلو فهمها فطنون في غاية من الفطنة قل ان يوجد واعند تصرف الاخرس لم تكن اشارته كتابة بل تكون كالتى لم يفهمها أحد وينبغي أيضا الاكتفاء بفطن واحد فالجمع في كلامه ليس بقصد (قوله تعريضة بها) أي بالكتابة الثانية (قوله ولم يرج برؤه) وكذا من رجع برؤه بعد ثلاثة أيام فيحتمل انه هنا كذلك قياسا ويحتمل الفرق بأنه انما الحق به ثم لاحتياجه للعان واضطراره اليه ولا كذلك هنا اه حجج والمبادر من كلام الشارح حيث يتعرض لهذا انه حيث رجع برؤه انتظر طال زمن اعتقاله أو قصر (قوله فلغو) أي ويقبل قوله في ذلك يمينه كما تقدم في قوله قريبا ولو انكر نيته صدق بيمينه

التي ليست لفظا كالكتابة ولو اتى بكتابة ثم مضى قدر عدتها ثم طلقها فلا يثبت زعم انه نوى بالكتابة الطلاق لم يقبل لرفع الثلاث الموجبة للتجليل الا لزم له ولو انكر نيته صدق بيمينه وكذا واره انه لا يعلم نوى فان نكل حلفت هي او وارهها انه نوى لان الاطلاع على نيته يمكن بالقرائن (واشارة ناطق بطلاق لغو) وان نواه وافهم بها كل أحد (وقيل كتابة) لحصول الافهام بها كالكتابة ورق بأن تفهم الناطق اشارته نادرة مع انها غير موضوعة له بخلاف الكتابة فانها احروف وموضوعة للافهام كالعبرة نعم لو قال انت طالق وهذه مشيرة الى زوجة له اخرى طالت لانه ليس فيه اشارة محضة هذا ان نواه او أطلق فيها يظهر لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمال لغيره احتمالا قريبا أي وهذه ليست كذلك وخروج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته كعبارته كهي بالامان وكذا الاقتناء ونحوه فلو قيل له ايجوز فأشار برأسه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه (وبعد باشارة اخرس في العقود) كهبة واجارة ويسع (والحلول) كعتق وطلاق ونسخ والاقرار والدعاوى وغيرها وان امكنه الكتابة للضرورة (فان فهم طلاقه) وغيره (بها كل واحد فصريحة وان اختص بفهمه فطنون) أي أهل فطنة وذ كان (فكناية) كافي لفظ الناطق وتعرف نيته فيما اذا أتى باشارة أو كتابة باشارة أو كتابة أخرى وكانهم اغتفروا وتعريفه بها مع انها كتابة ولا اطلاع لها على نية ذلك للضرورة فقول المتولى ويعتبر في الاخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق ان قصدت الطلاق ليس بقصد وسأني في اللعان انهم الحقوا بالاخرس من اعتقل لسانه ولم يرج برؤه والقياس مجبته هنا بل الاخرس يشمله (ولو كتب ناطق) او اخرس (طالقا ولم ينوه فلغو) اذ اللفظ ولانية (وان نواه) ومشله كل عقد وحل وغيرهما ماعداد الشكاح ولم يتلفظ بما كتبه (فالظاهر وقوعه) لا فادتها حيث تدان تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال انما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق بيمينه (وان كتب اذا بلغك كتابي فأنت طالق) ونوى الطلاق (فانما تطلق يلوغه) ان كان

(قوله وقال انما قصدت قراءة الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو أطلق وعبارته المحلى فلولا لفظ الناطق بما كتبه وقع به الطلاق الا ان يقصد قراءة ما كتبه فيقبل ظاهره في الاصح اه فافهم تخصيص الانشاء بما لو قصد القراءة وقوع الطلاق اذا قصد انشاءه أو أطلق (قوله وان كتب اذا بلغك الخ) في الروض وان علق يلوغ الطلاق قبل وقوعه قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب ثم علق بوصول الطلاق طلق بوصول الكتاب طلقين أو بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلق اه وينبغي اذا علق بوصول الكتاب وبوصول نصفه ان تطلق طلقين اه سم على حج وقول سم كوصول بعضه أي فان قرأت ما فيه صبغة الطلاق طلق والا فلا نظر ما المراد ينصف الكتاب هل هو نصف =

هو الورقة المكتوب فيها أو نصف المروءة وعليه فهل يعتبر نصف عددها ولو ملققة من كلام مختلف أو نصف كلماته منتظمة متواليه من الاول ومن الآخر (قوله كهذه الصيغة) أي قوله وان كتب اذ الخ (قوله فان انعمي الخ) معتمد (قوله وقيل ان قال) أي وقد انعمي غير سطر الخ (قوله مالوا امر غيره) أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق (قوله ونوى هو) أي الامر عند كتابة الغير (قوله أو كتابة أخرى وبالنية) يراد أن هذا التوكيد في التعليق وهو انه لا يصح الا ان يقال مراده امره بالكتابة بطلاق منجز والغرض ٧٨ منه استنبه على انه يشترط كون النية من الاتي بالكتابة كتابة أو غيرها وأنه

لا يكفي النية من أحدهما فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بأن أمكن قراءتها وان انعمت لانها المقصودة أصالة بخلاف ما سواه من السوابق والواحق فان انعمي سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان قال كتابي هذا والكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقوله الرواي عن الاصحاب ما لو قال اذا جاءك خطي فأنت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق وان لم يكن فيما بين ذكر الطلاق وخرج بكتب مالوا امر غيره فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف مالوا امره بالكتابة أو كتابة أخرى وبالنية فامتنع ونوى وبقوله فأنت طالق مالوا كنب كتابة كانت خلية فلا يقع وان نوى اذ لا يكون للكتابة كتابة على ما حكاه ابن الرقعة عن الرافعي وهو مردود بأن الذي فيه الجزم بالوقوع قال الاذري وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا انه تلفظ بالمكتوب (وان كتب اذ قرأت كتابي وهي قارئة فقرأته) أي صيغة الطلاق منه نظير ما مر وان لم تفهمه أو طالعته وفهمت ما فيه وان لم تلفظ بشيء كما نقله الامام عن اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه نعم لو قال الزوج انما أردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها والفرق بين اطلاق قراءتهم الاياه على مطالعتها اياه وان لم تلفظ به وبين جواز اجراء ذي الحدث الا كبر القرآن على قلبه ونظروا في المحقق ظاهره والوجه عدم الفرق بين ظنه كونها أمية أو لا اذ اللفظ لا ينصرف عن حقيقة الاعتداء المتعذر ومجرد ظنه لا يبصر فقهنا (وان قرئ عليهم افلا) طلاق (في الاصح) لعدم قراءتهم مع امكانها وانما انزل القاضي في نظير ذلك لان العادة في الحسكام ان يقرأ عليهم المكاتب فاقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وأيضا فالعزل لا يصح تعليقه فذهبن ارادة اعلامه به بخلاف الطلاق والثاني تطلق لان المقصود اطلاعها على ما في الكتاب وقد وجد (وان لم تكن قارئة فقرئ عليها طلقت) ان علم الزوج بانها أمية لان القراءة في حق الامي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب وقد وجد بخلاف ما اذا جهل حالها فلا تطلق نظر الى حقيقة اللفظ قال الاذري مفهومه اشتراط قراءته عليها فلو طالعته وفهمه أو قرأها خاليا ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم ار فيه نصا ويحتمل انه يكفي بذلك اذ الغرض الاطلاع على ما فيه وبقي ما لو علق بقراءتها وكانت قارئة وهو يعلم ثم نسبت القراءة أو عمت ثم جاء الكتاب هل تطلق بقراءة غيرها ولو علقه

لا يكفي النية من أحدهما والكتابة من الآخر (قوله فامتنع ونوى) أي فانه يقع (قوله وبقوله) عطف على قوله وخرج بكتب (قوله بان الذي فيه) أي الرافعي (قوله وهو الصحيح) معتمد (قوله وفهمت ما فيه) أي لان ذلك بعد قراءة عرفا (قوله قبل قوله) أي ظاهرا (قوله ظاهرا) أي وهو ان المقصود ثم عدم تعظيم القرآن وهو منتف بالاجراء من غير تلفظ والمقصود هنا وجود المعلق عليه من مجرد الاعلام وقد وجد (قوله عدم الفرق) أي في وقوع الطلاق (قوله فلا طلاق) أي وان ظنها حال التعليق أمية (قوله وان لم تكن قارئة) أي في نفس الامر (قوله فقرئ عليها طلقت) لوقرئ عليها في هذه الحالة وهي فائمة أو مغشى عليها أو مجنونة فهل يكفي لانه تعليق على صفة والاعدم تأهلها لسماع الكتاب فيه نظروا لا قرب الثاني لان مقصود الزوج

اطلاعها على ما في الكتاب وهو منتف في الحالة المذكورة (قوله بخلاف ما اذا جهل حالها) أي بقراءتها كونها قارئة (قوله فلا تطلق) أي بالقراءة عليها وقوله فلو طالعها أي الغير (قوله أو قرأها) أي الصيغة وقوله لم تطلق معتمد (قوله ويحتمل انه يكفي بذلك) أي في الوقوع وهو معتمد ج ونقيل من على منهج عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق للإحتمال الاول

(قوله ثم نعلمت ووصل كتابه) المتبادر من هذا الصنيع انه اذا قرأته بنفسه ما طلقت مع ان المقصود من التعليق قراءة غيرها للمعلم  
بامتهما ولعل وجهه ما فهم من وقوع الطلاق ان التعليق في مثل ذلك يراد منه مجرد الاعلام لا خصوص قراءة الغير (قوله هل  
تسكني) أي لا تسكني قراتها (قوله الاكتفاء في الثانية) أي وان قصد قراتها بنفسه فلا يدين (قوله وعدم الاكتفاء في  
الاولى) أي فلا تطلق (فصل في تفويض الطلاق اليها) (قوله في تفويض الطلاق) أي وما يقبضه من وقوع واحدة او كثر  
(قوله واحتموا له) انما عبر به لما قبل ليس في الاية دليل على تفويض الطلاق بل مجرد التخيير بين المقام والفرق في اختار  
الفرق انشأ طلاقها ومن ثم قال تعالى فتعالين الآية (قوله الى آخره) ٧٩ انما قال الخ ولم يقل الآية لكون الدليل  
أكثر من آية (قوله فقالت أنت

طالق) خرج به ما لو قالت طلقت  
نفسى فانه صريح لانها أتت بما  
تضمنه قوله طلقيني (فرع) \*  
في سم على حج لو كتب لها طلق  
نفسك كان كتابة تفويض كما  
هو ظاهر انتهى (قوله كان  
كتابة) أي منه ما وقوله وهي أي  
نوت (قوله ثم نوى مع التفويض)  
اليها عدد واقع ظاهره ان ما نواه  
يتبع بقولها ذلك وان لم تتواوذكرت  
دون ما نواه فليحرم (قوله فطلق  
احدها ما واحدة) وينبغي ان  
صورنا المسئلة انه فوض اليها في  
الطلاق على ان يوقعها معا فنعلا  
ذلك في زمان واحد ما لو أذن لكل  
منهما في الطلاق على انفراد فنبغي  
أن يقع ثنتان لان كلاهما أذن  
له فيه غاية ان ما زاد على الواحدة  
من الموقع للثلاث باغلو عدم  
الاذن فيه (قوله في المعتد) اسم  
كتاب (قوله ويسقط ما مختلفة فيه)

بقراءتها عالما بأنها غير فارغة ثم علمت ووصل كتابه هل تسكني قراتها الظاهر الاكتفاء  
في الثانية نظر الى حالة التعليق وعدم الاكتفاء في الاولى لذلك ولا نقل عندي فيه.  
(فصل في تفويض الطلاق اليها) ومثله تفويض العتق لقن (له تفويض طلاقها)  
أي المكلفة لا غيرها (اليها) بالاجماع واحتواها أيضا بانه صلى الله عليه وسلم خير نساء بين  
المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم تن تردين  
الحياة الدنيا الى آخره فلو لم يكن لاختيارهن الفرقة أثر لم يكن لتخييرهن معنى والاوجه  
انه لو قال لها طلقيني فقالت انت طالق ثلاثا كان كتابه ان نوى التفويض اليها وهي  
تطلق نفسها طلقت والا فلا ثم ان نوى مع التفويض اليها عدد واقع والافواحدة وان  
ثلاث كما يأتي ولو فوض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والاخر ثلاثا  
فالاوجه كما قال البند نجبي في المعتد الذي يقتضيه المذهب انه يقع واحدة لا ثلثا - ما  
عليها واختلافها ما فيها زاد فثبت ما اتفقنا عليه ويسقط ما اختلفنا فيه (وهو تعليق)  
للطلاق (في الجديد) لان تطلقها نفسها متضمن للقبول (في شرط وقوعه طائفة على  
فور) لان التملك يقتضيه فلو أخرت بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب ثم طلقت لم  
يقع نعم لو قال طلق نفسي فقالت كيف يكون تطلقني لنفسى ثم قالت طلقت وقع لانه  
فصل يسير قاله القفال وظاهره اغتقار الفصل اليسير اذا كان غير اجنبي كما مشل به  
وان الفصل بالاجنبي يضمر مطلقا كذا اثر الدقود وجرى عليه الارذى والاوجه اغتقار  
اليسير ولو اجنبيا كالخلع وفي الكفاية ما يؤيده وحمل ما مر مالم يرد على شئت فان عاق  
بها لم يشترط فور وان اقتضى التملك اشتراطه كما حرم به في التنبية وجرى عليه ابن المبرور  
والاصفوقى والجزاوى وصاحب الانوار ونقله في التدريس عن النص وهو المعتد (وان  
قال) المطلقة التصرف لا غيرها كما مر تطهيره في الخلع (طالق نفسي) بانها طلقت بان  
ولزمها ألف وان لم تقل بالالف كما اقتضاه اطلاقه ويكون تعليقها عوضا كالمبيع وما قبله

ولا يشترط وقوع الطلاق فور من الما يأتي من أن التفويض للاجنبي توكيل لا تملك (قوله ثم طلقت لم يقع) ظاهره وان جهلت  
القورية وهو ظاهر لما عمل به من أن التملك لا يؤخر (قوله كما حرم به) أي عدم اشتراط القورية في متى (قوله وهو المعتد) خلافا  
لحج (قوله لا غيرها) أي ما غير مطلقة التصرف فينبغي انما اذا فعلت طلاق رجعا او بلفوذ كالمال ثم رأيت به صرح بذلك في  
شرح المنهج السابق اول الخلع (قوله كما اقتضاه اطلاقه) قال الروباني ولو قال لها طلق نفسي فقالت طلقت نفسي بألف درهم  
قال القاضي الطبري الذي عندي انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بألف درهم اه شرح روض اه سم على حج وقول سم يقع  
الطلاق أي رجعا



كالهبة (وفي قول توكيل) كما لو فرض طلاقها الاجنبي (فلا يشترط) على هذا القول  
 (فور) في تطليقها (في الاصح) نظير ما مر في الوكالة وانما في يشترط لان التوكيل  
 يتضمن تعليقها بنفسها بالفظ تأتي به وذلك يقتضي جوابا عاجلا ولو أتى هنا في جاز التأخير  
 قطعاً (وفي اشتراط قبولها) على هذا القول (خلاف الوكيل) ومر ان الاصح منه عدم  
 اشتراط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل  
 تطليقها) لان كلام من التملك والتوكيل لم يجوز له الرجوع قبل قبوله ويزيد  
 التوكيل يجوز ذلك بعده ايضاً فلو طلقت قبل عليها برجوعه لم ينقذ (ولو قال اذا جاء  
 رمضان فطلق) نفسك (لغاي) قول (التمليك) لانه لا يصح تعليقه ويصح على قول  
 التوكيل لما مر فيه ان التعليق يطل خصومه لا عموم الاذن وقول الشارح وتقدم في  
 الوكالة انه لا يصح تعليقه بشرط في الاصح وانه اذا انجزها وبشرط للتصرف بشرط جاز  
 فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك فيه اشارة لذلك وقول بعضهم ان ما دل عليه ظاهر  
 قولهم هنا جاز يعارضه قولهم في الوكالة لا يجوز لكن مرادهم بجاز هنا نفذ فقط فلا  
 ينافي حرمة ولا يجوز ثم انه بائنه بناء على حرمة تعاطي العقد الناسد فلا ينافي صحته  
 ومن غير ثم لا يصح مراده من حيث خصوص الاذن وان صح من حيث عمومها انتهى  
 مردود اذا ما دل عليه كما مر في الوكالة جواز التصرف مع الفساد (ولو قال ايبي  
 نفسك فقالت ابنت ونوى) أي هو التفويض بما قاله وهي الطلاق بما قالته (وقع) لان  
 الكتابة مع النية كالصريح (والا) بان لم ينوي ايا واحدهما ذلك (فلا) يقع الطلاق  
 لو وقع كلام غير النوى لغوا (ولو قال طلق) نفسك (فقالت ابنت) تنسى (ونوت أو)  
 قال (ايبي ونوى فقالت طلقت) تنسى (وقع) كما لو تبايعا بلفظ صريح من احدهما  
 وكتابة مع النية من آخر هذا ان ذكر اللفظ فان تركها مع اقوالها انصحهما الوقوع  
 اذا نوت نفسه كما قاله البوشنجي والبعوي في تعليقه قال الاذري وهو المذهب الصحيح  
 وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به وافهم كلامه عدم اشتراط توافق  
 لفظيهما صريحاً ولا كتابة الا ان قيد بشئ فينبع (ولو قال طلق نفسك ونوى ثلاثا فقلت  
 طلقت ونوتن) وان لم تعلم نية كما هو ظاهر بل وقع ذلك منهما اتفاقاً وقول الشارح عقب  
 ونوتن بان علمت نية ليس بقيد (فثلاث) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نويها (والا) بان لم  
 ينوشيا أو نواها احدهما (فواحدة) تقع دون ما زاد عليها (في الاصح) لان صريح  
 الطلاق كتابة في العدد فاحتاج لنية منه مانع فيما اذا لم ينوا احدهما ما خلا خلاف وكذا ان  
 نوت هي فقط ولو نوت فيما ذنوي ثلاثا واحدة وثنتين وقع مانوته اتفاقاً لانه بعض  
 المأذون وخرج بقوله ونوى ثلاثا ما لو توافقت بين قائمها اذا قالت طلقت ولم تذكر عدداً  
 ولا نوته وقعن (ولو قال ثلاثا فوحدت) أي قالت طلقت نفسها واحدة (أو عكسه) أي  
 وحده فثلاث (فواحدة) تقع فيها ما لدخولها في الثلاث التي فوضها في الاولى وعدم

(قوله ولو أتى هنا) أي على القول  
 بانه توكيل (قوله قبل تطليقها)  
 أي قبل الفراغ من تطليقها  
 فيصح الرجوع في أثناء كلامها  
 أو معه (قوله يجوز ذلك بعده)  
 أي بعد القبول (قوله فلو طلقت  
 قبل عليها برجوعه) أي ولكنه  
 بعده في الواقع ولو تنازع في أن  
 الطلاق قبل الرجوع أو بعده  
 فنسبني أن يأتي فيه نفسه - يل  
 الرجعة فليراجع (قوله لم ينقذ)  
 أي على القولين (قوله يطل  
 خصومه) أي التوكيل (قوله  
 لا يصح تعليقها) أي الوكالة (قوله  
 فيه اشارة لذلك) أي قوله ان  
 التعليق يطل خصومه (قوله  
 هذا) أي الحكم المذكور من  
 الوقوع (قوله اذا نوت نفسها)  
 قضيه انه لا يشترط من الزوج  
 نية نفسها بل يكفي أيبي حيث نوى  
 به الطلاق وبه صرح حج وقال  
 سواء أنوى هو ذلك أي نفسها  
 أم لا (قوله الا ان قيد بشئ) أي  
 من صريح أو كتابة (قوله لا خلاف)  
 أي في وقوع الواحدة

(قوله طلقت واحدة) أي في الصورتين (قوله وشمل قولنا) أي في كونه يلغو عند التحالف (قوله مردود) لم يبين وجه الرد وقد يتوقف في الرد بان الظاهر ما ذكره ذلك البعض لأنه حيث أخر المشيئة عن الطلاق وقدمها على الواحدة كان أصل الطلاق معلقا على مشيئة الواحدة ولم توجد وإذا قدم المشيئة على الطلاق كان المعلق طلاق الواحدة على مشيئتها فإذا طلقت الثلاث فقد شأت الواحدة في ضمنها \* (فصل في بعض شروط الصيغة) \* (قوله لقصد هما) أي اللفظ والمعنى (قوله من بلسان ناظم) ظاهره وان عصى بالنوم وهو ظاهر ان كانت المعصية لا يخرج كان نام بعد دخول وقت الصلاة ولم يغلب على ظنه استيقاظه قبل خروج الوقت أما لو استعمل ما يجلب النوم بحيث ٨١ تقضى العادة بان مثله يوجب النوم

ففيه نظر وقد يقال يفرق بين هذا وبين استعمال الدواء المنزل للعقل بان العقل من الكمالات التي يجب حفظها في سائر المأل بخلاف النوم فإنه قد يطلب استعمال ما يحصله لما فيه من راحة البدن في الجملة وهو قضية عدم تقييد النوم في كلامه بعدم المعصية وقوله وان أجازره غاية (قوله عهد له جنون) أي سابق (قوله صدق بيمينه) أي الصبي والمجنون على المعتقد (قوله عدم قبول قوله) أي المطلق (قوله والعشق ظاهرا) أي أما باطنا فينتعه والعمل المراد حيث قصد عدم الطلاق أما لو أطلق فلا لان الصريح يقع به وان لم يقصده (قوله أو الجنون بغيره) أي امكان الصبا وعهد الجنون (قوله سبق لسانه أو غيره) دخل فيه ما مر عن الروايات ولا قرينة ثم تدل على الصبا والجنون والنوم التي ادعاها فتأمل الان يدعي ان

الاذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طلق زوجي وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة ولو قال طلق نفسي ثلاثا ان شئت فطلعت واحدة او واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا طلعت واحدة كما لو لم يذكر المشيئة وان قدم المشيئة على العدد فقال طلق نفسي ان شئت واحدة فطلعت ثلاثا أو عكسه انما وشمل قولنا قدم المشيئة على العدد ما لو قدمها على الطلاق أيضا فنقول بعض المتأخرين والظاهر انه لو قدمها على الطلاق أيضا فقال ان شئت طلق ثلاثا أو واحدة كان كالأخرها عن العدد مردود

\* (فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) منها أنه يشترط في الصيغة عند عروض صارفها المطلقا ما يأتي في الهزل واللعب ونحوه ما صريحة كانت أو كناية قصد لفظها مع معناها بان يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم اقصد هما حينئذ اذا (مر بلسان ناظم) أو زائل عقل بسبب لم يعص به لا كالسكران (طلاقا) وان أجازره وامضاه بعد يقظانه لرفع القلم عنه حالة تلفظه به ولو ادعى انه حالة تلفظه به كان نائما أو صيبا أي وامكن ومثله مجنون عهد له جنون صدق بيمينه قاله الروايات ومنازعة الروضة له في الاولى ظاهرة اذا لامارة على النوم ولا يشكل على الاخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والعق ظاهرا تلفظه بالصريح مع تيقن تكليفه فلم يمكن رفعه وهما تيقن تكليفه حال تلفظه فقبل في دعواه الصبا والجنون بغيره ولا يستغنى عن هذا باشتراطه التكليف اول الباب لان هذا وما بعده كالشرح لذلك على أنه يستفاد منه هنا عدم تأثير قوله أجزته ونحوه لان اللفظ لا يتقلب بالاجازة غير انما ولا يستفاد هذا من قوله يشترط لنفوذ التكليف (ولو سبق لسانه بطلاق بلا قصد) هو ناكذ قهقهه من التعبير بالسبق (لغا) كغوا المين ومثله تلفظه به كما أو تكرر الفقيه للفظه في تصويره ودرسه (ولا يصدق ظاهرا) في دعواه سبق لسانه أو غيره مما يمنع الطلاق تعلق حق الغيبة ولانه خلاف الظاهر للغالب من حال العاقل (الابقرينة) كما يأتي كدعواه ان الحرف التفعلي عليه بحرف آخر فيصدق

١١ به من عهد الجنون وامكان الصبا والنوم ينزل منزلة القرينة لتقر به اصدقه فيما قاله (قوله الابقرينة) ومنها ما لو قال لزوجته انت حرام فظن وقوع الثلاث به فاخبر على مقتضى ذلك الظن انه طلقها ثلاثا واخبر عن نفسه بحجبه السائل قال له اطلقت زوجتك بانه طلق ثلاثا واخبر عن نفسه ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق فاقببت بخلافه بخلاف ما لو حلف انه لا يفعل كذا فاخبر بطلان العقد ففعله وبان صحة العقد لان بطلان العقد اجنبي من الفعل الجمل عليه بخلاف ذلك اه حجب بالمعنى

(قوله اما باطنا في صدق) أي في عمل بنية ضاه ولو عبر بشفعة كان أولى وقوله مطلقا أي كان هناك قرينة أم لا (قوله ان اقول طلبتك) ظاهره وان لم تكن هناك قرينة ويحتمل خلافه فلا يقبل حيث لا قرينة وهو الظاهر (قوله ولها قبول قوله) أي يجوز لها وقوله ولن ظن أي يجوز الخ (قوله بخلاف ما اذا علمه) أي سبق اللسان أو نحوه بقرينة ظاهرة فحرم عليه الشهادة (قوله ولو قصد الطلاق) ويقى ما لو قصد النداء والطلاق ٨٢ فهل هو من باب المانع والمقتضى وإذا اجتمع غلب المانع وهو النداء فلا يقع

الطلاق أو من قبيل المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظرا لقرب الثاني (قوله طلق) أي سواء هجر اسمها أم لا وهذا علم من قوله كما لو قصد طلاقها الخ (قوله والاوجه حل كلامه) أي الزكشي من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع المنصب مطلقا (قوله فان لم يقل ذلك) أي أردت النداء (قوله حكم عليه بالطلاق) أي من وقت الصيغة على المعتمد (قوله في هذا) أي في الحكم بوقوع الطلاق ما لم يقل أردت خلافه (قوله كما مثله) أي ما ذكر من المعاق والمبجز (قوله ومثله امر مل يطلقها) أي لا إن يعاق طلاقها ما مر في قوله بعد قول المصنف يشترط انقضاء من قوله اما وكيله او الحاكم في المولى فلا يصح منهما تعليقه (قوله يتأثر بها) أي القرائن (قوله ونخصت) أي الثلاثة وقوله كذلك أي هزلها ووجدتها سواء (قوله وفي رواية) يحتمل انه يدل الرجعة فيكون التعبير بالثلاث على حقيقة ويحتمل انه زيادة على الثلاث وعليه

ظاهر الظهور صدقه حينئذ أما باطنا في صدق مطلقا وكذا لو قال لها طلقتك ثم قال أردت ان اقول طلبتك ولها قبول قوله هنا وفي نظائره ان ظنت صدقه بامارة ولمن ظن صدقه أيضا ان لا يشهد عليه به بخلاف ما اذا علمه (ولو كان اسمها طالق فقال لها يا طالق وقصد النداء لها) باسمها (لم تطلق) للقرينة الظاهرة على صدقه لانه صرفه بذلك عن معناه مع ظهور القرينة في صدقه (وكذا ان اطلق) بان لم يقصد شيئا لئلا تطلق (في الاصح) جملا على النداء ابتداءه وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء أي بحيث هجر الاول طلق كما لو قصد طلاقها وان لم يغير والثاني تطلق احتياطا ولو قصد الطلاق طلق قال الزكشي وضبط المصنف يا طالق بالسكون ليقيد انه في يا طالق بالضم لا يقع أي مطلقا لان بناءه على الضم يرشد الى ارادة العلية وفي يا طالق بالنصب يتعين صرفه الى التعليل أي مطلقا وينبغي في الحالين ان لا يرجع ادعوى خلاف ذلك اهـ ورد بأن اللحن غير مؤثر في الوقوع وعنده كما يأتي والاوجه حل كلامه على نحو قصده هذه الدقيقة وابقى المسمى حرافه هذا التفصيل (وان كان اسمها طارفاً وطالبا) او طالعا (فقال يا طالق وقال أردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) ظاهرا لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلق وقضيته انه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق جملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة (ولو خاطبها بطلاق) معلق او مبجز كما مثله كلامهم ومثله امر مل يطلقها كما هو ظاهر وانما اثر قرائن الهزل في الاقرار لان الاعتبار فيه اليقين ولانه اخباريات أثرها بخلاف الطلاق (هازلا ولا عبا) بأن قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهرا وباطنا للاجماع والخبر الصحيح ثلاث جدهن جدوهن لهن جد الطلاق والنكاح والرجعة ونخصت لتأكيدها امر الابضاع والافضل انتصرفت كذلك وفي رواية والعنق ونخص لتشوف الشارع اليه وليكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا اذا الهزل يختص بالكلام عطفه عليه وان رادفه لغة كذا قاله بعض الشراح وجعل غيره بينهما ما تباين ففسر الهزل بأن يقصد اللفظ دون المعنى واللعب بأن لا يقصد شيئا وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا لو قال أنت طالق وقد قصد اللفظ الطلاق دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله لم أقصد المعنى (او هو يظن الاجنبية بأن كانت في ظلة

فالتقدير في هذه الرواية والعنق كـ هذه الثلاث وقرن بين تلك الثلاث لتعلقها بالابضاع وشبه ما يتعلق او بالحرية بما التا كده (قوله اذ الهزل) علة لتكون الهزل أخص (قوله يختص بالكلام) أي واللعب قد يكون بغيره وقوله عطفه أي اللعب وقوله عليه أي الهزل (قوله وفيه) أي فيما جعله الغير (قوله لا بد منه مطلقا) أي سواء في ذلك الهزل واللعب وغيرهما (قوله ومن ثم) أي من اجل انه لا بد من قصد اللفظ

(قوله حنث النامى) أى فيما لو حلف لا يفعل كذا أقسم الحلف ففعله حيث قيل فيه بالحنث وإن كان الراجح عدم الحنث (قوله وقع) أى ظاهر أو باطنا (قوله فعلى قولى الخ) أى والراجح منهما عدم الوقوع لكن صاحب الكافى يقول بالحنث وقد قال على قولى حنث النامى فيكون قاطعا لا بالوقوع وعليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين كلام المصنف ومع ذلك فالمعتمد فى مسئلة الرستاق أنه إن قاله على غلبة الظن دون مجرد التعليق لم يقع والأوقع هذا فى حاشية شيخنا الزياى ما نصه حتى لو قيل هذه زوجتك فقال إن كانت زوجتى فهى طالق وتبين الحال وقع الطلاق ثم قال وأفتى به شيخنا الرملى وهو يقتضى أن المعتمد الوقوع فى مسئلة الرستاق فراجع الرستاق اسم للقرية أه غيرة (قوله فى الفرق بينهما) أى بين ما نقل عن الكافى وبين خطاب الإجمعية بالطلاق (قوله صورة التعليق) أى فلا يقع فى مسئلة الكافى لوجود التعليق بخلاف مسئلة المتن فإنه لا تعليق فيها إلا أن هذا لا ينافى قول المشرح أولا من خبره وأهلى بعد قول المصنف ولو خاطبها الخ (قوله بأنه) أى التأييد ٨٣ (قوله يخالف الكلامهم) أى فإن صاحب الكافى يقول بحنث النامى فما

ذكره لا يعارض كلام غيره أذهب مبقى على عدم حنث النامى (قوله أذهب) أى صاحب الكافى (قوله شيئا) أى دراهم وغيرها (قوله ومثله ما لم يعلم بها) أى وكانت من جملة من تضجر بهم (قوله لأنه لم يقصد) أى أخذ منه أنه لا فرق فى ذلك بين أن يقول ما ذكر للتضجر أو عدمه حيث أراد بطلانكم فارتفع مكانكم أو أطلق (قوله لم يقع) أى وإن قصد به معناه عند أهله ويؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شخصا أراد أن يتزوج بنت أخت زوجته علم أن أختى بانه يحرم الجمع بينهما ثم أن آخر قال له يخلص لك فى ذلك الخلع وخالع له زوجته ثم تزوج بنت أختها وهو أنه إن كان عالما بأن الخلع طلاق

أو نكحها له وليه أو وكيله ولم يعلم) أو ناسيا إن له زوجة كما نقله عن النص وأقره وإن بحث الزكوى كشى تخريج على حنث النامى (وقع) ظاهر أو باطنا كما اقتضاء كلام الروبانى وغيره وأنه المذهب وجزم به فى الأنوار واعتده الأذرى لأنه خاطب من هى محل الطلاق والعبارة فى المقود ونحوها بما فى نفس الأمر نعم فى الكافى لو تزوج امرأتى الرستاق فذهبت إلى البلد وهو لا يعلم فقيل له ألت فى البلد زوجة فقال إن كان لى فى البلد زوجة فهى طالق وكانت هى فى البلد فعلى قولى حنث النامى قال الباقينى وأكثروا يلعب فى الفرق بينهما صورة التعليق قبل ويؤيده ما بأتى أن من حلف على اثبات أو نفي معقدا على غلبة ظنه لا حنث عليه وإن تميز أن الأمر بخلافه أه فسقط القول بأنه مردود بخلاف الكلامهم أذهب وقاتل بحنث النامى إذا حلف على أمر ماض ولو كان واعظا مثلا وطلب من الحاضر ين شيئا فلم يعطوه فقال متضجرا منهم طاقتمكم وقيمهم زوجته ولم يعلم بها أى ومثله ما لو علم بهم المطلق كما يجتمع فى أصل الروضة بعد نقله عن الإمام أنه أفتى بخلافه قال المصنف لأنه لم يقصد معنى الطلاق الشرعى بل معناه اللغوى وقامت القرينة على ذلك فن ثم لم يقعوا عليه شيئا (ولو لفظ بمعنى به) أى الطلاق (بالعربية) مثلا إذا الحكم بعم كل من نال لفظ به بغير إفته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتألفه بكلمة كثيرا لا يعرف معناها ويصدق فى جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخاطبا لأهل تلك اللغة بحيث تفهم العادة بعم به لم يصدق ظاهره ويقع كما قاله المتولى (وقيل أن نوى) به (معناه) أى العربية عند أهلها (وقع) أقصده لفظ الطلاق لعنايه ورد بأنه لا يصح قصد ما لم يعرف معناه (ولا يقع طلاق مكره) بغير حق

فقد الخلع وصح العقد الثانى وإن لم يعلم للخلع معنى أصلا بل ظن أن ذلك أمر مجزى للعقد الثانى مع كون الأولى باقية على زوجته لم يصح (قوله ويصدق فى جهله معناه) أى ولا يقع باطنا إن كان صادقا وقوله ويقع أى ظاهرا (قوله بغير حق) منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شخصا يعتاد الحرائة لشخص فتأجر معه حلف بالطلاق الثلاث لا يحرث له فى هذه السنة فشكاه لشاد البلد فأكرهه على الحرائة له تلك السنة وهدده أن لا يحرث له بالضرب ونحوه وهو أنه لا حنث لأن هذا أكره بغير حق ولا يشترط تجديد الأكره من الشاد المذموم بل يكفي ما وجد منه أولا حيث أكرهه على الفعل جميع السنة على العادة بل لو قال له أحرث لجميع السنين وكان حلف أنه لا يحرث له أصلا فى تلك السنة ولا فى غيرها لم يحنث مادام الشاد متوليا تلك البلدة وعلم منه أنه إن لم يحرث عاقبه بخلاف ما لو استأجره لعمل الحلف أنه لا يفعله فأكره عليه فإنه يحنث لأن هذا أكره بحق وبطل ذلك قول ج فان عزل وتولى غيره ولم يكرهه على ذلك حنث بالحرف

(قوله كما لا يصح اسلامه) أي حيث لم يكن حرياً ما هو فيصح اسلامه مع الإكراه (قوله ولأنه) أي الإطلاق قول أي وكل ما كان كذلك إذا أكره عليه أو ما من هذا ظهر قوله نعم تقدم الخ (قوله أو يوجب حنث) خلافاً للحنث (قوله زوجة نفسه) أي المكره بكسر الراء وقوله وكذا النوى المكره أي يفتح الراء (قوله نغلبه) أي ولو قبل وقته المعتاد (قوله بوجه) أي فان تمكن ولم يفعل حتى غلبه النوم حنث وظاهر التعبير بالتمكن أنه لا يمنع من الحنث النوم لوجود من يستغنى من الوطء بحضورهم عادة عنده كحرمه وزوجه له أخرى ولو قبل بعدم الحنث وجعل ذلك عذراً ويراد بالتمكن التمكن المعتاد في مثله لم يبعد (قوله إحدى امرأتيه مبهما) مفهوماً أنه لو أكرهه على التبعين بأن قال له بأن تعين أحدهما وتطلقها كان أكرهاً وهو ظاهر (قوله فكنتي) هو بالتخفيف كما في المختار قال الكفاية إن يتكلم ٨٤ بشئ ويريد غيره وقد كتبت بكذا عن كذا وكنت أيضاً كناية فيهما ثم قال

ونكاه أبا زيد وبأبي زيد تنكيتاً كما تقول معناه اه تجعل التنكيت بمعنى وضع الكنية والكناية هي التكنيم بكلام يريد غير معناه ولعل هذا بسبب اللغة وأما عند أهل الشرع فهي أفظ يحتمل المراد وغيره فيحتاج في الاعتداد به لنسبة المراد لخلافه فهو نية أحد محتملات اللفظ لانية معنى مغاير لدلوله (قوله ولو حلف لي طأن زوجته الخ) أي ويبر من حلف على فعل ذلك بإدخال الحشفة فقط ما لم يرد الوطء قضاء الوطر (قوله فوجدناها حاضاً) أقول أنه بين أن الحيض كان موجوداً قبل حلقه وعاءه فلو حلف وهي طاهرة ثم حاضت فإن تمكن من وطئها قبل الحيض ولم يدهل حنث وإن لم يتمكن بأن طسرقها الدم عقب الحلف لم يحنث كما مر في غلبه

كما لا يصح اسلامه نظراً لإطلاق في اغلاق أي أكرهوا ما أبوداود والحاكم وصحح إسناداً على شرط مسلم ولأنه قول لو صدر منه باختيار الحنث به وضح اسلامه فإذا أكره عليه يبطل لغا كالدقة وحينئذ قلوا كان الإطلاق معقلاً على صفة ووجدت بأكراه بغير حق لم تحل بها كما لم يقع بها أو يوجب حنث وانحلت كما يؤخذ من كلامهم وافتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم تقدم في شروط الصلاة أنه لو تمكلم فيها مكرهاً بطلت للندرة الإكراه فيها ولو أكرهه على طلاق زوجة نفسه وقع لأنه أبلغ في الأذن وكذا النوى المكره لا يقصاع لكنه الآن غير مكره ومن الإكراه كما هو ظاهر ما لو حلف لي طأن قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط أن لا يتمكن منه قبل نيلته بوجه (فان ظهر قرينة اختياراً بأن) هي بمعنى كان والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيراً (أكراه) على طلاق إحدى امرأتيه مبهما فعين أو مبهما فافهم أو (على ثلاث فوجدوا صريحاً وتعليقاً فكنتي ونجسزاً وعلى) أن يقول (طلقت فسر ح أو بالعكس) أي على واحدة فطئت أو كناية فسر ح أو تحيز فعلق أو تسريح فطلق (وقع) لا اختياره المأق به وأعلم أنه لا فرق بين الإكراه الحسي والشرعي فلو حلف لي طأن زوجته الليلة فوجدناها حاضاً أو تصوم من غدا فحاضت فيه أو يبيعن أمته اليوم فوجدناها حاضاً أو لم يحنث وكذا لو حلف لي قضين زيدا حقة في هذا الشهر فنجسز عنه كما يأتي بخلاف من حلف لي عشرين الله وقت كذا فلم يبعصه حيث حنث ببدل مال أو حلف لا يصلي الظهر مثلاً فصلا حنث والحاصل أنه حيث خص عيینه بالمعصية أو أتى بما يعمها فاصدأ دخولها أو دات عليه قرينة كما يأتي في مسألة مفارقة الغريم فإن ظاهر الخاصمة والمشاخة فيها أنه أراد لا يفارقه وإن أعسر حنث بخلاف ما لو أطلق ولا قرينة فيجعل على لجائز لأنه الممكن شرعاً والسابق إلى الفهم (وشريط) حصول (الإكراه قدرة المكره) بكسر

النوم وكما يأتي فيما لو حلف ليأ كان ذا الطعام عداً فحلف على الطعام قبل مجيء الغد فانه ان تمكن من الأكل ولم يأك كل حنث والأفلا وكتب أيضاً اللطف الله به قوله فوجدناها حاضاً ومثل ذلك ما لو وجدها مريضة مرضاً لا تطيق معه الوطء فلا حنث وتصدق في ذلك لأنه لا يعلم إلا منها (قوله حاملاً منه) أي أو من غيره بشبهة توجب حرية الحمل (قوله فنجسز عنه) المتبادر من هذا أنه لم يقدر على جلته وإن قدر على أكثره ولم يوفه لأنه يصدق عليه أنه عاجز عن المحالوف عليه (قوله خص عيینه بالمعصية) كلاً أصلي الظهر في هذا اليوم وقوله أو أتى بما يعمها كلاً أصلي في هذا اليوم فاصدأ بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة وقوله فاصدأ دخولها أي المعصية وقوله أنه أراد الخ يؤخذ منه أنه لو قال إنما حلفت لظني يساره لم يحنث إذا فارقته بلا استيقا سيما إذا أظهر لها ادعاء سبياً كقوله وجدت معك قبل هذا الوقت دراهم أخذتها من جهة كذا فذكر المدين أنه تصرف فيها =



واثبت ذلك بطريقه وقوله بولاية ومنه المشد المنسوب من جهة المتزيم وكتب ايضا قوله فان هجرته اى بأن لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحث لتقويته البر باختياره ويصرح بذلك قول الشهاب ج في آخر الطلاق او قال متى مضى يوم كذا مثلا ولم أوف فلاناديه فأعسر لم يحث لكن بشرط الاعسار من حين التعليق الى مضى المدة ٨١ وقول ج بشرط الاعسار الخ اما لو حلف انه يقضيه حقه عند آخر الشهر مثلا وأعسر في الوقت الذي عينه للوفاء لكن أيسر قبله بعد الحلف وكان يمكنه ادخار ما يسره الى الوقت المعين فالظاهر عدم الحث لانه قبل الوقت المعين ليس متمكنا من الوفاء اذ لا يبر بالاداء الا في آخر الشهر والبر ليس محصورا فيما يسره ٨٥ قبل الاخر فليس في اتلافه تقويت للبر

باختياره ولهذا فارق ما لو حلف ليا كان ذا الطعام غدا فأتلفه قبل الغد حيث قالوا فيه بالحث اذ البر محصور في ذلك الطعام ويظهر ان المراد بالاعسار هنا ما مر في الفاس ويحتمل أن يكون ما هنا أضيق فلا يترك له هنا جميع ما يتركه ثم وانما يترك له الضرورى لا الحاجى ٨٦ ج قيل باب الرجعة ويكلف البيع ولو بدون ثمن المثل فيما يظهر (قوله بتخويف) لو تخوف آخر بما يحسبه مهلكا فاحتمل ان للامام من الخلاف فيما اذارا أو سوادا ظنوه عدوا فاصلا فبان خلافه قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار بر ٨٧ سم على منبهج (قوله فاقصعة) اى الضربة الواحدة (قوله لذى المروءة) كراه (خرج بذى المروءة غيره فاقليل في حقه ليس باكره وان ترتب عليه ضرره في الجملة كاحتياجه لكسب يصرفه على نفسه او عياله فلا نظره

الراء (على تحقيق ما) اى امر غير مستحق (هدد) المكروه (به) عاجلا سواء كانت قدرته عليه (بولاية او تغلب) او فرط هجوم (ونجس المكروه) بفتح الراء (عن دفعه بهرب أو غيره) كالاستغاثه (وظنه) بقرينة عادة مثلا (انه ان امتنع حقه) اى فعل به ما حقه منه اذ لا ينحى الهجر بدون اجتماع ذلك كله وخرج بغير مستحق قوله لم له ليه قد طلقها والا اقتضت منك كما مر وباعجلا لاقتل غدا فاقع فيهما وان علم من عادته المطردة انه ان لم يقتل امره الا ان يتحقق القتل غدا كما اقتضاء اطلاقهم ووجهه ان بقاءه الى الغد غير متيقن فلم يتحقق الاجزاء (ويحصل) الاكراه (بتخويف بضرب شديد) فيمن يناسب حاله ذلك والاقاصفة الشديدة لذى مروءة فى الملا كذلك كما يصرح به قول الدارمى وغيره ان اليسرى حق ذى المروءة اكرام (او حبس) طويل كما فى الروضة وغيرها اى عرفا ولذا بحث الاذرى نظير ما قبله ان القليل لذى المروءة اكرام (او اتلاف مال) يتأثر به فقول الروضة انه ليس باكره محمول على مال قليل لا يلى به كخويف موسر اى سخرى بأخذ خمسة دنائير كما فى حاشية الرويانى (ونحوها) من كل مايؤثر العاقل الاقدام على الطلاق دونه كالاستخفاف بوجهه بين الملا وكل تهديد يقتل بعض معصوم كما يحسه الاذرى وان علا وسفل وكذا رحم فى اوجه الوجهين ويتجه ايضا الاتحاق بالقتل هنا نحو جرح وفجور به بل لو قال له طلق زوجتك والا جرت به باحالا كان اكرامها فيما يظهر بخلاف قول آخر له طلق والا قتلت نفسي او ككفرت او ابطلت صومى ما لم يكن مخوف عا واصل فانه يكون اكرامها كما يحسه الاذرى اى فى صورة القتل وهو ظاهر (وقيل يشترط قتل وقيل قتل او قطع او ضرب مخوف) لاقضائهما الى القتل (ولا يشترط التورية) فى الصيغة كأن ينوى بطلقت الاخبار كاذبا او اطلاقها من نحو قيد او يقول عقبها سر ان شاء الله ودعوى ان المشيئة بالقلب تقع الاتلاف وجهه ضعيف ولا فى المرأة (بأن ينوى غيرها) لانه مجبر على اللفظ فهو منه كاعدم (وقيل ان تركها بلا عذر) كغباء او دهشة (وقع) لاثاره بالاختيار ومن ثم لزمت

لانه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به (قوله او اتلاف مال) او اخذ منه بجماع ان كلاته تقويت على ماله (قوله مال) ومنه حبس دوايه حبسا يؤدى الى التلف عادة (قوله ونحوها) وليس من ذلك عزله من منصبه حيث لم يستحق ولايته لان عزله ليس ظاهرا بل مطلوب شرعا بخلاف متوليه بحق فينبغى ان التهديد بعزله منه كالتهديد بتلاف المال (قوله وكذا رحم) وينبغى ان مثله الصديق والخادم المحتاج اليه (قوله والاقتلت نفسي) اى واما صورة الكفر فليس اكرامها لانه يكفر حلالا بقوله ذلك (قوله ومن ثم لزمت) اى التورية

المكروه على الكفر ولو قال له الاصوص لا تترك حتى تحلف بالطلاق آن لا تخبرني أ هذا  
 كان اكرها على الحلف فلا وقوع بالاخبار بخلاف ما لو حلف لهم وان علم عدم اطلاقه  
 الا بالحلف لعدم اكرهاه على الحلف (ومن اثم يزيل عقله من) نحو (شراب اودواء) نفذ  
 طلاقه وتصرفه له وعليه قول اوفد على المذهب) كما مر في السكران بما فيه واحتاج  
 لهذا المأني من العموم وليبان ما فيه من الخلاف بخلاف ما اذا لم يأن به ككراهه على شرب  
 خمر وجاهل بها وصدق بيمينه فيه لافي جهل التحريم اذا لم يذرف فيما يظهر وكشاول دواء  
 يزيل العقل للتداوي فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير عاقل لا يصدر منه لرفع  
 النظم عنه (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ما عزأ بك جنون فقال لا فقال اشربت  
 الخمر فقال لا فقام رجل فاستفكه فلم يجد فيه ريح خمر أن الاسرار يستقط الاقرار  
 وأجيب بأن هذا في حدود الله التي تدور بالشبهات وفيه نظرا ظاهر كلامهم تقوذا  
 تصرفه حتى اقراره بالنافع لا ولي أن يجاب بأنه ليس في الخبر أن شربت الخمر معتد بال  
 يحتمل انه صلى الله عليه وسلم جوز ان ذلك السكر لم يتعدي فساءله عنه (وقيل) ينفذ  
 تصرفه فيما (عليه) فقط كالطلاق دون ماله كالنكاح (ولو قال ربك او بعضك  
 او جزؤك) الشائع والمعين قال المتولى حتى لو أشار لشرة من بالطلاق طلق (أو كبك  
 او شعرك او ظفرك) او سنك او يدك ولو زائدا (طالق وقع) اجماعا في البعض وكالعتق  
 في الباقي وان فرق نعم لو انفصل نحو اذنها وشعره منها ثم اعادته فنبتت ثم قال أذنك مثلا  
 طالق لم يقع نظرا الى أن الزائل العائد كالذي لم يعد ولان فهو الاذن بحجب قطعها كما يأتي  
 في الجراح ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور أو لا ثم يسرى للباقي وقيل هو من باب  
 التعبير بالبهض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني  
 فقط (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان به قوام البدن كالروح  
 وانفس بسكون الفاء بخلافه بفتحها (لافضله كريق وعرق) على الاصح لان البدن  
 ظرف لها فلا يتعلق بها احل يتصور قطعه بالطلاق قيل الدم من الفضلات فلم يوجد شرط  
 العطف بلا ويرد منع انه فضلة مطلقا لما مر في تعليله ولو أضافه للشحم طلق بخلاف  
 السمن على ما في الروضة تبع لبعض نسخ الشرح الكبير وان سوى كثير من بينهم  
 وصوبه غير واحد وجزم به ابن المقرئ وهو الاوجه ويدل له ايجاب ضمانه في الغصب  
 وان السمن العائد غير الاول وعلى القول بعدم وقوعه به يفرق بأن الشحم جرم يتعلق به  
 الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسهم والبصر من لا يتعلق به ذلك وهذا  
 واضح وبه يعلم ان الاوجه في حياته عدم وقوع شيء به مالم يقصد الروح بخلاف ما لو  
 أراد المعنى القائم بالحياة وكذا ان اطلق فيما يظهر وبهذا يتضح ما يحسنه الجلال البلقيني  
 وصرح به البغوي في تعليقه ان عقل طالق اغولان الاصح عند الملة كملين والفقهاء  
 انه عرض وايسر بجمهور (وكذا منى وابن في الاصح) لانهم ما كان أصلهم ماد ما فقد

(قوله على الكفر) وهل يلحق  
 بالكفر غيره من بقية المعاصي حتى  
 لو أكره على الدلالة على امر أو يرفي  
 به أو انسان يريد قتله أو اخذ أمواله  
 فأخذ بركا بآئمه التورية أم لا  
 ويفرق بغلق امر الكفر فيه نظر  
 (قوله بخلاف ما لو حلف) أي من  
 غير سؤال منهم (قوله من نحو  
 شراب أو دواء) قضيه انه لو أتى  
 من شاق فزال عنه لولا يكون  
 كذلك وفيه نظير ويصدق أن  
 يكون كذلك ان علم ان ذلك يزيل  
 عقله اهـ سم على نهج (قوله  
 ويصدق بيمينه فيه) أي في الجمل  
 بهاء (قوله للتداوي) أي ولو استعمله  
 طائفاً به ففعله فلا يشترط عدم  
 وقوع الطلاق بتحقيق النفع (قوله  
 فاستفكه) أي ثم رأتحة فقه  
 (قوله ان الاسكار) بيان لما (قوله  
 التي تدور) أي تدفع قوله اذ ظاهر  
 كلامهم الخ معتد (قوله او سنك  
 أي اتصل بها في الجميع اخذ من  
 قوله نعم لو انفصل الخ (قوله يحجب  
 قطعها) يؤخذ منه انه لو حلفها  
 الحماة وقع الطلاق لا تمناع قطعها  
 حينئذ (قوله وصوبه) أي التسوية  
 (قوله وهو الاوجه) أي التسوية  
 بين الشحم والسمن بخلاف الحج  
 (قوله وهذا واضح) أي هذا  
 التوجيه على القول بعدم الحث  
 (قوله ما لو أراد) أي فلا تطلق

(قوله كالدم) أي قياسا على الوقوع بالاضافة الى الدم (قوله ولحيثك طالق) ٨٧ أي فانه لا يقع ومحل حيث لم يكن له الحية

وان قلت (قوله هل تطلق الى المنكب) والراجح انها تطلق الى المنكب فحق بقى من سمي اليد جزء وقع الطلاق باضافته وان قل (قوله طلقت) وظاهر اطلاقه وقوع الطلاق وان ظن الزوج انها ليس لها ذلك وقال انما ذكرت ذلك لظني انه ليس لها ما يتعلق به اليمين وانه لا انعقاد وبواقته ما تقدم فيما لو خاطب زوجته بالطلاق لظن الاجنبية حيث علل الوقوع بأن العبرة في العقود ونحوها بما في نفس الامر وقوله في ما أتى به الخ معتمد وقوله يشمله أي قول الجدل قوله فصح اضافة الطلاق عبارة صح فصح حمل اضافة الخ وعلمه فعلى على بابها صله حمل وما على أسقاط لفظ حمل فيحوز أن على بمعنى اللام وبمعبر المحلى (قوله فقد مر) أي وهو أنه كناية

\* (فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) \* (قوله والولاية عليه) أي المحل (قوله غير أنه) أي ان جرمه يؤهم الخ وقوله يؤهم يفيد ان الحاصل مجزئ ايهام لانه يخرج غير الخطاب صريحا ووجه ذلك ما قاله من على صح من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في قواهم الحكم خطاب الله الخ فان سمية كلام الله تعالى خطابا لا بد يعرفه استعماله على ارادة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به (قوله قرابة) أي ذات قرابة لها وهي بمعنى قرينة (قوله ملك) أي زوجية وقوله لا بأس أي بشكاحها

نمها للتزوج بالاستحالة كالبول والثاني الوقوع كالدم لانه أصل كل واحد منهما ولو طلق احدهى أشبهها طلقت على ما أتى به أحد الرسول معللا بأن لها اثنين من داخل الفرج لكن لم نزل ذلك لغيره وعل قوله هم عضو يشمله لانهم صرحوا بعدم الفرق بين الظاهر والباطن (ولو قال لمقطوعة يمين عيذك طالق لم يقع) وان التصقت كما مر نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكرك أو لحيثك طالق والتعبير عن الكل بالبعض انما يتأتى في بعض موجود يعبر عنه الباقى وصورة الروايات المسئلة بما اذا فقدت يمينها من الكنف فيقتضى وقوعه في المقطوعة من الكنف او المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في ان اليد هل تطلق الى المنكب أولا (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطلقها) أي ايقاع الطلاق عليها (طلقت) لان عليه جبراً من جهة ما لا يشك معها نحواً ختمها ولا أربعة سواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤن فصح اضافة الطلاق اليه على حمل السبب المقضى لهذا الجرم مع النية وقوله منك كالروضة مثال كما قاله الاموي ومن ثم حذفها الدارمي ثم ان تحدث زوجته بظاهر والاغنى قصدها (وان لم ينوط لافاً) أي ايقاعه (فلا) يقع عليه شيء لانه باضافته لغير محله خرج عن صراحته فاشتراط قصد الايقاع لصيرورته كناية كما تقر (وكذا ان لم ينو اضافة اليها) وان نوى أصل الطلاق وطلاق نفسه خلافا لجمع لا تطلق لانها المحل ودونه واللفظ مضاف له فلا بد من نية صارفة تجعل الاضافة له اضافة لها ولو فوض اليها طلاقها ففصلت له أنت طالق فقد دمر في فصل التقويض والثاني تطلق لوجودية الطلاق ولا حاجة للتخصيص على المحل لفظاً او نية (ولو قال أنا منك) مرانه غير شرط (بأن) أو نحوها من الكتابات (اشتراطية الطلاق) كما امر الكتابات (وفي) نية (الاضافة) اليها (الوجهان) في انامك طالق والاصح اشتراطها ولا يستغنى عن هذه بما قبلها الظهور الفرق بينهما وهو القطع بنية الاضافة هنا ولان لمنوى هنا أصل الطلاق والابقاع والاضافة ثم الاخبار ان فقط أي نية ايقاع الطلاق الملقوظ واطافته اليها وقول الروضة ان نية الايقاع تستلزم نية اصل الطلاق فيستويان صحيح اذا استواءهما بهذا التقرير لا يمنع حسن التصريح بماعلم المقيد لذلك (ولو قال أستبرئ) أي أنا (دعوى منك) أو أمانة منك (فلفو) وان نوى به الطلاق لاستحالة في حقه (وقبل ان نوى طلاقها وقع) لان المعنى استبرئ الرحم التي كانت لي منك

\* (فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) \* (خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح جرمه غير انه يؤهم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على ان ذكر اصل الخطاب تصوير فقط (نكاح) كان تزوجها فهو طالق (وغیره) كقوله لاجنبية ان دخلت نانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لفو) اجما على المتجزئ والخبر الصحيح لطلاق الابدع نكاح وجهه على المتجزئ رده خبر الدارقطى بارسل الله ان أمى عرضت على قرابة انها فقلت هي طالق ان تزوجتها فقال صلى الله عليه وسلم هل كان قبل ذلك ملك قلت لا قال لا بأس وخبره نحو الغير وتعليقه به (قوله قرابة) أي ذات قرابة لها وهي بمعنى قرينة (قوله ملك) أي زوجية وقوله لا بأس أي بشكاحها

(قوله طالق ما لا يملك) ولو حكم بصدقة تعليق ذلك قبل وقوعه كما كرهنا نقض لانه افتاء لاحكم اذ شرطه اجماعا كما قاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن بعض الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينتقض حكمه بذلك انما صدق من يرى ذلك كما هو واضح وتعليق العتق بالملك باطل كذلك اهـ حج (قوله فيقع عليه طلقتان) انظر ما فائدة الخلاف على هذا وقائده ٨٨ عو هـ اله بالاحمال لان الطلقتين انما وقعتا وهو حر فلا يحرم ان في حقه (قوله لفظ

العتق) اي للعبد (قوله فلا تقع فيها) انظر ما فائدة عدم وقوع الثلثة فويل به فان اسـ توفي مال لا رفاء قبل العتق فلا تعود له الاجمال (قوله وقد صرح بذلك الخ) معتمدة وقوله في غرره وشرح الهجعة (قوله او معه عتيقا) هو محل الاستدلال (قوله زوجة في خمس آيات من كتاب الله) اي يعني ان الآيات احسن تفصيلا لتعلق الحكم بالزوجة وصرحوا بان منها الرجعية لانه ذكر في شيء من آيات خمس ان الرجعية زوجة ان في الالعان ولا في غيره ومثل هذه الخمسة غيرها من حرمة نكاح نحو اختمان عتقتها وجوب النفقة والسكنى لها ونحو ذلك واعلم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشملها من الآيات (قوله جدد عتدها) ذكره ايضا والافانكاح حقيقة في العقد مجاز في غيره (قوله الخلاف الا في) وهو قوله وكذا ان لم تدخل الخ (قوله بدخول مطلق) اي او مقيد كما ان دخلت الدار هذا الشهر اسم على حج (قوله او عتيقه ما ذكر) اي في قوله او يعطيه دينه

ايضا مثل صلى الله عليه وسلم عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق فقال طلق مالا يملك (والاصح صحة تعليق العبد بالثالث كقوله ان عتقت) فأنث طالق ثلاثا (وان دخلت فأنث طالق ثلاثا فيمن) اي الثلاث (اذا عتقت أو دخلت بعد عتقه) لانه ملك اصل اطلاق فاستتبع ولان ملك النكاح مفيد ملك الثلاث بشرط الحرية وقد وجدوا والثاني لا يصح لانه لا يملك تمييزا فلا يملك تعليقه او على هذا فيقع عليه طلقتان وافهم قوله بعد عتقه عدم وقوع الثالثة عند مقارنة الدخول لفظ العتق لكنه مشكل بالقول في البيع انه باخر الصيغة يبين ملكه من اولها فقياسه هنا بان خولف العتق يبين وقوعه من اوله وذلك يستلزم ملكه للثلاث من اوله وهو مقارن للدخول في صورتنا فلتقع فيها وقد صرح بذلك الشيخ في غرره فقال ان صار قبل وجود شرطه او معه عتيقا لكن مرثم ان العتقة تقارن آخر اللفظ المتأخر (ويطلق) الطلاق (رجعية) لانها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وفي صحة الظهار والايلاء واللعان وهذه الخمسة عندها الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى لا مختلعة) لانقطاع عصمتها بالكلية في تلك الخمس وغيرها وخبر المختلعة بالحقها الطلاق مادامت في العتقة موضوع ووقفه على ابي الدرداء ضعيف (ولو علقه) اي الطلاق لصادق بثلاث فأقل (بدخول) مثلا (فبانت) قبل الوطء او بعده بخلع او فسخ (ثم نكحها) اي جدد عتدها (ثم دخلت لم يقع) بذلك طلاق (ان دخلت في البيئونة لان لم يمتناوات دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها فالحالت ومن ثم لو علق بكلمة طرقها الخلاف الا في لاقضائها التكرار (وكذا ان لم تدخل) فيها بل بعد تجديد النكاح فلا يقع ايضا (في الاظهر) لارتفاع النكاح المعلق فيه والثاني يقع لقيام النكاح في حالتي التعليق والصفة وتخلل البيئونة لا يؤثر لانه ليس وقت الايقاع ولا وقت لتوقع (وفي) قول (ثالث يقع ان بان بدون ثلاث) لان العائد في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث فتعود بصفتها وهي التعليق بالفعل المعلق عليه بخلاف ما اذا بان بالثلاث لان لعائد طلقات جديدة هذا ان علق بدخول مطلق اما لو حلف بالطلاق الثلاث انما لا بد من دخولها الدار في هذا الشهر او انها تقضيه او تعطيه دينه في شهر كذا ثم بانها قبل نقضاء الشهر وبعد تمككها من الدخول او تمككه مما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر

(قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كما يدل عليه قوله بعد ويبين بطلان الخلع وفي اسم على حج فرع اعلم ولم توجد ان البر لا يختص بحال النكاح وان ائمن بفعل بوجود الصفة حال البيئونة كما صرح بذلك تعاليم شيخ الاسلام في شرح البروض في مسئلة ماله ما بني فعل غير التعليق كما ضرب فضر به او هي مطلقة طلاقا ولو بانها انما تحل اليمن اهـ

(قوله ولم توجد المصفة) أي وهي الدخول والاعطاء ونحو ما إذا وجدت المصفة في الشهر فلا حنث والخلع نافذ ثم رآه ستم على حج وقوله خلافا لبعض المتأخرين أي حج وذكره شيخنا الزيادي في آخر كلامه في أول الخلع عن البلقيني (قوله ويتبين بطلان الخلع) أي يتبين وقوع الثلاث قبله ومجمله كما هو القرض إذا وقع الخلع بعد التمسك من وقوع فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمسك فيمنعه عدم الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر إذا جاز أن يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البينونة به المناقبة الوقوع ولا أن يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمسك مع أنه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره الوقوع فإن قلت قالوا في مسألة الرغيف إذا ألتفه قبل الغدي بحيث لانه قوت فكذلك هنا لأنه قوت بالخلع قلت القرق أنه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجية بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لانتفاء الزوجية وقت التمسك فليتنامل ثم رأيت الشارح في باب الايمان قيد بالتسك فقال في الكلام في مسألة ٨٩ الرغيف كما لو حلف بالطلاق الثلاث ليس اقرب في هذا الشهر ثم خالف بعد تمكنه

من الفعل فإنه يقع الثلاث قبل الخلع لتقوية به البر باختياره ٨٩ وعلى هذا لو حلف بالثلاث لا بد أن يفعل كذا في الشهر الآتي فخالع قبله فلا حنث مطلقا فليتنامل جدادوية من امتناع استتباعه بما يجرد الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة ولم يعلم ما يدفعه والاصل عدم ما يدفعه ولأنه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر برّبه واستمر الخلع والابانة قبله ٨٩ سم على حج ثم ما نقله عن حج في باب الايمان من التمكن هو معنى قول الشارح هنا وبعد تمكنها من الدخول أو تمكنه الخ ومثله في حج فاعل هذا القيد ساقط من نسخة مم حتى احتج له نقله عمافي

ولم توجد المصفة فإنه يبحث كما صوبه ابن الرفعة ووافقه الباسجي وافي به الوالدرجه الله تعالى والسج أيضا خلافا لبعض المتأخرين ويتبين بطلان الخلع كما لو لم يلبا كان ذا الطعام غدا فتلف في الغد بعد تمكنه من اكلا واقفله وكما لو حلف انهم اتصلي اليوم فالظاهر فخاص في وقته بعد تمكنهم من فعله ولم فعل وكما لو حلف لبشرين ما هذا الكور فانصب بعد امكن شره فإنه يبحث وله نظير في كلام الامعة وان فرق بين هذه المسائل ومسئلة ان لم تخبرجى الليلة من هذه الدار ومسئلة ما لو قال لزوجته ان لم تأكل في هذا التفاحة اليوم فانت طالق وقال لامته ان لم تأكل التفاحة الاخرى فانت سرت فالتبستا فخالع وباع في اليوم ثم جد دوائه تری حيث يتخلص ونحوه ما واضح فان المقصود في المسائل الاول الفعل وهو اثبات جزئي وله جهة بروهي فعله وجهه حنث بالسلب الكلّي الذي هو نقيضه والحنث يتحقق بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا تمكّن منه ولم يفعل حنث لتقوية به باختياره واما المسائل الاخر فالمقصود فيها التعليق على العدم ولا يتحقق الابالاسترفاذا صادفها الاخر بان لم تعلق وایس هذا الوجه حنث فقط فانه اذا فعل لا نقول بر بل لم يحنث لعدم شرطه وتعليل المخالف لذلك عدم الحنث بأنه انما يحصل بمضى الزمان الى آخره مردود بأنه انما يتأتى في هذه المسائل لافي المسائل الاول كما لا يخفى والتظير بمسئلة الموت في أثناء وقت الصلاة ليس محتمل فيه وقوله ان الحنث في مسألة تلف الطعام وما لو حلف انهم اتصلي اليوم الظهر انما هو لان اليأس من البر حصل ممنوع ونما هو لما قدمناه من التعليل وبذلك ظهر قول السبكي ان الصبيخ ثلاث لا يفعل

١٢ به من الايمان (قوله فانه يبحث) أي في المسائل الثلاث (قوله ونحوهما) أي هاتين المستلتمين وهما قوله ومسئلة ان لم تخبرجى الخ وقوله ومسئلة ما لو قال لزوجته الخ (قوله فهو نقيضه) وهو عدم اكلا (قوله وانما يتحقق بمناقضة اليمين) أي يحصل الخ (قوله واما المسائل الاخر) هي قوله ومسئلة ان لم تخبرجى الخ والمسائل الاول هي قوله كما لو حلف لبأ كان ذا الطعام الخ (قوله فاذا صادفها الاستر) أي آخر جز من المدة التي اعترها في التعليق وقوله بانما أي من النكاح الاول فيشمل ما لو خالعهما ثم جد دنكا حها قبل فراغ الشهر مثلا (قوله في أثناء وقت الصلاة) أي من انه اذا لم يفعل الصلاة في أول الوقت ومات وقدم في الوقت ما يسهلها لم يأثم فلم يجعوا التمكن من الفعل قبل الموت موجبا للاثم (قوله وقوله) أي المخالف (قوله لما قدمناه من التعليل) أي في قوله فان المقصود في المسائل الاول الخ (قوله وبذلك ظهر) أي بقوله اما لو حلف بطلقتين فأكثر الخ



(قوله والاولان) اي ومنهما ان فعلت كذا اه حج (قوله دون الثالث) ومثله النقي المشعر بالزمان كذا لم افعل كذا اه حج  
أقول ومثل اذا كل أداة شرط غير ان واعة رشيخنا الزيادة في أول الخلع انه يخصه الخلع في الصيغ كلها مطلقا (قوله ثم حلق به)  
اي بالطلاق ثانيا وكذا لو حلف ابتداء انه لم يخالع ثم خالع لم يحث لما ذكره من التعليل فاذ كره تصوير (قوله ولا يוכל فيه) اي  
الخلع (قوله المعلق به) اي بالخلع (قوله لان وقوع الثلاث) يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها اه حج وذلك انه لو وقعت  
الثلاث لم يصح الخلع اي ونهايه واذ لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله انه امتنع وقوع  
الثلاث قطعا للدور وهو انه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لانتفاء الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور  
المذكور (قوله ولم ينو) الواو للعالم (قوله ثم قال قبل فعل المحلوف عليه) عبارة حج هذا ولو قبل اه وهي تقيده أنه لا فرق في التبعين  
بين كونه قبل الفعل او بعده وهو واضح فان عينه انعقدت مطلقة فلا فرق في التبعين بين كونه قبل الفعل او بعده ثم رأيت صرح  
بذلك في آخر باب الطلاق حيث قال رحمه الله لو حث ذور وجات لم ينو احداهن والطلاق ثلاث عينه في واحدة ولا يجوز له توزيعه  
لما فاته لما وقع عليه من البيئونة الكبرى ٩٠ وله أن يعينه في ميتة وباتمة بعد التام لم يق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة

وان لم أفعل ولا فعلن والاولان يخلص فيما الخلع دون الثالث ولو حلف بالطلاق الثلاث  
لا يفعله كذا ثم حلف به لا يخالع ولا يוכל فيه فخالع بانت ولا يتبع الطلاق المعلق به  
كما أفق به الواو لدرسه الله تعالى وقول الجمهور ان الشرط والجزاءية متعارفان في الزمان  
لا يجلي هنانا بينهما ما تبا زمانيا لان وقوع الثلاث يستدعي رفعها ولو كان له  
زوجات خلف بالثلاث لا يفعله كذا ولم ينو واحدة ثم قال قبل فعل المحلوف عليه  
عينت فلا فاة لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها الى تعينه في غيرها وليس له  
قبل الحث ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلقه افادة البيئونة الكبرى فلم  
يمك ذلك رفعها بذلك (ولو طاق) حر (دون ثلاث وراجع او جدد ولو بعد زوج) وأصابها  
(عادت بيقية للثلاث) بالاجماع اذ لم يكن زوج وفاقا لقول أكبر الصحابة اذا كان  
ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل به الباقي بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له الآية  
لانه لم يفرق بين ان تزوج آخر ويدخل بها قبل الثالثة وأن لا فاقضى ذلك عدم الفرق  
(وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) اجماعا وغير الحث في الثلثين كهو  
فيما ذكر في الثلاث (وللعبد) أي من فيه رق وان قل (طلقان فقط) وان كانت الزوجة

على المعتد اه ثم كتب عليه سم  
منه قوله وله أن يعينه الخ تدرج  
في فصل شذ في طلاق فلانة الذي  
استقر عليه رأى شيخنا انه باب  
الرملي في فتاويه انه انما يجوز  
تعينه في ميتة ومبانة بعد وجود  
الصفة لا قبله وفيه ايضا فلو كانت  
احد رى زوجاته لا يملك عليها الا  
واحدة فالوجه جواز تعينه الطلاق  
الثلاث فتتبع عليها واحدة وتبين  
بها او بلغوا اليه في ثم قال ولو حلف  
بطلقتين كان قال على الطلاق  
طاقتين ما فعل كذا وحث وله  
زوجات يملك على كل طائفتين

فالوجه أنه لا يتعين أن يعين احداهن بل له توزيع الطائفتين على اثنتين لان عينه في ذاتها لا تقتضي البيئونة  
الكبرى وان اتفق هذا بحسب الواقع انه لو وقع طلاقين على واحدة حصلت البيئونة الكبرى تأمل اه (قوله تعينت)  
اي للثلاث فيقع عليه منها خاصة اذ فعل المحلوف عليه (قوله وليس له) اي لا ظاهر او لا باطنا فلا يدين وهذا ظاهر حيث أطلق  
وقت الحلف اما لو قال أردت الحلف من بعضهن او ان الثلاث موزعة عليهن فقياس ما يأتي فيقال لو قال أردت ينسكن او عليكن  
بعض كن انه يدين وكتب ايضا لطف الله به قوله وليس له الخ انظر الفرق بين هذا وما يأتي للشارح فيقال لو قال لزوجتيه أنما طالقان  
ثلاثا وقال أردت توزيع الثلاث عليهما لم يقع على كل طائفتان حيث قبل عند قول المصنف الآتي ولو قال لاربع او وقعت عليكن  
او ينسكن الخ حيث وزعت الثلاث عليهن ولو عند الاطلاق ويمكن الفرق بأن قوله لزوجتيه أنما طالقان او نسائه أو وقعت عليكن  
ظاهر في توزيع العدد عليهما او عليهن فكان ما قاله محتملا احتمالا لا قريبا بخلاف ما هنا فانه ليس فيه ذكر الزوجات ولا يتبين فلم  
تقبل ارادته التوزيع لخاصة ظاهرا فله وصرحه (قوله توزيع العدد) بأن يجعل الثلاث مثلام موزعة على الاربع فيطلق كل  
طلقة (قوله اذ لم يكن) اي ان لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد (قوله اذا كان) اي الزوج

(قوله فله ردها) أي خال الرق (قوله ولو كان طلقها) أي الذي الذي استرق (قوله للمهر) أي في قوله لانه مالك للطلاق الخ قوله (من ربيع الثمن) أي لان زوجته كن أربعة (قوله كره الخ) معتد (فصل في تعدد الطلاق) \* (قوله وما يتعلق بذلك) أي من قصد التأكيد والاستئناف وغير ذلك من قوله طلاقه معها طلاقه (قوله وقع مانواه) ومثل ذلك ما لو قال أنت طالق طلاقه واحدة ونوى ثلاثا يقع مانواه لا مكان حمل واحدة على انما معلقة من ثلاثة ٩١ أجزا من كل طلاقه فوقع الثلاث ويوجهه

أيضا بأنه لما قال أنت طالق ونوى ثلاثا وقعت فقوله بعد طلاقه واحدة لو قيل به كان رفع المأووقه والواقع لا يرفع لكن التوجه الأول أولى لما يأتي فيقال لو قال أنت طالق فبين ونوى ثلاثا من أن المعتقد به وقوع الثلاث لا للثنتين على انهما مملقتان من اجزاء ثلاث طلاقات ولو نظر الى الوقوع بمجرد أنت طالق وقطع النظر عن ثنتين لم يكن للتردد في وقوع الثلاث وجه (قوله ولو في غير موطوءة) وبهذا فارق ما لو نوى الاستثناء فقط حيث يلغى لانه قصد رفع الطلاق ثم من غير ما يدل على الرفع لا صريحا ولا كناية وسيأتي عن سم رحمه الله (قوله لخبر كانه) كأنه مبنى الاستدلال ان المراد بكونه طلقها البتة انه طلقها بصيغة البتة فليتم اهل سم على حج (قوله البتة) أي طلاقا مبنيونا (قوله سائر) أي جميع (قوله فواحدة) كما أتى به الوالد الخ) ظاهره وان أراد تعليم الطلاق على صفة يقول بوقوعه به جميع المذاهب وقياس

حره لانه مالك للطلاق فنيط الحكم به وتغير مرفوع لدارقطنى طلاق العبد ثنتان وقد يملك الثالثة بأن يطلق ذمي ثنتين ثم يترق فله ردها بلا محال اعتبارا بكونه حرا حال الطلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرق عادت له بواحدة فقط لانه لم يستوف عدد العبد قبل رقه (وللثلاث) وان تزوج امة لما مر وقد صح انه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسرع يا احسان (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثا بالاجماع الاما مذهب الشعبي (ويتوارثان) أي من طلق مريضا والمطالبة (في عدة) طلاق (ربحي) اجماعا (لابائن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضا (تره) بشرط لا حاجة لنا بالاطالة بها وبه قال الاثمة الثلاثة لان ابن عرف طلق امرأته الكسبية في مرض موته فورثها عثمان رضى الله عنهما فصرحت من ربيع الثمن على ثمانين ألفا قبل دنائير وقيل دراهم ولانه قد يقصد حرمانها فعمل بتقيض قصده كما لا يرث القاتل واذا قصد به التوارث على الجديد كره تطير ما مر في نحو يسع مال الزكاة اثنا الخول فرار منها ويحتمل التحريم

\* (فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك) \* (قال طلقك أو أنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الصرائح (ونوى عددا) ثنتين أو ثلاثا (وقع) مانواه ولو في غير موطوءة لان اللفظ لما احتله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه (وكذا الكناية) اذا نوى بها عددا نظير كانه الصحيح انه طلق امرأته البتة ثم قال ما أردت الا واحدة فخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وردّها اليه دل على انه لو أراد ما زاد عليها وقع والا لم يكن لاختلافه فائدة ونية العدد كناية أصل الطلاق في اقتراحها بكل اللفظ أو بعضه على ما مر ولو قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولانية له فواحدة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى تعالى بعلا ابن الصباغ فان زاد ثلاثا نجح أن يقال ان نوى بذلك مزيد العناية بالتحيز وقطع العلائق وحسم تأويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليم بأن قصد ايقاع طلاقه فقط عليه بين المذاهب لم تطلق الا ان اتفقت المذاهب المتعددة على أنها ممن يقع عليها الثلاث حالة التلقظ وان أطلق حمل على المعنى الأول لانه المتبادر من قائل ذلك غالبا كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى ولو قال لزوجتيه أتيما طالق ثلاثا وأنت وضرتك طالق ثلاثا ونوى ان كلا طالق ثلاثا وان كل طلاقه توزع عليها ما طلقت كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم

ما ذكره فيما لو قال ثلاثا أن يقال بثمة لهذا (قوله حمل على المعنى الأول) هو قوله نجح ان يقال ان نوى بذلك مزيد الخ (قوله اتجه وقوع الثلاث) أي خلافا للحن وعلمه فيعترف بينهما وبين قول المصنف الاتي ولو قال لاربعة وقعت عليكم الخ بأن ما هما من الكل التفصيلي وما هنا الثمن السكل الجموعي وفي سم على حج فرع في الروض في آخر الباب أو أنت طالق ان دخلت

الدار ثلاثا وقال اردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات قال قول قوله اه قال في شرحه قال في الاصل فان اتهم حلف وان  
قال اردت انهم انطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو اطلق  
لكن الاوجه فيه انهم انطلقوا واحدة فقط للشك في موجب الثلاث اه سم على حج وعبارته على المنهج فرع قال على  
الطلاق الثلاث ان رحى دار أبو بك فانت طالق وقع الثلاث كما أفق به شيخنا الرملى نظر الاول كلامه ولان قوله فانت طالق  
لا ينافيه بل وان اراد فانت طالق الطلاق المذكور وهو الثلاث مر ثم تارة أخرى صورها مر بقوله على الطلاق الثلاث  
ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا اه وقوله بل وان اراد الخ قد يتوقف فيه بأن العصمة محقة فلا تزول الا بيقين فلا يقع عليه  
الا واحدة قوله ان الاستثناء افهم الخ ٩٢ مثله ما لو قال اردت الثلاث موزعة عليهم ما بالاسوة بيقع على كل

منهم ما وثقتان لان الثلاث اذا  
قسمت عليهم ما خص كلا طائفة  
ونصف فتكمل وهو ما أفهمه  
اقتضاه ثم في وقوع الثلاث على  
ما لو قال اردت ان كل طائفة  
موزعة عليهم ما وقد يفرق بين  
هذا والاستثناء بأنه في مسألة  
الاستثناء لما ذكر ما يدل على عدم  
ارادة البيئونة الكبرى قبل منه  
لوجود القرينة بخلاف ما هنا  
فان اللفظ فيه ظاهر في ارادة  
البيئونة فلم يقبل ما يخالفه (قوله  
يدل عليه) اى على حذف طالق  
(قوله وقيل يقع) معقد (قوله  
وقن عليهم) اى القولين (قوله  
بعد يتسه) اى او معه (قوله هل  
يقع ما نواه) معقد (قوله فيه  
بعد) اى في الترتيل القياس  
الجزم بوقوع الثنتين (قوله  
بالتوحيد) الاولى بالتوحيد (قوله  
نعم يمكن توجيهه) اى وقوع

منه ما وجب البيئونة الكبرى وبجمل وقوع طائفتين على كل وجه بعضهم مستدلا  
بقوله ما عن البوشنجي لو قال انت طالق ثلاثا لانصفوا واطلق وقع طائفتان لان المعنى  
الانصفهن وقد يفرق بينهما بأن الاستثناء افهم عدم ارادته البيئونة الكبرى بخلاف  
ما نحن فيه (ولو قال انت طالق واحدة) بالنصب كما يحظه وكذا لو حذف طالق كما يحظه  
الزركشى وكلامهما يدل عليه (ونوى عددا فواحدة) تقع فقط دون المنوى لعدم احتفال  
اللفظ له (وقيل) يقع (المنوى) كله ولو مع النصب فالجرح والرفع والسكون أولى ومعنى  
واحدة متوحدة بالعدد المنوى وهذا هو المعتمد في اصل الروضة نعم ان اراد طائفة  
مافقة من اجزاء ثلاث وقعت عليهم ما (قلت ولو قال) انت طالق واحدة أو (انت واحدة)  
بالرفع والجرح أو السكون (ونوى) بعد نيته الايقاع في انت واحدة لما مر من انها كناية  
(عدد فاف المنوى) يقع جلالا للتوحيد على التوحيد والتفرد عن الزوج بالعدد المنوى (وقيل)  
تقع (واحدة والله أعلم) لان اللفظ الواحد لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين ونوى ثلاثا ففي  
التوشيح يظهر مجرى الخلاف فيه هل يقع ما نواه او ثنتان اه وفيه بعد لان الواحدة قد  
مر امكان تاويلها بالتوحيد ولا يظهر تاويل الثنتين بما يصدق بالثلاث نعم يمكن توجيهه  
بانه يصح ارادة الاجزاء فالاصح ما في التوشيح ولو قال يا مائة أو أنت مائة طالق وقع  
الثلاث لتضمن ذلك انصافها بايقاع الثلاث بخلاف انت كناية طالق لا يقع الا واحدة كما  
أفنى به الوالدرجه الله تعالى جلالا للتشبيه على اصل الطلاق دون العدد لانه المتيقن وانما  
سواء بين انت طالق واحدة ألف مرة وكألف مرة لان ذكر الواحدة يمنع لحوق العدد  
ومفهوم ما هنا على ان المراد بها التوحيد حتى لا ينافيها ما بعد هذا لانه خلاف المتبادر  
من انظها وحملنا عليه ما مر لا فتران نية الثلاث به المخرجة له عن مدلوله ولو قال طالق أنت  
ياداهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما أفنى به الوالدرجه الله تعالى اذ قوله ثلاثين

الثلاث (قوله فالاصح ما في التوشيح) اى وهو حمله على ارادة الاجزاء وان لم يقصد ما يعنى انه حيث نوى الثلاث متعلق  
وقعن لان له محلا صحيحا يصح ارادته فيحمل اللفظ عليه وان لم يقصد (قوله وانما سقوا) اى في وقوع واحدة (قوله يمنع لحوق  
العدد) ظاهره وان نوى العدد واظهاره لاقه (قوله وحملنا عليه) اى التوحيد وقوله ما مر اى في قول المصنف ولو قال انت  
واحدة ونوى عددا الخ (قوله ونوى واحدة) مفهومه انه اذا اطلق وقع عليه الثلاث وقياس ما يأتي فيما لو قال انت طالق ثلاثا  
باطلاق ان شاء الله من وقوع واحدة لانها المحققة وعود المشيئة الى ثلاثا أن يقع هنا واحدة عند الاطلاق لانها المحققة فيجعل  
(قوله ثلاثين متصلا بياداهية)

(قوله كما هو ظاهر سياق الكلام) اى ولا يشكلى عليه ما قدمنا من وقوع واحدة فيما لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا لان وصل ثلاثا بدخلت ظاهري ان التقدير ان دخلت دخلت ثلاثا فعمل بظاهر اللفظ في كل من المسئلتين (قوله ولم يعلم فيه سمك) اى سواء اخذ بذلك بالبحث عن الحوض ام لا و الظاهر انه لا يلزم به بحث ولا تقتضى لان الاصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة (قوله كلما حلت حرمت فواحدة) اى وعليه ولو راجعها هل تطلق ثانيا وثالثا ثم لا فيه نظر والذي يظهر انه ان نوى بقوله كلما حلت حرمت الطلاق ثم راجع مرتين طلقت ثلاثا لانها ما دامت في العدة هي محل للطلاق وكلما اقتضى التكرار فان انقضت عدتهم من الطلقة الاولى ثم نكحها نكاحا جديدا تطلق لان التعليق سابق على هذا النكاح ثم رأيت في حج بعد ادوات التعليق الا ترى في فصل اذا قال انت طالق في شهر كذا ما يؤيد ٩٣ وعبارته نصها ولو قال لموطوءة كما علم بالاوى

من كلامه الا ترى في كلما خلافا لمن اعترض عليه انت طالق كلما حلت حرمت وقعت واحدة الا ان اراد بتكرار الحرمة تكرار الطلاق فيقع ما نواه اه (قوله طلعت ثلاثا) اى في الصور الثلاث (قوله او صانفا) اى فانه يقع ثلاث في الصور الثلاث (قوله فاجابها بالطلاق) اى بأما قال انت طالق او طلقت (قوله ثم قال جعلتها) اى الواحدة (قوله وقعن) بتمامه هذا مع ما قدمه بعد قول المصنف لانت طلاق الخ من قوله ومن ثم لم يقدّم لها ذلك راجع لنبته في نحو انت طالق وهي غائبة وهي طالق وهي حاضرة اه اقول ويمكن حمل ما مر على الباطن وما هنا على الظاهر او ان الخاصة هنا قرينة على ارادة المرأة بخلاف ما تقدم لان اللفظ لما يقع جوابا لشي

متعلق بداهية كما هو ظاهر سياق الكلام وعلى تقدير تعلقه بالمصدر فقد يرد ثلاثين أجزاء لطلقة والاصل عدم وقوع ما زاد عليها ولو قال عدد التراب فواحدة كما أفتى به أيضا لانه اسم جنس افرادى أو عدد الرمل فثلاث لانه اسم جنس بهي وقول ابن العماد وكذا التراب لانه مع تراب ولا ذهاب جمع الى وقوع الثلاث فيه يرد بعدم اشتراك ذلك فيه أو عدد شعر ابل يس فواحدة على المختار وليس تعليقا على صفة فيقال شكك في وجودها بل هو تخيير طلاق وربط العدة بشئ شكك فيه فنوقع اصل الطلاق ولمعى العدد فان الواحدة ليست بعدد وهو بذلك الركشي ونقله عن غير واحد او بعدد ضراطة وقع ثلاث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك وقعت واحدة كفى انت طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم ينوعدا ولو قال بعدد شعر فلان وكان مات من مدة وشكأ كان له شه في حياته أولا اتجه وقوع ثلاث لاستحالة خلو الانسان عادة من ثلاث شعرات أو أنت طالق كلما حلت حرمت فواحدة أو عدد ملاح بارق أو عدد ما مشى السكاب حافيا أو عدد ما حوكت ذنبه وليس هناك برق ولا كاب طلقت ثلاثا كما أفتى به الواو درجه الله تعالى أو أنت طالق أو أنا من الطلاق ولا يمينه فواحدة بخلاف أنواعا واجتماعا أو صانفا كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى ولو سأله ثلاثا فاجابها بالطلاق ولا يمينه فواحدة وانما نزلنا الجواب على السؤال في طلق نفسك ثلاثا فقالت طلقت ولا يمينه لها ووقعنا الثلاث لان السائل في ثلاث مالت للطلاق بخلافه في هذه ولو طلقها راجعا ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء أو أنت طالق مل الدنيا أو مثل الجبل أو اعظم الطلاق أو أكبره بالموحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو مل السماء أو الارض فواحدة أو أقل من طامتين أو أكثر من طامقة فثنتان كما صوبه ادا سنوى ولو خاصمة زوجته فأخذ عصا يده وقال هي طالق ثلاثا مریدا العصا وقعن ولا يدين

ضعفت فيه ارادة الزوجة فراجع الى نيته بعد قوله وقعن وفي نسخة ولا يدين كفى الجواهر فيما لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة أصيبيه لكن افتى الواو درجه الله تعالى فمين تشاجر مع زوجته في امر الخ ما ذكرنا عن سم \* (فرع) قال في العباب فلو قال انت طالق مل السموات أو مل الارضين فثلاث اه وكتب سم على حج مانصه ولو قال أنت طالق مل السموات وقعت واحدة فقط كفى الانوار ومثله أنت طالق مل البيوت الثلاثة فتقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمل خلافا لما في العباب من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الانوار المذكورة مر اه وفي حج وفي قبوله باطنا وجهان أحدهما لا ذكره القمولى وغيره وكتب عليه سم مانصه المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمل القبول باطنا فقد سئل =

عن شخص نشأ جرحه وزوجته في أمر من الأمور قد نعت له فأطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا به  
 فهل يقع عليه الطلاق أولا فأجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر اويدين كما لو قال حصة طالق وقال أردت أجنبية اسمها  
 ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم اه وجرى عليه في شرح الروض اه سم على حج وقياس قول سم ويدين التديين  
 في مسئلة العصال المذكورة وتتمه النسخة ٩٤ المحكية وجرى على عدم التديين في شرح الروض فيما لو أشار بأصبعه

وقال أردت الاصبع ولا ينافيه  
 ما في الروضة فيمن له زوجتان  
 فقال مشيرا الى احدهما امرأتى  
 طالق وقال أردت الاخرى من  
 طلاق الاخرى وحدها لانه لم  
 يخرج الطلاق عن موضوعه  
 بخلافه ثم (قوله او معه) اى  
 ثلثا (قوله لم يقبل ظاهرا)  
 وقياسه ان ما يتبع كثيرا عند  
 المشاجرة من قول الحائفة على  
 الطلاق ولم يزد على ذلك ثم يقول  
 أردت ان أقول له أقول كذا انه  
 لا يقبل منه ظاهر الا ان يمنع من  
 الاتمام كوضع غيره يده على فيه أما  
 في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي ان  
 مثل وضع اليد مالودت قرية  
 قسوية على ارادته الحلف وان  
 اعراضه عنه لغرض تعلق بذات  
 (قوله ومثاله) اى وهو ضرب  
 شديدا وقوله ظاهر وهو ان  
 الطلاق هنا متردد بين الواحدة  
 وما زاد عليه اقل من مائة م  
 فتصدد تفسيره بخلاف ما مثله  
 فان المضرب فيه اسم للماهية ولا  
 تكثر فيها وانما التكرار فيها توحيد  
 فيه وهو انما يتميز بالصفة (قوله  
 أنت طالق أنت طالق الخ وكذا

كما في الجواهر في الوقال أنت طالق وأراد مخاطبة اصبعه امكن أفق الوالد رحمه الله  
 تعالى فيمن نشأ جرحه وزوجته في أمر فعله فأطبق كفه وقال ان كنت فعلته فانت طالق  
 مخاطبا بكفه بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر اويدين كما لو قال حصة طالق وقال أردت  
 أجنبية اسمها ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم اه وجرى على عدم التديين في  
 شرح الروض في مسئلة ما لو أشار بأصبعه وقال أردت الاصبع ولا ينافيه ما في الروضة  
 فيمن له زوجتان فقال مشيرا الى احدهما امرأتى طالق وقال أردت الاخرى من طلاق  
 الاخرى وحدها لانه لم يخرج عن الطلاق عن موضوعه بخلافه ثم (ولو اراد ان يقول  
 انت طالق ثلاثا فانت) او أردت او اسلمت قبل الوطء او امسك شخص فاه (قبل تمام  
 طالق) او معه (لم يقع) نثر وجهها عن محل الطلاق قبل غماصه (او) مانت مثلا (بعده  
 تبيل) قوله (ثلاثا) او معه كما فهم بالاولى (ثلاثا) يقع عليه تضمين قصده لهن حين  
 تلفظه بأنت طالق وقصدهن حين تلمس وقع لهن وان لم يلفظ بهن كما هو به يعلم ان الصورة  
 نه نوى الثلاث عند تلفظه بأنت طالق وانما قصد تحقيق ذلك باللفظ بالثلاث كما حقق  
 ذلك الموشحي وصححه في الاثوار وقال الزركشي انه لو اب المنقول عن الماوردي  
 والقندال وغيرهما فان لم ينوهن عند انت طالق وانما قصدهن اذا تم نواهن عند التلفظ  
 بلفظهن وقعت واحدة فقط ولو قصدن بمجموع انت طالق ثلاثا فهو محل الارجح كما  
 قاله الاذرى كالحائفة والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع  
 بمجموع اللفظ ولم يتم ولو قال انت طالق ان اوان لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهرا  
 ما لم يمنع الاتمام كوضع غيره يده على فيه فقبل قوله ظاهرا بيمينه لاقربة (وقيل) تقع  
 (واحدة) لو وقع ثلاثا بعد موتها (وقيل لاشئ) اذا الكلام الواحد لا يقع وضريح  
 بقوله اراد الى آخره ما لو قاله عازما على الاتصاف عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها فواحدة  
 وثلاثا قيل يتميز بورد الامام بأنه جهل بالبرية وانما هو صفة لمصدر محذوف اى طلاقا  
 ثلاثا كضربت زيداشديد اى ضربا شديدا الكن في الرفع بالغة مع كونه صحيحا في  
 العربية لان فيه تفسيرا للايهام في الجملة وقد صرحوا به في شرح فلو قالهن اخبرها  
 كما يأتي ثم الثاني اظهر والفرق بين هـ ذا ومثاله ظاهر مما تقرره (ولو قال انت طالق  
 انت طالق انت طالق) او انت طالق طالق طالق (وتخلل فصل) بينهما بسكون او كلام  
 منها او منه بأن يكون فوق مكتمة تنفس وعى (ثلاثا) يقع ولو مع قصد التاكيد

لو قال أنت طالق أنت مسرحة انت مقارقة فيما في ماذ كرم التفصيل ولا يضر اختلاف اللفظ فيما يظهر (قوله لبعده  
 أو كلام منها) المتحان كلامها لا يضر وان كثر لانه لا مدخل لها في صيغة الطلاق انتهى سم على حج وكتبه أيضا لطف الله به  
 قوله أو كلام منها أي حيث طال الزمن فلا ينافي ماذ كرنا سم



(قوله ومن ثم لقصده) أي التأكيد (قوله بشئ واحد) أي كان دخلات الدار مثلا (قوله لم تعدد الكفارة) أي حيث لم تتعلق بحق آدمي كإبائي (قوله ولأنها) أي الكفارة (قوله ان دخلت الدار أنت) ومثله أنت طالق ان دخلت الدار (قوله) عمل به الخ. ينبغي ان يحمل ذلك ما لم يتأخر الاخبار بذلك مدة عن التعليق ثم يدعى ذلك لقصد اسقاط نفقة أو كسوة فتجوزت عليه (قوله فيعتبر وجود الصفة) وهي الدخول (قوله أخذ ما يبائي) ٩٥ قد يمنع الأخذ ويكتفي بمقارنة القصد

للمؤ كد من الثانية والثالثة ويفرق بان في نحو الاستثناء رفعاً مما سبق أو تغييراً له بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد والازم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان رفع التأكيدي انما يؤثر فيما بعد الاول بصرقه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فيكتفي بمقارنة القصد له فليست امله انتهى سم على حج (قوله) على فائدة جديدة) أي من اللفظ حيث أفاد الثاني ما لم يفده الاول (قوله من أول التأسيس) وهو الصيغة الاولى (قوله وهو حسن) فيه ما ذكرنا عن سم (قوله والاصح القبول) أي قبول قصد التأكيدي فلا يقع بالربعة مثلثي (قوله) تأكيدي الاولى) ينسقي التدين هنا أخذاً مما صوباًني سم على حج وبوافقه ما يبائي في قول الشارح أماباطنا فيدين الخ (قوله تأكيدي الثاني بالثالث) وهل مثله قصد مطلق التأكيدي محالاً لكلامه على الصورة

لبعد مع الفصل ولأنه معه خلاف الظاهر ومن ثم لقصد به دين نعم يقبل منه قصد التأكيدي والاخبار في معاني بشئ واحد كره ولومع طول الفصل بل لو أطلق هنا لم تعدد بخلاف ما إذا قصد الاستئناف وفارق نظيره في الايمان حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بان الإطلاق محصور في عدم دفع الاستئناف يقتضي استيفاء خلاف الكفارة ولأنه انشبه الحدود المتحددة الجنس فتستأجل ولا كذلك الإطلاق ولو قال ان دخلت الدار أنت طالق بحذف الفاء كان تعليقا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر أنه لو ادعى ارادة التخييز عمل به (والا) أي وان لم يتخلل فصل كذلك (فان قصدنا كيدا) لا لاولي أي قبل فراغها أخذاً مما يبائي في الاستثناء ونحوه بالآخرين (فواحدة) لأن التأكيدي معه هو دافعة وشريعا (أو استثناء فافلا) اظهروا اللفظ فيه مع تأكيده بالثمة (وكذا ان أطلق في الاظهر) عملاً بظاهر اللفظ ولا نحل على فائدة جديدة أولى من التأكيدي والثاني لا يقع الا واحدة لأن التأكيدي محتمل فيؤخذ باليقين ويبحث بضمهم اشتراطية التأكيدي من أول التأسيس أوفي اثباته على الخلاف الآتي في ثمة الاستثناء وهو حسن وما تقرر من التفصيل يجري في تكرير الكتابة كاعتدلى اعتدلى كاحكامه الرافعي في القروع المنشورة في الصريح والكتابة وفي التكرير بما زاد على ثلاث خلاف والاصح القبول كما أطلقه الاصحاب واعتدله الاسموي وما نقل عن ابن عبد السلام ليس صريحاً يحا امتناعه لأنه لم يصرح به وانما قال ان العرب لا تؤكّد فوق ثلاث وقد قال البلقي لا ينبغي أن يتخيل ان الرابعة يقع بها مطلقه لفراغ الـ دلالة اذ اصح التأكيدي بما يقع لولا التأكيدي فلا يؤكّد بما لا يقع عنه عدم قصد التأكيدي اولى (وان قصدنا الثانية تأكيدياً) لا لاولي (وبالثالثة استثناء فاعكس) أي قصدنا الثانية استثناء فاعكس وبالثالثة تأكيدياً (فثنتان) عملاً بقصد (أو) قصد (بالثالثة تأكيدياً) وبالثانية استثناء فاعكس وبالثالثة تأكيدياً وبالثالثة استثناء فاعكس (ثلاث) يقع (في الاصح) تخيل الفاصل بين المؤكّد والمؤكّد والثاني طلقاً وبغير الفصل اليسير (وان قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيدي الثاني بالثالث) لتساويه في الصفة (الا لاول بالثاني) وبالثالث فلا يصح ظاهر الاختصاص به او اعطف مقتضية للتغاير اماباطنا فيدين كما صرح به الماوردي وقال ابن الرفعة انه مقتضى النص فان لم يقصد شيئاً لثلاث تغاير ما صرح به الماوردي

الصيغة اولاً لأنه صريح فلا يصح محتمل كل محتمل انتهى سم اقول والا قرب صحة حمل على المعنى الصحيح لما مر من أن اللفظ حيث احتمل عدم الوقوع عمل به لاصل بقائه القصد

(قوله فلا يفيد قصد التأني كيداً مطلقاً) أي سواء قصدنا كيداً أو لا قصدنا كيداً بالثالث أو لم يقصد شيئاً قال سم على ج وينبغي أن يدين (قوله ولو حالف لا يدخلها وكرهه) قال في الروض وشربه وان كثر في مدخول بها أو غيرها أن دخلت الدار فانت طالق لم يتعد إلا أن يوى الاستئناف ولو طلق فصد وتعد بمجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التأني كيداً أو أطلق فلا تعد فيهما انتهى سم على ج وهذا يفيد قول الشارح ولو حالف الخ وقوله قبل نعم يقبل الخ (قوله فان قصدنا كيداً الأولي) ومن ذلك وخذ جواب سادته وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً رأى جماعة خلف عليهم بالطلاق أنهم بضيق فونه فامتنعوا فكثروا ثلاث مرات وهم يمتنعون ولم يضيئوه فهل يقع عليه طلاقاً أو ثلاث وهو أنه ان قصدنا كيداً الأولي أو أطلق فطلقة أو الاستئناف فلا ثلاث لا يقال بمجرد الامتناع من الضيافة وقعت طلاقاً فلا تكون الثانية مؤكدة لها بل هي عين ثانية فيقع الثلاث لا فائدة قول القول بالوقوع قبل منارقتهم له مفارقة يقضي العرف فيها بأنهم لم يضيئوه ممنوع بل لو تكراروا امتناعهم منه في المجلس ثم اضافوه صدق عليهم عرفاً ٩٦ أنهم لم يمتنعوا من ضيافته فكان معنى العين الأولى الخلف بأنهم لا يفارقونه حتى يضيئوه وكذلك الثانية

والثالثة فهذه في الحقيقة من أقر أدقوله ولو حالف لا يدخلها وكرهه الخ فأنهم لا تغتر بما نقل عن بعضهم من خلافه هذا وينبغي أن يعلم أن محل الحديث هو عدم ضيافتهم له في ذلك الوقت حيث أراد أنهم يضيئونه خلافاً لما قبل به في الدخول على صديقه وهو يتعدي فقال له تنه لمعنى فادفع فقال ان لم تنه فادفع معي فاصر حتى طلق ونوى الحال فإنه يحث كما قاله الشارح بعد قول المصنف الآتي في فصل قال أنت طالق في شهر كذا ولو عاقبني فعمل الخ ومعه أنه لو لم ينو الحال لم تطلق إلا بالأساس كمن في

بالواو عطف بغيرها وحدها كثر وأما فلا يفيد قصد التأني كيداً مطلقاً ولو حالف لا يدخلها وكرهه متواليين ولا فان قصدنا كيداً الأولي أو أطلق فطلقة أو الاستئناف فكما مر وكذا في العين أن تعلقت بحق آدمي كإظهاره واليمين الغموس لا بآلته فلا تتكرر الكفارة مطابقاً لبناء حقه تعالى على المسامحة (وهذه الصورة في موطوءة) ومنها ما هنا وفيما يأتي من في حكمه وهو أن يدخل فيها ماؤه المحترم (فلو طأه ن غير طائفة بكل حال) تقع فقط ليدونتم بالاولى وفارق أنت طالق لأننا تفسير المأثره بأن طالق أذليس مغاير له بخلاف العطف والتكرار (ولو قال ليدنه) أي غير الموطوءة (ان دخلت) الدار مثلاً (فانت طالق وطأه) وأنت طالق وطأه ان دخلت (فدخلت فثنتان) يدعان (في الصحيح) لوقوعهم معاً مع مترتين بالدخول ومن ثم لو نطق بالقائه أو ثم أقر فلبان لو أو للترتيب لم يقع الا واحدة والثاني تقع واحدة كالنجز ولو قال اغريموطوءة أنت طالق إحدى عشرة طلاقاً ثلاثاً واحدة وعشرين فواحدة لان الأول مركب والثاني معطوف فكانه قال واحدة وعشرين أو ان دخلت الدار فانت طالق طلاقاً ودخولها فطالق طلاقاً فدخلت فثلاث ولو غير موطوءة أو أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فثلاث إذا خلا للظرفين وفارق نظيره في الأقرار حيث لم يدخل الأخير بان الطلاق له عدد محصور بخلاف ما مر أو أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث فثلاث كالجزم به ابن المقرئ في روضه أو ما بين الواحدة والثلاث فواحدة (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلاقاً مع)

كلامه ثم انه قد تقوم قرينة خارجة تقتضي القبول فلا يعد العمل بها ومنه يعلم انه اذا دلت القرينة هنا على ارادة طلاقه الضيافة حالاً حثت (قوله أو أطلق) أي أوقعه في الأخبار (قوله فكماتر) أي في قوله بعد قول المصنف وتخل فصل فثلاث نعم يقبل منه قصد التأني كيداً والأخبار في معاقبتي واحد الخ (قوله وكذا في العين) هو بالنسبة لما قبله من عطف الاعم على الاخص اذا الاول حلف أيضاً لأنه يمنع به نفسه من الدخول أو عطف ما بين بالتقديم بقوله ان تعلقت بحق آدمي اذا الاول حلف على صفة محضة لا تعلق فيها بحق أصلاً والكلام كله في الخلف بالطلاق كما يصرح به بقوله لا بآلته الخ (قوله فلا تتكرر) أي ولو قصد الاستئناف (قوله رهي من دخل فيها ماؤه) أي ولو في الدبر (قوله لما أراد به) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثاً حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثاً أرادتها بما قبلها انتهى سم على ج (قوله أذليس) أي التفسير (قوله بان الواو للترتيب) أي على المرجوح (قوله وان دخلتم الخ) من تمام صيغته التي تلفظ بها (قوله فثلاث) وكان المعنى أنت طالق من واحدة إلى ثلاث لمقابله بين يالي

طلقة (أو) طلقة (مدها طلقة) وكعب فوق وتحت (فتنتان) تقمان معا (وكذا غير موطوءة في الاصح) يقع عليهما اثنتان معا في مع ومعهما طلقة في فوق وتحت واخواتهما كما أفهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعا للمولى خلافا للشاويح ولا ابن الوردي في فهمه لان حقيقة المعية المقارنة بخلاف الفوقية والتحتية فلا ترتيب (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو) طلقة (بعدها طلقة فتنتان) تقمان معا (في موطوءة) المنجزة أولا ثم المضمنة ويدين ان قال أردت أني سأطلقها (وطلقة في غيرها) لينوتها بالاولى (فلو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) تقع ثنتان في موطوءة مرتبة بالمضمنة أولا ثم المنجزة وقيل عكسه ويلغو قوله قبلها كانت طالق امس يلغو امس ويقع حالا وواحدة في غيرها (في الاصح) لما مر نعم يصدق بيمينه في قوله أردت قبلها طلقة عملا كذا أو ثابتة أو وقعها زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق امس فلا يقع سوى واحدة في موطوءة (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة واراد مع) طلقة (فطلقتان) ولو في غير موطوءة اصلاحية اللفظه قال تعالى ادخلوا في أمم اى معهم (أو اطرف والحساب أو اطلق فطلقة) في الجميع لانه مقتضى اللفظ في الاولين والاقول في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال) من هذه الاحوال الثلاثة لوضوح وقوع ثنتين عند قصد المعية وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة توهم امن كاتبها اعتراض ما يحطه دون ما كتبه وليس كما توهم اذ حمل هذه أيضا ما لم يقصد المعية والا وقع بها ثنتان كما قاله الزركشي تبعا لشيخه الاسنوى والبلقي في لان التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كدفع نصف طلقة ونصف طلقة لكن رده الشيخ في شرح منجه باننا نسلم وقوع ثنتين بهذا المقدور وانما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة تكرار طلقة مع العطف المقتضى للتغاير بخلاف مع قاضها انما تقتضى المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها انتهى واجيب بان ذلك انما يظهر في حالة الاطلاق اما عند قصد المعية التي تفيد ما لا تفيد الاظرية والام يكن اقصد ما فائدة الظاهر المتبادر منه ان كل جزء من طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليها كل منهما اظهر في تغايرهما وقد مر في الاقرار ما به لم منه انية المعية تفيد ما لا يفيد لانها كما صرحوا به مع استشكله والجواب عنه (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقتين وقصد معية فتلات) يدعي ولو في غير موطوءة لما مر (أو) قصد (ظرفا واحدة) لانها مقتضاه (أو حسابا وعرفه فتنتان) لانها موجبه عند أهله وان جهله وقصد معناه عند أهله فطلقة لبطان قصد الجهول وقيل ثنتان لانها موجبه وقد قصد (وان لم نوثقيا فطلقة) عرفه اوجهه اذ هو المتيقن (وفي قول ثنتان ان عرف حسابا) لانه مدلوله وفي ثالث ثلاث لانه ظهري ولو قال لا أكتب مع فلان في شهادة ولم ينو عدم اجتماع خطيهما في ورقة بر بان يكتب قبل رقيقه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لان الاول حينئذ لا يسمى انه كتب مع الثاني بخلاف العكس ويقاس به نظائره

(قوله واخواتهما) اى من بقية أسماء الجهات (قوله لان حقيقة المعية المقارنة) اى فلا يقع الا واحدة (قوله ويدين) اى في الصورتين (قوله نعم يصدق بيمينه) هل يشكل بقوله السابق ويدين ان قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه انتهى سم على ج \* (فرع) في شرح الخطيب لو قال أنت طالق طلقة قبلها وبعدها طلقة وقع الثلاث لان هذه الطلقة التي أوقعها سبقتها بعض طلقة وأخر عنها بعض طلقة فتكمل الطلقتان (قوله طلقة في طلقة فطلقة) اى حيث لم يقصد المعية لما يأتي في الشرح (قوله كل منهما) اى النصفين (قوله قبل رقيقه) اى ولو بعد توطئه مع رقيقه على انه يكتب بعده (قوله بخلاف العكس) اى بان يكتب بعده

(قوله نحو لا أقدمه) لكن بشرط أن يدهم مجتمعة عرفا بأن يجلسا جعل يخص به أحدهما أما لو سجدهما سجدة أو قهوة أو جام لم يثبت أخذهما ذكره في الأيمان ٩٨ فيما لو ساق لا يدخل على زيد فدخل عليه في أحدهما المذ كورات ثم ينبغي

أنه ان قصد جلوسه معه ولو بمجرد الجلوس في المسجد أو نحوه يثبت (قوله بعض طلبة) يعني ما لو قال ان فعلت كذا فانت طالق طاعة وان فعلت كذا فارجع طاعة وان فعلت كذا فانت طاعة فيجوز تعدد نظرا للعطف وإضافة الجزء الى المائة واختلاف المتعلقات ويحتمل وهو الأقرب انه يقع بدخول واحدة فقط كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلبة وكرر ذلك مرارا فانت يقع عليه طلبة فقط ان لم يقصد استنفاذا (قوله وهو الأصح) انظر ما فائدة الخلاف ٥- ثم رأيت في حج بعد قول الشرح وهو ادفع ما نصه ومظهر فائدة الخلاف في ثلاثا ونصف طلبة فعلى ان لا يقعين وهو ادفع لان السراية في الارتفاع لم يرفع تعليل التحريم وفي ما تبقى ثلاثا بانف قطب وحيدة ونصنا يقع ثنتان ويستحق ثاني لا على الازل ونصه على الثاني وهو الأصح اعتبارا بما أوقعه الجاسري عليه كما مر انتهى (قوله القائل) نعم حمله (قوله وان أسقط أحدهما) أي امالوا أسقطهما وذكرا الاجراء الكثيرة متضادة فواحدة بكل حال لعدم بلوغ مجموع الاجراء طلبة (قوله ما لم يرد

التوزيع) أي توزيع كل طلبة فيقع ثلاث (قوله ثلاث مطابقا) أي اراد التوزيع اولا (قوله ولحق الآخرين اوقعت طلبة طقة) أي بحسب الظاهر قياسا على ما تقدم فيها لو اراد يبين بعضهم

(قوله او انت كهسي) قال في شرح اروض اما لو قال اشركتكم معها في الطلاق متعلق وان لم ينو كذا صرح به ابو الفرج البزار في نظيره من الظهار اه سم على حج (قوله او بدخولها انفسهم اصح) وبقي ما لو اطلق هل يلحق جملا على انه قصد الحاق الاولى في طلاقها بدخول الثانية او يعمل على تعليق طلاق الثانية بدخول الاولى وعلى تعليق طلاقها بدخولها انفسهم فبه نظر والاقرب الثالث لانه المتبادر من اشراكها معها لان الظاهر منه اشركتكم معها ٩٩ في الصفة التي قامت بها (قوله فان نوى اصل

الطلاق) ينبغي ان من له ما لو اطلق لانه الحق وما زاد من شكوكه فيه (قوله الطلاق لواحدة) اي لامرأة ثانية بأن كان متزوجا ثلاثا فقال الاولى انت طالق ثلاثا ثم قال الثانية اشركتكم مع فلانة في هذا الطلاق ثم قال للثالثة اشركتكم مع الثانية في طلاقها (قوله طلقت الثانية ثنتين) اي لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاثة فتكمل ثنتين (قوله والافواحدة) اي بأن قصد التشريك في اصل الطلاق واطلق (قوله ان نوى به طلاقها) اي الضرة وقوله والمذهب الخ مع قوله وقوله طلقتين ان نوى اي فان لم ينو وقوع على كل من الضرائر طلقة لتوزيع الثنتين الباقيتين عليهن وما زاد عليهن ما لم يقلن ان الزائد على الثلاثة لا يقع ما لم ينو به الايقاع (قوله لغا ما القاه) اي ما لم يقصده الطلاق اخذاهما تقدم في السكينة لكن قضية اطلاق الشارح انه لا فرق والام يكن لا نوايه بالذكر فائدة

(فصل في الاستثناء) \* (قوله

اوقعت يسكن طلقة وطلقة وطلقة) ولو طلقها ثم قال لاخرى اشركتكم معها او انت كهسي) او جعلتكم شركتكم او منلها (فان نوى) بذلك الطلاق المنجز (طلقت والافلا) لانه كناية اما لو علق طلاق زوجته بدخول الدار مثلا ثم قال لاخرى اشركتكم معها روجع فان قصد ان الاولى لا تطلق حتى تدخل الاخرى لم يقبل لانه رجوع عن التعليق وهو ممنوع او تعليق طلاق الثانية بدخول الاولى او بدخولها انفسهم اصح الحاقا لتعليلها بالتجنيز (وكذا لو قال آخر ذلك لامرأته فان نوى طلقة والافلا لانه كناية ولو طلق هو او غيره امرأته ثلاثا ثم قال لامرأته اشركتكم معها فان نوى صل الطلاق فواحدة او مع العدة فطلقتان لانه يخصهما واحدة ونصف على الاصح وتكمل فان زاد بعدهما في هذا لطلاق لواحدة ثم لاخرى طلقت الثانية تنبذ وانما لثلاثة واحدة نص عليه وهو محمول على ما اذا نوى تشريك الثانية معها في العدد والافواحدة فيها ايضا ولو قال انت طالق عشرة افقات يكفي ثلث فقال الباقي لصرتك لم يقع على الضرة نبي لان الزيادة على الثلاث اغوا كما لا نتم ان نوى به طلاقها طلقت ثلاثا اخذاهما قدمناه في السكينة كذا قاله المتولي والمذهب كما قاله البغوي انه ان قالت تكفييني واحدة فقال والباقي لضررائك طلقت ثلاثا واضرائر طلقتين ان نوى او قالت يكفييني ثلاث لغا ما ألقاه على الضرائر \* (فصل في الاستثناء) \* (يصح الاستثناء) لو وقع في الكتاب والسنة وكلام العرب وهو الخارج بالاواحدة اخواتها حقيقة او تقديرًا والاقول المتصل والثاني المنقطع ولا دخل له هنا بل اطلاق الاستثناء عليه مجاز ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعيه التعليل بالمشبهة وغيرهما من سائر التعليلات فكل ما يأتي من الشرط ما عدا الاستغراق عام في النوعين (بشرط اتصاله) بالاستثنى منه عرفا بحيث بعد كلاما واحدا واحتج له الاصوليون باجماع اهل اللغة ولعلمهم لم يمتدوا بخلاف ابن عباس اشذوه بفرض صحته عنه (ولا يضر في الاتصال) سكتة تنفس وعي) ونحوهما كدروس عطاس وسعال والسكوت للتذكر كما قاله في الايمان ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصده اجمالا ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه وذلك لان ما ذكر بسيرا بعد فاصلا عرفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل لانه لا ينافيه تعليقه بقل اخذ من قولهم لو قال انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله صح الاستثناء وعلى ذلك ما صرحوا به وهو ان الاتصال هنا

والاقل هو قوله بحقيقة وقوله والثاني هو قوله او تقديرًا (قوله ولا دخل له) اي الثاني (قوله بل يسمى) اي التعليل (قوله واحتج له) اي اصحته وقوله ولا ينافيه اي السكوت (قوله لان ما ذكر بسير) قضيته انه لو طلق نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عروض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا اه سم على حج (قوله يازانية) انظر وجهه ان لهذا به تعليلًا الآن يكون بيان عذره في تعليلها اه سم على حج



(قوله والحق به) أي الاستثناء (قوله كانت طالق بعد موتي) أي إذا نوى أن يأتي بذلك قبل فراغ طالق (قوله قبل فراغ العين) قال في شرح الإرشاد أن آخره والافتقار للفظ به فيما يظهر اهـ والوجه أنه لا يشترط قصد بل اللفظ به ولو اشترط أن يقصد حال الأيمان به أنه استثناء عما يأتي لكان له وجه وجيه اهـ سم على حج وقول سم أن آخره أي الاستثناء عن الصيغة (قوله يقتضي محي ماص) أي من الخلاف (قوله الإجماع فقهنا به) ١٠٠ أي من قوله لا مكان الفرق بأن الاستثناء الخ وقوله وإنما الخ

ما ذكره أي من قوله فحين قال أنت طالق ونوى أن دخلت الدار الخ وقوله لأن الرفع فيه أي ما ذكره (قوله واللام يقبل) ينبغي أن يكون المراد بالنسبة للتعليق الذي سوى بينهما وبين الاستثناء فيما عدا الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهر في نحو أن دخلت أو أن شاء زيد لما يأتي أن من ادعى إرادة ذلك دين وذلك لأن عدم الإسماع المذكور مع الإرادة إذا انقضت وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط أيضاً أن لا ينقص عن مجرد الإرادة إذ لم يزد عليه اهـ سم على حج وكتب أيضاً لطف الله به واللام يقبل أي ظاهر أو يدين ومثله في هذا الشرط إسماع الغير بالتعليق بالمشيئة بخلاف التعليق بالصفة أخرى نحو أن دخلت الدار فإنه لا يشترط فيه إسماع الغير حتى لو قال قلت أن دخلت الدار وانكرت صدق بيمنه قال سم على حج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالمشيئة وبين الاستثناء أن التعليق بالصفة ليس رافعا للطلاق بل

البلغ منه بين إيجاب نحو البيع وقبوله ودعوى أن ما تقر به يقتضي كونه مثله ممنوع بل لو سكت ثم عبثاً بغيره فإلزام يضرون زاد على نحو سكتة النفس بخلافه هنا لأنه لا يمكن بين كلام اثنين ما لا يمكن بين كلام واحد (قلت ويشترط أن ينوى الاستثناء) والحق به ما في معناه كانت طالق بعد موتي كما علم مما قدمناه (قبل فراغ العين في الأصح والله أعلم) لأنه رافع لبعض ما سبق فاحتيج قصد الرفع بخلافه بعد فراغ العين إجماعاً على ما حكاه جمع بخلاف ما لو اقترنت بكلمة واحدة فيه أو بأوله فقط أو آخره فقط أو اثنتاه فقط فيصح كإثبات ذلك كلام المصنف هنا ويتجه أن يأتي في الاقتران هنا بآيات من أنت طالق ثلاثاً أو واحدة وإن دخلت ماص في اقترانها بآيات من أنت بائن وإنما يجوز الخلاف المار في نية الكفاية هنا لا مكان الفرق بأن الاستثناء صريح في الرفع فكفي فيه أدنى إشعار به بخلاف الكفاية فإنها ضعيف دلالة على الوقوع تحتاج إلى مؤكدة أقوى وهو اقتران النية بكل اللفظ على ما مر لكن ما نقله عن المتولي وأقره فحين قال أنت طالق ونوى أن دخلت الدار أنه نوى ذلك أثناء الكلمة فوجهان كما في نية الكفاية يقتضي محي ماص في الكفاية هنا لكنه يشك على صنيع المنهاج حيث صرح ثم باقتران يثاب بكل اللفظ وهنا بما كنفه مقارنته النية لبعضه ولا يخلص عن ذلك الإجماع فقهنا به وإنما الخ ما ذكره بالكتابة لأن الرفع فيه بمجرد النية مثلهما بخلاف ما هنا (ويشترط) أيضاً أن يعرف معناه ولو بوجه وان يلائم به بحيث يسمع نفسه أن يعدل جمعه ولا عارض واللام يقبل وإن لا يجمع مفرق ولا يفرق مجتمع في مستثنى أو مستثنى منه وفيهما لأجل الاستغراق أو عدمه (وعدم استغراقه) فالمستغرق ثلاثاً إلا أن يثبت بالاجماع فيقع الثلاث ولو قال أنت طالق ثلاثاً فالنصف الثالث الأربع الأسدس الأثنى عشرة فلهذا ثلاث وإن قصد الاستثناء بشرط كما أفتى به الوالد رحمه الله لأن الطلاق لا ينعض إذا المعنى أنت طالق ثلاثاً فالنصف ثلاثة فلا يقع الثالث طلقة فيقع الأربع طلقة فلا يقع الأسدس طلقة فيقع الأثنى عشرة فلا يقع (ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين وواحدة فواحدة) لما تقر أنه لا يجمع المفرق لأجل الاستغراق بل يفرد كل بحكمه كما هو شأن المتعاطفات ومن ثم طلقت غير موطوءة في طالق وطالق واحدة وفي طلقتين اثنتين وإذا لم يجمع المفرق كان المعنى الاثنتين لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله واحدة مستغرقة فيبطل وتقع واحدة (وتيل ثلاث) بناء على

مخصص له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان ما ادعاه فيها رافع للطلاق من أصله ثم محل عدم الجمع قبول قوله في المشيئة والاستثناء إذا أنكرت المرأة وحلفت بخلاف ما إذا ادعى سماعها فأنكرته فان القول قوله ولعل وجهه أن مجرد أنكار السماع لا يستدعي عدم القول من أصله ومثل ما قيل في المرأة يأتي في الشهود (قوله وإن لا يجمع مفرق) أي على الرابع أخذ من قوله إلا في بعد قول المصنف وقيل ثلاث بناء على الجمع

(قوله كل امرأ على طالق غيرك) قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو اخرج غير سواء اقامت قرينة على ارادة الصفة ام لا وقضية ما يأتي في الطلاق السني والبدعي خلافه وفي حج هنا مانعه بعد كلام طويل والذي يجب ترجيحه انه يقع ما لم يرد ان غيرك صفة اخوت من تقديم وهو مراد القفال بالارادة الشرط او تنقم قرينة على ارادتها كأن خاطبة بترقبت على فقال كل الخ ويوجه ذلك بان ظاهر اللفظ الاستثناء فلو تعناه قصد الاستثناء واطلق لانه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء اه (قوله سواء) اي يقع عليه ما تلفظ به من واحدة او غيرها ومفهوما انه لو كان له امرأة غيرها لم تطلق الخاطبة لانه حينئذ بمنزلة الاستثناء وهو لا وقوع به حيث لم يستغرق (قوله سوى التي ١٠١ في المقابر) اي مثلاً (قوله واشعر كلام المصنف)

اشابه الى رد ما قيل يشترط لصحة الاستثناء أن لا يكون الخروج اكثر من الباقي (قوله ويصح تقديم المستثنى) اي وفي اشتراط النية فيه ما مر من قول سم قال في شرح الارشاد الخ (قوله وسياق في الابل) لم يذكرها ثم (قوله في نحو لا طوك) اي وترك الوعد مطلقا وكذا الباقي اه سم على حج (قوله حاصلها عدم الوقوع) اي لان الاستثناء من المنع المقدر فكأنه قال امنع نفسي من وطئت سنة الامرة فلا امنع نفسي منها بل اكون على النسيان وهكذا يقال فيما بعده (قوله فلا تطلق) ينبغي مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التصور تعليق الطلاق على اتقاء ما عدا العشرة عن التكيس فاذا لم يمكن فيه شيء فقد تحقق هذا الاتقاء فليصح الطلاق لما تأمل اه سم على حج (قوله ووقع السؤال

الجمع فيكون مستغرقا فيبطل من أصله (أو) أنت طالق (تاتين وواحدة الا واحدة فثلاث) لانه اذا لم يجمع لاجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فيبطل وتقع الثلاث (وقيل ثلثان) بناء على الجمع في المستثنى منه ومن المستغرق كل امرأ على طالق غيرك ولا امرأة له سواء كما صرح به السبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل امرأ على سوى التي في المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير ولا فرق في الحالين بين نصب غير أو لا ولا بين النحوي وغير ولا بين غير وسوى ولو قال أنت طالق ثلاثا ولا تطلق واحدة أو ثلاثا ولا واحدة وقصد بذلك الاستثناء فالذي يظهر كما قاله البلقيني وقوع طلقتين فقط وأشعر كلام المصنف بصحة استثناء الاكثر كقوله أنت طالق ثلاثا لا تلتين وهو كذلك ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو أنت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع ما وقع وهو معنى الاستغراق لانه خرج بالنص فبقى غيره على الاصل ويصح تقديم المستثنى على المستثنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا (وهو) اي الاستثناء بنحو الا (من في اثبات وعكسه) اي من الاثبات في خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه في ما وسياق في الابل قاعدة مهمة في نحو لا طوك سنة الامرة ولا أشكوه الامن حاكم الشرع ولا آيت الاليله احصاها عدم الوقوع فراجع ذلك فانه مهم ومنه ان لم يكن في التكيس الا عشرة ذراههم فانت طالق فلم يكن فيه شيء فلا تطلق ووقع السؤال كثيرا عن حاتف بالطلاق انه لا يكلم فلانا الا في شره متخاصما وكله في شره لم يحت اذا كله بعد ذلك في خير والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحنث بكلامه في الخير بعد كلامه في الشر لا تحلل لال بينه بكلامه الاول اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كالوقيدها بكلام واحد ولان هذه اليمين جهة بروهي كلامه في الشر وجهة حنث وهي كلامه في غيره لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا واذا كان لها جهتان وجدت احدها ما تعلل اليمن بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار كثيرا عن حاتف الخ) وفي لا افعله الان جاء ولدي من سفر فمات ولده قبل مجيئه ثم فعله تردد وسياق في تلك القاعدة ان الثابت بعد الاستثناء هو تقيض الملقوظ به قبله والذي قبله هنا الامتناع مطلقا وتقيضه التخيير بعد مجيئ الولدين الفعل وعدمه فاذا اتى مجيئه بقي الامتناع على حاله وقضية حنثه بعدم موته مطلقا واما اتقاء بعضهم في هذه بانه ان كان اعلم ولده باليمين ومات قبل تمكنه من المجيئ لم يقع فبعد جذا بل لا وجه له كما هو ظاهر يادني تأمل اه حج وتطير ذلك ما وقع السؤال عنه في شخص حلف لا يسافر الا مع زيد فمات زيد وأخر حلف أن لا يسافر الا في منكب فلان فانكسرت من كبه ولم يجد غيرها فقتضيه الحنث اذا سافر بعد موت زيد او في غير المنكب المعين

(قوله أو بيا كن هذا) بأن يجمع بينهما في عين واحدة مع العطف بأو (قوله وإن ترك) غايته (قوله فإذا وجد وقوع) وأما إن خرجت  
غير لابسَةٍ حرٍ فخرجت لابسَةً له فقياس ما هو الاضلال لاشـ قال يثبت على جهتين وقد يفرق قلنا اجمع من كتاب الايمان وفي حج  
انه لو قال ان خرجت بخلافه فخرجت ١٠٢ بأذنه ثم يغير اذنه المحل بالخروج الاول فلا يحسن بخروجها ثانياً بغير اذنه

وهي تؤيد الاضلاله (فرع) \*  
وقع السؤل عن رجل قال  
زوجته تسكون طالقاً ثلاثاً ولا  
أخشي الله لكسرت رقبته هل  
يقع عليه طلاق أم لا والجواب  
عنه ان الظاهر عدم الوقوع لان  
تسكون طالقاً ليست صيغة  
طلاق بل هي اخبار بانهم تسكون  
طالقاً في المستقبل والفائز ذلك  
لم يرد هذا المعنى وانما يرد به  
عدمه معنى السالف وكأنه قال  
عني الطلاق ثلاثاً ولا أخشي الله  
الح فمعنى انه تمامه من كسر  
رقبتك أخشيت الله عز وجل وهي  
وجوده فلا وقوع (قوله لا  
احد فتنع) اي لانها مستثناة  
من المستثنى الاول (قوله انظر  
لما عدا المذكرة) هي قول  
النصف وهو من في اثبات وعكسه  
(قوله فثلاث على الصحيح) اي فان  
لوي باطل الطلاق في الاول الطلاق  
واحدة فثلاثان (قوله والوجه  
وقوع واحدة) لكن يشكل ذلك  
بانه لا يجمع المفرق في المستثنى ولا  
في المستثنى منه ولا فيهما والاقتصار  
على واحدة يقتضي اجمع في المستثنى  
منه دون المستثنى ويمكن الجواب  
بان محل امتناع الجمع اذا أدى جمع  
المفرق الى استغراق وجهه فليس كذلك فانه لما قال أنت طالق طاعة ونصفا وقع كما وقع وجبر السكسر على  
القاعدة من التكميل في جانب الايقاع وعند الاستثناء صحيح استثناء الواحدة والفي استثناء النصف فوقع واحدة لانه  
في المعنى استثنى في طاعة من اثنتين

أولياً كان هذا الرغيف فان لم يدخل الدار في اليوم مرة وترك كل لرغيف وان أكاه  
وان دخل الدار وليس كما لو قال ان خرجت لابسَةً حرٍ فثلاث طالق فخرجت غير لابسَةٍ له  
لا تنحل حتى يحسن بالخروج ثانياً لابسَةً له لان الميتين لم تشمل على جهتين وانما على الطلاق  
بمخرج متباعد فاذا وجد وقوع (فلو قال ثلاثاً لاثنتين الاطلاق فثلاثان) لان المعنى ثلاثاً  
يثبت اثنتين لا ثمة ان الا واحدة فتنع (او) أنت طالق (ثلاثاً لاثنتين الاثنتين فثلاثان)  
لانه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظراً للقاعدة المذكورة اي ثلاثاً تنفع  
الاثلاث لا تنفع الاثنتين فثلاث (وقيل ثلاث) لان المستغرق في قوله فثلاثاً فثلاثان  
طائفة الغاء للمستغرق وحده او ثلاثاً لاثنتين وواحدة فواحدة او الواحدة والاثنتين  
فثلاثان او طائفتين وطائفة الاطلاق فثلاث او ثلاثاً لاثنتين او واحدة وواحدة فواحدة  
وكذا ثلاثاً لاثنتين او واحدة وواحدة فثلاث او واحدة وواحدة فثلاث او واحدة وواحدة فثلاث  
واحدة بل واحدة لاثنتين فواحدة فثلاث او واحدة وواحدة فثلاث او واحدة وواحدة فثلاث  
وثلاثاً لاثنتين الاثنتين فواحدة او ثلاثاً لاثنتين او واحدة وواحدة فثلاث او واحدة وواحدة فثلاث  
لاستثناء الثاني فقط لحصول الاستغراق به وقيل ثلاث او اثنتين او واحدة او واحدة  
فواحدة كما استوجهه الشيخ وقيل ثلثان او ثلاثاً لاثنتين او واحدة وواحدة فثلاث  
ففيما يظهر (او) أنت طالق (خمساً لاثنتين فثلاثان) اعتبار الاستثناء من الملقون لانه  
لفظ فتنع به موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتباراً له بالمعنى فيكون مستغرقاً فيبطل  
(او) أنت طالق (ثلاثاً لاثنتين فثلاثان) او الاقل الطلاق ولا يثبت له كما في الاستقصاء  
(فثلاث على الصحيح) تكميلاً للنصف الباقي في المستثنى منه ولم يعكس لان التكميل  
انما يكون في الايقاع غايته التصريح والثاني يقع ثمة ان لو قال أنت طالق نصف طاعة الا  
نصف طاعة قال الزركشي فانقياس وقوع طاعة او طاعة ونصفا الاطلاق ونصفا قال  
بعض فقهاء العصر القياس وقوع طاعة لانا تكميل النصف في طرف الايقاع فتنع  
طائفتين ثم استثنى منها طاعة ونصفا فبقي نصف طاعة ثم يكمل الايقاع فبقي طاعة وخالف  
في ذلك بعضهم فأوقع ثنتين لان الاستثناء عنده يصير مستغرقاً فانه أوقع طاعة ونصفاً ثم  
كذلك طائفتين ثم رفع طاعة ونصفاً ثم كملها ذلك طائفتين في الرفع فقد استثنى ثنتين من  
مثلهما وهو باطل فوقع ثلثان ويؤيد ان الاستثناء في لفظه صورته صورة المستغرق  
فقوى فيه جانب الاستغراق هذا والوجه وقوع واحدة ولو قال أنت طالق أولاً وأنت  
طالق واحدة أو لا باسكان الواو فيه ما لم يقع به شيء لانه استغراق لا ياقع فثبت هل أنت

طالق  
طاعة  
الاستثناء الواحدة والفي استثناء النصف فوقع واحدة لانه  
في المعنى استثنى في طاعة من اثنتين

(قوله وهو يحسن العربية طلق) أي واحدة (قوله أو الاطلاق أو نوى) أي في بئنا أصل الطلاق فان نوى عندنا واستثنى منه فظاهر  
 صفة الاستثناء فلو قال أنت طالق ثلاثا أو بئنا نوى واحدة وقال ١٠٣ الاطلاق وقع ثقتان لانه استثنى واحدة من ثلاث

(قوله اما في الاول الخ) قال حج  
 واما في الثاني فلاستحالة الوقوع  
 بخلاف مشيئة الله ولان عدم  
 المشيئة غير معلوم ايضا اه (قوله  
 وهو عام للطلاق) أي شامل (قوله  
 وكذا ان طلق) أي يقع في السور  
 المذكورة (قوله واشترط فيه ذلك)  
 أي نية الاخراج (قوله في كلام  
 واحد طلق) أي لانه كانه قال  
 أنت طالق على أي حالة وجدت  
 (قوله سواء التحوى الخ) قد يشك  
 مع ما سبقت في قول المتن في فصل  
 قال أنت طالق في شهر كذا في الا  
 في غير تحوى فتعالم الخ ثم قضية  
 قوله هنا سواء التحوى في الاول  
 وغيره بقضي انه يقر في غير الاول  
 بينهم ما فليراجع الآن يقال انما  
 قيد بالاول لان توهم الفرق فيه  
 قريب لاتحاد في المفتوحة  
 والمكسورة قصص عليه بخلاف  
 الاخيرين فان عدم توهم الفرق  
 بعيد فلم يحتج للتصحيح عليه (قوله  
 فان ذكر شيئا اعتقد) نظرا لما مراد  
 بالشيء الذي اذا ذكره اعتد  
 قوله فانه لم يظهر فرق بين توجيهي  
 الاصح ومقابلة في ان المعنى الان  
 يشاء عدم طلاق وغاية الامر  
 ان الاصح يقول لما كان الطلاق  
 معلقا على عدم المشيئة ولا اطلاع  
 لنا عليها منعنا الوقوع للشك فيه

طالق الآن يريد بان طالق انشاء الطلاق قطا ولا يؤثر قوله حينئذ أو لا فان شدد  
 الواو وهو يحسن العربية طلق لان المعنى أنت طالق في أول الطلاق أو قال أنت  
 طالق طلاقا لا تقع عليك أو أنت طالق لا فواحدة أو أنت طالق ثلاثا أو الاطلاق أو نوى  
 بئنا ثلاثا وقع طلقتان (ولو قال أنت طالق ان) أو اذا أو متى مثلا (شاء الله) أو أراد  
 أو رضى أو أحب أو اختار (أو) أنت طالق (ان) أو اذا مثلا (لم يشاء الله وقصد  
 التعليق) بالمشيئة قبل فراغ العيين ولم يفصل بينهما واسمع نفسه كما مر (لم يقع) اما في  
 الاولى فلتعبر الصبح من حلف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو عام للطلاق وغير  
 وخرج بقصد التعليق ما اذا سبق لسانه أو قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئته تعالى  
 أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا وكذا ان أطلق خلافا لانسوى وكون اللفظ للتعليق  
 لا ينافي اشتراط قصده كما ان الاستثناء للاخراج فاشترط فيه ذلك ولو قال أنت طالق  
 ان شاء الله وان لم يشاء أو شاء أو لم يشاء وان شاء أو لم يشاء في كلام واحد طلق (وكذا  
 يمنع) التعليق بالمشيئة (ان عقدا تعليق) كانت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله اعموم  
 الخبر السابق وكالتعجيل بل أولى (وعتق) تميزا أو تعليقا (وبين) كوالله لا فعلن كذا  
 ان شاء الله (ونذر) كعلي كذا ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر من حل وعقد  
 واقرار ونية عبادة ولو قدم التعليق على المعلق به كان كآخره عنها كان شاء الله أنت  
 طالق ولو فتح همزة ان أو بدلها باذا أو بما كانت طالق ان شاء الله طلق طلاقة واحدة  
 سواء التحوى في الاول وغيره (ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح) لان النداء  
 يتمضي تحقق الاسم أو الصفة حال النداء ولا يقال في الحاصل ان شاء الله واذو ما شاء الله  
 بخلاف أنت كذا فانه قد يستعمل للقرب من الشيء وتوقع الحصول كما يقال  
 للقريب من الوصول أنت واصل وللمريض المتوقع شفاؤه قريبا انت صحيح فينظم  
 الاستثناء في مثله وفي طالق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله وأنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء  
 الله يرجع الاستثناء لغير النداء فتع واحد قال القاضي ومحل ذلك كله فيمن لم  
 اسمها طالق والام يقع شيء أي ما لم يقصد الطلاق (أو قال أنت طالق الآن يشاء الله فلا)  
 يقع شيء (في الاصح) إذ المعنى الآن يشاء عدم تطلقك ولا اطلاع لنا على ذلك فظهر ما مر  
 والشأن يقع لانه أو وقع وجهه المخلص عنه المشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص  
 قال الاذرى ومحل الخلاف اذا أطلق فان ذكر شيئا اعتقد قوله وأقرب ابن الصلاح فيمن  
 قال لا أفعل كذا الآن يسبقني القضاء والقدر ثم فعله وقال قصدت اخراج ما قدر منه عن  
 العيين لم يحدث ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو وقتين ان شاء الله فواحدة لا اختصاص  
 التعليق بالمشيئة بالخير أو ثلاثا واحدة ان شاء الله فثلاث أو واحدة ثلاثا وثلاثا ثلاثا

ومقابلة يقول قوله أنت طالق صريح في الوقوع وقوله الان يشاء رفع له ولم تعلم به فعملنا بالاصل (قوله القضاء والقدر) أي  
 الان قدر سبحانه وتعالى على بكلامه فلا حث (قوله او واحدة ثلاثا) أي كررها ثلاثا

(قوله بخلاف ما لو قصد هـ) قضية تخصيص عدم الوقوع بحصة وعمرة الوقوع في ثلاثا وواحدة في غير الأخيرة قطعاً فليست مل  
الفرق بين الصورتين الآن يقال ان الواحدة والثلاث لما تعلقت بأمرأة واحدة كان ايقاعا لجله العدد عايماً فاشبه ذلك بجمع  
المترق في الاستثناء وهو غير مانع من الوقوع فالأمر ما حصل به الاستغراق وهو الواحدة فوكت الثلاث بخلاف حصة وعمرة  
فغاية معلق بكل منهما اطلاق مسئلة يمكن اعتباره فصيحاً قوله (أطلق) أي فلا وقوع (قوله وعمره طالقان) أي ولم يعلم هل  
شاء أولاً فإظهار عدم الوقوع لان الأصل عدم المشيئة (قوله فاشارة) أي اشارة مفهومة (قوله لان لهم مشيئة) أي وهي غيب عنا  
(قوله تعامق) أي فله ثبات خرقاً للمادة ١٠٤ هل يقع الطلاق أم لا فيه نظر والاقرب الاول (قوله ان لم يشأ زيد اليوم)

أي عدم طلاق

• (فصل في الشك في الطلاق) •  
(قوله في الشك في الطلاق) أي  
وما يتبع ذلك من نحر الأقرار  
بين الزوجين والعبد (قوله فيراجع  
في القول) هو قرأه شك في أصل  
طلاق قوله يأخذ بالأكثر في  
الثنائي هو قوله وفي عدد (قوله  
العود له بعده بقية) أشار بهذا  
إلى أويل قول المحلى وطلقة  
ثلاث فحل غيره بقينا فإنه اعترض  
بأن يتقن الحل يحصل بطلقة  
واحدة وفي سم على صح فرع  
حذف وحذف ثم شك هل حلف  
بالطلاق أو بالله أفنى شيخنا الشهاب  
الرملي بأنه يجب زوجته إلى تبين  
الحال ولا يخصكم بطلاقها بالشك  
وإلا غيره وجوب الاجتناب احتياطاً  
ويؤيده أنه في مسئلة المتن وهي  
ما لو طلق أحداً ما لم يقصد  
معينة يجب اجتناب كل واحدة  
منهما بخصوصهما مع عدم تعيينهما  
للبحث ويستفاد من قوله ولا يخصكم

ان شاء الله لم تطلق اعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال حصة طالق وعمره  
طالق ان شاء الله ولم ينو عوداً لاستثناء إلى كل من المتعاطفين طلقت حصة دون عمره  
على ما قاله ابن المقرئ في روضه والوجه عليه على ما إذا نوى بالاستثناء عوداً للأخيرة فقط  
بخلاف ما لو قصد هـ ما أطلق ولو قال حصة وعمره طالق ان شاء الله لم تطلق واحدة  
منهما ولو قال أنت طالق ان شاء زيد فبات زيدا وجب قبل المشيئة لم تطلق وان خرس فأشار  
للفت أو علق بمشيئة الملاءمة كما لم تطلق لان أهم مشيئة وكذلك بمشيئة بهيمة لانه تعليق  
بمستحيل ولو قال أنت طالق ان لم يشأ زيد ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته  
أو جنونه المتصل بالموت فان مات وشك في مشيئته لم تطلق لعدم تحقق المعلق عليه أو أنت  
طالق ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب اذا اليوم هنا كالعمر فبما صر  
• (فصل في الشك في الطلاق) • وهو كإسائي ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده  
وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها (شك في) أصل (طلاق) منجزاً ومعلق هل وقع منه  
أولاً (فلا) يقع بالاجماع (أوفي عدده) بعد تحقق أصل الوقوع (فالأقل) لانه اليقين  
ولا يحنى الورع في الصورتين وهو الأخذ بالأسوا لا بدع ما يريك إلى ما لا يريك  
فراجع في القول أو يجدد ان رغب والأقل منجز طلقها التحل لغيره يقينا ويأخذ بالأكثر  
في الثاني فان كان الثلاث لينكحها لا بعد زوج فان اراد عودها بالثلاث أو تعهن  
عالم أوفياً إذا شك هل طلق ثلاثاً أو لم يطق أصلاً الأولى له أن يطلقة ثلاثاً التحل لغيره  
يقينا أي لعوده بعده يقينا بدو جديد (ولو قال ان كان) ذا الطائر (غراباً) فبات طالق وقال  
آخر ان لم يكن (أي ذا الطائر غراباً) فامرأتى طالق وجعل (حاله) لم يحكم بطلاق أحد  
منهما لان أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه بل واز كونه غير المعلق عليه فتعلق  
الآخر لا يغير حكمه (فان قالهما رجل لزوجتيه طلقت أحدهما) يقينا إذ لا واسطة  
(ولزمه البحث) عنه عند ذلك كونه لهما علامة يعرفها فيه (والبيان) للمطلقة منهما  
ويلزمه أيضاً اجتنابهما إلى بيان الحال فان أيس منه لم يلزمه ذلك كما بحثه الأذري وغيره

وسواء

بطلاقها امتناع تزويجها ولا يرد وجوب الاجتناب عليه وكذا المبادرة به ان كان الطلاق بائناً كما في مسئلة  
المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقيق صدق اليقين بها أو وقوله بها أي بالزوجة في قوله أحداً كما طالق ولا كذلك هنا لاحتمال  
كون الحلف بالله فلم يتحقق الطلاق فيجوز له الوطء لان الأصل بقاء العصمة ولكن يؤيد ما أفنى به الشهاب ما يأتي في قول المصنف  
ولو قال ان كان غراباً فامرأتى طائراً والأفعى حر (قوله لم يحكم بطلاق أحد) أي ولا يلزمهما البحث عن ذلك (قوله لم يلزمه ذلك)  
أي البحث والبيان أي ولا يجوز له قربان واحدة منهما



(قوله الفرق بينهما) اى اليمين والتعيين (قوله فى كل من الحلين فيما ذكره) ١٠٥ اى من اهل اهل من التعيين لا اليمين وقوله

لان التى وقع عليها معينة فى نفس الامر فالبحث عنها وتعيينها بيان وصورة الابعام ان يقع على واحدة لا بعينها وبقوة ووض اليه حصره فى واحدة باختياره وما هنالك كذا (قوله عند قوله طالق) قضيتها انه لا تسكنى النية عند قوله أنت وقياس ما مر فى انت باتن الاكتفاء بذلك (قوله فالوجه كما قاله الاذرى الخ) ضعيف (قوله قبل قوله فى الاصح) بيمينه اهـ جـ (قوله وكما لو اعق عبده) اى او اعق غيره عبدا له الخ وقوله وكما لو اعق عطف على قوله لصدق اللفظ (قوله واما اذا قال) اى مثلا (قوله فلا يقبل قوله) قضيتها انه يدين وقياس ما مر فيما لو كان بيده عصا وقال هى طالق خلافه فليراجع ثم رأيت فى سم ان قياس مسئلة العصا عدم القبول لا ظاهرا ولا باطنا (قوله صدق) اى وان كان ثم قرينة دالة على ارادة الزوجة كان قال ذلك بسبب محاصمته له فى شأن زوجته او جوا بالقولها طالق بنى وبدل على ذلك ما يأتى فى قوله ولو قال ابتداء او بعد سؤال طلاق الخ (قوله تعين الطلاق فى الباقية) ولو قال اردت عند قوله احدا كما طالق التى ماتت او باتت هل يقبل اولافيه نظروا لا بعد القبول (قوله والاوجه مجىء ما يجئها) اى

وسواء فى اجتنابها ما كان الطلاق رجعيا أم غيره ويؤخذ من تعبيره باليمين هنا مع ما يأتى له ان هذا تعين لا بيان ان محل الفرق بينهما عند اجتماعهما والاجازة استعمال كل من اللفظين فى كل من الحلين (ولو طلق احدهما بعينها) كان خاطبها به او نواها عند قوله طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) حقا الامر من وطء وغيره عنهما (حتى يذكر) بتشديد الذا للجمجمة كما ضبطه بعضهم اى يتذكر طرفة احدهما عليه يتبين ولادخل للاجتماع هنا (ولا يطالب ببيان) للمطالبة (ان صدق قائم فى الجهل) بها لان الحق لها فان كذبته وبادرت واحدة وادعت انها المطلقة طواب بين جزمته انه لم يطلقها ولا ينعق منه بنسبت وان احتفل فان كل حلفت وقضى لها فان قالت الاخرى ذلك فكذلك ولو ادعت كل منهما اواحدا انه يعلم التى عنها بالطلاق وسألت تحليفه على نفي علمه بذلك ولم تنقل انه يعلم المطلقة فالوجه كما قاله الاذرى سماع دعواها وتحليفه على ذلك لكنه مبنى على مرجوح تقدم نظيره فى الدعوى على الزوجة انه اعلم سبق احدا النكاحين (ولو قال لها ولا جنيبة) او امة (احدا كما طالق وقال قصدت الاجنبية) او الامة (قبل) قوله (فى الاصح) لتردد اللفظ بينهما فصحت ارادتهم او الما فى لا يقبل وتطلق زوجته لانها محل الطلاق فلا ينصرف عنها الى الاجنبية بالقدر ولا يشك كل ما تقر به الاوصى بطبل من طوبوله فانه ينصرف للحيح لانهم اعلى حد واحد اذا احيى لانيته وهنا عدم انقضاء النية ينصرف الى زوجته اما اذا لم يقل ذلك فطلق زوجته نعم لو كانت الاجنبية مطلقة منه او من غيره لم ينصرف لزوجته كما يجزمه الاسنوى لصدق اللفظ عليها ما صدقا واو احدثا مع بقاء اصل الزوجية وكما لو اعق عبده ثم قال له ولعبد له آخر احدا كما هو لا يمتنع الاخر واما اذا قال لزوجته ورجل او دابة فلا يقبل قوله قصدت احدهم لانه ليس محلا لطلاق ولو قال لام زوجته ابتك طالق ثم قال اردت ابنتها التى ليست زوجة لى صدق وانساء المسلمين طولى ولا نية لم تطلق زوجته او ان فعلت كذا فاحدا كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما او بينوتهما تعين الطلاق فى الباقية كما افق به الوالد وجهه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين بناء على ان العبرة بحالة وجود الصفة لا بحالة التعليق (ولو قال) ابتداء او بعد سؤال طلاق (زينب طالق) وهو سم زوجته واسم اجنبية (وقال قصدت اجنبية فلا) يقبل (على الصحيح) ظاهرا بل يدين لاحتماله وان بعد اذ الاسم العلم لا اشتراك فيه وضعا ولا تنوعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة بخلاف احدهما فانه يتناولها وما وضعتا اولوا واحدا فأنرت نية الاجنبية حينئذ والثانى يقبل بيمينه لاحتمال اللفظ لذلك كفى التى قبلها وفرق الاول بينهم ما يمتزى ولو نكح امرأة صحيحا واخرى فاسدا واسم كل منهما زينب وقال زينب طالق وقال اردت فاسدة النكاح قبل كما هو ظاهر كلام ابن المقرئ نعم يظهر ان محله حيث لم يعلم فساد نكاحها والا فهى اجنبية فدين ولا يقبل ظاهرا والاوجه مجىء ما يجئها هنا

الاسنوى الماروق قوله نعم لو كانت الاجنبية مطابقة

فقبل منه تعين زيب التي عرف لها طلاق منه او من غيره وان احتل الفرق بينهما بأن المتبادر هنا لزوجه اقوى فلا يؤثر فيه ذلك ويظهر عدم نفعه بتصديق زوجته في كلام المصنف ولو قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زيب بنت محمد طلقت الغاء للخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي لعدم الاشتراك فيه (ولو قال لزوجه احدًا كما طالق وقصد معينة) منهما (طلقت) لأن اللفظ صالح لكل منهما (والا) بأن لم يقصد معينة بل أطلق او قصد مبهمة او طلاقهما معا كما يأتي وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداهما) يقع عليهما الطلاق مع ايهما (و يلزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية) لتعلم المطلقة فيترتب عليها احكام الفراق (وتعزلان عنه الى البيان او التعيين) لاختلاس الحرمة بالمباحة (وعليه البدار بهما) اي بالبيان والتعيين ان طلبتاه واحداهما لرفع حبه عن فارقه ما من مافان آخر بلا عذر ثم وعز ان امتنع وحمل ما تقران كان الطلاق باقنا اما الرجعي فلا يجب فيه بيان ولا تعيين ما بقيت العدة فان انقضت لزمه في الحال كما قاله الاسنوي لأن الرجعية زوجة ولو لم تطالبها فلا وجه لا يجابه قاله ابن الرفعة لانه حقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد اوجبناه ومدركه متجه لكن كلامهم صريح في خلافه ويوجه بأن بقاءهما عنده قد يجبر الى محذور رقت وف نقص كل الى الآخر نظير ما مر في الصداق في تعليم المطلق قبل الدخول وعليه لو اسقهل امهل ثلاثة أيام فيما يظهر (و) عليه (نفقتهما) وسائر مؤنهما (في الحال) فلا يؤثر الى التعيين او البيان لحبسهما عنده حبس الزوجات وان لم يقصر في تأخير ذلك ولا يسترد منهما شيئاً اذا بين او عين وعلم من قولي فلا الخ الجواب عن قول ابن النقيب لم افهم ما اراده بقوله في الحال (ويقع الطلاق) في قوله احدا كما طالق (باللفظ) جز ما ان عين وعلى الاصح ان لم يعين (وقبل ان لم يعين) المهمة المطلقة ثم عينها (فعند التعيين) يقع الطلاق لانه لو وقع قبله لوقع لافي محل والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين ورد هذا بأنه ممنوع منهما الى التعيين كما مر فلا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما وتعتبر العدة من اللفظ ايضا ان قصد معينة والافن التعيين ولا بدع في تأخر حسبانها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب في النكاح القاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق (والوطء) لاحداهما (ليس بيانا) في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى (ولا تعيننا) في الحالة الثانية لغير الموطوءة لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا بيانه (وقبل تعين) ونقل عن الاكثرين كوطء المبيعة في زمن الحباري يكون اجازة وفسخا ورتبان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتسدد له بخلاف ذلك الميّن وعلى الاول تبقى المطالبة عليه بالبيان والتعيين فان بين الطلاق في الموطوءة وكان الطلاق باثنا لزمه الحد لا عتافه بوجبه ولها المهر لمهلها بأنها المطلقة بخلاف الرجعية لاحد بوطئها وان بين في غير الموطوءة قبل فان ادعت الموطوءة انه نواها ونكل حلفت وطاقتا ولزمه لها المهر ولا حد لثبته وله تعين غير الموطوءة

(قوله فيقبل منه تعين زيب) قياس بحيث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجه وان لم يصدر منه تعين الا أن يفترق اهـ سم على ج (قوله في كلام المصنف) هو قوله وقال قصدت الاجنبية الخ (قوله زيب بنت محمد) اي او بنت احمد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي الخ (قوله والتعيين ان طلبتاه الخ) ضعيف (قوله لكن كلامهم صريح في خلافه) اي فيجب البيان والتعيين في الباتن حالا وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على المعتقد (قوله وعليه لو اسقهل الخ) قضيته انه لو اسقهل لم يمهل فيما لو طلبتاه واحداهما وينبغي امهاله ايضا حيث ابدى عذرا (قوله ولا تحسب الامن التفريق) اي امامن القاضي او باجتنابه اياهان لم يجتمع معها كان سافرا وغاب مدة العدة (قوله لاحد بوطئها) اي ويعززان علم التحريم ويجب لها المهر

(قوله وقضية كلام الروضة) كان الطلاق بائنا وهو  
 كذا لا اختلاف في انهما طلقا باللفظ اولا وان جزم في الانوار بجوده كما في الاولى وله  
 تعيينه للموطاة (ولو قال) في الطلاق المعين كما افاده قوله فبيان (مشيرا الى واحدة هذه  
 المطلقة فبيان) لها وهذه الزوجة فهو بيان لغيرها لانه اخبار عن ارادته السابقة  
 (او) قال مشيرا اليهما (اردت هذه وهذه وهذه بل هذه) او عدة مع هذه وهذه وأشار  
 لواحدة هذه وأشار الى اخرى (حكم بطلاقهما) ظاهرا لانه اقتر بطلاق الاولى ثم بطلاق  
 الثانية فيقبل اقراره دون رجوعه ويؤاخذ بذاق اقراره بطلاق الثانية لانه اقتر بحق عليه  
 لغيره أما باطنا فالمطلقة من نواها كما قاله الامام قال فان نواها ما فالوجه انهما لا تطلقان  
 اذ لا وجه لحل احدهما عليهما جميعا اذ ينه باحدهما لا يعمل به لعدم احتمال لفظه ما  
 نواه فيبقى على ايهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بأن ذلك من حيث  
 الظاهر فذا سب التعليل عليه وهذا من حيث الباطن فعملها بقضية النية الموافقة لفظ  
 دون المخالفة له وخرج بمذاكر هذه ثم هذه او هذه فتعلق الاولى فقط لانفصال الثانية عنها  
 وهو مرجح قوي فلم ينظر معه لتضمن كلامه للاعتراف بهما أو هذه بعد هذه أو هذه قبلها  
 هذه طلقت الثانية فقط وأما الميهم فالمطلقة هي الاولى مطلقا لانه انشاء واختيار لا اخبار  
 وليس له اختيارا اكثر من واحدة (ولو ماتتا) اي الزوجتان (أو احدهما قبل بيان  
 للمعينة) (وتعيين) للميهم والطلاق بائن (بقيت مطالبته) اي المطلق بالبيان أو التعيين  
 فهو مصدر مضاف للمنحول ويلزم ذلك قورا (البيان) حكم (الارث) ولو لم يرث  
 احدهما بطريق الزوجية ولانه قد ثبت ارثه في احدهما ما يقينا فيوقف من مال كل  
 أو الميمنة نصيب زوج ان نوارثا فاذا بين أو عين لم يرث من مطلقة بائننا بل من الاخرى نعم ان  
 نازعته ورثتهما وكل عن الميهم خلقوا ولم يرث منها وان حلف طالبوه بكل المهران دخل  
 بها والاف بنصفه في أوجه الوجهين لانهم برعهم المذكور يشكرون استحقاق النصف  
 (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين (فالظاهر قبول بيان وارثه) اذ هو اخبار يمكن  
 وقوف الوارث عليه بمجرد أو قرينة (لا) قبول (تعيينه) لانه اختيار شهوة فلا دخل للوارث  
 فيه وفيما اذا كانت احدهما كآية والاخرى مسليين وأيهما المطلقة لا ارث  
 والثاني يقوم مقامه فيهما كما يخلفه في حقوقه كدعيب واستحقاق نسب والثالث المنع  
 فيهما لان حقوق النكاح لا تورث وشمل كلامه ما لو ماتت قبله أو بعده أو احدهما قبله  
 والاخرى بعده أو لم تغ واحد منهما أو ماتت احدهما دون الاخرى ولو شهد اثنان من  
 ورثة الزوج ان المطلقة فلا تقبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لانتفاء التهمة  
 بخلاف ما لو ماتت قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فالورثة الاخرى تحليفه انه  
 لا يعلم أن الزوج طلق مورثهم (ولو قال ان كان) هذا الطائر (غرابا فامرأى طالق والا)  
 بأن لم يكنه (فبعدى حروجه) حال الطائر وقع احدهما مباحا وحديثه (منع منهما) اي

(قوله وقضية كلام الروضة)  
 اي في مسألة التعيين (قوله حتى)  
 يبين) ظاهره انهما لا يطلقان  
 لظاهرهما ولا باطنا وهو المعتمد  
 اخذا من قوله فيسبق على ايهامه  
 وبمارة شيخنا الزبدي قوله  
 لا يطلقان اي باطنا عما في الظاهر  
 قنطلقان (قوله أو هذه قبلها)  
 او قال هذه أو هذه اسمرا لايهام  
 هـ ج (قوله طلقت الثانية)  
 هي قوله أو هذه قبلها (قوله وأما  
 الميهم) قسم قوله في الطلاق المعين  
 (قوله واختيار) عطف تفسير  
 وقوله وليس اي والحال أو هو  
 مستأنف (قوله حكم الارث)  
 ومقتضاه انه يوقف ارث الزوج  
 من الميتة وان احتمل عدم ارثها  
 لكونها مطلقة ثلاثا أو كون  
 احدهما كآية (قوله بطريق  
 الزوجية) لكونها كآية هـ ج  
 اي ومع ذلك يطالب بالبيان  
 أو التعيين فان بين أو عين في المسئلة  
 لم يرث من الكآية أو في الكآية  
 ورث من المسئلة (قوله وايهمت  
 المطلقة لا ارث) اي للباس من  
 تعيين المطلقة اذا فرض انه مات  
 والتعيين لا يقبل من الوارث  
 (قوله وشمل كلامه) اي قوله  
 والظاهر قبول بيان وارثه (قوله  
 وقع احدهما) اي احدهما من

(قوله ولا يؤجره الحاكم) أي لينفق عليه من أجرته أي ولو أراد التكبيل لنفسه فليس به منعه منه لأن الأصل بقاء الرق حتى يثبت ما ينزله أو كسب باذن من السيد أو يدونه فينبغي أن ينفق عليه من كسبه لأنه إما باق على الرق فكله للسيد والنفقة واجبة عليه وإما عتيق فالماله ونفقته على نفسه وما زاد على قدر النفقة يوقف حتى يتبين الحال (قوله ثم إن صدقه) أي العبد (قوله وحكم بعقته) أي فطلق المرأة باعترافه ١٠٨ ويعتق العبد بحاقه (قوله وحكم بطلاقها) أي ويعتق العبد أيضا

من استخداه والتصرف فيه ومن التمتع بها (إلى البيان) للعلم بزوال ملكه عن أحدهما وعليه نفقتهما إلى البيان ولا يؤجره الحاكم وإذا قال حنث في الطلاق طلقت ثم إن صدقه في ذلك فذلك ولا يمين عليه وإن كذبه وادعى العتق حلف السيد فان نكل حلف العبد وحكم بعقته أو في العتق عتق ثم إن صدقه فكأمر وإن كذبه ونكل حلفت وحكم بطلاقها (فإن مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) أنها المطلقة حتى يسقط إرثها ويرق العبد لأنه منهم في ذلك والطريق الثاني فيه قولنا الطلاق المبهم بين الزوجين ومحل الخلاف إذا يمينه في الزوجة فإن عكس قبل قطعا لأضراره بنفقة طاله السرخسي وغيره واستحسنه الرافعي وقال في الروضة أنه متعين وبحت الباقي أخذ من العلة تقييده بما إذا لم يكن على الميت دين والا فرفع نظر الحق العبد في العتق والميت في الرق أبو في منه دينه ولم ينظروا هنا إلى التهمة فيما ذكر ولا إليها في بعض ما شمله قوله فلا يظهر قبول بيان وارثه لأنها هنا أظهر باعتبار ظهور دفعه في كل من الطرفين المتباينين وأيضا فهنا طريق يمكن التوصل به إلى الحق وهو القرعة فنع غيره مع التهمة ولا كذلك ثم (بل يقرع بين العبد والمرأة) رجاء من وجب القرعة للعبد لتأثيرها في العتق دون الطلاق كما تقبل شهادة رجل وامرأتين في السرقة في المال دون القطع (فإن قرع) أي من خرجت القرعة (عتق) من رأس المال أن علق في حصته والافن ثلثه أذهو فائدة القرعة وورث هي ما لم تصدق على أن الحنث فيها وهو يائس (أو قرعت لم تطلق) إذ لا مدخل للقرعة في الطلاق وإنما دخلت في العتق للنصر لكن الورع أن تترك الإرث (والأصح أنه لا يرق) بفتح فكسر كما يحط به لأن القرعة غير مؤثرة فيما خرجت عليه ففي غيره أولى فيسبق الإبهام كما كان ولا يتصرف الوارث فيه خلافا لعراقيين والثاني يرق لأن القرعة تعمل في الرق والعتق فكما يعتق إذا خرجت عليه يرق إذا خرجت على عديله وورثانها إذا لم تؤثر في عديله فلا تؤثر فيه

(قوله فيه قولنا الطلاق) هما قول المصنف ولومات الزوج الخ وقول الشارح والثاني يقوم مقامه الخ وضم الثالث إليها لا يخرج ذلك عن كون في كل من المسائلين قولين لأنه انما جاء من جمعهما (قوله فان عكس) أي بان يمينه في العبد (قوله ويبحث البلقيني الخ) معتمد (قوله على الميت دين) شامل لما إذا حدث الدين بعد الموت كان حقر بئرا عدوانا فتلف به شيء بعد الموت وبعد تعيين الوارث (قوله ولم ينظروا هنا للتهمة) عبارة عج فان قلت لم ينظروا هنا للتهمة كما ذكرولم ينظروا إليها في بعض ما شمله قوله فلا يظهر قبول بيان وارثه قلت لأنها الخ اه وهي واضحة فانهم نظروا إلى التهمة هنا حيث لم يقبلوا بيان الوارث ولم ينظروا إليها ثم حيث قبلوا بيانه مع احتمال أن يكون له غرض في تبيينه في واحدة منها ما لكونها مسألة والأخرى كناية (قوله ولا يتصرف الوارث فيه) وينبغي عدم وجوب النفقة عليه لأننا لم نتحقق دخوله في ملكه

\* (فصل) في بيان الطلاق السني والبدعي \* (الطلاق سني) وهو الجائز (وبدعي) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين والمشهور خلافه وهو انقسامه إلى سني وبدعي ولا ولا إطلاق الصغيرة والأيسة والمختلعة ومن استبان جاهلها منه ومن لم يدخل بها السنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لأضراره وأضراره وأولاده كإبائهم (وهو

ويكون في بيت المال ثم على مياسر المسلمين \* (فصل) في بيان الطلاق السني والبدعي (قوله السني والبدعي) أي وما يتبع ذلك (قوله فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي (قوله ومن استبان) أي ظهر (قوله ويحرم البدعي) وهو ما وقع في حبس أو نحوه والأفظهر العبارة لا يتخلو عن مسامحة إذا فسر البدعي بالحرام لأنه يصير المعنى عليه ويحرم الحرام

(قوله طلاق منجز) أي غير رجعية ليقابل قوله وقول الشارح الخ ولو بسؤال منها أخذ من قول المصنف وقيل إن سألته الخ (قوله أو مستدخلة مائه) هل ولو في الدبر أخذ مما قبله اهـ سم على حج فيه نظر والاقرب أن ثم رأيت في شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته واستدخلة مائه المحترم ولو في حيض قوله أو الدبر ١٠٩

لو كانت حاملا من شبهة أو من وطء زنا حرم وسبأ في حكم ذلك في قوله ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا الخ (قوله وبجث الأذرى الخ) معتمد (قوله نسأت زوجها) مفهومه أنه لو علم الزوج بتعلق السيد فطلقها ليحصل لها العتق لم يجز وهرطاهر لأنه لا يقدل يكون لها غرض وقوله فيه أي الطلاق (قوله والأوجه خلافه) وقياسه أنه لو ابتدأ طلاقها في الطهر واكمل في الحيض كان بدعيًا لأنه لا يستعقب الشروع في العدة وهو ظاهر وان وقع في كلام الطيب ما يخالفه (قوله أن وجدت الصفة باختياره) أي كان علق بفعله ثم فعل (قوله قال الأذرى الخ) معتمد (قوله أي فيحرم) هذا مخالف لمفهوم قوله السابق إذا وجدت الصفة باختياره ثم الخ إلا أن يقال ما هنا مصور بما لو علم وجود الصفة في الحيض ومات قدم مصور بما إذا لم يعلم كما يشعر به ما قبله هذا أي حيث كان يعلم الخ ويبقى الكلام في الطريق المقيد لعله بوجودها في الحيض مع كون الفرض أن الصفة باختيارها وهي مستقبله

ضربان) أحدهما (طلاق) منجز وقول الشيخ ولو في طلاق رجعي وهي تعتد بالاقراء معبى على مرجوح وهو استثنائها العدة (في حيض) أو نفاس (عمسوسة) أي موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة مائه المحترم وقد علم ذلك إجماعا ونظرا بن عمر الآتي ولتضررها بطول العدة أذبقية دمه غير محسوب منها ومن ثم لم يحرم في حيض حامل تعتد بوضعه وبجث الأذرى حله في أمة قال لها سيدها أن طلقك الزوج فأنت حرة فسألت زوجها فيه لأجل العتق فطلقها إلا أن دوام الرق أضربها من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد أو يموت بعد وشمل الطلاقه الواحدة أطلاقها في حال حبسها ولم يكمله حتى طهرت فيكون بدعيًا وبه صرح الصبري والأوجه خلافه لما يأتي من أنه لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو في آخره فسني في الأصح لاستعقابه الشروع في العدة واحترزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار ثم لا فلا يكون بدعيًا لكن ينظر لوقت الدخول فإن وجد حالة الطهر فسني والا فبدعي لأن فيه هنا قال الرافعي ويمكن أن يقال أن وجدت الصفة باختياره ثم باقاعه في الحيض كأنشأه لطلاق فيه قال الأذرى أنه ظاهر لا شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه (وقيل إن سألته) أي الطلاق في الحيض (لم يحرم) لرضاها بطول العدة والأصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن ولو علق الطلاق باختيارها فأنت به في حال الحيض محتارة قال الأذرى فيمكن أن يقال هو كالموطوءة بأسئوالها أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة وهو ظاهر ومن ثم لو تحققت رغبتها فيه لم يحرم كما قال (ويجوز خلعها فيه) أي الحيض بعوض لحاجتها إلى خلاصها بالانفارقة حيث اقتضت بالمال وقد قال تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به ويكون سنيا ولا طلاق اذنه لثابت ابن قيس في الخلع على مال من غير استفعال عن حال زوجته (لا) خلع (أجنبي في الأصح) لأن خلعها لا يقتضي اضطرارها إليه والثاني يجوز وهو غير بدعي لأن بذل المال يشعر بالضرورة ولو اذنت له في اختلاعهما اتجه أنه كاختلاعهما أنفسهما أن كان بماله والا فكاختلاعه (ولو قال أنت طالق مع) أو في أو عند مثلا (آخر حيضك فسني في الأصح) لاستعقابه الشروع في العدة والثاني بدعي لمصادفته الحيض (أو) أنت طالق (مع) ومثلها ما ذكر (آخر طهر) عينه كإدله عليه قوله (لم يطأها فيه فبدعي على المذهب) المنصوص كافي الروضة والمراد به الراجح لأنه لا يستعقب العدة والثاني سني لمصادفته الطهر (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في الدبر وكالوطء استدخال المني المحترم إن علمه نظير ما مر (من قد تحبل) لعدم صغرها أو يأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه

وقد يقال المراد بالظن القوي (قوله ومن ثم لو تحققت) أي كان دفعت له عوضا على الظن أو دلت قرينة قوية على ذلك (قوله أن كان بماله) أي أن كان الأذن في اختلاعهما بماله أو أن اختلعه من ماله لأن أذنها على الوجه المذكور محقة لرغبتها (قوله ومثلها ما ذكر) أي في أو عند (قوله أن علمه) أي الاستدخال



(قوله لكن كلامهم بخالفه) معتمد اى فالطريق ان يستنط حقه من القسم (قوله لانها لا تشرع في العدة) اى لان الرحم معلوم الشغل فلامعنى للشروع في العدة مع ذلك ١١٠ اذ لا دلالة لبعضى الزمن مع ذلك على البرائة وانما شرعت فيها معه اذا

وسلم في خبر ابن عمر الا ترى قبل ان يجامع ولانه قد يشد ندمه اذا ظهر رجل اذا الانسان قد يسمع بطلاق الحائض لا الحامل وقد لا يتيسر له ان يفتي بضرره وهو الولد ومن البدعي ايضا طلاق من اهلها عليه قسم قبل وفاتها واسترضائها او بحث ابن الرفعة ان سؤاها هناميج ووافقه الاذرى قال بل يجب القطع به وتبعه الزركشى لتضمنه الرضا باسقاط حقه وليس هنا تطويل عدة لكن كلامهم بخالفه ومنه ايضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع فبقي تطويل عظيم عليها كذا قاله ومحمد بن لم تحض حاملا كما هو الغالب اما من تحيض حاملا فتعفى عدتها بالاقرار كما ذكرنا في العدة فلا يحرم طلاقها اذ لا تطويل حيث قد فاندفع ما طال به في التوشيح من الاعتراض عليه ما ثم فرضهم ذلك في نكحها حاملا من الزنا قد يؤخذ منه انه لو زنت وهي في نكاحه فحملت جازله طلاقها وان طالت عدتها عدم صبر النفس على عشرتها حينة قد وهو متجه غير ان كلامهم بخالفه اذا لم تظورا اليه تضررها الا تضرره ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها مطلقا لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمنا عدة الشبهة على المرجوح (فالوطئ حائضا وطهرت فطلقها) من غير وطئها طاهرا كما اشار اليه بقاء التعقيب (فبدعي في الاصح) فيحرم لاحتمال العاوق في الحيض المؤدى الى الندم وكون البقية عماد فعمته الطبيعية أولا وتنبأ بالفروج والثاني لا يكون بدعي لان بقية الحيض اشعارا بالبرائة ودفع جماعا له الا قبل وبما تقرر علم ان البدعي على الاصطلاح المشهور ان يطلق حاملا من زنا لا تحيض او من شبهة او يعلق طلاقها بعضى بعض فحويض او باخر طهر او يطلقها مع آخره او في فحويض قبل آخره او يطلقها في طهر ووطئها فيه او يعلق طلاقها بعضى بعضه او وطئها في حيض او نفاس قبله او في فحويض طلق مع آخره او يعلق به والسنى طلاق موطوءة ونحوها تعتمد باقراره تنبئها عقبه لحياها او حملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر فحويض او في طهر قبل آخره او يعلق طلاقها بعضى بعضه او باخر فحويض ولم يوطئها في طهر طلقها فيه او يعلق طلاقها بعضى بعضه ولا ووطئها في فحويض قبله ولا في فحويض طلق مع آخره او يعلق باخره (ويحمل خلعها) اى الموطوءة في الطهر وتطير ما صر في الحائض وقبل يحرم لان المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويرد بان الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذ العوض يتأكد ادعية الفراق ويبعد احتمال الندم ومعلوم انه يفرق هنا بين خلع الاجنبى وخلعها (و) يحل (طلاق) من طهر حملها) لزوال الندم والاوجه من تردد وقوع طلاق وكيل بدعي الم ينص له موكا

حاضت لمراضة الحيض الذى من شأنه الدلالة على البرائة لجل الزنا فلم ينظر اليه مع وجود الحيض فليست اى سم اه ومع ذلك قد يتوقف في عدم حساب زمن الحمل من العدة عند عدم الحيض فان ماء الزنا لا حرمة له فالرحم وان تحقق شغلها فهو كالعدم وما ذكر من الفرق بين من تحيض وغيرها لا يظهر بعد العلم بتحقق الشغل ويؤيده هذا التوقف ما صرح به سم في كتاب العدد عند قول المستق والقرء الطاهر مانصه قوله اى الشارح المحتوش بدعي قبل ولودى نفاس اه ومن صورته ان يطلقها بعد الولادة ثم يده طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حمل الزنا لا اثر له ولا تنقض به عدة ولا ينقطع العدة فلا اشكال في تصويره كما توهمه بعض الطلبة اه فقوله ولا يقطع الخ صريح فيما ذكرناه فناء له ثم رأيت لبعضهم ان ما هنا مصور بما اذا لم يسبق لها حيض اما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لان مدة حملها يصدق عليها انها طهر محتوش بدعي فتحسب اهلها قرأ (قوله فلا يحرم طلاقها) وفي نسخة في طهر لم يوطئها

فيه ومثله في حج وكتب عليه سم مانصه يتأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا عليه والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا (قوله غير ان كلامهم بخالفه) معتمد (قوله حرم طلاقها مطلقا) سواء كانت تحيض ام لا (قوله في العدة) اى عدة الطلاق (قوله لحباها) اى عدم حملها (قوله لم ينص له موكا) اى ثم ان علم بكونه بدعي اثم والا فلا

عليه كما يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم البلقيني (ومن طلق بدعيا) ولم يستوف عدد  
 طلاقها (سنه) ما بقى الحيض الذي طلق فيه والطهر الذي طلق فيه والحيض الذي  
 بعده دون ما بعده ذلك لا تنقلها الى حالة يحل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي بجلون  
 (الرجعة) بل يكره تركها كما ذكره في الروضة ويؤيده ما مر ان الخلاف في الوجوب يقوم  
 مقام النهي عن الترك كغسل الجمعة (ثم ان شاء طلق بعد طهر) لخبر الصبيحين ان ابن عمر  
 رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لم تره فليراجعها ثم ليسكها  
 حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء امسكها وان شاء طلقها اقبل ان يجامع فتلك العدة  
 التي أمر الله ان تطلق لها النساء وألحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لان الامر  
 بالامر بالشئ ليس أمر بذلك الشئ وليس في قوله فليراجعها أمر لابن عمر لانه تفريع على أمر  
 عرف بالمعنى فليراجعها لاجل أمر لك لكونك والده واستفادة التدب منه حينئذ انما هي من  
 القرينة واذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بوجهها لان الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت  
 بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقررا ندفع القول بأن رفع الرجعة للتحريم كالنوبة  
 يدل على وجوبها اذ كون الشئ بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي  
 وجوبه وقضية كلام المصنف حصول الغرض بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه  
 قبل أن يطأها لارتفاع اضرار الانطويل والخبر انه يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر  
 يتمكن من التمتع بها في الطهر الاول ثم تطهر من الثاني ولئلا يكون القصد من الرجعة  
 مجرد الطلاق وكأنه عن نكاح قصده به ذلك فذلك الرجعة لان الاول لبيان حصول  
 أصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كماله (ولو قال الحائض) بمسوسة ونفساء (أنت  
 طالق للبدعة وقع في الحال) لوجود الصفة وان كانت في ابتداء حيضها (أو) أنت طالق  
 للسنة فحين تطهر) اي لا يقع الا حين تطهر فيقع عند انقطاع دمها ما لم يطأ فيه فحتى  
 تحيض ثم تطهر ولا يتوقف ذلك على الاعتسال لوجود الصفة قبله (أو) قال (لمن) اي  
 لموطوءة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود  
 الصفة ومن اجنبى يشبهه حملت منه كسها لما مر انه بدعي (وان مست) أو استدخل  
 مائه فيه (ف) لا يقع الا (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في حالة السنة (أو) قال لها  
 أنت طالق (للبدعة) يقع (في الحال ان مست) أو استدخلت مائه (فيه) أو في حيض  
 قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة (والا) اي وان لم تمس فيه ولا استدخلت مائه وهي  
 مدخول بها (ف) لا يقع الا (حين تحيض) اي بمجرد ظهور دمها كما صرح به المتولي ثم ان  
 انقطع قبل أقله تين عدم الوقوع وذلك لدخولها في زمن البدعة ثم ان وطئها بعد التعليق  
 في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزع فورا والا فلا حد ولا مهر وان كان  
 الطلاق بائنا اذا ستدامة الوطء ليست وطأ هذا كاه فيمن لها سنة وبدعة اذا لام فيها  
 ككل ما يكره روية عاقب وينتظر للتأقبت اما من لاسنة لها ولا بدعة فيقع حال الان اللام

(قوله ويؤيده) اي كراهة الترك  
 وقوله ان الخلاف اي حيث كان  
 قويا (قوله لخبر الصبيحين) دليل  
 لسن الرجعة (قوله طلق امرأته  
 حائضا) واسمها آمنة كما قاله  
 النووي كذا هم امس صحيح  
 والظاهر من عدالة ابن عمر وحاله  
 انه حين طلقها لم يكن عالما بحيضها  
 أو لم يكن بلغه حرمة الطلاق  
 في الحيض او انه لم يكن شرع  
 التحريم (قوله وألحق به) اي  
 بالطلاق في الحيض في سن الرجعة  
 وكتب أيضا اطاف الله به وألحق به  
 اي بما في الحديث وقوله في  
 الطهر اي الذي وطئ فيه (قوله  
 المتعلق بوجهها) اي لاحق الله  
 (قوله لبيان حصول كماله) اي  
 فلا تنافي (قوله وان كانت في  
 ابتداء) أخذه غاية لثلاثتهم ان  
 المراد انه لا بد من مضي زمان بعض  
 الصفة (قوله والا فلا حد) اي  
 والا بان لم ينزع فلا حد

(قوله فان صرح بالوقت) انظر  
 بما المراد بوقت البدعة او السنة الذي  
 ينتظر في الاتية فانها ليس لها  
 زمن سنة ولا بدعة ينتظروا ما حله  
 على الوقت الذي يكون الطلاق  
 فيه سنياً او بدعياً بالنظر الى ما قبل  
 سن اليأس فانظروا انه غير مراد  
 اذ الدليل عليه الا ان يقال امتناع  
 وقت صالح لحمل اللفظ عليه  
 قرينة على انه لم يرد حقيقة السنة  
 والبدعة الا ان بل اراد ما كان  
 وقتها مقبلاً (قوله طلاقاً سنياً)  
 اي ولم يقيد فلا ينافي ما سياتي في  
 قوله او في حال البدعة أنت طالق  
 طلاقاً سنياً الا ان زمن وقوعه حالا  
 للإشارة الى الوقت (قوله غير  
 موافقة للفظه) اي لا ظاهر ولا  
 باطن (قوله أو أسجعه) السج  
 القبيح (قوله من حيث العدد  
 فيقبل) اي ويقع عليه الثلاث  
 (قوله وان تأخر الوقوع في الاولى)  
 هي ما لو كان ذلك في الحيض (قوله  
 رضى او قدم) اي فلا تطلق الا  
 بالرضا والقدوم (قوله ويلغو  
 اللفظ) بخلاف ما لو لم يقل الا ان  
 فانه لا يقع به شيء وان نوى الوقوع  
 حالاً لان اللفظ بنا في التنية فيعمل  
 به لانه أقوى انتهى سم على حج  
 (قوله طلقت للسنة) اي قتلن  
 حالاً ان قدم في طهر لم يطأها فيه  
 ولا في نحو حيض قبله وبعد  
 حيضها وانقطاع الدم ان قدم في  
 طهر وطأها فيه او في نحو حيض  
 قبله

فهي للتعليل وهو لا يقتضى حصول المعلن به فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة  
 أو لوقت البدعة قال في البسيط واقرام ان لم ينوشباً فظاهر الوقوع في الحال وان أراد  
 التأنيث بمنظرة فيجوز قبوله (ولو قال) ولانية له (أنت طالق طلاقاً حسنة أو أحسن  
 الطلاق أو أحله) أو أعدله أو أكمله أو أفضله أو نحو ذلك (فيك) قوله أنت طالق (للسنة)  
 فيما مر فلا يقع في حال بدعة لان الاولى بالمذم ما وافق الشرع اما اذا قال أردت البدعة  
 ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل ان كان زمن بدعة لانه غلط على نفسه دون زمن سنة  
 بل يدين وفارق الغناء نية الوقوع حالاً في قوله لذات بدعة طلاقاً سنياً ولذات سنة طلاقاً  
 بدعياً بان نيته هنا غير موافقة للفظه ولا بناءً ويل بعد اى لان السني والبدعي اهم حقيقة  
 شرعية فلم يكن صرفهما عنهما فلفت لضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فانها موافقة له اذ  
 البدعي قد يكون حسناً وكاملاً لوصف آخر كسوء خلقها (او) قال لها ولانية له أنت طالق  
 (طلاقاً قبيحةً أو أقيح الطلاق أو أشبهه) أو أسجعه ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق  
 (للبدعة) فيما مر لان الاولى بالمذم ما خالف الشرع أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبيحة  
 انحو حسن عشرتها فيقع حالاً لانه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت ان طلاقاً مثل هذه  
 في السنة أقيح فقد صدق وقوعه حال السنة دين (او) قال ولانية له لذات سنة وبدعة أنت  
 طالق طلاقاً (سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال) لتضاد الوصفين فالغيا وبقي أصل  
 الطلاق كما لو قال ذلك لمن لا سنة لها ولا بدعة أما لو قال أردت حسنها من حيث الوقت  
 وقبيحها من حيث العدد فيقبل كما في الروضة وأصلها عن السرخسي واقرام وان تأخر  
 الوقوع في الاولى لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع ولو قال ولانية له  
 ثلاثاً بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة اقتضى التشطير فيقع ثلاثاً حالاً ولثلاثة في الحالة  
 الاخرى فان اراد سوى ذلك عمل به ما لم يرد طلاقاً حالاً وثنتين في المستقبل فانه يدين ولو قال  
 أنت طالق برضا يداً أو بدعومه فكذلك قوله ان رضى او قدم اولى لها سنة وبدعة أنت طالق  
 لا السنة فكذلك قوله للبدعة أو لا للبدعة فكذلك السنة أو ان طلاقاً بدعي ان كنت في حال سنة  
 فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق أو في حال البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً الا ان أو في حال  
 السنة أنت طالق طلاقاً بدعياً الا ان وقع في الحال للإشارة الى الوقت ويلغو اللفظ او السنة  
 ان قدم فلان وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طلقت للسنة والا فلا تطلق لاني الحال ولا  
 اذا طهرت أو أنت طالق خمساً بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة طلاقاً ثلاثاً حالاً أخذوا  
 بالتشطير والتكميل أو أنت طالق طلاقين واحدة للسنة وأخرى للبدعة وقعت في الحال  
 طاققة وفي المستقبل أخرى او طلاقاً طلاقاً كالتلج أو كالتار وقع حالاً ويلغو التشبيه  
 المذكور (ولا يحرم جمع الطلاقان) الثلاث لان عوياً الهلالي لما لاعتن امر أنه طلاقها  
 ثلاثاً قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بجرمها عليه رواء الشيخان فلو حرم  
 لنها عنه لانه واقعه معتقداً بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند الخالف ومع

الحرمية يجب الانكار على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد احد اقل على ان لحرمة وقد فعله  
 جمع من العصاة وأفتى به آخرون اما وقوعهن معلة كانت أو منجزة فهو ما اقتصر عليه  
 الائمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وان  
 اختار من المتأخرين من لا يعاجبه واقتدى به من أضله الله قال السبكي وابتدع بعض  
 أهل زماننا اى ابن تيمية ومن ثم قال العزيز جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق  
 بالطلاق على وجهه اليمين لم يجب به الا كفارة يمين ولم يقل بذلك أحد من الامة ومع عدم  
 حرمة ذلك فالاولى تفرقة على الاقراء او الاشهر لم يكن تدارك ندمه ان وقع برجعة  
 او تجدد ولو وقع اربع المجرم وان كان ظاهر كلام ابن الرفعة بخالفه ولا تعزير عليه  
 خلافا للرويانى وان اعتمد الزركشى وغيره ووجه بان تعاطى فحوة فاسد سرام (ولو  
 قال أنت طالق ثلاثا) واقصر عليه (أو ثلاثا لسنة وفسر) في الصورتين (بتفريقها) اى  
 الثلاث (على اقراء لم يقبل) ظاهر المخالفة ظاهر لفظه من وقوعهن دفعة في الاولى وكذا  
 في الثانية ان كانت طاهرا والاخفين تطهر وعندنا لاسنة في التفريق (الا من يعتقه لم يحرم  
 الجمع) للثلاث في قر واحد كالمالكي فيقبل منه ظاهر الان الظاهر من حاله انه لا يقصد  
 ارتكاب محظور في معتقده وقد علم عود الاستثناء الى الصورتين خلافا لمن خصه بالثانية  
 (والاصح انه) اى من لا يعتق ذلك (يدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادقا  
 بان يراجعها ويطلبها ولها تمكينه ان ظنت صدقه بقرينة ويحرم عليها النشور والافلا  
 ويفرق الحالك من غير نظر لصدقه بها كما صححه صاحب العين ويجرى عليه ابن  
 المقرئ وغيره ولا ينافيه ما لو أقرت لرجل بالزوجة فصدقه بها حيث لا يفرق بينهما وان  
 كذبها الولي والشهود لاننا لم نعلم ثم مانعا يستند اليه في التفريق وهنا علمنا مانعا ظاهرا اذا  
 رفعه بتصادقهما فلم ينظر اليه قال الراعى والتدين هو معنى قول الشافعى رضى الله عنه  
 له الطالب وعلية الهرب ولو استوى عندها صدقه وكذبه جازلها تمكينه مع الكراهة  
 ولا تغير هذه الاحوال بحكم فاض بتفريق ولا بعدهم نعويا على الظاهر فقط لما أتى  
 ان محل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها مع تكذيبه بعد انقضاء  
 عدتها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة والوجه الثاني  
 لا يدين لان اللفظ لا يحتمل المراد والنية انما تعمل فيما يحتمل اللفظ (ويدين) أيضا (من)  
 قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار (أو ان شاء زيدا) طلاق لانه لو صرح به  
 لا تنظم ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر او خرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم  
 اليمين بجله فينبغي في لفظها مطلقا والنسبة لا تؤثر حينئذ بخلاف بقية التعليقات فانها  
 لا ترفعه بل تخصه بحال دون حال وألحق بالاول ما لو قال من اوقع الثلاث كنت طلقت  
 قبل ذلك باثنا اورجعيها وانقضت العدة لانه يدرفع الثلاث من أصلها وما لو رفع  
 الاستثناء من عدد نص كاربعتن طواقي واراد الافلاثة وأنت طالق ثلاثا وأراد الا

(قوله أما وقوعهن) اى الثلاث  
 (قوله ولو أوقع اربع المجرم) اى  
 خلافا لحج وقوله ولا تعزير عليه  
 اى خلافا لحج ايضا (قوله ولها  
 تمكينه ان ظنت صدقه) مفهومه  
 أنه لا يجب عليه التمكن ولعل  
 وجهه ان ترددها في أمره شبهة في  
 حقها أسقطت عنها الوجوب  
 لكن عبارة حج ومعنى التدين  
 أن يقال لها حرمت عليه ظاهرا  
 وليس لك مطاوعته الا ان غلب  
 على ظنك صدقه بقرينة اى  
 حينئذ يازمها تمكينه اه وعليه  
 فيمكن حمل قول الشارح ولها  
 تمكينه على انه جواز بعد منع  
 فيصدق بالوجوب وبذلك قوله  
 ويحرم عليها النشور (قوله وحري  
 عليه ابن المقرئ) وفي نسخة ابن  
 الرفعة (قوله ويدين) اى سواء  
 قاله منه لا ومنه صلا عن اليمين  
 (قوله فانها) اى بقية التعليقات  
 (قوله وألحق بالاول) هو قوله  
 وخرج به ان شاء الله الخ اه سم  
 على حج (قوله رفع الثلاث من  
 أصلها) اى فلا يقبل منه وعدم  
 القبول هنا باطنا في غاية الاشكال  
 ولعله غير مراد اه سم على حج

(قوله فان صرح بالوقت) انظر

بما المراد بوقت البدعة او السنة الذي  
ينتظر في الايسة فانهم ليس لها  
زمن سنة ولا بدعة ينتظروا ما حله  
على الوقت الذي يكون الطلاق  
فيه سنيا او بدعيا بالنظر الى ما قبل  
سن اليأس فاذا طهراته غير مراد  
اذ لا دليل عليه الا ان يقال امتناع  
وقت صالح لحمل اللفظ عليه  
قرينة على انه لم يرد حقيقة السنة  
والبدعة الا ان بل اراد ما كان  
وقتا لهما اقبل (قوله طلاقا سنيا)  
اي ولم يقيد به فلا ينافي ما سياتي في  
قوله او في حال البدعة أنت طالق  
طلاقا سنيا الا ان من وقوعه حالا  
للإشارة الى الوقت (قوله غير  
موافقة للفظه) اي لا ظاهر ولا  
باطنا (قوله أو أسجبه) السج  
القيج (قوله من حيث العدد  
فيقبل) اي ويقع عليه الثلاث  
(قوله وان تاخر الوقوع في الاولى)  
هي ما لو كان ذلك في الحيض (قوله  
رضي او قدم) اي فلا تطلق الا  
بالرضا والقدم (قوله ويلغو  
اللفظ) بخلاف ما لو لم يقل الا ان  
قائه لا يقع به شيء وان نوى الوقوع  
حالا لان اللفظ ينافي النية فيعمل  
به لانه أقوى انتهى سم على ج  
(قوله طلقت للسنة) اي فتطلق  
حالا ان قدم في طهر لم يطأها فيه  
ولا في نحو حيض قبله وبعد  
حيضها وانقطع الدم ان قدم في  
طهر وطأها فيه أو في نحو حيض

قبله

فيه الله تعال وهو لا يقتضي حصول المعلن به فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة  
أو لوقت البدعة قال في البسيط واقرامان لم ينوشيا فالظاهر الوقوع في الحال وان أراد  
التأقبت بمنظر فيتمتع قبله (ولو قال) ولا ينفه (أنت طالق طلقة حسنة أو أحسن  
الطلاق أو أحله) أو أعده أو أكمله أو أفصله أو نحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة)  
فيما صرح فلا يقع في حال بدعة لان الاولى بالمدح ما وافق الشرع اما اذا قال أردت البدعة  
ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل ان كان زمن بدعة لانه غلط على نفسه دون زمن سنة  
بل يدين وفارق الغاء نيته الوقوع حالا في قوله لذات بدعة طلاقا سنيا ولذات سنة طلاقا  
بدعيا بان نيته هنا غير موافقة للفظه ولا بناء على بعد اى لان السنى والبدعى لهما حقيقة  
شرعية فلم يمكن صرفهما عنهما فلفت لضعفها بخلاف نيته فيما يحسن فيه فانها موافقة له اذ  
البدعى قد يكون حسنا وكلاما لوصف آخر كسوء خلقها (او) قال لها ولا ينفه أنت طالق  
(طلقة قبحة أو اقبح الطلاق أو أسجبه) أو أسجبه ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق  
(للبدعة) فيما مر لان الاولى بالذم ما خالف الشرع أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبحة  
نحو حسن عشرتها فيقع حالا لانه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت ان طلاق مثل هذه  
في السنة أقبح فصدت وقوعه حال السنة دين (او) قال ولا ينفه لذات سنة وبدعة أنت  
طالق طلقة (سنة بدعية أو حسنة قبحة وقع في الحال) اتضا اذا وصفين فالغيا وبقي أصل  
الطلاق كما لو قال ذلك لمن لا سنة لها ولا بدعة أما لو قال أردت حسنها من حيث الوقت  
وقبحتها من حيث العدد فيقبل كما في الروضة وأصلها عن السرخسي واقرامان وان تأخر  
الوقوع في الاولى لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع ولو قال ولا ينفه له  
ثلاثا بعضهم للسنة وبعضهم البدعة اقتضى التشطير فيقع ثمانا حالا ولثالثا في الحالة  
الاخرى فان اراد سوى ذلك عمل به ما لم يرد طلقة حالا وينتفي في المستقبل فانه يدين ولو قال  
أنت طالق برضا زيد أو بقدومه فكذلك ان رضى او قدم او لم لها سنة وبدعة أنت طالق  
للا سنة فكذلك البدعة أو لا البدعة فكذلك السنة أو لم طلاقا بدعى ان كنت في حال سنة  
فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق أو في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا الا ان أو في حال  
السنة أنت طالق طلاقا بدعيا الا ان وقع في الحال للإشارة الى الوقت ويلغو اللفظ والسنة  
ان قدم فلا ن وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طلقت للسنة والا فلا تطلق لافي الحال ولا  
اذا طهرت أو أنت طالق خمسا بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة طلقت ثلاثا حالا أخذا  
بالتشطير والتكميل أو أنت طالق طلقتين واحدة للسنة وأخرى للبدعة وقعت في الحال  
طالقة وفي السنة قبل أخرى او طلقتك طلاقا كالثلج أو كالنار وقع حالا ويلغو التشبيه  
الذي كور (ولا يحرم جمع الطلقات) الثلاث لان عويعر الهجلا في المال عن امرأته طلاقها  
ثلاثا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجرمها عليه روى الشيخان فلو حرم  
لنها عنه لانه اوقعه معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع



(قوله أما وقوعهين) اى الثلاث  
 (قوله ولو أوقع أربعاً لم يحرم) اى  
 خلافاً للحج وقوله ولا تعزير عليه  
 اى خلافاً للحج ايضاً (قوله ولها  
 تمكينه ان ظنت صدقه) مفهومه  
 أنه لا يجب عليها التمكين ولعل  
 وجهه ان ترددها في أمر شبهة في  
 حقها أسقطت عنها الوجوب  
 لكن عبارة حج ومعنى التدين  
 أن يقال لها حرمت عليه ظاهراً  
 وليس للامطاعته الا ان غلب  
 على ظنك صدقه بقرينة اى  
 وجهته يازمها تمكينه اه وعليه  
 فيمكن حمل قول الشارح ولها  
 تمكينه على انه جواز بعد منع  
 فيصدق بالوجوب ويدل له قوله  
 ويحرم عليها النشوز (قوله وحري  
 عليه ابن المقرئ) وفي نسخة ابن  
 الرفعة (قوله ويدين) اى سواء  
 قاله متصلاً او منفصلاً عن العين  
 (قوله فانها) اى بقية التعليقات  
 (قوله وألحق بالاول) هو قوله  
 وخرج به ان شاء الله الخ اه سم  
 على حج (قوله رفع الثلاث من  
 أصلها) اى فلا يقبل منه وعدم  
 القبول هنا باطناني غاية الاشكال  
 ولعله غير مراد اه سم على حج

الحرمه يجب الانكار على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد اقل على ان لاسحمة وقد فعله  
 جمع من الصحابة وأتقى به آخرون اما وقوعهين معلقة كانت أو منجزه فهو ما اقتصر عليه  
 الأئمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وان  
 اختاروه من المتأخرين من لا يعيابه واقتضى به من أضله الله قال السبكي وابتدع بعض  
 أهل زماننا اى ابن تيمية ومن ثم قال العزيز جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق  
 بالطلاق على وجه العين لم يجب به الا كفارة عين ولم يقل بذلك أحد من الأئمة ومع عدم  
 حرمه ذلك فالأولى تفريقها على الأقراء أو الاثني عشر ليكن تدارك ندمه ان وقع برجعة  
 او تجدد ولو أوقع أربعاً لم يحرم وان كان ظاهراً كلام ابن الرفعة يخالفه ولا تعزير عليه  
 خلافاً للرواية وان اعتده الزكشي وغيره ووجهه بان تعاطى فهو عقد فاسد حرام (ولو  
 قال أنت طالق ثلاثاً) واقتصر عليه (أو ثلاثاً لاسنة وفسر) في الصورتين (بتفريقها) اى  
 الثلاث (على اقراء لم يقبل) ظاهراً مخالفاً لظاهر لفظه من وقوعهين دفعة في الاولى وكذا  
 في الثانية ان كانت طاهراً والا فحين تظاهر وعندنا لاسنة في التفريق (الا عين يعتد بحريم  
 الجمع) للثلاث في قر واحد كلما لم يكن يقبل منه ظاهراً لان الظاهر من حاله انه لا يقصد  
 ارتكاب محظور وفي معتقده وقد علم عود الاستثناء الى الصورتين خلافاً لمن خصه بالثانية  
 (والاصح انه) اى من لا يعتد بذلك (بدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادفاً  
 بان يراجعها ويطلبها ولها تمكينه ان ظنت صدقه بقرينة ويحرم عليها النشوز والا فلا  
 ويفرق الحالك منهم من غير نظر لصدقهها كما صححه صاحب العين وحري عليه ابن  
 المقرئ وغيره ولا ينافيه ما أقرت لرجل بالزوجة فصداً فيها حيث لا يفرق بينهما وان  
 كذبها الولي والشهود لانهم لم يمانعوا يستند اليه في التفريق وهنا علمنا ما ناعا ظاهراً اراد  
 رفعه بتصادقهما فلم يتطرا اليه قال الرافعي والتدين هو معنى قول الشافعي رضى الله عنه  
 له الطالب وعالم الحرب ولو استوى عندها صدقه وكذبها جازلها تمكينه مع الكراهة  
 ولا تغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعد منه تعالى على الظاهر فقط لما أتى  
 ان يحمل نفوذ حكم الحاكم باطناً اذا وافق ظاهراً الامر باطنه ولها مع تكذيبه بعد انقضاء  
 عدتها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صدقه ولو بعد الحكم بافرقة والوجه الثاني  
 لا يدين لان اللفظ لا يحتمل المراد والنية انما تعمل فيما يحتمل اللفظ (ويدين) ايضاً (من  
 قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت) الدار (أو ان شاء زيد) طلاقاً لانه لو صرح به  
 لا تنظم ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهراً وخرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم  
 العين بجهة فينفي لفظها مطلقاً والنسبة لا تؤثر حينئذ بخلاف بقية التعليقات فانها  
 لا ترفع به بل تخصصه بحال دون حال وألحق بالاول ما لو قال من اوقع الثلاث كنت طلقت  
 قبل ذلك باثنا اوربعياً وانقضت العدة لانه يدرفع الثلاث من أصلها وما لو رفع  
 الاستثناء من عدمه صكاً ربعتين طوائق واراد الاثلاثة وأنت طالق ثلاثاً واراد الا

(قوله وبالثاني) هو قوله بخلاف بقية التعليقات الخ (قوله من وثاق) هل مثله على الطلاق وأراد من ذراعي مثلاً أو يفرق فيه نظر وقد أجاب مر على البدعية بأنه لا يدين فيه كما في إرادته أن شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليست أملاً جذاً فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية هـ سم على حج (قوله ونسائي) والفرق بين أربعين ونسائي أن أربعين ليس من العام لأن مدلوله لكل عدد محصور بشرط العام ١١٤ عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ في إفراده ونسائي وإن كان

محصوراً بحسب الواقع لكن لادلالة له بحسب اللفظ على عدد (قوله ولو زعم) أي قال وقوله أنه أتى بها أي المشيئة خرج به ما لو قال أردت بقولي أن دخلت الدار أو نحوها فأنكرت فإنه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم (قوله ولا قولهما) أي العدلين (قوله القرينة) ومثل ذلك ما لو قال على الطلاق ثلاثاً من زوجتي لأفعل كذا وكان له أكثر من زوجة وقال أردت فلانة فليدين ويحتمل خلافه لأن الإضافة تأتي للعهد فيقبل ظاهراً وإعله الأقرب (قوله ثم قال أردت) قضية الحكم بالوقوع حيث لم يقل ذلك كان مات ولم تعرف له إرادة وقضية ما سمي ما في له عند قول المصنف في الفصل الآتي أو اليوم فإن قاله نهاراً فغروب شمس الخ من قوله شرط الحمل على الجواز في التعاليق ونحوها قصد المسكلم له أو قرينة خارجية تقضه عدم الوقوع لأن القرينة المذكورة تقتضي أن المراد بالغير

واحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لأنه تأويل وصرف للفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد بثبوته والحاصل أن تفسيره بما رفع الطلاق من أصله كإردت طلاقاً لا يقع أو أن شاء الله أو أن لم يشأ أو الواحدة بعد ثلاثاً أو الألف لأنه بعد أربعين لم يدين أو ما يقدمه أو يصرفه لمعنى آخر أو يخصه كإردت أن دخلت أو من وثاق أو الألف لأنه بعد كل امرأة أو نسائي دين وانما ينفعه قصده ما ذكر باطنان كان قبيل فراغ العيين فإن حدث بعده لم ينفعه كما مر في الاستثناء ولو زعم أنه أتى بها وأسمع نفسه فإن صدقته فذلك والاحتمال وطلقت كما لو قال عدلان حاضران لم يأت به لأنه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها ما لم يسمعها أتى بها بل يقبل قوله بيمينه أنه لم يكذب كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ما لو كذب صريحاً فإنه يحتاج للينة ولو حلف مشيراً بنفسه ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل أكثر صدق ظاهراً كما أتى به الولي العرا في لأن اللفظ يحتمله وإن قامت قرينة على أن مراده بل أقل لأن النية أقوى من القرينة (ولو قال نسائي طوالت أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهراً) لأنه خلاف الظاهر من العموم بل يدين لاحتماله (القرينة بأن) أي كان (خاصته) زوجته (وقالت) له (تزوجت) على (فقال) في إنكاره المتصل بكلامها أخذ ما يأتي (كل امرأة لي طالق) وقال أردت غير الخاصة) لظهور صدقه حينئذ وقيل لا يقبل مطلقاً ونقله عن الأكثرين ومثل ذلك ما لو أردت الخروج لمكان معين فقال أن خرجت الليلة فأنت طالق فخرجت غيره وقال لم أقصد إلا منعها من ذلك المعين فيقبل ظاهر القرينة ولو طالب منه بجلاء زوجته على رجال أجنب خلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جليت تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيري الرجال الأجانب قبل قوله بيمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من نظر الأجانب لها وأشعر قوله بعضهن بقرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلو لم يكن له غيرها اتجه الوقوع على ما يحتمل الزكشي وغيره قياساً على ما لو قال كل امرأة لي طالق إلا المرأة ولا امرأة له سواها فإنها تطلق كما في الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وأقواء لكن ظاهر إطلاقهم بخلافه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها ولو قال النساء طوالت إلا المرأة

الأجانب فليست أملاً (قوله قبل قوله) أي ظاهراً (قوله لكن ظاهر إطلاقهم) معقد \* (فائدة) \* في حج ولا مانعها ما القرينة الحالية كما إذا دخل على صديقه وهي تغدى فقال أن لم تغد معي فأمر أن طالق لم يقع إلا باليأس وإن اقتضت القرينة أنه يغدى معه إلا ذكره القاضي وخالفه البغوي فقيده بما تقتضيه العادة قبل وهو واقفه اهـ وبأقرب قيل فصل التعليق بالجل عن الروضة ما يؤيده وعن الأصحاب ما يؤيد الأول وأنه مستشكل وبما رجح الثاني النص في مسئلة التغدى على أن الحلف يتقيد بالتغدى معه إلا أن اهـ وقول حج ما يؤيد الأول هو قوله لم يقع إلا باليأس

\*(فصل) في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها \* (قوله ونحوها) اي غيرها والمشابهة بين الازمنة وما ذكر معها في مجرد ان كلا مستعمل والافلام مشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال ان طلقك فانت طالق هذا ولا تشمل عبارته ما لو قال وتحنه أربع ان طلقت واحدة الخ فان المعلق فيه العتق لا الطلاق ولو قال وما يتبعه سلم من ذلك (قوله واستقباله) اي مستقبلة اي ما يستقبل منه (قوله ثبت في محل التعليق) اي وان كان في غير ما يأتي (قوله ومحل) اي قوله ثبت في محل الخ وقوله كما أفاده الخ معتمد وقوله ويجوز اي يحتمل (قوله عدم اعتبار ذلك) اي اختلاف المطالع فلا يقع بثبوته في غير محل التعليق ويقع بثبوته فيه وان اتحدت المطالع (قوله وذلك لصدق الخ) اي قوله وقع باقول جزء وقوله حتى في الاولى هي قوله في شهر كذا (قوله فان أراد ما بعد ذلك) اي ما بعد الجزء الاول فيما لو قال انت طالق في شهر كذا ما لو قال ذلك ١١٥ في غيره فلا لعدم احتمال لفظه غير الاول

وعبارة سم هو صادق بما لو اراد اليوم الاخير وآخر اليوم الاخير وقد قال في قوله ولعله غير مراد في مثل هذا الاذلا وجه للتدوين اه سم على حج (أقول) خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال انت طالق في اول الشهر ثم قال اردت بالاول النصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر جزء من الخامس عشر مثلاً فيبقى تدوينه لاحتمال اللفظ لما قاله (قوله فقسم يوم الاربعاء) اي او يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه (قوله الذي قبله) اي حيث مضى له الخميس قبل قدمه وبعد التعليق والا فلا وقوع (قوله فعاش فوق ذلك) اي ولو زمننا طويلاً (قوله من تلك المدة) اي ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع عونه عادة فيسهل على

ولا امرأته سواها لم تطلق لانه في هذه لم يصف القساء لنفسه ولو أقرب بطلاق أو بالثلاث ثم أنكروا قال لم تكن الا واحدة فان لم يذكروا لم يقبل والا كطنت وكبلي طلقها فبان خلافه وأظننت ما وقع طلاقاً وأطلع ثلاثاً فأنيت بخلافه وصدقته أو أقام به بينة قبل \*(فصل) في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها \* اذا قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرة (أو) في (أوله) أو في رأسه أو دخوله وبجيمته أو ابتدائه أو استقباله أو أول أجزائه (وقع باقول جزء) ثبت في محل التعليق كما يحتمل الزكشي كونه (منه) اي معه وهو اول ليلة منه لتحقق الاسم باقول جزء ومحل كما أفاده الشيخ اذا اختلفت المطالع ويجوز عدم اعتبار ذلك والفرق بين ما هنا وما هو أول الصوم أن العبرة بالبلد المنقل إليه لانه اذا الحكم ثم منوط بذاته دون غيره فأنيط الحكم بعملها بخلافه هنا فانه منوط بعمل العصمة وهو غير متقيد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب في ذلك الحل وذلك لصدق ما علق به حينئذ حتى في الاولى اذا المعنى فيها اذا جاء شهر كذا وبجيمته بقصة عجيبة أو أول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بمحصوله في أولها فان أراد ما بعد ذلك دين (أو) قال انت طالق (في نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه) يقع الطلاق (بغير أول يوم منه) لان الفجر لغة أول النهار وأول اليوم وبه يعلم انه لو قال لها أنت طالق يوم قدوم عرو فقد قدم قبل غروب شمس بان طلاقهما من الفجر على الاصح عند الاصحاب وقياسه انه لو قال متى قدوم فانت طالق يوم الخميس قبل يوم قدومه فقد قدم يوم الاربعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذي قبله وترتبت احكام الطلاق الرجعي او البائن من حينئذ وتظهر ما لو قال أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان بائناً ولم يعاشرها ولا ارث لها واصل هذا قولهم في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر يشترط للوقوع قدومه بعد مضى أكثر من شهر من

وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان شبهة (قوله ولا عدة عليها) اي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتنق الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعياً وتكمل عدة الطلاق ان كان بائناً وفي سم على حج ومعهم ان عدة البائن قد تنقضي قبل مضى الاربعة أشهر وعشر وكذلك عدة الرجعية لانها وان كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عتقها لكن عدتها تنقضي هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال اه (قوله واصل هذا) اي قوله أنت طالق قبل موتي الخ

(قول من اثناء التعليق) هو صادق بأن الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة  
 ٨١ سم على حج (قوله مؤيدا) وان كانت الى تقتضي ان الطلاق مغني بآخر الشهر وانما تعود بعده الى الزوجية (قوله فيقع  
 حالا) اي وهو مؤيد ايضا (قوله ومثله) اي قوله الى شهر وفي حج مانعه بعدما تقدم في قوله آخر شهر الخ ومثله الى آخر يوم من  
 عري وبه يعلم انه لو قال أنت طالق آخر يوم من عري طلقت بطالع فجر يوم الخ ماذكره الشارح وهو قد يفيد عدم مغايرة حكم  
 الى آخر يوم من عري وحكم أنت طالق آخر يوم الخ (قوله وتقدير ذلك) اي تأويله بأن المعنى في آخر يوم من أيام الخ (قوله  
 والواقع حالا) يشمل ما اذا مات في ليلة التعليق وفي الوقوع حالا نظر اذ لم يوجد المعلق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق  
 اللفظ وقد يقال هو كذا لو قال أنت طالق ١١٦ امس فأتى فيه تفصيله الا في لانه بمنزلة قوله أنت طالق في اليوم الماضي وقد

يقال بخلافه لان هذا جاهل بموته  
 فليس قصده الا التعليق بجيء  
 آخر يوم من عري وقد بان بموته  
 استحالة فلا يقع شيء لان  
 الطلاق لا يسبق اللفظ ٨١ سم  
 على حج (أقول) يتأمل فيما  
 ذكره المحشي فان ما دخل تحت  
 قوله والاصور ثان ان يقوله  
 نهار او يموت في بقية اليوم او  
 يقوله نهار او يموت في الليلة  
 التالية وفي كل منهما اذا قلنا  
 يتبين وقوع الطلاق من وقت  
 التعليق لا يقال ان الطلاق سبق  
 اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته  
 لكن تأخر تبينه عن وقته املو  
 قاه ليل او مات في بقية الليل فلا  
 وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه  
 اليوم وظاهر ما لو قال ليل اذا مضى  
 اليوم وحكمه انه لا وقوع ويحتمل  
 تبين وقوعه باللفظ كما لو قال ليل

اثناء التعليق فحينئذ يتبين وقوعه قبل شهر من قدومه فتعتمد من حينئذ لانه علق بزمن  
 بينه وبين القدوم شهر فاعتبر مع الاكثوية الصادقة بآخر التعليق فأكثر ليقع فيها  
 الطلاق وقوله ما بعد مضى شهر من وقت التعليق مرادهما بوقت التعليق آخره فيتبين  
 الوقوع مع الاخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر من  
 يومه هذا لان يريد تعجيزه ونوقته فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عري طلقت بطالع  
 فجر يوم موته ان مات نهارا والاقب فجر اليوم السابق على ليلة موته وتقدير ذلك في اليوم  
 الاخير من أيام عري اذ هو من اضافة الصفة الى الموصوف قال بعضهم اخذوا من كلام  
 الجلال البلقيني ومحل هذا ان مات في غير يوم التعليق وفي ليلة غير الليلة التالية ليوم  
 التعليق والواقع حالا انتهى ومراده ان يتبين وقوعه من حين تلفظه ولو قال آخر يوم  
 لموتى او من موتى لم يقع شيء لاستحالة الايقاع والوقوع بعد الموت واخرجه من عري أو  
 من اجزاء عري وقع قبيل موته أى آخر جزء يليه موته لتصر يحكم في أنت طالق آخر جزء  
 من اجزاء حية تلك بأنه سنى لادته عقابه الشرع في العدة وأجاب الروائي عما يقال كيف  
 يقع مع ان الوقوع عقب آخر جزء وهو وقت الموت بأن حالة الوقوع هي الجزء الاخير  
 لا عقبه لسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة الى التعقيب بخلافه في أنت طالق فانه انما  
 يقع عقب اللفظ لامعه لاستحالة وفي قول الروائي بخلافه الى آخره نظر ظاهر ولو قال  
 قبل ان أضربك أو نحو مما لا يقطع بوجوده فضر بها بان وقوعه عقب اللفظ على ما قاله  
 جمع ورده الشيخ بأن الموافق لقولهم في أنت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء  
 من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق وقول الشيخين فيقتضى يقع مستندا الى  
 آخر اللفظ أقرب الى الاول بل ظاهر فيه لقوله مستندا الى حال اللفظ ولم يتولا الى

أنت طالق اليوم لما يأتي (قوله على ذلك) بل قد يقال في آخر اليوم الذي علق فيه لانه يصدق عليه انه آخر يوم من  
 مطلق الايام (قوله بعدم الوقوع أصلا) قال حج لترده بين آخر يوم من عري أو من موتى وماتر تدبين موقع وعدمه ولا مرجح  
 لاحدهما من تبادل ونحوه يتعين عدم الوقوع به لانه العصة ناشئة بيقين فلا ترفع بحتم (قوله وان زعم بعضهم) هو حج (قوله  
 مما لا يقطع بوجوده) اي بخلاف الموت فانه يقطع بوجوده فلو قال أنت طالق قبل موتى فقطضية ما ذكره هنا انما اطلاق في آخر  
 جزء من حياته وفي معنى الروض الوقوع حالا ومثله في سم على حج (قوله فضر بها) اي بعد التعليق ولو بزمن طويل ومفهوم قوله  
 فضر بها انه لو لم يضر بها عدم الوقوع لان المعنى ان ضربتك فانت طالق قبل الضرب ولم يجد الضرب فلا وقوع (قوله عقب  
 اللفظ) اي ويأتى فيه ما تقدم من ان الوطء الواقع بعد ذلك وطء مشبهة (قوله على ما قاله جمع) معتقد  
 (قول المحشي قوله مؤيدا وقوله بلى ذلك وقوله بعدم الوقوع أصلا وقوله وان زعم بعضهم ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا)

(قوله ولا زمن له) على ان قوله أولا مما لا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره وبين ما فاسد عليه لان الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع بوجوده \* (قائدة) \* وقع السؤال في المدرس عن شخص حلف بالطلاق لا يشتري وردا فهل يحث بشراءه الرد ومجيبون الورود أم لا والجواب عنه بأن الظاهر عدم الحث بشراءه لان الايمان مبناها على العرف والعرف لا يطلق عليهم الا مقيدا (قوله لان آخره اليوم الاخير) الاظهر أن يقال في التعليق ان الآخر هو الجزء الاخير والضمير في اوله راجع للآخر فكأنه قال أنت طالق اول آخر الجزء الاخير ولم يتحقق تطاير في ١١٧ الخارج بين آخر الجزء الاخير واوله اوقع بالجزء الاخير لتحقيقه لانه ان اعتبر

له اول فذلك الجزء هو آخر الاول وان لم يعتبر له اول فهو المعلق عليه لعدم تعدد أجزائه وفي شرح الزبد المنوف (فرع) قال في المطالب عن العبادي لو قال أنت طالق اول النهار وآخره تطلق واحدة بخلاف ما لو قال أنت طالق آخر النهار واوله قائم انطلق طلقتين والفرق بينهما انه في الاولى اذا طلقت في اول النهار أمكن مصحح حكمها على آخره فاقصر على واحدة لتحقيقها بخلافه في الثانية قائم اذا طلقت في آخره لا يمكن مصحح حكمها على اوله فاوقعنا به طلاقة اخرى اهـ كذا احكام الزركشي في الخادم في كتاب الايمان اهـ (قوله) وان ذكر الشيخ (اي في غير شرح منهجه) (فرع) \* وقع السؤال في المدرس عما لو قال لزوجه أنت طالق في افضل ساعات النهار مثلا هل يقع عليه الطلاق حالا او بعضي النهار فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان بقراعه

اللفظ وعليه يفرق بين هذا وما فاسد عليه بأن التعليق ثم بأزمنة متعاقبة كل منها محدود الطرفين فيقيد الوقوع بمصادقه وهنا يفعل ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (أو) أنت طالق (آخره) اي شهر كذا وان سلاخه أو نحو ذلك (ف) يقع (يا) خرج من الشهر) لان المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأول النصف الاخر) وهو أول جزء منه لانه سادس عشره اذ كله آخر الشهر وردت جميع ذلك ولو علق بآخر أول آخره طلقت أيضا بآخره لان آخره اليوم الاخير واوله طالع الفجر فآخر اوله الغروب وهو الجزء الاخير كذا قاله الشيطان وهو المعتمد وان ذكر الشيخ ان الاولى انما انطلق قبل زوال اليوم الاخير لانه آخر اوله وقت الغروب انما هو آخر اليوم لا آخر اوله وان علقه بأول آخره طلقت بأول اليوم الاخير منه أو علق بالتصاف الشهر طلقت بغروب شمس الخامس عشر وان نقص الشهر لانه المفهوم من ذلك أو علق بنصف نصفه الاول طلقت بطالع فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليل ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف الليلة بنصف يوم وتجعل ثمان ايام وسبعة ايام نصفاً وسبع ليل وثمانية ايام نصفاً أو علق بنصف يوم كذا طلقت عند زواله لانه المفهوم منه وان كان اليوم يصح من طلوع الفجر شرعا ونصفه الاول أطول أو علق بين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق بنهار والاقبال فجر اذ كل منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذا فاصل بين الزمانين خلافاً للبقيني (ولو قال ايل بلا اذا مضى يوم) فانت طالق (ف) تطلق (بغروب شمس غده) اذ به يتحقق مضى يوم (أو) قاله (نهارا) بعد اوله (ففي مثل وقته من غده) لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلاً ومفتقراً ولا يعارضه ما عرف انه لو نذر اعتكاف يوم لم يجزله تقرييق ساعاته لان النذر موسع يجوز ابقاؤه اي وقت شاء والتعليق محمول عند الاطلاق على أول الازمنة المتصلة به اتفاقاً ولان الممنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه ومن ثم لو دخل فيه اثناء يوم واستقر الى نظيره من الثاني أجراه كما لو قال اثناء على ان اعتكف يوماً من هذا الوقت وهذا نظيره ما هنا بجوامع ان كلا حصل الشرع فيه عقب اليقين اما لو قاله اوله بان فرض انطباق التعليق على اوله فتطلق بغروب شمس له ولو قال أنت طالق كل يوم طلاقة

يتحقق مضى الافضل ونظيره ما لو قال أنت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه انه انما يقع عليه الطلاق بأول الليلة الاخرى من رمضان لان بها يتحقق ادراك ليلة القدر ولو حصل منه التعليق في اثناء العشر الاخير لم يقع الطلاق الا مضى مثله من السنة القابلة (قوله وهذا) اي قوله ومن ثم لو دخل الخ (قوله) بان فرض انطباق التعليق (اي) بأن وجد اوله عقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه اهـ سم على حج أي فلا تطلق الا بمضى جزء من اليوم الثاني



(قوله طلقت في الحال الخ) أي إن كان قاله ثم أراو الأفلا تطلق الإجماع الغد (قوله لا يقال لم لا يحمل على الجواز) أي بأن يراد باليوم الليلة أو مطلق الوقت فتطلق بمعنى الليلة أو مضي ما يصدق عليه الوقت الذي وقع فيه التعليق (قوله تقيده) أي فيحمل اللفظ عند الإطلاق على ما دلّت عليه القرينة من غير قصد له (قوله أو رمضان) وهذا بخلاف ما لو قال في شهر شعبان أو رمضان فلا تطلق إلا بأول جرمين شعبان أو رمضان وعليه فلعمل الفرقان قوله في كذا يقتضي تقيده بكون الوقوع فيما بعد الجار لأن الظرف صفة أو حال لما قبله بخلاف ١١٨ أنت طالق الشهر فإنه أوقع الطلاق منجزاً فوقع بالقاف من طالق وسمى

الزمان بغير اسمه (قوله من غير ذكر شهر) أفهم أنه لو قال أنت طالق شهر شعبان لم تطلق إلا بدخول شهر شعبان كما لو قال أنت طالق في شهر شعبان وبيخالفه ما في حاشية شيخنا الزياي من قوله أما لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان فيقع حالاً مطلقاً (قوله فإنها تطلق حالاً) ينبغى أن هذا بحسب الظاهر وأنه إن أراد التعليق فبمعنى الشهر الذي سماه قبل باطناً قياساً على ما لو قال أنت طالق في شهر كذا أو أوله أو أدامه بعد الأول (قوله أو استعقبه أول النهار) قضيته عدم اعتبار الليلة الأولى وقضيه قوله فإن اتفق تعليقه في أول الهلال وقع خلافه فكان الظاهر أن يقول أول الشهر (قوله بغروب شمس) أي بل يكمل ما يليه (قوله يلاذ الروم أو القرم) أي وإن لم يكن رومياً ولا فارسياً

طلعت في الحال طلقة وأخرى أول الثاني وأخرى أول الثالث ولم ينظر فيه ما مضى ما يكمل به ساعات اليوم الأول لأنه هنا لم يعلق بمضي اليوم حتى يعتبر كماله بل باليوم الصادق بأوله ولظهور هذا انجذب من استشكل ابن الرنعة (أو) قال إذا مضى (اليوم) فأنت طالق (فإن قاله ثم أرا) أي أثناءه وإن بقي منه لحظة (فبغروب شمس) لأن الالهيديّة تصرّفه إلى الحاضر منه (والا) أي بأن لم يقله ثم أرا بل ليلاً (لغا) فلا يقع به شيء إذ لا نهى حتى يحمل على المعهود والجل على الجنس متعذراً لقضائه التعليق بفراغ أيام الدنيا لا يقال لم لا يحمل على الجواز لتعذر الحقيقة لانا نقول شرط الجدل على الجواز في التعليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تقيده ولم يوجد واحد منهما ما خرج بمعنى اليوم قوله أنت طالق اليوم أو الشهر أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة أو شعبان أو رمضان من غير ذكر شهر فإنها تطلق حالاً ولو ليلاً سواء انصب أم لالنه أو وقعه وسمى الزمن بغير اسمه فلغت التسمية (وبه) أي بما ذكر (بقام شهر وسنة) والشهر والسنة في التعريف والتسكير لكن لا يتأني هنا الغاء كما هو معلوم فيقع إذا قال إذا مضى شهر فأنت طالق بمعنى ثلاثين يوماً ومن ليلة الحادى والثلاثين أو يومه بقدر ما سبق من التعليق من يومه وليتته فإن اتفق تعليقه في أول الهلال وقع بحضه تاماً وناقصاً ولعل المراد كما قاله الأذرى إذا تم التعليق أو استعقبه أول النهار ما لو ابتدأ أول النهار فقد مضى جزع قبل تمامه فلا يقع بغروب شمس وإذا قال في أثناء شهر إذا مضت سنة فأنت طالق طاعة بمعنى أحد عشر شهراً بالاهلة مع كمال الأول من الثالث عشر ثلاثين يوماً وهذا عند إرادته العربية أو الإطلاق فإن ادعى إرادة الفارسية أو الرومية دين نعم أن كان يلاذ الروم أو القرم فينبغي قبول قوله ولو أراد بقوله سنة بقيتها فقد غلط على نفسه أو بقوله إذا مضت السنة سنة كاملة دين وإذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق طلقت بمعنى بقية ذلك الشهر أو السنة أو قال في اليوم الآخر من شهر إذا مضى

(قوله ولو أراد بقوله سنة بقيتها) وبني ما لو قال أنت طالق إذا مضت السنون فهل تطلق بمعنى ثلاث وإن كان الباقي من شهر وقت التعليق دون سنة أو لا تطلق إلا بمعنى ثلاث سنين من وقت حلقه فيه نظر والظاهر الثاني لأنه أقل مسمى للجميع وليس ثم مذهب شرعي يحمل عليه ولا يصح حمله على الاستغراق لعدم توهم إرادته هنا فليتأمل (قوله دين) وينبغي أن يجري هذا في إذا مضى اليوم أو الشهر أو سم على حج (قوله أو السنة) ببعض الهوامش فرع سئل شيخنا إذا علق طلاق زوجته على تمام سنة ست وستين والف مثلاً من الهجرة النبوية فهل يقع عليه الطلاق بمعنى ذى الحجة ختام تلك السنة أو لا يقع إلا بمعنى المحرم وصفر وعشرة أيام من ربيع لأنه أول عام الهجرة في الحقيقة فيسبغ توقف وجه التوقف ظاهر لأن العصمة محقة لا تزال إلا بقيتين ولا يقين إلا بمعنى تلك المادة التي وقعت فيها الهجرة حقيقة وهي اثنا عشر ربيع ويحتمل أن يقع عند تمام الحجة من السنة =

المعلق عليها لانهم انما ارخوا السنة في اول المحرم ولم يؤرخوها بربيع حرره اه كذا نقل بهامش عن الشيخ محمد البايل اقول  
والثاني هو المتيقن الذي ينبغي الجزم به من غير تردد فيه لان هذا صار هو المتيقن في عرف الشرع ولا نظر لغيره واطبقاهم في التاريخ  
على اول المحرم وتصریح الفقه اياه اول السنة الشرعية دليل ظاهر على انهم الغوا الكسر من السنة الاولى وجعلوا بقيتها  
سنة فصار اول كل سنة بعد الاول هو المحرم فاشبهه المتقولات الشرعية كالصلاة الموضوعة شرعاً للهية المخصوصة ومن ثم لو  
حلف لا يصلي لا يحث الابدان الر كوع والسجود لانها مسمى الصلاة شرعاً (قوله فعل ما سبق في السلم) أي وهو انه ان نقص  
الشهر الذي يلي يوم التعليق طلقت باخره وان تم وقع في مثل وقت التعليق من اليوم الاخير بتكميل المكسر (قوله فبعضي  
ما بقي من السنة) أي وان كان شهر أو اقل لانه محمول على شهر والسنة التي وقع فيها التعليق (قوله على ارادة الباقي منها) أي  
وان قل كيوم فكانه قال باقي هذه الشهور وهي السنة التي هو فيها (قوله بعضي ساعات) أي مستوية وهي التي مقسدة ان  
الواحدة منها خمس عشرة درجة (قوله فبعضي أربع وعشرين ساعة) ١١٩ معقد (قوله بمعنى جمع) يخالفه ما نقل عن

الزمخشري في تفسير قوله سبحانه  
الذي أسرى بعبد له لامن أن الليل  
يصدق جيز من الليل وان قل  
ومن ثم نكره في الآية فكانه  
قبل اسرى بعبد في جزء قبل  
(قوله على غير قياس) ولينظر فيما  
لو قال اذ مضى الليل هل ينصرف  
للبسلة التي هو فيها فيحتمل بعضي  
الباقي منها لان لبسلا وان كان  
بمعنى الجمع الا انه بدخول ال يحتمل  
على الجنس وينصرف للمعهود  
فيه نظراً وقد يقال قد اعتبر الثلاث  
في الايام والنساء في لا تزوج  
النساء مع دخول لام الجنس اه  
سم على حج أي فيعتبر هنا أيضاً  
الثلاث (قوله ولو حلف لا يقيم الخ)  
هذا يخالف لما سألني له في أول فصل

شهر فأنت طالق فعلى ما سبق في السلم او علق بعضي شهر فبعضي ثلاثة او الشهور فبعضي  
ما بقي من السنة على الاصح عند القاضي وهو المعتمد خلافاً للجبل حيث اعتبر بعضي  
اثنى عشر شهراً والا وجهه انه لا فرق بين ان يكون الباقي من السنة ثلاثة شهور أو اقل  
منها حلالاً تعريف على ارادة الباقي منها ونقل عن الجبل انه لو علق بعضي ساعات طلقت  
بعضي ثلاث ساعات او الساعات فبعضي أربع وعشرين ساعة لانها جلة ساعات اليوم  
والليلة لكن قياس ما مر الاكتفاء ببعض ما بقي منها ولو قال اذ مضى لبسلة فأنت طالق  
لم تطلق الا بعضي ثلاث لبال كما اتفق به والواحد به الله تعالى اذ الليل واحد بمعنى جمع  
واحد ليلة مثل مرة وتزود جمع على لبال فزادوا فيها الباء على غير قياس ولو حلف  
لا يقيم يعمل كذا شهر انا فامه معتقراً حثت كما يأتي في الايمان أو أنت طالق في اول الاشهر  
الحرم طلقت بأول القعدة لان الصحيح انه اولها وقبل اولها ابتداء المحرم ذكره الاسنوي  
(أو) قال (انت طالق امس) أو الشهر الماضي او السنة الماضية (وقصد ان يقع في  
الحال مستند اليه) أي امس او نحو (وقع في الحال) لانه واقعه حالاً وهو ممكن واسنده  
لزم سابق وهو غير ممكن فأثنى وكذا لو قصد وقوعه امس أو لم يقصد شيئاً أو تعدت  
مر اجعته نحو موت او خرس ولا اشارة له مفهومة (وقيل لغو) نظراً لاسناده لغير ممكن  
ورديان الا ناطة بالممكن اولى ألا ترى الى ما مر في له على الف من عن خبر انه يلقي قوله من  
عن خبره يلزمه الالف (او قصد أنه طلق امس وهي الآن معتدة) عن طلاق رجعي

علق يا كل رغيخ الخ وعبارته ثم أولاً يقيم بكدامدة كذا لم يحتمل الا باقامة كذا متوالياً لانه المتبادر عرفاً انتهى وهو قريب  
• (فرع) • وقع السؤال في الدرس عن شخص قال لزوجته ما دمت تتوجهين الى بيت أهلك فانت طالق فتوجهت فهل يقع عليه  
طاقة فقط أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الذي يظهر ان المقصود من مثل هذا انه يقول متى ذهبت الى بيت أهلك فانت طالق  
فاذا ذهبت طلقت واحدة وانحلت اليين لعدم اقضاء ما هو المتبادر من كلامه على عدم التكرار • (فرع) • وقع  
السؤال في الدرس أيضاً عن حلف لا يكلم فلانا يوم الجمعة مثلاً السنة فهل يحتمل بكلامه له عقب الحلف في اي يوم كان الجمعة  
او غيره قبل مضي السنة أو لا يحتمل بكلامه في غير يوم الجمعة وتحمل السنة على انها ملققة من يوم الجمعة خاصة فيه نظر  
والجواب عنه بانه يحتمل الاول لان مثل هذا انما يرد به التعميم فكانه قال لا كل يوم الجمعة بل لا كل سنة ويحتمل وهو  
الظاهر أن يراد لا كل يوم الجمعة خاصة في مدة سنة أو لها وقت الحلف فلا يحتمل بتسليمه في غير يوم الجمعة من أيام السنة

(قوله فلا وقوع به) هذا قد يشكل بما قدم من انه لو قال بعد أنت طالق أردت طلاقا لا يقع لم يدين الا ان يقال ان التصريح بقوله قبل أن تخلفي صبره طلاقا مستصفا لا تخلفي بخلافه ثم فان الحاصل منه مجرد النية وهي اضعف من اللفظ (قوله وأدوات التعليق) وفي الروض وأن قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغته بها أي بلا مثل ان كالمغدادين طلقت بالدخول اه قال في شرحه امامنا ليس لغته كذلك فتطلق ١٢٠ زوجته اه ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا دخل الدار تعليق قال في

شرحه فظاهره ان الحكم كذلك وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف لما مر في أنت طالق لا دخلت الدار ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذي لا يكون الابعستقبل فكان ذلك تعليقا مطلقا بخلاف الماضي اه والمفهوم من سياقه انه تعليق بالدخول اه سم على حج (قوله الا في قريبا) لم يذكره وذكر حج في آخر هذا الفصل ما حاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد التعليق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق الابالياس من التطبيق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع والا فلا (قوله في عرف اهل اليمن) هل يختص بهم اه سم على حج أقول قد يدل على عدم الاختصاص ما تقدم في أنت طالق الى شهر ونحوه من انه انما يقع بعد مضي الشهر على ما مر (قوله المحللة لذلك) أي الى الانبات والنفي (قوله دخل وقت الشكوى) قد

اوبائن (صدق بيمينه) لقرينة الاضافة الى امس ثم ان صدقته فالعدة مما ذكر وان كذبته او لم تصدقه ولا كذبته فمن حين الاقراء (أو قال) أردت أني (طلقتها في نكاح آخر) أي غير هذا النكاح فبانت معنى ثم جددت نكاحها وان زوجها آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها (صدق بيمينه) في ارادة ذلك لاقرينة (والا) بان لم يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا بعد دعواه وهذا ما جزمنا به هنا وهو المنقول عن الاصحاب والامام احتمال جرى عليه في الروضة تبعاً للنسخ أصلها السقيمة انه يصدق لاحتماله ولو قال أنت طالق قبل أن تخلفي طلقت حالا اذ لم تكن له ارادة كما قاله الصمري وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فان كانت له ارادة بان قصد انبائه بقوله قبل أن تخلفي قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به أو بين الليل والنهار فان كان نهرا فبالغروب وأولها الفجر (وأدوات التعليق) كثيرة منها (من كن دخلت) الدار من نسائي فهي طالق (وان) كان دخلت الدار فانت طالق اوانت طالق وكذا طلقتك بتقصيه الا في قريبا ويجري ذلك في طلقتك ان دخلت من خلاف ما ادعى وقوعه هنا حالا وفي الاولى عند الدخول مطلقا كما أفاده الباقي (واذا) والحق به ما عبرا وحدا الى كالي دخلت فانت طالق لا طارداها في عرف اهل اليمن بمعناها (ومتي ومتي ما) بزيادة ما كاهر ومهما وما واذما على مذهب سيدييه وأياما وأينما وأينما وحيثما وكيف وكيفما (وكما وأي كأي وقت دخلت) الدار فانت طالق (ولا تقتضين) هذه الادوات (قورا) في المعلق عليه (ان علق باثبات) أي فيه أو بنفي كالدخول في ان دخلت (في غير خارج) لانها وضعت لابقيد دلالة على فوراً وتراخ ودلالة بعضها على الفورية في الخلع كما مر في ان واذا ليست من وضع الصيغة بل لاقتضاء المعاوضة ذلك اذ القبول فيها يجب أن يتصل بالايجاب وخروج بالاثبات النفي كما يأتي وما أفتى به الشيخ في متى خرجت شكوتك من تعيين ذلك فوراً عقب خروجها لان حلقه بكل الى متى خرجت ولم أشكك فهو تعليق باثبات ونفي ومتى لا تقتضي الفور في الاثبات وتقتضيه في النفي محمول على ما اذا قصد الفورية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والا فلا نسلم المحللة لذلك وضعا ولا عرفا وانما التقدير المطابق متى خرجت دخل وقت الشكوى أو وجدتها حينئذ فلا تعرض فيه لانها انما وبفرض ما قاله يجري ذلك فيما عدا ان لاقتضاءها الفور في النفي وعلى ما تقر

بخالف هذا ما سأق للشارح في اول فصل علق بأ كل رغب من قوله او علق باعطاء كذا بعد شهر فقد مثلاً فان كان يلفظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر وان لم يثبت الابالياس وكان وجه هذا مع مخالفته لما مر في الادوات ان الاثبات فيه بمعنى النسي بمعنى اذا مضى الشهر اعطيتك اذالم اعطيك وهذا الفور كما مر فكذلك ما بعناه اه (قوله وبفرض ما قاله) أي الشيخ (قوله لاقتضاءها) أي لاقتضاء ما عدا ان

(قوله فلا يعد العمل بها) معقد أي حيث نوى مقتضاها ويصدق في ذلك (قوله ان قصدا متناعا) أي على معنى انه امتنع  
 طلاقك لاجل دخولك أو تخصيصا بمعنى انه ضمنها على الدخول (قوله الامتناعية) خبران (قوله وقد تلى الفعل غير مفهومة)  
 وليس في كلامه افصح فيما اذا قصد تخصيصا بوقوع ١٢١ الطلاق مطلقا وان لم تدخل الدار وقد

بدل استدلاله بقوله جلا على ان  
 لولا الامتناعية الخ وقوله ولان  
 الاصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا  
 قصد التخصيص ولانه لو لم يقع عند  
 قصد التخصيص لم يكن في تفصيله  
 فائدة لثبوت عدم الوقوع حينئذ  
 سواء اراد الامتناع او التخصيص  
 او لم يرد شيئا ووجهات ارادته لكن  
 يحتمل ان ذلك غير مراده بل المراد  
 عدم الوقوع مطلقا كما هو صريح  
 الكوكب للاسنوي اه سم على  
 حج أقول لكن ما اقتضاه كلام  
 الكوكب من عدم الوقوع مطلقا  
 عند قصد التخصيص مما لا وجه له  
 فان معنى التخصيص الحث على  
 الفعل فهو بمنزلة ما لو قال على  
 الطلاق لا بد من فعلك كذا وذلك  
 يقتضي الوقوع عند عدم النهي  
 الا انه لا يتحقق عدم فعلها الا  
 بالباس ان اطلق ويحقق بقوات  
 الوقت الذي قصده ان اراد وقتا  
 معيننا (قوله لولا تستغفرون الله)  
 بمعنى استغفروا الله لانها اذا  
 دخلت على المضارع بقصد  
 الحث عليه كان بمعنى الامر (قوله  
 لولا اخرتني) أي فانه بمعنى لولا  
 تؤخرني الى أجل قريب فيكون

فقد تقوم قرينة خارجية تقتضي القوفا لا يعد العمل بها وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى  
 عما لو قال أنت طالق لولا دخلت الدار فأجاب بأنه ان قصدا متناعا أو تخصيصا عمل به  
 وان لم يقصد شيئا أو لم يعرف قصده لم يقع طلاق جلا على أن لولا الامتناعية ابتداء لها الى  
 الفهم عرفا ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولان الامتناعية قد يلزم الفعل  
 فقد قال ابن مالك في نسبه له وقد تلى الفعل غير مفهومة تخصيصا انتهى وهو مفهوم من  
 قول الاسنوي في الكوكب فلا يلزم الا المبتدأ على المعروف انتهى ولان التخصيصية  
 تختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى أجل قريب  
 (لا) ان قال (أنت طالق ان شئت) أو اذا شئت فانه يعتبر القوفا في المشتقة بناء على انه تعليق  
 وهو الاصح بخلاف نحو متى شئت وخرج بخطابها خطاب غير هافلا فورقيه وفي ان شئت  
 وشاء زيد يعتبر فيها لافيه (ولا) تقتضين (تكرارا) بل اذا وجدت مرة انحلت العين ولم يؤثر  
 وجودها ثانيا للدلالة انهن على مجزئ مدور الفعل الذي في حينه ولو منع تقييده بالابد كان  
 خرجت أبدا الا باذني فانت طالق لان معناه أي وقت خرجت (الا كلما) فانها تقتضيه  
 ولو قال متى سكنت بز وجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتي أم الخير كانت  
 أم الخير طالقام سكن بهم ما في بلدة أخرى انحلت بمنه لانها تعلقت بسكنى واحدة اذ ليس  
 فيها ما يقتضي التكرار فصار كالوقيد هابوا واحدة ولان لهذه العين جهة بروهي سكناء  
 بز وجته فاطمة في بلد ومعهما زوجته أم الخير وجهة حثت وهي سكناء بفاطمة في بلدة  
 دون أم الخير ويفارق هذا ما لو قال لز وجته ان خرجت لاسية سر برقات طالق فخرجت  
 غير لاسية له حيث لا تتحل حتى يحث بخروجها ثانيا لالاسية لبيان هذه العين لم تستحل على  
 جهتين وانما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقوع الطلاق أفق بذلك الوالد رحمه  
 الله وأنتي أيضا بالتحلال عين من حلف لا يتخدم عند غير زيد الآن تأخذ يد عادية فاخذته  
 واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك محتارا (ولو قال) لموطأة كما علم  
 بالاولى من كلامه الا في في كلما (اذا طلقك) أو وقعت طلاقك مثلا (فانت طالق ثم  
 طلق) هابنقسه دون وكيله من غير عوض بصريح وكناية معنية (أو علق) طلاقها  
 (بصفة فوجدت فطلقته) تقعان عليها ان ملكهما واحدا بالتطبيق بالتمييز والتعليق  
 بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به اذا التعلق مع وجود الصفة تطبيقا وإيقاع ووقوع  
 وجود الصفة وطلاق الوكيل ووقوع لا تطبيق ولا إيقاع ومجرد التعليق ليس بتطبيق  
 ولا إيقاع ولا وقوع فلو علق طلاقها على صفة اولاً ثم قال اذا طلقك منك فانت طالق

١٦ به س المقصود به طلب التأخير (قوله على انه) أي التعليق وقوله فلا فورقيه في حج  
 ومثله ما لو قال طالق هي ان شامت اه (قوله يعتبر) أي القوفا وقوله لافيه أي زيد (قوله بسكنى واحدة) صفة سكنى (قوله  
 واستخدمته مدة) أي وان قلت كيوم

(قوله لم يقع المعلق) أي لكنه حلت ولو قال ان حلت بطلانك فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالخلف (نزع) في حج لو قال لموطأ أنه أنت طالق كلما حلت حرمت وقعت واحدة الا ان اراد بتكرار الحرمة تكرر الطلاق فيقع ما نواه (نزع) قال سم على حج وقع السؤال عن شخص كانت عنده اخت زوجها و ارادت الانصراف خلفت بالطلاق لانها ان راحت من عنده ما خلى اختها على عصمتها فراحته فظهر لي انه يقع عليه الطلاق ان ترك طلاق اختها عقب رواحها بان مضي عقبه ما يسع الطلاق ١٢٢ ولم يطاق فهو محمول على الفور لا قالن بحث معي أنه لا يقع الا بالأيأس ثم رفع السؤال للشمس الرمي فافق بما

قلته و ذكر عن الشهاب الرمي الى انا قال ان التولية محمولة على معسق التولية معنى ان خالت او اختك ان تركت او ماتت ثم رأيت الشاويح قال في باب الايمان أو لا خيلك تفعل كذا اجل على نفي تمكنه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه اه فليتأمل أقول وهل يبرخ زوجته مع عصمتها بالطلاق الرجعي أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لان العصمة حيث اطلقت حلت على العصمة الكاملة المبيحة للموطأ (قوله عند وجود الصفة) قيد في المدة وسعة والمستدلة معا (قوله المعتقدن اليه) أي وان كان من يعينه صغيرا أو زمنا (قوله وسائر أدوات التعليق الخ) أي فحق كان معها شيء من الثلاثة اشترط لوقوع الطلاق الزور (فائدة) سئل ابن الوردي رحمه الله أدوات التعليق تخفى علينا هل لكم ضابط لكشف غطاها فاجاب

كلما التكرار وهي ومهما

فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما افهمه قوله ثم طلق او علق لانه لم يحدث بعد التعليق طلاقها شيئا ولو قال لم ارد بذلك التعليق بل أملك تطلقين بما وقعته دين ما غير موطأ وموطأ طلقت بعوض و طلاق الوكيل فلا يقع واحد الطلاق المعلق ليعنونتم في الاولين ولعدم وجود طلاقه في الاخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتصل اليه بالخلف بناء على الاصح انه طلاق لا فسخ (أو) قال (كلما وقع طلاق) عليك فانت طالق (فطلق) هو أو وكيله (فثلاث في عموسة) ولو في الدبر ومستدلة ما هو المحترم عند وجود الصفة ولا تضر لحالة التعليق لاقتضاء التكرار فتقع ثانية بوقوع الاولى وثالثة بوقوع الثانية فان لم يعبر بوقوع بل باو قعت او بطلقت طلقت ثلثان فقط لا ثالثة لان الثانية وقعت لانه اوقعها (وفي غيرها) عند ما ذكر (طلقة) لانها باتت بالاولى ولو قال وتحتة (نسوة) أربع ان طلقت واحدة (من نسائي) (فعبدا) من عبيدي (حران) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (وان) طلقت (ثلاثا فثلاثة) احرار (وان) طلقت (اربعا فاربعة) احرار (فطاق اربعا معا) ومرتبة اربع عشرة) واحد بالاولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة واربعة بالاربعة وتعيين المعتقدن اليه وبحت ابن النقيب وجوب تعيين من يعتق بالاولى ومن بعده اذ اطاق مرتبة ليعتقهم كسبهم من حين العتق ولو ابدل الواو بافاء او يتم لم يعتق فيهما اذ اطاق معا الا واحد ومرتبة الا ثلاثة واحد بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثالثة لانها ثانية الاولى ولا يقع شيء بالثانية لانها لم يوجدها بعد الاولى صفة اثنين ولا بالاربعة لانه لم يوجدها بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الاربعة وسائر أدوات التعليق كان في ذلك الاكثرا كما قال (ولو علق بكما) في كل مرة قبل أو في المرتين الاوليين كما قاله ابن النقيب وتصويرهم بها في الشكل انما هو لبيان الواجهة المقابلة للصحيح التي من جملتها اعتق عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثلاثة الاولى واعلم ان ما هذه صدرية طريقة لانها ثابت بصلة عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلمته منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه فادتها التكرار الذي عليه الفقهاء والاصحابون النظر الى عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكل أ كدته (خمس عشرة عبدا) يعتقون (على الصحيح) لان صفة

ان اذا اي من متى معناها للتراخي مع الثبوت اذالم يملك معها ان شئت واعطاها أو ضمان والكل في جانب النفي الواحدة لقول لان فذا في سواها وقول النظم مع الثبوت أي كان قال ان دخلت الدار أو أي وقت وغيرهما من بقية الادوات فان طالق وقوله في جانب النفي كان قال اذالم تعلى كذا مثلا فان طالق (قوله واعلم ان ما هذه مصدرية) قد يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي ناقبة عنه لا عن المصدر (قوله بصليها) أي مع (قوله قائم مقامه) أي الوقت



== (قوله وكل أ كدته) أي العموم (قوله فلا تعد الثالثة كذلك) أي ثانية وقوله الا في الاولين أي التعليمية من الاولين (قوله أربعا في الرابعة) بيان لخل السكراد (قوله ومجموعها ثمانية) أي لما تقدم من أن ما عد باعتبار الابد ثانيا بذلك الاعتبار الخ (قوله ولو علق الطلاق بنفي فعل الخ) ومثله الخالف بالله بالاولى كان قال والله ان لم تدخل الدار ما فعلت بك هذا وفي حج فرع قال أنت طالق ان لم تزوجي فلا ناطقت حالا كما يأتي عما فيه وان لم تزوجي فلا ناطقت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور في الغاء وقوعه ومن صححه لم يوقعه وفي تخصيص الدور به فله نظر بل يأتي في الاولى اذ لا فرق بينهم مما من حيث المعنى على ان الذي يتجه ان هـ ذامن باب التعليق بما يؤول للمحال الشرعي لانه حدث على تزوجه المحال قبل الطلاق لامن الدور يقع حال نظير الاولى فتأمل ولو حالف ايرسمن عليه لم يتوقف البر على طلب ١٢٣ الترسيم عليه من حاكم على ما أفتى به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك لان

حقيقة الترسيم تختص بالحاكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يغني مجرد النكابة للحاكم عن ترسيمه وهو ان يكل به من يلازمه حتى يؤمن من هربه قبل فصل الخصومة اهـ

\* (قائدة) \* وقع السؤال عن أخوين معهما أولاد وأراد اختانهم فقال أحدهما ففعل ذلك بولد وقال الآخر برفقة فامتنع الاول لخلف الثاني بما صورته ان لم توافقني على مرادى ما طلعت لك أنا ولا زوجتي في هذه السنة وترك الختان وطلع فهل يقع عليه الطلاق والجواب عنه انه لا يقع الطلاق على الخائف حيث اتفق الختان في جميع السنة لان المعنى انه ان خنت في هذه السنة ولم يوافقها لا يطالع له فحيث

الواحدة تكررت أربع مرات لان كلامنا من الاربع واحدة في نفسها وصفة الثنتين لم تتكرر الامرتين لان ما عد باعتبار الابد ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية بانضمامها الاولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها الثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بانفسها للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربعة لم تتكرر وجه هذا التوضيح ان كلما لا يحتاج اليها الا في الاولين لانهم ما لم تتكرر وان فقط فان أتى بها في الاول فقط أو مع الآخر من ثلثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فثلاثة عشر ولو قال ان صليت وكرة فعدت وهكذا الى عشرة عمق خمسة وخمسون لانهم مجموع الاحاد من غير تكرار فان أتى بكلاما عتق سبعة وعشرون لانه تكرر معه وصفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة وصفة الاربعة مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره ومن ثم لم يشترط كلما الا في الخمسة الاول وجه هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة اولاً بلا تكرار فان قال ذلك بكلمة الى عشرين وصلى عشرين عتق ثلثة مائة وتسعة وثلاثون ولا يخفى في توجيهه كما تقرروا وما ذكره أوجه احدها عشرة فانه ابن القطان وغلطه الاصحاب والثاني ثلثة عشر والثالث سبعة عشر والرابع عشرون (ولو علق) الطلاق (بنفي فعل) فالمذهب انه ان علق بان كان لم تدخل الدار فانت طالق او انت طالق ان لم تدخل الدار (وقع عند الناس من الدخول) كان مات احدهما قبل الدخول فيحكم بالوقوع قبيل الموت أي اذا بقي ما لا يسع الدخول ولا أثره للجنون اذ دخول المجنون كمن العاقل ولو بانهم ابعد تمكنهم من الدخول واستمرت الى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبل البيئونة

اتفق الختان لا يثبت بالطوع في السنة المذكورة هذا نظير ما لو حلف انه ان لم يعطه حقه لا يشكوه الامن حاكم السياسة فتترك الشكوى امن اصلها الا نبت لان المعنى ان لم تعاق وشكوكك فلا تشكو الامن حاكم السياسة وهو ان لم يصرح بختان في عينه لكن قرينة الحال تدل عليه اما لو خنت في تلك السنة ولم يوافقها على مراده حنت بالطوع هو أو زوجته بعد الختان دون ماقبله لان وقت الامتناع المحلوف عليه لم يدخل قبل الختان وبمثل هذا يجاب عما وقع السؤال عنه ايضا وهو ان شخصاً وقف على جزاير يشترى منه لحافاً راد آخر التقدم عليه في الاخذ خلفه بالطلاق انه لا يأخذ احداً من الجزاير قبله خلف الجزاير انه لا يبيعه لحافاً تركه الاخذ منه وهو عدم الحنت لان المعنى ان اخذت منك فلا يأخذ احد قبلي وهذا كله حيث لا يئنه والاعمال بعقبتها

(قوله ولو بانهم ابعد) بان مضى زمن يمكن فيه الدخول

(قوله وان زعم) أى قال أو اعتقد

١٢٤

(قوله ونوى الحال) فانه يبحث أى اودلت القرينة على اراضة على ما

كما اقتضاء كلامهما عقب ذلك وان زعم الاسنوى انه غلط وان الصواب وقوعه قبل  
البيوتة كما اقتضاء كلامهما عقب ذلك وصرح به في الوسيط وايداه بالحنث بثلث ما حلف  
انه يأكله عند اقتلاف فيه قبل اكله بعد تمكنه منه وقد يفرق بان العود بعد البيوتة يمكن  
هنا فلم يقوت البر باختياره بخلافه ثم ومحل اعتبار اليأس ما لم يقل اردت ان دخلت  
الآن واليوم فان اراده تتعلق بالحكم بالوقت المتوهم كما صرح به في نظيره فحين دخل  
على صديقه فقال له تغدمني فامتنع فقال لم تغدمني فامر أى طالق ونوى الحال  
(أو) علق (بغيرها) كذا وسائر ما مر (فعند مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل) تطلق  
وفارقت ان بانها مجرد الشرط من غير اشعار لها بزمن بخلاف البقية كذا فانها ظرف  
زمن متى فتسوات الاوقات كلها بمعنى ان لم تدخل ان فانك الدخول وفواته باليأس  
ومعنى اذ لم تدخل اى وقت فانك الدخول فوقع مضى زمن يمكن فيه الدخول فتركته  
بخلاف ما اذا لم يمكنهم الا كراه أو نفوه ويقبل ظاهرا قوله اردت باذامعنى ان (ولو قال  
انت طالق) اذا (أن دخلت أو أن لم تدخل) بفتح (همزة (أن وقع في الحال) دخلت  
أم لا لان المعنى على التعليل فالمعنى للدخول أو لعدمه كما مر في لرضاء يدومحل ذلك في غير  
التوقيت أما فيه فلا بد من وجود الشرط كما يحتمل الزكشي وهو ظاهر لان اللام التي هي  
بمعناها للتوقيت كانت طالق ان جاءت السنة والبدعة أو للسنة فلا تطلق الا عند وجود  
الصفة قلت (لا في غير نفوى) وهو من لا يفرق بين ان وان (فتعلق في الاصح) فلا تطلق  
الا بوجود الصفة (والله أعلم) لان الظاهر قصد التعليق ولو قال اغوى انت طالق أن  
طلقتك بالفتح طلقت في الحال طلقين احدهما باقراره والاخرى بايقاعه في الحال لان  
المعنى أنت طالق لا في طلقك أو قال انت طالق اذ دخلت الدار طلقت في الحال لان اذ  
للتعليل أيضا فان كان القائل لا يميز بين اذ واذا فيمكن ان يكون الحكم كالمميز بين ان  
وان كذا يحتمل في الروضة ونقله صاحب ذخائر عن الشيخ أبى اسحق الشيرازي وهو  
المعقد أو انت طالق طالقالم يقع شئ حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقين اذ التقدير اذا  
صرت مطلقة فانت طالق ومحله ما لم تب بالنجز والالم يقع سواها نعم ان اراد ايقاع طلاقه  
مع المنجزة وقع ثنتان أو انت طالق ان دخلت الدار طالق فان طلقها رجعا قد دخلت  
وقعت المعلقة أو دخلت غير طالق لم تقع المعلقة وقوله ان قدمت طالقاً فانت طالق  
وطالق تعليق طلقين بقدم ومهما مطلقة فان قدمت طالقاً وقع طلقتان وكالقدم غيره  
كالدخول وان قال انت ان كلمتك طالقاً وقال بعده نصبت طالقاً على الحال ولم اتم  
كلامى قبل منه فلا يقع شئ وان لم يقله لم يقع شئ أيضا الا ان يريد ما يرد عند الرفع فيقع  
الطلاق اذا كلمها وغايبته انه لم يخلو ولو اعترض شرط على شرط كان اكلت ان شربت اشترط  
تقديم المتأخر وتأخير المتقدم فلا تطلق في الاصح الا ان قدمت شربها على اكلها وافق  
الوالد رحمه الله تعالى فيمن قال لا على الطلاق ما تدخلين هذه الدار فدخلت ابا الوقوع

فلو لم ينو ذلك لم يبحث الا باليأس  
وهو قيسل الموت بزمن لا يمكن  
القدام معه فيه (قوله معنى ان)  
ظاهره ولو نفوى (قوله اذ دخلت  
الدار طلقت) أى طاقاة واحدة  
(قوله وهو المعقد) أى وعليه  
فهو تعليق كما قاله ج فاذا طلقها  
وقعت واحدة وكذا ثمانية ان  
كان الطلاق رجعا اه وكتب  
عليه سم مانصه أى وان لم يطلق  
لا يقع شئ (قوله ومحل ما لم تب)  
أى كان كان على عوض (قوله أو  
دخلت غير طالق) أى أو طالقاً  
طلاقاً ثانياً قال ج ولو قال ان لم  
اخرج من هذه الدار بربو صولها  
يجوز ان القصر فيه وان رجع نعم  
قال القاضي في ان لم اخرج من  
مر والروا لا بد من خروج من  
جميع القرى المضافة اليها اه وكأنه  
لان مر والروا اسم للجميع اه  
(قوله وقع طلقتان) أى بالقدم  
بعد طلاقها فتطلق ثلاثاً (قوله  
فيقع الطلاق) أى واحدة (قوله  
اشترط تقديم المتأخر) هذا ان  
تقدم الجزاء على الشرطين أو  
تاخر عنهما ما فان توسط بينهما  
كان اكلت فانت طالق ان شربت  
روجع كما نقله الشارح في الايلاء  
قال بعد قول المصنف ثم ولو قال  
عن ظهاري ان ظاهرت الخوان  
توسط بينهما كما هنا روجع فان  
ارادته اذا حصل الثاني تعلق

بالاول لم يعتق العبدان تقليم الوطاء وأنه اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق اه

(قوله لان اللفظ المذكور) ويؤخذ من هذا التوجيه ان ما ذكره عند الاطلاق فان قصدنا ان يقع عليها الطلاق ان دخلت لم يقع عليه شيء بدخولها او يقبل ذلك منه ظاهرا لاحتمال اللفظ لما ذكره \* (فصل في انواع من التعليق بالجل والولادة) \* (قوله وغيرها) كالتعليق بالمشيمة وبفعلها وفعل غيره (قوله كان قال ان كنت حاملا) \* (فرع) \* لوعلى بالجل وكانت حاملا بغير آدمي ففيه نظر الوجه الوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير الادمي ١٢٥ هـ سم وينبغي ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة اصل الحمل ومقداره فان

ولدت لاقل ما هو معتاد عندهم طلقت والا فلا (قوله فلا تنكفي) شهادة النسوة) أى ولو أربعا (قوله لانه) أى ثبوت النسب والارث (قوله لو شهد بذلك) أى الحمل (قوله وقع في الحمال) أى ظاهره ان لو تحققت انتفاء الحمل بأن مضى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كالأولى علق بالحض فرائت الدم فانه يحكم بوقوع الطلاق واذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه وعلى هذا فلو ادعت الاجهاض قبل مضى الاربع هل تقبل ويحكم باسقرار وقوع الطلاق لانه وقع ظاهرا مع احتمال ما ادعته أولا لان الاصل عدم اجهاضها والعصمة محقة وانما كنا واقعا الطلاق نظرا للظاهر فيه نظر والا قرب الثاني لما سبق من التعليل (قوله بان الظن المؤكد) أى بان استند الحاشي (قوله) فان ولدت لدون ستة اشهر (الفرع) \* هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق

لان اللفظ المذكور يستعمل في العرف لتأكيد النفي فلا النافية داخله في التقدير على فعل يفسره الفعل المذكور فكانه قال لا تدخلين هذه الدار على الطلاق ما ندخلينها \* (فصل في انواع من التعليق بالجل والولادة والحض وغيرها) \* اذا (علق) الطلاق (بجمل) كان قال ان كنت حاملا فالتالى (فان كان بها حمل ظاهر) بان ادعته وصديقها أو شهد به وجعلان فلا تنكفي شهادة النسوة به كالأولى علق بولادتها فشهدت به الم تطلق وان ثبت النسب والارث لانه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق نعم قياس ما مر أول الصوم انهن لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ثم الاصح عندهما انه اذا وجد ذلك (وقع) في الحمال بوجود الشرط اذ الحمل يعامل معاملة المعلوم وما اعترض به من ان الاكثرين على انتظار الوضع لان الحمل وان علم غير متيقن ودبان لظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الابواب وكون العصمة ثابتة بيقين غير مؤثر في ذلك لانهم كثيرا ما ينزلونها بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين الا ترى انه لو علق بالحض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضى يوم وليلة اجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد (والا) بان لم يظهر رجل حل له الوطء لان الاصل عدم الحمل نعم يسن تركه الى استبرائها بقراء احتياط (فان ولدت لدون ستة أشهر من التعليق) أى من آخره اخذنا مما مر في انت طالق قبل قدوم زيد بن شهر (بان وقوعه) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر ان اقله ستة أشهر ومنازعة ابن الرفعة بان الستة معتبرة لحياة النكاح لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعه كما في الخبر مر دودة بان لفظ الخبر ثم يامر الله الملك فينفخ فيه الروح ثم تنفخ عن الاربعه من غير تعيين مدته فانما يطعمها استنبطه الفقهاء من القرآن ان أقل مدة الحمل ستة أشهر (أو) ولدته (لا أكثر من أربع سنين) من التعليق ووطئت أولا (أو بينهما) يعنى الستة والاربعة سنين (ووطئت) بعد التعليق أو معه من زوج أو غيره (وأمكن حدوثه به) أى بذلك الوطء بان كان بينه وبين وضعه ستة أشهر (فلا) طلاق فيه ماله لم يعدمه عند التعليق في الاولى ولحقا حدوثه في الثانية من الوطء مع بقاء أصل العصمة (والا) بان لم يوطأ بعد التعليق أو ووطئت وولدت لدون ستة أشهر من الوطء (فالاصح وقوعه) لتبين الحمل ظاهرا ولهذا ثبت نسبه منه وقول ابن الرفعة ينبغي الجزم بالوقوع باطنا اذا عرف انه لم يوطأ بعد الحلق

المعتاد لخروجه كالوشق فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها فيه نظريته الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتامل هـ سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفا لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد (قوله) أى من آخره) وانما لم يعتبر هنا آخر اوقات امكان اجتماعه بها لان التعليق ليس على الحمل منه بل عليه ما قاطم يعتبر ما قبل الاخر لاحتمال انها ووطئت بشبهة واستدخلت ما به فيما قبل فراغ التعليق

(قوله وعلم بما قررناه) أي في قوله أي السنة والأربع سنين (قوله يجب به المهر لا الحد) وكذا الحكم في كل موضع قبل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر من أنه يجوز له الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء به يجب له المهر لا الحد وكذا الوطء للتردد في الوقوع كما لو قال ان كنت حاملا فانت طالق إذا وطئ ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد لا شبهة وقوله وهو أي الاستبراء (قوله حرم وطؤها) أي لأن الأصل عدم الحمل (قوله قبل التعليق) أي فلا يجب الاستبراء بقرة (قوله بعكس ماسبق) أي في قول المصنف فان ولدت دون الخ (قوله لزمه المهر لا الحد) ١٢٦ أي ولكنه يعززان وطئ قبل الاستبراء عما لم يجزعه (قوله بعدم

وجوبه) أي الاستبراء (قوله كما قاله الروياني) أي ما لم يرد القور كسنة أو تقم قرينة على إرادته والافيق عند فوات ما أرادها ودلت القرينة عليه (قوله فان ولدت أحدهما) \* (فرع) \* قال الشارح في الوصية لو قال ان كان حملك ذكرا أو قال ان كان حملك أنثى فولدت ذكرا أو أنثى فكثر أو اثنين فكثر قسم بينهما أو بينهما أو بينهما بالسوية وفي ان كان حملها أنثى أو بتسافه كذا لم يكن لهما شيء وفارق الذكر والأنثى بأنهما أحما جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت اه أي فان كلا منهما خاص بالواحد وعليه فلو قال ان كان حملك أو مافي بطنك ابنا أو بنتا فانت بابتين أو بنتين لم تطلق ومن هذا يخرج الجواب عن حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا أتت زوجته في بطون متعددة بانك فقال لهما ان ولدت

مردود بانه ظن ان التعليق على ان الحمل منه وليس كذلك بل على مطلقة منه أو من غيره وعلم بما قررناه ان السنة ملحقة بما فوقها والأربع عما دونها كما صر في الوصايا والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعليق باستمدخال منيه ولأن الأصل بقاء النكاح ولو وطئها وبانت حاملا فهو شبهة يجب به المهر لا الحد وان كان بعد استبراءها وهو قبل التعليق كاف فان قال ان كنت حاملا فانت طالق أو ان لم تكوني حاملا فانت طالق وهي عن تحمل حرم وطئها قبل الاستبراء وهو موجب للطلاق ظاهر افتحسب الحية أو الشهر من العدة لان استبراءها قبل التعليق فان ولدت ولو بعد الاستبراء فالحكم في تبين الطلاق وعدمه بعكس ماسبق فلو وطئها وبانت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد فان كانت صغيرة أويسة طلقت حالا ولو قال ان احبلت فانت طالق فالنكاح يباح بدت من الحمل فكلما وطئها وجب استبراءها وقول الاسنوي بعدم وجوبه مردود بان الوطء هنا سبب ظاهر في حصول الصفة المعلقة عليها الطلاق وقال ان لم تحبل فانت طالق لم تطلق حتى تناس كما قاله الروياني (وان قال ان كنت حاملا بذكر) أو ان كان في بطنك ذكر (فطلقة) بالنصب أي فانت طالق طلقة (أو أنثى فطقتين فولدتها) معاً ومربوا وكان ما بينهما دون ستة أشهر (وقع ثلاث) لتحق في الصفتين فان ولدت أحدهما وقع المعلق به أو خذني وقعت واحدة حالا ووقفت الثانية الى تبين حاله وتنقضي العدة في جميع الصور بالولادة لانها طلقت باللفظ بخلافه فيما يأتي في ان ولدت أو أنثى وخذني ثمتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخنثى وتنقضي العدة بالولادة لوقوع الطلاق من حين اللفظ كما هو وشمل ذلك ما لو كان حال الخلف علقه أو مضغة لان الله تعالى أجرى عليه حكم الذكر والأنثى في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم مع ان اليمين لا تنزل على ذلك كما ذكره في الايمان وقد يقال انه كان ذكرا أو أنثى من حين وقوع النطفة في الرحم وبالتخصيص ظهر ذلك وفي كلام المصنف هنا وفيما بعد بمعنى الواو (أو) قال (ان كان حملك) أو مافي بطنك (ذكر أو طفلة) أي فانت طالق طلقة (أو أنثى فطقتين فولدتها لم يقع شيء) لان قضية اللفظ ان يكون جميع الحمل

بقتا فانت طالق فولدت بنتين هو انه لا وقوع لما قد من ان سمى البنت واحدة لا كثر (قوله لتبين حال ذكرا الخنثى) أي فان بان ذكرا وقعت الثالثة حالا أو أنثى لم يزد على الطلقتين لانه لم يصدق انها حامل بذكر وصدق بانثى وان تعددت (قوله وتنقضي العدة بالولادة) أي بولادة أنثى وخذني (قوله أو مضغة) أي أو نطفة على ما يفهمه قوله الآتي وقد يقال انه كان ذكرا الخ وقد يفهم انها لو اقلت مضغة أو علقه حالاً وصيغته ما ذكر وقوع طلقة لانها الحق لعدم خلو عظامه كروها ظاهر فلهذا جيع فلولم يجمع بينهما في تعليقه كان حال ان كنت حاملا بذكر فانت طالق فالت علقه أو مضغة لم يعلم هل هي أصل ذكرا أو أنثى لم يقع طلاق للشك فيه (قوله وقد يقال انه كان ذكرا أو أنثى) جزم به ج مع الدلالة بان التخصيص يظهر ما كان كامنا

(قوله أود كرا) بقى ما لو ولدت خنتى فقط وقياس ما مر ان تقع طلقة ١٢٧ وتوقف الاخرى (قوله وسقطا) قد يشكك الوقوع

بالسقط لقولهم فى الجنائز السقط هو النازل قبل تمام اشهره والولد بخلافه الا ان يقال ذلك تقسير له بحسب أصل اللغة وما هنا بنوه على العرف (قوله أم من حمل آخر) أى وانما قلنا بانقضاء العدة بتقدير كون الحمل من وطء آخر لانه بالولادة الاولى وقع عليه الطلاق ثم ان وطئ عالما بالطلاق فحرام والا فلا وعلى كل فوطؤه شبهة تجب فيها العدة وتليها عدة الطلاق وهم الشخص واحد فيتمد اخلاص وحيث تدخاها انقضت بما وضع الحمل (قوله وان قال كلما ولدت الخ) قال فى الروض أو كلما ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثة معا طلقت ثلاثا اه وقضية التقعيد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا اذا ولدت ثلاثة معا لانه ولادة واحدة وقوله مرتباً فى تجريد المتجدد اذا قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثا متعاقبين وكان بين الولد اثنتى والثالث ستة اشهر فاكثرت الثلاث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالحمل الثانى اه فليتمأمل فتقيد المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا اه سم على ح (قوله لما مر) أى من قوله اذ به يتم الفصل الخ (قوله حوامل منه) انما قيد به لتنقضى عدتها

ذكر اوائى فلوات بذكرين أو اثنتين فالاشبه فى الرافعى الوقوع فيقع بالذكرين طلقة وبالاثنتين ثنتان أو خنتى وذكر وقف الحال فان تبين كون الخنتى ذكرافوا واحدة أو اثنى لم يقع شئ أو خنتى واثنى وقف أيضاً فان بان الخنتى اثنى فطلقتان أو ذكرافوا لم يقع شئ (أو) قال (ان ولدت فانت طالق) طلقت باقصال مائة تصوير ولوميتها وسقطا فان مات احد الزوجين قبل تمام خروجه لم تطلق واذا كان التعليق بالولادة (فولدت اثنتين مرتباً طلقت بالاول) منهما للوجود الصفة (وانقضت عدتها بالثانى) ان طلق الزوج ولا يقع به طلاق سواء كان من حمل الاول بان كان بين وضعهما دون ستة اشهر ام من حمل آخر بان وطئها بعد ولادتها الاول وقت بالثانى لاربعة سنين وخروج بمرتباً ما لو ولدتها معاً فانها وان طلقت واحدة لا تنقضى العدة بمما ولا بواحدة منهم ما بل تشرع فى العدة من وضعهما (وان قال كلما ولدت) ولدا فانت طالق (فولدت ثلاثاً من حمل) مرتباً (وقع بالاولين طلقتان) لاقتضاء كلما التكرار (وانقضت) عدتها (بالثالث) لتبين براءة الرحم (ولا تقع به ثالثة على الصحيح) اذ به يتم انفصال الحمل الذى تنقضى به العدة فلا يقارنه طلاق وله هذا لو قال انت طالق مع موقوف لم يقع بموته لانه وقت انتهاء النكاح أو قال لغير موطوءة اذا طلقتك فانت طالق فطلق لم تقع اخرى لاصادفتها اليقونة والثانى تقع به طلقة ثالثة وتعدد بعدهم بالاقرار فان ولدتهم معاً طلقت ثلاثا نوى ولدا او الاقواء كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى فى شرح منجه وتمتد بالاقراء فان ولدت اربعة ام مرتباً وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقضى عدتها بالاربع أو ولدت اثنتين وقعت طلقة وتنقضى عدتها بالثانى ولا تقع به ثالثة لما مر (ولو قال لاربعة) حوامل منه (كلما ولدت واحدة) منكن فصواحبها طالق فولدت معاً طلقن) أى وقع الطلاق على كل واحدة (ثلاثا ثلاثا) لان لكل واحدة ثلاث صواب فتقع بولادة كل على من عداها طلقة طلاق على نفسها شئ ويعتسدن جميعاً بالاقراء وصواحب جمع صاحبة كضاربة وضوارب وتجمع مع أيضاً صاحبة على صاحبات والاول أكثر وتكرر المصنف ثلاثا ثلاثا لارتفاع احتمال اعادة طلاق المجموع ثلاثا ولا يعتبر انفصال جميع الولد ولو سقطا كما مر فان اسقطت مالم بين فيه خلق آدمى تاماً لم تطلق قال الشيخ قبل وتعليقهم فى هذه المسئلة بكلاما مثال فان غيرها من ادوات الشرط كذلك وهو مردود بمنعه لان غير كلام من ادوات الشرط لا يقتضى تكراراً فلا يقع فى التعليق به طلاق بعد وقوع الاول ما من ألحق بكلاما يتكفى فى الحكم فممنوع لانها وان افادت العموم لكن لا تقيد تكراراً (أو) ولدن (مرتباً) بحيث لا تنقضى عدة واحدة باقراؤها قبل ولادة الاخرى (طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة ان بقيت عدتها وانقضت بولادتها (وكذا الاولى) طلقت ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاثة طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة وتعدد بالاقراء أو الاشهر ولا تستأنف عدة

بولادتها والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد (قوله ناما) أى الخلق (قوله قال الشيخ الخ) أى فى بعض نسخ المنهج هنا والافقى كلام شيخنا الزياى ان هذا لولى العراقى وان الشيخ رده فى شرح البهجة وتبعه هنا على ما فى بعض النسخ ولم يتعقبه



للطَّلقة الثانية والثالثة بل قبلي على ماضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طَّلقة) بولادة  
 الاولى (والثالثة طَّلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتها بولادتهما) فلا يقع  
 عليهما طلاق بولادة من بعدهما ومحل ذلك ان لم يذخر وضع ثاني توأمتها الى ولادة الرابعة  
 والاطلقت كل منهما ثلاثا ثلاثا (وقيل لا تطلق الاولى) أصلا (وتطلق الباقيات طَّلقة  
 طَّلقة) بولادة الاولى لانهن صواحبها عند ولادتهما الاشتراك الجميع في الزوجية حينئذ  
 وبطلانهن افضت الصبغة بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن  
 في حق بعض الاول ورد بان الصبغة لا تنفك بالطلاق الرجعي لبقاء الزوجية بدليل انه اذا  
 حلف بطلاق نسائه دخلت فيه الرجعية (وان ولدت ثنتان معاً) ولدت (ثنتان معاً  
 طلقت الاوليان) بضم الهمزة أى كل منهما (ثلاثا ثلاثا) طَّلقة بولادة من ولدهما  
 وطلقتان بولادة الاخرين ولا يقع على الاخرين بولادتهما شئ (وقيل) طلقت كل منهما  
 (طَّلقة) فقط بولادة رفيقتهما وانفتت الصبغة من حينئذ (والاخرى) بضم الهمزة أى كل  
 منهما (طَّلقتين طَّلقتين) فمطلق كل منهما اطلقت بولادة الاولين ولا يقع عليهما بولادة  
 الاخرى شئ وتنفذ عدتهما بولادتهما ولو ولدت ثلاث معاً الرابعة طلق كل منهن ثلاثا  
 ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث معها طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طَّلقة فقط وان  
 ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقت الاولى ثلاثا والثانية طَّلقة والاخرى ان طلقتين  
 طلقتين وان ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان معاً واحدة ثم ثنتان معاً واحدة طلق كل من الاولين والرابعة ثلاثا  
 وكل من الثانية والثالثة طَّلقة وتبين كل منهما بولادتهما وقد علم ان الحاصل ثمان صور  
 لان الاربع اما ان يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معاً واحدة أو تلد الاربع معاً وثنتان  
 معاً ثم ثنتان معاً واحدة ثم ثلاث معاً واحدة ثم ثنتان معاً واحدة أو ثنتان معاً ثم  
 ثنتان معاً ثنتان أو عكسه وان ضابطها ان كلا تطلق ثلاثا الا من وضعت عقب واحدة  
 فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقتين واخصر من ذلك أن يقال  
 طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم يسبق ثلاثا ولو قال ان حضت فانت طالق طلقت باولى  
 الحيض المتبيل فلو علق حال حيضها لم تطلق حتى تظهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع  
 الدم قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه وان حضت حيضة فانت طالق فبتمام حيضة مقبلة  
 لانه قضية اللفظ (وتصدق بيمينها في حيضها) وان خالفت عادتها (اذا علقها) اى علق  
 طلاقها (به) وقالت حضت وكذبها الزوج لانها اعرف به منه ولانها مؤمنة عليه لقوله  
 تعالى ولا يحل لهن ان يكفن ما خلق الله في ارحامهن واقامة البيعة عليه وان شوه الدم  
 تعدوا أى تتعسر لاحتماله الاستحاضة ومثله كل ما لا يعرف الا منها كحبها وبغضها ونيتها  
 وانما حلف لهن متى انى ارادة تفحصها من النكاح اما اذا صدقها زوجها فلا تحليف (لا في  
 ولادتهما) اذا علق بهما طلاقها فادعها وانكر الزوج وقال هذا الولد مسنة عار مثلاً

(قوله وكل من الباقيات طَّلقة  
 فقط) أى بولادة الاولى ولا يقع  
 عليهن طلاق بولادتهن لا تنضاء  
 عدتهن بالولادة (قوله وان  
 خالفت عادتها) أقول ما لم تكن  
 آيسة فان كانت كذلك لم تصدق  
 لان ما كان من خوارق العادات  
 لا يعمل عليه الا اذا تحقق وجوده  
 وهى هنا ادعت ما هو مستحيل  
 عادة فلا يقبل منها وبه تعلم ما فى  
 قول سم على منبج\* (فرع)\*  
 لو ادعت الحيض ولكن فى زمن  
 الياس فانها اظهر تصديقها له ولهم  
 انهم الواضحة رجعت العدة من  
 الايمهر الى الاقراء بر ٥

(قوله للعموم الآية) أى قوله تعالى ولا يجعل لهن الآية (قوله ذكرين) ١٢٩ أى أو رجل واحد اثنين (قوله ولا تصدق فيه)

أى الحيض وقوله فى تعليق أى  
تعلق طلاق غيرها على حيضها  
(قوله فى صدق الزوج) والقياس  
انه يخالف على نفي العلم ان ادعت  
علمه به لا على البت بناء على  
القاعدة فيمن حلف على نفي فعل  
غيره (قوله فرعته) أى بعد مضى  
زمن يمكن فيه طر والحيض بعد  
التعليق أخذ من قوله الآية  
ولو قال فور الخ (قوله صدق  
بمينه) أى انه لا يعلم حيضها لانه  
حلف على نفي فعل الغير واليمين  
فيه على نفي العلم لا على البت (قوله  
وتوقف فيه) وجه التوقف ظاهر  
بل يؤخذ اعتماده من تضعيفه  
كلام الأذرى (قوله اذ لو صح  
ما ذكره) أى الأذرى (قوله  
لغت لفظة الحيض) أى وطلقنا  
بحيضهما أو ولادتهما وان لم يبين  
ذلك حصة منهما ولا ولدا (قوله  
ثم ما ذكر فى الولد) لا يقال هو سوى  
بينهما أو لا فى قوله فتعلق بمحال  
فلا يطلقان لانا نقول المراد بما  
ذكره الاستدلال على ما ذكر من  
انه تعلق بمحال فيهما لان الحصة  
الواحدة ليست مذكورة فى  
كلامهم بل هى بحث لبعض  
المتأخرين فاستدل على ان  
التعلق فيها تعلق بمحال بما ذكره  
فى الولد الواحد (قوله بان ولدا  
واحد) أى وكذا حصة واحدة  
(قوله وحيدة) أى بدون واحدة

فالقول قوله (فى الاصح) لامكان اقامة البينة عليها والثانى تصدق بين العموم الآية  
فانها تتناول الحمل والحيض وحمل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به اما فى حقوق الولد به  
فلا تصدق قطعا بل لابد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين ذكرين (ولا تصدق  
فيه فى تعليق غيرها) كان حصة فضررت طالق فادعته وانكر الزوج اذ لا طريق الى  
تصديقها باليمين ولو حلقهاها كان التحليف لغيرها فانها تعلق لهما بالخصومة والحكم  
للانسان بيمين غيره ممنع فى صدق الزوج بيمينه على الاصل فى تصديق المنكر (ولو) علق  
طلاق كل من زوجتيه بحيضهما معا (قال) لهما (ان حصة ما انما طالقان  
فرعته) أى الحيض وصدقهما الزوج فيه طلقنا وجود الصفة المعلق عليها باعتباره  
(وان كذبهما) فيما زعمناه (صدق بيمينه ولا يقع) الطلاق على واحدة منهما لان الاصل  
عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان اقامت كل منهما بينة بحيضها وقع صرح به فى الشامل  
وتوقف فيه ابن الرفعة لان الطلاق لا يثبت بشهادتهم ويشهد له قول الرافعى لو علق  
الطلاق بولادتهما شهد التسوية لم يقع وقول الأذرى ان ما قاله ابن الرفعة ضعيف لان  
الشاب بشهادتهم الحيض واذا ثبت ترقب عليه وقوع الطلاق ممنوع اذ لو صح ما ذكره  
لوقع الطلاق المعلق على الولادة عند ثبوتها بشهادتهم (وان كذب واحدة) منهما  
(طلقت) أى المكذبة (فقط) ان حلفت انها حاضت لوجود الشرطين فى حقها الثبوت  
حيضها بيمينها وحيض ضررتها بتصديق الزوج لهما ولا تطلق المصدقة لانه لا يثبت حيض  
ضررتها بيمينها فى حقها لان العين لم تؤثر فى حق غير الخالف فلم تطلق وتطلق المكذبة فقط  
باليمين فى قوله من حاضت منك فاصحابها طالق وادعياهم وصدق احدهما وكذب  
الآخرى ثبوت حيض المصدقة بتصديق الزوج ولو قالنا فور احضنا اعتبر حيض  
مستأنف ولا بد من استدعائه زمنا واستعمال الزعم فى القول الصحيح مخالف قول الأكثر  
انه يستعمل فيما لم يقدّر دليل على صحته أو أقيم على خلافه كقوله تعالى زعم الذين كفروا  
ان لن يبعثوا ولو قال ان حصة ما حصة أو ولادتهما أو انا طلقنا لفت لفظة الحصة  
أو الولدان قال ان ولادتهما أو واحدة أو حصة واحدة فانتما طالقان فتعلق  
بمحال فلا تطلقان بولادتهما واستشكل فى المهمات ذلك باننا ان نظرنا الى تقييده بالحصة  
ونعذر اشتراكهما فى الزعم عدم الوقوع أو الى المعنى وهو غم حصة من كل واحدة لزم  
توقف الوقوع الى تمامها فانما زوج عن هذين مشكل ثم ما ذكر فى الولد من ان لفظ  
واحدة تعلق بمحال يجري بيمينه فى الحصة لان المرة الواحدة كقوله ولدا واحدا  
واجاب الشيخ بان ولدا واحدا نص فى الواحدة قال فى الكلام كاه وحيدة ظاهر فيها  
فالغيت وحدها وبالغائها سقط اعتبار تمام الحصة ولو قال ثلاث أو أربع ان حاضت  
فانت طالق وادعياه فصدقهن الواحدة خلفت طلقت وحدها وان كذبنتين

١٧ به من ظاهر فيها لان التام للمرة ومحملة لارادة المساهية فافرق به الشيخ انما هو بين قوله ولدا واحدا وبين قوله  
حصة من غير تقييد بالواحدة ومثله يجري فيما لو قال ولدا واحدا وقوله ولدا بلا تقييد (قوله طلقت وحدها) طلقته ان علق بها

وقوله وان كان يتأخر عنه فلا) اي ويدين (قوله) بعضى نصف ايام العادة (وقياس ما تقدم فيما لو قال انت طالق بنصف نصف الشهر الاول انه لو كانت عادتهم خمسة عشر يوما بليلاتها وانطبق ابتداء بعضها على أول الدليل ان اقتصافه بعضى سبعة ايام والليلة الثامنة أى فتطلق لفجر الثامن أو على أول النهار فبمربع ايام وعمانية ايام أى فتطلق بغير روبر شمس الثامن أو ابتداءها فى اثنا عشر يوما أو ليلة اعتبار نصف خمسة عشر مائة على ما يقتضيه الحساب (قوله منهم ابن سريج) هذا موافق لما يأتى من انه يرجع الى وقوع المنجز (قوله فى الحكم بخلاف ما أنزل الله الخ) هل من ذلك الاختلاف بين حج والشراح وهو هاهنا من المتأخرين كالسبكي والزرکشى والبلقيسى وما اراد بالصحيح من المذهب فان ترى النووى مثلا اختلف كلامه بغيرى فى الروضة على شئ وجرى فى المنهاج على شئ واختلف المتأخرون فى لراجح منهما فممنهم من جرى على ترجيح ما فى المنهاج ومنهم من جرى على ترجيح ما فى الروضة فليراجع (قوله لوجه تعليمه للعوام) أى لا يجوز ذلك على المعتد

(قوله ولو في نحو حبس) وبقي ما قال له ان وطئتك وطأ حرم ما فانت طالق ١٣١ ثم وطئت في الحبس هل تطلق أم لا فيه نظر

والا قرب الاول (قوله وارق ما يأتي) المراد انه ان وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاته وان وطئ في غيره فكذلك لكن لا دور في علم انه لا يلحقها طلاق مطلقا وان اختلفت جهة عدم الوقوع (قوله فدخل) أي معا اخذ من قوله وان ترتبنا (قوله فدور) أي فلا وقوع ولا عتق (قوله وقع على المسبوق) أي أمر التعليق وهو الطلاق أو العتق (قوله فكما سبق) أي تنافي نظيرتها هي قوله أو قال لزوجه (قوله قبل ثلاث) أي قبل مضيتها وقوله عتقت أي ولا طلاق (قوله وهو محاسن التواجب) أي بان لا يتخلل بينهما كلام اجنبي ولا سكوت طويل لكن قضية التعبير في العقود ان القود هنا معتبر بما في البيع فيكون السكوت المضر هنا بقدر السكوت المضر ثم لكن تقدم في اول فصل الاستثناء ان ما هنا اضيق من العقود وعبارة ثم علم بذلك ما صرح حوايه وهو ان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله ودعوى ان ما تقرر يقتضي كونه مثله ممنوع بل لو سكنت ثم عبثا يسيرا عرفا لم يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا لانه يحتمل بين كلام اثنين ما لا يحتمل بين كلام واحد

الاختلاف لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو حجت هذه المسئلة وابن سرير يري بما ينسب اليه فيها وقال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى بقوله في صحة الدور بعد السقاية الا السبكي ثم رجع والاسنوي وقوله انه قول الاكثر منقوض بان الاكثر على خلافه وقد قال الدارقطني خرق القائل به الاجماع (ولو قال ان ظهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) التسكاح (بعبك) مثلا فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به من الظهار وما بعده (في صحته) أي المعلق به من الظهار وما بعده (الاخلاف) السابق فان الغنياء لا توضح جميع ذلك ولا فلا فعل في الثالث بلغوا جميعا ولا يأتي الثاني هنا (ولو قال ان وطئتك) وطأ (مباحا فانت طالق قبله) وان لم يقل ثلاثا (ثم وطئ) ولو في نحو حبس اذا المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة العارضة فخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء بخلافه لا ذرعى لانه لم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما يأتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيما يأتي لا دور (لم يقع قطعاً) لا دور اذ لو وقع نخرج الوطء عن كونه مباحا ولم يقع ولم يأت هنا ذلك الاختلاف لان محله اذا انسدت بمصعب الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا ولو قال لم يدخل بها ان طاعتك طلقة رجعية فانت طالق قبلها طلقتين أو ثلاثا فانه رجعية فدور قطع الواحد على المختار فان اختلفت أو كانت غير مدخول بها وقع المتجزؤ لا دور لان الصفة لم توجد وان قال ان طلقتك رجعيان فانت طالق معه ثلاثا فدور ويقع ما يجزى على المختار أو قال لزوجه متى دخلت الدار وانت زوجتي فعبدى حر قبله ومتى دخلها وهو عبدى فانت طالق قبله ثلاثا فدور ولا يأتي في هذه القول بيطلان الدور اذ ليس فيه اسد باب التصرف وان ترتب ادخولاً وقع على المسبوق فقط وان لم يذ كر لفظ قبله في الطرفين ودخلها مع عتق وطلقت وان ترتبنا فكما سبق آتفا في نظيرتها ولو قال لزوجه متى اعتقت أنت أمي وأنت زوجتي فهي حرة ثم قال لها متى أعتقتك فانت طالق قبل اعتناقك اياها بثلاثة أيام ثم أعتقتك المرأة قبل ثلاث عتقت أو بعده لم يقع (ولو عاقه) أي الطلاق (عشتها خطاباً) كات طالق ان او اذ اشئت أو ان شئت فانت طالق (اشترطت مشيئتها) وهي مكلفة أو سكرانة باللفظ مخير لا معلقة ولا مؤقتة أو بإشارة من غيره ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بان نحو اودت وان رادفه الآن المدا في التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجي في اتيانها اشئت بدل اردت في جواب ان اردت لا يقع ومخالفة الانوار له في النظر (على قور) بها وهو محاسن التواجب في العقود نظير ما مر في الخلع لانه اسد ما يلجوا بها المنزل منزلة القبول ولانه في معنى تفويض الطلاق اليها وهو تعليق كما مر ثم لو قال متى أو أي وقت مثلاً شئت لم يشترط (أو غيبة) كزوجتي طالق ان شئت وان كانت حاضرة سامعة (أو

كلام واحد ١٥ ولا يخالف ما ذكره هنا من ان السكوت اليسير لا يضر لان هدا بين كلامه وكلامها فهو بين كلام اثنين وما تقدم في كلام واحد لان المستغنى والمستغنى منه في كلام شخص واحد (قوله لم يشترط) أي في جواب

بمشيئة أجنبي كان شئت فزوجني طالق (فلا) يشترط فوري لجوابها (في الاصح) لبعد  
 التملك في الأول مع عدم الخطاب وعدم التملك في الثاني والثالث بشرط الفور نظرًا  
 إلى تضمن التملك في الأولى وإلى الخطاب في الثانية نعم إن قال إن شاء زيد لم يشترط فور  
 جز ما ولو جمع بينهما فليس حكمه لو انفرد (ولو قال المعلق بمشيئته) من زوجة أو  
 أجنبي (شئت) ولو سكران أو (كارها) للطلاق (بقلبه وقع) الطلاق ظاهرًا وباطنًا لأن  
 القصد اللفظ الدال لما في باطن الأمر خلفه (وقيل لا يقع باطنًا) كما لو علق بمحضها  
 فأخبرته كاذبة ورد بيان التعليق هنا على اللفظ وقد وجد ومن ثم لو وجدت الإرادة دون  
 اللفظ لم يقع الآن قال شئت بقلبك قال في المطلب ولا يجي هذا الخلاف في نحو بيع  
 بلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنًا لقوله تعالى عن تراض منكم وسمعه الأذرع  
 على نحو بيع الخوص حياء أو رهبة من المشتري أو رغبة في جأه ولو علق بمحبته أو رضاها  
 عنه فقالت ذلك كارهة بقلبه لم تطلق كما يحتمل في الأنوار أي باطنًا (ولا يقع) الطلاق  
 بمشيئة صبي وصبيته) لانغاء عبارتهما في التصرفات كالمجنون (وقيل يقع) بمشيئة (مميز)  
 لأن إلهامه دخلا في اختياره لا يويه ورد بظهور الفرق إذا ما هنا تملك أو شبهه ومحل  
 الخلاف إن لم يقل إن قلت شئت والأوقع بمشيئته لأنه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة  
 عن مقتضاه من كونه تصرفًا يقتضي الملك أو شبهه وهذا هو الذي يتجه في التعميل (ولا  
 رجوع له قبل المشيئة) نظرًا إلى أنه تعليق ظاهرًا وإن تضمن تعليقًا كما لا يرجع في التعليق  
 بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن يشاء زيد طلاقه فشاء) زيد  
 (طلقة) فأكثر (لم تطلق) لأنه أخرج مشيئة زيد واحدة عن أحوال وقوع الطلقات فلا  
 يقع شيء كما لو قال الآن يدخل زيد الدار فإن لم يشأ شيئا وقع الثلاث (وقيل تقع طلقة)  
 إذا التقدير الآن يشاء واحدة فتقع فالأجرح من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق  
 وتقبل ظاهرا إرادته هذا لأنه غلط على نفسه كما لو قال أردت بالاستثناء عدم وقوع طلقة  
 إذا شاء فليقع طلقتان ويأتي قريبا حكم ما لو مات وشك في نحو مشيئته ولو علق بمشيئة  
 الملائكة أو بهيمة لم تطلق أو قال لا أمر أن يسه طلقة كما إن شئت فشاءت أحداهما لم تطلق  
 أو شاءت كل منهما طلاق نفسها دون ضرتهما في وقوع وجهان أو جههما لا لأن مشيئة  
 كل منهما طلاقهما على وقوع الطلاق عليها وعلى ضرتهما وقوله أنت طالق شئت أم أبيت  
 طلاق منجز أو شئت أو أبيت تعليق بأحدهما أو كيف شئت أو على أي وجه شئت طلقت  
 شاءت أم لا على ما جزم به ابن المقرئ تبعا لصاحب الأنوار لكن كلام الروضة في الآخر  
 العنق يقتضي عدم الوقوع ما لم تنشأ في المجلس الطلاق أو عدمه وهو الوجه وسبق في ثم  
 تعصمه عن ابن الصباغ ومقابله عن أبي حنيفة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن شئت فشاءت  
 أقل لم تطلق أو واحدة إن شئت فشاءت ثلاثا وثنتين فواحدة أو ثلاثا الآن يشاء أبوك  
 مثلا فشاء واحدة أو أكثر فلا مال يرد إلا أن يشاء وقوع واحدة فتقع أو واحدة إلا

(قوله لو انفرد) وهو القورية فيها  
 دون (قوله أي باطنا) أي وعلمه  
 لو علم بطريق ما أنما قالته كارهة له  
 بقلبه أحله وطوقها لعدم الطلاق  
 (قوله بمشيئة صبي) والعبرة بحال  
 التعليق حتى لو عاق الطلاق  
 بالمشيئة وكانت الصيغة صريحة  
 في التراضي وكان المعلق بمشيئته  
 غير مكلف وشاء بهد تنكبه لم يقع  
 اه شيخنا زبادي (قوله قبيل نحو  
 موته) أي بكنونه المتصل بالموت  
 (قوله أو بهيمة لم تطلق) أي لأنه  
 تعليق بمسحوق ولا يفي بعدم  
 الوقوع لو نطقت البهيمة بالمشيئة  
 بالفعل أخذًا مما تقدم في الصبي  
 والصبيته من الغاء عبارتهما



(قوله كدخوله الدار) أي وقد قصد حدث نفسه أو منعه بخلاف ما إذا أطلق ١٣٣ أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه

يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن  
رزين ٥١ ج وقل سمع عن  
الشارح ان الاطلاق في فعل نفسه  
كهو في فعل غيره وان كلامهما  
كقصد المنع أو ألحق (قوله انها  
لا تخرج الاباذنه) ومثله ما لو  
حلف انها لا تعطي شيئا من امعة  
بينها الاباذنه فاقى اليها من طلب  
منها فاثلا ان زوجها اذن لك في  
الاعطاء وان كذبه ومنه أيضا  
ما وقع السؤال عنه فيمن حلف  
على زوجته انها لا تذهب الى بيت  
أيها فذهبت في غيبته فلما حضر  
سألها وقال لها أما تعطيني في حلفت  
انك لا تذهبين الى بيت أيك  
فصالت نعم لكن قد قبل لي انك  
فدبت عينك فلا وقوع (قوله وان  
لم يكن أهلا للافتاء) ومثله ما يقع  
كثيرا من قول غير الحالف لبعده  
حلفه الا ان شاء الله ثم يخبر بان  
مشيئة غيره تنفعه فيه فعل المحلوف  
عليه اعتقادا على خبر الخبر والظاهر  
ان مثله ما لو لم يخبروا احد لكن  
ظنه معتمدا على ما شهروا بين  
الناس من ان مشيئة غيره تنفعه  
فذلك الاشهر ان ينزل منزلة الاخبار  
وحينئذ فلا يقال ينبغي الوقوع  
لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع  
الوقوع ويدل لهذا قول الشارح  
بعد والحاصل من كلام طويل  
في كلامهما الخ (قوله وان لم  
يقصد أي بان أطلق

ان يشاء أبوك ثلاثا فاشاءا فلا أو شاء دونها أو لم يشأ أو واحدة أو انت طالق أو لا أبوك أو  
لو لا دينك لم تطلق كولو أبوك لطلقك ومصدق في خبره فان كذب فيه طلق باطنا وان  
أقر بكذبه فظاهرا هذا كما ان تعادفوه عينا بينهم والاطلاق أو انت طالق الا ان يبدو  
لفلان أو يريد أو يشاء أو يرى غير ذلك ولم يسدله طلق قبيل نحو موته أو الا ان اشاء أو  
يبدو ولم يقصد التعليق قبل فراغ لفظ الطلاق طلق حالا (ولو علق) الزوج الطلاق  
(بفعله) كدخوله الدار (ففعلة ناسيا للتعليق أو مكرها) عليه أو جاهلا بانه المعلق عليه  
ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير ان يخبر من حلف زوجها انها لا تخرج الاباذنه بانه  
اذن لها وان بان كذبه قاله البلقيني وما لو خرجت ناسية فظنت انحلال الهين أو وانها  
لا تتناول سوى المرة الاولى فخرجت ناسيا وفيه رد على ما قاله ولده الجلال لو حلف لا يأكل  
كذا فاحضر بموت زوجته فأكاه فبان كذبه حنث لثمة صيره ولو فعل المحلوف عليه معتمدا  
على اقتناء مقت بعد حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث أي وان لم يكن أهلا للافتاء  
كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اذ المدا على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية ولا ينافي  
ما تقر وحنث رافضي حلف ان عليا أفضل من أبي بكر رضى الله عنهما ومعتز حلف ان  
الشمر من العبد لان هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يعد الرافضي في جامع اجماع  
من يعتمد باجماعهم على خطئه بخلاف مسئلتنا (لم تطلق في الاظهر) للخبر الصحيح  
ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بالحكام هذه  
الامادل عليه الدليل كضمان قيم المتلفات وافتي جع من اعتناء مقابله وقال ابن المنذر انه  
مذهب الشافعي وعليه أكثر العلماء ومن ثم توقف جع من قدماء الاصحاب عن الاقتناء  
في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق على الاول بين الحلف بالله وبالطلاق ولا بين  
ان ينسى في المستقبل في فعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو  
بالعكس كان حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له والحاصل من كلام طويل في  
كلامهما ظاهر التناهي ان من حلف على الشيء الفلاني انه لم يكن أو كان أو سيكون أو ان  
لم اكن فعلت أو ان لم يكن فعل أو في الدار ظنا منه انه كذلك أو اعتقادا بجهله به أو نسيانه  
ثم تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده  
أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم خلافه فلا حنث لانه اعتار بط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو  
صادق فيه وان لم يقصد شيئا فكذلك جلال للفظ على حقيقة وهي ادر الوقوع النسبة  
بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر والخبر المذكور وما ذهب اليه ابن الصلاح  
وغيره من الحنث مفرع على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا وقد صرح الشيخان وغيرهما  
بعد حنث الجاهل والناسي في مواضع ومحل عدم الحنث فيما مر ما يقبل لافعله عامدا ولا  
غيره والابان علق بفعله وان نسي أو أكره أو قال لافعله لا عامدا ولا غير عامد حنث مطلقا  
تقافا والحق به ما لو قال لافعله بطريق من الطرق (أو) علق (بفعله غيره) من زوجة أو

(قوله فهو مثال لما ذكر) أي من التعليق على فعل من يبالي بقبه التفصيل الآتي (قوله أو مكرها) أي ولم يكن الحالف هو المكره له اه سم على حج قال حج ومن الإكراه ان يعاقب بالتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به وان كان هو المدعى كما اقتضاه اطلاقهم وليس من تقويت البر بالاختيار كما هو ظاهر لان الحكم ليس اليه ويقاس بذلك نظائره اه وكتب عليه سم مانصه بوافق ذلك ما انتي به الشهاب الرملی فانه شل عن علق انه متى نقل زوجته من سكن أبوهم بغير رضاها ورضا أبوهم أو برأته من قسط من أقساط صداقها عليه كانت طائفة طائفة تلك هم انفسهم فهل له حيلة في نقلها ولا يقع الطلاق فاجاب بقوله يحكم عليها الحالك بما تنقلها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه وظاهره انه يخلص بذلك وان تسبب في ذلك بالرفع الى الحالك والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذکور في باب الايمان مانصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسافر الى مصر في هذه السفينة فجاءه ريس السفينة واسـ متأجر للعمل فيها اجابة عين ثم ذهب الى القاضي وارسل خلفه وادعى عليه انه استأجره ليسافر معه الى مصر وانه استأجره اجابة عين للعمل في سفينة وهو محتسب من السفر معه فالزمه الحالك بما بالسفر معه وحكم بالسفر في السفينة لتوقية ما استأجره ١٣٤ عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث فاجاب بانه يقع لتوقيته انبر باختباره ولا يكون الزام السفر معه مانعا من وقوع الطلاق

غيرها (عن يبالي بتعليقه) بان تقضى العادة والمروأ فانه لا يخالفه ويرسمه لتوحيها أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشيح فلونزل به عظيم قرية تخلف ان لا يرتحل حتى يضيغه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير بتعليقه يعني وقصد اعلامه به (فكذلك) لا يبحث بقوله ناسيا للتعليق أو المعلق به أو مكرها (والا) بان لم يقصد الحالف حمله أو منعه أو لم يكن يبالي بتعليقه كالسلطان والخبيج أو كان يبالي ولم يعلم وتمكن من اعلامه ولم يعلمه كما عمله كلامهم (فيقع قطعا) ولو ناسيا لان الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حث ولا منع لانه منوط بوجود صورة الفعل نعم لو علق بقدم زيد وهو عاقل فحن ثم قدم لم يقع كما في الكفاية عن الطبري ولا يرد على المصنف عدم الوقوع في نحو طفل أو بهيمة أو مجنون علق بفعلهم فاكروا عليه لان الشارع لما العلى فعل هؤلاء وانضم اليه الاكراه صار كلافعل بخلاف فعل غيرهم وحكم اليهم فيما ذكر كالطلاق ولا تكمل بفعل الجاهل والناسي والمكره \* (نصل في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق) (قال) لزوجه (انت طالق) وأشار باصبعين أو ثلاث لم يقع عدد) اكثر من واحدة (الابنية) له عند قوله طالق ولا تكني

اذ ليس من صور الإكراه في شيء كما لو حلف لا يبيت عند زوجته فاستأجره لا يناس به وحكم عليه الحالك بما لبيت عنده فانه يبحث لما ذكر وقد تقدم من افتائه بخلاف ذلك فاحذره (قوله أو منعه) أي أو اطلق على ما نقله سم على حج عن الشارح وعليه فيحمل قوله هنا والاعلى ما لو قصد التعليق فقط ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها

الاشارة

وهي ان شخصا استأجر مع ام زوجته و بنتها في منزلها بالحلف بالطلاق انه لا تأتي اليه في هذه السنة ولم تشعر الزوجة باليمين ثم انها اتت الى منزل زوجها هل تطلق الزوجة ام لا وهو عدم الحنث وعدم التحلل اليمين فتى عادت الى منزل والديها ثم رجعت الى منزل زوجها به دال على الحلف وقع عليه الطلاق (قوله وتمكن من اعلامه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا قال لزوجه ان لم تبس لي بسياسة في هذه الليلة فانت طالق ثلاثا ومضت الليلة ولم تفعل والحال انها ساكنة معه في محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لانه بتقدير عدم علمها هو متمكن من اعلامها حيث لم يعلمها مع ذلك سجلت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانت ان مضت الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك وفي حج فرع لو حلف انه لا ينسني فتسني لم يبحث لانه لم ينس بل نسي كما في الحديث اه (قوله وهو عاقل) أي والحال انه عاقل الخ (قوله بخلاف غيرهم) أي غير المذكورين من هؤلاء فانه لا فرق في الحنث بفعلهم بين المكره وغيره حيث لم يباليوا بالتعليق \* (فصل في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق) \* (قوله وأنواع من التعليق) أي وما يتبع ذلك كالقول له اطلقك زوجتك الخ (قوله وأشار باصبعين) ينبغي ولولوله اه سم على حج (أقول) بل ينبغي ان مثل الاصبعين غيرهما مما دل على عدد كعودين (قوله عند قوله طالق) يتبعه الاكتفاء بها عند قوله انت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكتابة لها على ما تقدم اه سم على حج

(قوله بمنزلة النية كما في الخبر الخ) عبارة الشيخ عمدة وجهه ان اللفظ مع الاشارة يقوم مقام اللفظ مع العدد كما في قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه وخمس إبهامه في الثالثة وأراد تسعاً وعشرين اه (قوله فاحتاجت لقرينة) أي كالنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديد ما سمع على حج (قوله وبه فارق أنت ثلاثاً) أي فانه كناية فان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدراً أي أنت طالق ثلاثاً واقع والأفلا كما يعلم من قوله بعد قبيل الفصل ولوقيل له قل هي طالق فقال الخ (قوله فان قال اردت الخ) فان قال في الروض لاحدهما أي فلا يصدق ١٣٥ في إرادته إحدى المقبوضتين وانظر إذا أشار

بأربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سمع على حج هذا وقد يقال قبول قوله اردت المقبوضتين مشكلي مع كون القرض ان يحصل اعتبار قوله هكذا اذا انضمت اليه قرينة تفهم المراد بالاشارة ومقتضى انضمامها انه لا يلتفت لقوله اردت غير مادات عليه القرينة وقد يجاب بان القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع اليمين (قوله ونوى الطلاق لم يقع) قد يقال ما المانع من كونه كناية فانه لو صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فما المانع من اعتبار إرادته حيث نواه كما في صورة النصب الآن يقال ان ثلاثاً عهداً استعما لها صفة اطلاق بخلاف الثلاث لم يبعد استعما لها لا يقع اطلاق بخو أنت الطلاق الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق (قوله لجعل كالمقدم) أي لجعل الاستحقاق كالمقدم وهو مشكلي

الاشارة لان الطلاق لا يتعدد الا بلفظ أو نية ولم يوجد واحد منهما ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الاشارة كما قال (فان قال مع ذلك) القول المقترن بالاشارة (هكذا) طلقت في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثاً) ولا يقبل في إرادة واحدة بل يدين لان الاشارة بالأصابع مع قول ذلك في العدد بمنزلة النية كما في خبر الشهر هكذا وهكذا إلى آخره هذا ان أشار اشارة مقهمة للثنتين أو الثلاث لا اعتبارها في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصها بإنها للطلاق وخرج مع ذلك أنت هكذا فلا يقع به شيء وان نواه اذا اشعار للفظ بطلاق وبه فارق أنت ثلاثاً (فان قال اردت بالاشارة) في صورة الثلاث (المقبوضتين صدق بيمينه) اذا اللفظ محتمل له فيقع ثنتان فقط فان عكس فأشاراً بثنين وقال اردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت الاشارة بيد مجموعة ولم ينوعدا وقع واحدة كما يحتمل الزكريشي أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع ذكره الماوردي وغيره أو أنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال اردت به الأصبع لا الزوجة لم يقبل ظاهره ولا باطنا (ولو قال عبد) لزوجه (اذا مات سيدي فانت طالق طلقتين وقال سيده) له (اذا مت فانت حر فعتقه) أي بموت سيده بان خرج من ثلثه أو أجاز الوارث أو قال اذا جاء الغد فانت طالق طلقتين وقال سيده اذا جاء الغد فانت حر (فلاصح انما التحريم) عليه الحرمة الكبرى (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لان الطلقتين والعق وقعا معا بالموت أو عجمي الغد فغلب حكم الحرية تشوف الشارع لها وكأنصح الوصية لمديره ومستولده مع ان استحقاقهما يقارن الحرية فجعل كالمقدم عليها ما عتق بعضه فبقي معه ثنتان وتحتاج الى حمل لان البعض في العدد كالقن وخرج باذامات سيده ماله علقهما بان آخر من حياة سيده فصنح لحمل لوقوعهما في الرق والثاني تبين بالطلقةين لان العتق لا يقدم عليه ما فغلب جانب التحريم ولو علق زوج الأمة طلاقها وهي غير مدبرة بموت سيدها وهو وارثه فمات السيد انفسح النكاح ولم تطلق وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين لانها بموته تنتقل اليه كالأمة أو بعضها فيفسخ النكاح فلا يصادف الطلاق محلاً اما المدبرة فتطلق ان عتقت بموت سيدها ولو باجازه الوارث العتق ولو نادى

لان الاستحقاق حيث جعل سابقا على الحرية منع من صحة الوصية لهم للزوم استحقاقهما مع الرق فكان الاولى في التعبير أن يقول فجعلت أي الحرية مقدمة عليه أي الاستحقاق وعبارة حج يقارن العتق فجعل كالمقدم عليه أي فجعل العتق كالمقدم على الاستحقاق وهي ظاهرة وقوله عليها أي الحرية (قوله ما عتق بعضه) قسم إبهامه من قوله فعتق به من ان العتق لكاه (قوله وهو) أي الزوج وإرادته الخ (قوله انفسح النكاح) وتظهر قائده فيها وعلق طلاقها ثلاثاً ثم اعتهقها بعد موت مورثه فانه لا يحتاج الى حمل لعدم وقوع الطلاق (قوله كالأمة أو بعضها) أي كالأمة ان كان حائزاً وبعضها ان لم يكن كذلك

(قوله ولا بإجازة الزاوية) أى سواء كان بإجازة الوارث بان لم يخرج من الثلث أو لايان خرجت منه (قوله وهو يظنها) أى والحال (قوله فان قصدتها) أى الجبسية (قوله أو المنداة) أى مع الجبسية كما يدل له قوله بعد فان قال لم أقصد الجبسية (قوله طلقت) أى ظاهر لقوله بعد فان قال لم أقصد الجبسية دين ١٣٦ (قوله فان قال لم أقصد) ولا يشك هذا بما مر فيما لو ظن الجبسية هي المنداة حيث

أحصى زوجته فاجابته الاخرى فقال انت طالق وهو يظنها المنداة لم تطلق المنداة (اعدم مخاطبتها حقيقة (وتطلق الجبسية في الاصح) لانها المخاطبة به حقيقة ولا اعتبار بالظن البين خطؤه والثاني لا لانتفاء قصدتها وخروج يظنها المنداة الذي هو محل الخلاف علمه أو ظنه ان الجبسية غير المنداة فان قصدتها طلقت فقط أو المنداة طلقتا فان قال لم أقصد الجبسية دين (ولو علق) طلاقها (بأ كل رمانة وعلق بنصف) كان أكل رمانة فانت طالق وان أكلت نصف رمانة فانت طالق (فاكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين فان علق بكلمات ثلاث لانها أكلت رمانة مرة ونصف فمرتين ولو قال رمانة فأكلت نصفين رمانتين لم يقع شيء لانهما لا يسميان رمانة وكون النكرة اذا اعيدت غير الميسر بطرد كما مر في الاقرار على ان الغلب هنا العرف الاشهر ومثله ما لو أكلت ألف حبة مثلاً من ألف رمانة وان زاد ذلك على عدد رمانة ولو قال انت طالق ان أكلت هذا الرغيف وانت طالق ان أكلت نصفه وانت طالق ان أكلت ربعه فاكلت الرغيف طلقت ثلاثاً وان كملت ربعاً فانت طالق وان كملت زيدا فانت طالق وان كملت فقيها فانت طالق فكلت زيدا وكان فقيها طلقت ثلاثاً أو ان لم أصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فانت طالق فصلاهما قبل الزوال وقبل ان يسلم زالت الشمس وقع الطلاق (والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونه الفة القسم وهو (بالطلاق) أو غيره (ما تعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه لان الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله تعالى والحلف بالله تعالى مشتمل على ذلك (فاذا قال) لزوجه (ان) أو اذا (حلفت) بالطلاق منك فانت طالق ثم قال ان لم تخبري (مثال للاول) أو ان خرجت (مثال للثاني) أو ان لم يكن الامر كما قلت (مثال للثالث) فانت طالق وقع المعلق بالحلف في الحال لانه حلف (وبقع الاستحسان) كانت مدخولاً بها (وبعدت صفتها) وبقيت عندها كما في المحرر وحذفه المصنف لظهوره (ولو قال) بعد تعلية بالحلف (اذا طلعت الشمس أوجاه الحاج فانت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالحلف) لخلوه عن اقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة فيقع بها ان وجدت والافلا وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لومات واحد بدأ وانقطع لعدم توجده الصفة واستبعده بعضهم واستظهر ان المراد بالجنس وهل يتطرق في ذلك لا كما كثيراً وما يطلق عليه اسم الجمع أو الى جميع من بقي منهم ممن يريد الرجوع احتمالات اقربها ثانیها ولو قال ان قدم زيد فانت طالق وقصد منه وهو ممن يسأل بجملة

طلقت الجبسية وحدها لانه ثم لم يقصد المنداة بالطلاق بل اطلق فحمل على الجبسية لانها المخاطبة (قوله فان علق بكلمات) أى في التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لا قيد كما هو معلوم اه سم على حج وقوله فتلاث أى أو أكثر (قوله لو كون النكرة) جواب سؤال يرد على قول المتن ولو علق بأكل رمانة الخ (قوله وكان فقيها) أى في عرفهم فدخل فيه فقيه البلد مثلاً وان كان علمياً (قوله وقبل ان يسلم زالت الشمس) أى أو فان الزوال السلام بحيث لم تتقدم الميسر على الزوال لانه لم يصل الركعتين قبل الزوال لان الصلاة لا تتم بدون السلام (قوله مثال للثالث) تحقيق خبر (قوله وبقع الاستحسان) فيه نظر بالنسبة للثالث فانه حلف على غلبة الظن ولا يقع فيه الطلاق بتبين خلاف الحلو في علمه فما ذكره المصنف انما يأتي على المرجوح فتأمل اه سم على حج بالمعنى وقد يقال هو محمول على

ما لو اراد ان لم يكن الامر كما قلت في نفس الامر (قوله عن اقسامه الثلاثة) أى حث أو منع أو تحقيق خبر حالة (قوله فيقع بها ان وجدت) أى ولو في غير الوقت المعتاد كان تاخر الحاج عن العادة في مجيئه (قوله اقربها ثانیها) وعليه فهل المراد قدومهم للبركة مثلاً ولا بد من دخولهم البلد حتى يقع ولو كان المعلق من قرية من قرى مصر هل يشترط قدوم الحاج لبلده أو يكفي وصولهم الى مصر أو يكفي الحال فيه نظراً لا قرب الثاني فلا بد من دخولهم الى البلد في الاولى والى قرينه في الثانية

(قوله خلف) أي فيقع به الطلاق المعلق بالخلف (قوله طلقت حالا) لأنه علق بمسئول وهو مقتضى الوقوع خلا فيقع الطلاق لتحقيق الخلف المعلق عليه أي ما لم يرد بالطالع ظهوره على الوجه المعتاد واحتمل عدمه لكونه زمن غيم والافلايق الطلاق حيث كان مراده ان فات طلوعها في ظني في ذلك اليوم (قوله ثم اعاده) أي ان حلفت الخ (فرع) \* وما يغفل عنه ان يحلف بالطلاق انه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلا بالخلف فيقع به الطلاق لان ذلك خطاب وينبغي ان يدين فيه او قال اردت بهذا هذا الوقت الذي هو حاضر عندي فيه (قوله ان الفرق بينهما) أي بلى ونعم (قوله وفسره بذلك) أي فلا يقبل ظاهرا (قوله ومنه) أي ومن الالتباس (قوله لم يكن شيئا) أي على المعتد ومنه ما يقع كثيرا من انه يقال ١٣٧ للزوج بعد عقد النكاح ان تزوجت علم او نحو ذلك وابرأت من كذا

حالة الخلف فيما يظهر خلف أو التعليق أو لم يقصد شيئا أو كان يفعل من لم يبال كالسلطان فتعليق ولو تنزاعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلقت حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف أو قال لموطاة ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم اعاده اربعاً وقع بالثانية طلقة وتصل الاولى والثالثة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثانية وتصل ويقع بالارابعة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثالثة وتصل (ولو قيل له استخبارا اطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم) أو مرادها تجبراً أو أجل واي بكسر الهـ مزة والاوجه ان بلى هنا كذلك لما صرح في الاقرار ان الفرق بينهما ما لغوى لا شرعي (فاقرار به) لانه صريح اقرار فان كذب فهي زوجته باطنا (فان قال اردت) طلاقاً (ماضياً وراجعت فيه صدق بيمينه) لاحتمال ما يدعيه وخروج راجعت جددت وحكمه ما صرح في انت طالق وفسره بذلك (فان قيل) له (ذلك التماساً) أي طلباً منه (للاثناء) لا يقع طلاق ومنه كما هو ظاهر لو قيل له وقد تنزاعا في فعله شيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في الايقاع حالا (وقيل كناية) لان نعم ليست من صرائح الطلاق ويرد بانها وان كانت ليست صريحة فيه لكنها حاكية لما قبلها الا لازم منه افادته في مثل هذا المقام اذ المعنى نعم طلقتهما ولصرحت في الحكاية فنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الاقرار تارة وفي الانشاء اخرى بعبارة قصده وبهذا يتضح قول القاضي وقطع به البغوي واقتضى كلام الروضة ترجيحه ومن ثم جزم به غير واحد من مختصريه او لو قيل له ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئاً وبه اثنى الباقي وغيره لانه ليس هنا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعليقي ونعم لا تؤدي معناه فاندفع قول البغوي مرة اخرى يجب أن يكون على الوجهين فيمن قال له اطلقت زوجتك فقال نعم وكان ابن رزين اعترض بكلام هذا فافق بالوقوع وليس كما قال وان سبقه اليه المتولى وتبعه فيه بعض المتأخرين وبمحت الزكشي انه لو جهل حال السؤال هنا حمل على الاستخبار وخرج بنعم ما لو أشار بنحو رأسه

فهى طالق فيقول نعم من غير التلفظ بتعليق (قوله لا تؤدي معناه) أي التعليق (قوله فاندفع قول البغوي الخ) كذا الى الفصل شرح مر وللبغوي ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فزوجتك طالق التماس للتعليق بل لا يحتمل الالتباس التعليق اذ لا يتصور ان يقصده في هذا المقام الاخبار اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير ممة الاستقها م فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتي طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجوبه ظاهر للتمسك فالभाغة عليه بما اطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوي الذي هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من

١٨ به س مشاهير الاصحاب في غير محلها تدبر اه سم على حج (قوله يجب ان يكون على الوجهين)

هـ اقول المصنف فصرح وقيل كناية (قوله حمل على الاستخبار) أي فيكون جوابه اقرار او يدين (فرع) \* لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فقطه الزوج مستخبراً أو بالعكس فيمنعني اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) \* علق طلاق زوجته على تابر البستان فهل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول غمره في البيع والابد من تابر الجميع فيه نظرونيته الثاني (فرع) \* علق شافعي طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلا فصلا تصح عندها دون الزوج فالتجبه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج اه سم على حج (فرع) \* وقع السؤال عن قبل له طالق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم =



== وبلغنى ان بعضهم افتى بعدم الوقوع محتجبان نعم هنا وعد لا يقع به شئ وفيه نظر بل تقدم الطلب بجعل التقدير نعم طلقتهما  
 بمعنى الانشاء فالوقوع محقق قريب جدا هـ سم أيضا وهو مستفاد من قول المشرح وفي الانشاء اخرى (قوله قيل بالاول)  
 استوجبه ج قال سم ومثله في شرح الروض (قوله كانت على حرام) أى فانه لا يقع شيئا لم ينو ويقع واحدة ان نوى  
 فهو مثال لهما وقوله قبل منه أى ظاهرا (قوله وانما لم يقبل) أى ظاهرا ويدين (قوله فقال ثلاثا) خرج به ما لو قال الثلاث  
 أو هي الثلاث فلا طلاق وان نواه على ما صرح في قوله أو قال انت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ وقوله وقع عليه الثلاث أى ظاهرا  
 (قوله فبان انها ذلك اليوم بائن) أى لكونه طلقا قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لم يكن تزوجها اذ ذلك  
 \* (فصل) فى أنواع أخرى من التعليق \* ١٣٨ (قوله فيجنت) أى حالا (قوله المعلق على الحلف) أى حيث قصد

فانه لا عبرة به من ناطق فيما يظهر لما صرح أول الفصل وما لو قال طلقت فهل يكون كتابة  
 أو صريحاً قيل بالاول والثاني أصح وما لو قال كان بعض ذلك فانه انما هو أيضاً لا محال سبق  
 التعليق أو وعد يقول اليه أو قال اعلم ان الامر على ما تقول فكذلك على ما نقله وأقره  
 لانه امره ان يعلم ولم يحصل له هذا العلم ولو وقع ما لا يقع شيئاً أو لا يقع الا واحدة كانت  
 على حرام فظنه ثلاثاً فاقربها ببناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك ان كان ممن يخفى  
 عليه ويجرى ذلك فيما لو علمت بالفعل لا يقع به مع الجهل أو التسيان فاقربها بظاناً وقصرها  
 وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسياً فافضل الوقوع ففعله عامداً فلا يقع به لظنه زوال التعليق  
 مع شهادة قريبة التسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه  
 ببقاء اليمين كما صرح وانما لم يقبل من قال انت بائن ثم اوقع الثلاث بعد زمن تنقضى به العدة ثم  
 قال نويت بالكتابة الطلاق فهي بائن حالة اي قاع الثلاث لانه هنا تم بمرفعه الثلاث  
 الموجبة للتحليل اللازم له ولو قبل له قل هي طالق فقال ثلاثاً فالوجه انه ان نوى به الطلاق  
 الثلاث وانه مبني على مقدرو وهو طالق وقعن والا لم يقع شئ ولو قال لمن في عصمتي  
 طلقك ثلاثاً يوم كذا فبان انها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلطه في  
 التاريخ ذكره الولي العراقي

\* (فصل) فى أنواع أخرى من التعليق \* (علق) بمسحيل عقلاً كان احييت ميتاً  
 أى اوجدت الروح فيه بعد موته أو شرعاً كان نسخ الصوم رمضان أو عادة كان صعدت  
 السماء لم يقع في الحال شئ فاليمين منعقدة فيجنت بها المعلق على الحلف أو بنحو دخوله  
 فحمل ساكناً قادر على الامتناع وادخل لم يجنت وكذا اذا علق بيمينه ففعلت عليه ولم  
 يتحرك ولا اثر لاستدامت لانها ليست كالابتداء كما يأتي أو باعطاء كذا بعد شهر مثلاً  
 فان كان باقظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر أو ان لم يجنت الا بالأس وكان وجه هذا مع

منعها من الصعود وان كان  
 مستحيلاً لما صرح فيما لو قال ان قدم  
 زيد فانت طالق ولم يقصد منه  
 من القدوم لا يكون لافاً فكذا  
 لو لم يقصد منه لا يكون لافاً  
 فلا يجنت به من علق على الحلف  
 (قوله فحمل ساكناً) أى وانما لم  
 يجنت بذلك لعدم نسبة الفعل  
 للحالف بخلاف ما لو حلف لا يدخل  
 فركب دابة دخلت به فانه يجنت  
 لنسبة الفعل اليه وان كان زمامها  
 بيد غيره لان العرف ينسب هذا  
 الفعل له وينبغي ان مثل الدابة  
 المجهنون (قوله قادر على الامتناع)  
 أى بخلاف ما لو امره غيره ان يجعله  
 فانه يجنت بجعله ودخوله ولو بعد  
 مدة حيث بناه على الامر السابق  
 لانه وكسبه وفعل وكسبه كفعله  
 وليس من الامر ما لو قال الحالف  
 عند غيره من حلف ان لا يدخل  
 فحمله غيره ودخل به لم يجنت ففهم

السامع المحكم منه فحمله ودخل به فلا جنت (قوله وأدخل لم يجنت) أى ولا ينحل اليمين بذلك لان فعل المكرم كلا مخالفتها  
 فعل ولا يجنت بالاستدامة لان استدامة الدخول ليست دخولا (قوله ولم يتحرك) أى حين علت والحاصل انه لا يجنت بعلوها  
 عليه ولا بالاستدامة لا لتقاء الجماع في كل منهما فلا جنت (قوله ولا اثر لاستدامتهما) أى الدخول والجماع وان تحرك بعد ذلك  
 وتكرر ذلك منه حتى ينزع لما عمل به من ان الاستدامة لا تسمى جماعاً فان نزع وعاد جنت بالعود لانه ابتداء جماع ويصرح بان  
 العود ابتداء جماع ماسياً في الايلاء من انه لو قال ان وطئتك فانت طالق ثم وطئ يقع الطلاق ولا حداً بالاستدامة وان كان بائناً  
 لكنه لو نزع ثم عاد لما عمداً او كان الطلاق بائناً لازمه الحد والمهر وان كان جاهلاً لازمه المهر دون الحد (قوله اقتضى الفور) ==

== هذا قد وافقه ما مر عن شيخ الاسلام من الفور فيما لو قال متى خرجت شكوتك وقد تقدم الشارح رده واعتماد عدم اقتضاء ذلك للفور فليتنا مل مع هذا وليفرق الآن بين ما هنا على ما اذا وجدت قرينة تقتضي التفرأ ونواه فوافق ما مره (قوله لم يحث) اي ولا تحل اليه بذلك لان فعل المكره كلافعل ولا يحث بالاستدامة لان استدامة الدخول ليست دخولا (قوله متواليا) وتقدم في فصل قال أنت طالق في شهر كذا الخ خلافه فليتنا مل وعبارته ثم ولو حلف لا يقيم يحل كذا شهر فأقامه متفرقا حث كما يأتي في الايمان وعبارته في الايمان ولو حلف لا يقيم يحل ثلاثة أيام وأطلق فأقام يومين ثم سافر ثم عاد وأقام به يوماً حث كما هو الوجه اه وهو موافق لما تقدم لما هنا (قوله أو رمانة) وهل يتناول الرمانة المعلق بأكلها جلدتها كما لو علق بأكل القصب فإنه يتناول قشره الذي يمس معه حتى لو مصه ولم يذمه لم يحث أو يفرق فيه نظروا مال مر الى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق بأكله فواء ولا قاعه اه سم على ج اي فلا يتناول الرمانة جلدتها وقياس ما ذكرناه لو حلف أن تأكل هذا الرغيف فترك بعضه لم يكره محرراً لا يعتاد أكله الحنف لا طلاق الرغيف على الجميع فلا يرجع وقد يقال بعدم الحث لان ما حرق لا يقصد بالحلف على أكله كما أنه لا يحث بتروك ألقاع القرو قول سم حتى لو مصه الخ قياس ذلك أنه لو حلف لا يص القصب فشر ب مائة الخاتم عدم الحث لأنه لا يص عرفاً وانما شرهه \* (فرع) \* وقع السؤال ١٣٩ في الدرس عن رجل حلف بالطلاق

لأ كان ذا الطعام غداً ثم أنه قتل نفسه قبل مجي الغدا هل يحث قياساً على ما لو ألتف الطعام قبل مجي الغدا لأنه فوت البر باختباره ام لا والجواب عنه بان الظاهر عدم الحث لأنه لم يدرك زمنه فإنه لو قبل يحث لكان حثه قبل مجي الغدا على المرح وهو بعد مجي الغدا غير موجود فلو قبل يحثه لزمنه أن يحث بعده موته ولا نظيره في كلامهم فتنبه

مخالفتة لما مر في الادوات ان الالباب فيه بمعنى النفي فحقى اذا مضى الشهر أعطيتك كذا اذا لم أعطيك عند مضيه وهذا للفور كما مر فكذا ما بعينه أو لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحث الا باقامة كذا متواليا لأنه المتبادر عرفاً (بأكل رغيف أو رمانة) كان أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفاً أو رمانة (نفي) بعداً أكلها المعلق به (الباب) لا يدق مدر كها كما أشار اليه كلام المحرر بأن تسمى قطعة خبز (أو حبة لم يقع) لأنه لم يأكل الكل حقيقة أما ما يدق مدر كها بأن لا يكون له وقع فلا أثر له في بر ولا حث نظر المعروف المطرد وأجرى تفصيل اللبابة فيما إذا بقي بعض حبة في الثانية ولو قال لها ان أكلت أكثر من رغيف فأنت طالق حث بأكلها رغيفاً وادما وان أكلت اليوم الارغيفاً فأنت طالق فأكلت رغيفاً ثم أكلته حث أو ان لبست قميصين فأنت طالق طلقت بلبسهما ولو متوالين أو قال لها انصف الليل مثلاً ان بت عندك فأنت طالق فبات عندها بقية الليل

لأنه دقيق ثم رأيت في الايمان في فصل المسائل المنثورة ما يخالفه وعبارته ثم بعد قول المصنف أولاً كن ذا الطعام غداً ثم ان قتلته اي الغدا لا يقتضيه نفسه فلا شيء عليه لأنه لم يبلغ زمن البر والحث وان مات في الغدا بعد عدم تمكنه من أكله حث لأنه فوت البر باختباره حينئذ ومن ثم كان قتله لنفسه قبل الغدا مقتضياً بالحث لأنه مقتول لذلك ايضاً اه وكتب عليه ما نصه قوله لأنه مقتول لذلك ايضاً اه لا يحث وان قتل نفسه لا يقتضي الحث لما قدمه فيما ملوت قبل الغدا لأنه لم يبلغ زمن البر والحث وحيث لم يبلغه ما فالقياس انه لا حث وان قتل نفسه فلا يرجع (قوله بعض حبة في الثانية) اي الرمانة (قوله ثم فأكلته) اي مثلاً لا يسمى فأكلته يحث به ايضاً وينبغي ان محل الحث حيث كان ما تناوله مما يؤكل عادة ولو لم يغير بلد الخالف اما غيره كسجاجة خنز فلا يحث به لان الاكل اذا طلق انصرف عرفاً لما جرت العادة بتناوله ومن ثم لو حلف لا يأكل لحم المذكاة حتى لوأكل ميتة لم يحث وكذا لو حلف لا يأكل لحمنا كل محال لم يحث وان ساء الله تعالى لحما طرياً لا تنفاه فهمه عرفاً عند الاطلاق من اللحم وكتب ايضاً لطف الله به قوله ثم فأكلته لم يحث قضيته انما الواقعة صرت على كل الفا كلمة لم تحث وان جعلت الا في كلامه بمعنى غير كما هو الظاهر اقتضى الحث اللهم الا ان يكون المراد من ذلك ان أكلت زائداً على رغيف (قوله ولو متوالين) اي متفرقين (قوله أو قال لها انصف الليل) وكذا نصف الليل ما لو بقي منه دون النصف كما يشعر به قوله مثلاً فلا يتقيد بالميت بمكث المعظم عندها الوجود القرينة

(قوله فتوسد حنثها) أي فان حلف لا ينام على مخدة لها فينبغي الحنث بتوسدها لانه المقصود عرفان النوم على المخدة (قوله ولم يوجد) أي في الغد (قوله فجاءت يوما) أي جوعا موثرا عرفا (قوله بخلاف ما لو جاعت الخ) شغل ذلك ما لو تركت الاكل قصد امع وجود ما يؤكل بينهم من جهة الزوج وينبغي ١٤٠ خلافة ان دلت القرينة على ان المراد ان تركتك يوما بلا طعام يشبعك

(قوله وكانت قبضة الشكل) مفهومه انها لو كانت حسنة الشكل لم يحنث وقديتوقف فيه بأنها ليست أجل من القمر (قوله ولو قال ان لم تكن في أضواء من القمر حنث) ومنه ما لو قال ان لم تكن أضواء من القمر لم يكن حنث عن الراقي انه قال في هذه لأعرف جوابهم فيه (قوله فتصدته هي) أي ولو بتعريض منه لها (قوله فجامعها لم يحنث) أي ولم تحل اليين ولعل الفرق بين صورتين انه جعل متعاقا القصد في الصورة الاولى ذاتها ولم يوجد منه بل وجد منها وفي الصورة الثانية نفس الجاع وقد وجد بعد قصدها له (قوله لغة لا عرفا) أي والمعول عليه في الطلاق اللغة بخلاف الحلف بالله تعالى ما لم يشتر عرف بخلافها (قوله ان أمكن التمييز) أي فيما لو قصد التعيين وقوله لم يقع ظاهره وان كذب الزوج وينبغي خلافة أي لانه غلط على نفسه (قوله والواقع) فان قلت متى يقع قلت القياس عند الياس اه سم على حج (قوله فهو تعليق

حنث القرينة وان اقتضى المبيت أكثر الليل او ان نمت على ثوب لك فأنت طالق فتوسد مخدتها لم يحنث كما لو وضع عليها يديه أو رجله أو أن قتلت زيدا غدا فأنت طالق فضر به اليوم فأت منه غدا لم يحنث لان القتل هو الفعل المقوت للروح ولم يوجد أو قال لها ان كان عندك نار فأنت طالق حنث بوجود السراج عندها أو ان جعت يوما في بيتي فأنت طالق فجاءت يوما بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاعت يوما بلا صوم أو ان لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد بالحسن الجمال وكانت قبضة الشكل حنث كما قاله الاذري ولو قال ان لم تكن في أضواء من القمر حنث ولو قال لها ان قصدتك بالجماع فأنت طالق فتصدته هي فجامعها لم يحنث فان قال لها ان قصدت جماعك فأنت طالق فتصدته فجامعها حنث (ولو أكل) أي الزوجان (عرا وخاطواهما) انقال لها (ان لم تميزي نوالك) من نواي (فأنت طالق فجعلت كل نواة وحدها لم يقع) الحصول التمييز بذلك لغة لا عرفا (الآن بقصد تعيينا) لنواه من نواها فلا يحصل بذلك فيقع كما اقتضاه كلام المصنف وقال الاذري وغيره يحتمل أن يكون من التعليق بمسحيل عادة لانه عذر والوجه انه ان أمكن التمييز عادة فبزت لم يقع والواقع وان لم يكن عادة فهو تعليق بمسحيل (ولو كان بمسحيلة) مثلا (فعلق) طلاقها (يلعبها ثم يرميها ثم يامسها كما فبادرت مع فراغه بأكل بعض) وان اقتصرت عليه (وروي بعض) وان اقتصرت عليه (لم يقع) لأن أكل البعض روي البعض مغاير لهذه الثلاثة وقضية كلامه الحنث بأكل جميعها وهو كذلك وان الابتلاع أكل مطلقا وهو ما ذكره في الايمان والذي جرى عليه ابن المقرئ هنا تبعه لانه لا صلة عدم الحنث لصديق القول بأنه ابتلع ولم يأكل والمعتق في كل باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق مبني على الوضع اللغوي والبلع لا يسمى أكلًا ومبني الايمان على العرف وهو فيه يسمى أكلًا وخروج يبادرت ما لو أمسكتم الحظزة فتطلق ومن ثم اشترط تأخيرين الامسكتم فيحنث ان توسطت اوتقصدت ومع تأخرها لا فرق بين العطف بالواو و ثم فذكرها تصوير ولو كانت على سلم فعلق طلاقها بصعودها ونزولها ثم يمكنها فوثبت اواتقنت الى سلم آخر أو أضحى السلم وهي عليه على الارض وتقوم من محلها أو جلت وصعد الحامل بها أو نزل بها بغير أمرها فوراً في الجميع لم تطلق أما لو اوحتمت بأمرها فيحنث نعم ان حملها بلا صعود ونزول بأن يكون واقفا على الارض أو نحوها فلا أثر لها

بمسحيل) أي فيقع حالا (قوله وهو كذلك) قال حج أي حيث لم يزل بالمضغ اسم المحلوف عليه والام يحنث (ولو لعدم بلع ما حلف على بلعه وهو القدر) قوله والبلع لا يسمى أكلًا (أي وعكسه على ما مر عن حج (قوله ان توسطت) أي بين الامسك (قوله أو نزل) أي الحامل (قوله نعم ان حملها) أي بأمرها (قوله فلا أثر لها) أي لهذه النخلة أي فلا حنث وان أمرنا لعدم صعودها ونزولها ويكون ذلك كالأول اتقنت الى سلم آخر حيث لا يحنث وان نزلت عن الآخر بعد

(قوله فان قال ان لم تعليني بالصدق) اي وأراد ذلك كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله صادقة) لاجابة الى هذا القيد مع ما نقله  
بعد عن البلقيني بل هو مضر لاقتضائه انه لو أسقط صادقة برباخبارها مطلقا وهو خلاف ما يأتي (قوله كجائته) اي اما لو قال ان لم  
تعدي هذه الرمانة فلا بد ان تنبأ من الواحد ثم تزيد واحدا واحدا الخ أخذنا ما يأتي في جواز الشجرة (قوله لان ما وقع  
معدودا) اي كج الرمانة (قوله اذ لم تعطينيه) خرج به ما لو قال ١٤١ ان لم تعطينيه فلا يجنب بذلك وكان نسخة حج

التي وقعت لسم فيها التعبير  
بان لم الخ ومن ثم كتب عليه  
ما نصه قديقال هذا تعليق  
بمستحيل وقاعدته الوقوع في  
الحال وينبغي ان يقال ان قصد  
الاعطاء في الحال مع انصافها  
بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى  
السما فيقع في الحال والافهو  
كان لم تدخل الدار لاما كان  
اعطائهم بغير علمها فلا يعالج الا  
بالبأس بشرطه فليستأمل يظهر  
انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر انه  
سمو في سم على حج فرع قال  
في الروض لو أخذته دينار  
فقال ان لم تعطيني الدينار فأت  
طالق وقد أنفقته لم تطلق الا  
بالبأس من اعطائه بالموت فان  
تلف اي الدينار قبل التمكن من  
الرد فكركه اه اي فلا تطلق  
اوبعد التمكن منه طلقت اه  
وقد يتوقف في قوله لم تطلق الا  
بالبأس من اعطائه بالموت مع  
قوله وقد أنفقته فان البأس من  
رده حاصل في الحال لانه بعد  
انفاقه لا يمكن اعطاؤه الا ان

(ولو اتهمها) اي زوجته (بسرقه فقال) لها (ان لم تصدقيني) في امر هذه السرقة (فأنت  
طالق فتالت) كلامين احدهما (سرق) والاخر (ماسرت لم تطلق) لانها صادقة  
في أحدهما فان قال ان لم تعليني بالصدق لم يتخلص بذلك (ولو قال) لها (ان لم تخبريني)  
صادقة (بعد دحب هذه الرمانة قبل كسرهما) فأنت طالق (فان الخلاص) من اليمين  
(ان تذكر) له (عددا يعلم انهما) اي الرمانة (لا تنقص عنه) عادة كجائة (ثم تزيد واحدا  
واحدا حتى تبلغ ما تعلم انها لا تزيد عليه) عادة ليدخل عددها في جلة ما أخبر به بعينه ولا  
ينافيه قولهم لا يعتبر في الخبر صدق فلو قال ان أخبرتني بقدم زيد فأخبرته به كاذبة  
طلقت قال البلقيني لان ما وقع معدودا ومفعولا كرمي بجهل لا بد فيه من الاخبار  
بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالقدوم يكفي فيه مطلق الاخبار ولان المفهوم من  
الاخبار بالعدد التلظظ بذلك العدد الذي فيه الرمانة ولا يحصل الا بذلك (والصورتان)  
في السرقة والرمانة (فحين لم يقصد تعريفا) اي تعينا فان قصده لم يتخلص بذلك لانه  
لا يحصل به قال بعضهم ولو وضع شيئا وسماه عنه ثم قال لها ولا علم لها به اذ لم تعطينيه  
فأنت طالق ثلاثا ثم ذكر موضعه فراء فيه لم تطلق بل لاتعقد عيینه لانه بان انه حلف على  
مستحيل هو اعطاؤه ما لم تأخذه ولم تعلم محله فهو كالأصعد السما بجماع انه في هذه منع  
نفسه مما يمكنه فعله وهناك على ما لا يمكن فعله انتهى وهو غير ظاهر أما قوله بل  
لاتعقد عيینه فممنوع بل هي منعقدة وأما قياسه بالأصعد السما فممنوع بل نظير ذلك  
اذ لم تصعدى السما وحكمه الحث حالا وتطيره هنا الحث بالبأس وهو حاصل في هذا  
التصوير بمعنى لحظة يمكنها فيه الاعطاء ولم تعطه أما البشارة فمختصة بالخبر الاول الصدق  
السار قبل الشعور فاذا قال لنفسائه من بشرتني منكن بكذا فهي طالق فأخبرته واحدة  
بذلك ثانيا بعد اخبار غيرها او كان غير سار بأن كان بسوء او هو كاذبة او بعد علمه به من  
غيرهن لم تطلق اهدم وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سارا اذا طلق كقوله من بشرتني  
بخبرا وأمر من زيد فان قيد كقوله من بشرتني بقدم زيد فهي طالق اكني بصدق الخبر  
وان كان كارها كما قاله الماوردي ولو قال لزوجته ان لم تعدي جوز هذه الشجرة اليوم  
فأنت طالق وجب أن تبدأ من الواحد وتزيد حتى تنهي الى العلم بما ذكره فيما يظهر لانها

يقال انفاقه عبادة عن التصرف بشراها به شيئا وبعد الشراء يمكن عوده لها بجهة أو شراء شيء منها به من أخذه أو غيره (قوله  
وتطيره هنا الحث بالبأس) هو ظاهر اذ لم يكن بينهما محاورة وحلف على غلبة الظن والا فلا حث فيما يظهر (قوله بمعنى لحظة)  
وذلك لان معنى قوله اذ لم الخ ان مضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط وبقوات اللحظة أيسر من الاعطاء في الزمن الخلو فعليه  
وما ذكره الشارح يأتي مثله فيما لو دفع لزوجته شيئا وضاع منها أو سبقت عن محله ثم طلبه منها فلم تعطه فقال اذ لم تأتني به فأنت طالق  
وهو الحث بعد مضى لحظة حيث كان التعليق باذ أو ما إذا كان بان فالبأس (قوله اما البشارة) محترز الاخبار الذي عبر به المصنف

(قوله ما ذكرنا) اي في الرماة (قوله لوجود ٢٤٢ سبب الحنث) يؤخذ منه انه لو سقط من جدار احتل سقوطه منه لم دمه

لا يفعل احد يحنث لانها لم تبين  
سبب سقوطه وطريقها ان يقول  
رماه مخلوق او تهمد الجدار (قوله  
وشبه) اي في الحنث (قوله ان شاء  
الله) لاجابة الى التقييد بالمشيئة  
في هذه لانه حاله لقولها (قوله  
اوان ارقى) اي ضيقه (قوله  
او يلقا بعضه) اي او صبت بعضه  
(قوله فقامت لم تطلق) معتمد (قوله  
فرقدت طالق) معتمد (قوله لان  
المطلوب بالامر الخ) وقد نظم  
بعضهم هذا الحكم متشكلا  
فقال

وانت ان خالفت نهي تطلق  
نخالفت امر اطلاقها اتق  
وعكم هذى لا وهذا النقل  
فاى فرق او مضايضا  
وناظمه الشيخ عيسى الشماوى  
(قوله او كانت صغيرة) اي واذن  
لها او كانت صغيرة الخ (قوله اذالم  
تخرج بغير اذنه) اي ويبقى له اذا  
اذن في غيبتهما ان يشهد على ذلك  
لانها لو خرجت بعد وادعى انه  
اذن لها فأنكرت لم يقبل منه الا  
بينة (قوله لم يكن اذنا) اي فيحنث  
(قوله فيحنث في الثاني) اي ان  
خرجت لابسة ثوب الخ (قوله  
بخلاف هذه) اي ان خرجت الا  
بأذى الخ (قوله ولو اذن ثم رجع)  
ظاهره ولو متصلا به وهو كذلك لان  
المعلق عليه عدم الاذن لم يوجد  
المعلق عليه (قوله لاقتضائها

اذالم تبدأ بالواحد لم تعد جوزها وقيل يتخلص من الحنث بأن تفعل ما ذكرنا اوسط  
حجر من علو فقال ان لم تخبريني بن رماه حالاً فانت طالق ولم يرد تعيينا فقالت مخ  
لا آدمى لم يحنث لانها صادقة بالاخبار ولم يتخلص من الحنث بقولها رماه آدمى بل جواز ان  
يكون رماه كلب او ربح او نحوهما لوجود سبب الحنث وشكك في المانع وشبه بما لو قال  
انت طالق الا ان يشاء زيد اليوم فضى اليوم ولم تعرف مشيئته او قال لها ان لم اقل كما  
تقولين فانت طالق فقالت له انت طالق ثلاثا فخلصه من الحنث ان يقول انت طالق  
ثلاثا ان شاء الله او انت طالق ثلاثا من وثاق او انت قلت انت طالق ثلاثا ان شاء الله  
او علق طلاقها وهي في ماء جار بالخروج منه وبالبث بأن قال لها ان خرجت منه فانت  
طالق وان لبثت فيه فانت طالق لم تطلق خرجت او لبثت لانه يجزى به ان يفارقها فان قال  
له اذلك وهي في مائرا كدخلاصه من الحنث ان تحمل منه فورا او ان ارقى ما هذا  
الكوثر فانت طالق وان شربته او غيرك فانت طالق ثم ان تركته فانت طالق قبلت به  
خرقه وضعها فيه او بلبثها فيه او شربته او غيرها بعضه لم تطلق او ان خالفت امرى  
فانت طالق نخالفت نهي كلاتقوى فقامت لم تطلق كما جزم به ابن المقرئ في روضه لانها  
خالفت نهي دون امره قال في الروضة وفيه نظر العرف او ان خالفت نهي فانت طالق  
نخالفت امره كقوى فرقدت طلقت كما جزم به ايضا لان الامر بالشئ نهي عن ضده قال  
في أصل الروضة وهذا فاسد اذ ليس الامر بالشئ نهي عن ضده فيما يختاره وان كان اي  
نهي عن ضده فالعين لا تبقى عليه بل على اللغة والعرف قال الوالد رحمه الله تعالى وانما  
لم يجعلوا مخالفتها فيه مخالفة لأمره بخلاف عكسه لان المطلوب بالامر الايقاع  
وبمخالفتها نهي عن حصول الايقاع لا تركه والمطلوب بالنهي الكف اي الانتهاء وبمخالفتها  
أمره لم تنكف ولم تنته لا تباينها بضد مطلوبه والعرف شاهد لذلك (ولو قال ثلاث) من  
زوجاته (من لم تخبرني بعد دركمت فرائض اليوم واليلة) فهي طالق (فقال واحدة)  
منهن عدد دركمت فرائضا (سبع عشرة) اي غالبا (و) قالت (اخرى) اي ثمانية منهن  
(خمس عشرة اي يوم الجمعة) قالت (ثلاثة) منهن (احدى عشرة اي لمسافر لم يقع)  
على واحدة منهن طلاق لصدق الكل نعم ان قصد تعيينا لم يتخلص بذلك ولو قال لزوجته  
ان خرجت الاباذني فانت طالق فاذن لها وهي لا تعلم او كانت صغيرة او مجنونة فخرجت  
لم تطلق اذ لم تخرج بغير اذنه فلو أخرجهما هو لم يكن اذنا كما جزمه ابن المقرئ وان اذن لها  
في اندروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت لان ان لا تكرار فيها فاشبه ان خرجت مرة بدون  
اذني فانت طالق ويقارن ان خرجت لابسة ثوب مري فانت طالق فخرجت غير لابسة له  
ثم خرجت لابسة حيث طلقت بعدم التحلل المين لا لتقاء الصفة فيحنث في الثاني بخلاف  
هذه ولو اذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحنث لحصول الاذن وان علق بكما خرجت  
الاباذني فانت طالق فاي مرة خرجت بلا اذن طلقت لاقتضاء التكرار كما هو وخلاصه

التكرار) اي بخلاف ما لو قال متى خرجت بغير اذني فانت طالق فتكفل بعينه باذنه اها مرة لعدم اقتضاء متى التكرار من



(قوله ثم عدلت غيره لم تطلق) على المفهوم من قوله بعد فالاصح وقوع الطلاق هنا اعتمادا خلافاً لهذا السكت قوله وقال الوالد الجمع الخ اقرار كل موضع على ما فيه وانه انما قصد الفرق بين ما لو خرجت للجمام وغيره حيث قيل بالوقوع فيه وبين ما لو خرجت للعبادة وغيرها حيث قيل بعدم الوقوع (قوله المنصوص خلافه) اي فلا طلاق فيما لو خرجت لهما (قوله فالاصح وقوع الطلاق هنا) اي في قوله اوله ما طلقت (قوله وعدم الخنث في تلك) اي في قوله ان خرجت لغير عبادة (قوله والفرق بينهما) اي بين الى واللام (قوله لاشقة هاله) واما لو تركت ما اعتيد للفساد فلهما لا يجب عليهن شرعا كان تركت الطبخ والخبز أو نحو ذلك مما اعتيد لهن فلهما فضر بها على ترك ذلك فهل يبحث لان هذا ليس سبباً شرعياً ولا لانه ١٤٣ سبب عرفي فيه نظراً والقربة الثانية

(قوله لم تطلق) اي وتحتل عينه  
(قوله أو حلف لا ياباً كل من مال زيد) اي أو عيشه أو غيره  
أو طعامه والكلام كله عند  
الاطلاق (قوله لانه أكل ملك  
نفسه) وقضية ما في الغصب من  
انه لو احدث فيه ما يسرى الى  
التلف ملكه عدم الخنث من  
الاكل من ماله مطلقاً وهذا كله  
عند الاطلاق فان قصد ابعاد  
نفسه عما يضاف لزيد فلا كلام  
في الخنث (قوله فاقبل منها)  
المتبادر من الانتقال انه خرج  
منها على قصد السكنى بغيرها ولو  
لحظة لانه يصديق عليه عرفاً انه  
اتقل وعليه فلو خرج لشراء  
مصلحة مثلاً أو عاد لم يبر الحالف  
والمفهوم من قوله مادام فيها  
خلافه الا أن يقال ان المفهوم  
عند الاطلاق دوام السكنى وهو  
يزول بالانتقال الى غيرها وان قل  
زمنه كلفظة (قوله طلقت بعضي

من ذلك أن يقول لها أذنت لك أن تخرجي متى شئت أو كذا شئت أو ان خرجت الى غير  
الجمام فخرجت اليه ثم عدلت غيره لم تطلق أوله ما طلقت كما في الروضة هنا وقال في  
المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال في الروضة في الايمان الصواب الحزم به وقال  
الوالد رحمه الله تعالى ان عبارة الروضة في الايمان ان خرجت لغير عبادة انتهى فالاصح  
وقوع الطلاق هنا وعدم الخنث في تلك والفرق بينهما ان الى في مسئلتنا لانتهاء الغاية  
المكانية اي ان انتهى خروجك لغير الجمام فأنت طالق وقد انتهى غيرها واللام في تلك  
للتعليل اي ان كان خروجك لاجل غير العبادة فأنت طالق وخروجها لاجلها ما معا ليس  
خروجاً لغير العبادة ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امرأته فخرجت لغيره لم يفسد حلفها  
بخطوات أو حلف لا يضربها الا بغيرها لا يضربها الا بغيرها لا يضربها الا بغيرها لا يضربها  
الاولى والضرب لهما بموجب في الثانية اذ المراد فيها بالموجب ما تنسحق الضرب عليه  
تأدياً أو حلف لا ياباً كل من مال زيد وقدم له شيئاً من ماله ضيقاً لم يبحث لانه أكل ملك  
نفسه ولا يذهب لدار زيد مادام فيها فاقبل منها وعاد اليها ثم دخلها الحالف وهو فيها  
لم يبحث لا تقطاع الدعوى بالانتقال منها نعم ان أراد كونه فيها فخرجت الخنث كما بحثه  
الاذري (ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان) أو حلف بسكون القاف أو عصر (أو بعد  
حين) أو نحو (طلعت بعضي لحظة) لان كلامه هذه يقع على القصير والطويل والى معنى  
بعد وفارق قولهم في الايمان لا قضين - قل الى حين لم يبحث بلحظة فاقبل قبيل  
الموت لان الطلاق تعليق فيعلق بأول ما يسمى حيناً اذ المدار في التعاليق على ما يصديق  
عليه لفظة ولا قضين وعدوه لا يختص بزمن فنظر فيه للبأس ولو حلف لا يصوم زماناً  
حنث بشروعه في الصوم كالحالف لا يصوم أو يصوم من أزمته كفاه صوم يوم لاستحالة  
عليها وقضية التعليل الا كفاه صوم ثلاث لحظات وبه صرح الاسنوي والصوم من  
الايام كفاه ثلاثة منها وان كان الله يعذب الموحدين فأنت طالق لم تطلق الا أن يريد

لحظة) \* (فرع) \* وقع السؤال عن شخص عليه دين لا يخرج له بالطلاق انه يعطيه كل جمعة منه كذا فقوت جمعة من غير  
اعطاء ثم دفع ما يخصه في الجمعة التالية لاهل يبحث ام لا والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه بالحنث لان كل جمعة ظرف  
وبقرائها تحقق عدم الاعطاء فيها وهذا كله عند الاطلاق فلو دلت القرينة على انه لا يؤخر ذلك مدة طويلة بل لو اراد الاعم  
من الاعطاء فيها أو فيما يقرب منها عرفاً بحيث لا يعد مؤخراً لم يبحث ويقبل ذلك منه ظاهراً (قوله حنث بشروعه) اي ولو في  
رمضان (قوله لاستحالة عليها) اي الازمنة (قوله الا كفاه صوم ثلاث لحظات) اي وعليه فلو حلف لا يصوم زماناً كفاه لحظة  
(قوله وبه صرح الاسنوي الخ) معقد

(قوله حنث بكل محرم) احكامه تدل قرينة على خصوص اللواط ويقتول قصده (قوله ثم قال) من تمة الصيغة (قوله ليس فيه صيغة تعليق) فرض الكلام فيما لو كانت الجملة الاولى مشتقة على تعليق صريح وهل مثله ما لو قال على الطلاق لا تخرجين من البيت ولا تخرجين من الصفة فلا يحنث بخروجها ١٤٤ من الصفة لكون كل كلاما مستقلا ولا فيه نظروا مقتضى ما علل به

انه مثله ويحمل خلافه وهو الظاهر  
يجعل ولا تخرجين من الصفة عطا  
على قوله لا تخرجين من البيت  
فيحنت بكل منهما فلو قال أردت  
بالثاني الاستئناف قبل منه (قوله  
وقضية التعليل) اى فى قوله لانه  
كلام مبتدأ الخ (قوله عقب ما قبله)  
اى وهو طالق (قوله وميتا) اما فى  
الرؤية واللمس فظاهر واما فى  
القذف فلان قذف الميت  
كقذف الحي فى الاثم والحكم  
٨١ شرح المنهج (اقول) بل قذف  
الميت أشد من قذف الحي لان  
الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف  
الميت (قوله نظير ما يأتى) اى فى  
اللمس (قوله لامع اكرام عليها)  
اى الرؤية (قوله ولو فى ماء) غاية  
فى التناول فيحنت بكل ذلك (قوله  
ولو علق برؤيتها وجهها) اى  
جلته لابعضه الذى يمكن رؤيته  
بغير المرأة كحاجب المنكر وبعض  
الشقيين (قوله برؤيته وجهه)  
اى وجهه نفسه (قوله فهو تعليق  
بمستحيل) اى فلا تطلق لان  
التعليق بالمستحيل فى الاثبات  
يقضى عدم الوقوع بخلافه فى  
النفي (قوله او بتمام العدد) اى  
للشهر (قوله صدق بيينه) اى  
فلا يحنث باعلامه بل لا بد من

ان كان يعذب أحدا منهم ولو اتهمته زوجته بالواط فخاف لا يأتى حراما حنث بكل محرم  
او ان خرجت من الدار فأت طالق ثم قال ولا تخرجين من الصفة ايضا لانه كلام  
مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولا عطف فلو خرجت من الصفة لم تطلق وقضية التعليل انه  
لو قال بدل الأخير عقب ما قبله ومن الصفة ايضا طلقت وهو ظاهر او أنت طالق فى مكة  
او اطلق او أجهرا ونحو ذلك مما لا ينتظر طلقت حالا ما لم يقصد تعليقا (ولو علق) الطلاق  
(برؤية زيد) مثلا (اولسه) والاوجه ان مسه هنا كلمته وان افترقا فى نقض الوضوء  
ولا يضطر اذا عرف هنا بالتحاد هما (أو قذفه تناوله حيا) ناعما او مستيقظا (وميتا) فيحنت  
برؤية شئ من يده متصل به غير نحو شجره نظير ما يأتى لامع اكرام عليها ولو فى ماء صاف  
او من وراء زجاج شفاف دون خياله فى نحو امرأة نيم لو علق برؤيتها وجهها فقرأت فى المرأة  
حنث اذا لا يمكن ادراجه الا كذلك صرح به القاضى فى فتاويه فيها لو علق برؤيتها وجهها  
وبلس شئ من يده لامع اكرام عليه من غير حائل لا نحو شعر وظفر وسن سواء الرأى والمرق  
واللامس والملوس العاقل وغيره ولو اتسه المعلق عليه لم يؤثر وانما استوى فى نقض  
الوضوء لان المدار هنا على لسان شئ من المحلوف عليه ويشترط مع رؤية شئ من يده صدق  
رؤية كله عرفا بخلاف ما لو أخرج يده من كوة من افراشهم فلا حنث ولو قال لعبد ان  
رأيت فهو تعليق بمستحيل جلال رأى على المتبادر منها او علق برؤية الهلال او القمر جل  
على العلم به ولو برؤية غير هاله او بتمام العدد فطلق بذلك لان العرف يجعل ذلك على العلم  
بخلاف رؤية زيد مثله لا تفقد يكون الغرض زجره عن رؤيته وعلى اعتبار العلم يشترط  
التبوت عند الحاكم او تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو أخبر به صبي او عبد  
او امرأة او فاسق فصدقه فالظاهر كما قاله الاذرى مؤاخذه ولو قال أردت بالرؤية المعاينة  
صدق بيينه نعم ان كان التعليق برؤية عياله لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين  
واذا قبلنا التفسير فى الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم يرها من اول شهر تستقبله  
انحلت بيينه لانه لا يسمى بعدها هلالا أما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بعافيته  
فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قرا كذا فتى به الوالد رحمه الله تعالى  
ولو قال ان رأيت محمد صلى الله عليه وسلم فأت طالق فقرأت فى المنام وأراد ذلك طلقت  
فان نازعهما فيما صدقت بيينه اذ لا يطلع عليه الامنها وان أراد رؤيته لافى المنام أو أطلق  
اتجه عدم الوقوع جلالها على الحقيقة (بخلاف ضربه) فانه لا يتناول سوى الحي  
اذا الغرض منه الايلاء ومن ثم صحها اشتراط كونه مؤملا لكان خالفه فى الايمان  
وصوبه الاسنوى اذا المدا على ما من شأنه ذلك وسيأتى ثم ان منه ما لو حنث فيها بشئ  
فاصابه اوجع الوالد رحمه الله تعالى بينهما يجعل الاول على اشتراطه بالقوة والثانى على

رؤيته بنفسه ولا بد مع ذلك من كونه يسمى هلالا ان علق برؤية الهلال أو قرا ان علق برؤية القمر ويسمى  
هلالا الى ثلاثة أيام وبعد هابى قرا (قوله جلالها على الحقيقة) وظاهره وان كانت من الاولياء للتطوع برؤيته على  
الحقيقة لان العصة صحة فلا تزول الايقين (قوله لا يتناول سوى الحي) اى ولونيه وشبهها

(قوله بخلاف أمه) أي فاته  
 يتناولها حية أو ميتة (قوله جل  
 الأول) هو قوله لم تطلق (قوله  
 والثاني) هو قوله وصحح الرافعي  
 الخ (قوله أو غائباً) أي حال النوم  
 والغيبة (قوله قبل منسه) أي  
 ظاهراً وباطناً (قوله فان اطرده  
 عمل به) ومحل العمل به ما حيث  
 لم يعارضه ما وضع شرعي والاقدم  
 فالخلاف لا يصلي لم يحنث بالدعاء  
 وان كان معناه هالعة لانها موضوعة  
 شرعاً للهبة المخصوصة وفي جمع  
 الجوامع ثم هو أي اللفظ محمول على  
 عرف الخطاب أي بكسر الطاء  
 ففي الشرع الشرعي لانه عرفه  
 ثم العرفي العام ثم اللغوي ولا  
 يشافي ما ذكره من على ح  
 (قوله بعد استحقاها الغسل) أي  
 في عرف الخلاف (قوله ثم مال الى  
 عدم الحنث) وهو المعتقد ومثل  
 ذلك في عدم الحنث ما وقع  
 السؤال عنه من أن شخصاً تشاجر  
 مع زوجته فخلف عليها بالطلاق  
 الثلاث انها لا تذهب الى أهلها  
 الا ان جاءها بأحدهم فتوجه الى  
 أهلها وأقرب والدهم ابناء على انها  
 قاعدة في منزله فراها في الطريق  
 وردّها الى منزله وهو عدم الحنث  
 لانهم لم تصل الى أهلها ومثل ردّها  
 الى منزله مالواً من والدهم أن تذهب  
 الى أهلها وذهبت بها أو لم يأمرها

ثم ذلك بالفعل ولو علق بتقبيل زوجته اختص بالحية بخلاف أمه لان القصد ثم الشهوة  
 وهنا الكرامة اوعلق بتكليمها زيداً فكلتمته وهو مجنون أو سكران سكرًا يسمع معه  
 ويتكلم وكذا ان كلمته وهي سكرى لا السكر الطافح طلقت لوجود الصفة عن يكلم غيره  
 ويكلم هو عادة فان كلمته في نوم أو اغشاء منه أو منى أو وهي مجنونة أو بهمس وهو خفض  
 الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه الخطاب أو ناره من مكان لا يسمع منه وإن فهمه بقرينة  
 أو جعلته اليه ويح وسمع لم تطلق اذ لا يسمى كلاماً عادة ثم ان علق بتكليمها وهي مجنونة  
 طلقت بذلك فانه القاضي وان كلمته بحيث يسمع لكن انتفى ذلك لذهول منه أو شغل أو غلط  
 ولو كان لا يقيد بمعه الاصفاء طلقت لانها كلمته وانقضاء السماع لعارض وان كان أصم  
 فكلتمته فلم يسمع لصم بحيث لم يكن أصم لسمع لم تطلق كما جزم به ابن المقرئ وصرح به  
 المصنف في تصحيحه وصحح الرافعي في الشرح الصغیر الوقوع وجزم به في الروضة في كتاب  
 الجمعة ونقله المتولي ثم عن النص والوجه كما أفاده الشيخ جل الأول على من لم يسمع ولومع  
 رفع الصوت والثاني على من يسمع مع رفعه ولو قال ان كلمت نائماً أو غائباً عن البلد مثلاً  
 فأنت طالق لم تطلق لانه تعليق بمسحول كما لو قال ان كلمت ميتاً أو جاراً أو ان كلمت زيداً فأنت  
 طالق فكلمت فهو حائط وهو يسمع لم تطلق أو ان كلمت رجلاً فكلمت أباه أو غيره من  
 محارمها أو زوجها طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من مكالمة الرجال  
 الاجانب قبل منسه لانه الظاهر وان كلمت زيداً أو عمراً فأنت طالق طلقت بتكليم  
 أحدهما والحلت البين فلا يقع بتكليم الآخر شيء وان كلمت زيداً أو عمراً لم تطلق الا  
 بكلامهما معاً أو مرتباً وان كلمت زيداً ثم عمراً أو زيداً فعمراً اشترط تكليم زيد قبل عمرو  
 متراخيانه في الاولى وعقب كلام زيد في الثانية واعلم ان الاصحاب الا الامام والغزالي  
 يميلون في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب اذ العرف لا يكاد يضبط  
 هذا ان اضطر ب فان اطرده محل به لقوة دلالة حينئذ وعلى الناظر التأمل والاجتهاد  
 فيما يستفتي فيه (ولو خاطبته) زوجته (بكرهه) كما سفيه أو يا خسيس (أو يا حقيرة) فقال  
 ان كنت كذلك أي سفيه أو خسيساً (فأنت طالق) ان أراد مكافأتها باسماع ما تكره  
 من الطلاق لكونها أغاظته بالاسم (طلقت) حالا (وان لم يكن سفيه) ولا خمسة ولا حقيرة  
 اذ المعنى ان كنت كذلك في زعمك فأنت طالق (أو) أراد (التعليق اعتبرت الصفة)  
 كسائر التعليقات (وكذا ان لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (في الاصح) مراعاة لقضية  
 لفظه اذ المرعى في التعليقات الوضع اللغوي كما مر والثاني لانه تسيب الصفة جلاء على  
 المكافأة اعتباراً بالعرف وأخذ بعضهم مما تقرران التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر  
 فيه الا بغسلها بعد استحقاها الغسل من الوسخ لانه العرف في ذلك كالوسخ النجاسة كما  
 هو ظاهر وتردد الولى العراقي في التعليق بأن بنة لا تجبته نجاسة لبابه فلم يجتمع به ثم مال  
 الى عدم الحنث حيث لا ينة لانها لم تجب بالفعول الابابه ومجبتها اليه بالقصد غير مؤثر قال

(قوله أن يكون أجبراله) وعليه فهل يحدث بما جرت العادة به من مجزئ التوافق على كونه يحدث عنده من غير استئجار صحيح  
أولا بضمن الاستئجار كما هو ظاهر قوله أجبراله فيه نظر ولا يعد الاوّل لانه العرف العام المطرد فيما بينهم وبقرى بين ذلك وما لو قال  
لا أو جراً أولاً يسع حيث لا يحدث بالفاسد منها ١٤٦ لان مدلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعاً وما هنا ليس له مدلول شرعي

فعمل على المتعارف (قوله واطرد  
تغليب) أي فلا يحدث الا اذا عمل  
أجبراً عنده (قوله ويشبه أن  
يقال) مقول قول الرافعي أي  
ينبغي أن يقال في تعريفه انه من  
الخ فلا يتوقف ذلك على فعل  
سرام ولا على ترك واجب (قوله  
فاحش القصر) أي فان عين  
أحدهما في عينه كان قال فلان  
حقرة ذاتا وصدته عمل به وان  
اطلق حدث ان كان حقره بأحد  
الوصفين لصدق الحقرة على كل  
منهما ما نلو قال أردت أحدهما  
وعينه فينبغي قبوله منه (قوله ولا  
عبرة يعرفهن) معتمد (قوله  
ولا يقرى الضيف) قال في المختار  
وقرى الضيف يقرى به قرى بالكسر  
وقراء بالفتح والمد أحسن اليه  
وكتب أيضاً لطف الله به قوله ولا  
يقرى الضيف والظاهر انه ليس  
مراده هنا بالضيف خصوص  
القادم من السفر بل من يعطى  
عليه وقد جرت العادة باكرامه  
(قوله ورد بجمع ذلك) أي فيحدث  
بأحدهما كما يفيد كلام المنهج  
حيث عبر باو (قوله لزمه بذله) أي  
فيدخل الدين (قوله من لا يمنع

والورع الحنت لانه قد يقال جانت ولم يجتمع به قال ومدلول لا يعمل عنده لغة عمله بحضوره  
وعرفاً أن يكون أجبراً له فان أراد أحدهما فذلك والابن على ما مر من أن المقلب اللغة  
أو العرف عند تعارضهما وينج من تغليب العرف اذا قوى واطرد تغليبهما لا طرده  
قالوا والخياطة اسم لجموع غرز الابرة وجذبها بعمل واحد فلو جذبهم ثم غرزها في محل  
آخر لم تكن خياطة ولو علق بنزولها عن حضانه ولدها نزولاً لشرعياً لم يحدث بنزولها لانه  
باعتراضها واسقاطها يستحقها شرعاً لا بنزولها مع ان حقها الا يسقط بذلك اذا لها العود  
لاخذها قهر عليه (والسفه) كما في الحرر (منافي اطلاق التصرف) وهو ما يوجب الجرم  
مرفى بابه ونازع فيه الا ذرعي بان العرف عم بانه بذاة اللسان ونطقه بما يستحيانه سيما  
ان ذلك قرينة عليه بانه خاطبها بزيادة فقالت يا سفيه مشير لما صدر منه والوجه الرجوع  
الى ذلك ان ادعى ارادته وكان هناك قرينة فان كان عاصياً عمل بدعواه وان لم تكن قرينة  
(والخسيس قيل) أي قال العبادي هو (من باع دينه بدينه) بأن تركه باشتغاله به قال  
واحد من الاخساء من باع آخرته بدينه غيره وقال الرافعي تفقها من نفسه نظر للعرف  
(ويشبه ان يقال) في معناه (هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) بما يليق به بخلاف من  
يتعاطاه تواضعاً وزهداً او طر حاله التكليف والحقرة عرفاً ذاتاً ضئيل الشكل فاحش  
القصر وضعاً الفقير الفاسق قاله العراقي ثم قال وبلغني ان النساء لا يردن به الا قليل  
النفقة ولا عبدة يعرفهن فقد عيال العرف العام عليه والخبيل من لا يؤذى الزكاة ولا يقرى  
الضيف قاله المتولى وقضيته انه لو اقتصر على احدهما لم يكن بخيلاً واعتراض بان العرف  
يقتضي الثاني فقط ورد بجمع ذلك والكلام في غير عرف الشرع اما فيه فهو من يمنع مالا  
لزمه بذله والقواد من يجمع بين الرجال والنساء جميعاً ما وان كن غيراه قال ابن الرفعة  
وكذا من يجمع بينهم وبين المرد والقرطبان من يسكت عن الزاني بامراته وفي معناه  
محارمه ونحوهن والديوث من لا يمنع الداخل على زوجته من الدخول ومحارمه واماؤه  
كالزوجة كما يحتمل الا ذرعي وقليل الحية من لا يغار على اهله ومحارمه ونحوهن والقلاش  
الذواق للطعام كان يرى أنه يريد الشراء ولا يشتري ولو قال من قبل لما زوج القحبة  
ان كانت كذا فهي طاق طلقت ان قصد التخلص من عارها كقصده المكافاة والا  
اعتبرت الصفة والقحبة هي البغي والجهود زوري من قام به الذلة والخساسة كجرم به ابن  
المقرى وقيل من قام به صفرة الوجه وجرى عليه الخجازي فعلى الاول لو علق مسلم طلاقه به

الداخل على زوجته) أي ولو لغير الزنا ومنه الخدام وقوله من الدخول أي على وجهه بشعره بدم  
المرواة من الزوج اما ما جرت العادة به من دخول الخدام أو نحوه لاخذ مصلحة من غير مخالطة للمرأة فالظاهر انه لا يكون  
مقتضياً لتسمية الزوج بما ذكر (قوله والاعتبرت الصفة) وهل يكفي فيها الشروع أو لا بضمن اربع كلزنا او يكتفي اثنان فيه نظر  
والاقرى الاخير لان الطلاق يثبت برجلين

(قوله لانه لا يوصف بهما اي بهذه  
الصفة لانه لا ذل مع الاسلام  
ومقتضى تعويلهم على العرف  
أن المحتاج الضعيف اذا ترك دينه  
بدينه يكون كذلك فيقتضى  
الحنف (قوله وعدم) من باب  
طرب اه مختار (قوله بان  
وقوعه) اي من وقت التعليق

\*(كتاب الرجعة)\*

(قوله والكسرا كثر) اي في  
الاستعمال والافتقار الفتح  
لان اسم المرأة وهي بالفتح واما  
التي بالكسر فاسم للهية (قوله  
على وجه مخصوص) اي ومنه أن  
لا يستوفى عدد طلاقها وان  
تكون معينة بمحل بل بخلاف  
المبهمة والمردة (قوله فلا تصح  
من مكره للخبر المار) اي في كتاب  
الطلاق وهو قوله عليه الصلاة  
والسلام لا طلاق في اغلاق اي  
اكره رواه أبو داود والحاكم وصححه  
استناده على شرط مسلم (قوله  
ومرئد) اي وان أسلم بعد (قوله  
وسكران) اي متعة واما غيره  
فأقواله كلها لاغية (قوله وان لم  
يأذن ولي) اي في السفينة وقوله  
وسيد أي في العمد

لم يقع لانه لا يوصف بهما فان قصد المكافاة بها اطلقت حالا والكسح من قل شعروجه  
وعدم شعور عارضيه والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه والغوغا من  
يخالط الاراذل ويخاصم الناس بلا حاجة والسفلة من يعتاد دني الافعال لانادرا فان  
وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها ان كنت كذلك فأنت طالق فان قصد مكافأتها  
طلقت حالا والاعتبار بوجود الصفة او قالت له كم تحزنك لحيث فقد رأيت مثلها كثيرا  
فقال ان كنت رأيت مثلها كثيرا فأنت طالق فهذه كناية عن الرجولية والفتوة أو نحوها  
فان قصد بها المغايظة والمكافاة والرجولية والفتوة طلقت او المشاكلة في الصورة او لم  
يقصد شيئا فلا الا ان كانت رأيت مثلها كثيرا كذا جرى عليه ابن المقرئ وعبارة اصله بدل  
الرجولية والفتوة انه كالمشاكلة حيث قال فان حمل اللفظ على المكافاة طلقت والا فلا  
ووجه ما جرى عليه الا قول ان رؤيتها مثلها في الرجولية والفتوة وجدت ولا بد بخلاف  
المماثلة في الشكل والصورة وعدد الشعرات فانها قد لا تكون وجدت ولو قالت له أنا  
أستبكف منك فقال كل امرأة تستكف مني فهي طالق فظاهره المكافاة فتطلق حالا  
ان لم يقصد التعليق ولو قالت لزوجه أنت من اهل النار فقال لها ان كنت من اهلها فأنت  
طالق لم تطلق لانه من اهل الجنة ظاهرا فان مات مرتدا بان وقوعه ولو كان كافرا اطلقت  
لانه من اهل النار ظاهرا فان أسلم بان عدمه وان قصد في الصورتين المكافاة طلقت حالا  
ولو قال لزوجه ان فعلت معصية فأنت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه  
ترك وليس بفعل ولو وطئ زوجته ظانا انها امته فقال ان لم تكوني احلى من زوجتي  
فهى طالق طلقت لوجود الصفة لانها هي الحرة فلا تكون احلى من نفسها كما مال الى  
ذلك الاسنوي وهو المعقد وان وطئت امي بغير اذنها فأنت طالق فقالت له طأها في  
عينها فليس باذن نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذنا وقوله في عينها توسعا في  
الاذن لا تخصصا قاله الاذري ولو قال ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم  
اكسره على رأسك فأنت طالق فوجد في البيت هاونا طلقت حالا كما انقضى به الوالد رحمه  
الله تعالى

\*(كتاب الرجعة)\*

هي بفتح الراء افصح من كسرها عند الجوهرى والكسرا كثر عند الازهرى لغة المودة من  
الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص  
والاصل فيها الكتاب والسنة واجماع الامة وأركانهم محل وصيغة ومهر تجميع (شرط  
المرتجع اهلية النكاح) لانها كانتاته فلا تصح من مكره للخبر المار ومرئد لان  
مقصودها الحل والردة تنافيه (بنفسه) فلا تصح من صبي ومجنون لانهما لا تصح من  
سفيه ومفلس وسكران وعبد وان لم يأذن ولي وسيد تغليب الكونه استدامة وذكر الصبي  
وقع في الدقائق واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه ويجاب بحمله على فسخ



(قوله وقتلناه طلاق) على المرجوح (قوله بعهدة طلاقه) قال سم على منهج وانظر اذا طلق الصبي وحكم الحنبلي بعهدة طلاقه هل لوليها الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه اقول الظاهر ان له الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبلي لان الحكم بالعهدة لا يستلزم التعدى الى ما يترتب عليها فان كان حكم بعهدة وبوجبه وكان من موجهه عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب بتناولها احتاج في ردها الى عقد جديد (قوله امكانه) اى فانه قد يكون مستحيلا كقولك هذا المبت لا يسكنكم مثلا (قوله وانما منع مانع) وهو الاحرام ووجود الحرة تحته (قوله اعتبارا بما فى نفس الامر) وانما لم يكتب بالوضوء فيمن شك ثم بان حدثه لانه لم يكن ثم جازما بالنية ١٤٨ والعبادات يعتبر لعمتها ما فى نفس الامر مع ظن المكلف لئلا يكون مترددا في النية (قوله كان له الرجعة)

صدر عليه وقتلناه طلاق او على ما لو حكم حنبلي بعهدة طلاقه على انه لا يلزم من نفي الشيء امكانه فالاستشكال فقله عن ذلك وانما صحت رجعة محرم ومطلق امة معه حرة لان كلا اهل للنكاح بنفسه في الجلة وانما منع مانع عرض له ولم يصح كما يأتى ب رجعة مطلق احدى زوجتيه مبهما ومثله كما هو واضح ما لو كانت معينة ثم نسيها مع اهليته للنكاح لوجود مانع لذلك هو الابهام ولوشك في طلاق فراجع احتياطيا ثم بان وقوعه اجزائه تلك الرجعة اعتبارا بما فى نفس الامر كما يأتى قال الزركشى ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها (ولو طلق) الزوج (بجن) فالولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بان احتاجه كما مر لان الاصح صحة التوكيل في الرجعة واعتضدت حكايته للتحالف بان هذا بحث للرافعي ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وتحصل) الرجعة بالصرح والكناية ولو بغير العربية مع قدرته عليها فن الصريح بان (بواجعتك ورجعتك وارجعتك) اى بواجعتك الشيعيها ووردوها وكذا ما اشتق منها كانت مراجعة او مرتجعة كما في الثقة ولا تشترط اضافتها اليه بخوالى اولى نكاحي لكنه مندوب بل اليها كفلانة او لضميرها كما ذكره وبالاشارة كهذه فخير رجعت لغو (والاصح ان الرد والامساك) وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن والاول في السنة ايضا ومن ثم كان اشهر من الامساك بل صوب الاسنوى انه كناية كائن عليه (وان التزوج والنكاح كتابتان) لعدم شهرتهما في البيان وغيره (وليقل ردتها الى) كزوجتك او مع قبول بصورة العقد كما صرح به في البيان وغيره (وليقل ردتها الى) اولى نكاحي) حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فلهذا يفهم منه الرد الى اهلها بسبب الفرق فاشتراط ذلك في صراحته خلا فاجمع ليعتني ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا وقضية كلام الروضة ان الامساك كذلك لكن جزم البغوى كانه نقلا بعد عنه واقراءه بندي ذلك فيه (والجديد انه لا يشترط) لعهدة الرجعة (الشهاد) عليها يناء على الاصح انها في حكم الاستدامة ومن ثم لم

اى ولا يسقط خيارها بتأخير الفسخ لعدوها في اتم انما آخرت وجاء البيهقونية بانقضاء العدة (قوله قبل اختيارها) اى الفسخ (قوله ولو بغير العربية مع قدرته عليها) تقدم له في الطلاق ان ترجمة الفراق والسراح كناية لبعدهما عن الاستعمال وقضية ما ذكره هنا من قوله وتحصل الرجعة بالصرح والكناية ولو بغير العربية الخ ان ترجمة الرد والامساك من الصريح فانظر هل يش كل جعل ذلك من الصريح هذا على ما قدمه في الطلاق من ان ترجمة الفراق والسراح من الكتابات لبعدهما عن الاستعمال (قوله ولا تشترط اضافتها اليه) اى راجعتك الخ وفيها اشتق منها (قوله بل اليها) اى بل تشترط الاضافة اليها (قوله فخير رجعت لغو) ينبغي ان يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول شخص له راجعت امرأتك

التماسا كما تقدم نظيره في طلقت جوابا للمفس الطلاق منه ونقل بالدرس عن سم على حج ما يصرح به (قوله بل) يحتاج صوب الاسنوى الخ ضعيف (قوله ان الامساك كذلك) اى مثل ردتها (قوله لكن جزم البغوى الخ) معتمد (قوله بندي ذلك) اى قوله الى وقوله فيه اى في الامساك (قوله لا يشترط لعهدة الرجعة الاشهاد) ع قال الزركشى في النكاحية يشهد على اللفظ ويبقى النزاع في النية كما نقول يشهد على النكاح ولا تشترط الشهادة على المرأة مع انها عماد النكاح وقوله ويبقى النزاع هل المصدق الزوج اه سم على منهج اقول القياس ذلك لان النية لا تعرف الا منه فيقبل قوله فيها ولو بعد انقضاء العدة

(قوله بل يندب) أي الأشهاد (قوله إجماعهم على عدمه) أي وجوب الأشهاد (قوله عدم صحتها) أي الكفاية وقوله مطلقا أي  
نوعا أم لا (قوله ولا نوقنا) مثل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لأن قوله ذلك اندراجها بقية  
حياتها (قوله ثم قال راجعت المطلقة) قد يخرج هذا التصريح ما لو راجع أحدهما بعينها أو كل واحدة بعينها ثم عينها في صورة  
الاجتماع وتذكرها في صورة النسيان تجزئ الرجعة وهو قياس ما مر في قوله ولو شك الخ ١٨ مسم على حج (قوله وتحصل بوطء)  
هو كالمستثنى من كلام المصنف أي فلا ووطئ الحنفى الرجعية ثم عمل شافعيًا فهل يجب عليه الرجعة أو التحديد وكذلك لو قلد  
الشافعي الحنفى في نكاح زوجته ثم رجع عن تقليده فهل يجب عليه تجديد النكاح على قاعدة مذهبه أو لا قياسا على العبادة  
التي فعلها سابقا لذلك لا يفرض بان العبادة انقضت على الصحة ولم يبق أثرها في الخارج والزوج متعود بالاثرو هو الوطء باق  
لأنه مستند للعقد المتقدم وقد رجع عنه فان قلت القياس عدم التحديد ١٤٩ قياسا على الكافر إذا أسلم قلت يمكن الفرق

بينهما بالتسامح في أنكحة الكفار  
ما لم يتسامح في أنكحة المسلمين وأيضا  
أنكحة الكفار محكوم بصحتها  
قبل الاسلام حرره ويمكن الجواب  
بأنه ان رجع عن تقليد الحنفى  
مثلا إلى غيره لا يجب عليه التحديد  
ولا الرجعة إلا ان رجع في  
خصوص هذه الجزئية بان صرح  
بالرجوع فيها أو نواه بقلبه أما  
لو لم يصرح بمذكر بان قد نحو  
الشافعي في العبادات وغيرها ولم  
يخطر بباله هذه الجزئية فأنكاح  
صحیح بالعقد المتقدم لوقوعه صحیحا  
في معتقده لأنه لا يلزم من بطلان  
العموم بطلان الخصوص وهذا  
لا ينافي ما نقله حج في فتاويه الصغرى  
مما نصه السابعة أن يعمل بتقليده  
الأول ويسق على آثاره ثم يريد غير  
إمامه مع بقاء تلك الآثار كحنفى

يحتاج لولى ولا لرضاها بل يندب لقوله تعالى فإذا بلغن أجلهن أي قاربن بلوغه فأمسكوهن  
بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم وصرفه عن الوجوب إجماعهم  
على عدمه عند الطلاق فكذلك الأمسالة والقديم الاشتراط لا لا يكون بمنزلة ابتداء  
النكاح بل إظهار الآية واجب الأول يحصل ذلك على الاستصحاب كما في قوله تعالى  
وأشهدوا إذا تباعتم للامن من الجحود وإنما وجب الأشهاد على النكاح لاثبات الفرائض  
وهو ثابت هنا فان لم يشهد استحب الأشهاد عند إقرارها بالرجعة خوفا من جحودها فان  
إقرارها في العدة مقبول لقدرته على الإنشاء (فتصح بكفاية) مع النية كاخترت  
رجعتك لأنه يستعمل بها كالمطلق وزعم الأذرى وغيره أن المذهب عدم صحتها مطلقا  
(ولا تقبل تعليقا) كراجعتك أن شئت ولو بفتح أن من غير نحوى كما يجنبه الأذرى وان  
قلنا أنها استدامة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع نسوة ولا نوقنا كراجعتك شهرا  
واستقيمت من كلامه عدم صحة رجعة مبهمه كالمطلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت  
المطلقة لأن ما لا يقبل التعليق لا يقبل الإجماع (ولا تحصل بفعل كوطء) ومقتداته وان  
قصده به رجعتها إذا ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل ولا تحصل أيضا بانكار الزوج طلاقها  
ولا يرد عليه إشارة الأخرى المفهومة والكفاية فانما تحصل به ما مع كونها مائة إلا أنهما  
ملحقان بالأقول في كونهما كتابتين أو الأولى صريحة وتحصل بوطء أو وقع كافر اعتقده  
رجعة وترافعوا البناءا أو أسلوا فقرهم عليه كما تقرهم في العقد الفاسد بل أولى (وتختص  
الرجعة بوطءة) ولو في الدبر ومثلهما مستدخلة مائة المحترم على الأصح إذ لعدة على  
غيرها والرجعة شرطها العدة (طلقت) بخلاف المفسوخ نكاحها لأنها إنما انطقت في

أخذ بشفعة الجوارعلا بذهبه ثم نستحق عليه فبريد العمل بذهب الشافعي فلا يجوز التحقق خطئه اه لحمله على ما قلناه أو لامن  
أنه رجع عن مذهبه في خصوص ما قلده فيه وأراد أن يستقر على العمل بالآثار ما لو رجع عنه إلى غيره من غير ملاحظة خصوص  
تلك المسئلة لم يمنع العمل بها إلا نالو قلنا أنه يلزم من رجوعه عن مذهبه إلى غيره اعتقاده خطئه في جميع الجزئيات لزم بطلان التقليد  
في كل مسئلة أراد التقليد فيها من مذهب يخالف لمن أراد تقليده وقوله كحنفى أخذ بشفعة الجوارعلا بذهبه ثم نستحق عليه  
الخ صورتها أن يأخذ دارا بشفعة الجوارع ثم يشتري دارا أخرى فيريد جارا أن يأخذها بالشفعة فيمتنع من تمكنه تقليد الشافعي  
مع بقاءه على الدار الأولى (قوله ولو في الدبر) أي وان لم تزل بكلماتها بان كانت غورا كما هو ظاهر أو لا ينقص عن الوطء في الدبر اه  
سم على حج (قوله طلقت) أي ولو بتطبيق القاضي على المولى ويكتفى في تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق  
القاضي حيث جازت الرجعة من المولى

(قوله ولان الفسخ لدفع الضرر) قد يراد عليه ان طلاق القاضي على المولى شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع من الرجعة ويجوز الجواب بان اصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضر ان بعض جزئياته شرع له بخلاف الفسخ (قوله بلا عوض) اى وان قال لها انت طالق طاعة تملكين بها نفسك (قوله فتمتنع بعدها) اى وكذا معها ثم وآيته في حج (قوله فلا تعضلون) اى فتمنعوهن (قوله ويلحق بها) اى بعدة الطلاق (قوله في عدة ١٥٠ الحبل السابقة) اى ويمتنع عليه القتنع بها مادامت حاملا فالقولم يرجع حتى

وضعت وراجع صحت الرجعة ايضا لو وقعها في عدته (قوله اذ من قبل في شيء) اى اذ من قبل قوله في شيء الخ (قوله نعم يقبل) استمدرا على قوله وانما صدقت الخ (قوله فالاولى التعليق) اى بدل قوله لتغليظها على نفسها (قوله ويقبل) هو عطف على قوله نعم تقبل هي الخ (قوله فقالت) اى الرجعية (قوله وقيده القفال الخ) معتمد (قوله واخذ منه) اهل هذا الاخذ متعين لانا وان تحققنا بقاء العدة في البائن لا تنتقل لعدة الوفاة (قوله ولومات) اى الرجعية (قوله والوارث) اى حيث ادعاه في زمن يمكن فيه ذلك (قوله فيا عداها) اى من الحبل والاقراء (قوله به صديقه) اى الوارث (قوله وصغيرة) اى لم تبلغ زنا يمكن فيه الحبل اما من بلغت ولم تخص فهي كاله خيرة وليست صغيرة كما يأتي في كلام الشارح (قوله وحذفها) اى الصغيرة (قوله لانها مؤتمنة على ما في رحمها) تعليلا لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعمل عدم قبول قولها في النسب والاستيلاء مع ان العلة تجاريه فيها فكان القياس القبول الا ان يقال لما كان النسب

القرآن بالطلاق ولان الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقربة او الثابت بالبينه يحتمل على الرجعي ما لم يعلم خلافه (بلا عوض) بخلاف المطلقة بعوض لانها مملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحل الا بمحل (باقية في العدة) فتمتنع بعدها لقوله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينسكن ازواجهن فلو ثبتت الرجعة بعد العدة لما ابيع النكاح والمراد عدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع الا فيما بقي منها كما يذ كره ويلحق به ما قبلها فلو وطئها بشبهة لحملت ثم طلقها حملت الرجعة في عدة الحبل السابقة على عدة الطلاق كما رجحه البلقيني وسيأتي حكم ما اذا عاشرها في عدة طلاقها الرجعي وانه لا رجعة له بعد انقضاء عدتها الاصلية وان لحقها الطلاق (محل الحبل) اى قابله لان تحل للمراجع وهذا الكونه اعم يغنى عن لم يستوف عدد طلاقها فذ كره ايضا (لا) مطلقة اسلمت فراجعها في كفره وان اسلم بعد ولا (مرتدة) اسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحبل والردة تنافيه وصحت رجعة المحرمة لا فادتها انواع من الحبل كالنظر والخلوة (واذا ادعت انقضاء عدة اشهر) لكونها آيسة ولم تخص اصلا (وانكر صدق بيينه) لرجوع اختلافه ما الى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في اصله ~~نكذ~~ كذا في وقته اذ من قبل في شيء قبل في صفته وانما صدقت بيئتها في العكس كالمقتك في رمضان فقالت بل في سؤال التغليظها على نفسها بتطويل العدة عليها نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء النفقة كما قاله صاحب الشامل والكافي وحكاها في البحر عن نص الاملاء وحديثه فالاولى التعليق بان الاصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النفقة ويقبل هو بالنسبة لاصح حل اختها ولومات فقالت انقضت في حياته لزومها عدة الوفاة ولا ترثه وقيده القفال بالرجعي واخذ منه الاذرى قبولها في البائن ولو ماتت فقال وارثها انقضت وانكر المطلق ليرثها تصديق المطلق في الاشهر والوارث فيما عداها كما في الحياة وعلى هذا التفصيل يحتمل اطلاق القول بتصديقه والقول بعدمه (او وضع حمل لمدة امكان وهي عن تحيض لا آيسة) وصغيرة كما في المحرور وحذفها لعدم تأني اختلاف معها (فالاصح تصديقها بيمين) منها بالنسبة لانقضاء العدة دون نحو نسب واستيلاء لانها مؤتمنة على ما في رحمها ولان البينة قد تتعسر او تتعذر على الولادة والثاني لا بل لا بد من البينة لانها مدعية والغالب ان القوا بل قد يشهدن بالولادة ولا بد من انفصال جميع الحبل حتى لو خرج بعضه فراجعها صحت الرجعة ولو ولدت ثم راجعها

والولادة متعلقين بالغير وأمكن اقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيم ما بخلاف انقضاء العدة لتعلقها ثم بها انصدقت فيها (قوله ولا بد من انفصال جميع الحبل) هل يكفي في صحة الرجعة بقاء الشهر وحده أو يفرق بين كونه بقي معلقا به فتصح الرجعة وكونه انفصل عنه فلا تصح فيه نظر والاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم يتفصل بتمامه لشغل الرحم بشيء منه

(قوله اما اذا لم يمكن) محترز قوله  
لمدة امكان (قوله فانهم لا يجعلان)  
اي فلا يصدفان وينبغي ان محله  
في الامة ما لم تضافه الى وقت يتأق  
جلها فيه كأن ادعت انها حامل  
قبل سن اليأس بمن يمكن اضافة  
الحمل الذي ادعت وضعه فيه (قوله  
في الصورة الانسانية) صرح به  
لدفع توهم أن يراد بالتام تام الخلقة  
وانه لو نقص بعض أعضائه كان  
حكمه مخالفا لما ذكر (قوله أو  
نحوه) كاستدخال المني (قوله شهادة  
القوابل) اي أربع منهن على  
ما يقتضيه اطلاقه كابن حجر لكن  
عبارة الشارح في العدد عند قول  
المصنف وتنقض بمضغة فيها  
صورة آدمي الخ فاذا **السكر** كفي  
بالاخبار بالنسبة للباطن فيمكن في  
بقايله كما هو ظاهر أخذ من  
قولهم لمن غاب زوجه فأخبرها  
عبد بعونه ان تزوج باطنا اه  
ويمكن حل ما هنا من اشتراط الأربع  
على الظاهر كالواقع ذلك عندكم  
دون الباطن (قوله ثم نطعن) بضم  
العين ويجوز قبحها كما يؤخذ من  
عبارة الصحاح (قوله ونسقط  
الحظنة) اي لجوار أن يقع الطلاق  
مع آخر الطهر (قوله بان تطلق آخر  
حيضها) اي يفرض أنها طلقت  
آخر الخ (قوله بان تطلق) فيه  
ما قدمناه

ثم ولدت آخر لدون ستة أشهر صحت والا فلا اما اذا لم يمكن فسيأتي واما الآية والصغيرة  
فانهم سالا يجعلان وكذا من لم تحض ولا يتأق به امكان حملها لانه نادر (ولو ادعت ولادة  
ولدت تام) في الصورة الانسانية (فامكانه) اي اقله (ستة أشهر) عديدة لاهلية كما يحشمه  
الباقين اخذنا بما يأتي في المائة والعشرين (ولخطتان) واحدة لوطا ونحوه واحدة  
للوضع وكذا في كل ما يأتي (من وقت) امكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لان  
التب يثبت بالامكان وكان اقله ذلك كما استنبطه العلماء تباعا على كرم الله وجهه من  
قوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين (أو) ولادة سقط مصور  
فأنة وعشرون يوما) عبروا بهادون أربعة أشهر لان العبرة هنا بالعدد لا الالهة (ولخطتان)  
بما ذكره الصبيحين ان احدهم يجمع خلقه في بطن امه اربعين يوما نطفة ثم يكون علقة  
مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح قدم على خبره سلم  
الذي فيه اذ امر بالنطفة ثنتان واربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها لانه اصح وجع  
ابن الاستاذ بان يجمع في الاربعين الثانية للتصوير وبعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقط  
قيل وهو حسن لكن يلزم عليه عدم الدلالة في الخبر ويجيب بان ابتداء التصوير من  
أوائل الاربعين الثانية ثم يستمر ظهوره شيئا بعد شيء الى تمام الثالثة فيرسل الملك لتامه  
ولنفخ او الامر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالاكثرة لانه المتيقن وحينئذ  
فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين وقد صرح الرافعي وغيره بان الولد  
يتصور في ثمانين وحمل على مبادئ التصوير ولا يتأق ما تقر لان الثمانين مبادئ ظهوره  
وتشكله والاربعة أشهر تمام كماله وابتداء الاربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخفي  
(أو) ولادة (مضغة بالصورة) ظاهرة (ثمانون يوما ولخطتان) بما ذكره الخبر الاول  
وتشترط هنا شهادة القوابل انها اصل آدمي والالم تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء اقراء  
فان كانت حرة وطلقت في طهر فاقبل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولخطتان) بان تطلق  
قبيل آخر طهرها فهذا اقراء ثم تحيض الاقل ثم تطهر الاقل فهذا اقراء ثان ثم تحيض وتطهر  
كذلك فهذا ثالث ثم نطعن في الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا  
نصح فيها الرجعة وكذا في كل ما يأتي ومحل ذلك في غير المبتدأة ما هي اذا طلقت ثم  
ابتدأها الدم فلا تحسب لان اقراء الطهر المحتوش بدمين فأقل الامكان في حقها ثمانية  
واربعون يوما ولحظة لانه يزاد على ذلك قدر قل الحيض والطهر الاولين وتسقط اللحظة  
الاولى (أو) طلقت (في حيض) أو في نفاس (فسيبعة واربعون يوما ولحظة) بان تطلق  
آخر حيضها ونفاسها ثم تطهر وتحيض أقلهما ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر الاقل ثم  
نطعن في الحيض كما مر ولا يحتاج هنا اللحظة الاولى لانها ليست من العدة (أو) كانت  
(امة) اي فيها رقب وان قل (وطلقت في طهر) وهي معتادة (فستة) اي فأقل امكان  
انقضاء اقراء ثمانية (عشر يوما ولخطتان) بان تطلق قبيل آخر طهرها فهذا اقراء ثم تحيض

(قوله أو طلق) أي الامة وقوله بان تطلق آخر حيزها فيه ما قدمناه أيضا (قوله حمل على الحيض) أي حرة كانت أو أمة وان  
 أوهم ساقدا اختصاصه بالامة (قوله وان تمادت) أي امتدت (قوله ردت) أي الدعوى أي ولا تعز ولا حقال شبهة لها فيما ادعته  
 (قوله أو غيرها) ومعلوم انه مع العلم حرام (قوله فان وطئ بعد قرء) أي في ذات الاقراء (قوله أو شهر) أي في ذات الشهر (قوله  
 وله الرجعة اليه) أي الى الوطء (قوله ١٥٢ لا يستلزمه) أي حل الاستمتاع (قوله فان وطئ فلا حد) وينبغي أن يكون الوطء

عصية لا كبيرة (وقوله لا يعز) بالبناء للمجهول (قوله وغيره) أي كالفطر وانما نص على الغير بعد  
 ثبوت التعز في الوطء لدفع توهم أن يقال لم يعز على الوطء لانه قيل انه  
 رجعة بخلاف غيره (قوله بخلاف معتدله) ظاهره ولورفع لمعتقد  
 تحريمه وينافيه قوله هم العبرة بعقبة الحاكم الآن يقال لما كانت  
 العقوبات تدرا بالشبهة تجعل اعتقاد حله شبهة مانعة من التعزير  
 ثم رأيت قوله الآتي فثبتنا الحنفى لا يعز الشافعى الخ لكن قوله  
 قد يبعد بما لورفع لمعتقد تحريمه أيضا يقيدان كلا من الوطء والحاكم  
 يعتقد التحريم فلا يقيد بمصوده من ان الحنفى يعززه الشافعى لان  
 الحنفى لا يعتقد حرمة ومن ثم أطال سم على حج في منع كون  
 الشافعى يعز الحنفى بما ينبغي الوقوف عليه ثم قال فالوجه الاخذ  
 بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يعز فيعز  
 اه ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم وفرق بين  
 حد الحنفى اذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة  
 رجعيًا بأن الوطء عنده رجعة فلا يعز عليه كما انه اذا تكح بلاولى ووقع الشافعى لا يجده ولا يعز

وتطهر أقله فهذا ان ثم تطعن كما مر في غير مبتدأة ما مبتدأة فأقله اثنان وثلاثون يوما ثم  
 لحظت لما مر (أو) طلق (في حبض) أو نفاس (فاحد وثلاثون يوما ولحظة) بان تطلق آخر  
 حبضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض الاقل ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض فالولم تعلم هل  
 طأقت في طهر أو حيض حمل على الحيض كما صوبه الزركشى خلافا لما وردى لانه  
 الاحوط ولان الاصل بقاء العدة (وتصدق) المرأة حرة أو أمة في حبضها ان أمكن وفي  
 عدمه لتجب نفقتها وسكناها وان تمادت لسن اليأس (ان لم تخاف) فيما ادعته (عادة) لها  
 (دائرة) وهو ظاهر (وكذا ان خالفتها) (في الاصح) لان العادة قد تنغير وتختلف ان كذبها  
 فان نكلت حاف وراجعها أو طال جمع في الاتصاف لمقابل الاصح نقلا وتوجيها ونقلنا عن  
 الرويانى وأقراء انهم لو طأقت انقضت عده في وجب سو الهامع بكيفية طهرها وحيضها  
 وتحليفها عند التهمة لكثرة دم الفساد ولو ادعت له ون الامكان ردت ثم تصدق عند  
 الامكان وان اسقرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعيته) بها الضمير بخطفه  
 بشبهة او غيرها ولم تكن حاملا واستأنفت الاقراء او غيرها بان حملت من وطئه وآثرا لاقراء  
 لغلبتها ولانه سيذكر حكم الحل في العدد (من وقت) الفراغ من (الوطء) كما هو الواجب عليها  
 (راجع فيما كان بقى) فان وطئ بعد قرء أو شهر فله الرجعة في قرأين أو شهرين دون ما زاد  
 ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقى من عده الطلاق وانقضت بالوضع عدتها وله الرجعة اليه  
 كما سيذكر في العدة فلا يراد عليه على انه لا استئناف هنا فهي خارجة بقوله واستأنفت اما  
 وطء الحامل منه فلا استئناف عليها والاوجه ان المراد بقراءه من الوطء هنا تمام النزاع  
 ويفرق بينه وبين ما مر في مقارنة ابتداء النزاع طلوع الفجر فانه لا يضربان المدار هنا على  
 مظنة العسوق وما دام من الحشفة شئ في الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزاعها وثم على  
 ما يسبحى جماعا وحالة النزاع لاستسما (ويحرم الاستمتاع بها) أي الرجعية ولو مجرد النظر  
 لان النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لانه ضده وتسميته بعلا في الآية لا يستلزمه لان نحو  
 المظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شبهة بعلى ولا تحل له (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد  
 حرمة خروجها من خلاف القائل باباحتها وحصول الرجعية (ولا يعز) على الوطء وغيره  
 من مقدماته (الامعة قد تحريمه) بخلاف معتدله وجاهل تحريمه لا قد اقامه على ما يراه  
 معصية وقول الزركشى لا ينكر الاجتماع عليه سهو بل ينكر أيضا ما اعتقد القائل تحريمه  
 كما صرحوا به نعم قد يشكل عليه من حيثية أخرى وهو تصريحهم بان العبرة بعقبة

الخاص (قوله وجاهل) أي فاعل جاهل الخ (قوله وهو تصر يحرم) لم يقل وهو مراعاة الخبر وهو قوله تصر يحرم وكذا كل موضع وقع فيه  
 الضمير بين مؤنث ومؤنث وكذا الاولى فيه مراعاة الخبر



(قوله غيبته) أي حين اذ قلنا بالقاعدة (قوله الحنفى لا يعزروا) هذا في غاية ١٥٣ الاشكال ويلزم عليه تعزيز من وطئ في نكاح

بلاولى ولاشهود من اتباع أبي حنيفة أو مالك وتعزير حنفى صلى بوضوء لاينة نفسه أو وقد مس فرجه ومالكي توضعاً قليل وقعت فيه فحاشة لم تغيره أو بمسحعل أو ترك قراءة الفاتحة خاف الامام ولكن ذلك في غاية الاشكال لاسيما اليه وما أظن أحداً يقولوه وأما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم ان الاصحاب صرحوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وأمثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقدها الحل كالحنفى لا يعزروا (قوله فليقبل الخ) مع على حج (قوله فليقبل الخ) معتقده (قوله طلقت الرجعية) أي كغيرها (قوله لو قال كل امرأة في عصمتي الخ) وعليه فلو حلف بالطلاق الثلاث أنه ان فعات كذا لا يقيم العلى عصمته لم يخلصه الطلاق الرجعي لانهم يخرج به عن عصمته فلا يرجع ويحمل خلافه وهو الاقرب جلالاً للعصمة على لعصمة الكاملة وقد اختلفت الملاق المذكورين في ان مثل على عصمتي على ذمتي فليراجع وفي حج هنا ما يؤيد الاول ما لم يقل أردت العصمة الحقيقية (قوله على احديك) أي وقت الانقضاء ووقت الرجعة (قوله ومثل ذلك) أي في تصديقه (قوله ما لو علم الترتيب) أي بين المصدقين اه

الحاكم لا انقصم فحينئذ الحنفى لا يعزروا الشافعى فيه وان اعتقد تعزيره لان الحنفى به مقد حله والشافعى يعزروا الحنفى اذ ارفع له وان اعتقد حله علانية القاعدة فكيف مع ذلك يصح اطلاق المصنف رحمه الله تعالى فليقبل بما لو رفع اعتقد تعزيره أيضاً (ويجب) لها بوطئته (مهر مثل ان لم يراجع) للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما علم مما مر قبيل التشطير لاقحام الشبهة (وكذا) يجب لها (ان راجع على المذهب) لان الرجعة لا ترفع اثر الملاق والطريق الثانى لا يجب في قول يخرج من نصه فيما لو ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخروج قول في وجوبه من النص في وطء الرجعية والراجح تقرير النصين والفرق بينهما ان الاسلام يرفع اثر التخلّف لابقال الرجعية زوجة فاجاب مهرتان يستلزم ايجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لاننا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العدة بالطلاق فكان موجه الشبهة لا العدة (وبصح) ايلاد وطهار وطلاق ولو ببال فلوقال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل امرأة الى طالق طلقت الرجعية وكذا لو قال كل امرأة في عصمتي أخذ من اطلاقهم ان الرجعية زوجة في لحوق الطلاق لها (ولعان وتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدمه لان الرجعية زوجة في هذه الاحكام الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعى وسيأتى انه لا يثبت حكم الطهار والايلاء الابدال الرجعة (واذا ادعى العدة منقضية) جلة حالية (رجعة فيها فأنكرت فان انقضاء على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس) مثلاً (فقلت بل السبت) مثلاً (صدقت بيمينها) انما لا تعلم انه راجعها فيه لاتفاقهما على وقت الانقضاء والاصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفاقاً (على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (السبت صدق بيمينه) انما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (وان تنازعا في السبق بلا اتفاق) على احديك (فالاصح ترجيح سبق الدعوى) لاسيما تقرير الحكم بقول السابق (فان ادعت الانقضاء) أولاً (ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها) ان عدتها انقضت قبل الرجعة لانها المسبقة باقائه وجب تصديقها لقبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا (او ادعاه قبل انقضاء العدة فقالت بل راجعتني بعده) أي انقضت (صدقت) انه راجعها قبل انقضائها لانه المسبق بادعائه اوجب تصديقه لانه يملكها فصح ظاهراً فوقع قولها بعد ذلك لغوا ومثل ذلك ما لو علم الترتيب دون السابق منهما فيصالح هو ايضاً لان الاصل بقاء العدة والثاني قول الزوج استبقا للنكاح والثالث قولها لانه لا يطلع عليه الا من جهتها والرابع بقرع بينهما فبقية دم قول من خرجت قرعته ثم ما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما في الروضة كما شرح الصغير وهو المعتد وان ذكر في الكبير عن الفقهاء والبعوى والمتولى انه يشترط تراخي كلامهما عنه فان اتصل به فهي المصدقة لان الرجعة قولية فقوله راجعتك كان شأها حالاً وانقضاء

(قوله انهم لا يريدونه) اي الحاكم وقوله قال الزركشي الخ معتمد ٢ (قوله اعم من ذلك) اي من ان يكون عندكم او غيره ولو كانا  
الغير من احدى النام (قوله ان لم تنسج) اي تزوج بغير (قوله ولها عليه) اي الثاني وقوله وله الدعوى الخ معتمد وقوله وفراسه  
عطف تفسير (قوله نقل فيها) اي الروضة ١٥٤ (قوله غرمت له) اي الاول قضيته انها لو لم تأذن بان زوجت بالاجبار ولم تكن

لا تغرم شيئا اھ سم على حج وصورة  
كونها تزوج بالاجبار مع كونها  
مطابقة لطلاقا رجعا أن تستدخل  
ماء المحرم او يطأها في الدبر أو  
في القبل ولم تنزل بكارتها (قوله لم  
تنزع منه) اي الثاني (قوله لا يقبل  
اقرارها) اي بالرضاع (قوله لا يقبل  
اقراره) اي ولو كان في مدة الخمار  
له طريقه اذا اراد التخاص أن  
يفسخ (قوله وقيد البلقيني) وفي  
نسخة و اشار اليه القاضي وكذا  
البلقيني فقال يجب تقييده بما  
اذا لم الخ وهذه اوضح مما في الاصل  
(قوله فان وجد احدهما) اي  
الاقرار والاذن في النكاح (قوله  
ولا ينافي ما مر) اي من التخصيص  
في قول المصنف واذا ادعى والعدة  
باقية الخ (قوله فاذا اتفقا على  
وقت الولادة) كيوم الجمعة وقال  
طاقت السبت فالعدة باقية ولي  
الرحمة ففان بل طلقت الخبيس  
وقوله او الطلاق اي كيوم الجمعة  
وقال الولادة الخبيس وفان السبت  
اھ سم على حج (قوله وذلك) توجيهه  
لعدم المناقاة (قوله وان كان المصدق  
في احدهما) اي هذه المسئلة  
والسابقة في قول المصنف وذا  
ادعى الخ (قوله ومن ملكه) اي  
الانشاء (قوله وهذا هو الوجه)

العدة ليس بقولي فقوله انقضت عدتي اخبارها تقدم فكان قوله واجعتك صادف  
انقضاء العدة فلا يصح وهل المراد سبق الدعوى عندكم أولا قال ابن عجلون نعم وقال  
اسماعيل الحضرمي يظهر من كلامهم انهم لا يريدونه قال الزركشي وهو الظاهر ويتبعهم  
الولي العراقي وغيره هذا كله ان لم تنسج والا فان اقام بينة بالرجعة قبل الانقضاء فهي  
زوجته وان وطئها الثاني ولها عليه بوطئه مهر مثل وان لم يقمها له تحليفها وان لم يقبل  
قرارها على الثاني وله الدعوى على الزوج ايضا لانها في حباته وفراسه على ما نقله في  
الروضة عن قطع الحاملي وغيره من العراقيين وجرم به ابن المقرئ هنا لكن نقل فيها مقابلة  
عن تصحيح الامام لانها ليست في يده من حيث هي زوجة ولو ائمة ويناسبه ما مر فيما لو  
زوجها ولبان من اثنين وادعى احدى الزوجين على الآخر سبق نكاحه قال الشيخ  
ويجب بانهم مأمونة فان على انها كانت زوجة للاول بخلافه ما ثم ولو اقترت او نكحت  
خلف غرمت له مهر المثل لانها احوال بانها في نكاح الثاني او بتكليفها بين الاول وحقه  
او ادعى على مزوجة انها زوجة فقالت كنت زوجتك فطلعتني جعلت زوجة له  
لاقرارها ان ملفانه لم يطلق والفرق بينهما اتفاقية ما في الاولى على الطلاق والاصل  
عدم الرجعة بخلافه هنا نعم ان اقترن أولا بالنكاح الثاني واؤذنت فيه لم تنزع منه  
كما لو نكحت رجلا بانها ثم اقترت برضاع محرم بينهما لا يقبل اقرارها وكما لو باع شيئا  
ثم اقتربانه كان ملك فلان لا يقبل اقراره ذكره البغوي وقيد البلقيني فقال يجب  
تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقترت بالنكاح لمن هي تحت يده ولا يثبت ذلك بالينة فان  
وجد احدهما لم تنزع منه جزما (قلت فان ادعى ما) بان قالت انقضت عدتي مع قوله  
واجعتك (صدقت بينهما والله اعلم) لان الانقضاء مما يعسر الاشهاد عليه بخلاف  
الرجعة ولو قال لا تعلم سبقا ولا معية فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة ولا ينافي ما مر  
قولهم لو ولدت وطلقتها واختلقتا السابق انهما ان اتفقا على وقت احدهما فالعكس  
مما مر فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق او الطلاق صدقت وذلك لاتحاد الحكمين  
بالعمل بالاصل فيهما وان كان المصدق في احدهما غيره في الآخر وان لم يتفقا خلف الزوج  
لاتفاقهما ما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ثم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى  
جانب الزوج (ومتي ادعاها) اي الرجعة (والعدة باقية) جملة حالية ايضا باتفاقهما  
وانكروا (صدق) يمينه لقدرته على انشاها ومن ملكه ملك الاقرار وهل دعواه انشاء  
لها او اقرارها وجهان رجح ابن المقرئ تعالى الاسنوي الاول والاذرعي الثاني وقال  
الامام لا وجه له كونه انشاء وهذا هو الوجه وفي كلام الشارح ايماء لترجيح الثاني اما بعد

(قوله وفصل الماوردي) المعقد ما تقدم من التقييد بيئته (قوله ومتى أنكرتها) أي ولو عند حاكمهم (فرع) قال الأشوفي في بسط الأنوار لو أخبرت المطلقة بأن عدتها لم تنقض ثم أكرهت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت في الحال (قوله لا يقبل منها باقعاتها هنا) في قوله بنت زيد وأخته (قوله إلا عن ثبت) 100 أي دليل وقوله وتحقق عطف مغاير (قوله وفي

عالمه) أي على قوله وبان النقي الخ (قوله وإنما كذا الأمر) قضيته أنه لو وقع النزاع في الرجعة عند حاكم وصدقت في أنكارها لا يقبل تصديقه بعدها وهو خلاف ما اقتضاه اطلاق قول المصنف ومتى أنكرتها وصدقت الخ وعليه فالتعليل بالنقي هو المعقول عليه (قوله ومولاه) أي للوطه (قوله امتنع من قبول نصفها) أي بأن قال لا استحق في شيء أكون الطلاق بعد الوطه وقالت هي بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطه فالعين مشتركة وامتنع من قبولها الخ (قوله صدقت لو كانت حرة) أي كأن اتفقا على وقت الانقضاء واختلفا في الرجعة الخ (قوله صحت الرجعة) ولا يشك على هذا ما مر من أن الوادعت الطلاق وانكسر الزوج خلفت هي ثم أكرهت نفسها حيث لا يقبل لانه يجافها ثم ثبت الطلاق وهي تريد رفعه وما هنا الحاصل منها مجرد دعوى انقضاء العدة ولم يصدقها فيه ولقول قوله في ذلك فرجوعها عن دعوى الانقضاء واعترافها بعد الانقضاء لم يغير الحكم الذي كتبه بقول الزوج لم ينقض (قوله

العدة وقد أنكرتها من أصلها فهي المصدقة أجماعا ومقتضى اطلاقه تصديقه بلا عين وفصل الماوردي فقال إن لم يتعلق به قبل الرجعة حق لها فلا عين عليه وإن يتعلق به كالأول كان وطئها قبل إقراره بالرجعة قطا بئته بالمهر فأنكر وجوبه وادعى الرجعة قبله حلف (ومتى أنكرتها وصدقت ثم اعترف) بها قبل أن تنكح (قبل اعترافها) لأنها بعدت حقه ثم اعترف به لأن الرجعة حق الزوج وفارق ما لو ادعت أنها بنت زيد وأخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها باقعاتها هنا تأييد الحرمة فكان أقوى وبان الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لا تقر به إلا عن ثبت وتحقق بخلاف الرجعة فانها قد لا تشعر بها ثم تشعر وبان النقي قد يستعجب به العدم الأصلي بخلاف الإثبات لا يصدر إلا عن تثبت وبصيرة غالبا فامتنع لرجوع عنه كسائر الأقارب قاله الإمام وبني عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن العين خلفت ثم كذبت نفسها لم يقبل وإن أمكن الاستناد بقولها الأول إلى إثبات ولتأ كذا الأمر بالدعوى عند الحاكم (وإذا طلق) الزوج (دون ثلاث وقال وطئت) زوجتي قبل الطلاق (في الرجعة وأنكرت) وطأه (صدقت بعين) أنه ما وطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لأن الأصل عدم الوطه وانما قبل دعوى عيني ومولاه لثبوت النكاح وهي تريد أن تلهي بدعواها والأصل عدم مزيله وهنا قد تحقق الطلاق وهو يدعي مثبت الرجعة قبل الطلاق والأصل عدمه وليس له نكاح أختم ولا أربع سواها مأخذه بإقراره (وهو مقر لها بالمهر وقان قبضته فلا رجوع له لانه مقر باستحقاقها الجميعه) (والأب) إن لم تكن قبضته (فلا تطالبه إلا بنصف) لأقرارها أنها لا تستحق غيره فلما أخذته ثم أقرت بوطئه لم تأخذ النصف الآخر إلا بإقرار ثان منه هذا في صدق دين أماعين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إقرارها منه أي عليه كمالها بطريقة بان يتلطف به الحاكم نظير ما مر في الوكالة فان صمم اتجه إلى القاضي يقسمها فيعطيها نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان ولو كانت المطلقة رجعا أمة واختلقت في الرجعة صدقت بعينها حيث صدقت لو كانت حرة ولا أثر لقول سندها على المذهب المنصوص ولو قال أخبرني مطلقتي بانقضاء عدتها فراجعتهما مكذبا لها أو لمصدقها أو لا مكذبا لها ثم اعترف بالكذب بان قالت لم تكن انقضت صحت الرجعة أو سأل الرجعة الزوج أو نائبه عن انقضائها الزمها الخبره كما في الاستقصاء بخلاف الأجنبي لو سألها في أوجه التولين

\*(كتاب الإيلاء)\*

مصدر آلي أي حلف وهولغة الحلف بدليل قراءة ابن عباس للدين يشهرون من نسائهم

لزمها أخباره) أي ليعرف بذلك ماله من جواز الرخصة وما عليه من النفقة والسكنى وغير ذلك \* (كتاب الإيلاء) \* (قوله قراءة ابن عباس) قد يشعر بأن أهل اللغة لم يصرحوا بأن معناه ذلك وليس مراد في المختار آلي بولي إيلاء حلف (قوله من نسائهم) وعليه فيكون قوله تربص مبتدأ حذف خبره إي لهم تربص أربعة الخ

(قوله وأكذب ما يكون) أي أكذب أحواله إذا حلف بالطلاق (قوله أو بما الحق بذلك مما يأتي) أي من كل ما يدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالوطء (قوله الأبعد الشقاء) أي وبعد الرجعة (قوله وقباس ما مر) أي من أنها لا تضرب المدة الأبعد الشقاء وقوله عنه أي الزركشي ١٥٦ وقوله في الأولى هي قوله ومختصرة الخ (قوله الأبعد التحلل) أي في المحرمة

قال الشاعر

وأكذب ما يكون أبو المنى \* إذا آلى عينا بالطلاق

وكان طلاقا في الجاهلية بغير الشرع حكمه وخصه بقوله (هو حلف زوج بصح طلاقه) بالله أو صفة له مما يأتي في الإيمان أو بما الحق بذلك مما يأتي (يعتنعن من وطئها) أي الزوجة ولو رجعية ومختصرة لاحتمال الشقاء ولا تضرب المدة الأبعد الشقاء ومحرمة لاحتمال التحلل بمحصن وغيره كما قاله الزركشي وقباس ما مر عنه في الأولى أن لا تضرب المدة الأبعد التحلل والتكفير وصغيرة بشرطها الآتي سواء قال في القرح أم أطلق وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكنت عن ذلك (مطلقا) بأن لم يقيد بمدة وكذا ان قال أبدا أو حتى أموت أنا وأزيد أو دعوتى ولا يرد ذلك على المنصف لانه لا تتبعه عادة منزل منزلة الزائدة على الأربعة ولو قال لأطأ ثم قال أردت شهرا مثلا دين (أوفوق أربعة أشهر) ولو لم يخطئه لقوله تعالى للذين يؤولون من نسائهم الآية وانما عدى فيها بنحو وهو انما يمدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كما أنه قيل يؤولون مبعدين أنفسهم من نسائهم وقيل من النسب مبيعة أي يحلقون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على أوفى على حذف مضاف فيهما أي على ترك وطء أوفى ترك وطء نسائهم وقيل من زائدة والتقدير يؤولون أي يعتزلون نسائهم وإن آلى يتعدى بعلى ومن ثم قال أبو البقاء نقلا عن غيره أنه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته وفائدة كونه موليا في زيادة اللحظة مع تعذر الطلب فيها لالتحلال الإيلاء بمضيها انما المولى بالذائم وإياها من الوطء تلك المدة نفرج بالزوج حلف أجنبي وسبب فيمن محضة كما يأتي ويصح طلاقه الشامل للسكران والمرضى بشرطه الآتي والعبد والكافر والصبي والجنون والمكره ويلتنعن الذي لا يقال عادة إلا فيما يقدر عليه العاجز عن الوطء بنحو جب أو شلل أو رتق أو قرن أو صغر فيها بقيد الآتي فلا إيلاء لا تنقضاء الإيلاء عما تقر راندفع إرادته ذاعلى كلامه بأنه غير مانع لدخول هذا فيه على أنه سيصرح بذلك وبوطئها حلقه على ترك القتع بغيره وبني القرح إلى آخره حلفه على الامتناع من وطئها في الدبر أو الحيض أو النفاس أو الأحرام فهو محض عين فان قال لا جامعك إلا في نحو الحيض أو في رمضان أو المسجد فوجهان أحدهما لا وبه جزم السرخسي والرافعي في الصغير في صور في الحيض والنفاس ومنهلهما البقية ويتفق أربعة أشهر الأربعة أقل لأن المرأة تسير عن الزوج أربعة أشهر ثم يبقى صبرها أو يقل ولو حلف زوج المشرقية بالمغرب لا يوطئها لم يكن موليا كالأيلام من صغيرة وقال البلقيني يكون موليا لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة إلا بعد الإجماع ولو آلى مرتدا أو مسلم من مرتدة فعندى تنعقه العين فان جمعهما الإسلام في العدة وكان قد بقي من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مول والافلا والأربعة هلالية

والتكفير أي في المظاهر منها وقد يقال المانع في الطاهر من جاتيه وهو متمكن من التكفير وإن لم يكن فوراً فيحفظ عليه بضرب المدة من الحلف لعدم تكفيره وهو واجب عليه (قوله لاستبعاده) أي في النفوس (قوله ولو لم يخطئه) عبارة شجنا الزيادة قوله على أربعة أشهر أي بمن يأتي فيه المطالبة والرفع إلى الحاكم اه لكن هذا مخالف لقول الشارح الآتي وفائدة كونه موليا زيادة اللحظة الخ (قوله انما المولى) وهو كبيرة على ما في الزاوج قال سم على نيج عدى في الزاوج الإيلاء من البكائر ثم قال وعدى لهذا من البكائر غير بعيد وإن لم أر من ذكره اه لكن نقل عن الشارح انه صغيرة وهو أقرب (قوله فهو محض) وفي نسخة بان قيدني وطئها بمخالفة بعضها فلا يتأني ما مر فهو محض الخ ومراده بما مر قوله وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكنت عن ذلك (قوله فهو محض عين) أي وليس إيلا فليس لها مطالبة بالوطء بعد أربعة أشهر ومتى وطئ حنت ولزمه ما التزمه (قوله أربعه هـ) أي لا يكون موليا خلافاً للحج ووجهه أنه إذا وطئ

فلو

معتمد وفي نسخة لم يكن موليا

كالأيلام من صغيرة وما في الأصل هو الأقرب لما يأتي في الأخيرة من أنه إذا بقي بعد طاقها الوطء ما يزيد على أربعة أشهر كان موليا

(قوله اذا الغالب عدم نقصها) وفي نسخة عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا انه مول وعلم من كلامه ان له سبعة اركان محلوف به وعليه ومدة وصيغة وزوجان وان كلاله شروط لا بد منها (والجديد انه) اي الابلاء (لا يختص بالخلف بالله تعالى وصفاته بل لوعلي به) اي الوطء (طلاقا وعقدا) وقال ان وطنك فقله على صلاة او صوم او حج او عتق كان موليا) لانه يمنع نفسه من الوطء بما حلقه به من وقوع الطلاق والعتق او التزام القرية كما يمنع نفسه بالخلف بالله تعالى وان كان ميمنا لغسة فسلته الاية والقديم اختصاصه بالخلف بالله تعالى او بصفة من صفاته لانه المعهود في الجاهلية الذين كان عندهم طلاقا وكالحلف الظاهر كانت على كظهور امي سنة فانه ايلاء كما يأتي اما اذا المحل قبلها كان وطنك فعلى صوم هذا الشهر او شهر كذا وكان يتقضى قبيل اربعة اشهر من اليقين فلا ييلاء ولو كان به او بها ما يمنع الوطء كرض فقال ان وطنك فقله على صلاة او صوم او نحوهما فاصدا به نذرا بجحازة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذوى انه لا يكون موليا ولا آتما ويصدق في ذلك كسائر نذر الجحازة وان ابي ذلك اطلاق الكتاب وغيره (ولو حلف اجنبي) لاجنبية او سب لامتة (عليه) اي الوطء كواقفه لا أطولك (فمين محضة) اي الابلاء فيها فيلزمه قبل النكاح او بعده كفارة بوطئها (فان نكحها فلا ييلاء) فتحكم عليه به فلا تضرب المدة وان بقي من مدة عتقها فوق اربعة اشهر وتأذت لانتفاء الاضرار حين الحلق لاختصاصه بالزوج ينص من نسائهم (ولو آلى من رتقاء او قرناء او آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الابلاء (على المذهب) اذا لا ييلاء منه حيث تبدل بخلاف الخصى والعالم بخرض او عنة والعاجزة لحو مرض او صغر يمكن الوطء معه في المدة المقدرة وقد بقي منها اكثر من اربعة اشهر لان الوطء مرجو ومن طرأ نحو جبه بعد الابلاء فانه لا ييطل وحرصة الابلاء من الرجعية وان حرم وطؤها لا مكانه برجعتها (ولو قال والله لا وطنك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك اربعة اشهر وهكذا) مرتين او (مرارا) متصلة (فليس يحول في الاصح) لا لتحلل كل بعض الاربع فتعذر المطالبة نعم بأنهم أطلق الابلاء دون خصوص اشهر الابلاء والثاني هو مول تصدق الضرر وخرج بقوله فوالله مالو حسد فانه لا ييلاء فلو وطنك فهو ايلاء قطعاً لانها بين واحدة اشملت على اكثر من اربعة اشهر وبمتصلة مالو فصل كلا عن الاخرى اي بأن تكلم بأجنبي وان قل او سكت اكثر من سكتة تنقص وعي فليس ايلاء قطعاً (ولو قال والله لا وطنك خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك سنة) بالنون كما في الروضة وأصلها وبالوقية اي ستة اشهر وبعبارة المحرر قبل وهو الاولى اه وفيه نظير بل الاول أولى لما في الثاني من الابهام الذي خلا عنه اصـ له بذكره المضاف اليه (فايلا ناكل) منهم (حكمه) قطا به بموجب الاولى في النامس لانها بعده لا تحللها بعضها وانعقاد مدة الثانية فيطالب بذلك بعدم مضي اربعة اشهر وخرج بقوله فاذا مضت

قوله اذا الغالب عدم نقصها) وفي نسخة عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا انه مول وعلم من كلامه ان له سبعة اركان محلوف به وعليه ومدة وصيغة وزوجان وان كلاله شروط لا بد منها (والجديد انه) اي الابلاء (لا يختص بالخلف بالله تعالى وصفاته بل لوعلي به) اي الوطء (طلاقا وعقدا) وقال ان وطنك فقله على صلاة او صوم او حج او عتق كان موليا) لانه يمنع نفسه من الوطء بما حلقه به من وقوع الطلاق والعتق او التزام القرية كما يمنع نفسه بالخلف بالله تعالى وان كان ميمنا لغسة فسلته الاية والقديم اختصاصه بالخلف بالله تعالى او بصفة من صفاته لانه المعهود في الجاهلية الذين كان عندهم طلاقا وكالحلف الظاهر كانت على كظهور امي سنة فانه ايلاء كما يأتي اما اذا المحل قبلها كان وطنك فعلى صوم هذا الشهر او شهر كذا وكان يتقضى قبيل اربعة اشهر من اليقين فلا ييلاء ولو كان به او بها ما يمنع الوطء كرض فقال ان وطنك فقله على صلاة او صوم او نحوهما فاصدا به نذرا بجحازة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذوى انه لا يكون موليا ولا آتما ويصدق في ذلك كسائر نذر الجحازة وان ابي ذلك اطلاق الكتاب وغيره (ولو حلف اجنبي) لاجنبية او سب لامتة (عليه) اي الوطء كواقفه لا أطولك (فمين محضة) اي الابلاء فيها فيلزمه قبل النكاح او بعده كفارة بوطئها (فان نكحها فلا ييلاء) فتحكم عليه به فلا تضرب المدة وان بقي من مدة عتقها فوق اربعة اشهر وتأذت لانتفاء الاضرار حين الحلق لاختصاصه بالزوج ينص من نسائهم (ولو آلى من رتقاء او قرناء او آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الابلاء (على المذهب) اذا لا ييلاء منه حيث تبدل بخلاف الخصى والعالم بخرض او عنة والعاجزة لحو مرض او صغر يمكن الوطء معه في المدة المقدرة وقد بقي منها اكثر من اربعة اشهر لان الوطء مرجو ومن طرأ نحو جبه بعد الابلاء فانه لا ييطل وحرصة الابلاء من الرجعية وان حرم وطؤها لا مكانه برجعتها (ولو قال والله لا وطنك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك اربعة اشهر وهكذا) مرتين او (مرارا) متصلة (فليس يحول في الاصح) لا لتحلل كل بعض الاربع فتعذر المطالبة نعم بأنهم أطلق الابلاء دون خصوص اشهر الابلاء والثاني هو مول تصدق الضرر وخرج بقوله فوالله مالو حسد فانه لا ييلاء فلو وطنك فهو ايلاء قطعاً لانها بين واحدة اشملت على اكثر من اربعة اشهر وبمتصلة مالو فصل كلا عن الاخرى اي بأن تكلم بأجنبي وان قل او سكت اكثر من سكتة تنقص وعي فليس ايلاء قطعاً (ولو قال والله لا وطنك خمسة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطنك سنة) بالنون كما في الروضة وأصلها وبالوقية اي ستة اشهر وبعبارة المحرر قبل وهو الاولى اه وفيه نظير بل الاول أولى لما في الثاني من الابهام الذي خلا عنه اصـ له بذكره المضاف اليه (فايلا ناكل) منهم (حكمه) قطا به بموجب الاولى في النامس لانها بعده لا تحللها بعضها وانعقاد مدة الثانية فيطالب بذلك بعدم مضي اربعة اشهر وخرج بقوله فاذا مضت



مالوا سقطة كان قال والله لا اجامعك خمسة اشهر ثم قال والله لا اجامعك سنة فانما  
يتداخلان لتداخل مدتهم ما والمخلتا بوط واحد وبقوله فوالله ما لو حذفه فيكون ايلاء  
واحدا (ولو قيد) يمينه على الامتناع من الوطء (بعد تباعد الحصول في) الا شهر (الاربعة)  
عادة (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) او خروج الدجال او يا جوج وما جوج (يقول)  
لان الظاهر تأخره عن الاربعة فتضرر هي بقطع الرجاء وعلم به أن محقق الامتناع كطالع  
السما كذا بالاولى اما لو قيدها بنزوله بعد خروج الدجال فلا يكون ايلاء ومجمله كما يحتمل  
الولي العراقي ان كان ثاني ايامه واقبلها ولم يبق منه مع باقي ايامه الاربعة ما يكمل اربعة  
اشهر باعتبار الايام المعهودة اذ يومه الاول كسنة حقيقة والثاني كسهر والثالث  
بكجمعة كذلك وبقيتها كايامنا كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم مع امره بان الاول لا يكتفي  
فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرونه وقسمه الثاني والثالث وبالصلاة غير هان فيقدر فيها  
اقدار العبادات والاحمال وغيرهما كما مر اوائل الصلاة (وان ظن حصوله) اي  
المقيد به (قبلها) اي الاربعة كجبي المطرف في الشتاء (فلا) يكون ايلاء بل عين محضة  
ومحقيقة كخفاف الثوب اولى فلذا حذفه وان كان في اصله (وكذا الوشك) في حصول  
المقيد به قبل الاربعة او بعدها كرضه او مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل  
الاربعة فلا يكون ايلاء (في الاصح) حالا ولا بعد مضي الاربعة قبل وجود المعلق به لعدم  
تحقق قصده الا اذا اول والثاني هو مول حيث تأخر المقيد به عن الاربعة الاشهر فلهما  
مطالبته لحصول الضرر لهما بذلك اما لو لم يحتمل وصوله منه بعد المسانعة بحيث لا تقطع في  
اربعة اشهر فهو مول نعم ان ادعى ظن قربها حلف ولم يكن موليا بل حالفا (واقطعه)  
المقيد به واسارة الاخرس به (صريح وكناية) ومنها الكناية كغيره (فن صريحه تغيب)  
حشفة او (ذكر) اي حشفة اذهى المراد منه بخلاف مالوار اذ جميعه موصول مقصودها  
بتغيب الحشفة مع عدم الحنف (بفرج) اي فيه (وطء وجاع) ونك اي فاقة نى ك  
وكذا البقية (واقضاء بكر) اي ازالة بكارته انتم لو قال اردت بالجماع الاجتماع وبالوطء  
الدوس بالقدم وبالاقضاء غير الوطء دين ومجمله ان لم يقل بذكري والالم يدني في واحد  
منها مطلقا كالنك والظاهر كما قاله الاذرى أنه يدني ايضا فيما لو اراد بالفرج الدبر  
لاحتمال اللفظة هذا ان لم تكن غورا أو أمانه اذ اعلم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم  
اقضاءها غير ايلاء على ما قاله ابن الرفعة لحصول مقصودها بالوطء مع بقاء البكارة الا ان  
يقال القصة في حق البكر تخالفها في حق الشب كما يفهمه ايراد القاضى والنص هـ وهذا  
هو المعتمد ما يأتي انه لا بد في القصة من زوال بكارة البكر ولو غورا نظر بما مر في التحليل  
وان امكن الفرق ومن ثم افقى الوالد رحمه الله تعالى باشتراط انتشار الذك فيها كالتحليل  
(والجـ) يد أن ملامسة ومباشرة واثباتا وغشيانا وقربانا ونحوها (كافضاء  
ومس) كتابات) لاستعمالها في غير الوطء ايضا مع عدم اشتغالها فيه حتى المس وان تكرر

(قوله والثالث بكجمعة كذلك)  
اي حقيقة (قوله ومحقة) اي  
الحصول (قوله فهو مول) لا يقال  
هذا عين ما تقدم عن الباقي  
لانا نقول ذلك مقروض فيما لو  
كان الزوج بالمشرك وهي بالمغرب  
ومن ثم قال ولا تضرب المدة الا  
بعد الاجتماع وما هنا مقصود بما  
اذا كان معها في محل الحلف فحلف  
لا يطلوها حتى يقدم زيد من محلة  
كذا (قوله بخلاف مالوار اذ جميعه)  
قضيه أنه لو طلق كان موليا حلالا  
لذا ذكر على الحشفة وهو قضية قوله  
قبل اي حشفة اذهى المراد منه  
وانه اذا قال اردت جميع الذكر  
قبل منه ظاهرا (قوله اي مادة) اي  
بما تركب منها سواء كان ماضيا او  
مضارعا او غيرهما (قوله اما هي)  
اي الغوراء (قوله وهذا هو المعتمد)  
اي فيكون موليا اذ لا تحصل  
القصة الا بزوال البكارة (قوله  
وقربانا) بكسر القاف ويجوز  
ضهما (قوله انتشار الذك فيها) اي  
القصة

(قوله الاجماع سوء) اي يسوء المرأة حيث لم يحصل متصودها من مدة الجماع (قوله او بدون الحشفة كان موليا) هذا قد يشكك بما صرح من انه لو قال لا اجماعك الا في نحو الحيض او نهار رمضان او المسجد لا يكون موليا وقد يفرق بأنه مع ارادة الجماع في الدبر بما ذكرنا ونحوه حلف على الامتناع من الجماع في القبل مطلقا وفيما لو حلف لا يجماع الا في حيض حلف على ترك الجماع في غير الحيض ولم يصح حلف على عدم الجماع في الحيض ونحوه فان فرض وطئ في نهار ١٥٩ رمضان او نحو الحيض لا يلزمه كفارة ليمينه ويحصل به مقصود المرأة وان اثم

نكاحه وكان موليا في الاول دون الثاني (قوله وان اراد الجماع الضعيف) اي بان يكون غير شديد في الخروج والدخول (قوله كناية في المدة) اي فان قصد بذلك اربعة اشهر فأقل لم يكن ابلا و ان اراد فوق اربعة اشهر كان ابلا وان اطلق فينبغي أن يكون ابلا أيضا لانه حيث كان صريحا في الجماع يكون بمنزلة والله لا طأ وهو لو قال ذلك كان موليا وهذا وينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع قولهم في والله لا طأ انه يحصل على التأييد (قوله فزال ملكه ببيع) اي لجمعه ونقل بالدرس خلاف ذلك فاحذره (قوله لازم من جهة) اي البائع بان باعه بتأ وبشرط الخيار للمشتري (قوله فاذا اظهر) اي بان يقول انت على كظهر امي (قوله لكن لاعتن) اي فيكون مجانا وكفارة اظهار باقية (قوله لفظ التعليق له) اي المظهر (قوله وبحث الرافعي فيه) اي في حصول العتق بالوطأ لاعن الظهار (قوله قبل الاول) وقد نظم ذلك صاحب

في القرآن بمعنى الوطأ والقديم أنهم صرحوا بـ **لعمري** استعما لها فيه شرعا وعرفا ولو قال لا اجماعك الا بجماع سوء اراد الجماع في الدبر او فيما دون الفرج او بدون الحشفة كان موليا وان اراد الجماع الضعيف ولم يرد شيئا لم يكن موليا والله لا اغتسل عنك واراد ترك الغسل دون الجماع او ذكر امر محملا كان لا يملك بعد الوطأ حتى ينزل واعتقد أن الوطأ بلا انزال لا يوجب الغسل أو اراد ان يجمعهما بعد جماع غيره اقبل ولم يكن موليا والله لا اجماع فرجك او نصفك الا على او بعضك او نصفك لم يكن - وليا ما لم يرد بالبعض الفرج وبالنصف النصف الا على او الله لا بعدن ولا غيب عنك ولا غيظك ولا طيلت تركي لجماعك اولا سواء لك فيه كان صريحا في الجماع كناية في المدة او والله لا يجمع رأسا على وسادة او تحت سقف كان كناية اذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع رأسه على وسادة او تحت سقف (ولو قال ان وطئتك فعبدي سر فزال ملكه) ببيع لازم من جهة أو بغيره (عنه زال الایلاء) وان عاد للملكة لعدم ترتب شيء على وطئه (ولو قال) ان وطئتك (فعبدي حر عن ظهاري وكان) قد اظهر (وعاد) قول (لانه قد لزمه العتق عنه فتجسسه وربطه بمعين زيادة التزمها بالوطأ على موجب الظهار وان وقع عنه لو وطئ في المدة وبعدها فكان كالترام اصل العتق (والا) بان لم يكن قد اظهر (فلا ظهار ولا ابلا باطنا) لكذب (ويحكمهم ما ظاهرا) لا قراره بالظهار فيحكمهم بايلاءه وبوقوع العتق عن الظهار (ولو قال) ان وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري ان ظاهرت فليس بمول حتى يظاهر) لانه لا يلزمه بالوطأ شيء قبل الظهار لتعلق العتق به مع الوطأ فاذا اظهر صار موليا وحينئذ يمتن بالوطأ في مدة الایلاء وبعدها لوجوب المعلق به **لعمري** لاعن الظهار اتفاقا لسبق لفظ التعليق له والعتق انما يقع عنه بلفظ يو جد بعده وبحث الرافعي فيه بأنه ينبغي أن يرجع ويعمل بمقتضى ارادته اخذ من قولهم في الطلاق لو علقه بشرطين بلا عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهم ما اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول وان توسط بينهما كما هار وجع فان اراد ان يحصل الثاني تعلق بالاول لم يعتق العبدان تقدم الوطأ أو انه اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق اه وألحق السبكي بتقديم الثاني على الاول فيما قاله الرافعي مقارنته وسكت الرافعي عما لو عذرت مراجمته او لم يرد شيئا والاوجه كما افاده الشيخ في شرح منبهجه أنه يكون موليا ان وطئ ثم اظهره على قياس

مثل البهجة فقال وطأ وان كنت ان دخلت \* ان أو لا بعد اخير فعلت (قوله اذا حصل الثاني) اي الظهار وقوله تعلق اي الجزاء وقوله بالاول اي الوطأ (قوله تعلق بالثاني) اي ان وطئ بعد الظهار كما يأتي في قوله بعده بالوطأ (قوله في شرح منبهجه) كتبها مشه بازانه شيخنا الشهاب برمانه قوله ان وطئ ثم اظهر لم يفهم معناه اذ كيف قال ان الایلاء متوقف على الوطأ =

ثم الظهار ولعله انتقل نظر من العتق الى الابلاء اه وكان وجه توقفه فيه أن مقتضى قياس ما ذكر بالا به اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للابلء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محمولا عليه واذا حصل الظهار انحللت العين فليتنامل اه سم على حج (قوله ويعتذر عن الاصحاب) اي القائلين بانه اذا ظاهر صار مولىا وحينئذ يعتق بالوطء الى آخر ما تقدم (قوله بمجرّد دلالة لفظية) اي وما هنا من ذلك (قوله قال الزركشي ومنه) معتد شيعنا الزيادة فهو من تقديم الشارح له على عاده (قوله ان وطئتك فعلى الطلاق) قضية ما ذكره انه اذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب اما ككفارة عيّن على ما في النذر او عتق وجوب شيء على ما هنا ١٦٠ وبقي احتمال ثالث وهو وقوع الطلاق بتقدير الوطء لان مضمون كلامه

تعلق طلاق ضررها او طلاقها على وطئها فله سلاقيـل به لكن تقدم في كلام الشارح عند قول المصنف طلقك وانت مطلقة وباطلق ان على الطلاق صريح قال وكذا الطلاق يلزمى اذا خلا عن تعليق كما رجع اليه اي الوالد آخر في فتاويه اه ومفهومه ان التخييز بخالف حكم التعليق فيما ذكره عليه فعدم وقوع الطلاق هنا اشتقاه على التعليق انه يحتاج الى وجه الفرق بين التعليق والتخييز وقد يقال الفرق بينهما ان صيغة الالتزام لا تقتضى وقوعاً بذاتها ولكنه لوحظ في التخييز اخراجها عن صورة الالتزام وجعلها على الايقاع دون الالتزام لقرينة انها تستعمل كثيرا للايقاع والتزامها لم يعهد استعماله في معنى الايقاع بقى على امه لا نفى ما يترتب عليه من

ما فسر به قوله تعالى قليايم الذين هادوا ان زعمتم الآية لان الشرط الاول شرط للجملة الثاني وبجرائه ويعتذر عن الاصحاب بان كلامهم في الابلء المقصود منه ما يصير به مولىا وما لا يصير وما لتحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ بحقيقته مما ذكره في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الابلء بحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعده بالوطء كان ايلام او افلاو ذلك الاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرّد دلالة لفظية (أو) قال (ان وطئتك فضررتك طالق يقول) لان طلاق الضرة الواقع بوطء مخاطبة يضره قال الزركشي ومنه ان وطئتك فعلى طلاق ضررتك او طلاقك بناء على ما جرى عليه في النذر ان فيه كفارة عيّن لكنهم اجريها هنا على انه لا يجب به شيء فحينئذ لا ايلاء اه (فان وطئ) في المدة او بعدها (طلقت الضرة) لوجود الصفة (وزال الابلء) اذ لا شيء عليه بوطئها بعد ولو قال ان وطئتك فانت طالق فله وطؤها وعليه النزاع بتخييب الحشفة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ ولا يمنع من الوطء بتعليق الطلاق لانه يقع في النكاح وجوب الطلاق بعد الطلاق ولو طء وهو غير محرم لكونه واجبا وظاهر كلامهم وجوب النزاع عينا وهو ظاهر اذا كان الطلاق باثنا فان كان رجعيما فالواجب النزاع او الرجعة كما في الانوار فلو استدام الوطء ولو عالم بالتحريم فلا حد عليه لا باحة الوطء ابتداء ولا مهر عليه ايضا لان وطئا وقع في النكاح وان نزع ثم اوج فان كان تعليق الطلاق بطلاق بائن نظر فان جهلا التحريم فوطء شبهة كالمو كانت رجعية فلها المهر ولا حد عليها ما وان علماه فزنا وان أكرهها على الوطء او علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها او هي دونه وقد ردت على المدفع فعليه الحد ولا مهر لها (والاظهر انه لو قال لا ربع والله لا أجامعك فليس بمول في الحال) لانه لا يحنث الا بوطء الجميع اذ المعنى لا اطأ جميعا كالمو حلف لا يكلم هؤلاء فوافرت ما بعدها بأن هذه من باب سلب الموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي (فان جامع ثلاثا) منهن

الابقاع (قوله ولا يمنع من الوطء) اي ابتداء (قوله وظاهر كلامهم) هو قوله وعليه النزاع بتخييب الخ ولو بعد (قوله او الرجعة) قد يقال استعمال الرجعة قبل النزاع استدامة لوطء الى تمام الصيغة وهي محرمة فاما اقتضاء كلامهم من وجوب النزاع عينا سواء في ذلك الطلاق المباشّر والرجعي ظاهرا اللهم الا أن يقال انه لقصر زمنه لم يعتد استدامة في الطلاق (قوله كالمو حلف لا يكلم هؤلاء) اي فانه لا يحنث الا بتسليم الجميع والكلام عند الاطلاق فلو اراد انه لا يكلم واحدا منهم حنث بتسليم كل واحد على انفراد

(قوله اوفى الدبر الخ) يشكل عليه ما لو حلف لا بأكل لحم ميتة فانه لا يبحث لانصراف اللحم الى الحلال فقياسه هنا انه لا يبحث بالوطء في الدبر بل بالوطء على الوطء في القبل اذ هو الجائر واللهم الا ان يقال عدم الحنث بأكل الميتة ليس بغير كونها سرا ما بل لعدم ارادته في العرف بخلاف الوطء فانه صادق بالاعم من الوطء في القبل والدبر عرفا فحمل عليه (قوله والقرب من المذدور محذور) هـ ذاء نوع لانه لا يلزم من القرب من الحرام وقوعه فيه نعم الاولى تركه خوفا من ذلك فان من حام حول المحي يوشك ان يقع فيه (قوله فيختص بها) ظاهره قبوله ظاهرا وقياسا ١٦١ ما مر انه يدين (قوله فاذا وطئ واحدة) تقريره

على قول المتن قول من كل واحدة (قوله ولذا) اي لما قاله الامام (قوله ومن ثم أيده) اي كلام الامام وقوله غيره اي غير البلقيني (قوله بين صورة الكتاب) اي لا جامع كل واحدة الخ (قوله تصحيح الاكثرين) اي من التسوية المذكورة (قوله ان عومه بدلي) اي بان يكون امتناعه صادقا بكل واحدة منهم بدل الاخرى بان يحمل على الامتناع من وطء هذه أو هذه الخ (قوله أم شهولي) اي بان يكون لا اطأ هذه ولا هذه الخ (قوله وأما اذا وطئ) من جهة التوجيه (قوله الامر طاطق) خرج به ما لو قصد انه يطؤها مرة لا اكثر فاذا مضت السنة ولم يطأ حنث اعدم وجود المحلوف عليه \* (فرع) \* قال سم على حج وقد سئل شيخنا الشهاب الرملي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه انه لا يبيت ليلة الجمعة عند احد الا عند من مضت الجمعة ولم يبيت عنده أي ولا عند غيره كما هو ظاهر فلو بات عند غيره حنث لان الميت

ولو بعد البيزونة اوفى الدبر لان اليقين تشمل الحلال والحرام (قول من الرابعة) لحنثه حينئذ بوطئها (فلومات بعضهن قبل وطء زوال الابلاء) لتحقيق امتناع الحنث اذا لوطء انما يقع على ما في الحياة اما بعد وطئها وقبل وطء الاخرى فلا يزول ومقابل الاظهر انه مول من الاربع في الحلال لانه بوطء واحدة يقرب من الحنث المذدور والقرب من المذدور محذور (ولو قال) لهم والله (لا جامع) واحدة ممنكن ولم يرد واحدة معينة او مبهمة بان اراد الكل أو اطلق كان مولى من كل منهن جماله على عموم السلب فان النكرة في سياق النفي للعموم فيحنث بوطء واحدة ويرتفع الابلاء اما اذا اراد واحدة بالنية فيختص بها والا جامع (كل واحدة ممنكن قول من كل واحدة) منهم على حدتها اعموم السلب لو طئتم بخلاف لا أطؤ كن فانه لسلب العموم اي لا يعم وطء لكن فاذا وطئ واحدة حنث وزال الابلاء في حق الباقيات كما تلاحق عن تصحيح الاكثرين وهو المعتمد وقال الامام لا يزول كما هو قضية الحكم بخص كل بالابلاء وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصصه بخص كل بالابلاء لم يحنث والا كان كالا جامعمكن فلا يحنث الا بوطء جميعهن وأجاب عنه البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم أيده غير بقول المحققين تأخر المسطور بكل عن النفي بقيد سلب العموم لا عموم السلب ومن ثم كانت تسوية الاصحاب بين صورة الكتاب ولاطأ واحدة مشكلة واجيب بان ما قاله المحققون اكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وقد بوجه تصحيح الاكثرين بانهم انما حكموا بابلائه من كلهن ابتداء فقط لان اللفظ ظاهر فيه سواء أقلنا ان عومه بدلي أم شهولي وأما اذا وطئ احدها فلا يحكم بالعموم الشهولي حينئذ حتى تعدد الكفارة لانه يعارضه أصل برائة الذمة منها بوطء من بعد الاولى ويساعد هذا الأصل تردد اللفظ بين العموم البدلي والشهولي وان كان ظاهرا في الشهولي فلم يجب كفارة اخرى بالشك ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الابلاء ولا نظرية السك في الاولى ولا لفظ كل في الثانية لان الكفارة حكم رتبة الشارع فلم تعدد الا بما يقتضي تعدد الحنث نصا ولم يوجد ذلك هنا (ولو قال) والله (لا جامعك) سنة أو (اليسنة) وارا سنة كاملة أو اطلق اخذنا امر في الطلاق (الامر) واطلق (فليس يحول في الحال في الاظهر)

عند غيره هو المنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الحنث كما نقله عنه العراقي فاجاب بان ما قاله البلقيني معتمد وهو حينئذ نظير ما ذكرهنا عن البلقيني في مسئلة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند احد الا عند من مضت الجمعة عند غيره لا يباح المبيت ليلة الجمعة عنده فان قلت احد في قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند احد شامل لنفس المحلوف عليه لانه أحد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند احد غير

= الخائف فيبقى الحنث قلت  
 قضية ما قاله الملقيني وأقرو  
 العسراقي وبين شيخنا الشهاب  
 الرملي أن ذلك معتد أنه لا التفات  
 إلى ذلك الشمول وكان وجه ذلك  
 أنه لا يراد في العرف العام بأحد  
 في مثل ذلك الاغتراف على  
 هذا هومة تضي ما قاله هؤلاء  
 الأئمة في هذه المسئلة فليست  
 اه (قوله أو السنة) كذا في  
 نسخة والاولى اسقاطها مما يأتي  
 في قوله ولو قال السنة الخ (قوله  
 وعليه) أي الثاني (قوله انحل  
 الايلاء والا فلا) دخل فيه ما لو  
 شاء الاصابة بعد مدة فلا تحل  
 اليمين وانظر وجهه وأي فرق بينه  
 وبين قوله حتى يشاء فلان الخ  
 \* (فصل في أحكام الايلاء) \*  
 (قوله ويحكم في الأخيرين)  
 أي الصغر أو المرض ا (قوله  
 في صورة صحة الايلاء معهما  
 السابقة) أي بأن ذكر مدة يحتمل  
 فيها الوطاء

اقول المحب في قوله في صورة صحة  
 الايلاء ليس في نسخ النهاية التي  
 بأيدينا وله سرى له ذلك من شرح  
 النخبة

لأنه لا حنث بوطئه مرة لاستثنائها أو السنة فان بقي منها عدد الحلف مدة الايلاء فلا  
 والا فلا (فان وطئ وبقى منها أي من السنة) أكثر من أربعة أشهر فحول (من يومه) فحنثه  
 به فحينئذ يمتنع منه أو أربعة أشهر فاقبل فحالف فقط وان لم يطأها حتى مضت السنة انحل  
 الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لا قضاء للفظ وطأ مرة لان القصص يمنع الزيادة عليها  
 لا يجادها والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الحنث وعليه فلا مطالبة  
 بعدمضي المدة فان وطئ لم يلزمه شيء لان الوطاء الواحدة مستثناة وتضرب المدة ثانياً ان  
 بقي من السنة مدة الايلاء ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فان بقي منها فوق  
 أربعة أشهر بعد وطئه العدد الذي استثناه كان مولى والا فلا وقال لأصبحتك ان شئت  
 واراد منسبتهما الجماع أو الايلاء فقالت شئت فوراً صار مولى لوجود الشرط والا فلا  
 بخلاف ما لو قال متى شئت أو نحوها فلا تشترط القورية وان اراد ان شئت ان لا أجامعك  
 فلا يلاء اذ معناه لا أجامعك الا برضائي ولا يلزمه بوطئه ابرضاها شيء وكذا لو اطلق المشيئة  
 حالها على مشيئته عدم الجماع لأنه السابق إلى التفهم أو والله لأصبحتك الا أن تشائي  
 أو ما لم تشائي واراد التعليق للايلاء أو الاستثناء عنه بقول لأنه حلف وعلق رفع اليمين  
 بالمشيئة وان شاءت الاصابة فوراً انحل الايلاء والا فلا أو والله لأصبحتك حتى يشاء فلان  
 فان شاء الاصابة ولو متراخياً انحل يمينه وان لم يشأ صار مولى بجموعته قبل المشيئة للباس  
 منها لا يضي مدة الايلاء لعدم اليأس من المشيئة أو ان وطئت فعبدي حرق به بشهر  
 ومضى شهر صار مولى اذ لو جامعها قبل مضيها لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ  
 وينحل الايلاء بذلك الوطاء فان وطئ بعد شهر في مدة الايلاء أو بعدها وقد باع العبد قبله  
 بشهر انحل الايلاء لعدم لزوم شيء بالوطء حينئذ لتقدم البيع على وقت العتق أو مدة ارضته  
 له وان باعه قبل ان يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطاء بشهر فيقتبين بطلان  
 بيعه وفي معنى بيعه كل ما ينزل الملك من هبة أو موت أو غيرها ما  
 \* (فصل في أحكام الايلاء من ضرب مدة وما ينقرع عليها) \* (يعمل) وجوب المولى من غير  
 مطالبة (أربعة أشهر) رفقاً به وللاية ولو قنأ وقتاً لأن المدة شرعت لاضرر جلي هو  
 قلة صبرها فلم يختلف برق وحرية كسدة عنه وجبض وتحسب المدة (من) حين (الايلاء)  
 لأنه مول من وقتئذ ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والاجماع وبه فارقتم نحو مدة العنة نعم  
 في ان جامعك فعبدي حرق جاعلي بشهر لا تحسب المدة من الايلاء بل بعدمضي الشهر  
 لأنه لو وطئ قبله لم يعقق (و) تحسب (في رجعية) وهو تدهال الايلاء (من الرجعة) أو  
 زوال الردة كزوال الصغر أو المرض كما يأتي لامن اليمين لان بذلك يحل الوطاء في الاولين  
 ويمكن في الأخيرين اموالاً ثم طلق رجعيًا انقطع المدة لحرمه وطئاً أو تدهالاً من  
 الرجعة ولا تحسب في عدة الشبهة بل تستأنف اذا انقضت العدة ان بقي من مدة اليمين  
 فوق أربعة أشهر لان الاضرار انما يحصل بالامتناع المتوالي أربعة أشهر في نكاح سليم



(ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انفسخ النكاح كما هو أو (بعد دخول في المدة) أو  
 بعدها (انقطعت) طهرته وطهها حينئذ (فاذا اسلم) المرتد منها في العدة (استؤنفت)  
 المدة لما ذكر المعلوم منه ان محله اذا كانت اليمين على الامتناع من الوطء مطلقاً وبقي من  
 مدة اليمين ما يزيد على اربعة اشهر والا فلا معنى للاستئناف وما منع الوطء لم يخل بالنكاح  
 ان وجد فيه (أي الزوج) (لم يمنع المدة) شرعياً كان المانع (كصوم واحرام) أم حسباً  
 كحبس (ومرض وجنون) لانها يمكنه والمانع منه مع انه المقصر بالايلاء (أو) وجد فيها  
 أي الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض) يمنع من ايلاج الحشفة (منع) المدة فلا يبتدأ بها  
 حتى يزول (وان حدث) فحرم مرضها المانع من ذلك أو نشوزها وكذا مانعها الشرعي غير  
 فحوصي كتلبسها بفرض كصوم (في) اثناء (المدة قطعها) لانه لم يمنع من الوطء لاجل  
 اليمين بل لتعذر (فاذا زال) وقد بقي فوق اربعة اشهر من اليمين (استؤنفت) المدة لما  
 (وقيل تبني) لبقاء النكاح هنا خرج بني المدة طرقة ذلك بعدها فلا يمنعها بل يطالب بالقيمة  
 بعد زوالها لوجود المضاربة في المدة على التوالي مع بقاء النكاح على سلامته وبهذا يفرق  
 بين ما هنا وما مر في الرد والرجعة (أو) وجد فيها وهو (شرعي كحيض) أو نفاس كما قاله  
 وهو المعتد (وصوم نقل فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها لان الحيض لا يخلو عنه  
 الشهر غالباً فلو منع لامتنع ضرب المدة غالباً وألحق به النفاس طرد اللبالب لانه من جنسه  
 ومشار له في أكثر احكامه ولانه متمكن من وطئها مع فحوصوم النفل وانما لم ينظروا  
 هنا لكونه باباً معه الوطء ومن ثم حرموا عليه اصوم نحو النفل مع حضوره بغير اذنه لان  
 المدا رهناء على التحكم وعدمه فلم ينظروا لكونه باباً الاقدام بخلافه ثم (ويمنع) المدة  
 ويطعها اصوم أو اعتكاف (فرض) واحرام يمنع تحليلها منه (في الاصح) لعدم تمكنه  
 من الوطء معه والثاني لا تمكنه منه ليل او قضية كلامه ان الصوم الموسع زمنه من فحوصوم  
 قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاوجه وان استظهر الزركشي أن المترخي كصوم النفل  
 والاعتكاف الواجب والاحرام ولو بنفل كصوم الفرض كما نقله في الكفاية عن الاصحاب  
 خلافاً لخصميص الجرجاني الاحرام بالفرض (فان وطئ في المدة المحلت) اليمين وفات  
 الايلاء وزمنه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعد ذلك بشيء (والا) بان لم يطأ  
 فيها (فلها) دون وليها وسيدها بل يوفى حتى تسكمل يبلوغ أو عقل (مطالبة) بعدها وان  
 كان حلقه بالطلاق (بان يفي) أي يرجع الى الوطء الذي امتنع منه بالايلاء فانه اذا رجع  
 (أو بطلق) ان لم يفي لظاهر الآية وقضية كلامه انه اتردد الطالب بين القيمة والطلاق وهو  
 الذي في الروضة واصله في موضع وهو الاوجه وصوبه الاسنوي في تصحيحه وان صوب  
 الزركشي وغيره ما ذكره الرافي تبعاً لظاهر النص انما اطلب اليه بالقيمة فان لم يفي طالبته  
 بالطلاق ويرى عليه الشيخ في منعه لان نفسه قد لا تسمح بالوطء ولانه لا يجبر على الطلاق  
 الا بعد الامتناع من الوطء واليمين بالطلاق لا تمنع حل الايلاج لكن يجب النزاع حالاً (ولو)

(قوله يمنع تحليلها) أي بأن كان  
 فرضاً أو نفلاً وأحرمت باذن الزوج  
 (قوله ان لم يفي) القياس ومعه  
 بالياء ثم رأيت في نسخة كذلك  
 وعلى عدم ثبوت الباء فيمكن  
 تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول  
 الجازم تحفيقا ثم حذف الباء  
 المديّة قبله وصار يفتي بهم مرة  
 ساكنة ابدان بلاء السكون ثم بعد  
 كسرة ثم ادخل الجازم ونزلت  
 الداء العارضة منزلة الاصلية  
 فحذفت للجازم

(قوله ولو غوراء) أي حيث كان ذكره يصل ١٦٤ إلى محل البكارة والا فالقياس أنه كالألو كان مجبواً قبل الحلف فلا يبطال

تركت حقها) يسكوتهما عن مطالبة زوجها وأبسا قاط المطالبة عنه (فلها المطالبة بعده)  
ما لم تنته مدة العين لتجدد الضرر هناك لا عساراً بالثقة بخلافه في العنة والعيب  
والعسار بالمهر لأنه خصلة واحدة (وتحصل القيسة) بفتح القاء وكسرهما (بتغيب  
حشفة) أو قدرهما من فاقدها (يقبل) مع زوال بكارة بكر كما مر ولو غوراء وان حرم الوطء أو  
كان بقولها فقط وان لم تنحل به العين لأنه لم يوطأ وذلك لأن مقصود الوطء لا يحصل إلا بما ذكر  
بخلافه في دبر فلا تحصل به قيسة لكن تنحل به العين وتسقط المطالبة لحشنه به فان ارى عدم  
حصول القيسة به مع بقاء الأيلاء تعين تصويره بما إذا حلف لا يوطأها في قبلها وبما إذا  
حلف ولم يقيد لكنه فعله فاسيا للعين أو مكرها فلا تنحل به (ولامطالبة) بقيسة ولا طلاق (ان  
كان بهامانع وطء كحيض) ونفاس واحرام وصوم فرض أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن  
معه الوطء لان المطالبة انما تكون بمسحوق وهي لا تستحق الوطء لتعذر من جهتها وما  
تجب منه في الوسيط من منع الحيض للطالب مع عدم قطعه المدة رد بان منه حرمة الوطء  
معه وهو ظاهر وعدم قطعه للمصلحة والام تحسب مدة قالها كما مر وقوله سم ان طلاق  
لمولى في الحيض غير بدعي لا يشك في عدم مطالبة به اذ هو مقرر في ما اذا طوب من  
الطهر بالقيسة فنزل مع تمكنه ثم حاضت قطاب بالطلاق حينئذ (وان كان فيه مانع طبيعي  
كمرض) يضر معه الوطء ولو بنحو بطيء (طوب) بالقيسة بلسانه (بان يقول اذا قدرت  
فنت) لانه يستدفع به ايذاولها بالحلف بلسانه ويزيد بنحو وندمت على ما فعلت ثم اذ لم يقى  
طالبة بالطلاق (أو شرعى كاحرام) لم يقرب تحمله منه كما ذكره الراعي وصوم فرض ولم  
يسقهل الى الليل وظهار ولم يستهل الى الكفارة بغير الصوم (فالذهب انه يطالب بطلاق)  
عينا لانه الممكن ولا يطالب بالقيسة لحرمة الوطء ويحرم عليها تمكينه والطريق الثاني انه  
لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان فنت عصيت واقسدت عبادتك وان طلقت  
ذهبت زوجتك وان لم تطلق طلقنا عليك كن غصب دجاجة ولو لولة فابتلعها يقال له ان  
ذبحتم اغرمتموا الاغرمت اللؤلؤة ورد بان الابتلاع المانع ليس منه وهذا المانع من الزوج  
وعلى الاول لو زال الضرر بعد فنته اللسان طوب بالوطء اما اذا قرب التحلل أو استهل في  
الصوم الى الليل أو في الكفارة الى العتق أو الاطعام فإنه يجهل وقد روى البغوي الاخير يوم  
ونصف وقد روى غيره بثلاثة وهو الاقرب (فان عصى بوطء) في القبل أو الدبر وقد اطلق  
الامتناع من الوطء (سقطت المطالبة) وانحلت العين وتأنم بتكنيه قطعاً عن عهدها المانع  
كطلاق رجعي أو خصها كحيض وكذا ان خصه على الأصح لانه اعانة على معصية (وان أبي)  
عند ترافعهما الى الحياكم فلا يكفي ثبوت ابائه مع غيبته عن مجلسه الا عند تعذر احضاره  
لتواريه أو تعززه (القيسة والطلاق) فالأظهر ان القاضي يطلق عليه (بسؤالها) (طلقة)  
واحدة وان بانث بها نيابة عنه اذ لا سبيل الى دوام ضررها ولا اجباره على القيسة لعدم

بازالتها (قوله وتسقط المطالبة  
لحشنه به) أي وتكون فائده الاثم  
فقط (قوله تعين تصويره الخ)  
\* (فرع) في سم على حج ومن  
صور الأيلاء لا أطول الا في الدبر  
فان وطئ في الدبر فان زال الأيلاء  
بذلك فهو مشكل لان الوطء في  
الدبر غير محمول عليه وان لم يزل  
فهو مشكل لانه نظير ما تقدم في  
الحاشية قبيل الفصل في نحو  
لا تخربى الاباذنى ولا اكلمه الا في  
شرفان قياساً ما تقدم في ذلك  
انحلال العين فيزول الأيلاء الا  
أن يختار الثاني ويحب بان بقاء  
الأيلاء هنالداً يخص هذا  
وهو بقاء المضارة التي هي السبب  
في حكم الأيلاء فلتراجع المسئلة  
وتحرر (قوله لا يشك بعدم  
مطالبة به) أي بالوطء (قوله  
كمرض) أي أوجب أو كانت آتية  
لا تزال بكارتها لكونها غوراء  
(قوله ان ذبحتم اغرمتموا) أي ما بين  
قيمتها مذبوحة وحية (قوله أما اذا  
قرب التحلل) ويظهر ضبطه بما  
يأتى عن غير البغوي اه حج  
أي وهو ثلاثة أيام كما يأتى (قوله  
لتواريه أو تعززه) هلا زادوا أو  
اغنية تسوق الحكم على الغائب  
اه سم على حج قد يقال انما  
لم يزيدوا لعذر في غيبته فلم يحكم  
عليه بالطلاق بخلاف كل من

دخولها

المتوارى والمتعززه فغلظ عليه (قوله يطلق عليه بسؤالها طلقة) أي وتقع  
رجعية (قوله وان بانث بها) أي بان لم يبق لها من عدد الطلاق غيرها

(قوله فلو حذف عنه) نظايره وان نوى عنه اسم على حج (قوله فان طلقها) أي القاضي (قوله اما اذا حلف بالتزام ما يلزم) بل وكذا بغير ما يلزم على ما مر له في قوله فان وطئت فعلى طلاق الخ (قوله فان كان بقربة) ١٦٥ أي غير العتق (قوله بغير طلاق)

ومنه العتق (قوله ولو كرر عین الایلاء) أي وان كان عین بالطلاق (قوله لبعدها التاكيد) أي لبعدها الحل على التاكيد مع اختلاف المجلس فلا يثنى في ما مر من انه يصدق في قصده التاكيد مع طول الفصل واختلاف المجلس (قوله وعند الحكم بتعدد اليمين) يتأمل وجه الاختلال عند التعدد وأي فرق حيث تدين التعدد وعدمه ولعله انه عند عدم التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد تجب كفارات بعدد الايمان بالوطء الواحدة ولا يجب شيء بما زاد عليها

(كتاب الطهار)

(قوله وكان طلاقاً في الجاهلية) أي وهل كان باثماً أو رجعياً فيه نظر (أقول) والقصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله الخ قد تنقضى انه كان طلاقاً لاحل بعده لبربعة ولا يعقد لان المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وظهرت ضرورتها بان معها من زوجها ولاد اصغاراً ان ضمهم الى نفسها جاعل وان ردتهم الى ايهم ضاعوا لانه كان قد عصى وكبر وليس عنده من يقوم بامرهم وجهاً زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقادفم

برشد هم الى ما يكون سبباً في عودها الى زوجها بل قال لها حرمت عليه فلو كان زوجها لا يرشده الى الرجعة أو باثماً لتحل له بعدد لأمه بتعدد نكاحه فيبوقفه وانتظاره للوحي دليل على انه كان طلاقاً لاحل بعده لبربعة ولا يعقد

دخولها تحت الاجبار والطلاق يقبل النيابة فتاب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كما يزوج عن العاضل ويستوفي الحق من الماطل بان يقول أوقعت عليها طلاقاً او طلاقاً ثم اعنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما قاله الدارمي في الاستذكار وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كالموا بان انه فاء أو طلق فان طلقها ثم طلقها الزوج نقضت طلاقه كما اقتضاه كلام الروضة ونقضت طلاق الزوج أيضاً وان لم يعلم بطلاق القاضي كما صححه ابن القطان فلو طلقها ما وقع الطلاق لان مكان تصحيحه ما يختلف بين غائب باثمة مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعدد تصحيحه ما تقدم الاقوى فان طلق مع القيسة لم يقع الطلاق كما استظهره الشيخ لانها المقصودة والثاني لا تطلق عليه لان الطلاق في الآية مضاف اليه بل يحبس أو يعززه ليني أو يطلق (و) الاظهر (انه لا يجهل) للقيسة بالافعل فيما اذا استعمل لها (ثلاثة ايام) لزيادة اضرارها أما القيسة باللسان فلا يجهل قطعاً كالزيادة على الثلاث وأما ما دونها فيجهل له لكن بقدر ما ينهي فيه مانعه كوقت القطر للصائم والشبع للجائع والخفة للمبتلى وقدر يوم فاقل والثاني يجهل ثلاثة ايام لقربها وقد ينشط فيها للوطء (و) الاظهر (انه اذا وطئ بعد مطالبة) أو قبلها بالاولى (لزمه كفارة يمين) ان كان حلقه بالله تعالى لحنسه والمغفرة والرحمة في الآية ملغى به من الایلاء فلا يبقين الكفارة المستقر وجوبها في كل حث والثاني لا يلزمه نظاير الآية ورد بما مر اما اذا حلف بالتزام ما يلزم فان كان بقربة تخير بين ما التزمه وكفارة يمين أو بتعليق بغير طلاق وقع بوجود الصفة ولو اختلف الزوجان في الایلاء وفي انقضاء مدته صدق بيمينه عملاً بالاصل أو اعترف بالوطء بعد المدة وانكروه سقط حقهما من الطلب عما لا يعترا فها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترا فها بوصولها لحقها ولو كرر عین الایلاء او اذناً كيداً صدق بيمينه كظنيره في تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس ويفارق تخيير الطلاق بانه انشاء وإيقاع والایلاء والتعليق متعلقان بما مر مستقبلاً فالتاكيد بهما البق أو أراد الاستئناف تعددت الايمان وان اطلق بان لم يرد تأكيده ولا استئنافاً فواحدة ان اتحد المجلس جلاء على التاكيد والاتحاد تعددت لبعدها التاكيد مع اختلاف المجلس وتطيرها ما جاز في تعليق الطلاق وكذا الحكم لو حلف بيمين سنة ويمين استقين مثلاً وعند الحكم بتعدد اليمين بكفيه لالحل لها وطء واحد ويتخلص بالطلاق عن الايمان كلها وتكفيه كفارة واحدة كما علم بما مر

(كتاب الطهار)

ما خوذ من الظاهر وسمى به لتشبيه الزوجة بظهور نحو الام وخص به لانه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج ومن ثم سمي المركوب ظهراً وكان طلاقاً في الجاهلية بل قبل واول

برشد هم الى ما يكون سبباً في عودها الى زوجها بل قال لها حرمت عليه فلو كان زوجها لا يرشده الى الرجعة أو باثماً لتحل له بعدد لأمه بتعدد نكاحه فيبوقفه وانتظاره للوحي دليل على انه كان طلاقاً لاحل بعده لبربعة ولا يعقد

(قوله بل كبيرة) معتمد (قوله لولا خلو الاعتقاد عن ذلك) ١٦٦ أى إحالة حكم الله (قوله لما ظهر من زوجته) خولة بنت

الاسلام وقيل لم يكن طلاقاً من كل وجه بل لتبقى معلقة لأذات زوج ولا خلية تنسك غير  
فنتقل النسخ حكمه الى تحريرها بعد العود ولزوم الكفارة وهو حرام بل كبيرة لان فيه  
اقداما على إحالة حكم الله وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكبائر اذ قضيته الكفر لولا  
خلو الاعتقاد عن ذلك واحتمال التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه الله تعالى منسكراً من  
القول وزوراً في الآية أول المجادلة النازلة في اوس بن الصامت لما ظهر من زوجته  
فاشكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكرهه واركانه مظاهر  
ومظاهر منها ومشببه به وصيغته (يصح من كل زوج مكلف) محتار دون اجنبى وان نسك  
بعد وسب وسبى ومجنون ومكره الامر في الطلاق نعم لوعلقه بصفة فوجدت وهو مجنون  
مثلاً حصل (ولو) هو (ذمى) وحرى لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة فمخوع  
باطلاقه اذ فيها شائبة الغرامات ويتصور عتقه بنحو ائس لم (أو خصى) ونحو مسح  
وانما لم يصح الاؤه مكن الرقاة لان الجماع مقصود ثم لاهنا وعبدوان لم يتعه ورمته العتق  
لامكان تكفيره بالصوم (وظاهر سكران) تعدى بسكره (كطلاقه) فيصح منه وان صار  
كالزنى (وصريحه) أى الظهار (ان يقول) أو يشير الاخرس الذى يفهم اشارته كل احد  
(لزوجته) ولو رجعية فتنه غير مكافئة لا يمكن وطؤها (انت على او مقي أو) الى أو الى او (معى  
أو عندى كظهر أى) لان على وألحق بها ما ذكر المعهود فى الجاهلية (وكذا انت كظهر  
أى صريح على الصحيح) كما أن انت طالق صريح وان لم يقل منى ابتداءه للذهن والثانى  
انه كناية لاحتمال ان يريد انت على غيرى كظهره ما بخلاف الطلاق وعلى الاول لوقال  
أردت به غيرى لم يقبل كما صححه فى الروضة كاصلها وجزم به الامام والغزالي ويبحث بعضهم  
قبول هذه الارادة باطناً (وقوله) لها (جسمك أو بدنك) وجعلتك (أو نفسك) أو ذاتك  
(كبدن أى أو جسمها أو جعلتها) أو ذاتها (صريح) لتضمنه للظهار وان لم يذكر الصلة كما هو  
ظاهر كلامه وما ذكره فى الروضة من التصريح بالصلة ليس بظهار لانه ليس بقيد  
(والاظهر) الجديد (ان قوله) لها انت (كبدنها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من كل عضو  
لا يذكركل الكرامة (ظهار) لانه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظهار والثانى انه ليس بظهار  
لانه ليس على صورة الظهار المعهودة فى الجاهلية (وكذا) قوله انت على (كعينها) أو رأسها  
أو نحو ذلك مما يحقل الكرامة كانت كأمى أو روحها أو وجهها مظهر (ان قصد) به  
(ظهاراً) لانه نوى ما يحقله اللفظ (وان قصد كرامة فلا) يكون ظهاراً لذلك (وكذا ان اطلق  
فى الاصح) لاحتماله الكرامة وغلب لان الاصل عدم الحرمة والكفارة والثانى يحمل على  
الظهار واختاره الامام والغزالي لان اللفظ صريح فى التشبيه ببعض اجزاء الام (وقوله)  
لها (رأسك أو ظهرك أو بدنك) أو رجلك أو بدنك أو جملتك أو شعرك أو فرجك أو نحوها  
من الاعضاء الظاهرة (على كظهر أى ظهار فى الاظهر) وان لم يقل على كما مر اما الباطنة

تعلية على اختلاف فى اسمها  
ونسبها كما فى شرح الروض (قوله  
حصل) أى الظهار اما العود فلا  
يحصل الا باسما كها بعد الافاقه  
كما يأتى (قوله بنحو ائس) أى أو  
بنحو يسع ضمنى أو هبة ضمنية  
(قوله مكن الرقاة) أى كالا يصح  
الاؤه من الرقاة فهو مثال  
للمنى (قوله المعهود) أى هو  
المعهود فهو بالرفع خبر ان (قوله  
ويبحث بعضهم الخ) معتمد (قوله  
او نفسك) أى يسكون الفاء اما  
بفتحها فلا يكون به مظاهر لان  
النفس ليس جزءاً منها (قوله وان  
لم يذكر الصلة) هى على (قوله  
والاظهر الجديد) اشار به الى  
أن القيد بخلافه ولا يرد على  
المصنف بطوارى فيه خلافاً  
على الجديد فعبر بالظهار نظراً له  
(قوله انت كبدنها) مثل المتصل  
والمتصل اه سم على حج أى  
فهو من باب التعبير ببعض عن  
الكل لامن باب السراية وعبارة  
ع قوله والاظهر ان قوله الخ  
قال الزركشى لم يتعرضوا هنا  
اكون ذلك بطريق التعبير  
بالبعض عن الكل او السراية  
وقضية التشبيه بحجته اه وودت  
لو كان تبه على ذلك عند قول  
المنهاج الا تى وقوله رأسك أو  
ظهرك أو بدنك اه (أقول) وينبغى

اعتماداً اقتضاء التشبيه على ما قاله الزركشى وان الراجح فيه انه من باب السراية وعليه فلو قال لقطوعة عين يمينك كالبدن  
على كظهر أى لم يكن مظهراً (قوله لا يذكركل الكرامة) أى وهو من الاعضاء الظاهرة كما يأتى فى قوله وبأتى ذلك فى عضو المحرم

(قوله فلا يكون ظهارا لذلك) أي لقوله لأنه نوى الخ (قوله فلا يكون ذكرها ظهارا) أي لا صرح بمحاولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرر عن ممراته يكون كناية وتوقفنا فيه والا قرب الاول لأنه لا يحتمل الظهار اهدم امكان التمتع به فلا يكون كناية لانها ما يحتمل المراد وغيره وهو ظاهر ان لم يرد به التعبير بالجزء عن السك ١٦٧ والا كان ظهارا وعبارة الخطيب هنا تنبيهه

تخصيص المصنف الامثلة بالاعضاء الظاهرة من الام قد يفهم اخراج الاعضاء الباطنة كالكلب والقلب وبه صرح صاحب الروقي واللباب والوجه كما اعتد به بعض المتأخرين انها مثل الظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم البعض اه وهذا الوجه ضعيف اي ولا يتأق في هذا التفصيل السابق في الروح واستشكله ج حيث قال فان قلت ينافيه ما مر في الروح من التفصيل مع انها كاعضو الباطن بناء على الاصح انها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد قلت لا ينافيه لان المدار هنا على العرف والروح تذكرفه نارة للكرامة ونارة لغبرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الاعضاء الباطنة (قوله وزوجته) اي الاب وقوله لامرضعة اي الزوج (قوله فان ولدت بعد ارضاعه) أي لامرضعة الخامسة (قوله المولودة معه) اي الرضاع (قوله كما يحسنه الشيخ) اي في غير شرح منهجه (قوله ومن ثم كان مثلها) اي الملاعنة (قوله فظاهر) اي او

كالكلب والقلب فلا يكون ذكرها ظهارا فيما يظهر لانها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة ويأتى ذلك في وضو المحرم أيضا كما هو ظاهر والثاني ليس بظهارا لأنه ليس على صورة الظهار المعهودة في الجاهلية (والتشبيه بالحدة) من الجهتين وان بعدت (ظهارا) لانها تسمى اما (والذهب طرده) أي هذا الحكم (في كل محرم) شبهه بمن نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ) على المظاهر (تحريمها) كاخته نسبا ومرضعة أمه أو أبيه وزوجته التي نسكها قبل ولادته واما بما جماع التحريم المؤبد ابتداء والثاني المنع لورود النص في الام (لامرضعة) له (وزوجة ابن) له لانهم مالماسحتا في وقت احتل ارادته واما ابنة مرضعته فان ولدت بعد ارضاعه فهي لم تحل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله وكالمولودة بعده المولودة معه كما يحسنه الشيخ (ولو شبه) زوجته (باجنية ومطلقة واخت زوجة وباب) مثلا (وملاعنة فاعو) أما غير الاخيرين فلما صر وأما الاب فليس محلا للاستمتاع ونأيد حرمة الملاعنة لاعتبارها مع كس المحرم ومن ثم كان مثلها مجوسية وممرتة وكذا امهات المؤمنين رضي الله عنهن لان حرمتهم اشرفه صلى الله عليه وسلم ولو قال انت على حرام كما حرمت أي فالوجه انه كناية ظهارا وطلاق فان نوى انها كظهار وانحو بطن امه في التحريم فظاهر والافلا (ويصح) نوقبه كانت كظهار اي بما أوسنة كما يأتي و(تعليقه) لانه لاقتضائه التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يصح تعليقه (كقوله) ان دخلت فانت على كظهار اي قد دخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يسكها عقب افاقته أو نذ كره وعلمه بوجود الصفة قدر امكن طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم ادخلها فانت على كظهار اي ثم مات وفي هذه يتصور الظهار لا العود لانه بمجرد تبين الظهار قبله وحينئذ يستحيل العود وكقوله (ان ظاهرت من زوجتي الاخرى فانت على كظهار اي فظاهر) منها (صار مظاهرا منهما) علم بمقتضى التعليق والتنجيز وقضية كلامهم انعقاد الظهار وان كان المعلق بقوله جاهلا أو ناسيا وهو بمن يبالى بتعليقه وبه قال المتولي وعلمه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر منه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولي على ما اذا لم يقصد اعلامه (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) ولم يقصد بشي فانت على كظهار اي (وفلانة) أي والحال انها اجنبية فظاهر ان يصر مظاهرا من زوجته (لعدم صحته من الاجنبية) (الان يريد الافظ) أي التعليق على مجرد تلافه بذلك فيصير مظاهرا من

مطلق ان نوى به الطلاق (قوله وكل منهما) أي الطلاق واليمين (قوله يصح تعليقه) قال شيخنا الزبدي تامل تصور تعليقه اليمين من ذلك الابدال لانه يمين ويصح تعليقه ومن ذلك ان يقول والله لا أطول ان دخلت الدار اه (قوله لا العود) أي فلا كفارة (قوله وقضية كلامهم) متصل بقوله كقوله ان دخلت الدار الخ ولو قدمه عقبه كان اولي (قوله ان يعطى حكمه فيما صر) اي من انه لا يكون مظاهرا ان فعل المعلق عليه ناسيا أو جاهلا وهو بمن يبالى بتعليقه (قوله فظاهر) أي الاجنبية



زوجه لوجود المعلق عليه (فلو نكحها) أى الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لها  
 ولم يحتج لهذا لأن ما قبله دال عليه (صار) مظاهراً من تلك لوجود الصفة حيثئذ (ولو قال)  
 ان ظاهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهراً من تلك ان نكح هذه ثم ظاهر منها  
 والافلام لم يرد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط اذ وصف المعرفة لا يفيده تخصيصاً  
 بل توضيحاً أو نحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتخصيص حيثئذ (لا يصير مظاهراً) من  
 تلك (وان نكحها) أى الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها الأجنبية وبواقفه عدم  
 الخلف في نحو لا كلام الصبي وكله شيخاً لكن فرق الاول بان جملة هنا على الشرط يصير  
 تعليقاً بحال ويعدل اللفظ عليه مع احتمال غيره بخلافه في اليمين (ولو قال ان ظاهرت  
 منها وهى اجنبية) فانت على كطهرامى (فلغو) فلا شئ فيه مطلقاً الا ان اراد به اللفظ  
 وظاهر منها وهى اجنبية وذلك لان اتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقاً  
 بمستحيل كان بهت الخروقات على كطهرامى ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها  
 (ولو قال انت طالق كطهرامى ولم ينو به) شيئاً (أو نوى) بجمعه (الطلاق أو الظهار أو هما  
 أو) نوى (الظهار بان طالق) نوى (الطلاق بكطهرامى) أو نوى بكل منهما على حدته  
 الطلاق أو نواهما أو غيرهما بان طالق ونوى بكطهرامى طلاقاً واطلق هذا ونوى بالاول  
 شيئاً ما ذكرنا واطلق الاول ونوى بالثاني شيئاً ما ذكرنا غير الظهار أو نوى بهما وبكل منهما  
 أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بانثاء (طلقت) لاتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل  
 الصرف (ولاظهار) اما عند ينونتها فظاهر وأما عند عدمها فلان لفظ الظهار لا يكونه  
 لم يذكر قبله انت فصل بينه وبينها بطالق وقع تابعاً غير مستقل ولم ينو بلفظه واقطعه  
 لا يصلح للطلاق كعكسه كما نرى محل عدم وقوع طلاق ثانية به اذ نوى به الطلاق وهى  
 رجعية ما اذ نوى ذلك الطلاق الذى اوقعه واطلق اما اذ نوى به طلاقاً آخر غير الاول  
 وقع على ما ذكره الشيخ وحل كلامهم على ما اذ لم ينو ذلك به ورد الوالد رحمه الله تعالى  
 واجاب عن بحث الرافعي بانه اذ نوى بكطهرامى الطلاق قدرت كلمة الخطاب معه ويصير  
 كانه قال انت طالق انت كطهرامى وحيثئذ يكون صريحاً في الظهار وقد استعمله في غير  
 موضوعه فلا يكون كناية في غيره (أو) نوى (الطلاق بان طالق) ولم ينو شيئاً أو به الظهار  
 أو غيره (و) نوى (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالباقى) أو نوى بكل منهما الظهار ولو  
 مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل اظهار ان كان طلاق رجعة)  
 اصحته من الرجعية مع صلاحية كطهرامى لان يكون كناية فيه بتقدير ان قبله لوجود  
 قصده به وكأنه قال انت طالق انت كطهرامى اما اذا كان بانثاء فلاظهار لعدم صحته من  
 البائن ولو قال انت على كطهرامى طالق واراد الظهار والطلاق حصل ولا يعود وان اطلق  
 فظاهراً وفي وقوع الطلاق وجهان وقياس ما مر في عكسه ترشيع عدم وقوعه في هذه وسئل  
 الوالد رحمه الله تعالى عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل

(قوله ولم يحتج لهذا) أى لقوله  
 بعد نكاحه (قوله لان ما قبله) أى  
 من قوله نكحها بانظهار (قوله  
 بل توضيحاً أو نحوه) أى كبيان  
 الماهية (قوله وفصل بينه) أى  
 ظهراً أى وقوله وبينها أى انت  
 (قوله وقوع طلاق ثانية به) أى  
 بما ذكره المصنف (قوله وهى  
 رجعية) أى حيث نوى الخ (قوله  
 ورد الوالد) قال شيخنا الزياى  
 وفي هذا الرد نظرون كلام الرافعي  
 فيما اذا خرج عن الصراحة فصار  
 كناية وكلام الراد فيما اذا بقى على  
 صراحته فلم يتلاقيا تأمل (قوله  
 ولا يعود) أى فلا كفارة (قوله  
 وفي وقوع الطلاق) أى في حالة  
 الاطلاق (قوله وقياس ما مر في  
 عكسه) هو قول المصنف ولو قال  
 انت طالق كطهرامى

(قوله حصل ما نواه فيهما) أي الظهار

والطلاق (قوله فصحت الكتابة به)

أي التصريح وقوله عنهما أي فان

أطاسق بان لم ينوشيا فسلوا وقوع

لواحد منهما وعليه كفارة يمين

على ما يأتي في كلام الشارح (قوله

ان نوى به الطهارة في القسمين) هما

قوله فاجاب بانه ان نوى الخ وقوله

أو نواهما معا أو مرتبا الخ (قوله

أو نحوها) أي بان كان به امرض

ينع الوطء

\* (فصل فيما يترتب على الظهار) \*

(قوله ان موجبا) بدل من الوجه

الثاني (قوله الظهار فقط) وقيل

موجبها العود شرح منهج (قوله

ما لم يطأ) أفهم انه لو وطئ وجبت

على الفور (قوله لما كان شرطاً)

أي لما كان لا بد منه في وجوب

الكفارة سواء قلنا وجبت

الكفارة بالظهار والعود أو بالعود

وحده أو بالظهار والعود شرط

وهو جائز كانت على التراخي وأما

كفارة الوقاع وقتل العمد واليمين

الغموس فهي على الفور لان

أسبابها معصية (قوله عند

وجودها) أي الصفة (قوله كما

مر) الذي مر ان الصفة اذا وجدت

مع جنون أو نسيان حصل الظهار

ولا يصير عائداً بالامساك بعده

الافاقعة والتذكر فيعمل اهما

على ما مر من أنه لا يصير عائداً الا

بالامساك المذكور

ابن ابي فاجاب بانه ان نوى بانت على حرام طلاقاً وان تعدد باثناً أو وجهياً وظهاراً حصل  
ما نواه فيهما لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار بعد العود فصحت الكتابة به عنهما  
من باب اطلاق المسبب على السبب أو نواه مامعاً أو مرتباً بتخيير وثبت ما اختاره منهما  
ولا يشبان جميعاً لاستحالة توجه القصد الى الطلاق والظهار اذا اطلاق يزيل النكاح  
والظهار يستدعي بقاءه وأما قوله مثل ابن ابي فلغوا لا اعتبار به لصيرورة الكلام المذكور  
به متناقضاً لمنساقاً لقوله أنت على حرام اذ بان امه حلال له وظاهر انه ان نوى به الظهار في  
القسمين المذكورين لا يلزمه كفارة الا ان وطئ ما قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة  
ظهاراً وصيرورته عائداً حينئذ وان نوى تحريم عينا أو فرجها أو نحوها أو لم ينوش بالزمن  
كفارة يمين ان لم تكن معتدة أو نحوها

\* (فصل) \* فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك يجب (على  
المظاهر كفارة اذا عاد) الآية السابقة فوجبها الامران أعنى العود والظهار كما هو قياس  
كفارة اليمين وان كان طاهر كلامه الوجه الثاني ان موجبها الظهار فقط والعود انما هو  
شرط فيه وقد جزم الراجح في باب بانها على التراخي ما لم يطأ وهو الاوجه وان جزم في باب  
الصوم بانها على الفور ونقله في باب الحج عن الفقهاء ولا يشكل القول بالتراخي بان سببها  
معصية وقياسه ان تكون على الفور لانهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن  
ايجابها على الفور وبأن العود لما كان شرطاً في ايجابها وهو مباح كانت على التراخي  
(وهو) أي العود في غير مؤقت وفي غير رجعية لما يأتي فيهما (ان يسكنها) على الزوجية  
ولو جهلاً ونحوه كما هو ظاهر (بعد) فراغ (ظهاره) ولو مكرر التأكيد وبعد علمه بوجود  
الصفة في المعلق وان نسي أو جن عند وجودها كما مر وكانهم انما لم ينظروا لامكان الطلاق  
بدل التأكيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة (نعم ان كان فرقة) لان  
تشبيهها بالحرم يقتضي فراقها فيه دم فعله صار عائداً فيه قال اذا العود للقول نحو قال قولا  
ثم عاد فيه وعاد له مخالفة ونقضه وهو قريب من عاد فلان في هبته وقال في القديم مرة  
كالك لا واحد هو العزم على الوطء لان ثم في الآية التراخي ومرة كلف حنيفة هو الوطء لنا  
الآية لما نزلت وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة لم يسأل هل وطئ أو عزم على  
الوطء والاصل عدم ذلك والوقائع القولية ~~هذه~~ يعمها الاحتمال فانها ناصة على  
وجوب الكفارة قبل الوطء فيكون العود سابقاً عليه واعلم ان مرادهم امكان الفرقة  
شرعاً فالا عود في نحو حائض الا بالامساك بعد انقطاع دمها ويؤيده ما مر ان الاكراه  
الشرعي كالطهي (فلما اتصل به) أي لفظ الظهار (فرقة جوت) لاحدهما (أو فسخ) منهما  
او من احدهما أو انفساخ بنحوردة قبل الوطء (أو طلاقاً بائن أو رجعي ولم يراجع ارجن)  
او انغي عليه عقب اللفظ (فلا عود) للفرقة أو تعذرهما فلا كفارة ويحتمل ان لم يسكنها بعد  
الافاقعة ومروفي الوسيط الطلاق بان يقول أنت كظهر أي أنت طالق ومنافعة ابن

(قوله تكبر يرافظ الظهار) أي وهو أنهم لم ينظروا الامكان الطلاق لتقوية الحكم (قوله بخلاف عدم التكبر) أي في أنت كظهر أي كظهر أي بدون تكبر رأت لاركة ١٧٠ فيه ولا علاقة ومع ذلك اغتفر وانكبر رأت لنا كيد فاعتقار تكبر أنت للتخلص مما فيه ركة وقلاقة

أولى (قوله ولا يؤثر) أي في كونه غير عائد فلا كفارة عليه وقوله ارثها أي الزوجة (قوله يضر) أي فيمنع من العود (قوله لما مر) أي من قوله لا شغلته بموجب الخ وقوله في الأولى هي قوله ملكها وقوله في الثانية هي قوله لا عنها (قوله رجعية) أي حالة كونها رجعية (قوله بما ساءلها بعده) أي الإسلام (قوله ويحرم قبل التكفير) ظاهره وان عجز وهـ وظاهر ونقل بالدرس عن الخطيب على شرح أبي شجاع ماوافقهم ثم رأيت التصريح به أيضا في الروض وشرحه في آخر الكفارة وعبارته فصل اذا عجز من زمنه الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفار في ذمته الى أن يقدر على شئ منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار وهـ هل يحرم عليه ذلك وراخف العنت أم لا فيه نظر والأقرب الجواز لكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خصوص العنت (قوله على أن قوله صلى الله عليه وسلم) وأعله انما لم يستل به لانه ليس نصا في ذلك (قوله حتى تنقض) أي المدة وقضيتها انما اذا تنقضت ولم يكفر لم يحرم الوطء؛ صرح في شرح البهجة وعبارته فاذا انقضت ولم يكفر حل الوطء لا رتماع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته ولو لم يطأ أصلا حتى مضت (ويصح المدة فلا شيء) (قوله ما مر في الخائض) أي ما مر في غير الحيض (قوله وينبغي الجزم بالتحریم) معتدل (قوله لشبهة) أي لقوة شبهة

الرفعة فيه بما كان حذف أنت فليكن عاذا به لان زمن طالق أقل من زمن أنت طالق مردودة بظن ما مر في تعادل اغتفارهم تكبر يرافظ الظهار للتأكد بل هذا أولى بالاعتقاد من ذلك لان أنت كظهر أي طالق فيه ركة وقلاقة بخلاف عدم التكبر وبأن عدم تأثير تطويل كلمات اللعان وانهم قاسوه على ما لو قال عقب ظهاره أنت بافلا نبت فلان الخلفي وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عاذا به كقولهم لو قال لها عقب الظهار أنت طالق على أف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عاذا وكذا بإزانية أنت طالق يتضح رد كلام ابن الرفعة (وكذا لو) كان قنأ أو كانت قنة فعقب الظهار ملكته أو (ملكها) اختيارا بقبول نحو وصية أو شراء من غير سوم ونظر يرغن لعدم امساكها على النكاح ولا يؤثر ارثها قطعيا ويؤثر قبول هبتها التوقفها على القبض ولو تقدير بان كانت يده (أو لاعنها) عقب الظهار يضر (في الاصح) لاشتغاله بموجب الفراق وان طالت كلمات اللعان لما مر وقيل هو عاذا في الأولى لانه نقلا من حل الى حل وذلك امساك لها وقيل هو عاذا في الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع امكان القرقة بكلمة واحدة (بشرط سبق القذف) والرفع للقاضي (ظهاره في الاصح) لما في تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر حتى لو اتصل مع كلمات اللعان بالظهار لم يكن عاذا لاشتغاله باسباب الفراق (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية او من طلقها رجعية عقب الظهار (او ارتدت متصلا) بالظهار وهي موطوءة (ثم اسلم فالذهب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظهار (انه عاذا بالرجعة) وان طلقها عنها (لا الاسلام بل) انما يعود بما ساءلها (بعده) زمننا يسع القرقة والفرق ان مقصود الرجعة استباحة الوطء خاصة ومقصود الاسلام العود للدين الحق والاستباحة أمر يترتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بقرقة) لاستقرارها بالامساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعق أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الاطعام وبالقياس فيه على أن قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الحسن للمظاهر لا تقر بها حتى تكفر بشهله ولزيادة التعليل عليه نعم الظهار المؤقت اذا انقضت مدته ولم يطأ لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائه ومن ثم لو وطئ فيها لزمنه الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقض أو يكفر واعتراض البلقيني حله بعدم مضى المدة وقبل التكفير بان الآية تنزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره مردود بان الذي في الأحاديث تنزل ولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لا نظر (بشهوة في الاظهر) لافضائه للوطء قلت الاظهر الجواز والله أعلم لان الحرمة ليست بمعنى يحل بالنكاح فاشبهه الحيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة ما مر في الخائض قال الأذري لم لا يفرق بين من تحرك القبلة وضوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم وينبغي الجزم بالتحریم اذا علم من عاذه انه لو استمتع لو طئ اشبهه ووقفة تقواء

(ويصح الظهار المؤقت) الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امر من ظاهر مؤقتة ان يوطئ في  
 المدة بالتكفير واذا صححناه كان (مؤقتا) كما التزمه وتغليباً شبه القسم (وفي قول) بل  
 يكون (مؤبداً) تغليباً عليه وتغليباً شبه الإطلاق (وفي قول) هو (لغو) من اصله وان اثم  
 به لانه لما وقته كان كالتشبيه بمن لا تحرم تأييداً ويرده الخبر المذکور وانما غلبوا شأبه  
 القسم هناك دون الإطلاق كما تقرروا وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت علي كظهر امي ثم قال  
 لاخري اشر كنتك معها فانه يصح على الاصح لان صبغة الظهار اقرب الى صبغة الطلاق  
 من حيث اخادة التحريم فالحقت بهما في قبولها التثريبك فيما اوجبهما حكم الظهار من وجوب  
 الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فالحق المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه  
 المرتب عليه من التأكيد كاليمين دون التأييد كالطلاق (فعلى الاول) اي صحته مؤقتا  
 (الاصح) بالرفع (ان عوده) اي العود فيه (لا يحصل بامسالك) لزوجة طاهر منها مؤقتا  
 (بل) يحصل (بوطء) مشتمل على تغييب الحشفة او قدرها من فاقدها (في المدة) للخبر  
 المذکور لان الحل منتظر بعد هافا لامسالك يحتمل كونه لا تتظاره او للوطء فيها فلم يتحقق  
 الامسالك لاجل الوطء الا بالوطء فيه ان كان هو المحصل للعود والثاني ان العود فيه كالعود  
 في الظهار المطلق الحاقاً لا حدنو في الظهار بالآخر فعمل ان الوطء نفسه عود على الاصح  
 اما الوطء بعد هافا لعوده لا ارتفاعه بها كما مر فعمل تغييزه بتوقف العود فيه على الوطء وبجمله  
 او لا ويجزئ منه كالباشرة بعد الى التكفير اومضى المدة ولو قال أنت علي كظهر امي خمسة  
 اشهر كان ظهاراً مؤقتاً وموايلاً لا مناعه من وطئها أكثر من أربعة اشهر لانه متى وطئ  
 في المدة لزمه كدارة الظهار لحصول العود به وهل تلتزمه كفارة أخرى أو لا يجزئ بالاول  
 صاحباً التعليق والافوار وغيرهما والثاني البارزى وصححه في الروضة كاصحابه وحل  
 الوا درجه الله تعالى الاول على ما لو انضم اليه حلف كوا لله أنت علي كظهر امي سبعة  
 والثاني على خلقه عن ذلك اما لو قيد ظهاره بمكان فالقياس انه كالظهار المؤقت فلا يكون  
 عائداً في ذلك الظهار الا بوطئه في ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك  
 المكان قياساً على قوله هم انه متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ  
 خلافاً للباقي في الشق الاخير (ويجب النزع بغييب الحشفة) أي عنده كما في ان وطئته  
 فانت طالق (ولو قال لارباع انت علي كظهر امي فقط اهر منهن) تغليباً شبه الإطلاق (فان  
 امسكهن) زماناً سبع طلاقهن فعائدت منهن وحينئذ (فاربع كفارات) تجب عليه في  
 الجديلو جود الظهار والعود في حق كل واحدة منهن فان امسك بعضهن فقط فعائدت فيه  
 دون غيره (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لاتحاد اقطعه وتغليباً شبه اليمين  
 (ولو طاهر منهن) ظهاراً مطلقاً (باربع) كليات متوالية فعائدت من الثلاث الاول) اعوده  
 في كل بظهاراً ما بعد هافا فان فارقت الاربعة عقب ظهاره لزمه ثلاث كفارات والا فاربع وما  
 زعمه بعضهم من أنه استترز بمتواليه عما اذا انفصلت المرات وقصد بكل مرة ظهاراً او

(قوله فمكان) أي الوطء (قوله)  
 كالباشرة بعد) أي بعد الوطء  
 الاولى (قوله كان ظهاراً مؤقتاً)  
 أي مظاهر اظهره مؤقتاً (قوله)  
 كذا أفاده الشيخ) أي في غير شرح  
 منهجه (قوله فماد فيه) أي البعض

(قوله لا مسا كذا منها) أي مرة ثانية (قوله فلا تعدد فيه مطلقاً) أي قصداً استثنافاً لا (قوله تقدمه على السببين) وهما ما بين والدخول لأن الأيمن معلقة (قوله وعلق عتق كفارته) عطف على قوله قبل كفر والمعنى أنه إذا علق الظهار على صفة كان قال إذا جهر رأس الشهرة فانت على كظهر ١٧٢ أي ثم كفر قبل هجي الصفة وعلق عتق الكفارة قبل وجود

الصفة لم يقع كل من العتق المنجز والتعلق عن الكفارة

### \*(كتاب الكفارة)\*

(قوله بجمعه) أي أن قلما أنها جوارب وقوله أو تخفيفه أي أن قلما أنها زواج الخ (قوله بناء على أنهم أزواج) قضيت أنها على القول بأنهم أزواج نحو الذنب أو تخفيفه ويرد عليه أنه على هذا يستوى القولان والذي ينبغي أنه على القول بأنها أزواج يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية فإذا اتفق أنه فعل المعصية ثم كفر لا يحمل به التخفيف للأثم ولا محو وتكون حكمته تسميتها بكفارة على هذا استرا المكلف من ارتكاب الذنب لأنه إذا علم أنه إذا فعل شيئاً من موجبات الكفارة لزمته مساعدته فلا يظهر عليه ذنب يقتضيه لعدم تعاطيه إياه (قوله أو جوارب) قسم قوله زواج (قوله ورجع ابن عبد السلام الثاني) أي قوله جوارب وهو العقد قال حج وعلى الأول المحمور هو حق الله من حيث هو حقيقة وأما بالنظر نحو الفسق وجوبها فلا بد فيه من التوبة فظهر نحو الحداه (قوله لشهولة) أي الواجب (قوله وذلك لأنها) أي الكفارة (قوله

أطلق لكل مرة ظهار مستعمل له كفارة محل نظر إذا المتوالية كذلك كما تقرّر فالظهاران ذكر التوالى لمجرد التصوير ويعلم به غيره بالاولى وقوله وقصد الخ يوهّم صحة قصد التأكيّد هنا وليس كذلك (ولو كثر) لفظ ظهار مطلق (في امرأة متصلاً) كل لفظ بما بعده (وقصد تأكيّد أفظهار واحد) كالطلاق فتلزمه كفارة واحدة إن أمسكها عقب آخر مرة ما مع نفاصلها يفوق سكتة تنفس وعي فلا يفيد قصد التأكيّد ولو قصد بالبعض تأكيّداً وبالبعض استثناء فاعطى كل حكمه (أو) قصد (استثناء) ولو في أن دخلت فانت على كظهر أي وكرره (فلا يظهر التعدد) كالطلاق لا الأيمن لما مر أن المرجح في الظهار شبهه الطلاق في نحو الصيغة وأن أطلق فكيف لا أول وفارق الطلاق بأنه محصور على قولنا الظاهر استثنافه بخلاف الظهار والثاني لا يحدد كسكر يمين على شيء حرّات (و) الاظهر (أنه بالمرّة الثانية عاتق) الظهار (الاول) (اللام) لزمه تأويل الثاني لأن الظهار به من جفس واحد لما يفرغ من الجذر لا يكون عائداً أما المؤقت فلا تعدد فيه مطابقة لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كسكر يمين على شيء واحد ولو قال ان لم أتزوج عليك فانت على كظهر أي وتذكر من التزوج لم يصير مظاهراً إلا باليأس منه بموت أحد هما ولا يكون عائداً لوقوع الظهار قبل الموت فانتقن الامساك فان قال اذ لم أتزوج عليك فانت على كظهر أي صار مظاهراً بتذكرك من التزوج عقب التعليق ولا يتوقف على موت أحد هما والافرق بين أن واذ صر في الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فوالله لاوطئك (وكفر قبل الدخول لم يجزه) لتقدمه على السببين معاً وعلق الظهار بصفة وكفر قبل وجودها أو علق عتق كفارته بوجود الصفة لم يجزه وإن ملأ من ظاهرها واعتقها عن ظاهرها صح أو ظاهراً أو آلى من زوجته الأمة فصال السبب وها ولو قبل العود أعتقها عن ظاهري أو يلاقي ففعل عتق عنه وانفسخ النكاح لأن اعتاقها يتضمن تليكهاله

### \*(كتاب الكفارة)\*

من الكفر وهو الاستراستها الذنب بجمعه أو تخفيفاً عنه بناء على أنها زواج كالحدود والتعازير أو جوارب الخلل ورجع ابن عبد السلام الثاني لأنها عبادة لا فقارها للنيسة كما قال (يشترط فيهما) بأن ينوي الاعتاق مثلاً عن الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها لشهولة الذم نعم أن نوى أداء الواجب بالظهار مثلاً كني وذلك لأنها للتطهير كالأكل نعم هي في حق كافر كفر بالاعتاق للتمييز كما في قضاء الديون لا الصوم لأنه لا يصح منه لانه عبادة بدنية وليس له الانتقال عنه إلا طاماً لا قدرته عليه بالاسلام فان هجره انتقل ونوى للتمييز أيضاً ويتصور ملكة للمسلم بنحو ارث أو اسلام فنه أو بقول لمسلم أعتق فنتك عن كفارته

نعم هي أي النية وقوله وليس له أي الكافر (قوله فان هجر) أي عن الصوم في حال كفره له رم (قوله ويجب إتيان) أي اللطعام



(قوله وهو مظاهر مومس) ومثله ما لو أعسر لصدقه على الصوم بالاسلام فيحرم عليه الوطوء قضية قوله مومس الخ انه لا يجوز  
عن الكفارة بانواؤها جازة الوطوء وعليه فحل حرمه الوطوء قبل الكفارة حيث كان المظاهر مومس اما العاجز فيجوز له وتبقى  
الكفارة في ذمته سواء كان المظاهر مسلما وكافرا كما اقتضاه كلامهم على منبج حيث قال قوله والاطعام اى كفى كفارة الميعن  
فان قلت هذا ينافى قوله الا ترى ولا ينتقل عنه الى الاطعام قلنا لا منافاة لان هذا يصور بان اذا جهمز عن الصوم كما شعر به  
التعليل الخ ثم رابت في الروض وشرحه آخر الباب مانصه فصل اذا جهمز لمنزته الكفارة عن جميع الخصال بقيت اى الكفارة  
في ذمته الى ان يقدر على شئ منها كما مر في الصوم فلا يطاق حتى يكفر في كفارة الظهار اهو وشامل للمسلم والكافر (قوله وفاد  
بقوله الخ) قد ينظر فيه بان الحرم لو قتل قلته من لحميته من له التصديق ببقية مظاهر انما كفارة ولو تعرض لصيد محرما وبالحرم وشك  
انه مما يحرم التعرض له فدامه نداء فقد تكون الكفارة مندوبة اه سم على حج (اقول) ويمكن الجواب بأن المراد ان الكفارة  
باحد هذه الخصال التي هي مرادة عند الاطلاق لا تكون ١٧٣ الاقراضا (قوله انهم مساو) اى الكفارة

والصلاة (قوله والمعتمد الأول) هو  
ما نقله في المجموع (قوله ويمكن  
قرنها) أي النية (قوله بالتعليق  
عليه - ما) أي القواسم (قوله  
للضرورة) أي ولو علم به بعد ذلك  
(قوله نازعة) أي ماثلة (قوله فان  
له تعيين بعضها) أي وإن كان  
ما عينه مؤجلاً أو ما دام من غير  
جنس ما هو المدفوع له ولكن في  
هذه لا يلزمك الدائن الأبارضاهدا  
ولو أسقط بعضها وقال تعيينه  
لكان أولى (قوله لم يجزئه) وظاهره  
حصول العتق بجانا وهو الذي  
يظهر ثم رأيت سم على منهج صرح  
به وعبارته قوله لم يجزه ع قال  
الزركشي سبق في الخصال في تعيين  
الإمام أنه ينبغي أن تُلغونه الاقتدا

فيحيب فان لم يمكنه شيء من ذلك وهو مظاهره موسر منع من الوطء لقدرته على ملكه بان  
يسلم فيستريحه وأقارب قوله نيتهم عدم وجوب التعرض للفرضية لانها لا تكون الا فرضا  
وعدم وجوب مقارنتها النحو العتق وهو ما ننظر في المجموع عن النص وصوبه ووجهه  
يجوز ان النية فيه فاحتمل لتقديم النية كما في الزكاة بخلاف الصلاة ~~لا~~ كن رجح في  
الروضة كاصحابها انهم اساءوا والمعتقد الاول وعليه فنقرن بنحو عزل المال كالزكاة ويكفي  
قرنها بالاعتق عليهم كما هو ظاهر ولو علم وجوب عتق عليه وشك أهو عن نذر أو كفارة  
ظهار أو قتل أجزائية الواجب عليه للضرورة (لا تعينها) عن ظهار مثلا لانها في معظم  
خصالها انازعة الى الغرامات فاكتفى فيها بأصل النية فلو أعق من عليه كفارة ناقض  
وظهار وقتين بنية كفارة ولم يعين اجزا عنهم سواء ورقية كذلك اجزأت عن احدهما  
بهمة وله صرفه الى احدهما ويتعين فلا يتمكن من صرفه الى الاخرى كالأذى من  
عليه بدون بعضهما مبهما فان لم تعين بعضهما الاداء نعم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجزئه  
وانما صح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا  
(وخصال كفارة الظهار) ثلاث (عتق رقبة) فصوص قاطعاً كما يفيد سهياًه الا في  
وعلم من كلامه ان مثلها في الخصال الثلاث كفارة وقاع رمضان وفي الاولين كفارة  
القتل وفي الاولى كفارة مخيرة أراد العتق عنها وانما يجزئ عنها عتق رقبة (مؤمنة) ولو  
تبعية لاصل اودار او ساب جلاله المطلق في آية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع

ويسبق أصل الصلاة مفردا وقياسه هنا أن تلغو الاضافة وتقع غير واجبة وقرئ بالدرس بما من نسخة صحيحة مانصه قوله لم يجز أي ولا يعتق كافي شرح الروض ويؤخذ من استنباط الزركشي له من المرجوح في الخطا في تعيين الامام ترجيح ما نقل عن شرح الروض اه لكن يؤيد ما قلناه ما يأتي للشارح فيما لو عاق عتق رقيقه الكافر عن كفره على اسلامه فاسلم من انه يعتق اذا اسلم لاعتى الكفارة (قوله وانما يجزئ عنها) خرج به عتق التطوع وما لو نذر اعتاق عبدا فلا يشترط فيه ذلك فيصح ولو كان أمي او زمنا (قوله عتق رقبة مؤمنة) أي فلا تجزئ الكفارة ويقتضي اخذ اعماد كوفي المريض اذا شفى من الاجزاء انه لو اعتق كافرا فتبين اسلامه الاجزاء مثله أيضا ما لو اعتق عبدا مورثه فلان احياه فبان ميته (قوله لاصل اودار) ينبغي انه لو نطق بالكفر بعد بلوغه بتعيين عدم اجزائه لبقائه على كفره بمخلاف غيره فانه لو نطق بالكفر فيه ما بعد بلوغه يصح مرئدا فيجزي لانه كان وقت اعتاقه مسلما

(قوله بجامع حرمة السبب) أى فى الجمله والاقتل الخطأ الذى وردت فيه الآية لا اثم فيه وبعبارة صحيح بجامع عدم الاذن فى السبب (قوله وذلك متوقف على استقلاله) انظر لو اعتق احد المتصلين الذى لا يمكن فصله فهل يصح أو لا لانه غير قادر على الاستقلال لان المتصل سبق به قد لا يطاوعه على ذلك فيه نظر والا قرب الاول لانه لا قدرة على الكسب فى حد ذاته ومثل ذلك ما لو اعتقهما وهو ظاهر أى لان الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء (قوله فيجزئ صغير) أى لان الاصل السلامة من العيب قال شيخنا الزياى فان بان خلافه نقض الحكم أى بان يقال تبين عدم الاجزاء ولومات صغيراً اجزاء لان الاصل والغال سلامة الاعضاء (قوله بخلاف الهرم) أى كما يأتى لام صنف ١٧٤ أى فلا يجوز لاهنا ولا فى الغرة وان وقع للشارح ثم ما يخالفه (قوله

حرمة السبب) بلا عيب يحل بالعمل والكسب) اخلا لا ينال اذا قصد تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب من عطف الرديف ولهذا حذف فى الروضة والاعم وهو ظاهر والمغاير بأن يراد بالتحل بالعمل ما ينقص الذات وبالحل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزئ صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبر المرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروج من خلاف ايجابه وفارق الغرة بانهم اعرض وحق آدمى فاحتيط له على أن المعتبر فيها التحريم اذ غرة الشئ خياره والصغير ليس منه (وأقرع) لا بات براسه لءاء (وأعرج) يمكنه من غير مشقة لا تحتمل عادة كما هو ظاهر (تباع مشى) لقله تأثيرهما فى العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكى عن خطه حذف الواو ليفيد اجزاء احدهما بالاولى (وأعور) لذلك نعم ان ضعف نظرسليته داخل بالعمل اخلا لا ينال يجره (وأصم) وأخرس يفهم اشارة غيره وغيره اشارة بما يحتاج اليه ومن اقتصر على احدهما اكتفى به لا يلزمهما غالباً ويشترط فيمن ولداً أخرس اسلامه تبعاً وبأشارته المقهمة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته ولا يجوز عتقه (وأخشم) أى فاقد الشم (وفاقد أفه وأذنيه وأصابع رجله) جميعاً وأسنانها ومحبوب وعين وقرنا ورتقا ومجدوم وأبرص وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحق وهو من يضع الشئ فى غير محله مع علمه بقبحه (لا زمن) وجنين وان انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه وان اعطى حكم الماعوم لا يعطى حكم الحى لما يأتى فى الغرة (ولا فاقد رجل) أويذ أو شل أحدهما لا ضرار ذلك بهم له اضرار ايذا (أو) فاقد (خنصر وينصر من يد) لذلك بخلاف فقد أحدهما أو فقدهما من يدين (أو) فاقد (أعنتين من غيرهما) وهو الاجام أو السباية أو الوسطى وخصهما لان فقدهما من خنصر أو بنصر لا يضر كالم بالاولى بمساقلة فعله لم مساواة عبارته لقول أصله وفقد أعنتين من اصبع كفتها خلافاً لمن اعترضه لا يقال أصله يفهم ضرر فقدهما من كل من الخنصر والبنصر

خروج من خلاف ايجابه) أى القائل بايجابه (قوله وفارق الغرة) أى حيث لم يجرى فيها الصغير (قوله على ان المعتبر فيها) أى الغرة (قوله وأعور لذلك) أى لقصوره لقله تأثيرهما فى العمل \* (فرع) \* قال مر يجرى من يبصر نهرا ولا يبصر ليلاً كتنافيا بوضوح فى وقت العمل اه سم على منهج وظاهره وان كان عمله ليلاً وهو ظاهر لانهم لم يشترطوا الاجزاء العتيق بعدم الاخلا لا ينوع بعينه وان لم يحسن خلافاً يمكن قياس قول الشارح الا فى المجنون ويؤخذ منه أنه لو كان متيسراً لبالاجزاء ان من أبصر ليلاً وتيسر عمله فيه اجزاً (قوله واصم واخرس) أى فلو اجتمع الصمم والخرس هل يكنى أم لانه نظر والا قرب الاول لان ذلك لا يحل بالعمل ثم رأيت صرح بذلك فى حواشى شرح الروض (قوله

ومجدوم) أن يجذام لم يحل بالعمل (قوله لا زمن) أى لا مبتلى بأفة تمتعه من العمل وفى المختار والزمان آفة فى الحيوانات معاً ورجل زمن أى مبتلى بين الزمانه وقد زمن من باب سلم وعليه فالزمانه تشمل نحو العرج الشديد (قوله وجنين) قال الفقهاء ولو انفصل بعضه لانه لا ينفص بالسلامة الابعاد كمال الانفصال اه سم على منهج (قوله بخلاف فقد أحدهما) او فقدهما من يدين اه حج (قوله او فاقد أعنتين من غيرهما) عبارة حج من خنصر او بنصر لا يضر كالم الخ اه وهى ظاهرة لان مقدارها انخص الاعنتين من غير الخنصر والبنصر بالذكر لان فقدهما الخ (قوله وخصهما) أى الاجام وما بعده (قوله لان فقدهما) أى الاعنتين قول المحشى او فقدهما الخ هو فى نسخ الشارح التى يأيد تأويلها سقطت من نسخة التى كتب عليها اه مصححه

(قوله ولو العليمان أصابعه) أي الجيع ما عدا الإبهام (قوله ويجوز كونه للاحتراز) حله على ذلك ظاهر بل متعين لأن الهرم  
 مجزؤه لا يستلزم العجز في المختار الهرم كبر السن وقد هزم من باب طرب ١٥ وانت خبير

١٧٥

بأن مجزؤ كبر السن لا يستلزم العجز  
 وان كان غالباً (قوله وذلك لما  
 مر) أي من أضراره بالعمل  
 (قوله وانما لم يل النكاح) المراد  
 أنه لا ينتظر افاقة لما ذكره ثم من  
 أنه لو زوج في زمن الافاقة صح  
 وان قلت جداً كيوم في سنة  
 (قوله في أكثر الاوقات)  
 والقياس عدم اجزائه (قوله قبل  
 الرفع للإمام) أي فلورفع له وقتل  
 فالأقرب أنه يقين عدم اجزائه  
 لتبين موته بالسبب السابق على  
 الاعتاق (قوله فأبصر) أي فانه  
 لا يجزى (قوله المتبادرة من حصول  
 صورته) صريح في أنه لو أبصر  
 وتبين ان ما كان بعينه عشاوة  
 وأنه ليس بأعمى لم يجز إقصاد النية  
 وعليه فاعل الفرق بينه وبين  
 المريض الذي لا يرى برؤيه حيث  
 أجراً اذا برئ ان المريض ليس  
 فيه صورة ظاهرة تنافي في الاجزاء  
 فضعف تأثيره في النية ولا كذلك  
 الاعى وينبغي ان مثل ذلك زوال  
 الجنون والزمانة فلا يكتفى عن  
 الكفاية اخذاً من الفرق الذي  
 ذكره الشارح الأندلسي قال العمى  
 المقتضى ليس معه من عود البصر  
 بخلاف الجنون والزمانة المقتضين  
 فان كلامهما يمكن زواله بل عهد  
 وشوهد وقوعه كثيراً (قوله لم يجز  
 الاعى مطلقاً) أبصر بعد أم لا (قوله لاهما) أي ام الولد وذى الكتابة

وعا عبارة المصنف لا يفهم ذلك بل خلافة لا تأمع ذلك بل تفهمه لانه علم منه ان الاغنتين  
 في تلك الثلاثة كالاصبع فقياسه انهما فيهما كالاصبع ايضا (قات او غلة ايهام والله  
 أعلم) لم تعطل منفعتها حينئذ بخلاف غلة من غيرها ولو العليمان أصابعه نعم الوجه ان  
 غير الإبهام لو فقد اغلته العليمان قطع غلته منه لانه حينئذ كالإبهام (ولاهرم عاجز) عن  
 الكسب صفة كاشفة ويجوز كونه للاحتراز عما اذا كان يحسن مع الهرم صنعة  
 تكفيه فيجزى وهو ظاهر وقضية انه لو قدر نحو الاعى على صنعة تكفيه اجزاً وليس  
 كذلك كما هو ظاهر كلامهم (ولان أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاخبار بمجنون عن  
 أكثر وقته والاصل ولان هو في أكثر وقته مجنون وذلك لما مر بخلاف ما اذا لم يكن  
 أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن افاقة أو استوى أى والافاقة في النهار  
 والام يجزى كما بحثه الاذرى لان غالب الكسب انما يتيسر نهاراً ويؤخذ منه انه لو كان  
 متيسراً ليلاً اجزاً وان من يصير وقتاً دون وقت كالمجنون في تفصيله المذكور وهو متعب  
 وبقاءه نحو خيل بعد الافاقة يمنع العمل في حكم الجنون وانما لم يل النكاح من استوى  
 زمن جنونه وافاقته لانه يحتاج لطول نظر واختبار يعرف الا كفاً ولا يتم له ذلك مع  
 التساوى واحتراز الجنون عن الانغماس لان زواله مرجو به صرح الماوردى لكن توقف  
 غيره فيما لو اطردت العادة بتكرره في أكثر الاوقات (و) لا (مريض لا يرى) عند العتق  
 برؤيه كفاً وسئل ولان قدم للقتل بخلاف من تحت قته له في الحاربة أى قبل الرفع  
 للإمام اما اذا ربح برؤيه فيجزى وان اتصل به الموت بلواز ان يكون لهجوم عملة بل لو  
 تحقق موته بذلك المرض اجزاً في الاصح (فان برئ) من لا يرى برؤيه بعد اعتاقه (بان  
 الاجزاء في الاصح) شرط الظن وبه يفرق بين هذا وبين ما مر قبل فصل تجب الزكاة على  
 الفور عن والد الرويانى لانه لا ظن ثم اختلف مع ان الاصل عدم النصاب ثم والاصل أى  
 الغالب هنا البر بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر لتحقيق يأس ابصاره فكان عوده نعمة  
 جديدة محضة والثاني للاختلال النية وقت العتق كالجوع عن غير المعضوب ثم بان كونه  
 معضوباً فانه لا يجزى على الاصح ورجح جمع مقابل الاصح وردت نية ذلك في النية لانه  
 جازم بالاعتاق وانما هو متردد في استقرار مرضه فيحتاج الى اعتاق ثان أو لا فلا ومثل ذلك  
 لا يؤثر في الجزم بالنية كما لا يخفى وبما قررناه في الاعى تبين عدم منافاته لقولهم لو  
 ذهب بصره بجنابة فأخذ دية ثم عاد استردت لان العمى المقتضى لا يزول ووجه في المناقاة  
 ان المدار هنا على ما يناقى الجزم بالنية والعمى يناقيه نظر الحقيقة المتبادرة من حصول  
 صورته فلم يجز الاعى مطلقاً ثم على ما يمكن عادة عود به بالزوال بان أنه غير اعى فوجب  
 الاسترداد (ولا يجزى شراء) او تلك (قريب) اصل او نزع (نية كفارة) لان عمته

(قوله ويجوز زعمهما) اهل وجه مغايرة هذا القول اولاهو المعطوف على الشراء الخ أن يقرأ أم ولد بالجزء فيكون محاذف فيه المضاف وبقي المضاف اليه على جره وهو المناسب لقوله ولاذى كتابة ~~يكن~~ قوله اقامة للمضاف اليه مقام المضاف ظاهر في قرا اقام ولدا بالرفع الا انه لا يظهر في قوله ولاذى كتابة (قوله ولا اشكال فيه) اي لان حذف المضاف و اقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع (قوله لذلك) أي لقوله لان عتقه مستحق الخ (قوله حال التعليق) قضيته انه لو كان سليما حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة اجزا وهو قياس ما لو اعتق مريض ابرجى برؤه ثم مات بذلك المرض وان احتمل الفرق بينهما ما واعله الاقرب (قوله لاعنها) اي بل مجازا (قوله ١٧٦ فوجدت الصفة) أي قبل ادائها النجوم (قوله لان الاصح) قضية

هذا التوجيه ان الكلام في وجود الصفة في المرض لانه الذي يفرق فيه بين الذي هو باختياره وغيره واطلافة يقتضى خلافه (قوله ان نقدنا عتقه) أي وهو الرابع (قوله ان علمت حياتهما) أي الا بقاء والمغصوب (قوله ولو بعد الاعناق) اي ولا يضر التردد في النسبة لما صرح في عدم اجراء عتق الاعشى وفي اجراء المريض الذي لا يبرجى برؤه اذ ابرئ (قوله ويعلم منه عدم اجراء الخ) قضيته استمرار عدم الاجزاء وان تبينت حياته وهو قياس عدم اجراء الاعشى اذا أبصر وقياس الاجزاء في المغصوب والابق والمريض الذي لا يبرجى برؤه اذ ابرئ خلافه وهو الظاهر وعليه فلا فرق بين من انقطع خبره تلوف الطريق أو غيره الآن يقال من انقطع خبره تلوف الطريق يجوز ما لم

مستحق لا يجهة الكفارة فهو كدفع نفقة الواجبة اليه بنية الكفارة (ولا) عتق فهو المعطوف على الشراء وحذف اقامة للمضاف اليه مقام المضاف لاهما على قريب لفساد المعنى المراد ويجوز زعمهما عطا على شراء ولا اشكال فيه وتوقف صحة المعنى على تقدير عتق لا يمنع ذلك (ام ولد) لا (ذي كتابة صحيحة) قبل تجيزه ومشرط عتقه في شرائه لذلك (ويجزئ) ذو كتابة فاسدة و (مدير ومعلق) عتقه (بصفة) غير التدبير لصحة تصرفه فيه هذا ان تجزئ عتقه عنها أو علقه بصفة تسبق الاولى بخلاف ما اذا علقه بالاول كما قال (قلوا اراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) كأن قال ان دخلت هذه الدار فانت حر ثم قال ثانيا ان دخلت فانت حر عن كفارتى عتق بالدخول (ولم يجز) عتقه عن الكفارة لاستحقاقه العتق بالتعليق الاول (وله تعليق عتق) مجزئ حال التعليق عن (الكفارة بصفة) كأن دخلت فانت حر عن كفارتى فاذا دخل عتق منها اذ لا مانع اما غير المجزئ ككفار عتق عتقه عنها باسلامه فعتق اذا سلم لاعنها ولو علق عتق رقيقه المجزئ عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة جزأه ان كان وجودها بغير اختيارا لمعلق كما اقتضاء كلام الرافعي لان الاصح اعتبار من رأس المال حينئذ نظرا لوقت التعاقب ويجزئ مريضون وجان ان نقدنا عتقه ما بان كان المعتق موسرا وابق ومغصوب ولو لم يقدر على انتزاعه من غاصبه ان علمت حياته ما ولو بعد الاعناق والام يجزئ عتاقهم ما يعلم منه عدم اجزاء من انقطع خبره اى تلوف الطريق كما في الكفاية لان الوجوب متيقن والمسقط مشكوك فيه بخلاف الفطرة تجب احتياطا وتجزئ حامل وان استثنى مسلمه ويتبعها في العتق ويطل الاستثناء في صورته وبسقطه القرض ولا يجزئ موصى بمنفعته ولا مستأجر (وله) (اعتاق عبديه عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارةظهار وان صرح بالتشقيص بأن قال أعتقت (عن كل) ممن (ما) (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقبة كل عن الرق وبتع العتق وزعا كما ذكره كما اقتضاء كلام المصنف

يقين موته ومن انقطع خبره لغير ذلك لا يجزئ ما لم يتبين حياته (قوله لتلوف الطريق) افهم ان من انقطع خبره تلوف الطريق يجوز وهو ظاهر ان تبينت حياته حال العتق والافقياس للمغصوب والابق عدم الاجزاء (قوله ويتبعها في العتق) اي ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل ميتا اعتد بتعق الام عن الكفارة (قوله ولا مستأجر) ظاهر وان قصرت مدة الاجارة او ما بقي من المنفعة وفيه بعد وبؤ يده مرفعين تقطع جثوته وغابت ذاقته حيث يجزئ اعتاقه مجنوننا ا كتفاه بصول الافاقه بعد وكذا مريض يبرجى برؤه حيث نقد اعتاقه عن الكفارة مع عدم ثلثي العمل منه حال المرض وله كما ذكره) اي المعتق

(قوله فاذا ظهر أحدهما مغيبا) انظر لو اعتق آخر موزعاً بلا عن ظهر مغيبا اهم على حج (أقول) ويقتضي عدم الاجزاء لانه  
 تبين ان اعتق الاول وقع موزعاً على الكفارتين فينفذ مجازاً فلا يجوز ولا يعتد باعتقه بعد (قوله لم يجوز واحد منهما) اي  
 ويعتقان مجازاً (قوله لم يجوز عن كفارة) اي ويعتق عن المقتس وفي سم على حج قال في العباب فرع لو قال الله على أن اعتق هذا عن  
 كفارتين ثم تعيب أو مات لزمه اعتاق سليم وان لم تعيب واعتق عنها غيره ١٧٧ مع تمكنه من اعتاق المعين فالظاهر

برأته وهل يلزمه اعتاق المعين لم  
 أو من ذكره اه وقوله فهل يلزمه  
 الخ هل هو راجع للشقين اولى  
 الثاني اه (أقول) الظاهر رجوعه  
 للشقين وينبغي وجوب الاعتاق  
 لانه التزمه بالنذر وتبرع باعتاق  
 غيره عن الكفارة (قوله على  
 المقتس) اي من العبد والاجنبي  
 (قوله ويجب الجواب فوراً والا  
 عتق) اي وان لم يجب على الفور  
 عتق على المالك مجازاً وهو شامل  
 لنحو أعتق عبدك على الف  
 فأجابه لا على الفور وهو ظاهر  
 ونحو أعتقت عبدي على الف  
 عليك فلم يجبه على الفور فراجع  
 اه سم على حج (أقول) القياس  
 في الثانية عدم الاعتاق لان المانع  
 ليس من جهة المالك فلم يعتد بما  
 فعله (قوله لانه) اي عتقه عن  
 المقتس (قوله أما اذا قال) اي  
 المقتس (قوله فأعتقها) اي ام  
 الولد (قوله لاستحالة) اي عتقها  
 عن المقتس (قوله بخلاف طلق  
 زوجته) اي فانه لا يقع الطلاق  
 (قوله ولزمه قيمة العبد) لزوم  
 القيمة هنا يشكل على ما تقدم في

ونسبه في الشامل للجمهور فاذا ظهر أحدهما مغيبا أو مستحقاً لم يجوز واحد منهما (ولو  
 أعتق معسر نصفين) له من عبيدين (عن كفارة فالاصح الاجزاء ان كان باقياً) او باقى  
 أحدهما كما استظهره الزركشي وغيره وان توقف فيه الاذرى (حراً) لحصول الاستقلال  
 ولو في أحدهما بخلاف ما اذا كان باقياً غيره وهو معسر لعدم السراية عليه فلم يحصل  
 مقصود العتق من التخلص من الرقا اما الموصر ولو يباقي أحدهما فيجوز مع النية عنها  
 للسراية عليه والثاني المنع مطلقاً كما لا يجوز شقصان في الاضحية والثالث الاجزاء مطلقاً  
 تنزيلاً للاشخاص منزلة الاشخاص (ولو أعتق) قناعتين (كفارته) (بعوض) على القن  
 أو أجنبي كما عتقتك عنها بالف عليك وكاعتقه عنها بالف على (لم يجوز عن كفارته) لا تقا  
 تجرد العتق عنها ومن ثم استحق العوض على المقتس ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة  
 بعوض استطرذاً كحكمه في غيرها وتبعهم كاصله فقال (والاعتاق بمال كطلاقه)  
 فيكون معاوضة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جعله لمن المقتس ويجب الجواب  
 فوراً والاعتق على المالك مجازاً (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولدك على ألف) ولم يقل عني  
 سواء أقال عندك أم أطلق (فأعتقها) فوراً (نفسه) عتقه (ولزمه) اي المقتس (العوض)  
 لانه اقتداء من جهته كاختلاع الاجنبي اما اذا قال عني فأعتقها عنه فعتق ولا عوض  
 لاستحالة بخلاف طلاق زوجته عني لانه لا يتصل فيه انتقال شيء اليه (وكذا لو قال أعتق  
 عبدك على كذا) ولم يقل عني سواء أقال عندك أم أطلق (فأعتق) فوراً فينفذ العتق جزماً  
 ويستحق المالك ألف (في الاصح) لانه منه اقتداء كام الولد وأشعر تعبيره به على عدم  
 اشتراط المالية في العوض فلو قال على خراوتحوه فنفذ ولزمه قيمة العبد ولو ظهر به  
 عيب بعد عتقه لم يطل بل يرجع المستدعي العتق بارشده فان كان العيب يمنع اجزائه في  
 الكفارة لم تسقط به والثاني لا يستحق اذا اقتداء في ذلك لامكان نقل المالك في  
 العبد بخلاف أم الولد (وان قال عتقه عني على كذا) كالف أو زق خرا (ففعول) فوراً  
 (عتق عن الطاب) واجزأه عن كفارة عليه نواها به لتضمن ما ذكرنا لبيع لتوقف العتق  
 عنه على ملكه له فكانه قال بعينه بكذا وأعتقه عني فقال بعنك وأعتقه عنك (وعليه  
 العوض) المسمى ان ملكه والا فقيمة العبد كالمطلوع فان قال مجازاً لم يلزمه شيء فان سكا  
 عن العوض لزمه قيمته على الاصح ان صرح بعن كفارتين أو عني وكان عليه عتق ولم يقصد

٢٣ م الخ مع الاجنبي فيما لو قال الزوج خالع زوجتك على زق خرف ذمقي حيث قالوا  
 ثم يقع الطلاق رجعيًا ولا مال فكان القياس هنا ان يعتق ولا قيمة فليراجع (قوله لم تسقط به) ونفذ العتق عن المستدعي مجازاً (قوله  
 لتضمن ما ذكرنا لبيع) هذا لا يتأتى فيما لو قال عتقه عني زق خرف بل يقتضي عدم الاجزاء فيه لقضاء البيع بقضاء الثمن فليست مال  
 (قوله ان ملكه) اي العوض بان كان ماله والا بان كان مغصوباً أو خرا فقيمة الخ



(قوله نعم لو قال ذلك) أي اعتمده عنى (قوله للمالك بعضه) أي من أصله أو فرع (قوله ولا يجوز له عنى) أي الكفارة (قوله عقب لفظ الاعتاق) هذا يعارضه ما مر أول البيوع من أن الصيغة مقدرة فإذا قال الطالب اعتق عبدك عنى بكذا فأجاب به قوله اعتقته عنك كان بمنزلة أن يقول المشتري بعني عبدك بكذا واعتمده عنى وإن يقول البائع بعنك واعتمده عنك وهذا يقتضى حصول الملك عقب بعنك أو مقارناله وكلاهما ١٧٨ يقتضى تقدم الملك على العتق لا تناخره (قوله بين كون الرق

مستأجرا) يتأمل ذكره فإن الإجارة على الأصح ليست مانعة من صحة البيع الغير الضمى ولعل فائدة الإشارة إلى صحة اعتاقه وإن قلنا يطلو لأن بيعه (قوله اجزأه في الأصح) أي ولزمه المسمى أن ذكره والاقبيل الأمداد كما لو قال اقض ديني ففعل (قوله ولا يختص بالجاس) أي الإطعام هذا قد يشكل بما مر من عدم اعتاقه عن الطالب فيما لو قال اعتق عبدك على كذا فلا يجبه فوراً إلا أن يقال إن الإطعام يشبه الإباحة فاعتق فيه عدم القور والاعتاق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع لم يكن الملك فيه (قوله والكسوة كالإطعام) هذا مخالف لما قدمه في أول البيوع من أن البيع الضمى لا يأتي في غير الاعتاق وعبارته ثم وهل يأتي أي البيع الضمى في غير العتق كصدق بدرك عنى على الف يجمع أن كلاً قرينة أو يفرق بأن تشوف الشارع إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره بكل محتمل وميل كلامهم إلى الثاني أكثر اهـ وقد لا يجاب بما مر من

العتق العتق عن نفسه كما لو قال له اقض ديني والافلا نعم لو قال ذلك للمالك بعضه عتق عنه بالعوض ولا يجوز له عنى لأنه بملكه استحق العتق بالقرابة (والأصح أنه) أي الطالب (بملكه) أي القن المطلوب اعتاقه (عقب لفظ الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لأنه الناقل للملك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين لطيفين متصلين بلفظ الاعتاق بناء على قرب الشرط على المشروط والثاني يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على مقارنة الشرط للمشرط ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستأجراً أو مقصوداً لا يقدر على انتزاعه لأن البيع في ذلك ضمني ويعتق فيه ما لا يعتق في المستقل فلو قال غيره أطعم ستين مسكيناً كل مسكين مقدماً من حنطة عن كفارتى ونواها بقلبه ففعل اجزأه في الأصح ولا يختص بالجاس والكسوة كالإطعام قاله الخوارزمي (ومن) لزمته كفارة مرتبة وقد (ملك عبداً) أي قنا (أو ثمنه) أي ما يساويه من نقد أو عرض (فاضلاً) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنى) وأثاناً لا بد منه لزمه العتق (قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وهذا واحد وبأى في نحو آل المحترف وشبل جندی وكتب فقهه ما مر في قسم الصدقات كما قاله الأذرى وغيره أما إذا لم يفضل القن أو ثمنه عمداً كر لاحتياجه لمنصب بأي خدمته بنفسه أو ضخمته كذلك بحيث يحصل له بعته مشقة شديدة لا تحتل عادة ولا اعتبار بقوات رفاهية أو لمرض به أو بجمونه فلا عتق عليه لأنه فاقد كسب وجدهما وهو يحتاجه لعطش والسفيه تقدم الكلام عليه في بابيه ويشترط كون ذلك فاضلاً عن كفاية العمر الغالب على الأصح وما وقع في الروضة هنا وتبعه الشارح من اعتبار سنة مبنى على المرجوح المار في قسم الصدقات فقد صرح فيها بأن من يحمل له أخذاً زكاً فقير يكفر بالصوم وبأن من له رأس مال لو يبيع صار مسكيناً يكفر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) أي أرض (ورأس مال لا يفضل دخلهما) وهو غلة الأولى وربع الثاني ومثل ذلك الماشية ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعها صار مسكيناً لأن المسكنة أقوى من مقارعة المألوف أما أفضل أو بعضه فيبيع الفاضل قطعاً (ولا) بيع (مسكن وغبد) أي قن (نقيسين) بأن يجد بمن المسكن مسكناً بغيره وقتاً يعتقه وبثن القن قناً يخدمه وقتاً يعتقه (الفهما في الأصح) لمشقة مقارعة المألوف والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبد يعتقه ولا التفات إلى مقارعة المألوف في ذلك نعم أن

ان الإطعام كالإباحة (قوله وعياله الخ) وخرج بهم من عمومهم مرواة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اتسع (قوله وأثاناً) الأثاث متاع البيت الواحدة أثانة وقيل لا واحد لمن لفظه (قوله لا بد منه) أي وعن دينه ولو مؤجلاً (قوله أو ضخامته) أي عظمته (قوله أو بجمونه) أي الواجب عليه نفقته (قوله لأنه) أي العتق وقوله لا يفارقه أي المسكن

ان الإطعام كالإباحة (قوله وعياله الخ) وخرج بهم من عمومهم مرواة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اتسع (قوله وأثاناً) الأثاث متاع البيت الواحدة أثانة وقيل لا واحد لمن لفظه (قوله لا بد منه) أي وعن دينه ولو مؤجلاً (قوله أو ضخامته) أي عظمته (قوله أو بجمونه) أي الواجب عليه نفقته (قوله لأنه) أي العتق وقوله لا يفارقه أي المسكن

(قوله فيكلف الصبر الى وصوله) وقباس ذلك انتظار حلول الدين المؤجل وان طالت مدته (قوله ولا تظن الى تضررهما) اي من وجد العبد بزيادة على ثمن مثله ومن غاب ماله ولو فوق الخ (قوله وقد يفرق) ١٧٩ اي ويفرق ايضا بين ما هنا وما هو مدرزوم

جمع الاجرة المارباته هنا مال لا تظن العبد فكانه في ملكه وان امتنع تحصيله حالا غيبته وما هو فاقده لثمنه وجمع الاجرة تحصيل لسبب الوجوب فلم يكلفه (قوله محل وقفة) معقد وقد يؤيد كلام الكافي ما في التيمم انه لو وجد الماء يباع بفن كثير كان بلغت الشربة نائرا لا يكلف شراءه وان كان عن مثله في ذلك الموضع الا ان يقال ما ذكر في التيمم حالة ضرورة للناس اقتضت بذل المالم الكثير في الشربة الواحدة انقاذ الروح من الهلاك وليس لمعنى قائم بالمالم بخلاف ارتفاع ثمن الامسة هنا فانه لو وصف قائم بها فلا يعد بذل الزيادة في ثمنها غنبا (قوله بوقت الاداء) يؤخذ من اعتبار بوقت الاداء انه لا عبرة بما قبله حتى لو كان في ابتداء امره خاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من ذوي الهيئات اعتبر بحاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل وقياس ما قبل من انه يكلف النزول عن الوظائف لقضاء الدين انه لو كان يسده وخطا ينف يريده ما يحصل منها على ما يحتاج اليه لنقصه انه يكلف النزول عن الزائد لتحصيل الكفارة (قوله وقت

اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل به رقبة لزمه تحصيلها لانه لا يفرقه امالو لم ياقفهما فليزمه بيعهما وتحصيل قن يعتقه قطعا واحتياجه الامه للوطء كعهول خدمته يفرق ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا بد له وللاعتاق بدله وما مر في المقاس من عدم بقبية خادم ومسكن له بان الكفارة بدلا كما مر وبان حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الادعي ومن له اجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سبق (ولا يجب شراء) الرقبة (يعني) أي زيادة على ثمن مثله وان قلت نظيره ما مر في شراء الماء والفرق بينهما بتكرر ذلك مردود وعلى الأول كما نقله الاذري وغيره عن الماوردي لا يجوز العدول للصوم بل يجب عليه الصبر الى الوجود بغير المثل وكذا لو غاب ماله ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصبر الى وصوله ايضا ولا نظر الى تضررهما بفوات القتمع مدة الصبر لانه الذي ورط نفسه فيه وقد يفرق بين ما هنا وما مر في نظيره من دم التمتع وما في معناه من ان له العدول للصوم وان يسري لده بان ذلك وقع تابعا لما هو مكلف به فلم ينقص منه توريط نفسه فيه بخلاف هذا فلفظ فيه أكثر وما في الكافي من عدم لزوم شراء أمة بارعة في الحسن بياع بالوزن لخروجها عن ابناء الزمان محل وقفة لانها حث بيعت بفن مثلهما فاضلا عما ذكر لم يكن له عذر في تركها وقد ذكر الاذري في نحو المحقة في الحج نظيره وهو مردود (وأظهر الاقوال اعتبار البسار) الذي يلزم منه الاعتاق (بوقت الاداء) للكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوء وتيمم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر بوقت أدائها والثاني بوقت الوجوب تغليب الشائبة العقوبة كالمزناقن ثم عتق فانه يحدد القن والثالث بأى وقت كان من وقتي الاداء والوجوب والرابع الاغلاظ منهما وأعرض عما بينهما (فان جهز) المظاهر مثالا (عن عتق) بان لم يجسد الرقبة وقت الاداء ولا ما يصرفه فيها فاضلا عما ذكر أو وجد هالكه قتلها مثلا كما رجحه الروايان او كان عبدا اذ لا يكفر بغير الصوم لا تقام ملكه وليسده تحصيله ان لم يأذن له فيه كما في الاحرام بالحج (صام شهرين متتابعين) الآية فان تكلف العتق أجزاء ولو بان بعد صومه ما ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه فيما يظهر اعتبارا بما في نفس الامر ويعتبران (بالحلال) وان نفصلا لانه المعتبر شرعا ولا بد من تبييت النية كل ليلة كما علم مما مر في الصوم وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها وأن تكون ملتبسة (بنية كفارة) ولو لم يعين جهتها فلو صام أربعة أشهر بنيتها وعليه كفارتا وقاع وظهار ولم يعين اجزائه عنهما لم يجعل الأول عن واحدة والثاني عن اخرى وهكذا

الاداء) أي في محل ارادة الاداء وما قرب منه بحيث لا تحصيل مشقة في تحصيلها لا تحتمل عادة (قوله لكنه قتلها مثلا) أي أو باعها وانف عنها (قوله لم يعتد بصومه) أي ويقع له نقلا (قوله ما لم يجعل الأول) أي الشهر الأول او اليوم الأول الخ كما هو ظاهر

(قوله وما يقطعه كيوم) أي وصوم رمضان (قوله ولا ينافي ما تقرر) أي من عدم صحة الصوم حيث علم طرق ما يقطع التتابع  
الح (قوله بموته) أي أو بطر وشقوا الحيض (قوله بقوات يوم من الشهرين) وقس السؤال في الدرر على الوصيات المكفر بالصوم  
وبقي عليه منه شيء هل يني وارثه عليه أو يستأنف والجواب عنه أن الظاهر الثاني لاتقاء التتابع وعليه فيخرج من تركه جميع  
الكسادة لبطلان ما مضى من صومه وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز لوارثه البناء على ما مضى (قوله ~~وصك~~ كذا بعدد) أفهم أن  
فلا يمكن معه الصوم كالجنون ولا أنما جميع النهار لا يقطع التتابع وسيأتي ذلك في كلامه (قوله أذ كلامه يفيدان غير  
كفار الظاهر مثلها فيما ذكر) ظاهر في أنه ١٨٠ يجب عليها التتابع إذا صامت عن غيرها وبوافقه ما نقله سم في شرح

الغاية حيث قال قال بعضهم  
ومحله أي صوم جماعة عن شخص  
في يوم واحد في صوم لم يجب فيه  
التتابع اه وهو محتمل اه وبعبارة  
الشارح في الصيام بعد قول  
المصنف ولو صام أجنبي بأذن  
الولي صح نصها وسواء في جدوا  
فعل الصوم كان قد وجب فيه  
التتابع أم لا لأن التتابع إنما  
وجب في حق الميت لمعنى لا يوجد  
في حق القريب ولأنه التزم صفة  
زائدة على أصل الصوم فستقطعت  
بموته اه وفي سم على حج عن شرح  
الارشاد مثله وعليه فيمكن أن المراد  
من قوله هنا ويتصرف بالخ مجرد تأنق  
صومها عن الظهار وان لم يكن  
بصفة التتابع (قوله نعم بشكل)  
أي مع اعتياد انقطاعه شهرين  
فأكثر قبل مع لزوم انقطاعه  
ما ذكر أي شهرين فأكثر فليتم  
وقوله بالحيض أي أن لا يقطع  
أي فكيف اعتد مع اعتياد

لاتقاء التتابع وبه فارق نظيره السابق في العبدین كما ذكره في المطلب (ولا يشترطية  
تتابع في الأصح) لأنه شرط وهو لا يجب نيته كالاستقبال في الصلاة واستقبال من  
متتابعين ما ياصله أنه لو ابتدأهما على ما طر وما يقطعه كيوم النحر أي أو جاهد لا فيما يظهر  
لم يعتد بما أتى به ولكن يقع في صورة الجهل بقالا لا العلم الذي ذكره لأن نيته لصوم  
الكفارة مع علمه بطر ومبطله تلاعب فهو كالأحرار بالظهور قبل وقتها مع العلم بذلك والثاني  
يشترط كل ليلة ليكون متعرضا لخاصة هذا الصوم ولا ينافي ما تقرر وما اقتضاه ظاهر  
كلامهم من وجوب نيته صوم يوم من رمضان على من أخبره معصوم بموته أثناءه لأن  
الموت غير رافع للتكليف قبله فالنية مع العلم به جازمة (فإن بدأ في أثناء شهر حسب  
الشهر بعده بالهلال) لقامه (وأنتم الأول من الثالث ثلاثين) لتعذر اعتبار الهلال فيه  
بتلقيه من شهرين (ويزول التتابع بقوات يوم) من الشهرين ولو أخرهما (بلا عذر)  
كان نسي النية لتسببه إلى نوع تقصير ويقلب ما مضى نفلا وان أفسده بغير عذر  
وكذا) بعدد يمكن معه الصوم كسفر مريض للفطر وخوف مرض وحامل ومرض  
في الجديد) لا مكان الصوم مع ذلك في الجملة فهو كفطر من أجهده الصوم والقديم لا يقطع  
التتابع لأنه لا يزيد على أصل وجوب رمضان وهو يسقط بالمرض (لا) بقوات يوم  
فأكثر في كفارة القتل أذ كلامه يفيدان غير كفارة الظاهر مثلها فيما ذكر كروية صور  
أبضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة عن مظاهرميت قريب لها أو بأذن قريبه  
أو بوصيته (بحيض) من لم تعد انقطاعه شهرين لأنه لا يخلو منه شهر غالبا وتكليفها  
الصبر بسن البأس خطرا ما إذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فإنه  
لا يجوز نعم بشكل عليه الحاقهم بالنفاس بالحيض إلا أن يفرق بأن العادة في حي  
الحيض أضبط منها في حي النفاس (وكذا جنون) فأت به يوم فأكثر لا يضر في التتابع  
(على المذهب) إذا لا اختيار له فيه ويأتي في الجنون المتقطع ما مر عن الذخائر والأغما

أذ طاعة ما ذكر ولم يغفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر اه سم على حج (قوله أضبط منها في حي النفاس) أي المستغرق  
قلها الشروع في الصوم قبل وضع الحمل وان غلب على ظمها طر والنفاس قبل فراغ مدة الصوم وظاهر ما ذكر الاجراء وان أخرت  
ابتداء الصوم عن أول الحمل مع امكان فعلها فيه ويمكن توجيهه بأن ما لو شرعت في أول المدة لا تأمن حصول أجهاض قبل  
فراغ المدة (قوله وكذا جنون) ولو أمرهم الامام بالصوم للاستسقاء فصادف ذلك صوما عن كفارة متتابعة فينبغي أن يصوم  
عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم للمأمور به وان قلنا يجب بأمر الامام (قوله ما مر) انظر في أي محل مر  
وبعبارة حج نعم ان تقطع جاء فيه تفصيل الحيض

(قوله عن ابتداء عقده) أي الصوم (قوله وانما لم يكن عذرا) أي الشبق ١٨١ (قوله فحسب) أي فقط وقوله ولولم يوجد

لفظ عليك معتمداً وقوله ويفرق بين هذه هي قوله بخلاف ما لو قال خذوه وقوله وتلك هي قوله وقال ملكتكم (قوله ولولم) قضيته انه لا أثر لاقدره على الصوم وان عجز عن بقية الامداد (قوله الا باذنه) أي الغير وقوله وهو أي الغير (قوله لكن الصحيح اجزاؤه هنا أيضا) أي حيث يحصل منه ستون مدامن الاقط كما في زكاة الفطر (قوله فان عجز عن الجميع الخ) ويحصل العجز عن الاطعام بعدم ما يفضل عن كفاية العمر الغالب تطير ما في الاعتناق اه شيخنا زيادى بعض الهوامش \* (فرع) \* وقع السؤال في الدرس عن دفع الكفارة للجن هل يجزئ ذلك أم لا والجواب عنه ان الظاهر عدم اجزائه دفعها لهم بل قد يقال أيضا مثل الكفارة النذر والزكاة أخذها من عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم اذا الظاهر منه فقرائهم فقرائهم وان احمل فقرائهم المسلمين الصادق بالجن وقد يؤيد عدم الاجزاء جعل لمؤنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيء مما يقتضيه الا ذمهم على انما عجز عن فقرائهم وأغنيائهم حتى يعلم المستحق من غيره ولا نظير لامكان معرفة ذلك لبعض الخواص لانا لا نقول على الامور النادرة

المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بنية الكفارة أو بنيت ما بطل صومه ويأثم بقطع صوم الشهرين ليستأنف اذ هما كصوم يوم أو وطئ المظاهر فيها ليل العصى ولم يستأنف والطريق الثاني فيه قول المرص (فان عجز عن الصوم) أو تابعه (يوم أو مرض) عطف عام على خاص على ما قيل (قال الا كثرون لا يرجون زواله) وقال الاقلون كالا مام ومن تبعه وصححه في الروضة وهو المعتمد بغير دوامه في فئنه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الاطباء والاولى به الا كتفاء بقول عدل منهم (أو لحقه بالصوم) أو تابعه (مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة ولولم تبع التيم فيما يظهر ويؤيد مقيلهم لها بالشبق نعم غلبة الجوع ليست عذرا عن ابتداء عقده حينئذ فيلزمه الشرع في الصوم فاذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغلة وانما لم يكن عذرا في صوم رمضان لانه لا بد له ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العدول الى الاطعام لعجزه الا ان عن الصوم كالعجز عن الاعناق الا ان وعرف انه لو صبر قدوة عليه جازله العدول الى الصوم كما اقتضاء كلامهم (أو خاف زيادة مرض كقر) في غير القتل كما يأتي (باطعام) أي عليه كآثر الاول لانه لفظ القرآن لحسب اذا لا يجزئ حقيقة اطعام وقياس الزكاة الا كتفاء بالدفع ولولم يوجد لفظ عليك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الاذرى على انها لا تقتضي ذلك لانها مقرضة في صورة خاصة كما يعرف بتأملها (ستين مسكينا) لا آية لا أقل حتى لو دفع لواحد ستين مدا في ستين يوما لم يجز بخلاف ما لو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكتكم هذا وان لم يقل بالسوية تقبلوه ولهم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ ان اخذوه بالسوية والالم يجزئ الا من اخذ مد الادونة ويفرق بين هذه وتلك بان المملاك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ وهنا لا ملك الا الاخذ فاشترط التساوى فيه (أو فقيرا) لانه أسوأ حالا والبعض فقرا والبعض مساكين ولا أثر لاقدرته على صوم أو عجز بعد الاطعام ولولم يجد كما لو شرع في صوم يوم من الشهرين فقد رد على العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنته ولا مكفيا بنفقة غيره ولا قنوا لولم يغيره الا باذنه وهو مستحق لان الدفع له حقيقة (ولا هاتمينيا ومطلبيا) ونحوهم كالزكاة بجمع التطهير (ستين مدا) لكل واحد مد لانه صح في رواية وصح في أخرى ستون صاعا وهي محمولة على بيان الجواز الصادق بالنسب ليعذر التسخيف في الجمع بما ذكر وانما يجزئ الاخراج هنا (٤٤) أي من طعام (يكون فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالا قط ولولم يلد في الايجزى فهو دقيق مما مر نعم الذين يجزئ ثم لا هنا على ما وقع للمصنف في تعميم التنبيه لكن الصحيح اجزاؤه هنا أيضا والوجه ان المراد بالمكفر هنا المخاطب بالكفارة لا مادونه أو وليه ليوافق ما مر ثم ان العبرة بولد المؤدى عنه لا المؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصله فعلها كما علم من كلامه في الصوم ولا أثر لاقدرته على بعض

قوله ثم الباقي في ذمته) قضيته انه لو قدر على الاعتاق او الصوم بعد اخراج المد أو بعضه لا ينتقل لما قدر عليه من العتق أو الصوم وهو ظاهر وقد تقدم ذلك في قوله ولا اثر لقدرته على صوم أو عتق الخ \* (كتاب اللعان) \* (قوله جعلت حجة) أي بمعنى سببا دافعا للحد عن المضطر (قوله سميت بذلك) أي تلك الكلمات (قوله وصيانة) عطف مغاير (قوله وليختار) أي المصنف (قوله أوائل سورة النور) اختلف العلماء في نزول آية اللعان هل بسبب عويرة الجاهلي أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويرة واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويرة قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم قلت ١٨٢ ويحتمل انها نزلت فيها جميعا فاعلموا ما أسألت في وقتين متقاربين فنزلت

عتق أو صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مد أو لابل له فيخرجه ثم الباقي في ذمته إلى يساره في أوجه الوجهين ولو اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلا على رقة أعتقه من احدهما وصام عن الأخرى ان قدر ولا أطعم

### \* (كتاب اللعان) \*

هو لغة مصدر أو جمع لعن الابعاد وشرعا كتلت جعلت حجة للمضطر لقذف من لطم فراشه وألحق به العار وألغى ولد عنه سميت بذلك لاشتغالها على ابعاد الكاذب من معان الرحمة وابعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى مع انها أيمان على الأصح رخصة لعسر البينة بنهاها وصيانة لا لتساب عن الاختلاط ولم يحتفظ الغضب المذكور معه في الآية لأنه المقدم فيها ولا لأنه قد ينقرد لعانه عن لعانها ولا عكس والأصل فيه قبل الإجماع أوائل سورة النور مع الأحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية لدفع الحد أو انفي الولد كما علم بما ذكره توقف على انه (يسببه قذف) بمجته أو نفي ولأنه تعالى ذكره بعد القذف وهذا أعنى القذف من حيث هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا تعبيراً وليذكره في الترجمة لأنه وسيله لا مقصود كما تقرّر (وصريحه الزنا كقوله) في معرض التعبير (لرجل أو امرأة) أو نختي (زنت) بفتح التاء في الكل (أو زنت) بكسر هاء في الكل (أو) قوله لاحدهما (يا زاني أو يا زانية) لتكرّر ذلك وشهرته واللعن بتذكير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لا يفهم منه تعبير ولا يقصده بأن قطع بكذبه كقوله لا بنة سنة مثلاً زنت فلا يكون قد قذف كما قاله الماوردي نعم يعزّر للايذاء ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قد قذف وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي يعلم زنا شاهدته فخلقه انه لا يعلم ومثله أخبرني بانه زان أو شهد بحجره فاستفسره الحاكم فأخبره بزنا كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قال له اقدفني فقد ذفه اذ ذنه فيه يرفع حده دون أنه نعم لو ظنه مبيحا وعذر بجهله انجبه عدم أنه وتعزيره (والرعي بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدتها (في فرج) أو بماركب من النون والياء والكاف (مع وصفه ببحر) سواء أقاله لرجل أم غيره كما وصلت في فرج محرم

الآية فيهما ولو سبق هلال باللعان فيصدق انها نزلت في ذلك وذلك وان هلالاً أول من لعن قالوا وكانت قضيته في شعبان سنة تسع من الهجرة وعن نقله القاضي عن ابن جرير الطبري اه شرح مسلم للنووي وبعبارة شجنتا الزيادة وسبب نزولها ان هلال ابن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن حنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اني آخر ما ذكره (قوله واللعن بتذكير المؤنث وعكسه) قد يمنع كونه لفظاً بتأويل الرجل بالنسبة والمرأة بالشخص (قوله نعم يعزّر للايذاء) أي لاهلها والالا فهي لا تأذي بما ذكره هذا وسأقي في كلام الشارح ان مثل هذا يسمى تعزير تكذيب فقد يقال ان التعزير فيه للكذب لا للايذاء (قوله ولو شهد) أي شخص وقوله عليه أي على آخر (قوله مع تمام النصاب) أي ثلاثة (قوله لم يكن قد ذف) أي ولا تعزيره ومثله ما لو شهد عليه نصاب أي اودوه في حق فجرح الشاهد بالزنا لترد شهادته ولو طلب من القاضي او اثبات زنا لترد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل (قوله أو شهد) أي شخص (قوله أو قال له اقدفني) أي ولم تقم قرينة على عدم ارادة الاذن كأن أراد القائل تهديد المقول له يعني انه ان قذفه فاقبله على فعله (قوله حده دون أنه) أي فيعزّر \* (فرع) \* قال لائنين زني احداً كالاول ثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر انه قاذف لواحد ولكل ان يدعى عليه انه اراده على قياس ما لو قال لاحده هؤلاء الثلاثة على القيصم الاقرار وليكل منهم ان يدعى ويفصل الخصومة اه وهو ظاهر نعم لو ادعى اثنين =

قذفاً أي ولا تعزيره ومثله ما لو شهد عليه نصاب أي اودوه في حق فجرح الشاهد بالزنا لترد شهادته ولو طلب من القاضي او اثبات زنا لترد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل (قوله أو شهد) أي شخص (قوله أو قال له اقدفني) أي ولم تقم قرينة على عدم ارادة الاذن كأن أراد القائل تهديد المقول له يعني انه ان قذفه فاقبله على فعله (قوله حده دون أنه) أي فيعزّر \* (فرع) \* قال لائنين زني احداً كالاول ثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر انه قاذف لواحد ولكل ان يدعى عليه انه اراده على قياس ما لو قال لاحده هؤلاء الثلاثة على القيصم الاقرار وليكل منهم ان يدعى ويفصل الخصومة اه وهو ظاهر نعم لو ادعى اثنين =



== وحلف لهما ان يحصرا الحق الثالث فيصده من غير عین على احد احتمالين قدمته واثل الاقرا وفي مسئلته التي قاس عليها اه  
 حج (قوله وقد لا يحل بخلافها) ای الايلاج واثب ضميره لا كسبه التأيي من المضاف اليه (قوله اما الرمي بايلاجها) ای الحشفة  
 (قوله فهي كاذبة) صريح (قوله وصفه بنحو اللبابة) ای فلواطلق لا يكون قد فاق قضية قوله الا في الذكر والاوجه  
 قبول قوله بيمينه الخ انه عند خطاب الرجل بذلك يكون قد فاق عند الاطلاق وعليه فيمكن الفرق بين خطاب المرأة والذكر بأنه  
 يتدرع كين المرأة لغير الزوج من الوطء في دبرها فلم يحمل اللفظ عليه عند الاطلاق بخلاف الرجل فانه يعهد ذلك للقصة منهم  
 كثيرا فحمل لفظهم عند الاطلاق عليه واحتيج في صرف لفظ القاذف عن ذلك الى يمينه انه لم يرد به بل اراد غيره (قوله وان بالوطى  
 كناية) خلافا لمج (قوله وكذا يا بحث) ای فانه كناية (قوله وبياحبة) لامرأة (قوله صريح كما فتى به) ای ابن عبد السلام فلوا دعى  
 انها تفعل فعل القعاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال هل يقبل اولافيه نظر والا قرب القبول لوقوع مثل ذلك  
 كثيرا وعليه فهو صريح يقبل الصرف وفيه سم على منهج ١٨٣ (فرع) قال رمى يقال بين الجبهة من قولهم

يلاعزب يبغي ان لا يكون صريحا  
 في الرمي بازنا لاحتمال البلع من  
 القم اه (قوله ومثله يا عاهر) أى  
 للاتى شيخنا الزياى وفي المصباح  
 عهر عهرا من باب تعب فخر فهو  
 عاهر وعهر عهروا من باب تعد لغة  
 وقوله عليه الصلاة والسلام  
 وللعاهر الحجر أى انما ثبت الولد  
 لصاحب القراش وهو الزوج  
 وفيه أيضا فجر العبد فجورا من باب  
 تعد فسق وزنى اه وعليه فالعاهر  
 مشترك بين الذكر والانثى ويميز  
 بينهما بالهالة للاتى وعدمها  
 للرجل وعليه فحقه أن يكون  
 صريحا فيما أو كناية فيه ما بان  
 يراد بالعاهر القاهر لا بقيد الزنا  
 مع ان تخصيص شيخنا الزياى له

أو اولى في فرجك مع ذكر التحريم أو علوت على رجل فدخل ذكره في فرجك (أو) الرمي  
 بايلاجها في (دبر) لذكر أو شئ وان لم يذكر تحريما (صريحان) أى كل منهما صريح لعدم  
 قبوله تأويل واحتيج لوصف الاول بالتحريم أى لذاته احترازا من تحريم نحو احتاض  
 فيصدق في ارادته بيمينه لان ايلاج الحشفة في الفرج قد يحل وقد لا يحل بخلافها في الدبر  
 فانه لا يحل بحال والاوجه عدم احتياج نحو زنا ولو اطو لوصفه بتحريم ولا اختيار ولا عدم  
 شبهة لان موضوعه يفهم ذلك ويؤيده ما يأتي في زينة بك وفي الوطء بخلاف نحو ايلاج  
 الحشفة في الفرج لا بد فيه من الثلاثة أما الرمي بايلاجها في دبر امرأة فخلية فهي كاذبة  
 أو مخرقة فينبغي اشتراط وصفه لنحو اللبابة ليخرج وطء الزوج فيه فان الطاهران  
 الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا وللبابة كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل  
 يحمل اطلاق من قال لافرق في قوله اودبر بين أن يتخاطب به رجلا أو امرأة كما وبلت في  
 دبر أو اولى في دبر والاوجه قبول قوله بيمينه اردت بايلاجها في الدبر بايلاجها في دبر  
 زوجته كما علم مما تقر رفيع زروا أن بالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط  
 بخلاف بالاط فانه صريح وبابغا كناية كما قاله ابن القطان وكذا يا بحث خلافا لابن  
 عبد السلام وبياحبة صريح كما فتى به ومثله يا عاهر كما فتى به والدرجة الله تعالى وباعلق  
 كناية لكنه يعززان لم يرد القذف كما فتى به ايضا وليس التعريض قد فاق بأنه لو قالت فلان  
 راودنى عن نفسي أو نزل الى بيتي وكذبها عززت لا يذاها به بذلك (وزنان) بالهمز وكذا

بالا فتى يقتضى انه ليس صريحا في حق الرجل (قوله وباعلق كناية) ومثله يا ما بون وطنجيو كن وسوس رمى اه شيخنا الزياى  
 ومثله بحثاى (قوله كما فتى به أيضا) لكن قد يرد على وجوب التعزير على ما ذكره انه يشمل ما لو أطلق وهو مشكل فان العلق لغة  
 الشئ النفيس واللفظ عند الاطلاق يحمل على معناه اللغوى ومن ثم لما قال الشاطبي في عقيلته في مقام الثناء على القرآن علق  
 علاقته وأولى العلائق الخ قال الامام السخاوى في شرحه ما حاصله فان قلت كيف وصف القرآن بما ذكر مع ان هذا اللفظ  
 مستهجن عند العامة بل صار عبارة عن الامر المستقيم قلت ما على العلماء من اصطلاحات السفهاء اه ويمكن الجواب بان  
 هذا اللفظ لما صار مستعملا عند السفهاء في المعنى القبيح صار المقصود منه السب فهو وان لم يقتض حد القذف لعدم صراحته  
 فيه اقتضى التعزير لما فيه من الايذاء (قوله وليس التعريض) بالصناد المهمة قد فاق أى لا صريححا ولا كناية فينبغي ان فيه التعزير  
 للايذاء لكن قضية سكوت الشارح عنه فيما يأتي مع ذكره في الكتابة بخلافه (قوله عززت) ظاهره ولو في مقام خصومة ==

كان أدعت عليه بضوء ذلك لتطلب من القاضي أن يعزوه وهو بعد جدا (قوله واما زان بالهمز في البيت) بقى ما لوجع  
بينهما بان قال زان في الجبل في البيت هل يكون صريحا وكناية فيه نظرا والاقرب الثاني جملة لقوله في البيت على انه حال (قوله  
صراحتة) أي ومع صراحتة ١٨٤ هو يقبل الصرف فلو قال أردت صعدت في البيت قبل فيما يظهر كالأ

بالف بلا همز على أحد وجهين (في الجبل كناية) لان الزان في الجبل ونحوه هو الصعود  
واما زان بالهمز في البيت فصريح لانه لا يستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه فان كان فيه  
درج يصعد اليه فيها فوجهان أحدهما كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى صراحتة أيضا  
(وكذا زان) بالهمز (نقط) أي من غير ذلك كرجل ولا غيره كناية (في الاصح) لان  
ظاهرة الصعود والثاني انه صريح والياء قد تبدل همزة والثالث ان أحسن العربية فكناية  
والافصاح (وزيت) بالياء (في الجبل صريح في الاصح) لظهوره فيه وذ كر الجبل لبيان  
محله فلا يصرفه عن ظاهره وانابة الياء عن الهمزة خلاف الاصل والثاني انه كناية والثالث  
ان أحسن العربية نصريح منه والافكناية ولو قال يازانية في الجبل فكناية كما قاله  
ويفرق بينه وما مر بان النداء يستعمل لذلك كثير في الصعود بخلاف زيت فيه بالياء  
(وقوله) للرجل (يا فاجرا فاسق) يا خبيث (ولها) أي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة  
(وأنت تحمين الخلوة) أو الظلمة (ولقرشي) أو عربي (يا بطني) وعكسه والاتباط قوم ينزلون  
البطائح بين العراقيين وهو بذلك لاستنباطهم أي أخرجه من الماء من الارض (ولزوجه  
لم أجده عذراء) بالهمزة أي بكر أو لا جنسية لم يجدك زوجك أو لم أجده عذراء ولم يتقدم  
لواحدة منهما اقتضاض مباح كما قاله الزركشي ولا حادها وجدت معك رجلا أو لا تزدين  
يد لا مس (كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في نحو يا بطني لا تم الخاطب حيث نسبته  
لغير من ينسب اليهم ويحتمل ان يريد انه لا يشبههم في السير والاخلاق أما اذا تقدم لها  
ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف صدق بيمينه) لانه  
أعرف بمراده فيصنف على نفي ارادة القذف كما قاله المسوردي قال ولا يخلف انه ما قذفه  
ويعزول الايداء وان لم ير دسبا ولا ذملا لان لفظه يوهم ولا يجوز له الخلف كاذبا دفعا للعدل لكن  
بحث الاذرعى جواز التورية حيث كان صادقا في قذفه بأن علم زناها وان حلفه  
الحاكم قال بل يقرب ايجابها اذا علم انه يصد وتبطل عدالتهم ورايتهم وما تحمله من  
الشهادات والاوجه لزوم الحد بمجرد اللفظ مع النية وان لم يعترف بارادته بذلك القذف  
(وقوله) لا تخ (يا ابن الحلال) وأما أنا فلست بزنا ونحوه) كأي ليست بزانية وأنا لست  
بلاط (تعريض ليس بقذف وان نواه) لان اللفظ اذا لم يشعر بالنوى لم تؤثر فيه النية وفهم  
ذلك منه هنا انما هو بقرائن الاحوال وهي ملغاة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا  
التعريض بالخطبة بصريحها وان توفرت القرائن على ذلك وما ذهب اليه جمع من انه كناية  
مردود وبما تقر علم الفرق بين الثلاثة وهو ان كل لفظ يقصده القذف ان لم يحتمل غيره

قال في الوطء في الدبر أردت وطأه  
في دبر حليته ونحو ذلك مما  
صرحوا فيه بقبول الصرف  
من الصرائح بل هذا أولى لما قيل  
انه كناية (قوله بخلاف زيت  
فيه) أي الجبل (قوله أما اذا تقدم  
لها ذلك) أي الاقتضاض (قوله  
فليس كناية) أي فلا حد ولا تعزير  
ومفهوم قوله السابق مباح انه لو  
كان الاقتضاض غير مباح كان  
كناية ويوجب بان الاقتضاض  
الحرم يصدق بالزنا حيث نواه  
به عمل بنية (قوله ويعزير  
للايداء) أي في الكليات (قوله  
ولا يجوز له الخلف كاذبا دفعا  
للعدل) أما لو علم انه يقترب على  
اقراره عقوبة أو نحوه ما زيادة  
على الحد أو بدله فلا يجب الاقرار  
بل يجوز الخلف والتورية وان  
حلفه الحاكم ولا يعد وجوب  
ذلك حيث علم انه يقترب عليه  
قتل أو نحوه لمن زناها وهي  
معذورة وليس حد زناها القتل  
ومن ذلك ما لو علم انه اذا اقر كتب  
محله واخذ نحوه المقدم مثلا من  
أعوان الظلمة فيجوز له الخلف  
كاذبا والتورية ولو عند الحاكم  
ومعلوم انه حيث وري لا كفارة

وانه لو حلف بالطلاق حنت مالم يكن الحامل له على الخلف بالطلاق امر الحاكم وورى فيه فلا حنت فصريح  
(قوله بل يقرب ايجابها) أي التورية على العقد (قوله بمجرد اللفظ مع النية) أي نية القذف (قوله ليس بقذف) ظاهره انه لا يعزير  
(قوله علم الفرق بين الثلاثة) أي صريح وكناية وتعريض

(قوله والاعتراض) كذا قاله شيخنا في شرح منبه وفي جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة أيهام اشتراط ذلك في الصريح وان  
الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وانها والتعريض يقصد به ما ذلك دائما ١٨٥ وليس كذلك في الكل فالأحسن الفرق بان

ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف  
وحده صريح وما احتمل وضعها  
القذف وغيره كناية وما استعمل  
في غير موضوع له من القذف  
بالكناية وانما يفهم المقصود منه  
بالقرائن تعريضه صريح وما قاله  
ظاهر حيث حمل قول المنهج واللفظ  
الذي يقصد به القذف على القصد  
بالفعل فان حمل على ان المراد  
الانفاذ التي من شأنها القذف كان  
مساويا لما قاله ص (قوله وليس  
الرمي باتيان الهائم قذفا) أي  
ولكن يعزوه ولا فرق بين الهازل  
وغيره (قوله ومحله لمن قال اردت  
الزنا الشرعي) وينبغي ان مشله  
الاطلاق (قوله وقول الامام بعدمه)  
أي عدم العرف (قوله ويفرق  
بينه) أي بين قوله زنت بك (قوله  
البحث) أي بحث الامام (قوله  
ويؤيده) أي قوله ويفرق بينه  
(قوله عن البحث) أي بحث الامام  
(قوله لاحتمال قولها الاول) هو  
قوله زنت بك (قوله والثاني)  
هو قولها أو أنت أزني متى أي  
واحتمال قولها الثاني الخ (قوله  
وكذا ابتداء زنت بك) لم يذكر  
في شرح المنهج في هذه اللفظ قوله  
بك وهي ظاهرة وما على ما ذكره  
الشارح من اثباتها فقد يشك  
الفرق بينهما وبين ما قبلها حيث علم  
كون الاول كناية بقوله لاحتمال

فصريح والافان فهم من وضعه احتمال القذف فكناية والاعتراض وليس الرمي باتيان  
الهائم قذفا والنسبة الى غير الزنا من الكائنات وغيرها مما فيه إيذاء كقولها زنت بفلانة  
أو أصابتك فلانة يقتضي التعزير للابتداء لا الخلد اهدم ثبوته (وقوله) لرجل أو امرأة  
زوجة أو اجنبية وقولها الرجل زج واجنبى (زنت بك) ولم يعهد بينهما زوجية مستمرة  
من حين صغرها الى حين قوله ذلك (اقرار بزنا) على نفسه لاسناد الفعل له ومحله ان قال  
اردت زنا الشرعي لما يأتي من كون الاصح اشتراط التفصيل في الاقرار (وقذف)  
الحقول له اقوله بك وقول الامام بعدمه لاحتمال كون الخطاب نائما ومكرها مردود بان  
المتبادر من لفظه مشاركتهم في الزنا وهو ينفي ذلك الاحتمال ويفرق بينه وبين ما يذهب  
الرابعي البحث بعد ان قواء وتبعه الزركشي من قوله هم ان زنت مع فلان قذف لها دونه  
بان الباء في بك تقتضي الآلية المشعرة بان مدخولها تأثيرا مع الفاعل في ايجاد الفعل  
ككتبت بالقلم بخلاف المعية قائم تقتضي مجرد المصاحبة وهي لا تشعر بذلك ويؤيده  
ما أجاب به الغزالي عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بان اطلاق هذا اللفظ يحصل به  
الابتداء التام لتبادر الفهم منه الى صدوره عن طواعية وان احتمل غيره ولذا احدى اللفظ  
لزناع احتماله زنا لمحو العين (ولو قال لزوجه يا زانية) أو أنت زانية (فقات) في جوابه  
(زنت بك) أو أنت أزني متى فقاذف) لصراحة انظره فيه (وكناية) لاحتمال قولها الاول لم  
افعل كما تفعل وهذا مستعمل في العرف ويحتمل ان تريد اثبات زناها فتكون مقربة  
وقاذفة له فيسقط حد القذف باقرارها ويعزى الثاني ما وطني غيرك ووطول مباح فان  
كنت زانية فانت أزني متى لاني ممكنة وانت فاعل ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن  
ذلك اقرارا منها بالزنا وان استشكله البلقيني ويحتمل ان تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة  
فقط والمعنى انت زان وزناك أكثر مما نسبني اليه وتصدق في ارادة شئ مما ذكر بيننا (فلو  
قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زنت بك) وانت أزني متى فقرة) على نفسها بالزنا (وقاذفة) له  
كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها الزوجه يا زاني  
فقال زنت بك أو أنت أزني متى فهي قاذفة صريح ما هو كان أو زنت وأنت أزني متى فقرر  
وقاذف ويجري نحو ذلك في اجنبية فتكون كالزوجة كما قال ابن المقرئ انه  
القياس ولو قال لا تحرابتداه انت أزني متى أو من فلان لم يكن قاذفا بالا ارادة وليس  
باقرار به لان الناس في تشاعهم لا بتقيدون بالوضع الاصل على ان افعلى قديحي الغير  
الاشترالك ولا فرق فيما تقرر بين علم الخطاب حالة قوله ذلك ان الخطاب زوج أو غيره كما  
اقتضاء اطلاقهم خلافا للجويني ولو قالت له ابتداء فلان زان وانت أزني منه أو في  
الناس زناة وانت أزني منهم فصريح لان قالت الناس زناة أو أهل مصر مثل زناة وانت

٢٤ به من قولها زنت بك انهم لم تفعل كما انه لم يفعل مع ان هذه العلة موجودة في هذه أيضا ثم رأيت في نسخة مصححة حذف  
بك وهي ظاهرة (قوله قديحي الغير الاشترالك) أي كقوله تعالى حكايه لقول يوسف عليه الصلاة والسلام لاخوته انتم شركانا

(قوله وكذا زنت في قبلك لامرأة) وقياسه انه لو قال لرجل زنت في دبرك كان قذفاً وانه لو قال زنت بدبرك كان كناية الى آخر ما ذكره الشارح (قوله كان كناية) معتمد وقوله الا أن يفرق أى فيكون فرقا لها (قوله لكونه من وطء شبهة) قضيته انه لو قال اردت انه لا يشبهه خلقاً أو خلقاً عديم قبول ذلك منه والقياس قبوله لان الصريح يقبل الصرف ولانه يستعمل كثيراً (قوله لست من قريش) ومثله ما لو قال لشخص مشهور بالنسب الى طائفة لست منها وينبغي ان مثله أيضاً لست من فلان فيكون كناية (قوله ويحلف عليه) أى على دعواه (قوله وقياس ما مر انه يعزى) معتمد (قوله حج ثم رأيتهم صريحاً) (قوله والحصن) أى هنا لا في باب الرجم (قوله عن وطء محبده) مقهومة ان من يأتي البهايم محصن لانه لا يحسد به بل يعزى فقط فيحسد قاذفه لاحصانه (قوله بان اسلم) أى قبل ضرب الرق (قوله الى حالة الكمال) أى وذلك فيما لو كان كافراً واسلم ثم ارق كان مسلماً ارفق دفعه له حالة الكمال (قوله مملوك) وبوطء دبر حليته غاية اهـ منهج (قوله لئلالة على قلته) يؤخذ منه أنه لو ثبت عليه اثبات البهايم بطلت عقبة ثم رأيت في سم على البهجة

ازنى منهم لم يكن قذفاً التحقق كذبها الا ان نوت من زنى منهم فيكون قذفاً (وقوله) لغيره وهو واضح (زنى فوجك أود كرك) أو دبرك ونظننى زنى ذكرك وفركك بخلاف ما لو قصر على احدهما فانه كناية (قذف) لذكر آلة الوطء أو محله وكذا زنت في قبلك لامرأة لرجل فانه كناية لان زناه بقبله لافيه ويؤخذ منه انه لو قال لها زنت بقبلك كان كناية الا أن يفرق بان زناها قد يكون بقبله بان تكون هي الفاعلة لطلوعها عليه (والمذهب ان قوله) زنى (يدل) أو عينك) أو رجلك (ولو لم يأت) أى كل من له عليه ولادة وان سفل كما هو ظاهر (لست منى) أو (لست ابني كناية) لاحتماله فى الخبر الصحيح اطلاق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت يدي لم يكن مقراً بالزنا قطعاً ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الخلاف فى زنت يدي صحة قول القمولى لو قال زنى بذلك فصريح أو زنى بدي لم يكن اقراراً بالزنا اهـ ويوجه بانه يحتاط لحد الزنا لكونه حقاً لله تعالى لا لا يحتاط لحد القذف لكونه حقاً آدمى ومن ثم سقط بالرجوع ذال الفائدع تنظير من تقرب فى كلام القمولى وقيل فيها وجهان أو قولان احدهما انه صريح بالخاطا بالقرج (و) ان قوله (ولو لم يأت لست ابن فلان صريح) فى قذف امه وفارق الاب لانه يحتاج الى زجر ولده وتأديبه بنحو ذلك فقرب احتمال كلامه له بخلاف الاجنبى وكان وجهه جعله لم صريحاً فى قذف امه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة تدرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وهذا يقرب عما افهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل وخرج بقوله لست ابن فلان قوله القرشى مثلاً لست من قريش فانه كناية كما قاله وان نور عاقبه (الا) اذا قال ذلك (لمنى) نسبته (بلعان) فى حال انتقائه فلا يكون صريحاً فى قذف امه لاحتمال ارادته لست ابن الملا عن شرع بل هو كناية فيستفسر فان اراد القذف حد والاحلف وعزى لا يذاه اما اذا قاله بعد استحواقه فيكون صريحاً فى قذفها ما لم يدع انه اراد لم يكن ابنه حال النفي ويحلف عليه وقياس ما مر انه يعزى (وبعد قاذف محصن) لا ية والذين يرمون المحصنات (ويعزى غيره) أى قاذف غير المحصن لا يذاه سواء فى ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعانه كما يأتى (والحصن مكلف) أى بالغ عاقل ومثله السكران (حرم مسلم عفيف عن وطء محبده) وعن وطء دبر حليته وان لم يحسد به لان الاحصان المشروط فى الآية الكمال واضح اذ ما ذكر نقص وجعل الكافر محصناً فى حد الزنا لانه اهائته ولا يرد قذف مرتدو مجنون وقن بزنا اضافة الى حال اسلامه او افاقته أو حريته بان اسلم ثم اختار الامام رقه لان سبب حده اضافته الى حالة الكمال (وتبطل العفة) المعتبرة فى الاحصان (بوطء محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوك) له (على المذهب) اذا علم التحريم لئلالة على قلته بمبالاة وان لم يحسد به لانه شبهة الملك وقيل لا تبطل بذلك على الثانى لعدم الصحاقه بالزنا (لا) بوطء (زوج) أو أمة (فى عدة شبهة) أو نحوها حرام لان التحريم اعراض يزول (و) لا بوطء (أمة ولده) لا بوطء (منكوحته) أى الواطئ (ولاولى) أو بلاشهود وان لم يقلد القاتل بحله (فى الاصح)

(قوله مخالف لظاهر كلامهم) أي فلا يزول احصائه بوطئهما (قوله لجران العادة) ١٨٧ ظاهره انه في الزنا وغيره ولا مانع منه

(قوله ورعايتها) أي العادة  
 الالهية (قوله لم يعد محصنا) أي  
 فيه زنا فاذنه فقط للابذاه كما تقدم  
 (قوله كن لاذنب له) أي لان ذلك  
 بالنسبة للعقوبات الاخرى (قوله  
 لزمه) أي الحاکم (قوله ان شاء)  
 أي المقدوف (قوله بمال للغير)  
 أي حيث لا يلزمه ان يعلم بذلك  
 (قوله لا يتوقف استيفاءه عليه)  
 أي على القاضي (قوله لم يسقط)  
 وفائدته انه لو اراد الرجوع اليه  
 بعد عفو مكن منه (قوله ولو عفا  
 وارث المقدوف) أي ارا المقدوف  
 نفسه (قوله لم يجب الحد) أي بل  
 لا يجوز له في نفس الامر استيفاءه  
 (قوله ثم قدفه لم يجد) ولعل وجهه  
 ان عفو عنه أو لا رضى له عنه باعتباره  
 بنسبة للزنا قتل بالنسبة للمعتق  
 عنه بمنزلة الاقرار بالزنا في حقه  
 وهو مقتضى اسقوط الحصانة ثم  
 رأيت ما سياتي للشارح بعد قول  
 المصنف أو اصرا صا داف بينونة  
 من التوجيه بان العفو بمشابة  
 استيفاء الحد أي وهو لو استوفى  
 الحد منه ثم قدفه عزز (قوله يرثه  
 كل الورثة) أي فلو حاد لطلب  
 واحد منهم الحد الكامل سقط  
 وليس غيره طابعه (قوله لا نقطاع  
 الوصلة) أي بخلاف غيرهما فلا  
 يختلف الحال في ارثه بين كون  
 القذف في الحياة أو بعد الموت  
 لبقاء سبب الارث في حقه من

لقوة النسبة فيه ما ومقابلته تبطل العقبة بذلك لحرمة الوطء فيه واستثناء الاذرعى بجنائ  
 موطوءة الابن وموتولته لحرمتها على آية ابد مخالف لظاهر كلامهم (ولو زنى مقذوف)  
 قبل حد فاذنه ولو بعد الحد كما هو واضح (سقط الحد) عن  
 فاذنه ولو بغير ذلك الزنا لان زناه هذا يدل على سبق مثله لجران العادة الالهية بان العبد  
 لا يهتك في أول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ورعايتها هنا لا يلحق بها ما لو حكم بشهادته ثم  
 زنى فورا حيث لم ينقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم اظهر  
 الفرق بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (أو اورد قلا) يسقط الحد لان الرد لا تشعر  
 بسبق مثلها ولا نعلم عاقبة وهي تظهر غالبا (ومن زنى) أو فعل ما يبطل عقته كوطء حليته  
 في دبرها (مرة) وهو مكلف (ثم) تاب و (صلح) حاله حتى صار اتقى الناس (لم يعد محصنا) ابدأ  
 لان العرض اذا انتمل لا تنسد ثلثه فلا تنظر الى ان التائب من الذنب كمن لا ذنب له ولو قذف  
 في مجلس الحكم لزمه اعلام المقدوف ليستوفيه ان شاء وفارق اقراره عنده بمال للغير  
 لانه لا يتوقف استيفاءه عليه بخلاف الحد ومحل لزوم الاعلام للقاضي أي عينا ما اذالم  
 يكن عنده من يقبل اخبار به والا كان فرض كفاية كما هو ظاهر (وحد القذف) وتعزيره  
 اذالم يعف عنه المورث (يورث) ولو لا امام عن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط)  
 حده وتعزيره (يعفو) عن كاه فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شئ منه ولا يخالف سقوط  
 التعزير بالعفو ما في باب ان للإمام ان يستوفيه لان الساقط حق الادمي والذي يستوفيه  
 الامام حقه تعالى للمصلحة ويستوفى سبعة مقدوف مات تعزيره وان لم يرثه ولو عفا وارث  
 المقدوف على مال سقط ولم يجب المال كما في فتاوى الخناطى وفيها لو اغتاب شخصا لم يؤثر  
 تحليل ورثته ولو قذف شخصا يرثه بالمقدوف لم يجب الحد أو قدفه فعفا ثم قدفه لم يجد  
 كما يحسنه الزركشى بل يعزز (والاصح انه) اذامات المقدوف الحر يرثه كل الورثة) حتى  
 الزوجين كالقصاص نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة على أوجه الوجهين  
 لانقطاع الوصلة بينهما ولا ينافيه تصریحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت اضعفها عن  
 شمول سائر ما كان قبله ومثل الحد فيما تقرر التعزير والثاني يرثه غير الزوجين والثالث  
 رجال العصابة فقط والرابع رجال العصابة غير البنين كالتزويج ولو قدفه أو قذف مورثه  
 كان له تحليفه في الاولى على انه لم يرث وفي الثانية انه لم يعلم زنا مورثه لانه ربما يقرب سقط  
 الحد قال الا كثرون ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف الا في هذه الصورة ويضم اليها  
 ثمانية وهي ما لو وقف داره مثلا على ولديه على ان من زنى منه ساقط حقه وعاد نصيبه الى  
 اخيه فادعى احدهما على الاخر انه زنى ليعود نصيبه اليه سمعت فان انكروا وبكى حلف  
 المدعى المردودة وقضى له بنصيب الناكل ولا يجد الناكل بذلك (و) الاصح (انه لو عفا  
 بهضهم) عن حقه مما ورثه من الحد (فلباقي) منهم وان قل نصيبه (كاه) أي استيفاء جميعه  
 كان لاحدهم طلب استيفائه وان لم يررض غيره أو غاب لانه لدفع العار للزنا لا لطلبه كالجوع  
 القرابة أو الولاء (قولا ولا ينافيه تصریحهم) خلافا لما نظره حج (قوله كان له) أي القاذف وقوله تحليفه أي المقدوف



(قوله فانه لا يورث) لا فرق في ذلك بين كون الغيبة في حياة المعتاب أو بعد موته  
 (فصل في بيان حكم قذف الزوج) (قوله اولاجنبى) أى فالاولى الامسالم وان ترتب على فراقها نحو مرض له بل قد يجب اذا تحقق انه اذا فارقها زنى بها الغير وانها مادامت عنده تصان عن ذلك (قوله كشباع زناها) بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بواحد بعينه (قوله أو من اعتقد صدقه) أى ولو فاسقا (قوله لما يأتى) أى في قوله وفي خبر ابي داود والفساق وغيرهما ايما رجل يحد ولده وهو يتطرح (قوله وقبح ما يترتب عليهما) من استلحاق ونفى وليس من النفى المحرم بل ولا من النفى مطلقا ما يقع كثير من العامة ان الانسان منهم يكتب بينه وبين ولده حجة أو يريد كتابتها به ليس منه ولا علاقة له به لان المقصود من هذه الحجة ان الولد ليس مطيعا لايه فلا ينسب لايه من افعاله نفي فلا يطالب بشئ لزم الولد من دين أو اطلاق أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى ويحتاج الى جواب (قوله وان اول) أى الكفر (قوله ولكنه خفية) أى بان لم تشتهر ولادتها وامكن تربيته على انه لقيط مثلا (قوله يلزمه ذلك) أى القذف والنفي

مع كونه لا يدل له وبه قارف القصاص فان ثبوت بدله يمنع من التقويت فيه ويفرق بين هذا وبين نحو الغيبة فانه لا يورث ومن ثم لم يكف تحليل الوارث منه بان ملخص ما هنا العار وهو يشمل الوارث أيضا فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فانه محض اذا احتجص بالميت فلم يمتد اثره للوارث والثاني يسقط جميعه كالقود والثالث يسقط نصيب العاق ويبقى الباقي لانه يقبل التقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذى فيه الشركة (فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد جواز او وجوبه) (له) أى الزوج (قذف زوجة) (له) (علم زناها) بان رآها وهي في نكاحه والاولى له تطليقها استرا عليها ما لم يترتب على فراقها مفسدة لها اوله ولا جنبى (أو ظنه ظنا مؤكدا) لاحتياجه حينئذ للانتقام منها لتطليقها فراشه والمينة قد لا تساعد (كشباع زناها بزيد مع قرينة بان) بمعنى كان (رأهما في خلوة) وكان شاع زناها مطلقا ثم رأى رجلا خارجا من عندها قال الماوردى في وقت الرية أو رآها خارجة من عنده رجل أى ونم رية أيضا وينبى ان يكتب فيهما بادي رية بخلافه فانه قد يدخل نحو سرقة او ارادة اكرام او الحاق عار وكان اخبره عدل رواية أو من اعتقد صدقه عن معانية بزناها وليس عدو لها ولا لوالها ولا لزانى ولا بد فيه يظهر ان يمين كيفية الزنا اذا كان ممن يشبه عليه الحال لانه قد يظن ما ليس بزنا وكان اقرب له وغلب على ظنه صدقها اما مجرد الشروع فلا يجوز اعتقاده لانه قد ينشأ عن خبر عدو او طامع بسوء لم يظفر به وكذا مجرد القرينة لانه ربما دخل عليها نحو سرقة او اكرام (ولو أتت) أو حلت (بولد علم انه ليس منه) أو ظنه ظنا مؤكدا أو امكن كونه منه ظاهر لما يأتى (لزمه نفيه) والالكان بسكوته مستلحا ان ليس منه وهو مجتمع كما يحرم نفي من هو منه لما يأتى واعظيم التغليب على فاعل ذلك وقبح ما يترتب عليهما من المفاسد كما من القبانج الكنازير اطلق عليهما الكفر في الاخبار الصحيحة وان اول بالمسجل او بان سب له او بكفر النعمة ثم ان علم زناها او ظنه ظنا مؤكدا أو قدفها ولا عن نفيه وجوب فيه ما والا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشغل كلامه كغيره ما لو ات بولد علم انه ليس منه ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الاول له الاستراى وكلامهم انما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوقه به كما اقتضاه تعليمهم المذكور (وانما يعلم) انه ليس منه (اذا لم يبطأ) ولا استدخلت ماهه المحترم أصلا (او) وطى أو استدخلت ماهه المحترم ولكن (ولده لدون ستة أشهر من الوطء) ولولا كثر منها من العقد (أو فوق اربع سنين) من الوطء لعلم حينئذ بانه من ما غيره ولعلم زناها لزمه قدفها ونفيه وصرح ججع بأن تخور رؤيته معه فى خلوة فى ذلك الطهر مع شيوخ زناها به يلزمه ذلك أيضا ويؤيده ما يأتى عن الروضة (فلو ولدته لما بينهما) أى دون السنة وفوق الاربعة من الوطء (ولم يستبرأ بها بحيضة) بعد وطئه أو استبرأها بم أو كان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النفي) للولد لانه لاحق بفراشه ولا عبرة برية

(قوله وهو يتطير اليه) اي يعرف به (قوله وصح في الروضة) معقد ١٨٩ (قوله ويمكن حل كلام الكتاب) قد يمنع من الحل

الذي كورن هذا مقابل الاصح الذي جرى المثل على خلافه هذا ولم يذ كر الشارح مقابل الاصح وقد ذ كر المحلى وعبارته والوجه الثاني ان رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أو تيقنه جاز النفي بل وجب لحصول الظن حيث قلناه لا ليس منه وان لم ير شيئاً لم يجوز رجح الثاني في أصل الروضة والاول في الشرح الصغير والمحسر وليس في الكبير ترجيح (قوله وعزل) ومعلوم ان العزل مكروه فقط (قوله عدم الحقوق) أى ولا فرق في ذلك بين كون الموطوءة زوجة أو أمة (قوله لان نجد كثيرين) يؤخذ منه انه لو اخبره معصوم بانه عقيم وجب النفي بل يفتي وجوب النفي أيضاً فيما لو لم يكن عقيماً واخبره معصوم بانه ليس منه (قوله لان العرق نزاع) أى مباله (قوله نزعة عرق) لعلمه ان يكون نزعه عرق بهاء التضمير في النهاية انما هو عرق نزعه يقال نزع اليه في الشبه اذا شبهه وقال في مقدمة الفتح نزاع الولد الى ابيه أى جذبه وهو كناية في الشبه وفيه نزعه عرق

(فصل في كيفية اللعان وشروطه) (قوله وغرأه) أى وما يتبع ذلك كشدة التعليل الا في الخ (قوله مشاهير الايمان) اي فاعطيت حكمها فيما تقدم له من انها ايمان

على الاصح المراد به انها كذلك حكم فلا ينافي انها ليست ايماناً في الاصل ولكنها تشبهها (قوله كما يأتي) ومن ثم لو كذب لزمه = قوله المحسنى (قوله نزعة عرق الخ) ليس في نسخ الشارح التي بايدىنا وحرر اه

يجد هافي نفسه وفي خبر أبي داود والقاساني وغيرهما ايجارجل بخدولده وهو يتطير اليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الخلائق (وان ولدته فوق ستة أشهر من الاستبراء) بحمضة أى من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لانه الدال على البراءة (حل النفي في الاصح) لان الاستبراء اما وة ظاهرة على انه ليس منه نعم يسئل له عدمه لان الحمل قد تحيض ويحمله ان كان هناك تسعة زنا والام يجوز قطعاً وصح في الروضة انه ان رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها مع امرأته نفيه يغلبه الظن بانه ليس منه حيث ذكروا الام يجوز واعتمده الاسنوى وغيره ويمكن حل كلام الكتاب على ذلك وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافي وصح في الروضة اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لانه مستند اللعان فعليه اذا ولدت لدون ستة أشهر ولا كثر من دونها من الاستبراء تيننا انه ليس من ذلك الزنا فصار وجوده كعدمه فلا يجوز ان يربطه للفراس ووجهه البلقي في المقتضى تيقن ذلك لاحتمال سبق زناها بخفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لان الماء قد يسبقه ولا يشعربه ومقابل الصحيح احتمال لاغزالي انه يجوز لانه اذا احتسب فيه كان كمن لم يطأ ولانه يغلب على الظن بذلك انه ليس منه ولو كان يطأ بمادون القرح بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أوفى الدرر فالارجح من تناقض له ما عدم الحقوق أيضاً وليس من الظن علمه من نفسه انه عقيم فيما يظهر وان ذهب الروياني الى لزوم نفسه باللعان بعد قذفها وذلك لان نجد كثيرين يكاد ان يجوز بعقوبتهم ثم يجب ان (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بان ولدته لسته أشهر فاكثروا وطئهم ومن الزنا ولا استبراء (حرم النفي) لتقاوم الاحتمالين والولد للفراس وما نص عليه من الحل يحمل على ما اذا كان احتمالها اعلب لوجود قرينة أو كدظ وقوعه (وكذا) يحرم القذف واللعان على الصحيح (اذ لا ضرورة اليه الحقوق الولد به والقراق يمكن بالطلاق ولا به بتضرر باثبات زناها لانطلاق الاستسنة فيه وقيل يحلان اتقائهما موصوبه جمع ورد بانه قد راذ كيف يحتمل ذلك الضرر لجرده غرض انتقام وكالزنا في كروا الشبهة ولوات امرأة بولد ابيض وابواه اسودان أو عكسه امتنع نفيه بذلك ولو اشتهبه من تنهم امه به أو انضم الى ذلك قرينة الزنا لان العرق نزاع كما ورد به الخ

• (فصل في كيفية اللعان وشروطه وغرأه) (اللعان قوله) أى الزوج (اربع مرات) تشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رصيت به) زوجتي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا والاقال فيما رصيتا به من اصابة غبرى لها على فراشي وان الولد منه لامنى ولا تلاعنى هي هنا اذا لا حد عليها بلعانه ولو ثبت قذف ان كرهه قال فيما ثبت من قذف اياها بالزنا وذلك للآيات وأقل سورة النور وكررت لتأ كذا الامر ولا نهامنه بمنزلة اربع شهود له مقام عليها الحد ولذا صحت شهادات واما الخامة فهي مؤكدة لقادها نعم الملعوب في تلك الكلمات مشاهير الايمان كما يأتي (فان غابت) عن المجلس أو البلد لعذر أو غير (وماها

== كفارة بين والوجه انهم لا تعدد به هذا لان الملووف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التاكيد لا غير اهـ ج  
قال سم ومقابل هذا الوجه اربع كفارات واعتد شيخنا الزياى ما قاله ج (قوله حتى اذا عرفها الحاكم) أى وعرف انها  
تحتنه الآن (قوله والخامسة) عطف على اربع فهو بالنصب ويجوز رفعه عطفاً على قوله اللعان (قوله لاحتمال ان يريد انه  
لا يشبهه) فان قلت العين على نية المستخلف ١٩٠ وعليه فنيته ذلك لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستخلف بالنظر للزوم

الكفارة (قوله والامينة) ومنه  
ان تقول زوجي ان عرفه القاضي  
(قوله لان جرمة زناها) أى الذى  
لاعت لا سقاط حده ويقال مثله  
في قذفه (قوله بالبناء للمفعول)  
اى ليشمل كلام من الزوج والمرأة  
وتجوز قرأته بالبناء للفاعل ويراد  
به الملاحن رجلاً كان أو امرأة  
(قوله والغضب) الواو بمعنى أو  
(قوله ليصح في الاصح) هل محل  
ذلك اذا لم بعده في موضعه أو  
لا يصح اللعان مطلقاً فيحتاج الى  
استئناف الكلمات بتمامها فيه  
تطروظا هر كلامه الثانى ويمكن  
توجيهه بان ذكر اللعان في غير  
موضعه ينزل منزلة كلمة اجنبية  
والفصل بها مبطل للعان (قوله  
لنفي الولد خاصة) اى بخلاف  
ما اذا كان لنفي الحد أو لنفي الحد  
والولد (قوله ليناسب ما قبله) هو  
قوله امر وقوله لمن ذكر أى من  
نائب القاضى (قوله من احد  
أولئك) أى القاضى أو نائبه أو  
المحكم (قوله فيقول له قل كذا  
وكذا) أى ولو اجالا كان يقول

ورفع نسبها) أو ذكر وصفها (بإيميزها) عن غيرها دفعا للاشتباه ويكنى قوله زوجي اذا  
عرفها الحاكم ولم يكن تحتها غيرها (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين)  
عدل عن على وكنت تقاؤلا (فيما رماها به من الزنا وان كان ولا ينفى به ذكره في كل من  
(الكلمات) الخمس كلها يلتقي عنه (فقال وان الولد الذى ولدته) ان غاب (أو هذا الولد)  
ان حضر (من) زوج أو شبهة أو (زنا ليس منى) وذ كر ليس منى تا كيد كما في أصل الروضة  
والشرح الصغير لا للزنا على حقيقة وان ذهب الاكثرون الى انه شرط واعتده  
الاذرى لاحتمال ان يعتقد ان وطء المشبهة زنا ولا يكتفى الاقتصار على ليس منى لاحتمال  
ان يريد انه لا يشبهه خلقاً وخلقا (وتقول هي) بعده لوجوب تأخر لعانها كما ساقى (أشهد  
بالله انه لمن الكاذبين فيما رماى به) وتشير اليه ان حضر والامينة كما رفى نظيره (من  
الزنا) ان رماها به ولا يحتاج الى ذكر الولد لانه لا يعلق به في لعانها حكم (والخامسة ان  
غضب الله عليها) عدل عن على لما مر وذ كره رماها ثم رماى هنا تفن لا غير (ان كان من  
الصادقين فيه) أى فيما رماى فيه من الزنا وخص الغضب بها لان جرمة زناها اقمع من  
جرمة قذفه والغضب وهو الاتقام بالعذاب اعظم من اللعن الذى هو البعد عن الرحمة  
(ولو بدل لفظ شهادة بخلاف) مر في الخطبة حكم ادخال الباء وما يعلق بذلك (ونحوه)  
كاقسم أو أحلف بالله (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه) بان ذكر لفظ الغضب وهى لفظ  
اللعن (أو ذكر) أى اللعن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الاصح) لان المراعى  
هنا الاقظ ونظم القرآن والثانى يصح نظر للمعنى والثالث لا يبدل الغضب باللعن ويجوز  
العكس (ويشترط فيه) أى في صحة اللعان (امر القاضى) أو نائبه أو المحكم بشرطه  
أو السيد في ملاعنته بين رقيقه ولو كان اللعان لنفى الولد خاصة لم يجز التحكيم لان لا ولد  
حقا في التسبب فلم يسقط برضاها (و يلقن) بالبناء للفاعل ليناسب ما قبله الشامل ان  
ذكر ودعوى تعين بنائه للمفعول ليشمل القاضى وغيره ممن ذكره منوعة وعطفه على  
الامر يقتضى انها مشغران وليس مراد ابل الامر هو التلقين ولذا اقتصر في الروضة  
عليه (كلماته) لكل منهما من احد أو لئن فيقول له قل كذا وكذا الى آخره فالى به قبل  
التلقين لغو اذا العين غير معتد بها قبل استخلافه والشهادة لا تؤدى الا باذنه ويشترط

له قل اربع مرات كذا الخ فيما ينظر فليراجع ثم رايت في سم على منهج قوله الكلمات ثم ابان التلقين يعبر في سائر موالاته  
الكلمات ولا يكتفى في أولها فقط بر وقال في قوله قبل هذه قال مر والمراد بتلقينه كلماته امره بها لانه ينطق بها القاضى قبله خلافا  
لما به هم كلام لشارح في كتبه وظاهره ولو اجالا كان يقول له ائت بكلمات اللعان (قوله معتد بها) أى في حصول المقصود من  
اللعان هنا وفصل المنصومة في غيره وان كانت منعقدة في نفسها ملزمة للكفارة ان كان الخالف كاذبا (قوله قبل استخلافه  
والشهادة) هذا يقتضى انه لو ذكر شيئا قبل امر القاضى أو ذكره عند غير القاضى يسمى شهادة لكنهم اغيروا معتد بها ووجه =

اقتضاه ذلك انه لم يقل والشهادة لا تكون الا باذنه وينبغي على هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا نسب اليه فعل شيء فقال ان شهد على أحد بعد هذا فزوجني طالق ثلاثا فاجاب بذلك جماعة عند ملتزم الناحية وهو انه كان لاخبار عند غير القاضي يسمى شهادة كما يسمى اخبارا حث والافلا فيجوز هذا فلا راجع (قوله فيؤثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا وايمان القسامة حيث اكتفى بها ولو متفرقة عنهم لما اعتبروا هنا لفظ اللعان بعد جملة الاربع دل على انهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا تفرق اجزائه كما في الصلاة المولدة من ركعات ولما اعتبروا تمامها بالشهد والسلام بطلت بما ينافي في اي جزء اتفق (قوله بما في الفاتحة) أي فيض السكوت العمدة الطويل واليسير الذي قصده ١٩١ قطع اللعان وذكر لم يتعلق بمصلحة اللعان

وكتب أيضا لطف الله به قوله بما مر في الفاتحة يؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات بلهله بذلك أو نسبانه عدم الضرر (قوله ولا تشترط الموالاة) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فان غابت سماتها فانه شامل لغيبها عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعانها (قوله ولم يرج برؤه) ينبغي ان يكتب في ذلك بقول طبيب عدل لان المدعى على ما يغلب على الظن ذلك والواحد العدل يحصل به ما ذكر وكتب أيضا حفظه الله تعالى قوله لم يرج برؤه ينبغي تقييده بما اذا لم يرج قبل مضى ثلاثه ايام بدليل ما بعد من انه اذا رجي ومضت ثلاثه ايام ولم ينطق لاعتن بالاشارة (قوله منها) أي من الزوجين (قوله المغاب فيها) أي في كلمات اللعان (قوله شائبة اليمين) وهي تنعقد بالاشارة

موالاة الكلمات الخمس فيؤثر الفصل الطويل والوجه اعتبارها هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان الا بعد تمامها ولا يشترط الموالاة بين لعانه ولعانها كما صرح به الدارمي (وان يتأخر لعانها عن لعانه) لان لعانها الدرء الحدة عنها وهو غير لازم قبل لعانه (ويلاعن) من اعتقل اسانه بعد القذف ولم يرج برؤه أو رجي ومضت ثلاثه ايام ولم ينطق (اخرس) منها ما يقذف (بشارة مضممة أو كناية) أو يجمع بينهما كسائر تصرفاته ولان المغلب فيه شائبة اليمين لا الشهادة وبفرض تغليبها هو مضطر اليها هنا لانه لان الساطقين يقومون بها وما تقر من التسوية بينهما هو المعقد وان نقل عن النص انها لا تلاعن بها لانهم اغبر مضطرة اليها ويؤخذ من علمته ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده لا مضطر اراها حينئذ الى درء الحدة عنها فيكرر الاشارة والكتابة خسا أو يشير البعض ويكتب البعض اما اذا لم تكن له اشارة مضممة ولا كناية فلا يصح منه التعذر معرفة مراده (ويصح) اللعان والقذف (بالجمعية) أي معا على العربية من اللغات ان راعى ترجمه اللعان والغضب وان عرف العربية كالين والشهادة (وفين عرف العربية وجهه) انه لا يصح لعانه بغيرها لانها الواردة واتصرت له جمع ويسن حضور اربعة يعرفون تلك اللغة ويجب مترجم ان اقاض جهلها (وبغلق) ولوفي كافر فيما يظهر (بزمان وهو بعد) فعل (عصر) أي يوم كان ان لم يتيسر التأخير للجمعة لان اليمين القاسية حينئذ اعظم عقوبة كادل عليه خبر الصبيح فان تيسر التأخير فبعد عصر (جمعة) لان يومها اشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وان كان الاشهر انهما فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابله احد وأربعون قولا وألحق بعضهم بعصر الجمعة لاوقات الشريعة كشهر رجب ورمضان ويوم العيد وعرفة وعاشوراء (ومكان وهو

(قوله لا تلاعن بها) أي بالاشارة (قوله ويؤخذ من علمته) هي قوله لانها غير الخ وفيه نظر فان شرط لعانها سبق لعانه اه سم أي فالاولى ان يبطل قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج بقوله ان محل ذلك ان لاعتن لنتي الولدان لاعتن لدفع الحدة عنه لاعتن بالاشارة لانها حينئذ مضطرة اليه (قوله فلا يصح منه) أي فيتعذر ذلك ابدامادام كذلك (قوله فيما يظهر) لعل البحث بالنسبة لمجموع التغلطات والافسائى التصريح في المتن بان الذي يلاعن في بيعة وكنيسة أو انه بالنسبة للزمن خاصة (قوله وهو بعد فعل عصر) لعل التقييد بنظر الغالب من صلاة العصر في اول وقتها فان اخروا الى آخر الوقت لاعتن في أوله (قوله فيما بين جلوس الخطيب) أي قبل الشروع في الخطبة لاجلوس بين الخطيبين (قوله وألحق بعضهم) أي فيمكن في التغليب بوجود اللعان فيها وان لم يكن يوم جمعة كما هو قضية الالحاق ولو قيل اذا وقع اللعان في رجب او رمضان كان تحريم يوم الجمعة فيهما آكد من غيره لم يكن بعيدا

(قوله بين الركن الخ) المراد بالبينية هنا البينية العرفية بان يحاذي جزم من الحالف جزءاً من أحدهما أو ما قرب منه هـ ج (قوله لحطيم الذنوب) أي أذهابها فيه (قوله وان حلف فيه هـ) له رأى ان فيه تخوفاً للعالف أكثر من غيره (قوله ولو على سواك وطب) انما ذكر لانه اقل قيمة من غيره (قوله الاوجب له النار) أي وجوب تطهير لانه اذا لم يعتقد حل ذلك لم يكثر والخلود انما يكون للكافر (قوله وصح في الروضة صعوده) أي المنبر على المعقد فان لم يصعد او قف على يسار المنبر من جهة الهرب في المدينة وغيرهما من سائر البلاد كما في شرح الروض ١٩٢ وقوله على يسار المنبر أي على يسار من تقبل المنبر والافجهة الهرب

بين المنبر لا يساره اذ كل شيء استقبلته كان المقابل ايمينك يساره ومقابل يسارك يمينه (قوله اي قهرا) اي وامانا بخياره فلا يمنع وموتة السقر لما يتعلق به عليه وموتة المرأة عليها (قوله اي باعتبار انه محل الوعظ) اي لا باعتبار كونه اشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءاً من المسجد وعبارة شيخنا الزيادي قوله على المنبر الخ لانه اشرف بقاع المسجد (قوله غير لائق بها) اي المرأ (قوله الجحاني) بالفتح والسكون الي بخ الجحان بطن من الانصار اه اب السبوطي ولم يبين صفة ملائنة هلال بن أمية مع امرأته مع ان ملائنته أسبق كما تقدم عن شرح مسلم فانظره (قوله فلا بأس) اي لاحرمه ولا كراهة (قوله من الملائنة فيه) اي المسجد (قوله في بيعة) بكسر الباء (قوله الاما به صورة معظمة) اي فلا يجوز وان اذنوا في دخوله وقوله الاتي بلا انهم أي من حيث كونه مستحقاً لهم

أشرف بلده) أي اللعان لان في ذلك تأثيراً في الرجوع عن العین الكاذبة وعبارته مساوية لعبارة أصله أشرف مواضع البلد (فبكرة) يكون اللعان (بين الركن) الذي فيه الحجر الاسود (والمقام) أي مقام سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطيم الذنوب فيه ولم يكن بالخمر مع انه أفضل لكونه من البيت صوابه عن ذلك وان حلف فيه عرفاه الماوردي (و) في (المدينة) يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المكرم على الحال به أفضل الصلاة والسلام لانه روضة من رياض الجنة والخبر الصحيح لا يخالف عنده هذا المنبر عبد ولا أمة عينا آفة ولو على سواك رطب الاوجب له النار وفي رواية صحيحة من حلف على منبري هذا عينا آفة متقدمة من النار وصح في أصل الروضة صعوده وتحمل عبارة الكتاب عليه بأن يجعل عند بعضه على (و) في (بيت المقدس) يكون (عند الصخرة) لانها قبلة الانبياء وفي خبرنا من الجنة ومحل التغليب بالمساجد الثلاث لمن هو بها امام لم يكن بها فلا يجوز تعلقه اليها اي قهراً كما جزم به الماوردي (و) في (غيرها) اي الاما كن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) اي عليه لانه أشرفه اي باعتبار انه محل الوعظ والازجاء وروى ما أدى صعوده الى تذكرة وعارضه وزعم أن صعوده غير لائق بها بمنوع لاسيما مع رواية السبيعي وان ضعفها أنه صلى الله عليه وسلم لاعتق بين الجحاني واهل بيته عليه (و) تلاعن (حائض) ونفساء مسلمة ومسلم به جنابة ولم يجهل للغسل أو تجلس ياتو المسجد (باب المسجد) بعد دخول القاضي مثلاً اليه لحرمته مكث هؤلاء فان رأى تأخيره الى زوال المانع فلا بأس كما نقله في الكفاية أما ذميمة حائض ونفساء آمن تلو يشهما المسجد وذمى جنب فيجوز تحكيكهما من الملائنة فيه الا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذمي) اي كافي ولو معاهدا او مستأمناً (في بيعة) للنصارى (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا المساجد (وكذا بيت نار مجوسى في الاصح) لذلك فيحضره الحائضكم رعاية لا اعتقادهم لشبهة الكتاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلاعن في مجلس الحكم وعلم مما تقرر ان نحو القاضي والجمع الاتي يحضر بمجالسهم تلك الاما به صور معظمة لحرمته دخوله مطلقاً كغيره بلا ذنهم وتلاعن كافر تحت مسلم فيما ذكره في المسجد مالم يرض به (لايت احضام ونحو) دخل دارنا بأمان او هدنة وترافعوا اليها فلا يلاعن فيه بل

في مجلس

وجذت صورة اولي توجد (قوله بلا انهم) اي اما به فيجوز وظاهره انه لا يعتبر في جواز الدخول باذنهم

وجود حاجتنا للدخول ولا وجود حاجتهم وقضية اطلاقه انه يكتفى في جواز الدخول باذن واحد منهم كما يكتفى باذن واحدنا في دخولهم مساجدنا (قوله مالم يرض به) اي الزوج (قوله فلا يلاعن فيه) اي لا يجوز أخذ من قوله ولان دخوله معصية ويحتمل أن يقال اي لا يسن واظاها الاول حيث كان فيه صورة محرمة



(قوله كدهرى) عبارة مختار الصحاح والدهرى بالضم المسن وبالفتح المحدث قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم زعماء غير وا  
فى النسب اه وعبارة شيخنا الزايدى والدهرى بضم الدال كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شعبة وهو المعطل اه  
وظاهرها ان فيه اللغتين وليس مراد (قوله ويعتبر الزمن بما به تقدون ١٩٣ تعظيمه) قدينا فى هذا ما تقدم فى قوله ويغلظ

ولو فى كافر فيما يظهري زمان الخ  
فان قضيته انغلظ على الكافر  
بكونه بعد العصر (قوله من  
الاعيان والصلحاء) اى ولو كانا  
ذمين (قوله ويعلم منه اعتبار الخ)  
ليس هذا تكرار مع ما تقدم فى  
قوله ويسن حضور اربعة يعرفون  
تلك اللغة لان الغرض مما هنا  
بيان وجه اشتراط كونهم يعرفون  
تلك اللغة فى أداء السنة (قوله  
ويد من فعل ذلك بها) ويغنى  
أن يكون الفاعل لذلك فى المرأة  
محرما لها او أختى فان لم يكن ثم أحد  
منهم افا لا قرب عدم استحباب ذلك  
(قوله وبقره كل) اى نداء (قوله  
ونحو المنكوحه فاسدا) وعليه  
فقوله يصح طلاقه اى بتقدير كونه  
زوجا فى نفس الامر (قوله لشبهة  
اليمين) اى مشابهة اليمين دون  
الشهادة (قوله ولا لعان فى قذفه)  
اى غير المكاف (قوله واستدخل)  
اى ولو فى الدبر ويكون لعانه للعلم  
بالزنا او ظنه لالتفى الولد لما رانه  
لا يلحقه (قوله قذف) اى اللعان (قوله  
على ترتيب قذفهن) اى نباحته  
لو ابتدأ بالاخيرة بتلقين القاضي  
اعتدبه فيما يظهر (قوله الا فى حق  
من سماها اولاً) اى وابتدأ بها فى  
الايان الخمس وقد يقال القياس

فى مجلس الحكم اذ لا أصل له فى الحرمة واعتقادهم لوضوح فساد غير مرعى ولا أن  
دخوله معصية ولو بانهم ولا تغليظ فمن لا يتدين بدين كدهرى وزنديق بل يخلف ان لزمته  
يمين بالله الذى خلقه وورثه ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع) من  
الاعيان والصلحاء للاتباع ولا أن فيه ردع الكاذب (وأقله أربعة) لثبوت الزنا بهم قال ابن  
الرفعة ومن هنا يظهر لك اعتبار كونهم من اهل الشهادة وقدر كذا الماوردى ويعلم  
منه اعتبار معرفتهم لغة المتلاعنين (والتغليظات سنة لافرض على المذهب) كفى سائر  
الايان (ويسن لقائهم) ولو بناقته (وعظهما) بالتخويف من عقاب الله للاتباع ويقرأ  
عليهما ان الذين يشتركون بهم الله وأيمانهم الآية وخبر وحساب كما على الله الله يعلم ان  
أحد كما كاذب فهل من تائب (ويبالغ) فى التخويف (عند الخامسة) خبر ابي داود انه  
صلى الله عليه وسلم امر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موجبة ويسن  
فعل ذلك بها وبأى واضع اليد على القدم من ورائه كما صرح به الامام والغزالي (وان  
يتلاعنا قائمين) للاتباع ولأن القيام ابلغ فى الزجر ويقعد كل وقت لعان الآخر  
(وشروطه) اى اللعان ليصح ما تضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ما كان او الصورة ليدخل  
ما يأتى فى البائن ونحو المنكوحه فاسدا فلا يصح من غيره كما دلت عليه الآية ولا أن غيره  
لا يحتاج اليه لما مر انه حجة ضرورية (يصح طلاقه) كسكران وذمى وقاسق تغليب الشبهة  
اليمين دون مكره وغير مكلف ولا لعان فى قذفه وان كمل بعده ويعز عليه (ولو ارتد)  
الزوج (بعد وطء) او استدخال (فقد زف واسلم فى العدة لاعتن) لدوام النكاح (ولو لاعتن)  
فى الردة (ثم اسلم فيها) اى العدة (صح) لتبين وقوعه فى صلب النكاح (أو أصر) مرثدا  
الى انقضائها (صادف) الامان (بينونة) لتبين انقطاع النكاح بردة فان كان هناك ولد  
نفاه بلعانه نفذ والا بان فساد وحده للقذف وافهم قوله فقد زف وقوعه فى الردة فلو قذف  
قبلها صح وان أصر كما يصح عن أبيانها بعد قذفها ولو امتنع أحدهما من اللعان ثم طابه  
مكن ولو قذف أربع نسوة بأربع كلمات لاعتن لهن أربع مرات ويكون اللعان على  
ترتيب قذفهن فلو ألقى بلعان واحد لم يعتد به الا فى حق من سماها اولاً فان لم يسم بل أشار  
اليهن لم يعتد به عن أحد منهن وان رضين بلعان واحد كما لو رضى المدعون بيمين واحدة  
او قذفهن بكلمة واحدة لاعتن لهن أربع مرات ايضا ثم ان رضين بتقديم واحدة فذلك  
والا قرع نديا بينهما فان بدأ الحاكم بلعان واحدة بالقرعة اجزأ ولا ثم عليه ان لم يقصد  
تفضيل بعضهن ولا يتكرر الحديث بكرر القذف وان صرح فيه بزنا آخر لا اتحاد للقذف

(قوله ويكنى الزوج في ذلك) أى في قوله بشكر القذف (قوله والرجل) أى الذى رماها بالزنا به (قوله ولو قذف امرأة) تقدم هذا الحكم بعد قول المصنف ومن زنى مرة لم يعد محصنا الخ في قوله ولو قذف في مجلس الحكم الخ (قوله لزمه) أى إلحاقه وقوله فاعمله أى وجوباً (قوله فعفا عنه) وليس من العنوى ١٩٤ ما يقع كثيراً من الخصامة بين اثنين والقذف فيستحق للمقذوف ترك الخصومة

من غير ذكر العفو أو ما في معناه  
اذبحزدا الاعراض لا يسقط حقه بل  
هو ممكن من مطالبته واثبات  
الحق عليه متى شاء ولا سيما ان ذلك  
قرينة على انه اغتاترك الخصومة  
للعجز أو خوفاً من إلحاقه أو فحوه  
وسياق ما يصرح بذلك عند قول  
المصنف ولو عفت عن الحد الخ  
من قوله مادام السكوت أو الجنون  
الخ (قوله والزوجة كغيرها في  
ذلك) أى انه لا يتكرر بشكر  
القذف وانه لو قذفها ثم حدث ثم  
قذف ثانياً لم يحده وانها لو عفت ثم  
قذفها لم يجب لها عليه حد (قوله  
وان أقامها أحد الزانيين) هذا  
لا يناسب قوله ثم قذفها بالزنا  
الاول واظهار ان في العبارة  
سقطاً مثل أن يقال بعد قوله لانه  
قذفها بالاول وان قذفها بعد  
الزوجة بزنا آخر تعدد الحد  
لاختلاف موجب القذف لان  
الثاني يسقط بالعان بخلاف الاول  
فان أقام باحد الزانيين الخ وتقل  
سم على ج مثل ما ذكرناه (قوله  
ان لم يلاعن) هذا يشك على  
ما تقدم من ان الحد لا يتكرر  
بشكر القذف الآن يصور هذا  
بما اذا قذفها بعد الزوجة بغير

والحد الواحد يظهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه ويكنى الزوج في  
ذلك لعان واحد كزنيه الزنيات كلها وكذا الزناة ان سماهم في القذف بان يقول أشهد  
بالله اى لم الصادقين فيما ريت به فلان من الزنا به فلان وفلان ويسقط عنه الحد  
بذلك فان لم يذكرهم في لعانه لم يسقط عنه حد قذفهم ~~لكن~~ له إعادة اللعان ويذكرهم  
لاسقاطه عنه وان لم يلاعن ولا يثمة حد لقذفها والرجل مطالبته بالحد وله دفع اللعان  
ولو ابتدأ الرجل قطاباً به مجد قذفه فله اللعان لاسقاط في اوجه الوجهين بناء على ان حقه  
ثبت اصلاً لا تبعاً كما هو ظاهر كلامهم وان عفا احدهم طالب الآخر بحقه ولو قذف امرأة  
عند إلحاقه اعلام القذف للمطالبة بحقه ان اراد بخلاف ما لو أقبله عنه عمله  
لا يلزمه اعلامه لان استيفاء الحد يتعلق به فاعلمه لاستيفائه ان اراده بخلاف المال كما مر  
ومن قذف شخصاً اخذ ثم قذفه ثانياً عزر رطاهم وكذبه بالحد الاول كما علم عامر ويؤخذ منه  
ما قاله لزر كشي انه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانياً انه يعزر لان العنوى بمثابة استيفاء الحد  
والزوجة كغيرها في ذلك ان وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف أجنبية ثم تزوجها ثم  
قذفها بالزنا الاول وجب حد واحد ولا لعان لانه قذفها بالاول وعى اجنبية وان أقام  
باحد الزانيين يثمة سقط الحدان فان لم يقمها وبدأت بطلب حد قذف الزنا الاول حده ثم  
الثاني ان لم يلاعن والاسقط عنه حده وان بدأت بالثاني فلا عن لم يسقط الحد الاول وسقط  
الثاني وان لم يلاعن حد القذف الثاني ثم الاول بعد طلبها بجمته وان طالبت به بالحدين معا  
فكأبداً انهما بالاول وقذف زوجته ثم ابانها بل لعان ثم قذفها بزنا آخر فان حد الاول قبل  
القذف عزر للثاني كما لو قذف أجنبية فحده ثم قذفها ثانياً هذا ان لم يصف الزنا الى حال  
اليمينونة كما يحمله الشيخ لا يشك عامر فيما لو قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بزنا  
آخر من الحد ثم تعدد فان لم تطلب حد القذف الاول حتى قذفها فان لعن الاول عزر  
للثاني كما حرم به ابن المقرئ وصرح به البلقي وغيره واقضاء كلام الروضة وان لم يلاعن  
له حد حدين ان اضاف الزنا الى حالة اليمينونة اخذاً مما مر (ويتعلق بلعانه) اى الزوج  
وان كذب (فرقة) اى فرقة انقضاء (وحرمة) ظاهراً وباطناً (مؤبدة) فلا تحل له بعد ذلك  
ينكاح ولا ملائمين نكح الشيخين لاسبيل لك عليها وفي رواية البيهقي المتلاعنان لا يجتمعان  
ابداً وكان هذا هو مستند الودرجه الله تعالى في انها لا تعود اليه ولا في الجنة (وان  
الكذب) الملاعن (نفسه) فلا يقبده عود حل لانه حقه بل عود حد ونسب لانها حاق عليه  
وتجوز رفع نفسه اى اكرابه نفسه بغير لان المراد هنا بالاكاذب نسبة الكذب اليه

الزنا الاول ويخص ما تقدم بما لو تكرار القذف لغير زوجة ولها بزنيات بعد الزوجية وقبلها ومع ذلك فيه ظاهراً  
تظهر لما يأتي في قوله أو قذف زوجته ثم ابانها الخ (قوله مؤبدة) اى حتى في ان المباشرة والاجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها  
بان كان هناك ولا يثمة اه سم على منهج (قوله ولا ملائمين) وينبغي أن يجوز له نظرها في هذه كالحرم (قوله وان كذب) غاية

(قوله هذا نظير ما حدثت به) أي المد كور في الحديث الشريف (قوله المجوز فيه الامران) وقد روى الحديث بالرفع والنصب  
 ٥١ مناوي في شرحه الكبير على الجامع (قوله ان لم تلعن) أي تلاعن فان ١٩٥ لاعت سقط عنها (قوله لدون مامر) أي وهو

في المصور لدون مائة وعشرين  
 وفي المضغة دون ثمانين (قوله او  
 وهو بالمشرق وهي بالغرب) أي  
 ولو كان وليا يقطع بامكان وصوله  
 اليه الا لاننا نقول على الامور الخارجية  
 للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها  
 حرم عليه باطن النقي كما هو ظاهر  
 (قوله ولم يضر زمن) معقوبه أنه  
 اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم  
 لاحدهما سفر الى الآخر (قوله  
 او استدخال من غير الزوج) أي  
 او من زنا بالطريق الاولى لان اضرار  
 الولد بكونه ولد زنا اقوى منه بكونه  
 من شبهة او استدخال مني (قوله  
 نعم يلزمه ارسال الخ) أي وان  
 احتاج الرسول الى اجرة تمديد فها  
 حيث كانت اجرة مثل الذهاب  
 (قوله ومقتضى تشبيههم) أي  
 الاصحاب وقوله ان الاعتبار اعدارهما  
 أي العيب والشفعة وقوله ان كانت  
 اضيقت أي من اعدار الجمعة (قوله  
 والاوجه ان هذا ليس عذر الجمعة)  
 وليس من الاعذار الخوف من  
 الحسكام على اخذ مال جرت العادة  
 بانهم لا يقعون الا باخذها لان الترتل  
 لاجل ذلك عزم على عدم اللعان لانه  
 اذا اراده بعد ذلك طلب منه ذلك  
 المال وانتظار قاض خير من  
 المتولى بحيث لا يلحقه ما لا اصلا أو  
 دون الاول مجزئتهم لا نظرا اليه  
 (قوله ولا ينافي هذا كونه)

ظاهرا ليرتب عليه - كما هو ذلك لا يظهر اسنادا للنفس وحيدته فليس هذا نظير  
 ما حدثت به انفسها المجوز فيه الامران لان الحديث يصح نسبة ابقاعه الى الانسان  
 والى نفسه كما هو ظاهر (وسقوط الحد) او التعزير الواجب له عليه والقسق (عنه)  
 بسبب قدفها لاذية وكذا قدف الزاني ان سماء في اعانه (ووجوب حد زناها) المضاف  
 لحالة الشكاح ان لم تلعن ولو ذمية وان لم ترض بحكمنا لانهم بعد الترافع اليها لا يعتد  
 رضاهم اما الذي قبل الشكاح فسيأتي (واتتفا منسب نقاه لمعانه) أي فيه خير الصحبين  
 بذلك وسقوط حضانتهما في حقه فقط ان لم تلعن والتمعت وقدفها بذلك الزنا وأطلق لان  
 الاعان في حقه كاليئنة وحل نحو أختها واتتفا منسب قبل الوطاء (وانما يحتاج الى نقي) ولد  
 (يمكن) كونه (منه فان تعذر) لحوقه به (بأن ولدته) وهو غير تام لدون مامر في الرجعية او  
 وهوناه (لستة أشهر) فأقل (من العقد) لاتتفا مطلق الوطاء والوضع (او) لاكثر (و) لكن  
 (طلق في مجلسه) أي العقد (أو) نكح صغيرا او عسوحا او (وهو بالمشرق وهي بالغرب) ولم  
 يضر زمن يمكن فيه اجتماعهما (لم يلحقه) لاستحالة كونه فلم يمتحج في انتفائه عنه الى  
 اعان (وله نفقه) أي الممكن لحوقه به واستحقاقه (ميتا) لبقائه منسب به بعده وانه وتسقط مؤنة  
 تجهيزه عن الثاني ويرثه المستطلق ولا يصح نفي من استلقه ولا يتفق عنه من ولد على فراشه  
 وأمكن كونه منه الا باللعان ولا اثر لقول الام حلت به من وطء شبهة او استدخال مني غير  
 الزوج وان صدقها الزوج لان الحق للولد والشارع أناط لحوقه بالفراش حتى يوجد  
 الاعان بشر وطء (والنقي على القور في الجديد) لانه شرع لدفع الضرر فاشبهه بالذبا ليعيب  
 والاخذ بالشفعة فيأتي الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه ويعذر في الجهل بالنقي او القورية  
 فيصدق بيمينه فيه ان كان ممن يخفى عليه عادة ولومع مخالطته للعالم وخرج بالنقي الاعان  
 فلا يعتبر فيه فور وفي القديم قولان احدهما يجوز الى ثلاثة ايام والثاني له النقي متى شاء  
 ولا يسقط الا باسقاطه (وبعذر) في تأخير انني (لعذر) عاصر في اعدار الجمعة نعم يلزمه  
 ارسال من يعلم الحاكم فان هجر فالاشهاد والابطال حقه كغائب آخر السير غير عذر او تأخر  
 اعذر ولم يشهدوا تعبير باعدار الجمعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا  
 بالرد بالعيب والشفعة ان الاعتبار اعدارهما وهو متجه ان كانت اضيقت لكننا وجدنا من  
 اعدارهما ما ارادة دخول الحمام ولولا لتنظيف كاشله اطلاقهم والاوجه ان هذا ليس  
 عذر الجمعة ومن اعدارها كل كرية ويعذر كونه عذرا هنا ولا ينافي هذا كونه عذرا  
 في الشهادة على الشهادة كما يأتي لان الوجه اعتبار الاضيقت من تلك الاعذار (وله نقي حمل)  
 فقد صح ان هلال بن أمية لاعن من الحمل (و) له (انتظار وضعه) ليعلم كونه ولدا لان  
 ما يظن جملا قد يكون مخور يبع لالرجاء موته بعد علمه ليكني الاعان فلا يعذر به بل يلحقه

اما لو خاف من اعلامه جورا يجعله على اخذ ماله او قدر لم يجز العادة باخذ ماله ولا يبعد انه عذر  
 أي اكل الكربة

لنقصه (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيمينه ان) امكن عادة كأن  
(كان غائبا) لان الظاهر يشهد له ومن ثم لو استفاضت ولادته لم يصدق (وكذا) يصدق  
مدعى الجهل بها (الحاضر) ان ادعى ذلك (في مدة يمكن جهله) به (فيها) عادة كأن بعد  
مجهل عنها ولم يستفص عنه لاحتمال صدقه حينئذ بخلاف ما اذا اتقنى ذلك لان جهله به اذا  
خلاف الظاهر ولو اخبره عدل روايه لم يقبل منه قوله لم اصدقه والاقبل بيمينه (ولو قيل  
له) وهو متوجه للعالم او قد سقط عنه التوجه اليه لعذريته (منعت بولده) او جعله الله  
لك ولد اصالها فقال امين او نعم) ولم يكن له ولد آخر يشبهه ويدعى ارادته (تعذر تقيمه)  
ولحقه تضمن ذلك منه وضامه (وان قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيرا  
او بارك عليك فلا) يهذر النفي لاحتمال انه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حد  
أو نفي ولد (مع امكانه) اقامه (بينه وبينها) لان كلاهما تامة وظاهر الآية المشترط تعذر  
البينة صدقته الاجماع ولعل ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على ان شرط حجية فهو م  
المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاذا البينة  
(وايها) اللعان بل يلزمها ان صدقت كما قاله ابن عبد السلام وصوبوه (لدفع حد الزنا)  
المتوجه عليه باللعان لا بالبينة لانه حجة ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة لللعان غير هذا

\* (فصل في المقصود الاصل من اللعان) وهو نفي التمسك كما قال (له اللعان لنفي ولد) بل  
يلزمه اذا علم انه ليس منه كما هي بقصيلة (وان عفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق  
او غيره ولو اقام بينه وبينها الحاجة اليه بل هي آكد من حاجته لدفع الحد (و) له اللعان بل  
يلزمه ان صدق كما قاله ابن عبد السلام (لدفع حد القذف) ان طلبته هي او الزاني (وان  
زال النكاح ولا ولد) اظهار الصدقة ومباغعة في الانتقام منها (و) لدفع (تعزيره) لكونها  
ذميمة مثلاً وقد طلبته (الا تعزير تأديب) لصدقه ظاهراً كقذف من ثبت زناها بيينة  
أو اقراراً ولعانه مع امتناعها منه لان اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له  
(او لكذب) ضروري (كقذف طفله لا توطأ) اي لا يمكن وطؤها فلا لعان لا سقاطه وان  
بلغت وطالبته له لم يكذب فلم يلحق بها عارا بل يعزير تأديباً على الكذب لثلاي يعود للابناء  
ومثل ذلك ما لو قال زني بكذا مسح او ابن شهر منسلاً او لرقاء او قرناء زنت فيعزير الابناء  
ولا يلاعن وهو ظاهر عند التصريح بالفرج فان أطلق اتجه السؤال عند دعواها عن  
ارادته اذ وطؤها في الدبر يمكن فيلحق العار به او يترتب على جوابه حكمه وتعزير التأديب  
يستوفيه القاضي للطفلة بخلاف الكبيرة لا بد من طلبها وما عدا هذين أعنى ما علم صدقه  
او كذبه يقال له تعزير الكذب لما فيه من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة  
المستغنى عنه ولا يستوفى الا بطلب المقتوف (ولو عفت عن الحد) او التعزير (أو اقام بينة  
بينها) او اقرارها به (او صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل يتيمة (او سكنت عن طلب الحد)  
بلاعن (او جنت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل ايضاً (فلا لعان) في المسائل الخمس مادام

(قوله بل يلزمها ان صدقت) سكت  
عن مثل هذا في جانب الزوج لان  
اللازم لا بعد اللعان حد القذف  
وكونه قذف غيره لا يلحق به عار  
كالزنا وانما حد الزنا ان سكت به من  
اذية غيره ثم رأيت قول الشارح  
الا في في الفصل الا في قوله اللعان  
بل يلزمه ان صدق كما قاله ابن  
عبد السلام لدفع حد القذف الخ  
وهو صريح في التسوية بينهما ما  
(قوله غير هذا) اي قوله لدفع  
حد الزنا

\* (فصل في المقصود الاصل من اللعان) (قوله في المقصود الاصل من اللعان) اي وما يتبع ذلك كما تنفع اللعان  
فيما لو عفت عن الحد او غير ذلك  
(قوله لما حاجته اليه) اي نفي الولد  
(قوله او لكذب ضروري) عطف  
على قوله تأديب فهو إشارة الى أن  
ظاهراً المتن من ان هذا تعزير تأديب  
غير مراد لكن سياقي في كلامه  
ما يصرح بانه قسم من تعزير  
التكذيب فالاولى عطفه على قوله  
لصدقه ظاهراً (قوله يستوفيه  
القاضي) ظاهراً ولو لمع وجود ولي  
لم يطلب اهـ سم على حج (قوله ولا  
يستوفى) اي تعزير التكذيب

السكوت او الجنون في الاخيرين (في الاصح) اذا حاجته اليه في الكل سيما الثانية  
والثالثة لثبوت قوله بحجة اقوى من اللعان امام ولد او حمل يتقيه فلا عن حر ما و اذا  
لزمه مد بقذف مجنونة بزنا أضافه لحال افاقها او تعزير بقذف صغيرة انتظر طلم ما بعد  
كامله - ما ولا تصد مجنونة بلعانه حتى تفيق وتمنع عن اللعان والشأن له اللعان في ذلك  
لغرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بايجاب حد الزنا عليها (ولو ابانها) بواحدة او اكثر (او  
ماتت ثم قذفها) فان قذفها (بزنا مطلق او مضاف الى ما) اي زمن (بعد النكاح لا عن) للنفي  
(ان كان) هنالك (ولد) أو حمل على العمد (يلحقه) ظاهر او اراد نفيه في لعانه للحاجة اليه  
حينئذ كما في صلب النكاح وحينئذ فيسقط عنه حد قذفه لها ويلزمها به حد الزنا ان اضاف  
للنكاح ولم تلعن هي كالزوجة بخلاف ما اذا اتتني الولد عنه فيحد ولا لعان (فان أضاف  
الزنا) الذي وماها به (الى ما) أي زمن (قبل نكاحه) او بعد بينونها (فلا لعان) جائز (ان  
لم يكن ولد) ويحد لعدم احتياجه لقذفها حينئذ كالاجنبية (وكذا) لا لعان (ان كان) ولد  
(في الاصح) لتقويه في الاسناد لما قبل النكاح ورجع في الصغير مقابله واعتمده الاسنوي  
اسكون الا كثرين عليه وقد يعتد ان الولد من ذلك الزنا (لكن له) بل عليه ان علم زناها  
او ظنه كما علم بغيره (انشاء قذف) مطلق او مضاف لما بعد النكاح (ويلاعن) حينئذ  
لنفي النسب للضرورة فان ابى حد (ولا يضحني أحد توأمين) وان تزنا وولادة ما لم يكن بين  
ولادتهما ستة أشهر لان الله أجرى عادته بعدم اجتماع ولد في الرحم من ما رجل وولد من  
ما آخر اذ الرحم اذا اشغل على من فيه قوة الاحبال انسده عليه صوناه من نفو هواه  
فلا يقبل منيا آخر فلم يتبعها الحوقا وعدمه فان نفي احدهما واستلحق الآخر أو سكت  
عن نفيه او نقاهما ثم استلحق احدهما لمقامه وغلبوا الاستلحاق على النفي لقوته بصحته بعد  
النفي دون النفي بعده احتياطاً للنسب ما امكن ومن ثم لحقه ولداً ممكن كونه منه بغير  
استلحاق ولم ينق عنه عند امكان كونه من غيره الا بالنفي اما اذا كان بين وضعيهما ستة  
اشهر على ما حر في تعليق الطلاق بالحل فهما حملان كما سيذكر فيصح نفي احدهما فقط  
وسميان ان ولداً أمته لا ينفي باللعان بل بدعوى الاستبراء ولو ملك زوجته ثم وطئها ولم  
يستبرئها ثم اتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان واحتمل كونه من  
الملك فقط لم ينق به لان له طريقاً غيره كالأول واحتمل كونه من ما يحكم بأمية الولد حيث لحق  
به فلو قال الزوج قد قذفك في النكاح فلي اللعان وادعت هي صدوره قبله صدق بيمينه  
ولو اختلفا بعد القرعة وقال قد قذفك قبلها فقالت بعد ما صدق بيمينه ايضا ما لم تنكرا صل  
النكاح فتصدق بيمينها او قال قد قذفك وانت صغيرة فقالت بل بالغة صدق بيمينه ان احتمل  
صدور في صغرها او قال قد قذفك وأنا نائم فأنكرت فومه لم يقبل منه لبعده او وأنت مجنونة  
او رقيقة او كافرة نازعه صدق بيمينه ان عهد ذلك لها والاصدق او وأنت ناصبي صدق  
ان احتمل نظير ما مر او أو أن المجنون صدق ان عهد له وليس لغير صاحب القراش استلحاق

(قوله بما لم يصفه) اي بزنا لم يصفه  
(قوله ان أضافه للنكاح) اي اما  
لو أطلق فلا حد عليها حتى تحتاج  
الى اسقاطه (قوله لما قبل النكاح)  
اي او البينونة (قوله في الصغير)  
اي في الشرح الصغير (قوله فان  
أبى) اي انشاء القذف (قوله فلا  
يقبل منيا آخر) اي ويجبي الولد من  
انما هو من كثرة الماء فالتوأمين  
من ما رجل واحد في حمل واحد  
شرح الروض اه مم على منهج  
(قوله واحتمل كونه من النكاح  
فقط) اي بان كان لدون ستة أشهر  
من الملك اول ستة فأكثر من  
النكاح (قوله لانه نفيه) اي حيث  
علم انه ليس منه (قوله واحتمل  
كونه من الملك فقط) اي بان كان  
لا أكثر من اربع سنين من النكاح  
واسمته فأكثر من الملك (قوله لان له  
طريقاً غيره) وهو الخلف (قوله  
صدق بيمينه) اي فيعزرفقط

قول الحنفى قوله بما لم يصفه الخ  
ليس في نسخ النهاية التي بايدنا  
بما الخ اه معجبه



(قوله كولد موطوءة بشبهة) ومن الشبهة النكاح الفاسد \* (كتاب العدد) \* (قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يكون بوضع  
 الحمل (قوله عبادة كان) أي كصلاة وقوله أو غيرها كعدو في بعض أحوالها (قوله لا يقال فيها) أي العدة (قوله وللطلاق تعلق بهما  
 أي وذلك لأنه إذا مضت المدة في الإيلاء ولم يطالب طواب بالوطء والطلاق فان لم يفعل طلق عليه القاضي على ما مر وإذا ظهر ثم  
 طلق فوراً لم يكن عدواً ولا كفارة (قوله ١٩٨ استظهاراً) أي طلباً للظهور ما شرعت لأجله وهو براءة الرحم (قوله واكتفى

بها) أي الأقراء (قوله لأن  
 الحامل) تجلبل للنفي (قوله لكونه)  
 أي حيض الحامل (قوله عدة  
 النكاح) أي الصحيح اهـ حج واما  
 الفاسد فان لم يقع فيه وطء فلا  
 شيء فيه وان وقع فهو وطء مشبهة  
 وهو ليس ضربين بل ليس فيه  
 الاما في فرقة الحى كما يأتي (قوله  
 وهو ما لا يوصف بحمل) وفي نسخة  
 وهو كل ما لم يوجب على الواطئ  
 حداً وان اوجبه على الموطوءة  
 كوطء مجنون الخ وهذا الحد  
 اول لا يرد على الأقل وطء نحو  
 المشتركة والمكاثرة وأمه ولده  
 فان ذلك شبهة أخرى مع الحرمة  
 لكن يرد عليه وطء من أكره على  
 الزنا فانه لا يوجب الحد ومع ذلك  
 لا تجب العدة فيه اهـ ثم على حج  
 لكن في حج بعداً ومجنون او  
 مراهق او مكروه كامله اهـ ومثله  
 في شرح الروض وهو صريح في  
 وجوب العدة بوطء المكروه لعدم  
 وجوب الحد عليه (قوله لاحترام  
 الماء) أي في المجنون حقيقة وفي  
 المراهق كما لا يكونه مظنة  
 الانزال (قوله ما لم يوصف الزوج

مولود على فراش صحيح وان نفاه عنه بالعان لبقاء حق الاستحقاق فان لم يصح القراش  
 كولد موطوءة بشبهة فلكل احد استحقاقه ولونفي الذي ولد اثم لم يمتبعه في الاسلام  
 فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقته لحقه في نسبه واسلامه وورثه  
 وانتقضت القسمة ولو قتل الملاح من نفاه ثم استلحقته لحقه وسقط عنه التصاص  
 والاعتبار في الحد والعزير بحالة القدف فلا يتغيران بطرق الاسلام وعمت اوراق في  
 القاذف والمقذوف

### \* (كتاب العدد) \*

جمع عدة من العدد لاشتغالها على اقراء أو أشهر غالباً وهي شرعاً عدة تبرهن فيها المرأة  
 لمعرفة براءة زوجها من الحمل أو للتعبد وهو اصطلاحاً لا يعقل معناه عبادة كان وغيرها  
 فقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لانها ليست من العبادات المحضة غير ظاهراً ولا تفجعها  
 على زوج مات وأخرت الى هنا اتمتها غالباً على الطلاق والعان والحق الايلاء والظهار  
 بالطلاق لانها كانت اطلاقاً ولاطلاقاً تعلق بهما والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وهي  
 من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقواهم لا يكفر بها حدداً لانها غير  
 ضرورية بظهور حجة على بعض تفاسيلها وشرعت اصالة صوناً للتسبب عن الاختلاط وكروث  
 الاقراء المحقق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهاراً واكتفى بهما مع انها لا تفيد  
 يقين البراءة لان الحامل يجبض لكونه نادراً (عدة النكاح ضربان الاول متعلق بفرقة)  
 زوج (حى بطلاق ارفسح) بنحو عيب أو فساد بنحو لعان لانه في معنى الطلاق المنصوص  
 عليه وخروج بالنكاح الزنا فلا عدة فيه اتفاقاً ووطء الشبهة فانه ليس على ضربين اذ  
 لا يكون الا فرقة حى وهو ما لا يوصف بحمل ولا حرمة وان اوجب الحد على الموطوءة  
 كوطء مجنون أو مراهق كاملة ولو زنا منها فتنزهها العدة لاحترام الماء وفي معنى الطلاق  
 ونحوه ما لم يوصف الزوج حيواناً (وانما تجب بعد وطء) بذكر متصل وان كان زانداً وهو  
 على سنن الاصل ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الاحبال منه كاستئصال المني ولو في  
 دبر من فهو صبي تهيأ للوطء كما اتفق به الغزالي وخصي وان كان الذكراً شلاً خلافاً للبغوي  
 او يتقن براءة زوجها قبل العلق كان علقه بها اما قبله فلا عدة لآية كزوجة محبوب

حيواناً) أي فعدة عدة الطلاق (قوله وهو على سنن الاصل) أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك لم تسمه دخل

فلا تجب العدة بالوطء به وان كان فيه قوة (قوله تهيأ للوطء) ويشترط في الموطوءة ايضاً تهيأ للوطء اهـ شيخنا زيادى وسهم على  
 منهج عن مـ وقال ان مـ عبر عن لم يتهيأ منهما بابن سنة ونحوها وقضية تخصيص الشارح بالصبي عدم اشتراطه في الصبية الا  
 أن يقال اراد بالصبي ما يشمل الصبية فلما راجع (قوله كان علقه بها) أي براءة الرحم (قوله اما قبله) أي الوطء

(قوله لم تستدخل منيه) أى علم ذلك أم لا ولم يعلم عدم استدخاله كأن ساحقها أو نزل منيه ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة  
ويطبق به النسب وثمة قضى عدتها بالجل الحاصل منه كما يعلم عما يأتى الشارح فى قول الفصل الآتى من قوله أما إذا لم يمكن كونه منه  
كصلى لم يبلغ الخ (قوله وممسوح) أى وكزوجة ممسوح الخ وقوله مطلقا أى استدخلت ماءه أو لا وظاهره وان ساحقها حتى نزل  
ماؤه فى فرجها (قوله ويؤخذ من ذلك) أى من كونه محترما وقت الانزال وقد يقال فى الأخذ من ذلك نظران من يقول بطوق  
النسب يجعل ذلك المني محترما لعدم إيجاب الوطء المحصل له الحد (قوله فحملت منه) أى بأن لم يعلم وطؤها من زوج أو شبهه، ويمكن  
كون الولد من ذلك الوطء (قوله لم يلحقه الولد) أى ولا عده سمع من مولى حج (قوله ويقارق وطء الشبهة) أى حيث لحق به النسب  
ووجبت العدة (قوله ووطء الأب جارية أبه) أى أو وطء الشخص أمته ١٩٩ المشتركة والمكاتب والمبعضة للعلة المذكورة

(قوله وما ذكره المتولى من

لحوقه) أى الولد وقوله ضعيف

أى ومع ضعفه هو مقتضى تعريفه

الشبهة بأنها كل وطء لاحد فيه

(قوله وقول الأطباء) راجع

لأستدخال المني (قوله لم يبعد)

لكن هذا لا يرد على الأطباء لأنهم

لا يعتبرون بأن الولد منه بل يزعمون

أنه من غيره كزنا أو شبهة (قوله

من يرى حرمة) كالشافعي (قوله

فالأقرب عدم احترامه) أى فلا

يثبت النسب به وظاهره وان كان

ذلك لخوف الزنا هو ظاهره ونرى سم

على حج مانعه قوله والأقرب الأول

الخ ويقارق استدلاله بالاستقناع بغير

الحائض بأنها محل الاستقناع وتحرر

الاستقناع بها عارض بخلاف

الاستنزال بالدقائه حرام فى نفسه

كالزنا لا ينافى كونه حراما فى نفسه

أنه قد يجعل إذا اضطر له بحيث لو لاه

وقع فى الزنا لا الحل حينئذ يتسليمه

لم تستدخل منيه وممسوح مطلقا إذ لا يلحقه الولد (أو) بعد (استدخال منيه) أى الزوج  
المحترم وقت انزاله ولا أثر لوقت استدخاله كما اتفق به والد رحمه الله تعالى وان نقل  
المأوردى عن الأصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه لو استحبى  
بجحر فأمضى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال أو أنزل فى زوجته فساقت بنته منلا فأنث  
بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكرم على الزنا باهراة فحملت منه لم يلحقه الولد لانا  
لا نعرف كونه منه والشرع منع نسبة منه كما ذكره الغزالي فى وسيطه ولأنه وطء محرم  
ويقارن وطء الشبهة بأن ثبت النسب فيه تمامه من جهة طن الواطئ ولا ظن ههنا  
وطء الأب جارية أبه مع علمه بأن شبهة المالك فيها قامت مقام الظن وما ذكره المتولى من  
لحوقه به ضعيف وشمل كلام المصنف معنى المحبوب لأنه أقرب للعلاق من مجرد الإباح قطع  
فيه بعدم الانزال وقول الأطباء الهوا يفسده فلا ينافى منه ولذا ظن لا ينافى الامكان على  
أنه لو قيل بأنه متى حملت منه تبين عدم تأثير الهوا فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضا  
أما غير المحترم عند انزاله بان أنزله من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة ولا نسب يلحق به ولو  
استثنى يدين من يرى حرمة فالأقرب عدم احترامه وتجب عدة الفراق بعد الوطء وان يتيقن  
براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو يكون الواطئ صغيرا أو الموطوءة صغيرة  
لهوم مفهوم قوله تعالى من قبل أن تموهن وتعيلا على الإباح لظهوره دون المني  
المسبب عنه العلق لخفايته فأعرض الشرع عنه وكفى بسببه وهو الوطء أو دخول المني  
كما عرض عن المشقة فى السفروا كفى به لأنه مظنة (للابحالة) محترمة عن وطء واستدخال  
منى محترم ومن يبينها فى الصداق فلا عدة فيها (فى الجديد) لمفهوم الآية وما جاء عن على  
وعرضى الله عنهما من وجوب انقطاعه القديم تمام مقام الوطء (وعدة حرة ذات اقراء)  
وان اختلقت وتطاول ما بينهما (ثلاثة) أى من الأقراء وكذا لو كانت حاملا من زنا أدخل

عارض مرأه (قوله لكونه علق الطلاق بها) أى براءة الرسم (قوله فوجدت) أى بان حاضت بعد التعليق (قوله ولو يكون الواطئ  
صغيرا) أى يمكن وطء (قوله الموطوءة صغيرة) أى يمكن وطؤها (قوله للابحالة) وعليه فلا اختلى بها ثم طلقها فاذا عت أنه لم يطا  
لتتزوج حال الصداق بيمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح وان ادعى الزوج الوطء ولو ادعى هو عدم الوطء حتى  
لا يجب عليه بطلاقه إلا نصف المهر صدق بيمينه ويثبت فى هذه وجوب العدة عليه الاعتراف بالوطء، وتقدم قبيل الإيلاء التصريح  
به فى كلام المصنف حيث قال وإذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت فى الرجعة وأنكرت صدق بيمينها أنه ما وطئها (قوله وعدة  
حرة) سنألف (قوله وكذا لو كانت حاملا) أى فانها تعتمد بثلاثة أقراء

أقوله ولم يمكن خلوقه بالزوج) أي بأن ولد لا أكثر من أربع سنين من وقت إمكان وطء الزوج لها كأن كان مسافرا يجعل بعيد ومفهومة أنه لو أمكن خلوقه به بأن ولده لدون ستة أشهر من تكاح الثاني ودون أربع سنين من طلاق الأول حكم بطوقه للأول ويطلق تكاح الثاني ويصرح به قول المصنف الإتي ولو فكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر فكأنهم لم تنسج) قوله أي من حيث صحة فكاحها) صريح في أن حمل الزنا ٢٠٠ لا يقطع العدة وقدير عليه ما عرفت فصل الطلاق سفي وبدعي من قوله

ومنه أيضا ما لو نسج حاملا من زنا وطئها الإنم لا تنسج في العدة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قاله ومجمله فيمن لم تحض بكأهوا الغالب أمامن تحيض حاملا فتنتضي عدتها بالاقراء كما ذكره في العدة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه إذ لا تطويل حيث ذ فاندفع ما أطال به في التوشيح من الاعتراض عليها ٨١ وقدمنا ثم إنه يمكن حمل ما تقدم على حمل من زنا لم يسبقه حيض (قوله فيحمل على أنه من شبهة) أي منها (قوله وزعت) أي أدعت (قوله ثم استقرت) أي قبل تمام عدتها (قوله وان خالفت عاداتها) يعني أن قولها أنا لا أحيض في زمن الرضاع ينسج على عاداتها السابقة ودعواها إلا أن أنها تحيض ليس متضمنا لنعها الحيض في زمن الرضاع السابق بل هو تغير عاداتها فتكون صادقة في كل من القولين بخلاف ما تقدم من أنها لو أقرت بكونها من ذوات الإقراء ثم كذبت نفسها مناف لدعواها الأولى لأن معنى قولها أنا من ذوات الحيض أنه

الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن خلوقه بالزوج حمل على أنه من زنا كما نقلناه واقراء أي من حيث صحة فكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أمامن حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على أنه من شبهة فإن انتبه للامكان منه لنفسه كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به بالمقبى وغيره ولم ينف عنه إلا بلعان ولو أقرت بأنها من ذوات الإقراء ثم كذبت نفسها وزعت أنها من ذوات الأشهر لم يقبل لأن قولها الأول يضمن أن عدتها لا تنقض بالاشهر فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لأحيض زمن الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما افترى بجميع ذلك الوالدرجة الله تعالى لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن إمكانه وهي مقبولة فيه وان خالفت عاداتها ولو التحقت حرة ذمية دار الحرب ثم استقرت ككات حرة في أوجه الوجهين (والقره) بضم اؤه وقصه وهو أكثر مشترك بين الطهر والحيض كما حكى عن إجماع اللغويين لكن المراد هنا (الطهر) المحتوش بدمين كما قاله جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذا التزموا الجمع وهو في زمن الطهر أظهر (فان طلق طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظية (انقضت بالطن في حيضة ثالثة) لا طلاق القره على أقل لحظية من الطهر وان وطئ فيه ولان الطلاق الثلاث على اثنين وبعض الثالث شائع كما في الملح أشهر معلومات اما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من ثلاثة اقراء كوامل (او) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء فتنتضي عدتها بالطعن (في) حيضة (رابعة) اذا ما بقي من الحيض لا يحسب قرأ قطعا لان الطهر الأخير انما يتبين كماله بالشرع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول بشرط يوم وليلة) بعد الطعن في الحيضة الثالثة في الأولى وفي الرابعة في الثانية اذا لا يتحقق كونه دم حيض بدون ذلك وعلى هذا فهم ما ليس من العدة كزمن الطعن على الأول بل يتبين بهما كمالها فلا تصح فيه مارجمة وينسج نحو أوختها وقيل منها وسكت المصنف عن حكم الطلاق في النقاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسبانها من العدة وهو قضية كلامه أيضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين (وهل يحسب) زمن (طهر من لم تحض) أصلا (قرأ) أولا يحسب (قولان بناء على أن القره) هل هو (الانقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الإفصح أو (طاهر محتوش) بفصح الواو (بدمين) حيضتين أو نفسين أو حيض ونقاس فلا يحسب (والثاني) من المبني عليه (أظهر) فيكون الاظهر في المبني عدم

سبق لها حيض وقولها أنا من ذوات الأشهر معناه أنه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان (قوله ولو التحقت) حسبانها أي وهي مطلقة (قوله ثم استقرت) أي قبل تمام عدتها (قوله وهو في زمن الطهر أظهر) أي فرج القول به على القول بأن المراد به الحيض (قوله اما إذا لم يبق منه ذلك) أي لحظية (قوله وقيل منها) أي العدة (قوله وظاهر كلام الروضة الخ) معقد (قوله عدم حسبانها من العدة) أي فلا بد من ثلاثة اقراء بعده

لوزاد على خمسة عشر يوما ولحظة  
علم منه ان بهض ذلك طهر اذ لو  
فرض فيه حيض فغايبته خمسة  
عشر يوما وما زاد عليه طهر  
وخصوص كون الحيض يوما  
وليلة يتقديره لا يلزم أن يكون  
الطهر المصاحبه له هذه الخمسة  
عشر لوزان يكون الطهر لا يتم  
الابيض زمن من الشهر الذي يليه  
(قوله وبما تقرر علم الخ) معتقد  
(قوله ليست متاملة في حق  
التحصيرة) اي وعليه فلو طلقت وقد  
بقي دون خمسة عشر يوما الغت  
ما بقي من الشهر واعتدت بعده  
بثلاثة اشهر نظير ما يأتي في الامة  
(قوله او قد بقي اكثره) اي بان  
يكون ستة عشر يوما وليد فأكثر  
على ما مره في قوله ويؤخذ من  
التعليل أنه لا يشترط في هذا الاكثر  
الخ (قوله والثاني) اي والشهر  
الثاني (قوله وهذا هو المعتقد) اي  
ما قاله البلقيني (قوله وقد اطلقوا  
الكلام) اي في الكلام على التحصيرة  
ان الجنونة الخ قالوا زائدة (قوله  
بان الجنونة تعتد بالشهر) اي وان  
لم تكن متحصيرة (قوله اما اذا عرف  
حيضها) اي الجنونة زمن الجنون  
اي بان اطلع على حيضها في زمنه  
وعرف بانها حيض بعلمات ظهور  
لمن واد (قوله تساويان) اي الحرة  
والامة (قوله نخت) اي الحرة  
وقوله لطقه اي الزوج

حسبانه قرأ فاذا احضت بعده لم تنقض عدتها الا بالاطعن في الرابعة كمن طلقت في الحيض  
وذلك لما مر ان القرء الجمع والدم زمن الطهر يجمع في الرحم وزمن الحيض يجمع بهضه  
ويستتر بل بهضه الى أن يندفع الكل وهنا لا يجمع ولا ضم ولا يضاف في مارجح فماتر جمعهم  
وقوع الطلاق حالا فيما لو قال لمن لم تحض أنت طالق في كل قرء طلاق لان القرء اسم للطهر  
فوق الطلاق لصدق الاسم واما الاحتواش هنا فاعلم هو شرط لانقضاء العدة ليغلب ظن  
البراءة (عدة) حرة وأمة (مستحاضة) غير متحصيرة (باقراء المردودة) هي (اليها) حيضا  
وطهر افتقد معتادة لعدتها فيهم وميزة تميزها كذلك ومبتدأة لبوم وبسلة في الحيض  
وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون يوما من ابتداء دمها ان كانت حرة لاشتمال كل  
شهر على حيض وطهر غالبا (و) عدة حرة (متحصيرة بثلاثة اشهر) هلالية نعم ان وقع الفراق  
اثناء شهر فان بقي منه اكثر من خمسة عشر يوما عد قرأ لاشتماله على طهر لا محالة فتعد  
بعدهم بالين والآنني واعتدت من انقضائه ثلاثة أهلة ويؤخذ من التعليل انه يشترط  
في هذا الاكثر أن يكون يوما وليد فأكثر (في الحال) لاشتمال كل شهر على ما ذكره صبرها  
لسن اليأس مشقة عظيمة وبه فارق الاحتياط في العبادة اذ لا تعظم مشقته (وقيل) عدتها  
بالسبعة لخلها للزوج لاربعة وسكنى ثلاثة أشهر (بعد اليأس) لانها قبله متوقعة  
للحيض المتيقن هذا كله ان لم تحفظ قدر دورها والا اعتدت بثلاثة منها كما ذكره في الحيض  
سواء كانت اكثر من ثلاثة أشهر أم أقل وكذا لو شككت في قدر دورها ولكن قالت  
علم أنها لا تجاوز ستة مثلا اخذت بالاكثر ويجعل الستة دورها ذكره الدارمي ووافقه  
النووي في مجموعه في باب الحيض وهو المعتقد وبما تقرر وعلم ان الاكثر ليست متاملة في  
حق التحصيرة ولكن يحسب كل شهر في حقه قرأ بخلاف من لم تحض والايسة حيث  
يكملان المنكسر كإساقا من فيمارق فقال البارزي نعتد بشهر ونصف وقال البلقيني  
هذا قد ينضج على ان الاشهر اصل في حقهها وليس بمعتقد فالفتوى على انها اذا طلقت  
أول الشهر اعتدت بشهرين او وقد بقي أكثره فيباقيه والثاني أو دون أكثره فيشهرين  
بعد تلك البقية وهذا هو المعتقد قال الأذري قضية كلام المصنف وغيره ان الجنونة التي  
تري الدم لا تعتد بالشهر بل بالاقراء كالمأقلة وقد اطلقوا الكلام على التحصيرة بان الجنونة  
تعتد بالشهر كالصغيرة وهذا هو الاصح لكن يتعين حاله على حالة انبها من زمن حيضها  
وعدم معرفته اذا غايبها أن تكون حينئذ كالتحصيرة اما اذا عرف حيضها فتعتد به  
(و) عدة أمة حتى (أم ولد ومكاتبه ومن فيمارق) وان قل (بقراين) لان القن على نصف  
مال الحر وكل القرء تعتد تنصيفه كالطلاق وليس هذا من الامور الجارية التي تتساويان  
فيها لان ما زاد على القرء هنا زيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرة أكثر  
نقصت بثلاثة نعم لو تزوج لقطعة ثم أقرب بالرق ثم طلقتها اعتدت عدة حرة لطقه او مات  
عنها اعتدت عدة أمة لطق الله تعالى (وان عتقت) أمة بسائر أحوالها (في عدة ربعة)

(قوله يفتح العين) انما سبها بذلك اشارة الى ان هذه النسخة اوضح من التي وجد فيها رجمة (قوله ومن في حكمها) اي عدة الوفاة (قوله وامته فكذلك) اي قمت بثلاثة اقراء الا ان هذا لا يتقرر على ما قدمه من ان العبرة بظن الواطئ فكان الاولى جعله مستأنفا كان يقول لكن لو وطئ حرة ظاننا ان زوجها الامه الخ والحاصل ان العبرة بالحرة ما في نفس الامر او بظن الواطئ وفي سم على حج فرع وطئ امه لغيره بظن امته اعتدت بقره واحد ورضاه وقول سم اعتدت اي استبرأت بقره الخ (قوله اعتدت بقره) يتأمل وجهه فانها امته ٢٠٢ في نفس الامر ومن في حكمها بحسب الظاهر وكل منهما لا يقتضي وجوب عدة فاعل المراد انها اعتدت بذلك

بفتح العين بلفظ المصدر (كملت عدة حرة في الاظهر) لان الرجمة زوجة في أكثر الاحكام فكانها اعتقت قبل الطلاق والثاني تتم عدة امة نظر الوقت الوجوب (او) اعتقت في عدة (بينونة) او وفاة (فامة) اي فلتكمل عدة امة (في الاظهر) لان البائن ومن في حكمها كالاجنبية والثاني تتم عدة حرة اعتبارا بوجود العدة الكاملة قبل تمام الناقصة اما لو اعتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشئ واحد فتعتد بعدة حرة قطعا والعبرة في كونها حرة او امة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ امه غيره ظاننا ان زوجها الحرة اعتدت بثلاثة اقراء او حرة ظاننا ان زوجها الامه او امته فكذلك فيما يظهر كما هو قضية المنقول وهو الوجه وقال في الشرح الصغير المشهور القطع به وان جرى بعضهم على خلافه ولو وطئ امته بظن انه يزني بها اعتدت بقره لحقه ولا اثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يحد كما يأتى ادمم تحقيق المقدسة بل ولا يعاقب في الاخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الصلاح وكذا كل فعل اقدم عليه ظاننا انه معصية فاذا هو غيرها اي وهو مما يفسق به لوارثه كعبه حقيقة (و) عدة (حرة لم تحض) لصغرها او لعله اوجبه لمنعه اربعة ادمم اصله وولدت ولم تزدما (او يست بثلاثة اشهر) بالالهة لانه هذا ان انطبق الفراق على اول الشهر بتعلق او غيره لقوله تعالى واللائي ينسبن من الحميض من نساءكم ان اردنتم نعدن ثلثة اشهر واللائي لم يحضن اي فعدن كذا في الحذف المبتدأ والخبر من الثاني لدلالة الاول عليه ومرفى السلم انه لو عقد في اليوم الاخير من الشهر كصفر وأجل بثلاثة اشهر مثلا فنقص الربيعة من جمادى او جمادى فقط حل الاجل بمضيها ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الاخرة ومثله يبيح هنا (فان طلقت في اثناء شهر فبعده هلالا وتكمل) الاول (المنكسر) وان نقص (ثلاثين) يوما من الرابع وفارق ما مر في المتخيرة بان التكميل ثم لا يحصل الغرض وهو يتقن الطهر بخلافه هنا لان الاشهر متأصلة في سق هذه (فان حاضت فيها) اي اثناء الاثني عشر (وجبت الاقراء) اجماعا لانها الاصل ولم يتم البذل ولا يحسب ما مضى للاولى باقيا ما قرأكم ما مر وخرج فيها به دها

عدة فاعل المراد انها اعتدت بذلك  
تعتد اذا كانت من زوجة فيحرم على  
زوجها وطؤها قبل الاستبراء  
وانه لا يجوز له تزويجها اذا كانت  
خلية قبل الاستبراء ايضا والظاهر  
ايضا ما وجه التقييد بالقره مع ان  
عدة الامه قرآن الا ان يقال اراد  
بالعدة هنا الاستبراء (قوله عقاب  
الزاني) اي لانها امته في نفس  
الامر وان اثم بالاقراء (قوله وكذا  
كل فعل) اي يفسق به (قوله فاذا  
هو غيرها) هذا يشكل عليه ما لو  
زوج امته مودته ظاننا حيايتها فبان  
ميتا فانه صحيح مع ان اتمامه على  
العقد حرام لانه تصرف في مال  
الغير بغير اذنه وهو يقتضي  
الفساد وتعاطي العقود الفاسدة  
كبيرة ومقتضاه انه يفسق به فلا  
يصح ان قلنا تزويجه بالولاية على  
المرحوم وما لو تزوج مولايته بعد  
اذنها ظاننا انه لا ولاية له كان  
زواج اخته ظاننا حيايتها والمده فبان  
خلاله اللهم الا ان يمنع أن تعاطيه  
ذلك كبيرة فلا يفسق به على ان

المعدة في تعاطي العقود الفاسدة انه ليس كبيرة خلافا للحج لكن هذا لا يردن القائل بفسقه انما هو  
لا قدمه بالتصرف فيما ينفقه غيره (قوله او ولدت ولم تزدما) اي قبل الحمل اه سم على حج واطلاق الشارح يشعل ما بعد  
الولادة وفي ع ماوافق اطلاق الشارح وعبارته قوله لم تحض هو شامل كما قاله الزركشي فتقلا عن الروضة لمن ولدت ولم تنفاسا  
ولا حياضا سابقا فانها تعتد بثلاثة اشهر حيث طلقت بعد الولادة (قوله لان الاشهر متأصلة) اي اصله لا يبدل عن غير (قوله ولا  
يحسب ما مضى للاولى) اي من لم تحض



(قوله فلا يؤثر فيه الحيض) بالنسبة للاولى باقسامها بخلاف الايسة كما يأتي ٥١ ج وقوله كما يأتي اي في قوله فعلى الجديد الخ (قوله يعني من فيمارق) اي وان قل (قوله خلافا لما اعتمد الزركشي) ٢٠٣ لعله يقول ان عدتها ثلاثة اشهر لما قالها

بالايسة (قوله فتعتمد بالاشهر) انظر عليه هل يعتمد من الرجعة الى اليأس ام ينقضي بثلاثة اشهر كظنه السابق في التهمة الظاهر الاول ٥١ عمدة وهل مثل الرجعة النفقة ام لافيه نظرا ايضا والا قرب الاول لان النفقة تابعة للعدة وقتنايتها وطريقه في الخلاص من ذلك ان يطلقها بقية الطلقات الثلاث (قوله وان لم تخص اصلا) افهم تخصيص جواز الاستحصال بها بين حرمة استحصال الحيض على غيرها كمن تخص كل شهرين مثلا فاردت استحصال الحيض بدواء تنقضي عدتها فيمادون الاقراء المعتادة فليراجع ولعله غير مراد (قوله وهو ممنوع) لعل المراد عند هذا القائل انه يمنع على وليها تمكينها منه والانفيع المكاف لا يتعلق به خطاب (قوله اذهى) اي التسعة اشهر (قوله والثاني تنقل الى الاقراء مطلقا) اي نكحت ام لا (قوله قال ابن المقرئ) اي في متن الروض (قوله في اوائل الباب) اي من الروض (قوله انما اعتمد هناك) اي في اوائل الباب يعني ان المنقول في ذات الاقراء اذا ايسر البناء على ماضى من اقراء محلله اذ يتعلق بها نكاح فاسدا والاقتضاؤه فمأذون

فلا يؤثر فيه الحيض (و) عدة (أمة) يعني من فيمارق لم يحض أو نكحت (بشهر ونصف) لا مكان التبويض هنا بخلاف القرء الذي يظهر نصفه الا يظهر وركه فوجب انتظار عدم الدم (وفي قول) عدتها (شهران) لانها بدل القرأين (و) في (قول) عدتها (ثلاثة) من الاشهر ورجعه جمع عموم الآية (ومن انقطع دمها العلة) تعرف (كرضاع ومرض) وان لم يرب برؤ كما شمله اطلاقهم خلافا لما اعتمد الزركشي (تصبر حتى تحيض) فتعتمد بالاقراء (أو) حق (تيا من ف) تعتمد (بالاشهر) وان طال المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضى الله عنه حكم بذلك في المرضع ورواه البيهقي بل قال الجويني هو كالاجماع من الصحابة رضى الله عنهم (أو) انقطع (لالعلة) تعرف (في كذا) تصبر لسن اليأس ان لم تحض (في الجديد) لانها راجعها العود كالاولى واهذه وان لم تحض أصلا وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استحصال الحيض بدواء ومن زعم ان ذلك استحصال للتكليف وهو ممنوع ليس في عمله كما لا يخفى (وفي القديم) وهو مذهب مالك وأحمد (تربص تسعة أشهر) ثم تعمد بثلاثة أشهر لتعرف براءة الرحم اذهى غالب مدة الحمل (وفي قول) قديم أيضا تربص (أربع سنين) لانها أكثر مدة الحمل فتبين براءة الرحم ثم ان لم يظهر حمل (تعتمد بالاشهر) كما تعمد بالاقراء المطلق طلاقها بالولادة مع يقين براءة زوجها (فعلى الجديد لو حاضت بعد اليأس في الاشهر) الثلاثة (زوجت الاقراء) لانها الاصل ولم يتم البذل وبحسب ما مضى قرأ قطعاً لا حتماً به دم من (أو) حاضت (بعدها) اي الاشهر الثلاثة (فأقوال أظهرها ان نكحت) زوجاً آخر (فلا شيء) عليها لان عدتها انقضت بظواهرها ولا ريبه مع تعلق حق الزوج بها (والا) بأن لم تنكح غيره (فالاقراء) واجبة في عدتها لتيين عدم يأسها وانما ممن يحضن مع عدم تعلق حق بها والثاني تنقل الى الاقراء مطلقاً ما ذكر والثالث المنع مطلقاً لان قضاء العدة بظواهرها ولو حاضت الايسة المنتقلة الى الحيض قرأ أو قرأين ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر قال ابن المقرئ كذا اقراء أبست قبل تمامها واعترض بأن المنقول خلافه كما سيأتي في أوائل الباب الثاني وأجاب الواو الدرجة الله تعالى بأنه انما اعتمد هناك بما وجد من الاقراء لصدور عقد النكاح بعده وان كان فاسداً او النكاح مقتضى للاعتداد بما تقدم منه من الاقراء أو الاشهر (والمعتبر) في اليأس على الجديد (يأس عشرتها) اي نساء أقاربها من الابوين الاقرب اليها فالاقرب لتقاربهم طبعاً وخلقا وبه اعين ان نساء العصبية في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسسته ويعتبر أقلهن عادة وقيل أكثرهن ورجحه في المطلب ومن لاقرية لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) يأس (كل النساء) في كل الازمنة باعتبار ما يبلغه فاعلمه ويعرف (قلت ذا القول أظهر والله أعلم) لبناء العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحده وباعتبار ما بلغه من اثنتين وستين سنة وفيه أقوال أخر أقصاها خمس وعشرون

قولهم كذا اقراء أبست فيمن لم تنكح وما اعترض به من ان المنقول خلافه لا يرد لانه مفروض فيمن نكحت (قوله وحده دونه باعتبار الخ) معتمد

(قوله وتفصيل طروا الحيض) أي بعد سن اليأس (قوله ويعتبر بعد ذلك بما غيرها) أي من معاصرها أو من بعدهم (قوله صدقت في ذلك) وعلوم أن الكلام حيث لم تقدم عليها بينة بخلاف ما قالته (قوله وانقطاعه) أي وذلك لا يعلم إلا منها وهو المقصود بالدعوة والسن وتقع بما قبل قولها فيه \* (فصل في العدة بوضع الحمل) \* (قوله بوضع الحمل) أي وما يتبع ذلك مما لو انقضت العدة ثم نكحت الخ (قوله بوضعه) أي ولو على غير صورة الآدمي كما يأتي عن سم \* (فرع) \* قال سم على حج يقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به العدة ونظيره ولو مع كبر بطنها الاحتمال أنه ريج م ر ولو مات الحمل في بطنها وتعذر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها اه وكالتفقة السكني بالاولى (قوله ومحسوح ٢٠٤ ذكره وأنشأه مطلقا) أي أمكن استدخالها منه أم لا (قوله ولم يمكن أن

تستدخل منه) ينبغي أن محله ما إذا لم تعترف باستدخال المتى بأن ساقها فنزل منه بفرجها (قوله فلا تنقض به) ولا يشترط لا اعتبار العدة بالشهر بوضع الحمل بل تنقض العدة مع وجوده على أنه من زنا ولا حد عليها لعدم تحقق زناها (قوله أي لفرقة الحياة) ليس في كلام الشارح هنا ما يقتضي خلافه حتى يحتاج للتنبيه عليه فليأمل وأعله أراد التعريض بما سيأتي عنه في فصل عدة حرة الخ من قوله ولو احتمالا لم يفتي بلعان (قوله وانفصال كله) لو انفصل كله الأشهر انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشعر وكالشعر فيأذ كراظفر كذا أنقضى بذلك م ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاؤها بوضعه م ر اه سم على حج وقول سم غير آدمي أي بان كان من زوجها وخلق على

وإذا ناهي الخمسون ونفصيل طروا الحيض المذكور يجري نظيره في الأمة أيضا ولو رأت بعد سن اليأس ما يمكن أن يكون حيضا أصرا على سن اليأس زمن انقطاعه الذي لا عود بعده ويعتبر بعد ذلك بما غيرها كما قالوا لأن الاستقراء هنا غير تام بخلاف ما مر في الحيض في أقله وأكثره فإنه تام ولو ادعت بلوغها سن اليأس لتعتد بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب بينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه قواهم لا يقبل قول الإنسان في بلوغه بالسن إلا بينة ليسرها أي غالباً لأن ما هنا مترتب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استدلالاً

\* (فصل في العدة بوضع الحمل) \* (عدة الحامل) حرة وأمة عن فراق حتى بطلاق وجبي أو بائن أو ميت (بوضعه) أي الحمل أقوله تعالى وأولات الاحمال اجعلن أن يضعن حملهن فهو شخص لا ية والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم ولأن المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط نسبه إلى ذى العدة) من زوج أو واطي بشبهة (ولو احتمالا كمنى بلمان) وهو حمل لأن نسبه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه لحقه ما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين ومم وح ذكره وأنشأه مطلقاً وذكركه فقط ولم يمكن أن تستدخل منه وباللحقه وان لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث البلقيني للعوق وغيره عدمه وولود دون ستة أشهر من العقد فلا تنقض به وقول الشارح فإذا لعن الحامل ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه أي لفرقة الحياة لأن الملاعة لا تعتد بالوفاة (و) بشرط (انفصال كله) فلا أثر لخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله أو لا بوضعه الذي هو صريح في وضع كله لاحتماله للشرطية ومجرد التصوير وزعم أنه لا يقال وضعت إلا إذا انفصل كله مردود (حتى ثاني توأمين) لأنهما حمل واحد كما مر (ومتى تخلل دون ستة أشهر فتوأمين) أو ستة فلا بل هما حملان فالحاق الغزالي الستة بمادونها نسبة فيه الرافعي إلى خلل في ذلك ولم يدع ادعائني الخلل بأنه لا بد من لحظة للوطء أو الاستدخال عقب وضع الأول حتى يكون منه هذا الحمل الثاني وذلك يستدعي

غير صورة الآدمي ولو وطئها غير آدمي واحتمل كون الحمل منه لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لأن الشرط ستة نسبه إلى ذى العدة ولو احتمالا وهو موجود هنا (قوله لاحتماله للشرطية) أي لأن يكون المعنى بشرط انفصال كله وقوله ومجرد التصوير يريد أن ذكر الكل صورة مما يصدق عليه الوضع (قوله حتى ثاني توأمين) اعلم أن التوأم بلا همز اسم لجموع الولدين فأكثري بطن واحد من جميع الحيوان ويهمز كرجل توأم وامرأة توأم مفرد وتنثيته توأمين كافى المتن فاعتراضه بأنه لا تنثيته لهم لم أعلم من الفرق بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان تنثيته المتن انما هي للمهموز لا غير اه حج

( قوله لم تنقض الابوضه ) اى ولو خافت الزنا قال سم ولم تسقط نفقتها اه وفى سم على حج ولو اسفر في بطنه امسدة طوبله  
وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا الواسعرحيا في بطنه او زاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحفل بوضع ولا وطء ولا  
يتانى ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربعة حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الاربع  
وكلامنا في معالوم البقاء زيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما  
فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت بما اذا فانه حيث علم ان اكثر ٢٠٥ الحمل اربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر

من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجزئه  
في بطنها من الحركة مثلا ليس  
مقتضيا لكونه حلا نعم ان ثبت  
ذلك بقول معصوم كعيسى وجب  
العمل به ( قوله فليكتف بقابلة )  
اى امرأة واحدة ر قوله ان تزوج  
باطنا يؤخذ من ذلك ان محل  
الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للبطن  
امما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت  
الاباربع من النساء او رجلين او  
رجل وامرأتين ثم وأتيه في شرح  
الروض صرح بالاربع بالنسبة  
للظاهر وفى حج فرع اخفقوا في  
التسبب لاسقاط ما لم يصل لحد  
فقد الروح فيه وهو مائة وعشرون  
يوما والذى يتجه وفاقا لابن العماد  
وغیره الحرمة ولا يشك عليه  
جواز العزل لوضوح الفرق بينهما  
بان المني حال نزوله محض جماد  
لم يتم بالجماع بوجه بخلافه بعد  
استقراره في الرحم واخذ في  
مبادئ التخلق ويعبر ف ذلك  
بالامارات وفى حديث مسلم انه  
يكون بعد اثنتين واربعين ليلة اى

سنة اشهر ولحظة لحقت انتفت اللحظة لزم نقص السنه ويلزم من نقصها الحق الثاني بنى  
العدة وتوقف انقضاءها عليه لا يقال يمكن مقارنة الوطاء والاستدخال للوضع فلا يحتاج  
لتقدير تلك اللحظة لانا نقول هو في غاية الندور مع انه يلزم عليه انتفاء الثاني عن ذى العدة  
مع امكان كونه منه المعصوب بالغالب كما لم فامتنع نفسه عنه مراعاة لذلك الامر  
النادر الاحتياط للنسب والاكتفاء فيه مجزء الامكان وحينئذ يلحق الثاني بنى العدة  
لانه يكتفى في الاحاق بمجرء الامكان ويلزم من لحوقه توقف انقضاء العدة على  
وضعه وفى بعض الشروح هنا ما يخالف ذلك ( وتنقض ) العدة ( بميت ) لاطلاق الآية  
ولو مات في بطنه واسقرا اكثر من اربع سنين لم تنقض الابوضه اعموم الآية كما أفتى به  
والدرجته الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك ( لعلقة ) لانها تسمى دمالا حلا ولا يعلم انها  
أصل آدمى ( و ) تنقض ( بضعه فيها صورة آدمى خفية ) على غير القوابل ( أخبر بها )  
بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم ( القوابل ) لانها حينئذ تسمى حلا وعبروا بأخباره لانه  
لا يشترط افظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض او محكمكم واذا اكتفى بالاخبار  
بالنسبة للبطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فآخبرها  
عبد جوفه ان تزوج باطنا ( فان لم يكن ) فيها ( صورة ) خفية ( و ) لكن ( قلن ) اى القوابل  
مثلا مع تردد ( هى أصل آدمى ) ولو بقيت تخلفت ( انتقضت ) العدة بوضعها أيضا ( على  
المذهب ) لتيقن براءة الرحم بها كالم بدلى ولى وانما لم يعتد بها في الفترة وأمسية الولادة لان  
مدارهما على ما يسمى ولد او تسمى هذه مسئلة النصوص لانه نص هنا على انقضاء العدة  
بها وعلى عدم وجوب الفترة فيها وعدم الاستبدال والفرق ما مر ( ولو ظهر في عدة اقراء  
أو أشهر ) او بعدها كما قاله الصيرى ( حمل للزوج اعتدت بوضعه ) لانه أقوى بدلالته على  
البراءة قطعاً بخلافهما ( ولو ازنات ) اى شكت في انها حامل لوجود ثقل أو حركة ( فيها )  
اى العدة باقراء أو أشهر ( لم تسكح ) أخبر بعد الاقراء أو الاشهر ( حتى تزول الرية )  
بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل اذ العدة لزمها بيقين فلا يخرج منها الا  
يقين فان شككت مرثاة فباطل وان بان أن لا حمل وفارق ظاهره بأنه يحق طالشك في حل

ابتداءه كما مر في الرجعة ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثيرون وهو ظاهر اه وقول حج والذى يتجه الخ لكن  
في شرح م ر في امهات الاولاد خلافه وقوله واخذ في مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول يخالفه وقوله  
من أصله اى اما ما يطى الحمل مدة ولا يقطع من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر ثم الظاهر انه ان كان لعذر كترية ولدت لم يكره ايضا  
والا كره ( قوله بدلاته ) اى بسبب بدلاته الخ ( قوله وان بان ان لا حمل ) اى خلافا للحج والاقرب ما قاله حج ووجهه ان العبرة  
في العتود بما في نفس الامر \* ( فائدة جلية ) \* من خصاله صلى الله عليه وسلم ان ينكح من شاء قبل انقضاء عدتها =

وهي عبارة عن الخصائص التي هي في الفصل الثالث مانصه فلو رغب في نكاح امرأة خلية لزمها الاجابة واجبرت وحرم على غيره خطيبها بمجرد الرغبة أو زوجة وجب على زوجها طلاقها لينكحها قال الغزالي في الخلاصة وله حديثه نكاحهما من غير انهاء عدة وكان له ان يخطب على خطبة غيره الى آخر ما ذكره واطال فيه اه المراد منه ثم رأيت في خصائص الخطيب في مانصه هل كان يصل له نكاح المعتدة فيه وجهان أحدهما ٢٠٦ الجواز حكمه البغوي والرافعي قال النووي في الروضة هذا الوجه

حكاه البغوى وهو غلط ولم يذكره  
جهور الاحصاب وغلطوا من ذكره  
بل الصواب القطع بامتناع نكاح  
المتقدمه من غيره اهـ والدليل على  
المنع انه لم ينقل فعل ذلك وانما نقل  
عنه غيره فى حديث صفية  
السابق انه سلمها الى أم سليم وفيه  
واحسبه قال تعدد فى بيتها وفى  
الصحیح ايضا انهما لم يلتصدا  
الصم بما حملت فبقي بها فطال  
هذا الوجه بالكلية وكيف يكون  
ذلك والعدة والاستبراء وضعافى  
الشرع لدفع اختلاط الانساب  
واذا كان فعل ذلك فى المسيية من  
نساء اهل الحرب فكيف بمن عليهما  
عدة لزواج من اهل الاسلام  
ويطرد مثل ذلك فى المستبرأة ووقع  
فى خلاصة الغزالي انه كان له أن  
يتزوج من وجب على زوجها  
طالقتها اذ ارغب فيها النبي صلى  
الله عليه وسلم من غير انقضاء عدة  
وهذا قريب مما ذكرناه من الوجه  
فى نكاح المعتدة وجرمه بذلك  
محب وانى له بذلك لاجرم قال ابن  
الفضلاح كما نقله ابن الملقن عنه  
وهو غلط منكروددت محوه منه

المذكورة اكونها المقصودة بالذات لا يلتصق في غيرها وسيأتي في زوجه المفقود ما يشك كل على هذا مع الفرق بينهما (أو) ارباب (بعدها) اى العدة (وبعد نكاح) لاخر (اسفر) النكاح لوقوعه صحيا ظاهرا فلا يطل الايقين (الا ان تلد لدون ستة أشهر من) امكان علوق بعد (عقد) فلا يستمر لتحقق المطل حينئذ فيحكم بيطالانه وبأن الولد الاول ان امكن كونه منه اما اذا ولد له لستة أشهر فأكثر فالولد الثاني لان فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم يتطو لا مكانه من الاول لثلا يطل ما صح مجرد الاحتمال وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولدان امكن كونه منه وان امكن كونه من الاول لا انقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا (أو) ارباب (بعدها) اى العدة (قبل نكاح فلتصبر) ندبا والا كره وقيل وجوبا (لتزول الرية) احتياطا (فان نكحت) ولم تصبر لذل (فالمذهب عدم ابطاله) اى النكاح (في الحال) لان لم يتحقق المطل (فان علم مقتضيه) اى البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر محاسرا (أبائنا) اى حكمنا بيطالانه لتبين فسادهما والا فلا ولو راجعها وقت الرية وقفت الرجعة فان بان جل صحت والا فلا والطريق الثاني في ابطاله قولان للرد في انتفاء المانع وان علم انتفاؤه لم يطله ولحق الولد بالثاني (ولو أبانها) اى زوجته بخلع او ثلاث ولم تنف الجمل (فولدت لاربعة سنين) فأقل ولم تتزوج بغيره او تزوجت بغيره ولم يمكن كون الولد من الثاني (لحقه) وبان وجوب نفقتها وسكناها وان آتت بانقضاء العدة لقيام الامكان اذا كثر مدة الحمل اربع سنين بالاستمرار وابتداء المدة من وقت امكان الوطء قبل الفراق فاطلاقهم الجمل انه من الطلاق محمول على ما اذا قارنه الوطء بتجيزا وتعليق والحاصل ان الاربع متى حسب منها لحظة الوضع ولحظة الوطء كان لها حكم مادونها ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم يتطو اهنالغلبة القساذ على النساء لان الفراش قرية ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (أو) ولدت (لاكثر) من اربع سنين مما ذكر (فلا) يلحقه لعدم الامكان وقد كرت تميم التقسيم فلا تكرر في تقدمها في الامان (ولو طلة) ها (رجعيا) فانت بولد لاربعة سنين لحقه وبان وجوب نفقتها وسكناها ولا كثر (وحسبت المدة من الطلاق) وحذف هذا من البائن اعلم ما هنا بالاولى لانه اذا حسب من الطلاق مع انها في حكم الزوجة فالباين أولى ومن ثم وقع خلاف في الرجعية كما قال (وفي قول) ابتداءها (من انصرام العدة) لانها

وتسرع فيه صاحب محبة تصير الجوابي ومنشؤ من نصيف كلام اتى به المزني اه وقوله ويجب على  
زوجها طلاقها قال في العباب ولم يقع ذلك بل طلاق زيد بن زب بنت جحش اتفاقا بالقاء الله في قلبه لا اضطراري بحكم الوجوب  
وزوجها الله من النبي صلى الله عليه وسلم فحلت له بلا لفظ (قوله فيلحقه) اي الواطئ بالنسبه (قوله وقت الرجعة) اي فيصير  
عليه قربانم وغيره

(قوله وبما تقر) أى فى قوله فانت بولد (قوله وانها) أى وعلم انها (قوله وان هاتين الدالتين) أى قولهما اشتملت عليه الخ وقوله  
ومن الثانى دلالة الاول عليه (قوله من دلالة النجوى) أى من دلالة مفهوم الموافقة وهو ان يكون الحكم المسكوت عنه  
موافقا للمذكور (قوله أو وطئت بشبهة) أى بعد العدة ٢٠٧ (قوله وان امكن) غاية (قوله نحو بعده) افهم

ان عامة اهل مصر الذين هم بين  
العلماء لا يعدون فى دعواهم  
الجهل بالمقصد فيكونون زنة ومنه  
اعتقادهم أن العدة اربعة يوم  
مطلقا (قوله وطء الشبهة) أى فى  
العدة (قوله وان كان) غاية (قوله  
وان اعتقد البلقيني الخ) ضعف  
(قوله واتسابه بنفسه) أى فلولم  
يتسبب به البلوغ لم يجبر عليه  
بل وازانه لم يل طبعه لو احدث منها  
(قوله حاملا الخ) يؤخذ من هذا  
جواب سادس وقع السؤال عنها  
وهى بكر وجدت حاملا وكشف  
عليها القوايل فرائنها بكر اهل  
يجوز لولها ان يزوجه بالاجبار  
مع كونها حاملا أم لا وهو انه يجوز  
لوليها تزويجها بالاجبار وهى حامل  
لاحتمال ان شخصها ذلك كره على  
فريها فافضى ودخل منيها فى  
فريها فحملت منه من غير زوال  
البكارة فهو غير محترم فيصح  
نكاحها فى هذه الصورة مع وجود  
الحمل واحتمال كونها زنت وان  
البكارة عادت والتحمت فيه اسامة  
ظن بها فعملنا بالظاهر من أنها بكر  
مجيبة وان لوليها ان يزوجه  
بالاجبار (قوله وفيه الجمع المار)  
أى فى قوله فى الفصل السابق

كالمكوسة وبما تقر فى عبارته اندفع ما عترض به عليها وانما من محاسن عبارته البليغة  
لما اشتملت عليه من الحذف من الاول دلالة الثانى عليه ومن الثانى دلالة الاول عليه  
وان هاتين الدالتين من دلالة النجوى التى هى من أقوى الدلالات وفى الرجعية وجه انه  
يطهره من غير تقدير مدة ويؤخذ رده من قول المصنف المدة بالعهدي المصروفة بان  
الاربع تعتبر فيها أيضا (ولو نكحت بعد العدة) آخر أو وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة  
أشهر) من امكان العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكانتم لم تنكح) ولم توطأ ويكون  
الولد الاول ان كان لاربع سنين فأقل من طلاقه أو امة كان وطئه نظير ما مر لا تنصيص  
الامكان فيه (وان كان) وضع الولد (لستة) من الأشهر عما ذكر (فالولد الثانى) لقيام  
فراشه وان امكن كونه من الاول (ولو نكحت) آخر (فى العدة) نكاحا (فاسدا) وهو  
جاهل بالعدة أو بالتحریم وعذر لنحو بعده عن العلماء والافهوزان لا نظر اليه مطلقا  
وكأنه كاح الفاسد فى تفصيله الآتى وطء الشبهة (فولدت للامكان من الاول) وحده بان  
ولدت له لاربع سنين فأقل مما مر ولدون ستة أشهر من وطء الثانى (لحقه وانقضت) عدته  
(بوضعه ثم تعتد) ثانيا (لثانى) لأن وطئه شبهة (أو) ولدت (للامكان من الثانى) وحده  
بان ولدت له لا كثر من اربع سنين من امكان العلوق قبل فراق الاول ولستة أشهر فأكثر من  
وطء الثانى (لحقه) وان كان طلاق الاول رجعيا كما هو ظاهر عبارته وان اعتقد البلقيني  
ونقله عن نص الام انه اذا كان طلاقه رجعيا يعرض على القائف (أو) أتت به للامكان  
(منها) بان كان لاربع سنين من الاول ولستة أشهر فأكثر من الثانى (عرض على قائف  
فان الحق به باحدهما فكالامكان منه فقط) وقد علم حكمه أو بهما أو توقف وقد انتظر  
بلوغ الولد واتسابه بنفسه اما اذا لم يكن من أحدهما كان ولدت لدون ستة من وطء  
لثانى ونفوق اربع من نحو طلاق الاول فهو منقضى عنهما وقد بان ان الثانى نكحها حاملا  
وهل يحكم بفساد النكاح حملا على انه من وطء شبهة من غيره أو لاجل اعلى انه من الزنا وقد  
جرى النكاح فى الظاهر على الصحة الاقرب كما قاله الأذرى الثانى وجزم به فى المطلب  
وفيه الجمع المار ونخرج بالفاسد نكاح الكفار اذا اعتقدوا صحته فاذا أمكن منهم فهو  
لثانى بلا قائف

\* (فصل فى تداخل العديتين) \* اذا (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (بان) هو بمعنى  
كان (طلق ثم وطئ) رجعية أو باتنا (فى عدة) غير جل من (أقراء وأشهر) ولم تجبل من  
وطئه (جاهلا) بانها المطلقة أو بتحریم وطء المعتدة وعذر لنحو بعده عن العلماء (او عالما)

بعد قول المصنف وعدة حرة الخ ولو حمل حال الحمل ولم يكن لحوقه الخ \* (فصل فى تداخل العديتين) \* (قوله فى تداخل  
العديتين) أى وفيما يقبضه من نحو عدم صحة الرجعة زمن وطء الثانى (قوله او عالما) أى او جاهلا لم يعذر على ما أفهمه قوله قبل  
وعذر لنحو بعده الخ



(قوله في الرجعة في الرجعي) اي في الرجعة بالطلاق الرجعي (قوله وهي من تحيض) قضيتها لا تعد اذ بالحيض مع الحمل لكنه حكم بدخوله في الحمل استغنا به وفيه ان الحيض انما يؤثر مع الحمل اذا كان الحمل من زمانا فالمراد بالدخول عدم النظر لاقراء لعدم الاعتماد عليها مع الحمل لان وجوبها مستمر وقد استغنى عنه بالحمل كما يؤخذ من كلامه الا في فالمراد انهما لا تستأنف عدة بالاقراء بعد وضع الحمل (قوله منعه النشائي الخ) معقد ٢٠٨ والنشائي يفتح النون الى النشاء المعروف اه انساب السبوطي

بذلك (في رجعية) لا بائن لانه زان (تداخليا) اي عدة الطلاق والوطء (فتبدي عدة) باقراء أو أشهر (من) فراغ (الوطء) وتدخل فيها بقية عدة الطلاق وهذه البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة في الرجعي فيها دون ما بعدها (فان) كانتا من جنسين كان (كانت احدهما) ما حملا والاخرى اقراء) كان حملت من وطئه في العدة بالاقراء او طلقها احاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي من يحيض حاملا (تداخليا في الاصح) اي دخلت الاقراء في الحمل (فتنقضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما سواء رأيت الدم مع الحمل ام لا وان لم تتم الاقراء قبل الوضع لان الاقراء انما يعتد بها اذا كانت مظنة الدلالة على براءة الرحم وقد اتفقت هذا العلم اشتغال الرحم وما يقيد به البارزي وغيره وتبعهم الشارح على ذلك من أن حمل ما تقر وعنده انقضاء رؤية الدم او رؤيته وقت الاقراء على الوضع والافتقار مع الحمل العدة الاخرى الاقراء منعه النشائي وابن النقيب والبلقيني والزرکشي وغيرهم قالوا وكانهم اغتروا بظاهر كلام الروضة من أن ذلك مفرع على قولي التداخل وعدمه والحق انهم فرغوا على الضعيف وهو عدم التداخل كما صرح به الماوردي والغزالي والمتولي وصاحب المذهب والبيان وغيرهم وهو ما فهمه ابن المقرئ حيث أطلق هنا وصرح به في مرجع الارشاد وكلام الرافعي في الشرح الصغير وتعليقه في الكبير ان قضاء العدة بالاقراء مع الحمل بان الحكم بعدم التداخل ليس الارعاية صورة العدة بل بعدا وقد حصلت بدل على ذلك (و) من ثم جازله انه (يراجع قبله) في الرجعي وان كان الحمل من الوطء الذي في العدة (وقبل ان كان الحمل من الوطء فلا) يراجع لوقوعه عنه فقط ويردها منقروا (او) لزمها عدتان (لشخصين بان) اي كان (كانت في عدة زوج او) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة ونكاح فاسد او كانت زوجة متعددة عن شبهة فوطئت فلا) تداخل لتعدد المستحق بل تعدد لكل منها عدة كاملة كما جاء عن البيهقي عن عمرو بن علي ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت نعم ان كانا من بين فاسلت مع الثاني او متناقرا فعلا اليان لفت بقية عدة الاول على الاصح وتعد فيها عدة واحدة من حين وطء الثاني اضعف حق الحربي وان فازع فيه البلقيني (فان كان) اي وجد (حمل) من احدهما (قدمت عدته) وان تأخر كما في المحرر لانهم لا تقبل التأخير ففيها اذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقض عدة الطلاق بوضعه ثم بعد من النفا من تعدد بالاقراء للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعقد أو غيره كما انفلا عن

وفي المختار والنشاء هو النشاء استج فاربي معرب حذف شطره تحقيقا كما قالوا للمنازل منا اه وفي الصباح والنشاء ما يعمل من الخطة قال بعضهم ومما يوجد بمردودا والعامية تقصره النشاء مثل سلام وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه مقصور فانه قال ليس بعربي فان صح ان العرب تكلموا به فعمله على المقصورا ولي لانه لا زيادة فيه اه (قوله ويرده ما تقر) اي في قوله ويكون واقعا عنهما (قوله ما يخالف ذلك) اي هي والثاني (قوله نعم ان كانا من جنسين) اي صاحبا العدة من جنسين كان زوجت بحربي ثم وطئها آخر بصورة النكاح في عدة الاول وقضية اطلاقه انه لا فرق في العدة بين ان تكون احدهما ما حملا ام لا ويعض الهوامش عن شيخنا الزبدي فان حملت من الاول لا من الثاني لم تكفها عدة واحدة فتعد للثاني بعد الوضع بخلاف ما اذا حملت من الثاني فيكفها وضع الحمل اه وقد يستفاد ذلك من قول الشارح لغت بقية عدة الاول الخ فانه

تحيث كانت حملا ولا بد من الاعتماد اوجب ان تعد عدة كاملة للثاني ولا يتاى الا بعد وضع الحمل (قوله لا وقت وطء الشبهة) لو اختلف الزوج والزوجة في ان الرجعة قبل وطء الشبهة او وقته فادعى الزوج الاول لصح الرجعة والزوجة الثاني لتبطل فهل يصدق الزوج او الزوجة فيه نظروا الاقرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه

الروائي

(قوله اى لافى حال بقاء فراش) اى كان نكحها فاسد واستمر معها مدة قبل ان يفرق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء  
 وكالتفريق ما لو علم بالحال وعزم على الترك كما يأتى (قوله ان ينته) اى الواطئ الثانى (قوله وذلك) اى قوله لا وقت وطء الشبهة  
 (قوله ولا شك ان المؤثر) اى الوطء وقوله اقوى اى من الاثر وهو الحمل (قوله وفى عكس ذلك) اى بان يكون الحمل من وطء الشبهة  
 (قوله وله الرجعة) فى صورة العكس (قوله وبعده) اى الوضع (قوله لا لتجديد) اى للرجعة (قوله قبل وضع) اى اما بعده فيجدد  
 ولو فى زمن النفاس لانه قضاء عدة الشبهة اهـ (قوله وفارق) اى التجديد ٢٠٩ (قوله وهى) اى الرجعة (قوله جدد النكاح  
 مرتين) اى حيث اودا التجديد فى  
 العدة والانه الصبر الى انقضاء  
 العدة وهى لا تتفاء الشك  
 حال العقد فى صحة النكاح  
 (قوله قبل اللعوق) اى فطريقها  
 ان تقتضى وتنقضى على نفسها او  
 من مالها واغبره باذن الحاكم (قوله  
 مدة كونها فراشا) وهو مدة عدم  
 التفريق بينهما وعدم العزم على  
 عدم الرجوع لهما (قوله نظريهما  
 والمراد به مادام الفراش قائما كما  
 مر (قوله قبل شروعها) قال فى  
 شرح الروض وان لزمت زوجته  
 الحامل عدة شبهة او مطلقته  
 فراجعها والحمل له فله وطؤها مالم  
 تنقض العدة اما اذا كان الحمل  
 للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها  
 حتى تضع اهـ واما غير الوطء  
 فيستفاد من قول المتن ولا يستمتع  
 بها الخ اهـ سم على حج (قوله  
 ويؤخذ منه) اى من حرمة القمع  
 وقوله حرمة تطره هذا يخاف مامر  
 له قبيل الخطبة من حوازا النظر  
 لما عدا ما بين السرة والركبة من  
 المعتدة عن شبهة وعبارته ونخرج

الروايات واقراء اى لافى حال ابقاء فراش واطم اى بان لم يفرق بينهما وكذا فيما يأتى وسيعلم  
 مما يأتى ان نسبة عدم العود اليها كالتفريق وذلك لانها صارت فراشا للواطئ فخرجت  
 عن عدة المطلق واستشكل الملقني بان هذا لا يزيد على ما يأتى ان حمل وطء الشبهة لا يمنع  
 الرجعة ممنوع بل يزيد عليه اذ بمجرد وجود الحمل اثر عن وجود الاستفراش ولا شك ان  
 المؤثر اقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع اثره لهما لضعفه بالنسبة اليه وفى عكس ذلك  
 تنقضى عدة الشبهة بوضعه ثم تعذراً وتكمل للطلاق وله الرجعة قبل وضع على اصح  
 الوجهين كما صححه الملقني وابن المقرئ وبعده لا تجديد قبل وضع على اصح الوجهين كما  
 جزم به الماوردي وفارق الرجعة بانه ابتداء نكاح فلم يصح فى عدة الغير وهى شبيهة  
 باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها فى عدة الغير ولو اشتبه الحمل فلم يدرأ من الزوج ام من  
 الشبهة جدد النكاح مرتين قبل وضع مرة وبعده اخرى لصادف التجديد عدة يقيننا  
 فلا يكتفى بتجديده مرة لاحتمال وقوعه فى عدة غيره فان بان بالحاق القائق وقوعه فى عدته  
 كفى وللحامل المشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها ان أسق القائق الولد به مالم تصر  
 فراشا لغيره بنكاح فاسد فتنقض نفقتها الى التفريق بينهما بالتشور والامطالبة لها قبل  
 اللعوق اذ لا وجوب للشك فان لم يلحق به او ليكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة  
 كونها فراشا للواطئ (والا) اى وان لم يكن حمل (فان سبق الطلاق) وطأها بشبهة (انمت  
 عدته) لتقدمها وقوم الاستنادها العقد جائز (ثم) عقب عدة الطلاق (استأنفت) العدة  
 (الاخرى) التى للشبهة (وله الرجعة فى عدته) ان كان الطلاق رجعيا وتجددان كان بائنا  
 لانها فى عدة طلاقه لا وقت الشبهة نظريهما (فاذا راجع) فيها اوجد (انقطعت) عدته  
 (وشرعت) حينئذ (فى عدة الشبهة) عقب الرجعة حيث لا حمل منه والافعب النفاس  
 وله القمع بها قبل شروعها بان تنسأ نفقتهما ان سبقها الطلاق وتعهما ان سبقته  
 (و) مادامت فى عدتها (لا يستمتع بها) الزوج بوطء مجزما وبغيره على المذهب لانها معتدة  
 عن غيره محلا كانت او غير (حتى تقضيها) بوضع او غيره لاختلال النكاح بعلق حق الغير  
 بها ويؤخذ منه حرمة تطره اليها ولو بلا شهوة واختلافها (وان سبقت الشبهة) الطلاق  
 (قدمت عدة الطلاق) لقومها كما مر (وقيل) تقدم عدة (الشبهة) لسبقها وفى وطء بنكاح

٢٧ به س باقى تحمل زوجته المعتدة عن شبهة ونحوها مة بحوسية فلا يحل له الا نظر ما عدا ما بين مرتين او كبتها اهـ ويمكن  
 الجواب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتداده فليراجع وليتأمل على انه قد  
 يمنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يبعد دلتها وهـ ذائنا على ان الضمير فى منه راجع للمتن اما ان جعل راجعا لقول  
 الشارح لاختلال النكاح الخ لم يبعد الاخذ (قوله قدمت عدة الطلاق) اى ثم بعد انقضائها تنهى على ماضى من عدة الشبهة

(قوله ووطء بشبهة أخرى) منه يعلم أن الوطء في النكاح الفاسد شبهة (قوله بالنسبة للنكاح) يعني أنه إن كان وطء الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته وإن كان التقريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطء قدمت عدته فالسابق من التقريق والوطء عدته مقدمة \* (فصل في حكم معاشرة المفاقر للمعتدة) \* (قوله في حكم معاشرة المفاقر) أي وما يتبع ذلك حكمه لحق الطلاق (قوله أومعه) ومعلوم حرمته ذلك (قوله كما يفهمه عليها) أي المذكورة في كلامهم والافلاشارح لم يذكرها منها شيئا (قوله ومن ثم لو وجدت) أي الشبهة (قوله أتمت على ماضى) أي على ماضى من عدتها قبل المعاشرة (قوله كما لو نكحها) أي الزوج (قوله بل يتقطع) أي الفراش ٢١٠ أو العدة والثاني أولى (قوله من حين الخلوة) المناس لما يأتي في قوله

فاسد ووطء بشبهة أخرى ولاجل يقدم الأسبق من التقريق بالنسبة للنكاح والوطء بالنسبة للشبهة  
 \* (فصل في حكم معاشرة المفاقر للمعتدة) \* (عاشرها) أي المفاقرة بطلاق أو فسخ معاشرة (كمعاشرة زوج) لزوجته بأن كان يختلي بها أو يتكلم معها ولو في بعض الزمر (بلاوطء) أومعه والتقييد بعدمه إنما هو لبيان الوجه الآتية كما يفهمه عليها (في عدة أقراء وأشهر فأوجه) ثلاثة أولها تنقض مطلقا ثانيها المطلقا ثالثها وهو (أصحها) أن كانت بائنا انقضت عدتها مع ذلك لانتفاء شبهة فراشه ومن ثم لو وجدت بأن جهل ذلك وعذرت تنقض كالرجعية في قوله (والا) بأن لم تكن بائنا (فلا) تنقض لكن إذا زالت المعاشرة أتمت على ماضى وذلك شبهة الفراش كما لو نكحها جاهلا في العدة لا يحسب زمن استمراشه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يبطل بها ماضى فتبني عليه إذا زالت ولا تحسب الاوقات المتخللة بين الخلوات (و) في هذه (لارجعة) له عليها (بعد) مضى (الأقراء أو الأشهر) وإن لم تنقض عدتها (قلت ويلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة) احتياطاً فيما وتغليظاً عليه لتقصيره وهـ ذاهو المقتضى به وحينه ذفهى كالبائن بعد مضى عدتها الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولاعان ولا نفقة ولا كسوة لها وتجب لها السكنى ولا يحسد بوطئها كما مر ورجمه الباقين في النفقة وأفتى بجميعه والدرجة الله تعالى (ولو عاشرها أجنبي) فيها بلاوطء كمعاشرة الزوج (انقضت) العدة (والله أعلم) لعدم الشبهة أما إذا عاشرها شبهة ككونه سبدها كان كمعاشرة الرجعية وأما معاشرته ابوطء فإن كان زنا لم تؤثراً وبشبهة فهو كافي قوله الاتي ولو نكح معتدة إلى آخره ونخرج باقراء وأشهر عدة الحمل فتنبضى بوضعه مطلقا لتعذر قطعها (ولو نكح معتدة) لغيره (ظن العدة ووطئ انقطعت) عدتها لغيره (من حين وطء) لحصول الفراش بوطئه بخلاف ما إذا لم يوطأ وان عاشرها لانتفاء الفراش

ولو نكح معتدة يظن الخ الوطء  
 هـ إلا أن يفرق بأن النكاح الفاسد ههنا لما كان من الزوج وتقدم فراشه اكتفى في حقه بالخلوة بخلاف الأجنبي (قوله وفي هذه) أي صورة معاشرة الرجعية (قوله ويلحقها) أي الرجعية (قوله إلى انقضاء العدة) أي بالتقريق بينهما ويلزمها بعد ذلك التقريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الأولى أو لم تصل ويدخل فيها باقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها إن وجد وليس لها أن تتزوج فيها كما قبلها واظهاره لا سكنى لها فيها وأنه لا يجتمع عليه نحو اجتماع التقريق فراجع ذلك أه قلوبى وقضية اطلاق المصنف خلافه وتبعه على التمييز به شيخنا الزياى (قوله وحينه ذفهى) أي

الرجعية (قوله إلا في حقوق الطلاق خاصة) فيه مسامحة لما يأتي من أنه يجب لها السكنى ولا يصح ذبوطئها  
 ذ  
 وكتب بضالطف الله به قوله إلا في حقوق الطلاق خاصة أي فيلحقها الطلاق (قوله ولا نفقة الخ) أي لأنها بائنا بالنسبة إلى أنها لا تجوز رجعتها قال يعنى الباقين ولا يصح خلعها بالـ ذاهما العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه ولم أر من تعرض له أه قال الناشئ وينبغى أن يكون المراد أنه إذا خالها وقع الطلاق ولا يلزم العوض أه سم على حج (قوله فإن كان زنا) أي وذلك بأن كان الطلاق بائنا وعلم به الزوج وعبارة المحلى ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالمها انقضت لانه ووطء زنا لا حرمته (قوله ولو نكح معتدة) عن طلاق بائنا أو رجعى

(قوله وهو الاثبت) اى كونه وجهها (قوله فانها تبقى) اى فيكتفى بما بقى وان قل كقصر عن الطلاق الاول والثاني (قوله من العدة الاولى) وهى عدة الخلع (قوله ومن ثم لم يوجب دوط بنت) اى فلو اخطت لكان الوط وعدمه صدق منكروه على القاعدة فى ان منكر الوط يصدق الا فيما استثنى \* (فصل فى الضرب الثانى من الضربين السابقين) \* (قوله غير لاحق بذى العدة) اى بان كان من زنا وشبهة فالاول تنقضى معه العدة والثانى تؤخر معه عدة الوفاة ٢١١ عن عدة الشبهة فتشترع فيها بعد وضع الحمل

\* (فرع) \* مسخ الزوج حجرا  
اعتمدت زوجته عدة الوفاة  
او حيوانا اعتمدت عدة الطلاق  
مر اه مم على منهج ولعل  
الفرق بينهما انه فى الاول صار  
جمادا فالتحق بالاموات وفى الثانى  
يبقاء الحياة فيه كان بصفة المطلق  
حيث صار بصفة لا تحمله فيها  
المرأة فكان الحاقه بالمطلق أولى  
(قوله لوفاة الزوج) وقع السؤال  
فى الدرس عما لو ماتت الزوجة  
موتاً حقيقياً والزوج حى ثم حيث  
هل تتزوج بغيره حالاً لانها بالموت  
سقطت عنها سائر الاحكام وهذه  
حياة جديدة أم لا فلا تزوج بغيره  
مادام حياً حتى يموت او يطلقها  
وتعتمد عدة الوفاة فى الاول  
والطلاق فى الثانى فيه نظر  
والاقرب الاقل للعلة المذكورة  
ولا فرق فى ذلك بين عودها لزوجها  
الاول وبين تزوجها بغيره (قوله  
لصغير) اى وان لم تكن مهيئة  
لوطء (قوله ورد بأنه الخ) ما ذكره  
من الرد لا يصلح دليلاً على وجوب  
اليوم العاشر وان كفى فى الرد  
على من لم يوجبها فكان ينبغي أن

ادمج رد العقد الفاسد لاسرمة له (وفى قول أو وجه) وهو الا ثبت ومن ثم جزم به فى الروضة  
ينقطع (من) حين (العقد) لاعتراضها به عن الاولى (ولو راجع حائلاً ثم طلقها) (استأنفت)  
العدة وان لم يطأ بعد الرجعة لعودها بها للنكاح الذى وطئت فيه (وفى القديم) وحكى  
جديداً (ينبى ان لم يطأ) ما بعد الرجعة وخروج راجع ثم طلق طلاقه الرجعية فى عدتها فانها  
تبقى على العدة الاولى (أو) راجع (حائلاً) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضى عدتها وان وطئ  
بعد الرجعة لا طلاق الاية (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدة وان لم يطأ  
بعد الرجعة لما صير انما هم اعادت لما وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ ما بعد الوضع) ولا قبله (فلا  
عدة ولو خالع موطوءة ثم نكحها) فى العدة (ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء  
(ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية منها والافهى قد ارتفعت من أصلها  
بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لم يوجب دوطء بنت على ما سبق من الاولى وكلمتها ولا عدة  
لهذا الطلاق لانه قبل الوطء

\* (فصل فى الضرب الثانى من الضربين السابقين أول الباب) \* وهو عدة الوفاة واكتفى  
عن التصريح به وبوجوبه بالاشتهار والوضوح وفى المفقود وفى الاحساد (عدة حرة  
حائلاً) أو حامل بحمل غير لاحق بذى العدة كما يعلم مما يأتى (لوفاة الزوج) (وان لم يوطأ) لصغر  
أو غيره وان كانت ذات اقراء (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) للكتاب والسنة  
والاجماع الا فى اليوم العاشر نظراً الى ان عشر النكاح تكون للموت وهو البالي لا غير  
ورد بأنه يستعمل فيها وحذف التاء انما هو لتغليب البالي اى لسببها ولا ان القصد بها  
التفجيع والحكمة فى ذلك ان الاربعة بها يتحرك الحمل وينفخ فيه الروح وذلك يستدعى  
ظهور حمل ان كان وزيدت العشرة استظهارا ولان النساء لا يصرن عن الزوج أكثر من  
أربعة أشهر فجعلت مدة تفجيعهن وتعتبر الاربعة بالاهلة عالمات اثنا عشر وقد بقى منه أكثر  
من عشرة أيام فحينئذ لا ثلاث بالاهلة وتكمل من الرابع ما يكمل اربعين يوماً ولو جهلت  
الاهلة حسبها كاملة (و) عدة (أمة) حائلاً أو حامل بمن لا يلحقه اى من فيها رقل أو أكثر  
بأى صفة كانت (نصفها) وهو شهران فى هذا الباب بقية السابق وخمسة أيام بلياليها على  
النصف نظير ما مر فى الثلاثة الأشهر وما يجزه الزركشى وغيره ان قياس ما مر أنه لو ظنها  
زوجه الحرة لزمها اربعة أشهر وعشر صحيح اذ صورته ان يطأ زوجته الأمة ظاناً انها

يقول وانما وجب العاشر كد ولعل الموحى للعاشر الاحتياط والا فلا يه محذلة على ما وجه به (قوله ولان القصد) عطف على  
قوله للكتاب (قوله أكثر من عشرة أيام) اى وأما لبق منه عشرة فقط فتعتمد بأربعة أهلة بعدها ولو ناقص (قوله ببقية السابق)  
هو قوله ما لم يتأثنا عشر راح (قوله وعشر صحيح) خلافاً للحج حيث قال ويرد اى بحث الزركشى بان عدة الوفاة لا تتوقف على  
الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر اه وما قاله حج الاقرب لما عمل به

(قوله ويستمر ظنه الخ) في شرح الروض قال الاذرى والظاهر ان المبعضة كالقنعة وان الامنة لو عتقت مع موته اعتدت كالحرمة  
 ٢١٢ من قول الشارح اى من في ارق قل أو كثر (قوله وما مر) اى من انه لو وطئ أمة

١٥ سم على حج وحكم المبعضة علم  
 يظهر ان زوجته الحرة اعتدت بثلاثة  
 اقراء (قوله فتعد) هو بضم التاء  
 وكسر الحاء من أحد وفتح التاء  
 مع كسر الحاء وضمهما من حد (قوله  
 يل تكمل عدة الطلاق) ولها  
 النة فتان كانت حاملا ١٥ سم  
 (قوله وصورته) اى المنى بلعان  
 (قوله أو يكون ذلك تنظيرا) اى  
 تطير ما قيل في المفارقة في الحياة  
 (قوله للقطع باتقاء الحمل) يؤخذ  
 منه ان الكلام فيه لا يمكن  
 احباله وبه صرح حج وسبأني  
 في كلامه في قوله هذا ان لم يولد  
 الخ فانه قيد في الصبي لا الممسوح  
 (قوله اذ لا يلحقه) قضيته انه لو  
 فرغ من انزال منه ماء لم يثبت له  
 حكم المنى في نحو الغسل والا  
 يلحقه الولد لا مكان الاستدخال  
 حينئذ وقد يقال قضية قول  
 الشارح لتعذر انزاله انه لو علم  
 انزال وجب الغسل ولحق الولد  
 اذا حصل الاستدخال ١٥ سم  
 على حج (أقول) ويمكن الجواب  
 بان كلامه من قوله لتعذر انزاله  
 وقوله ولانه لم الخ علة مستقلة  
 والحكم يثبت ببقاء علمته فلا يلحقه  
 الولد افساد منيه ويجب عليه  
 الغسل لوجود المنى وان لم يتعد  
 منه الولد (قوله ودفع بجماع) اى

في قوله لانه قد يبالغ الخ (قوله والا فعد وجد) هداية فتضى قوة ما ذهب اليه الاصطخري من لحوق الولد  
 للممسوح لبقاء معدن المنى (قوله وشعر كذلك) ذكره في هذه لا يصلح ان يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القاتل به  
 وكان الاظهر في الرد ان يقول بعد قوله وله ماء كثير ومن له اليمنى فتطوله شعر كثير (قوله وهى ذات أشهر مطلقا) اى بانما أو رجعي

زوجته الحرة ويستمر ظنه الى موته فتعد للوفاة عدة حرة اذا ظن كإفراقه من الاقل الى  
 الاكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على  
 الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر (وان مات عن رجعية انتقلت  
 الى عدة وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتد وتسقط نفقتها (أو) عن (بائن فلا) تنقل  
 الى عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق (وعدة حامل) لوفاة (بوضعه) للآية (بشرطه  
 السابق) وهو انفصال كله ونسبته الى صاحب العدة ولو احتملا لا كفى بلعان كذا قاله  
 الشارح وصورته أنه لا عنها النفي حملها ثم طلق زوجته أخرى ثم اشبهت المطلقة الحامل  
 بالملاعة الحامل أيضا أو يكون ذلك تنظيرا (فلومات صبي عن حامل فبالأشهر) عدتها  
 لا بالوضع للقطع باتقاء الحمل عنه (وكذا بمسح) ذكره وانما قدمتها بالأشهر لا بالحل  
 (اذ لا يلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر انزاله لفقده انثيين ولانه لم يبعده لثله ولادة وقال  
 الاصطخري وغيره بالحق لان معدن الماء الصلب وهو يتعد من ثقبه الى الظاهر وهما  
 باقيان ويحكى ذلك قولنا لاشافي رضى الله عنه فتتقضى بوضعه هذا ان لم يولد لثله (ويلحق)  
 الولد مجبوا بابق انثياه لبقاء وعية المنى حيث أمكن ذلك كما مر (فتعد) زوجته (به) اى  
 بوضعه لو فاته وقول الشارح ولا عدة عليه الطلاق اى حيث لم تكن حاملا ولم تستدسل  
 ماءه المحترم (وكذا ما سأل) خصيته (بقي ذكره) فيلحقه الولد وتعد زوجته بوضعه (على  
 المذهب) لانه قد يبالغ في الايلاج فينزل ما رقية واقيل لا يلحقه لانه لا ماء له ودفع بجماع  
 وقولهم الخصية البقية للماء واليسرى للشعر له لانه باعتبار الغالب والافتقد وجد من له  
 اليسرى وله ماء كثير وشعر كذلك (ولو طلق احدى امرأتيه) كاحدا كما طلق ونوى  
 معينة منهما أو لم يخوشأ (ومات قبل بيان) للمعينة (او تعين) للمعينة (فان كان لم يطقأ)  
 واحدة منهما أو وطئ واحدة فقط وهى ذات أشهر مطلقا وذات اقراء في رجعي كما سذكره  
 (اعتدت الوفاة) احتياطا اذ كل منهما يحتمل كونها مفارقة بطلاق فلا يجب شئ على غير  
 الموطوءة وموت فتجب عدته (وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذوات أشهر) والطلاق  
 بائن أو رجعي (أو) ذواتا (اقراء والطلاق رجعي) فتعد كل منهما عدة الوفاة وان استحل  
 خلافها لانها الاحوط هنا أيضا على ان الرجعية تنقل لعدة الوفاة كما مر (فان كان)  
 الطلاق في ذوات الاقراء (بائنا) وقد وطئهما أو احدهما (اعتدت كل واحدة) منهما  
 في الاولى والموطوءة منهما في الثانية (بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراءها) لوجوب  
 احدهما عليها بيقينا وقد اشقيه فوجب الاحوط وهو الاكثر كما مر (لزمه احدى صلاتين  
 وذلك في عينها يلزمه أن يأتي بهما وتعد غير الموطوءة في الثانية لوفاة (وعدة الوفاة)

ابتداؤها



(قوله ابتداءها) هذا بناء على ان قوله وعدة الوفاة مبتدأ حذف خبره ٢١٣ ويجوز ان يقال الاصل وابتداء عدة الوفاة الخ

حذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه فأعطى حكمه ويجوز جوه بناء على جواز حذف المضاف وابقاء عمله (قوله اعتدت بالاكثر الخ) ولومضى جميع الاقرب قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحمل انها متوفى عنها وانها مطلقة منقضية لعدة اه سم على ج (قوله بشرطه) اى وهو عدم اصراره على الردة الى انقضاء العدة (قوله فلم يرزل الابه) اى اليقين (قوله أو بما لحق به) اى وهو الظن القوي (قوله نعم لو أخبرها عدل) ينبغى أو فاسق اعتدت صدقه أو بلغ الخبر عدد التواتر ولومن صبيان وكفار لان خبرهم يقيد اليقين (قوله فلو حكم بالقديم) اى حكم كما هما وافق القديم عقبتنا نقض الخ خرج به ما لورفت أمرها القاض ففسخت عليه فانه ينفذ فيضه ظاهرا وباطنا (قوله قاض) اى غير شافى (قوله اما على النقض) معقد (قوله فيما ينقض) اى فيما ينقض فيه قضاء القاضى (قوله ما مر في المرتبة) اى من انما لو تكلمت مع الرسة ثم بان ان لا اجل وان النكاح بعد انقضاء العدة كان النكاح باطلا (قوله اما نقل) اى من عدم وجوبه (قوله والاخن) لهما أمان) اى ولو كان زوجها كافرا م بل يلزم من لأمان لهما لزوم عقاب فى الاخوة بناء على العصم من تكليف الكفار بفروع الشريعة اه سم على ج

ابتداءها (من) حين (الموت والاقراء) ابتداءها (من) حين (الطلاق) ولا نظر الى ان عدة المبهمة من حين التعيين لانه لما أيس منه لموته اعتبر السبب الذى هو الطلاق ولومضى قرآن مثلا قبل الموت اعتدت بالاكثر من القرء الثالث وعدة الوفاة (ومى غاب) لسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) اى يظن بحجة كاستقاضة وحكم بموته (موته أو طلاقه) أو نحوهما كردته قبل الوطء أو بعده بشرطه ثم تعدلان الاصل بقاء الحية والنكاح مع ثبوته يتيقن فلم يرزل الابه أو بما لحق به ولان ماله لم يورث وام ولده لا تعتق فكذا لزوجه نعم لو أخبرها عدل ولو عدل ر واية باحدهما حل لهما باطنا ان تنكح غيره قاله الفقهاء والقياس انه لا يقر عليه ظاهرا ويقاس بذلك فقد الزوجية بالنسبة للنكاح نحو اختها وخامسة اذ لم يرد طلاقها (وفى القديم) تبصر أربع سنين (من ضرب القاضى فلا يعتد بما مضى قبله وقيل من حين فقده) ثم تعدل الوفاة وتنكح بعدها اتباعا لقضاء عمر رضى الله تعالى عنه بذلك واعتبرت الاربع لانها أكثر مدة الحمل (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لما خلفته القياس الجلى لانه جعله ميتا فى النكاح دون قسمة الممال الذى هو دون النكاح فى طاب الاحتياط والوجه الثانى لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف الجتهدين ولان الممال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمة وان كان فقيرا لان وجوده لا يمنعه من تحصيل غيره بكسب أو اقتراض مثلا فيمكن دفع ضرره بخلاف الزوجة فانها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه بخلاف ذلك فاعل العظم الضرر الذى لا يكر تدركه وما صححه الاسنوى من نفوذ القضاء به ظاهرا وباطنا كسائر المختلف فيه انما يأتى على القول بعدم النقض اما على النقض فلا يتقدم مطلقا لقول السبكي وغيره بمنع التقليد فيما ينقض (ولو نكحت بعد التبرص والعدة) هو تصوير لان المدافى الصحة على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بعد العدة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (فى الاصح) اعتبارا بما فى نفس الامر ولا ينافى هذا ما مر فى المرتبة مع أن فى كل منهما ما كافى حل المنكوحة لان الشك ثم لسبب ظاهر فكان أقوى اما اذا بان حيا فهي له وان تزوجت بغيره وحكم به كما لم يكن لا يمتنع بما حتى تعدل لثانى لان وطأه بشبهة والثانى المنع لقعد العلم بالصحة حال العقد (ويجب الاحداد على معدة وفاة) بأى وصف كانت للخبر المتفق عليه لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة اشهر وعشرا اى فانه يحمل لها الاحداد عليه هذه المدة اى يجب لان ما جاز بعد امتناعه وجب غالبا وللإجماع على ارادته اما نقل عن الحسن البصرى وذكر الايمان جرى على الغالب أولانه أبعت على الامتثال والاخن لهما أمان يلزمها ذلك أيضا ويلزم الولى امر موليته به وعدل عن قول غيره المتوفى عنها زوجها يشعل حامل من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احدا حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بهد وضعه ولو أحبلها بشبهة

لها أمان) اى ولو كان زوجها كافرا م بل يلزم من لأمان لهما لزوم عقاب فى الاخوة بناء على العصم من تكليف الكفار بفروع الشريعة اه سم على ج

(قوله ثم تزوجها) اى حاملا (قوله اعتدت بالوضع عنهما) ثم قوله وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزويج بالكلية وان كانت للمتزوج وقضية ذلك أنه ٢١٤ لو كانت المسئلة بحالها الا ان لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر

عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانها ما لشخص واحد وان حملت من وطء التزويج اعتدت عن خوفه بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اه سم على حج (قوله وذكر المصفر) مبتدأ خبره من باب ذكر الخ (قوله بعض افراد العام) وهو النهى عن المصوغ مطلقا المذكور بقوله للنهى الخ وذكر فرد من افراد العام بحكمه لا يخصه (قوله لا يقصد زينة النساء) اى ولا تنظر للتزين به فى بعض البلاد (قوله فعلى هذا) اى الثانى (قوله ويباح الخنز) قال فى المصباح انخراسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها والجمع خنز ومنه فلوس (قوله الذى هو سداه) هو صفة للابريسم فلا يقال الذى يظهر فى رأى العين هو اللحمه لا السدى (قوله وعبارته الاولى) هى قوله ويباح غير مصبوغ (قوله وقرط) اسم لما يلبس فى شحمة الاذن والمراد به هنا الخلق لا بتميد وينبغى ان محل حرمة ذلك ما لم تتضرر بتركه فان تضررت ضررا لا يحتمل عادة جازاها اللبس وقياس ما يأتى فى السكحل انه لا بد فى الضرر من اباحته التعميم (قوله أو مشبهه) اى بان حصل له شدة صقالة مثلا بأن صار يظن فضة أو ذهباً (قوله

ثم تزوجها ثم مات اعتدت بالوضع عنهما فى اوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى أنه عدة وفاة فزعمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة (لا) على (رجعية) لبقاء معظم أحكام النكاح اياها وعليها بل قال بعض الاصحاب الاولى لها التزين بما يدعو الى رجعت الكن المنقول عن الشافعى من الاحداد لهما فحل الاول بنقد رجعت حجت رجعت عوده بالتزين ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه (ويستحب) الاحداد (لبائن) بجمع أو ثلاث لثلاث تقضى زينة الفساده (وفى قول يجب) عليها كالمترقى عنها و فرق الاول بأنها محفوفة بالفراق فلم يناسب حالها وجوبه بخلاف تلك وما قيل من ان قضية الخبر يقتصر على ما لم يقولوا به ردبانه ليس ذلك قضية كما هو ظاهر من جعل المقسم الاحداد على الميت (وهو) اى الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزينة وان خشن) للنهى الصحيح عنه كالاكتحال والتطيب والاختضاب والتحلّى وذكر المصفر والمصبوغ بالمغرة بفتح اوله فى رواية من باب ذكر بعض افراد العام على انه ايمان ان المصبغ لابد ان يكون لزينة (وقبل يحل) لبس (ما صبغ غزله ثم نسج) للاذن فى ثوب العصب فى رواية وهو بفتح فسكون بالمهملتين نوع من البرود يصبغ غزله ثم ينسج واجب بأنه نهى عنه فى رواية أخرى فتعارضتا والمعنى يرجع عدم الفرق بل هذا ابلغ فى الزينة لانه لا يصبغ والا ارفع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كنقش (من قطن وصوف وكغان) على اختلاف ألوانه الخلقية وان نعمت (وكذا ابريسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك اى حرير (فى الاصح) لعدم حدوث زينة فيه وان صقل وبرق ويوجه بان الغالب فيه انه لا يقصد زينة النساء وبذلك رد ما طال به الاذرى وغيره من ان كثيرا من نحو الاجر والاصفر الخلقى يربو لصفاء صقله وشدة بريقه على كثير من المصبوغ والثانى يحرم لان لبسه تزيين فعلى هذا لا لبس العتبانى الذى أكثر حرير ويباح الخنز قطع الاستتار الابريسم فيه بالصوف الذى هو سداه (ويباح مصبوغ لا يقصد زينة) أصلا بل انحو احوال وتخي ارمصية كاسود وما يقرب منه كالاخضر المشبع والكحلّى وما يقرب منه كالازرق المشبع ولا يرد على كلامه مصبوغ تردد بين الزينة وغيرها لان فيه نقصه لا وهو انه ان كان لونه براقا حرم وعبارته الاولى قد تشبه لان الغالب فيه حينئذ ان يقصد الزينة والا فلا وعبارته هذه شاملة له لانه لا يقصد به حينئذ زينة (ويحرم) طراز وركب على ثوب لا منسوج معه ما لم يكثر اى بان عند الثوب معه ثوب زينة فيما يظهر (وحلى ذهب وفضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهى عنه ومنه ما موه باحدهما أو مشبهه ان ستره بحيث لا يعرف الابتأمل كما قاله الاذرى ويفرق بين هذا وما صرفى الاوانى بان المدار هنا على مجرد الزينة وثم على العين مع الخلاء وكذا نحو نحاس وودع وعلاج وذبل

ودملج

وذبل) عبارة المختار الذبل يفتح الذال المعجمة نى كالعاج وهو ظهر السلحفاة تتخذ منه السوار اه ذكره فى فصل الذال المعجمة وفى المصباح الذبل وزان فلان نى كالعاج وقيل هو ظهر السلحفاة البحرية

(قوله ودمج) بضم الدال واللام وبفتح اللام أيضا كما في القاموس فإنه قال دمج كجندب في اغتبه (قوله ثم يحل لبسه ليلا) ينبغي ان يستثنى من الليل ما لو عرض لها الجفاف فيه بالنساء ولو لجمه أو نحوها ٢١٥ فيحرم (قوله الحاجة) أي فلا يكره

(قوله وطيب) أي بان تستعمله وخرج بذلك ما لو كان سرفتها عمل الطيب فلا حرمه عليها (قوله لزمنها ازالته) للنهي عنه ويقرق بينهما وبين تطبيره في المحرم بأنه ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا وبأنه يشدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الخناء والمعصم عليها هنا لا ثم (قوله قسط) بكسر القاف وضمة هاء هو الاكثر اه مصباح (قوله وهو الاوجه) أي فليس للحرمه ان تتبع بعضها شيئا منها خلافا لمج (قوله واكتحال) هل يشعل العمياء الباقية الخدقة ولا يبعد الشمول لانه من زين في العين المختوشة وان فقد بصرها اه سم على حج (قوله أو كسر فسكون) وبفتح فكسر اه حج واقتصر عليه المحلى (قوله الا ان اضرها مسحه) الاولى اضربها الخ لما قدمه في الطريق النافذ من انه انما يتعدى بحرف الجر (قوله فقال ما هذا يا أم سلمة) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال يجوز انظر الوجه من الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجواز انه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت اتفاقا وأنه صلى الله عليه وسلم

ودمج ان كانت من قوم يتصلون به ثم يحل لبسه ليلا مع الكراهة الاحتاجية كحراة وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلا بأنهم ما يحرم كان الشهوة غالباً ولا كذلك المحلى (وكذا) يحرم (لواؤ) ونحوه من الجواهر التي يتصل بها ومنها العقيق (في الاصح) اظهر الزينة فيها ومقابل الاصح تردد الامام جعله المصنف وجهاً لانه مباح للرجل (و) يحرم لغیر حاجة كما يأتي (طيب) ابتداء واستدامة فاذا طرأت العدة عليه لم يزلها ازالته للنهي عنه (في بدن) ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ان تتبع الحوضيم قليل قسط وأظفار نوعين من الجوارح والحق الاسنوي بها في ذلك الحرمة وخالفه الزركشي وهو الاوجه (وثوب وطعام) في (كل) والضابط ان كل ما حرم على المحرم من الطيب والدهن نحو الرأس والحية حرم هنا لكن لا فدية لعدم النص واما للقياس مدخل هنا وكل ما حل له ثم حل هنا (و) يحرم (ا) كتحال بائد ولو غير مطيب وان كانت سوداء للنهي عنه وهو الاسود ومثله نساء الاصفر وهو الصبر بفتح أو كسر فسكون ولو على بيضاء لا الابيض كالتوتيا لان زينة فيه (الحاجة كرم) فجهله ليس لا وتمسكه ثم ارا الا ان اضرها مسحه لانه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال انه يشب الوجه اي بوقده ويمسكه فلا تجعليه الا بالليل وامسحيه بالنهار وقد جاوز على أنها كانت محتاجة اليه ليلا فأذن لها فيه ليلا بيا نالجواز عند الحاجة مع ان الاولى تركه وأما خبر مسلم جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت له يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيناها افتكحلهما فقال لامرأتين اولئاما كل ذلك يقول لا تحمل على انه نهى تنزيهه وانه صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف على عيناها وانه يحصل لها البرء منه لكن في رواية زادها عبد الحق قالت اني اخشى ان تتفقي عيناها به قال لا وان انفقت وأجاب الشيخ عنها بان المراد وان انفقت عيناها في زعمك لاني أعلم انهما لا تتفق والوجه انها لو احتاجت له ثم اراجاز فيه والدهن للحاجة كالا كتحال للرمم والوجه ضبط الحاجة هنا بخشبة مبيح تيم وحيث زالت وجب مسحه او غسله فوراً كالحرم وهو ظاهر (و) يحرم (اسفنداج) بذال معجمة (ودمام) بضم الدال وكسرها وهو المسمى بالحجرة فان الوجه يبرق ويربو بالاول ويتزين مع الثاني ويحرم الاند في الحاجب كما قاله صاحب البيان وألق به الطبرى كل ما يتزين به كالشفة واللثة والحدين والذن فيحرم في جميع ذلك (و) يحرم (خضاب حناء ونحوه) لخبر ولا يختص بحناء ومحل ذلك فيما يظهر من البدن كالوجه واليد والرحل والمراد بذلك ما يظهر عند المهنة وشعر الرأس منه وان كان كثيراً ما يكون

لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه (قوله يشب) بابه رد اه مختار (قوله وقد جاوز) قال حج واعترض بان في سنده مجهول (قوله جازفيه) لعله لم يعمل المتن على ما يشبهه ابتداء نظرا للكلام الاصحاب فانهم قيدوه بالليل (قوله والوجه ضبط الحاجة هنا الخ) ومعلوم ان الموعول عليه في ذلك اخبار طيب على

(قوله والغالية) هي عنبر وميسك وكافور ٢١٦ (قوله كالثياب) أي فيحرم (قوله بل صرح الماوردي الخ) معتمد (قوله

في حق غير المعدة) أي الأباذن الزوج (قوله ونحوه) أي عما يتزين به لا كزيت وسمن (قوله بناء على جواز دخولها) معتمد (قوله خروج محرم) أي بان كان الغبير ضرورة فإن كان لضرورة جاز (قوله ان علمت حرمة ذلك) ظاهره وان بعد عهدها بالاسلام ونشأت بين أظهر العلماء (قوله فلوتركت ذلك) أي تركت التزين وكانت على صورة المعدة لم تأثم لعدم قصده (قوله التمتع بجلباب الصبر) عبارة التمتع بالجلباب المخففة اه وعليه فهو استعارة بالكناية واستعارة تخييلية فتشبه الصبر بالناسان مستتر بما يجمع رؤيته استعارة بالكناية واثبات الجلباب له استعارة تخييلية (قوله وانما رخص للمعدة) قد يمنع نسبه ما ذكر رخصة لان الرخصة الحسنة المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل والاحداد على المعتدة واجب فلم تنتقل لسهل بل لصعب وعبارة حج ولم يجز ذلك في المعتدة لحثها الخ اه وهي اوضح (قوله ولو ساعة) ظاهره وان لم تكن ربة وخالف حج فيما ذكر (قوله حرم عليها فعله) أي ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه (قوله وهو كذلك) انظر هل ذلك كبيرة أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه لا وعيد على فعله ومجرد النهي انما يقتضي الصبر لا كون الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزواجر انه كبيرة وقد يتوقف فيه

تحت الثياب كالرجلين فاندفع به ما قاله البلقيني هنا اماما تحت الثياب فلا والغالية وار ذهب ريحها كالخضاب ويحرم تصفيف شعر الطرة وتجب بدشعر الاصداغ وطريق اصابعها ونقش وجهها (ويحل تجميل فراش وأثاث) بثلاثين وهو متاع البيت بان تزين بيتها بانواع الملابس والاواني ونحوها لان الاحداد في البدن لافي القرش ونحوه واما الغطاء فالاشبه كما قاله ابن الرفعة انه كالثياب لانه لباس اي ولوليه لا كما يحسنه الشيخ خلافا للزركشي (و) يحل لها (تطيف بغسل رأس وقلم) نظروا زالة نفوس شعر عانة (وارا الفوسخ) ولوظاهر ايسدرا ونحوه لانها ليست من الزينة أي الداعية الى الجماع فلا ينافي اطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة اما زالة شعر يعضن زينة كأخذ ما حول الحاجبين وأعلى الجبهة ففنع منه كما يحسنه بعض المتأخرين بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير المدة ومهر في شروط الصلاة سن ازالة شعر لحية أو شارب نبت للمرأة (قلت ويحل) لها (امتشاط) بالترجيل يدهن ويجوز بنحو سدر والنهي الوارد عن الامتشاط محمول على تشط بطيب ونحوه (و) يحل لها (حمام) بناء على جواز دخولها به بلا ضرورة (ان لم يكن) فيه (خروج محرم) فان كان حرم (ولوتركت) المدة المكلفة (الاحداد) الواجب عليها كل المدة أو بعضها (عصت) ان علمت حرمة ذلك كما قاله ابن المقرئ وغير المكلفة وانما قائم مقامها (وانقضت العدة) مع العصيان (كالوفارقت) المعتدة (المسكن) الذي يجب عليها ملازمته بالاعذر فانها تعصى وتنقض عدها (ولوليفتم الوفاة) أي موت زوجها ويلحق بذلك طلاقها (بعد المدة) للعدة (كانت منقضية) فلا يلزمها شيء منها لان الصغيرة تعتمد مع عدم قصدها (ولها) أي المرأة من زوجة وغيرها (احداد على غير زوج) من الموق (ثلاثة أيام) نأقل (وتحرم الزيادة) عليها بقصد الاحداد (والله أعلم) فلوتركت ذلك بلا قصد لم تأثم للغبيرين السابقين ولان في تعاطيه عدم الرضا بالقضاء والايق بها التمتع بجلباب الصبر وانما رخص للمعدة في عدها الحبس ما على المقصود من العدة وغيرها في الثلاث لان النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذلك سن فيها التعزية وتنكسر بعدها اعلام الحزن والاشبه كما ذكره الاذرع عن اشارة القاضي أن المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الاجنبية الاحداد على الاجنبي مطلقا ولو ساعة والحق الغزي يحثما بالقريب الصديق والعالم والخالع والسيد والمملوك والصهر كالحقوا من ذكر به في أعذار الجمعة والجماعة وضابطه ان من حوت لونه فلها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حل اطلاق الحسب والاصحاب على هذا وظاهر ان الزوج لو منعها بما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله وافهم كلام المصنف امتناع الاحداد على الرجل ثلاثة على قريبه وهو كذلك وقول الامام ان التحزن في المدة غير مختص بالنساء ممنوع كما قاله ابن الرفعة بأنه شرع للنساء لضعف عقلهن المقتضى عدم الصبر مع ان الشارع أوجب الاحداد على النساء دون الرجال

٢٨ (فصل في بيان سكني المعتدة) \* (قوله وما لازمها الخ) أي وما يتبع ذلك لخروجها القضا حاجته (قوله عطف على الجور) هو قوله طلاق (قوله لو جوبها) يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الاسقاط منها الوجوب سكتها بطولوع فجره (قوله ولا ثم ولد) عطف على قوله المعتدة (قوله وهو كذلك) أي ومع ذلك يجب عليها المأكل الذي فورقت فيه ١٥ شيخنا الزيادي وقوله يجب عليها أي المعتدة لشبهة ١٥ حج قال وأما الوجوب على أم الولد ففيه نظروسياتي في كلام الشارح ما يصرح بوجوب المأكل على المعتدة عن شبهة في قوله بعد قول المصنف قلت ولها الخروج الخ حيث قال وشبهة الخ (قوله عطف على السكني) أي من وقت العود (قوله رجع هو عليها بذلك) وصورة ذلك أن تعد بسكتها ٢١٧ غاصة بخلاف ما لو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فإنه

٢٨ (فصل في سكني المعتدة وما لازمها مسكن فراقها) \* (يجب سكني المعتدة طلاق) حائل أو حامل (ولو باتن) بجرحه كما يحطه عطف على الجور ونصبه أولى أي ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقدير مبني المحذوف أي ولو هي باتن ويستمر وجوبه إلى انقضاء عدتها بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن أي يوت أزواجهن وأضافها اليهن للسكني إذ لو كانت إضافة لم تختص بالمطالقات ولو اسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما أتى به المصنف لو جوبها يوم واسقاط ما لم يجب لاغ وأفهم تقييده بالمعتدة عن طلاق عدمها بالمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد ولا ثم ولد عتقت وهو كذلك (النافذة) سواء أكان ذلك قبل طلاقها كما صرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كما صرح به المتولي فإنها لا سكني لها في العدة فإن عادت إلى الطاعة عاد حق السكني كما صرح به المتولي وفي مدة التشويز رجوع عليها مستحق المسكن باجرته وقيامه أنه لو كان ملك الزوج رجوع هو عليها بذلك والصغيرة لا تحتل الوطء بان استدخلت ماء المحترم فلا سكني لها كالنفقة والأمة لم تسلم ليلا ونهارا والأمن وجبت العدة بقولها بأن طلقت ثم اقترت بالأصابة وانكرها الزوج فلا نفقة ولا سكني لها وعليها العدة (و) يجب سكني (لمعتدة وفاة) أيضا حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الاظهر) لأمه صلى الله عليه وسلم فريضة بضم الفاء بنت مالك اخت أبي سعيد الخدري لما قتل زوجها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذي وغيره والثاني لا سكني لها كمالنفقة لها وأحب الأول بان السكني لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وبأن النفقة حقها فسقطت إلى الميراث والسكني حق له تعالى فلم تسقط ومحل الخلاف كما حكاه في المطلب عن الأصحاب ما لم يطلقها قبل الوفاة رجعيًا والام تسقط قطعًا لأنها استحققتها بالطلاق فلم تسقط بالموت لكن حكى الجرجاني طرد القولين فيها ويوافقها إطلاق الكتاب

المفوت لحقه احتيارا فلا جرة له ١٥ سم على حج ولعل وجه ذلك أن المأكل كانت مستحقة للسكني برضا الزوج استصحاب ذلك ولأن الغالب على الأزواج أنهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب التشويز قوله والاصغيرة الخ) ما ذكره هنا موافق لما اقتضاه كلامه أول العدة حيث قيد وجوب العدة بوطء الصغيرة يتميمه للوطء ولم يذكر ذلك في الصغيرة فاقتضى أنه لا فرق بين تهيئته للوطء وعدمه لكن تقدم عن شيخنا الزيادي وسم نقلا عن الشارح خلافه اللهم إلا أن يقال لا يلزم من النهي للوطء إطاقته فليراجع ثم التصوير بقوله بأن استدخلت ماء الخ إنما هو لكون الكلام في عدة الطلاق والافوجوب العدة قد يوجد بغير ذلك كالموت في عنها (قوله ولمعتدة

٢٨ (فصل في سكني المعتدة وما لازمها مسكن فراقها) \* (يجب سكني المعتدة طلاق) حائل أو حامل (ولو باتن) بجرحه كما يحطه عطف على الجور ونصبه أولى أي ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقدير مبني المحذوف أي ولو هي باتن ويستمر وجوبه إلى انقضاء عدتها بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن أي يوت أزواجهن وأضافها اليهن للسكني إذ لو كانت إضافة لم تختص بالمطالقات ولو اسقطت مؤنة المسكن عن الزوج لم تسقط كما أتى به المصنف لو جوبها يوم واسقاط ما لم يجب لاغ وأفهم تقييده بالمعتدة عن طلاق عدمها بالمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد ولا ثم ولد عتقت وهو كذلك (النافذة) سواء أكان ذلك قبل طلاقها كما صرح به القاضي وغيره أم في أثناء العدة كما صرح به المتولي فإنها لا سكني لها في العدة فإن عادت إلى الطاعة عاد حق السكني كما صرح به المتولي وفي مدة التشويز رجوع عليها مستحق المسكن باجرته وقيامه أنه لو كان ملك الزوج رجوع هو عليها بذلك والصغيرة لا تحتل الوطء بان استدخلت ماء المحترم فلا سكني لها كالنفقة والأمة لم تسلم ليلا ونهارا والأمن وجبت العدة بقولها بأن طلقت ثم اقترت بالأصابة وانكرها الزوج فلا نفقة ولا سكني لها وعليها العدة (و) يجب سكني (لمعتدة وفاة) أيضا حيث وجدت تركه وتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الاظهر) لأمه صلى الله عليه وسلم فريضة بضم الفاء بنت مالك اخت أبي سعيد الخدري لما قتل زوجها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذي وغيره والثاني لا سكني لها كمالنفقة لها وأحب الأول بان السكني لصيانة مائه وهي موجودة بعد الوفاة كالحياة والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وبأن النفقة حقها فسقطت إلى الميراث والسكني حق له تعالى فلم تسقط ومحل الخلاف كما حكاه في المطلب عن الأصحاب ما لم يطلقها قبل الوفاة رجعيًا والام تسقط قطعًا لأنها استحققتها بالطلاق فلم تسقط بالموت لكن حكى الجرجاني طرد القولين فيها ويوافقها إطلاق الكتاب



(قوله وفسخ) أراد به ما يشمل الانفساخ (قوله لم تجب) كأن كانت ناشئة (قوله ويقوم وارثه) وهل طلب ذلك منهم مباح أو مسنون فيه نظر والاقرب الثاني (قوله سكنت حيث شئت) وينبغي ان يصرى الاقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما أمكن (قوله وانما تسكن) ولو مضت العدة أو بعضها ٢١٨ ولم تطالب بالسكنى لم تصدر ديناً في الذمة بخلاف النفقة لانها ماضية اهـ ج

ركب عليه سم مانعه قال في شرح الروض وكذا في صلب النكاح اهـ أى ومثل المعتدة لوفاة اذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في انها لا تصدر ديناً المنكوحه اذا فاقت السكنى في حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله) كانت فيه عند الفرقة أى وتقدم سكناها على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في الذمة وينبغي ان هذا اذا كان ملكه أو يستحق منفعة مدة عدتها باجارة ويحتمل انه اذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة انها تقدم باجرة المستكن على مؤن التجهيز أيضاً ويحتمل وهو الظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤن التجهيز (قوله وبه صرح في النهاية) معتد (قوله) لكن في حاوى الماوردى (الخ) صعب (قوله قال طلقت خاتنى) أى ثلاثاً كما هو قضية قول حج نلبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذن لمطابقة ثلاثاً أن تخرج لحداد فخلها ويوافقه ظاهر قول الشارح الآتى ورد ذلك في البائن (قوله) ان تجدد باهرده لم يختار (قوله)

هنا (و) يجب للمعتدة (فسخ) بعيب او ردة او اسلام أو رضاع أيضاً (على المذهب) لانها معتدة عن نكاح صحيح بفرقة في الحياة فاشبهت المطلقة تحصيل الماء والطريق الثانى على قولين كالمعتدة عن وفاة وسكت المصنف عن استثناء الناشئة في عدة الوفاة والقسخ للعالم عاذركم في الطلاق لاستوائهم فى الحكم كما صرح به القاضى والمتولى فيمن مات عنها ناشراً وتجب السكنى للملاعة كما نقل في الروضة عن البغوى القطع به ولو طلب الزوج اسكان معتدة لم تجب سكناها لزوم الاجابة حفظاً لمائته ويقوم وارثه مقامه لان له غرضاً فى صون ما مورثه بل غير الوارث فى ذلك كالوارث كما قاله الرواى تبعاً للماوردى أى حيث لا ريبه وبفارق عدم لزوم اجابة أجنبي بوفاء دين ميت أو مفسد بخلاف الوارث بان ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بد له فلزوم القبول لئلا يتعطل وبأن حفظ الانساب من مهمات الامور المطلوبة بخلاف الدين وبأنه انما بدلو كان التبرع عليها وهو انما توجه على الميت فان لم يوجد متبرع سن للامام اسكانها من بيت المال حيث لا تركه لاسيما عند اتهمها بريئة وان لم يسكنها أحد سكنت حيث شئت (و) انما (تسكن) بضم اؤه كما بخطه أى المعتدة حيث وجب سكناها (فى مسكن) مستحق للزوج لا تقي بها (كانت فيه عند الفرقة) بموت أو غيره لا لآية وحديث فريضة المارين (وليس لزوم وغيره اخرجها ولا لها خروج) منه وان رضى به الزوج حيث لا عذر كما يأتى لان فى العدة حق الله تعالى وهو لا يسقط بالتراضى لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وشمل كلامه الرجعية وبه صرح فى النهاية ونص عليه فى الام كما قاله ابن الرفعة وغيره وقال السبكي انه أولى لا طلاق الآية والاذرى انه المذهب المشهور والزكر كنى انه الصواب ولانه يمتنع على المطلق الخلوة بها فاضلاع الاستمتاع فليست كالزوجة لكن فى حاوى الماوردى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين ان له ان يسكنها حيث شاء وجزم به المصنف فى نكته (قلت ولها الخروج فى عدة وفاة) وشبهة فساد (وكذا بائن) ومفسوخ نكاحها وضابطه كل معتدة لم تجب نفقة ما وفقت من يتعاطى حاجتها لها الخروج (فى النهار لشراء طعام و) بيع او شراء (غزل ونحوه) كسكان وطن لحاجتها لذلك لما رواه مسلم عن جابر قال طلقت خاتنى سلى فارادت ان تجدد فخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال جئنى عسى ان تصدقنى أو تفعلى معى وقال الشافعى فخل الانصار قريب من منازلهم والحد اذا لا يكون الا نهاراً ورد ذلك فى البائن ويقاس به المتوفى عنها زوجها والواو فى كلامه بمعنى أو (وكذا) لها الخروج (ايلا الى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما) للناس (شرط ان ترحم وتبيت فى بيتها) لما رواه الشافعى والبيهقى رحمهما الله تعالى ان رجلاً

لعزل وحديث (الخ) طاهره وان كان عندها من يحدنهم او تانس به ~~الى~~ قال حج بشرط ان لا يكون استنهدوا عندها من يحدنهم او يونسها على الاجرة (قوله وتبيت فى بيتها) أى وان كان لها صناعة تقتضى خروجها بالليل كالمساعة بين الامامة بالعالمه وينبغي ان محله اذ لم يخرج الى الخروج فى محله يل نفقة لها والاجاز لها الخروج

(قوله فتميت) أي أقنعت (قوله تأوى) أي ترجع (قوله فلا تخرج لما ذكر الابطال) هو ظاهر بناء على ما تقدم من الخاوى انه يستكنها حيث شاءت أما على المعتمد من انه لا يستكنها في غير المسكن الذي قوتت فيه فبشكل لان ملازمة المسكن حق الله فلا يسه ما بذنه ثم قال اللهم الان يقال تسامحوا فيه لعدم المقارفة للمسكن ٢١٩ بالمرء فتعد ملازمة له عرفاً (قوله لانها مكفئة) قضية التعليل بما ذكرناها

لواحتياج الخروج لغير النفقة  
كشراء قطن وبيع غزل ونائها  
بجارتها ليس لاجل الخروج  
لذلك (قوله العادة) ينبغي الغالبة  
حتى لو اعتيد الحديث جميع  
الليل فينبغي الامتناع لانه نادر  
في العادة اه سم على حج (قوله  
أومالها) ومثل ما مالها مال غيرها  
اه حج ويمكن دخوله في قول  
الشارح مالها يجعل الاضافة  
لمجرد ان لها يد اعلمه (قوله أو  
اختصاصها) كذلك اه حج قال  
سم عليه قوله كذلك اطلاق  
القله هنا فيه نظر لا وجه لجواز  
الخروج للغرف على كف من  
سرحين فينبغي ان لا يرجع قوله  
كذلك لقوله أيضاً وان قل فتأمل  
اه واعمل هذا حكمه اسقاط  
الشارح لهذا التشبيه (قوله الى  
بيت أم مكتوم) عبارة حج ابن  
أم مكتوم ثم رأيت في بعض النسخ  
كذلك (قوله وبذت عليهم) أي  
الاجاء وقوله نقولادونها أي  
الاجاء (قوله قال الاذرى الخ)  
معتمد (قوله فلانقل) أي لا يجوز  
ذلك (قوله ان كانت برزة) أي  
كثيرة الخروج (قوله بان يحضر

استشهدوا باحد وقال تسامحوا بهم يا رسول الله انفسوا حش في يوقا فتميت عمدا - انا  
فادن لهم صلى الله عليه وسلم ان يحدثن عند احداهن فاذا كان وقت النوم تأوى كل  
واحدة الى بيتها اما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الابطال لانها مكفئة بالنفقة وكذا لو كانت  
حاملًا لوجوب نفقتها فلا تخرج بالضرورة أو بآذنه وكذا البقية حوائجها كشرائها فطر  
كما قاله السبكي ولو كان للباث من يقضى حوائجها لم تخرج بالضرورة ويجوز الخروج  
ليلا لن احتاجت اليه ولم يكن كنهانها أو الاشبه كما يحتمل ابن شهاب في الرجوع الى  
محلها العادة ومعلوم أن شرط الخروج مطلقا منها ويظهر ان المراد بالخارجة الملائق أو  
ملاصقه ونحوه لا ما مر في الوصية (وتنقل من المسكن لغرف من هدم أو غرق) على  
نفسها أو مالها وان قل أو اختصها فيها يظهر (أو على نفسها) من فداي بطوارها فقد  
أرخص صلى الله عليه وسلم مقاطعة بنت قيس في الانتقال حيث كانت في مكان مخيف كما  
رواه أبو داود (أو تأذت بالجيران) بكسر الجيم (أو) ناذوا (هم بها اذى شديدا) لا يحتمل عادة  
كما هو ظاهر (والله أعلم) لل حاجة الى ذلك وقد فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى الآن يأتيين  
بعضا حشة مميصة بالبداءة على الاجاء وغيرهم وفي رواية لمسلم ان فاطمة بنت قيس كانت  
تبدو على اجائها فنقلها صلى الله عليه وسلم الى بيت أم مكتوم ومافي الراعي من انها فاطمة  
بنت ابي حبيش سبق قلم وحيث نقلت سكنت في اقرب الاماكن الى الاول كما قاله الراعي  
عن الجمهور وقال الزركشي المصوص في الام أن الزوج يحصنها حيث رضى لحيث  
شاعت وافهم تفصيلا الذي بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك اذا يخلو منه أحد من  
الجيران الاجاء هو هم اقارب الزوج نعم ان اشتد اذاهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة  
نقلهم الزوج عنها كما لو كان المسكن لها وكذا لو كانت بدار أبوهم وبذت عليهم نقلوا  
دونها لانها أحق بدار أبوها كما قاله قال الاذرى ولعل المراد ان الاولى نقلهم دونها  
وخرج بالجيران ما لو طاعت بيت أبوها وتأذت بهم أو هم بها فلانقل اذا الوحشة لا تطول  
بينهم ويتعين حمل كلام المصنف على ما اذا كان تأذتهم من أمر لم تتعدى به والا اجبرت هي  
على تركه ولم يحمل لها الانتقال حينئذ كما هو ظاهر ولا يختص الخروج بما ذكر بل لولزمها  
حد أو عيّن في دعوى خرجت له ان كانت برزة فان كانت مخدرة حدث وحلفت في مسكنها  
بان يحضر الحماكم لها أو يبعث نائبه اليها أو لزمها العدة بدار الحرب هاجرت منها الدار  
الاسلام ما لم تأمن على نفسها أو غيرها مما هي فلاتها جرح حتى تعتد أو وزنت المعتدة وهي بكر  
غربت ولا يؤخر تغريبها الى انتقضائها ولا تعتذر في الخروج لتجارة وزيارته وتجهيل حجة

الحاكم) أي وجوبا (قوله هاجرت منها الدار الاسلام) قياس ما يأتي من انه لو تعدد مسكنها في محل الطلاق وجبت في أقرب محل  
اليه ان تسكن هنافي أقرب محل يلي بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث امنت فيه بل ينبغي ان الوامنت في محل من دار الحرب  
غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه (قوله وتجهيل حجة الاسلام) خرج به ما لو نذرته في وقت معين أو أخبرها طيب عدل بانها

اسلام ونحوها من الاغراض المعدمة من الزيادات دون المهمات (ولو انتقلت الى مسكن)  
 في البلد (باذن الزوج فوجبت العدة) في اثناء الطريق بطلاق أو فسخ أو موت (قبل  
 وصولها اليه) أي المسكن (اعتدت فيه) لافي الاول (على النص) في الام لانها مأمورة  
 بالمقام فيه ممنوعة من الاول وقبل تعتد في الاول لان القرقة لم تحصل في الثاني وقبل تغيير  
 بينهما ما اذا وجبت العدة بعد وصولها فتعد فيه جرما والعبرة في النقلة بيدها وان لم  
 تنقل الامتعة والخدم وغيرهما من الاول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خدمها فاطلة بها  
 فيه اعتدت في الثاني (أو) انتقلت من الاول (بغير اذن) من الزوج فوجبت العدة ولو  
 بعد وصولها الى الثاني ولم ياذن لها في المقام فيه (في الاول) يلزمها الاعتداد وان لم تجب  
 العدة الا بعد وصولها للثاني اعصاها بذلك نعم ان اذن لها بعد الوصول اليه في المقام فيه  
 كان كالنقلة باذنه (وكذا) تعتد أيضا في الاول (لو اذن) لها في الانتقال منه (ثم وجبت)  
 عليها (قبل الخروج) منه وان بعثت امتعتها وخدمتها الى الثاني لانه المنزل الذي وجبت  
 فيه العدة (ولو اذن) لها (في الانتقال الى بلد فكمسكن) فيما ذكر قال الاذرى وغيره  
 وقصة كلامهم أن ذلك مرتب على مجرد الخروج من البلد والمجيء اعتبارا موضع الترخص  
 (أو) اذن لها في (سفر حج) أو عمرة أو تجارة أو استعمال مظلة أو نحوها (ثم وجبت) عليها  
 العدة (في) اثناء (الطريق فلها الرجوع) الى الاول (والماضي) في السفر لان في قطعها عن  
 السفر مشقة لاسيما اذا بعدت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرفقة والافضل لها  
 الرجوع لتعتد في منزلها كما نقله عن الشيخ ابى حامد واقراموهي معتدة في سيرها وخروج  
 بالطريق ما لو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا يخرج قطعاً وما لو وجبت فيه ولم تقارن  
 عمران البلد فيجب العود في الاصح عند الجمهور كما في اصل الروضة اذ لم تشرع في السفر  
 (فان مضت) لمقصدها وبلغته (اقامت) فيه (لقضاء حاجتها) من غير زيادة عما يجنب  
 الحاجة وان زادت اقامتها على مدة المسافرين كما شهله كلامه وافهم انها لو انقضت قبل  
 ثلاثة أيام امتنع عليها استكمالها وهو الاصح في زيادة الروضة وبه قطع في الحرر وان اقتضى  
 كلام الشرحين خلافه (ثم) بعد قضاء حاجتها (يجب الرجوع) حالا (لتعد البقية) منها  
 (في المسكن) الذي فارقت له لانه الاصل في ذلك فان لم تنقض اعتدت البقية في مسكنها ووا  
 في وجوب رجوعها ادرى كنت شيئا منها فيه أم كانت تنقض في الرجوع كما في الشرح  
 والروضة لعدم اذنه في اقامتها وعودها ما اذن فيه من جهة اما سفرها للزهوة أو زيارة أو  
 سافرها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة اقامة المسافرين ثم تعود فان قدر لها مدة في  
 نقله أو سفر حاجته أو في غيره كاعتكاف استوفى ما عادت لتنام العدة وان انقضت في  
 الطريق كما مر ونعصى بالتأخير بغير عدد كخوف في الطريق وعدم رفقة ولو جهل امر  
 سفرها بأن اذن لها ولم يذكر حاجة ولا زهوة ولا اقامة ولا رجوع عاجل على سفر النقلة كما قاله  
 الروياني وغيره ولو أحرمت بحج أو قران باذنه أو بغيره ثم طلقها أو ماتت وخافت فوته اضيق

== ان اخرت عضبت فتخرج  
 لذلك حيث نذ بل هو أولى من  
 خروجها للحاجة المارة لكن في  
 اسم على حج تنبيه قال الاذرى  
 ولم ينظر فيها لوقال اهل الطب انها  
 ان لم تنج في هذا الوقت عضبت  
 هل تقدم الحج تقديم الحق الرب  
 المحض وفيما لو كانت نذرت قبل  
 التزوج أو بعده أن تنج عام كذا  
 فحصل الفوت فيه بطلاق أو موت  
 (قوله وجبت العدة بعد وصولها  
 أي الى الثاني) (قوله مظلة) يكسر  
 اللام اسم للظلم اما بالفتح فاسم  
 لما ظلم به ما مختار بالمعنى (قوله  
 وما لو وجبت) هذا علم من قوله  
 قبل والمجيء اعتبارا موضع  
 الترخص (قوله وان اقتضى  
 كلام الشرحين خلافه) أي وهو  
 انها تكملها (قوله وعودها) أي  
 بل وفيه قرب من الحمل الذي كان  
 سعة لها ان تعتد فيه (قوله فلا تزيد  
 على مدة اقامة المسافرين) وهي  
 أربعة ايام غير يومي الدخول  
 والخروج (قوله جعل على سفر  
 النقلة) أي فتعد فيها سافرت  
 اليه

(قوله وان اذن لها فيه) أى  
 الاحرام (قوله فلا تسافر) أى  
 لا يجوز لها ذلك (قوله لم يجب  
 الرجوع حالا) أى بل تقسيم  
 لتمام قضاء ما خرجت اليه ان  
 خرجت لحاجة ثم رأيت بن  
 عبد الحق صرح بذلك وبنى  
 ما لو خرجت للحاجة كالخروج  
 للزوجة هل يجب العود حالا أم لا  
 فيه نظروا الاقرب الاول لأنه ليس  
 هناك مدة تعتبر (قوله كالدار)  
 أى في صدق هو وأورثه (قوله  
 وهو يدعى سفرين) أى ذهابها  
 وعودها (قوله وهو من شاذ  
 النسب) أى اذا القياس بادية  
 بنسب يد اليباء (قوله ومنعة)  
 عطف تفسير على قوة ومنعة  
 بفتحين وقد تسكن مختار (قوله  
 فان اهلها) أى الحضرية وقوله  
 لو ارتحلوا العمل المراد من قوله  
 لو ارتحلوا انه ارتحل بعضهم وفى  
 السابق قوة والا فينبغي جواز  
 الارتحال لها اذا ارتحل الجميع  
 (قوله والمشهور انها كغيرها)  
 معتمد (قوله ولها) أى البدوية  
 (قوله السابق فى الحضرية)  
 ويستفاد منه انه لا فرق بين تقارب  
 الحال جدا أو تباعدها وان  
 المدار على وصولها الى حد  
 تقصر فيه الصلاة لو قصدت  
 مسافة القصر

الوقت خرجت وجوباً وهي معتدة لتقديم الاحرام وان امتت الفوات لسعة الوقت جاز  
 لها الخروج لذلك لما في تعيين التأخير من مشقة مصابرة الاحرام وان اذن لها فيه ثم  
 طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الاذن فلا تسافر فان احرمت لم  
 تخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج فاذا انقضت عدتها امتت نسكها ان بقي وقته والا  
 تحلت بأعمال عمرة ولزمها قضاء ودم الفوات (ولو خرجت الى غير الدار المألوفة) لها  
 للسكنى فيها (فطلق وقال ما اذنت لك) فى الخروج وادعت هى اذنه فيه (صدق) هو وكذا  
 وارثه) بيمينه لان الاصل عدم الاذن فيجب عليها الرجوع حالا الى المألوفة فان وافقها  
 على الاذن فى الخروج لم يجب الرجوع حالا واختلافهما فى اذنه فى الخروج لغير البلد  
 المألوفة كالدار (ولو فاتت نقلتى) أى اذنت لى فى النقلة الى محل كذا فالعدة فيه (فقال)  
 لها (بل اذنت) لك فى الخروج اليه (لحاجة) عيبتها قلزمك العدة فى الاول (صدق) بيمينه  
 (على المذهب) لانه اعلم بقصده وادارته ولان القول قوله فى أصل الاذن فكذا فى صفته  
 ومقابله تصديقها بيمينها لان الظاهر معها بكونها فى الثانى ولا نه تدعى سفر واحد وهو  
 يدعى سفرين والاصل عدم الثانى وهما قولان محكيان فيما اذا اختلفت هى ووارث الزوج  
 فى كيفية الاذن والمذهب تصديقها بيمينها لان كونها فى المنزل الثانى يشهد بصدقها ورجح  
 جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعلق الحق بهما والوارث اجنبى عنها ولا نه اعرف  
 بما جرى من الوارث (ومنزله بدوية) يفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب  
 كما قاله سيبويه (ويبها من) نحو (شعر) كصوف (كثرت حضرية) فى لزوم ملازمته فى  
 العدة ولو ارتحل فى انسابها كل الحى ارتحل معهم للضرورة وأبعضهم وفى المقيمين  
 قوة ومنعة امتنع ارتحالها وان ارتحل أهلها وفى السابق قوة ومنعة خبرت بين الإقامة  
 والارتحال لان مفارقة الاهل عسرة موحشة وهذا مما تخالف فيه البدوية الحضرية  
 فان أهلها لو ارتحلوا لم ترتحل معهم مع ان التعليل يقتضى عدم الفرق وقول البلقينى  
 محل التخيير فى المتوفى عنها زوجها والبائن بالطلاق اما الرجعية فاطلقتها طلب اقامتها  
 اذا كان فى المقيمين كما هو ظاهر نص الام وفيه توقف لتقصيره بترك الرجعية مبنى على ان  
 له ان يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور انه كغيرها كامر وحديثه فليس له منعها  
 ولها فى حالة ارتحالها معهم الإقامة متخافة دونهم فى حقوقية فى الطريق لتعتد فانه اليق  
 بحال المعقودة من سيرها وان هرب أهلها خوفا من عدو وامنت امتنع عليها الهرب  
 اعودهم بعد انهم ومقتضى الحاق البدوية بالحضرية محجى ما مر فيها من انه لو اذن لها  
 فى الانتقال من بيت فى الحلة الى آخر منها خرجت منه ولم تصل الى الآخر هل يجب عليها  
 المضى أو الرجوع او اذن لها فى الانتقال من تلك الحلة الى حلة اخرى فوجد سبب العدة  
 من موت أو طلاق بين الحلتين أو بعد خروجها من منزله وقبل مفارقة حلتها فهل تضى  
 أو ترجع على التفصيل السابق فى الحضرية وسكت فى الروضة كاصلها عن جميع ذلك ولو

(قوله أخرج الزوج) أي وهل  
تسحق الابرة على تسيير السفينة  
أولا فيه نظر والأقرب الأول  
(قوله كالزوجة) أي اخذ من  
كلام المصنف الآتي (قوله قال  
الأذري الخ) معتمد (قوله لا يعرف  
التفرقة) أي بين حال الزوجية  
وغيرها في اعتبار حالها (قوله فيصير  
في الأظهر) أي لأن المدة معلومة  
وعليه فلو حاضرت بعد البيع هل  
يتبين بطلانها لصيرورتها من ذوات  
الأقراء أولا ويغير المشتري لأنه  
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في  
الابتداء فيه نظروا الأقرب الثاني  
ثم رأيت جرح صرح بذلك وعبارته  
فان حاضرت في انشائها وانقضت  
إلى الأقران لم تنفسخ فيصير المشتري  
(قوله بان طاب أكثر منها) أي  
وان قل (قوله بعارية أو وصية)  
ويفرق بين هذا وبين ما لو وجد  
الزوج متبرعة بأرضاع ولده  
وطلبت الأم ابنة حيث أجيب  
الزوج بان المدار في الرضاع على  
القيام بأمر الولد وقد حصل من  
غير أمه والمدار هنا على صيانة ماء  
الزوج مع مراعاة حق الله تعالى  
في الأم بإلزامه المسكن (قوله أو  
زوال استحقاق) ومثله ما لو كان  
المسكن يستحقه الزوج لكونه  
موقوفا عليه أو مشروطا لنحو  
الامام وكان أمما (قوله والخاص  
حينئذ) معتمد (قوله مطلقا) أي  
قبل أو بعد

طلقها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن مطلقها  
بمسكن يترافقه فيها لا تنسأها مع اشتغالها على يوت متميرة المراقق لان ذلك كبيت من  
خان وان لم تنفرد بذلك فان صحبها محرم لها يمكنه ان يقوم بتسيير السفينة اخرج الزوج منها  
واعتدت هي فيها وان لم تجده محرم ما تنصف بذلك خرجت الى أقرب القرى الى الشوط  
واعتدت فيه فان تعذر خروجه واستمرت وتحت عنه بحسب الامكان (واذا كان المسكن)  
ملكاً (له) ويليق بها) بان يسكن مثلها في مثله (تعين) استدامتها فيه وليس لاحد آخر احبها  
منه بغير عذر محض نعم لو رهنه على دين قبل ذلك ثم حل الدين بعد طلاقها وتعين بيعه في  
وفاته جاز ونقلت منه ان لم يرض المشتري باقامتها فيه باجرة مثله كما يحسنه الأذري وأما غير  
اللائق بها فلا يكلفه كالزوجة خلافاً لمن فرق وفي كلام المصنف إشارة الى اعتبار اللائق بها  
في المسكن لانه كما في حال الزوجية وقول الماوردي يراعى حال الزوجية لاحال الزوج  
معتزض فقد قال الأذري لا يعرف التفرقة لغيره (ولا يصح بيعه) ما لم تنقض عدتها حيث  
كانت باقرا أو حمل لان المدة معلومة وآخر المدة غير معلوم (الافى عدة ذات أشهر  
فكتمتأجر) بفتح الجيم فيصير في الأظهر (وقيل) بيع مسكنها (باطل) أي قطعاً وفرق بان  
المستأجر يملك المدة والمدة لا تملكها فيه يصير كأن المطلق باعه واستثنى منفعة له لنفسه  
مدة معلومة وذلك باطل ومحل الخلاف حيث لم تكن المدة هي المستأجرة والاصح جزماً  
(أو) كان (مستعار الزمته) العدة (فيه) لان السكنى ثابتة في المستأجر كالمأول ففعلتها  
الآية وليس للزوج نقلها لتعلق حقه تعالى بذلك (فان رجع المعير) فيه (ولم يرض باجرة)  
لمثل مسكنها بان طلب أكثر مما أو امتنع من اجارته (نقلت) الى أقرب ما يوجد وافهم  
كلامه امتناع النقل مع رضاه باجرة المثل فيجب الزوج على بذلها كما تنقله عن المتولى  
واقراء وان توقف فيه الأذري فيما لو قدر على مسكن مجا نابعارية أو وصية أو نحوه ما  
ونزوح المعير عن أهلية التبرع بجنون وسفه أو زوال استحقاق كرجوعه قال في المطلب  
ولم يفرقوا بين كون الاعارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعدها وعلم بالحال  
لزم لحق الله تعالى كما تنزيم في نحو دفن ميت وفرق الروايات بين لزومها في نحو الاعارة للماء  
وعدمها هنا بانه لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هنا لورجع بخلاف نحو الهدم ثم فيقال  
بمثله هنا والخاص حينئذ جواز رجوع المعير لعدة مطلقاً وانما تكون لازمة من جهة  
المستعير كما تقر في باب العارية فدعوى تصريرهم بما قاله في المطلب خاطو لا وجه أن  
المعير الرجوع لورضى بسكناها اعارة بعد انتقالها المعاراً ومستأجر لم يلزمها العود للاول لانها  
غير آمنة من رجوعه بعد (وكذا مستأجر انقضت مدته) فليتنقل منه حيث لم يرض مالكه  
بتجديداً اجارة باجرة مثل بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا تنتقل وفي معنى المستأجر الموصى  
له بالسكنى مدة وانقضت (أو) لزمتها العدة وهي مسكن مستحق (لها استمرت) فيه وجو  
ان لم تطلب النقلة لغيره ولا بغوازا (و) اذا اختارت الإقامة فيه (طلبت الابرة) منه



(قوله كالوسكن معها في منزلها) أي وحدها فإنه لأجرة عليه ومثل منزلها منزل أهلها بانهم ولا يكتفى السكون منها ولا منهم فتلزمهم الأجرة حيثئذ كالوزن سفينة وسيرها مالكتها وهو ساكت فتلزمه ٢٢٣ أجرة المركب لأنه استوفى المنفعة وبه صرح الدمري في منظومته حيث قال

أما إذا أقام وهي ساكنة

فأجرة النصف عليه ثابتة

في موضع شاركت فيه المساكن

وأجرة العاري على المشارك

كحجرة مفتوحة لها به أفراد

ففيه أجرة عليه لا ترد

(قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه)

تميزت امتعته أم لا على المعتمد

(قوله فإن كان في الدار) يشعر

ذلك بأنه لو لم يكن في الدار وأراد

أن يأتي إليها ليمنع من خلوتها

بالزوج لم يجب ذلك وأنه لو كان

فيها وامتنع من دوام السكنى

الأبجرة له على مكثه ليمنع الخلوة

لم يجب أيضا (قوله والأوجه أن

الاعى القطن الخ) قد يتوقف

في ذلك (قوله ومنه يؤخذ امتناع)

عبارة حج ومنه يؤخذ أنه لا تحل

خلوة الخ وبعبارة لم أن قوله ولا

أمر ديمته نظريه الشارح للمعنى

لأن الامتناع عبارة عن عدم الحل

فكانه قال لا تحل الخ (قوله مجرد)

ظاهره ولو كثر واجدا (قوله وإن

كثرت) وفي التوسط عن الفقهاء لو

دخلت امرأة المسجد على رجل

لم يكن خلوة لأنه يدخله كل أحد

أ ح حج وإنما يتبع ذلك في مسجد

مطروق لا ينقض طاقوه عادة

ومثله في ذلك الطريق أو غيره

أو من تركته أن شامت لأن السكنى عليه فإن مضت مدة قبل طلبها سقطت كالوسكن معها في منزلها بانهم أو هي في عصمتها على النص وبه ائق ابن الصلاح ووجهه بان الأذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة أي مع كونه تابعها لها في السكنى ولا بد من اعتبار كونها مطلقة التصرف ومن ثم بحث بعض الشراح أن محلها أن لم تميز امتعته بمحل منها أو الأزمته أجرة ما لم تصرح له بالاباحة لكن ظاهر كلامهم يخالفه (فإن كان مسكن الشكاح نفيسا) لا يليق بها (فله النقل) لها منه (إلى) مسكن آخر (لائق بها) لأن ذلك النفيس غير واجب عليه ويغنى أقرب صالح إليه وجوبا كما هو ظاهر كلامهم ويؤيده أنه قياس نقل الزكاة وتقليد الأئمة من الخروج مما يمكن وأن ذهب الغزالي إلى الندب وقال الأذوى أنه الحق (أو) كان (خسيسا) غير لائق بها (فلها الامتناع) لأنه دون حقها (وليس لها مساكنها ومداخلها) أي دخول محل هي فيه وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو الحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان الطلاق رجعا ورضيت لأن ذلك يجر للخلوة المحرمة بها والكلام هنا حيث لم يرد مسكنها على سكنى مثلها مما سيذكر في الدار والحجرة والعلو والسفل (فإن كان في الدار) التي ليس فيها سوى مسكن واحد (محرم لها) به - كما قاله الزركشي (عزير) بأن كان يحتشم ويمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار المادة الغالبة فيما يظهر من كلامهم وبه يجمع بين ما أوهه من عبارة المصنف كالروضة من التناقض في ذلك لأن المدار على مظنة عدم الخلوة ولا تحصل الاحتشام (ذكر) أو اتى وحذفه العلم به من زوجته وامته بالأولى (أو) محرم (له) عزير بصير كما مر نظيره (اتى أو زوجة أخرى) كذلك (أوامة) أو امرأة أجنبية كذلك وكل منهن ثقة يحتشمها بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بمحضرتها أو كالأجنبية تمسوح أو عبيدها بشرط التمييز والبصر والعدالة والأوجه أن الاعى القطن ملحق بالبصير حيث أدت فطنته لمنع وقوع ريبة بل هو أقوى من الميز السابق (جاء) مع كراهة كل من مساكنها أن وسعتهما الدار والأوجب انتقاليها ومداخلها أن كانت ثقة ثلاث من المخدور حيثئذ بخلاف ما إذا اتقى شرط مما ذكر وإنما حلت خلوة رجل بأمر آتين ثقتين يحتشمهما بخلاف عكسه لما في وقوع فاحشة من امرأة بحضور مثلها من البعد لأنها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع مثله ومنه يؤخذ امتناع خلوة رجل بمرءة يحرم عليه نظره بل ولا أمر ديمته وهو ظاهر ويمتنع خلوة رجل بغيره ثقات وإن كثرت (ولو كان في الدار حجرة) وهي كل بناء محوط أو نحوها كطبة (فمسكنهما أحدهما) أي الزوجين (و) سكن (الآخر) الحجرة (الأنرى) من الدار (فإن اتحدت المرافق) لها وهي ما يرتقى به فيها (كطبخ ومستراح) ومصب ماء ومر في سطح ونحو ذلك (اشتراط محرم) أو نحوه عن ذكره خروج بفرضه الكلام في حجريته

المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك أ ح حج وبؤخذ منه أن المدار في الخلوة على اجتماع لا تو من معه الريبة عادة بخلاف ما لو قطع بانتقامه في العادة فلا يعد خلوة

(قوله يبره) أي بسببه (قوله وعلو) عبارة اختار وعلو الادب بضم العين وكسرها ضد سفله بضم السين وكسرها اه ومثله في المسباح وعبارة القاموس وعلو الشئ مثله اه \* (باب الاستبراء) \* (قوله بن فيمارق) أي ولو فيما مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق (قوله ألتعبد) لا يبعد ان يعد منه ما لو اخبر الصادق بخلوها من الحل (قوله ذيات) أي اتبعت (قوله لحل القتع) اشار به الى انه لا يتوقف ٢٢٤ وجوب الاستبراء على زوال الملك ولا حدوثه بل قد يجب لغيرهما كما لو

ارتدت ثم اسلمت (قوله فلانا انها أمته) ونحو مالوظنها زوجته الحرة فانما تعتد بثلاثة اقراء أو زوجته الامه فتعتد بقرأين كما تقدم له (قوله كذلك) أي باعتبار الاصل (قوله ودل على ذلك) وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبته عزت ومردته اسلمت مع انه لم يحدث فيها الملك بل حل الاستناع وبوجوب الاستبراء في موطوأنه التي اراد تزويجها مع انها عند ارادة التزويج لم يرزل فراشه عنها اه سم على حج (قوله بشرطه من القسمة) وهو الرابع (قوله واختبار الفلأ) على المرجوح (قوله ورجوع مقرض) أرى وصورة اقراضها ان يكون حراما على المقرض اه سم على حج (قوله وامة تجارة) عطف على قوله وكذا امة قراض (قوله والحل فيهما) أي امة التجارة وامة القراض هو ظاهر في امة القراض اذا ظهر ربح على القول بانه يملك بالظهور اما اذا لم يظهر ربح فالعامل لا شئ له والمال على ملك المالك فلم ينتقل عن ملكه

ما لو لم يكن في الادار الا بيت وصفة فانه لا يجوز له ان يساكنها ولو مع محرم لانها لا تتميز من المسكن بموضع نعم ان يفي بينهما حائل وبقي لها ما يليق بها سكنى جاز (والا) بان لم قصد المرافق بل اختصت كل من الطغرتين بمرافق (فلا) يشترط نحو محرم اذا خلوة (و) لكن (ينبغي) ان يشترط كما في الشرح الصغير ونقله في الروضة وأصلها عن البغوي (ان يغلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي ويسمى ما بينهما من باب (واولى من اغلاقه سده) (وان لا يكون محررا احدهما) يبره (على الاخرى) حذر من وقوع خلوة (وسفل) بضم اوله بخطه ويجوز كسره (وعلو) بضمها ولا يخطه ويجوز فتحه وكسره (كدار وجره) فيما ذكر فيه ما والاوى ان تكون في العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها قاله في التعبير

### \* (باب الاستبراء) \*

هو بالمدة طلب البراءة وشرعاً تبص من فيمارق مدة عند وجود سبب مما يأتي للعلم ببراءة وجهها أ والتعبد سمي بذلك لتقديره باقل ما يدل على البراءة كما سمي ما حرر بالعدة لاشتمالها على العدد وانشاء كهما في أصل البراءة ذيات به والاصل فيه ما يأتي من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل القتع والتزويج كما يعلم مما سيذكره (بسيمين) باعتبار الاصل فيه فلا يرد عليه وجوبه بغيرهما مكن وطى امة غيره فلانا انها امته فانه يلزمها قره واحد لانها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك العيين (أحدهما مملأ امة) أي حدوثه وهو باعتبار الاصل أيضا والا فالمدار على حدوث حل القتع مما يحل بالملك فلا يرد ما يأتي في شراء زوجته كما ان التعبير في الثاني بزوال القراض كذلك والا فالمدار على طلب التزويج ودل على ذلك ما سأتى في نحو المكاتب والمرتدة وتزويج موطوأنه (بشراء وارث او هبة) مع قبض (او سبي) بشرطه من القسمة واختيار الفلأ كما يعلم مما سيذكره في السير فلا اعتراض عليه (أورد بعيب او حاقب او قاله) ولو قبل قبض او غير ذلك من كل ملك كقبول وصية ورجوع مقرض وباقع مقلس ووالد في هبته لقربه وكذا امة قراض انفسخ واستقل المالك بها وامة تجارة أخرج المالك زكاتها وقاننا بالاصح ان المستحق شريك بالواجب بقدر قيمته في غير انفس لتجدد الملك والحل فيهما قاله البلقيني وهو ظاهر في جارية القراض وكلاهما يقتضيه وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند التأمل كما فاده الشيخ (وسواء) في وجوب الاستبراء فيما ذكر من حل القتع (بكر) وآيسة (ومن

حتى يقال بتجدد ملك اللهم الا ان يقال بتجدد الملك والحل في مجموعهما في الجملة وان لم يحصل كل استبراء منهم ما في كل فرد (قوله فلا وجه له) أي لما قاله فيها من وجوب الاستبراء وهو المعتمد (قوله عند التأمل) أي لان الشركة فيما ليست حقيقة بدليل جواز الانحراج من غيرها اه شيئا زبادى أي وبدليل انه لا يجوز اعطاء جرم منها المستحقين بل الواجب انحراج قدر الزكاة من قيمتها (قوله كما فاده الشيخ) أي في غير شرح منجه

(قوله وغيرها) أي كصغيرة وآيسة اه منهج وظاهره كالشارح وج وان لم تعلق الوطء ويوجه بأنه تعبدى (قوله لعموم خبر سبايا  
اوطاس) بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في المصباح والتأذيب أي فهو مصروف خلافاً لمن توهم خلافه لان الاصل المصروف  
الملم يرد منهم معاً بخلافه (قوله مع قيام) أي وجود (قوله وامة مكاتب) أي مكاتب كناية صحيحة (قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو  
ظاهر في المكاتبه نفسها ما أمتهن وامة المكاتب كناية فاسدة فالقياس ٢٢٥ وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها (قوله

ولو سلم في جارية وقبضها) ومثل  
السلم ما لو قبضها المشتري في الذمة  
فوجد لها بغير الصفة وردّها (قوله  
ويرد بوضوح الفرق) أي وهو  
اختلال الملك بالردة دون الاحرام  
(قوله اما لو اشترى) محترز قوله  
السابق أي امة له حدث لها الخ  
(قوله فلا بد من استبراءها) بعد  
زوال مانعها اه حج وعليه فذكرها  
محتاج اليه لان سبب الاستبراء  
حينئذ زوال المانع لا مجرد حدوث  
الملك وهو يخالف لقوله وهل يكفي  
ما وقع في زمن الخ (قوله الاول)  
هو قوله وهل يكفي ما وقع الخ (قوله  
وهو المعتمد) وعليه فالاستبراء انما  
هو حصول الملك لازوال الصوم  
ونحوه (قوله زوجته) قال في  
العياب المرفوع بها اه قال في  
الروض فان اراد ان يزوجه او قد  
وطئها وهي زوجة اعتدت بقرآن  
أي قبل ان يزوجه اه سم على  
حج واعل وجهه ذلك فنزيل زوال  
الزوجية بالملك منزلة زوالها بالطلاق  
(قوله فانفسخ) احترز به عما  
اشترها بشرط الخيار للبائع اولها  
ثم فسخ عقد البيع فانه لم يوجد  
سبب الاستبراء (قوله وجب) أي

استبراءها البائع قبل البيع ومنتهى من صبي وامرأة وغيرها) لعموم خبر سبايا اوطاس  
الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حصنة وقيس بالمسبية غيرها  
الشامل للبكر والمستبرأة وغيرهما بجامع حدوث الملك اذ ترك الاستبراء في وقائع  
الاحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال وبين تحيض من لا تحيض في  
اعتبار قدر الحيض والطهر وهو شهر (ويجب) الاستبراء (في) امة اذا زوجها فطلقت  
قبل الوطء (في) مكاتبته) كناية صحيحة وامة اذا انفصلت كتابتها بسبب ما يأتي في بابها كان  
(محزوت) وامة مكاتب كذلك يجوز لدخل الاستمتاع فيها كالزوجة وحدوثه في الامة  
بقيها ومن ثم لم تؤثر الفاسدة (وكذا امرتدة) أسلت او سيدمر تد فيجب الاستبراء عليها  
وعلى امة (في الاصح) لعود حل الاستمتاع ايضاً والثاني لا يجب لان الردة لا تنافي للملك  
بخلاف الكتابة ولو سلم في جارية وقبضها فوجد لها بغير الصفة المشروط وجودها لم يلزم  
المسلم اليه الاستبراء بالرد له لم يزوال ملكه وما وقع في الروضة من لزومه مبني على زواله  
وهو ضعيف (لا) في (من) أي امة له حدث لها ما حرّمها عليه من صوم ونحوه لاذنه فيه ثم  
(حلت من صوم واعتكاف واحرام) ونحو حيض ورن لان حرمتها بذلك لا تخل بالملك  
بخلاف نحو الكتابة (وفي الاحرام وجه) انه كالردة لنا كذا التحريم فيه ويرد بوضوح  
الفرق اما لو اشترى نحو محرمة او صائغة او معتكة واجبا باذن سيدها فلا بد من  
استبراءها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات ام يجب استبراءها بعد زوال مانعها  
قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف  
بالحامل وذات الشهر (ولو اشترى) حر (زوجته) الامة فانفسخ نكاحها (استحب)  
الاستبراء لتمييز ولد الملك المنعقد حر اعن ولد النكاح المنعقد فتا ثم يعق فلا يكتفى بحرة  
اصلية ولا تصير به امة مستولدة (وقيل يجب) لتحديد الملك ورد بعدم الفائدة فيه لان العلة  
الصحيحة فيه حدوث حل القتع ولم يوجد هنا ومن ثم لو طلق زوجته القننة رجعيها ثم  
اشترىها في العدة وجب له حدوث حل القتع وهرأ انه يتنح عليه وطؤها من الخيار لانه  
لا يدري ايها الملك أم بالزوجية وخرج بالخبر المكاتب اذا اشترى زوجته ففي الكفاية  
عن النص انه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسريته ولو باذن السيد  
(ولو ملك) أمة (من زوجة او معتدة) لغيره بنكاح او شبهة وعلم بذلك اوجهه واجاز  
(لم يجب) استبراءها حال اشتغالها بحق الغير (فان زال) أي الزوجية والعدة المقهومان

الاستبراء (قوله وهرأ انه يتنح عليه وطؤها) أي زوجته القننة (قوله زمن الخيار) أي  
لها على ما يفيد التعليق وقد تقدم ايضاً في كلامه في خيار البيع (قوله ليس له وطؤها بالملك) قضية انه ينكحها بالزوجية وليس  
مراد الاختلال بالنكاح بما كملها فلا يطلأوا احد منهم مطلقاً وطريقه ان اراد القتع بالوطء ان يتزوج غير امة حرة كانت أو أمة

(قوله من اتحاد الرابع) أي أفراد (قوله إذ لا شيء يكتفي عنه) وذلك لأن عدته انقطعت بالشراء كما لو جدد نكاح موطوءة في العدة  
وحيث انقطعت وجب الاستبراء لعدم ما يقوم مقامه (قوله ليكون على بصيرة) قضيته أن الاستحباب خاص بمن تحبل دون غيرها  
(قوله ولو وطئ أمة شريكان) مثلاً (قوله ٢٢٦) ظنهما كل أمته (أي أما لو ظنهما كل زوجته وجب عليها عادتان وأحدهما

زوجته والا تخرا أمته فعدة  
واستبراء (قوله وأراد الرجل  
تزوجها) أي أو القمع بها (قوله  
وجب استبراء أن) أي على المشتري  
(قوله وإدعاء) أي البائع (قوله  
أنه لا يعلمه) أي لا لا قول (قوله وان لم  
يستبرأ) مفهوماً أنه لو استبرأها  
قبل بيعها ووطئها المشتري لحقه  
الولد (قوله فالولد) أي للبائع  
(قوله أما عتقه) أي السيد رجلاً  
أو امرأة (قوله قبل وطئ) أي لأمته  
ولا من انتقلت منه للبائع والا  
وجب عليها الاستبراء أن لم يكن  
وجد قبل العتق (قوله فلا استبراء  
عليها قطعاً) أي فمتزوج حالاً (قوله  
ولو استبرأ) أي بان مضت مدة  
الاستبراء بعد وطئها ولو اتفقا  
وليس المراد أنه يصدق ذلك فيما  
يظهر (قوله والفرق بينهما الخ) أي  
وهو ما فهم من قول المصنف إذ  
لا تشبه الخ (قوله وانما صح بيعها  
قبله) أي الاستبراء وقوله مطلقاً  
أي موطوءة وغيرها (قوله سوى  
الوطء) أي وهو التزويج (قوله فان  
لم يوطأ) أي أصلاً وقوله زوجها  
من شاء أي حالاً (قوله ان كان  
الماء غير محترم) أي من زنا (قوله  
لم يلزمه) أي المشتري وقوله استبرأ  
أي قبل التزويج (قوله فأراد

بما ذكره لاذن الضير وان عطف بأوكها وظاهره إذ لا يلزم من اتحاد الرابع للمعطوف بها  
اتحاد الرابع لما فهم من المعطوف بها وذلك بان طلقت قبل وطئها أو بعده وانقضت العدة  
أو انقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الاظهر) لحدوث الحل واكتفاء الثاني  
بعدة الغير مستترة بطلقة قبل وطئها ومن ثم خص جمع القولين بالوطء ولو ملك معتدة  
منه وجب قطعاً إذ لا شيء يكتفي عنه هنا ويستحب للمالك الأمة الموطوءة قبل بيعها  
استبرأؤها ليكون على بصيرة ولو وطئ أمة شريكان في طهر أو حيض ثم باعها أو أراد  
تزوجها أو وطئ اثنتين أمة رجل ظنهما كل أمته وأراد الرجل رجل تزويجها وجب استبراء أن  
كالعدتين من شخصين ولو باع أمة لم يقر بوطئها فظهر بها حل وإدعاء صدق المشتري بيمينه  
أنه لا يعلمه وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه فان كان اقرب بوطئها وباعها  
بعد استبرائها فأنت بولد دون ستة أشهر من الاستبراء منه لحقه وبطل البيع والافالولد  
مملوك للمشتري الآن ووطئها وامكن كونه منه فانه يلحقه وان لم يستبرأها البائع فالولد له ان  
امكن الآن ووطئها المشتري وامكن كونه منهم ما فغيرض على القائف (الثاني زوال  
فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بتتق) معلق أو منجز قبل موت  
السيد (أو موت السيد) عنها كزوال فراش الحرة الموطوءة فيجب قرأ شهر كما صح عن  
ابن عمر من غير مخالف له أما عتقه قبل وطئها فلا استبراء عليها قطعاً (ولو مضت مدة استبراء  
على مستولدة) غير مزوجة ولا معتدة (ثم اعاقها) سيدها (أو مات وجب عليها) الاستبراء  
(في الأصح) كما يلزم العدة من زال نكاحها وان مضى أمثالها قبل زواله والثاني  
لا يجب لحصول البراءة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو استبرأ) السيد (أمة  
موطوءة) له غير مستولدة (فأعاقها لم يجب) إعادة الاستبراء (وتتزوج في الحال) والفرق  
بينها وبين المستولدة ظاهر (إذ لا تشبه) هذه (منكوحة) بخلاف تلك لثبوت حق  
الحرية لها فكان فراشها شبه بفراش الحرة المنكوحة (والله اعلم ويحرم) ولا ينعقد  
(تزوج أمة موطوءة) أي ووطئها ما لكها (ومستولدة قبل) مضى (استبراء) بما يأتي أملاً  
يختلط المآل وانما صح بيعها قبله لمطالبة الان قصد من الشراء ملك العين والوطء قد  
يقع وقد لا بخلاف ما لا يصدق عليه سوى الوطء أما من لم يوطأها ما لكها فان لم يوطأ  
زوجها من شاء وان ووطئها غيره زوجها للوطئ وكذا غيره ان كان الماء غير محترم أو  
مضت مدة الاستبراء منه (ولو أعاق مستولدة) يعني موطوءة أنه رفته نكاحها بلا استبراء  
في الأصح) كما يجوز نكاحه للمعدة منه لا تنقضاء الاختلاط هنا ومن ثم لو استبرأ أمة  
فزوجها بالبائع الذي لم يوطأه غيره لم يلزمه استبراء كالأعاقه فأراد بائعها أن يتزوجها

ونحو

بائعها أن يتزوجها (مفهومه وجوب الاستبراء إذا أعاقها عقب الشراء وأراد تزويجها لغير البائع  
ومقتضى إطلاق قوله السابق أما عتقه قبل وطئها فلا استبراء عليها قطعاً خلافه فأي حمل ما هنا على ما هنا

وخرج عوطو أنه ومثلها من لم يوطأ أو وطئت من زنا أو استبرأها من اعتقلت معه اليه من  
 وطئها غيره وطأ غير محرم فلا يحل له تزوجها قبل استبرائها وان اعتقها (ولو اعتقها  
 أومات) عن مستولدة أو مدبرة عتقت بوثه (وهي مزوجة) أو معتدة عن زوج فيها (فلا  
 استبراء) عليها إلا أنها غير راش السيد ولان الاستبراء لحل ما حر وهي مشغولة بحق الزوج  
 بخلافها في عدة وطء الشبهة لأنهم نصروا في الإشغال غير السيد ولو مات سيد مستولدة مزوجة  
 ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالحرّة ولا استبراء عليها وان تقدم موت الزوج موت  
 سيدها اعتدت عدة أمة ولا استبراء عليها ان مات السيد وهي في العدة فإن مات بعد فراغ  
 العدة لزمها الاستبراء وان تقدم أحدهما الآخر موتا أو اشكل المتقدم منهما ولم يعلم هل  
 ماتا معا أو مرتباً اعتدت باربعة أشهر وعشرين من موت آخرهما وانما ان لم يتخلل بين  
 الموتين شهران وخمسة أيام فلا استبراء عليها وان تخلل بينهما ما ذلك أو أكثر أو جهل قدره  
 فإن كانت تحيض لزمها حيضة ان لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخر أو لهذا  
 لا ترث من الزوج ولها تخليف الورثة انهم ما علوا حرّتها عند الموت (وهو) أي الاستبراء  
 في حق ذات الاقراء يحصل (بقراءة وهو) هنا (حيضة كاملة في الجدي) للخبر المار ولا غير  
 ذات حل حتى يحيض حيضة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب فيها كالشراء في أنثائها  
 فأقل مدة مكان الاستبراء إذا جرى سبعة في الطهر يوم وليلة ولطختان وفي الحيض ستة  
 عشر يومًا ولطختان وفي القديم وحكي عن الاملاء ايضاً وهو من الجدي دانه الطهر كما في  
 العدة وأجاب الاول بان العدة يتكرر فيها القرء كما هو الدال فحلل الحيض منها على البراءة  
 وهنا لا تكرر فتعين الحيض الكامل الدال عليها (وذات اشهر) كصغيرة وآيسة  
 ومخيرة (بشهر) لانه لا يتخلو في حق غيره عن حيض وطهر غالباً (وفي قول بثلاثة) من  
 الاشهر لان البراءة لا تعرف بدونها (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي  
 الحمل كالعدة (وان ملكت بشراء) وهي حامل من زوج أو وطء شبهة (فقد سبق ان  
 لا استبراء في الحال) وانه يجب بعد زوال النكاح أو العدة فلا يكون هنا بالوضع (فان  
 يحصل) الاستبراء في حق ذات الاقراء (بوضع حل زنا) لا تحيض معه وان حدث الحمل بعد  
 الشراء وقبل مضى محصل استبراء أخذ من كلامه جمع وهو ظاهر (في الاصح والله اعلم)  
 لا طلاق الطهر والبراءة والثاني لا يحصل الاستبراء به كما لا تنقضي به العدة وأجاب الاول  
 باختصاص العدة باتماً كيد بديل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء ولانها حق الزوج  
 وان كان فيها حق الله تعالى فلم يتكف بوضع حل غيره بخلاف الاستبراء فان الحق فيه لله  
 تعالى أما ذات اشهر فيحصل بشهر مع حل الرأى لانه كالعدم كما يحشمه الزركشي كاذري  
 قياساً على ما جرّموه في العدة ولو مضى زمن استبراء على أمة (بعد الملك وقبل القبض  
 حسب) زمنه (ان ملكها بارت) لقوة الملك به ولذا صح بيعه قبل قبضه (وكذا شراء)  
 ونحوه من المعاضات (في الاصح) حيث لا خيار للمالك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في

(قوله وخرج عوطو أنه) أي المعتق  
 (قوله فلا يحل له) أي المستبرئ  
 (قوله فلا استبراء عليها) أي ذلك  
 لانه ان سبق موت السيد فقد  
 وجب عليها عدة الوفاة من الزوج  
 وهي الاربعة أشهر والعشرة  
 التي اعتدت بها وان سبق موت  
 الزوج ومات الثاني قبل مضى  
 شهرين وخمسة أيام وفرض انه  
 السيد فقد مات قبل انقضاء عدة  
 الزوج وهو مقتضى عدم وجوب  
 الاستبراء (قوله أما ذات اشهر)  
 أي بان كانت تحيض مع الحمل  
 (قوله فيحصل بشهر مع حل الزنا)  
 أي وذلك بان لم يسبق لها حيض  
 ووطئت من زنا ختمت منه وتصدق  
 في هذه الحالة في عدم تقدم  
 حيض لها يعني الحمل بلايين لانها  
 لو سكنت لا يحلف الخصم على سبق  
 ذلك (قوله لا خيار) أي لا حرج من  
 البائع والمشتري



(قوله ومنها غنيمه لم تقبض) مثله في حج واعلم لم تقسم لقوله بعد اى بناء الخ اللهم الا ان يقال ان القسمة للغنيمه لا لتحقيق الا باقبض (قوله ويحسب) اى الاستبراء (قوله بعد قبولها) اى فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقيل القبول لم يعتد بها وان تبين بالقبول ان الملك حصل من الموت (قوله لم يعتديه) اى الاستبراء وقوله قبل سقوطه اى الدين (قوله لا تعلق به) اى لا تعقبه استباحة الوطء ولا تسبب عنه (قوله نعم يعتد باستبراء المرهونة) ٢٢٨ اى كان اشترها او ورثها او قبل الوصية بها ثم رهنها قبل

الاستبراء فحاضت او مضى الشهر او وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بها حصل من الاستبراء في زمنه (قوله ويرق بينهما) اى المرهونة وقوله وبين ما قبلها اى المجوسية (قوله لا يقال هي) اى مشترأة المأذون وقوله تباح له اى للسيد (قوله لمكونه تعلق بالذمة ايضا) اى مع المال (قوله ويحرم الاستمتاع) وهل هو كبيرة أو لا فيه نظر والاقرب الاول \* (فرع) \* ينبغي ان محمل امتناع الوطء عالم يحلف الزنا فان حاقه جازله (قوله وقد يتوقف فيه) معتد (قوله مشهور بالزنا) اى فيحصل بينه وبينها (قوله وقعت في سهمه) اى من سببايا وطاس شرح منهج وعبارة الخطيب من سببايا جلولاء اه اقول ويمكن الجمع بان جلولاء كانوا معاوين لهوازن لكونهم كانوا من خلفائهم وصادف ان واحدا من نسائهم سببت وهذا لا ينافي ان حرب جلولاء كان بعد وفاته عليه السلام مدة لان ذلك عبارة عن الحشر المنسوب لهم لكونهم المحر<sup>ين</sup> كين له والمتعاطين لاسبابه وهذا انما كان لهوازن

زمن الخيار اضعف الملك والثاني لا يحسب لعدم استقرار الملك (لا هبة) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيه عليه كما قدمه فلا مبا لاتباهم عباوته هنا حصوله قبله ومنها غنيمه لم تقبض اى بناء على ان الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للمالك الكامل فيها بالقبول (ولو اشترى) أمة (مجوسية) او نحو وثنية او مرتدة (خاضت) مثلا (ثم) بعد فراغ الخيض او في أثناءه ومثله الشهر في ذات الاشهر وكذا الوضع كما صرح به (اسلم لم يكف) حميها او نحو في الاستبراء لعدم استعقابه الحل ومن ثم لو استبراء عبد مأذون له في التجارة أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسيد وطؤها حينئذ قال الهاملى عن الاصحاب وضابط ذلك ان كل استبراء لا تعلق به استباحة الوطء لا يعتديه اه نعم يعتد باستبراء المرهونة قبل الانفكاك كما عجل اليه كلامهم ما وجزم به ابن المقرئ وهو المعقد ويرق بينهما وبين ما قبلها بقوة التعاقب فيها اذ يحل وطؤها باذن المرتين فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مستبرأة المأذون لان له حقا في الجرح ولا يعتد باذنه وبهذا اندفع ما لاذرى ومن تبعه هنا لا يقال هي تباح له باذن العبد والغرماء فسوت المرهونة لانه قول الاذن هنا اندر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المرهونة وفارقت أمة المرهون أمة مشتركة حجر عليه بفاس فانه يعتد باستبراءها قبل زوال الجرح بضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة ايضا بخلاف تلك لانخصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو نحو نظر بشهوة ومس (بالمستبرأة) اى قبل مضى ما به الاستبراء لادائه الى الوطء المحرم ولا حقال انها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها ثم الخ لوة جائزتها ولا يحال بينه وبينها لتقويض الشرع أمر الاستبراء الى اماته وبه فارق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا اطلقوه وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جملة (الامسية فيحل غير وطء) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الاعين والايدي الى مس الاما سيما الحسان ولان ابن عمر رضى الله عنهما قبل أمة وقعت في سهمه لما نظر عنقهها كا برى في الفضة ولم يمالك الصبر عن تقيهاها والناس يتظرونه ولم ينكر احد عليه كما رواه البيهقي وفارقت غيرها بتيقن ملكها ولو حاملا فلم يجر فيها الاحقال السابق وحرم وطؤها صيانة لسانه ان يحتلط بما سوى الحرمته ولم ينظر والاحقال ظهو ركونها ام ولم يمس لم يمسكها سببا يه اندرته واخذ الماوردى

وان اتفق موافقة بعض من جلولاء لهم معاونة فلم يفسب اليهم بل لهوازن (قوله كابرى في الفضة) اى وغيره كسيف من فضة فان الابريق لغة السيف ولعل المحكمة في ذلك انه قصد اغاظة المشركين بمغافله حيث يبلغهم ذلك مع انهم امن بآيات عظيماتهم (قوله لا يحرمة) اى ماء الحربي

وغيره من ذلك ان كل ما لا يمكن جعلها المانع للملكة الصبر ورتبها به ام ولد كصبيته من من  
 زنا وآيسة ومستبرأة من زوجة فطلاقها وزوجها تكون كالمسيبة في حل قته بها بما سوى  
 الوطء لكن ظاهر كلامهم بحالقه (وقيل لا) يحل التمتع بالمسيبة ايضا واتصر له جمع ولو  
 وطئ السيد قبل الاستبراء او في اثنياته لم ينقطع وان اتم به فان حلت منه قبل الحيض بقي  
 تحريرا الى وضعها او في اثنياته حلت باق طاعة لتمامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئه  
 اقل الحيض والا فلا يحل له حتى تضع كالواحد قبل الحيض ٥١ وهو ظاهر وتعليقهم  
 يقتضيه (واذا قالت) مستبرأة (حضت صدقت) لانه لا يعلم الا من جهتها بالايمان لانهم لو  
 نكحت لم يقدر السيد على الخلف على عدم الحيض واذا صدقها ما وظن كذبها فهل يحل  
 له وطؤها باساعلى ما لو ادعت التحليل وطن كذبها بل أولى ولا يفرق المتجه الثاني  
 (ولو صنعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لي لانك (اخبرتني بقاء الاستبراء  
 صدق) بينه وبينها ويصحت له ظاهر المتقروا والاستبراء مفوض لاماته ومع ذلك يلزمها  
 الامتناع عنه ما أمكن مادامت تحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء اما لو قال لها حضت  
 فانكرت صدقت كما جزم به الامام ولو ورث أمة فادعت حرمتا عليه بوطء مورثه فانكر  
 صدق بينه لان الاصل عدمه (ولا تصير أمة فراشا) اسيدها (الابوطم) منه في قبلها او  
 دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره او بينته وبه يعلم ان المجهوب يلحقه الولد ان ثبت  
 دخول مائه المحترم فيه والا فلا وبذلك يجمع بين القول بالحقوق وعدمه وخروج بذلك مجرد  
 ملكة لها فلا يلحقه به ولا اجاعا وان خلاها وامكن كونه منه لانه ليس مقصوده الوطء  
 بخلاف النكاح كما مر اما الوطء في الدبر فلا لحوق به كما مر اعتماده من تناقض لهما  
 وقول الامام ان القول بالحقوق ضعيف لا اصل له صريح في رد الجمع بحمل الحقوق على  
 الحرمة وعدمه على الامة واذا تقرران الوطء يصيرها فراشا (فاذا ولدت للامكان من  
 وطئه) او استدخال منيه ولدا (لحقه) وان لم يعترف به بان سكت عن استلحاقه لانه صلى  
 الله عليه وسلم الحق الولد بربعة بمجرد الفرائش أي بعد علمه الوطء بوحى أو اخبار لما مر من  
 الاجماع (وان أقرب بوطء ونفى الولد ادعى استبراء) بحضنة مثلا بعد الوطء وقبل الوضع  
 بستة اشهر فاكثروا حلف على ذلك وان وافقته الامة على الاستبراء فيما ينظر لاجل حق  
 الولد (لم يلحقه) الولد (على المذهب) لان عمر وزيد بن ثابت وابن عباس رضى الله عنهم  
 نقوا اولاد امههم بذلك ولان الوطء سبب ظاهر والاستبراء كذلك فتعارضوا وبقي اصل  
 الامكان وهو لا يكتفى به هنا بخلاف النكاح كما مر وفي قول يلحقه تخريجنا من نفسه فيما  
 لو طلق زوجته ومضت ثلاثة اقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه وأجاب الاول  
 بان فرائش النكاح اقوى من فرائش التبرى اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء او بينته عليه  
 وقد عارض الوطء هنا الاستبراء كما تقرره بترتب عليه لحوق امالوات به لدون ستة اشهر  
 من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء ووقع في أصل الروضة هنا انه نفيه باللعان ورد

(قوله لكن ظاهر كلامهم الخ)  
 معتمد (قوله لم ينقطع) أي لم يمتنع  
 لاستبراء ثل (قوله فان حلت  
 منه) أي السيد (قوله او في اثنياته)  
 أي الحيض ومع ذلك الراسخ في  
 المسئلتين (قوله أو ويفرق) أي  
 بان السبب لمحصل التحليل وحسب  
 وهو تزوجها بالثاني وأيسرها  
 علامة على حصول الحيض لذي  
 اعمته فضعت دعواه (قوله  
 المتجه الثاني) وفي نسخة المتجه  
 الاول والا قرب ما في اصل  
 ورأيت سم نقله عن الشارح في  
 حواشي ج (قوله ومع ذلك يلزمها  
 الامتناع) أي ولو بقتله لانه  
 كالصائلي (قوله المحترم فيه) أي  
 الدبل وقوله وبه أي بدخول مائه  
 المحترم (قوله اما الوطء) أي سراء  
 كانت الموطوءة حرة ام ممة (قوله  
 بحمل الحقوق) أي بالرضاء في الدبر  
 قوله بذلك (أي بالخلاف مع الاستبراء  
 (قوله اذ لا بد فيه) أي فرائش

التسرى

(قوله في الروضة) بيان لما نشأ منه وهو ان كان المقصود منه ان جمع الكتاب بين نفي الخ قصور (قوله واذا حلف) اي اذا قلنا بالرجوع انه يجب تعرضه للاستبراء او تبرع بالتعرض للاستبراء او ان قلنا لا يجب (قوله لم يلحقه) اي وان أشبهه بل وان ألحقه به القاطل لا تنافي فيه (قوله فلا يحلف) معتمد ٢٣٠ (قوله وهو كذلك) اي ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منه بطريقه

### \* (كتاب الرضاع) \*

قال النووي في شرح مسلم والرضاعة بفتح الراء وكسر هاء وقد رضع الصبي أمه بكسر الصاد يرضعها بفتحها رضاعا قال الجوهري وتقول اهل نجد رضع يرضع بفتح الصاد في الماضي وكسرها في المضارع رضعا كضرب يضرب ضربا وارضعته امرأة وامرأة مرضع اي لها ولد ترضعه فان وصفتم بارضاعه قلت مرضعة اه وفي المختار بعد منسل ماذ كر وارتضعت العزأى شربت لبن نفسها اه ومقتضاه انه لا يقال ارتضع الصبي اذا شرب لبن امه او غيرها وانما يقال رضع بكسر الصاد وفتحها على ما مر (قوله وقد تبدل ضاده) ظاهره على اللغتين وعبارة الخطيب واثنان التامه هما

(قوله وشرب لبنه) عطف مغاير (قوله او ما حصل منه) كالزبد والخبز (قوله وهي) اي الشرط (قوله واجاع الامه) اي على اصل التعريم به والافني تفاسيله خلاف بينهم (قوله فاشبهه منبها) اي ولما كان حصوله بسبب الولد المعتقد من منبها وفي الفعل سري الى الفعل وأصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزلة منبها في النسب

ايضا (قوله ولقصوره) اي اللبن وقوله عنه اي المني (قوله دون نحوارث) اي كالحمد ودعوى وجوب النفقة وعدم حبس الوالد بن ولده (قوله غموض) اي خفاء

بانه سمى ولما فيه في باب وفي العزيز هنا وجمع الكتاب بين نفي الولد ودعوى الاستبراء تصويرا وقيد للخلاف في الروضة له ففيه باليمين اذا علم انه ليس منه وان لم يدع الاستبراء فان تسكل فوجهان احدهما توقف الحقوق على يمينها فان نسكت فيمين الولد به سد بلوغه وثانيهما وهو الاصح لحق الولد بنسكوله وقضية عبارته ان اقتضاه على دعوى الاستبراء كاف في نفسه عنه اذا حلف عليه (فان أنكرت الاستبراء) وقد ادعت عليه امية الولد (حلف) ويكني في حلقه (ان الولد ليس منه) وان لم يتعرض للاستبراء كما في نفي ولد الحرة واذا حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأت قبل ستة اشهر من ولادتها هذا الولد او يقول ولدته بعد ستة اشهر بعد استبرائي فيه وجهان الاوجه ان كلامهما كاف في حلقه لحصول المقصود به (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) لثبت بذلك دعواه (ولو ادعت استيلاذا فانكراصيل الوطء ومالك وللم) يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم (يحلف) هو (على الصحيح) اذ لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه اقاربها يقتضي الحقوق والثاني يحلف انه ما وطئها لانه لو اعترف ثبت النسب فاذا أنكر حلف اما اذا لم يكن ثم ولد فلا يحلف جرما كما لا يمكن قال ابن الرفعة ينبغي حلقه جرما اذا عرضت على البيع لان دعواها حينئذ تنصرف الى حر يمتها لا الى ولدها ويرد منع قوله لا الى آخره بل الانصراف يعمحض له اذ لا سبب للعرية غيره وايضا هو حاضر والحرة منتظرة والانصراف للحاضر اقوى فيتعين وافهم كلامه صحة دعوى الامة الاستيلاذ وهو كذلك (ولو قال) من أنت موطوءة بولد (وطئة) بها (وعزلت) عنها (لحقه) (الولد) (في الاصح) لان الما قد سبق من غير احسان به ولان احكام الوطء لا يشترط فيها الانزال والثاني لا يلحقه كدعوى الاستبراء

### \* (كتاب الرضاع) \*

هو بفتح اوله وكسره وقد تبدل ضاده نالفة اسم لهن التمدى وشرب لبنه وشرعا اسم لحصول لبن امه او ما حصل منه في جوف طفل بشروط تأتي وهي مع ما يتقرر عليها المقصود بالباب واما مطلق التعريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة وسبب تحريمه ان اللبن جزء الرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه منبها في النسب ولقصوره عنه لم يثبت له من احكامه سوى الحرمة دون نحوارث وعق وسقوط قود وورثه شهادة وفي وجهه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لا عقب تلك لان ذلك ليد كرفيه الا لذوات الحرمة الانسب

(قوله ولو فرعه) أي ولا صوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى أصول وفروع وحواشي المراجعة وذو اللبن اه  
سم على حج (قوله وان أمكن ثبوت الأمومة) أي كما لو ارضعت البكر طفلاً (قوله وعكسه كما يأتي) أي في قول المصنف ولو كان  
لرجل خمس مستولدات (قوله لأنه نالوا النسب) أي تابع (قوله فيهرم) وعليه فقبح الشافعي بالأدعية لم يرد به الاحتراز عن  
الجنسية لذرة الارضاع منها (قوله لا من حركته مذبوح) قضية إطلاقه كحج أنه لا فرق في وصولها إلى ذلك الحد بين كونه  
يجنأية أو بدونها والموافق لما في الجنائيات من أن من وصل إلى تلك الحالة بالإجناية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالأول  
فلا يرجع لكن قضية قول الشارح الآتي بعد قول المصنف رضيع حتى من قوله لا أثناء التغذية إن المدرك لها غيره ثم وأنه لا فرق  
بين الحالبين في عدم ثبوت الرضاع (قوله ولأنه منفصل من جثة) ٢٣١ لوقال لأن المنفصل بعد موتها لا يقصد به الغذاء

بجعله من ذكر شروط التحريم واركانه رضيع ولبن وهرضع (انما ثبت) الرضاع المحرم  
(بلبن امرأة) لا رجل لان لبنه لا يصلح للغذاء نعم يكره له وافرعه كشكاح من اوتضعت منه  
للخلاف فيه ولا يخفى ما لم يبين أتى ولا يهيمه فيما لو ارتضع منها ذكراً أو أنثى لانه لا يصلح لغذاء  
الولد صلاحية لبن الأدمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة والابوة وان أمكن  
ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي أدمية كما عبر به الشافعي رضي الله عنه فلا  
يثبت بابن جنسية لانه تلو النسب لخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله قطع  
النسب بين الجن والانس فانه الزكشي وقضيه انه مبني على ما قيل ان الاصح حرمة  
تناكحهما اما على ما عليه جمع من حله وهو الاوجه فيحرم (حبة) حياة مستقرة لامن  
حركتها حركة مذبوح ولا يمتنع خلافه لاثمة الثلاثة كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها  
ولانه منفصل من جثة منفكة عن الحل والحرمه كالبهيمة وبه اندفع قولهم اللبن لا يثبوت  
فلا عبرة بظرفه كابن حبة في سقاء نجس نعم يكره كرامة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه  
(بلغت تسع سنين) قرية تقر بها بالمعنى السابق في الحيض ولو بكر اخلية دون من لم تبلغ  
ذلك لانها لا يحتمل الولادة ولبن المحرم فرعها (ولو حلبت لبنها) المحرم وهو الخاطماسة او  
خمس دفعات أو حالبه غيرها او نزل منها بالاحلب (فأوجره) طفل مرة في الاولى او خمس  
مرات في الثانية (بعد موتها حرم) بالتشديد هنا وفيما بعد (في الاصح) لانفصاله منها وهي  
غير منفكة عن الحل والحرمه والثاني لا يحرم بل بعد اثبات الامومة بعد الموت وقول  
الشارح لانفصاله منها وهو حلال محترم اى لانه يصح عقد الاجارة على الارضاع به وان  
كان نابعاً لفعالها بخلافه بعد الموت والا فابن الميتة طاهر كما هو في باب التجاسة (ولو حبس)

فحوا تفصيل الغسل بخروج الماء من ذلك فيه نظر وأما القياس الثاني وكذا الخروج من ثدي زائد فهل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه اه سم على حج أقول القياس الثاني أيضا ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم وما اذا قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد هنا انما فيه انه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم أو فيه فحوا تفصيل الغسل أي وهو أنه ان خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديا خرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل ينال الاقرب التحريم قياسا على ما لو انخرق كسر صلبه فخرج منه لبن حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل قطع ثديا لم يبق منه شيء وخرج اللبن من أصله (قوله بالمعنى السابق) وهو أنه لا يضر نقصها عن التسع بمالا يبع حيا وطهرا

(قوله او الزبد) اي والسمن بالطريق الاولى وعبارة المنهج وشرط في اللبن وصوله او وصول ما حصل منه من جبن او غيره جوفاً وكتب عليه سم قوله او غيره يشمل السمن وهو مخبئ (قوله او سقاء المنزوع منه) خرج المنزوع منه اللبن فلا يحرم وان كان فيه دسومة ويوجه بانه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته (قوله بان ظهر لونه) يحتمل أن يراد بظهور اللون ما يشمل الحسي والتقديري كما في المياه ويدل له قوله الآتي حسا وتقديرا بالاشد وقوله ايضا ولوزايلت الخ (قوله لانه المؤثر حينئذ) اي حين اذ غلب (قوله خمس دفعات) اي وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات (قوله ما وقعت فيه) قال شيخنا الزبدي ويرد ما سياتي انه لو كان انفصاله في مرة ووصوله في خمس لم يؤثر اه اي على المعقد كما يأتي لكن يجوز ان هذا البعض يتناه على مقابله الآتي في قوله وفي قول خمس على ان قوله وجعل ٢٣٢ ان اختلاط اللبن الخ يمنع ما استند اليه الزبدي في الرد (قوله خمس دفعات)

ظاهره وان حلب منها في دفعة وقياس ما يأتي في المتن من انه لو انفصل في مرة وشربه في خمس دفعات يعد رضعة انه يعتبر لتعدد هذه انفصاله في خمس ثم رأيت في حج ما حصله ان قضية كلامهم انه لا يشترط في المختلط بغيره التعدد في الانفصال فليراجع وكتب عليه سم هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك واستواء المستلئين اه ويوافق قول سم قول الشارح وليس كما قال (قوله او كان هو) اي المختلط (قوله اقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الاقل لا يقتضي تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلو بعض الخمس عنه لاختصاره في غيرها مما شرب او عاين ايضا الا أن يخص هذا بما اذا كان المشروب هو الخامسة

او نزع منه زبد) واطعم الطفل ذلك اللبن او الزبد او سقاء المنزوع منه لزبد (حرم) للحصول التغذي (ولو خلط) اللبن (بمائع) او جامد (حرم ان غلب) بفتح قوله المائع بان ظهر لونه او طعمه او ريحه وان شرب البعض لانه المؤثر حينئذ (فان غلب) بضم اوله بان زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقديرا بالاشد والحال انه يأتي منه خمس دفعات كما نقله واقراه وحكي عن النص خلافه قال بعضهم ان القطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه وجعل ان اختلاط اللبن بغيره ليس كاتفراده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال (وشرب) الرضيع (الكل) على خمس دفعات او كان هو الخامسة (قليل او البعض حرم في الاظهر) لان اللبن في شرب الكل وصل لجوفه بقيما فحصل التغذي المقصود وبه فارق عدم تأثير نجاسة استعملت في ماء كثير لا انتفاء استقدارها حينئذ وعدم حد بنجر استعملت في غيرها لا انتفاء الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استعملت لزال الطيب والثاني لا يحرم لان المغلوب المستهلك كالمعدوم وشرب البعض لا يحرم في الاصح لا انتفاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كان بقي من المختلط أقل من قدر اللبن حرم جزما ولوزايلت اللبن المختلط لغيره اوصافه اعتبر بماله لون قوي يستولى على الخلط كما قاله جمع متقدمون والوجه اعتبار اقوى ما يناسب لون اللبن او طعمه او ريحه اخذا مما مر أول الطهارة في التغير التقديري بالاشد فاقصا رهم هنا على اللون كانه مثال لبن اثنى اختلاط ثبت امومتها وفي المغلوب منها ما انفصل المذكور فثبت الامومة لغالبية اللبن وكذا المغلوبة بشرطه السابق (ويحرم اي يجاز) وهو صب اللبن في الحلق قهر الحصول التغذي به ومن ثم اشترط وصوله للمعدة ولو من جائفة لا مسام فلو تقبأه قبل وصولها يمتنع بحرم (وكذا السعاط) بان صب

فقط فليأمل اه سم على حج اقول ويأتي مثله في لو شرب جميع المختلط به في خمس دفعات لجوز ان اللبن يكون بعضها خاليا منه (قوله ولوزايلت اللبن) أي فارت اللبن هذا علم من قوله قبل وتقديرا بالاشد لكنه ذكره للايضاح وللتصريح بان اللون الواقع في كلامهم ليس قيد اتم اعتبارا ما ذكرته فائدة من حيث الخلاف امامنا حيث الحكم فلا لان الغالب يحرم قطعاً والمغلوب في الاظهر (قوله وفي المغلوب منهما) انظر ما المراد بالمغلوب هنا فان المعنى المعتبر في اختلاط اللبن بغيره من ان المراد بالعلبة ظهور اوصاف اللبن لا يأتي هنا وقد يقال يفرض احد اللبنيين من نوع مخالف لا تخفى اشد الصفات فان غلبت اوصافه المقدره على اوصاف اللبن الاخر بحيث انها ازالتهما كان الاخر مغلوبا والا فلا اخذا بما ذكره فيما لو اختلط اللبن بمائع موافق للين في جميع صفاته (قوله بشرطه السابق) أي بشرط ان يكون الباقي اقل من لبنها وشرب الكل



(قوله ومثلها) أي الحقة (قوله في نحو اذن) أي حيث لم يصل منها إلى المعدة أو الدماغ كما يأتي (قوله وزدبانه) أي القطر (قوله اذ لم يصل إلى المعدة) أي ودماغ قياسا على المعدة (قوله حركة مدبوح) فيه ما قدمناه (قوله اتفاقا) أي من الائمة الاربعة وانظر ما فائدة التعرض لهذه ونفي تأثيره فان التحريم انما يتعدى من الرضيع إلى فروعه وهي مستغنية عن ذكر واما أصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم اليهم نعم تظهر فائدة ذلك في التعاليق كالقول حال زوجها ان كان هذا البقي من الرضاع فانت طالق أو يقال أيضا تظهر فائدة فيها الوماث الرضيع عن زوجة رضيعه ايضا ثم أوجز اللبن بعد الموت ٢٣٣ فان قلنا بقاء أثر الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللبن ان يتزوج بزوجة

الرضيع لصيرورتها زوجة ابنه (قوله فان بلغها) أي في ابتداء الخامسة اه حج وبه يتضح قوله الا في أو في انشائها (قوله الا ما فتق الامعاء) أي دخل فيها بخلاف ما لوقتها بقاء قبل وصوله إلى المعدة فالمراد بفتق الامعاء وصوله للمعدة (قوله وخبره مسلم في سالم) قد تشكى قضية سالم بان المحرمية الجوزة للنظر انما تحصل بإقام الخامسة فهي قبلها اجنبية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة المس والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بضررة من تزول الخلوة بحضوره او تكون قد حبلت خمس مرات في اثناء وشهره امنه أو جوز له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه سم على حج \* (فرع) \*

اللبن من الانف حتى وصل للدماغ (على المذهب) لذلك والطريق الثاني فيه قولان كالخقنة (لاحقة في الاظهر) لانها الاسهل ما انعقد في الامعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في نحو اذن أو قبل والثاني يحرم كما يحصل به القطر وزيادته منوط بما يصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغا بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تقطير في اذن أو جراحة اذ لم يصل إلى معدة (وشروطه) أي الرضاع المحرم أي ما لا بد منه فيه فلا يأتي في عدمه فيما صرنا (رضيع حي) حياته مستقرة فلا أثر لوصوله لجوف من محركته حركة مدبوح وميت اتفاقا لا اتفاقا التغذي (لم يبلغ) في ابتداء الخامسة (سنتين) بالاهله ما لم ينكسر أول شهر فيتم ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغها لم يحرم ويحسبان من تمام انفصاله لامن اثنا عشر وان رضع وطال زمن الانفصال وان نازع فيه الا ذرعى فلا تحريم نكح الدارقطي والبيهقي لا رضاع الا ما كان في الحولين وخبر لا رضاع الا ما فتق الامعاء وكان قبل الحولين وخبر مسلم في سالم الذي أرضعته زوجة مولاه أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر وفي انشائها حرم (وخمس رضعات) أو كلات من نحو خبر يعن به أو البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة تحتاج في الاحكام كثير الواحد وانما كانت الخمس مؤثرة دون ما قبلها لان الحواس التي هي سبب الادراك كذلك وقدم مفهوم خبر الخمس على مفهوم خبره مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الاكثرين لانا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخمس والام يبق لذكرها فائدة (وضبطهن بالعرف) اذ لم يرد لهن ضبط لغة ولا شرعا ومراده بما ورد في خبر ان الرضاع ما ثبت اللحم وانتشر في العظم ما شأنه ذلك وقولهم لو طارت قطرة إلى فيه فنزلت جوفه أو أسعطه قطرة عند رضعة صحيح اذ لا يعد في نسمة العرف ذلك رضعة باعتبار الأقل (فلوقطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي أو قطعه عليه المرضعة

٣٠ به من قال في العباب ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريم باقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنسب بخلافه بما دون الخمس (قوله أو في اثنا عشر حرم) أي لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضعة (قوله وخمس رضعات) قال في الرض والاثنا عشر خمس رضعات الآن حكم به حاكم اه قال في شرحه فلا ينقض حكمه اه سم على حج (قوله والقراءة الشاذة) لم يتقدم ذكر القراءة هنا فلينظر الا ان يقال مراده بما أشار إليه بقوله بذلك فان عائشة روت كان فيما انزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات لكن مثل هذا لا يسمى قراءة شاذة

(قوله أو نام خفيفا) أي نوما خفيفا  
 (قوله في متعدد) ظاهره وان عاد  
 إلى الأول حالا ويوجه بان تحوله  
 للثاني يعد في العرف قطعا للرضاع  
 من الأولى (قوله والاعتداد)  
 قال حج ويعتبر التعدد في اكل  
 نحو اللبن بنظير ما تقر في اللبن  
 اخذ من قواهم هذا عقب ذلك  
 يعتبر ما نحن فيه بمرات الاكل  
 (قوله ولو شك) المراد بالشك مطلق  
 التردد فمثل ما لو غلب على الظن  
 حصول ذلك لشدة الاختلاط  
 كالنساء المجتمعة في بيت واحد  
 وقد جرت العادة بارضاع كل منهن  
 اولاد غيرها وعلمت كل منهن  
 الارضاع لكن لم تتحقق كونه  
 نجسا فليتنب له فانه يقع كثيرا في  
 زماننا (قوله إلى اولاده) أي  
 الرضيع (قوله أولى من جعل  
 الشارح الخ) أي لان الحرمة  
 ليست خاصة بالوليد الذي اللبن بل  
 كما تسري اليهم تسري إلى أصوله  
 وحواشيه (قوله راجعا) أي  
 لقوله بعد اولاده فهم اخوة  
 الرضيع واخوانه (قوله ذكر  
 المصنف) أي في قوله وأما المرخصة  
 الخ (قوله فيما اذا ارضعت خلية)  
 مراده بها من لم يسبق لها حمل أما  
 من سبق لها حمل من غير زنا  
 فاللبن لها صاحب وان بات منه  
 وطال الزمن ولم يكن حاملا بان  
 وطئ بشبهة

ثم عاد اليه فيما ولو فوراً (تعدد) الرضاع ولو لم يصل لجوفه منه الاقطرة كل مرة (أو) قطعه  
 (لهو) أو فتحت نفس أو ازدراد ما اجتمع منه في فيه أو قطعه المرخصة لشغل خفيف (وعاد  
 في الحال أو تحول) أو حولته (من ثدى إلى ثدى) آخر لها أو نام خفيفا (فلا) تعدد عملا  
 بالعرف في كل ذلك بقي الثدي في فيه أم لا أما اذا تحول أو حول لثدى غيرها في متعدد وأما  
 اذا نام أو انتهى طويلا فان بقي الثدي بنفسه لم يتعدد والاعتداد (ولو حلب منها دفعة  
 وأوجره نجسا أو عكسه) أي حلب نجسا أو وجره دفعة (فرضة) اعتبارا بحالة الانفصال  
 من الثدي في الأولى ووصوله للجوف في الثانية (وفي قول جس) فيهما تنزيلا في الأولى  
 لانا منزلة الثدي ونظر في الثانية لحالة انفصاله من الثدي وقوله منها قيد للخلاف فلو  
 حلب من جس في انا أو أوجره طفل دفعة أو نجسا حسب من كل رضعة (ولو شك هل)  
 رضع (نجسا أم) الافصح أو على ما مره أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم) لان  
 الاصل عدمه ولا يخفى الورع حيث وقع الشك للكرهية حينئذ كما هو ظاهر ما مر انه حيث  
 وجد خلاف يعتمد في التحريم وجددت الكراهية ومعلوم انها هنا غلط لان الاحتياط هنا  
 لنفي الريبة في الابضاع المختصة بزيادة احتياط في المحارم المختصة باحتياط أولى (وفي  
 الصورة) الثانية قول أو وجهه بالتحريم لان الاصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى  
 للشروط (تصير المرخصة أمه) أي الرضيع (والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة) من  
 الرضيع (إلى اولاده) نسباً أو رضاعاً وان سفلوا للخبر الما يحرم من الرضاع ما يحرم من  
 النسب وخرج بالولادة أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه اليها فلهم نكاح المرخصة  
 وبناتها والذي اللبن نكاح أم الطفل واخته وانما سرت الحرمة منه إلى اصول المرخصة  
 وذو اللبن وفروعهم ما وحواشيه ما نسباً أو رضاعاً كما سيذكره لان لبن المرخصة كالجزء من  
 اصولها فيسرى التحريم به اليهم مع الحواشي بخلافه في اصول الرضيع وحواشيه وقد  
 علم ان الحرمة تسرى من المرخصة والفعل إلى اصولها وفروعهم ما وحواشيه ما ومن  
 الرضيع إلى فروعهم دون اصوله وحواشيه وما تقر من رجوع ضمير أولاده إلى الرضيع  
 أولى من جعل الشارح ذلك راجعا لذي اللبن ولا يقدح في صحته ذكر المصنف له بعد وادعى  
 ابن قاسم أنه سهو (ولو كان لرجل جس مستولات أو) له (أربع نسوة وأم ولد) ولبنهن  
 له (فرض طفل من كل رضعة صار ابنه في الاصح) لان ابن الكل منه ولا يصير امهات  
 رضاع (فيحرم من) عليه (لانهن موطوات اي) لالا مومنهن والثاني لا يصير ابنه لان الابوة  
 تابعة للامومة ولم تحصل (ولو كان بدل المستولات بنات أو اخوات) له أو أم وأخت وبنت  
 وجدة وزوجة فرض من كل رضعة (فلا حرمة) لهن (في الاصح) والا لصار جدي الام  
 أو خال مع عدم امومة وهو محال بخلافه فيما مر لانه لا يلزم بين الابوة والامومة لتبعوت  
 الابوة فقط فيما ذكره والامومة فقط فيما اذا ارضعت خلية أو مرضع من زنا والثاني  
 ثبتت الحرمة تنزيراً للبنات أو الاخوات منزلة الواحدة أي منزلة ما لو كان له بنت أو أخت

(قوله والرضاع تلوه) أى تابع له (قوله وهذا هو الاصح) أى فيثبت التحريم بينهما وينبغي ان يحمله في الظاهر اما باننا ثبت علم انه لم يطأها ولا استخدمت منه فلا وجه للتحريم (قوله ما نزل قبل حملها) مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولولم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من انه انكسحت بعد زواج وولادتها منه لا ينسب الولد للثاني الا اذا ولدت منه وانه قبل الولادة للاول وقد يجاب بانه فيما يأتي المناسب للابن للاول قوى جانبه فنسب اليه ٢٣٥ حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهنأما

لم تقدم نسبة الابن الى احد اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل ثم رأيت في هم على حج التصريح بالمفهوم المذكور واطال في ذلك ولم يجب فليراجع اه ثم رأيت في الخطيب أيضا ما نصه تنبيهه قضية كلام المصنف انه لو نزل للمرأة لبن قبل ان يصيبها الزوج أو بعد الاصابة ولم تحبل ثبوت حرمة الرضاع في حقها دون الزوج وبه حزم القاضي الحسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعد الاصابة وقبل الحمل المذهب ثبوته في حقه دونها اه ومثله في شرح الروض ومفهوم ما فيه - ما انه يحرم بعد الحمل (قوله بعد وطئها) أى منها (قوله ويجب ذلك) أى الانتساب (قوله ويجبر عليه) أى حيث ماله طبعه لاحد هـما بالجله وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر في باب القبط والاذلا يجبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشبهى (قوله دام الاشكال في هذه الحالة) أى فان ما نزل لم يكن لهم ولد انتسب الرضيع ان شاء وقبل ذلك لا يحل له بنت احدهما

أرضعت الطفل خمس رضعات ولو كان له أربع نسوة وأمة موطآت فارضعن طفله بلبن غيره لم تحرم عليه وما في الروضة من التحريم تفريعا على ثبوت الابوة صوابه الامومة وهو ضعيف (وأباه المرضعة من نسب أو رضاع اجداد الرضيع) وفروعه فاذا كان انتى حرم عليهم نكاحه (وأمهاتها) من نسب أو رضاع (جداته) فاذا كان ذكرا حرم عليهم نكاحه (وأولادها من نسب أو رضاع اخوته واخواته واخوتها وأخواتها) من نسب أو رضاع (أخواله وخالاته وأبؤذى اللبن جده واخوه) وكذا الباقي فامهاته جدات الرضيع وأولاده اخوة الرضيع واخواته (واللبن ينسب اليه ولد نزل به) أى بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استدخال ما محترم أو يملك عين فيه ذلك أيضا كما افاده ما قدمه في المستولدة (أو وطئ شبهة) لثبوت النسب بذلك والرضاع تلوه (لا زنا) لانه لاحرمة له نعم يكره له نكاح من ارتضعت من لبنه أما حيث لا دخول بان لحقه ولد بمجرد الامكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبي الولد على ما قاله ابن القاص وادعى البلقيني انه قضية كلام الاصحاب لكن قال غيره ان ظاهرا كلام الجمهور يخالفه وهذا هو الاصح وخرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت أبوته كما قاله جمع متقدمون (ولو نكح) أى الزوج الولد النازل به اللبن (بلعان انتفى اللبن عنه) لما تقرر انه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت منكوحة بشبهة أو وطئ اثنان) امرأه (بشبهة فولدت) بعد وطئها ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) منها (بقائه) لا مكانه منها (أو غيره) كتحصير الامكان فيه وكاتساب الولد أو فرعه بعد موته اليه بعد كماله فقد القائف أو غيره ويجب ذلك ويجبر عليه حفظا للنسب من الضياع ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الاشكال في هذه الحالة (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزواج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زوج مات أو طلق وان طالت المدة) فكل من ارتضعت من لبنها قبل ولادتها صار ابنا له (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الاول لان الكلام مفروض فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بملك أو شبهة (فان نكحت آخر) أو وطئت بطريق مما مر (وولدت منه فاللبن بعد تمام الولادة) بأن تم انفصال الولد (له) أى للثاني (وقبلها) أو معها (للاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا ان دخل) وقته وزاد بسبب الحمل لانه ليس غذا للحمل فلم يصلح قاطعاه عن ولد الاول ويقال اقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوما (وفي قول) هو فيما

ونحوها اه حج (قوله بطريق مما مر) أى كاشبهة (قوله ولدت) هل يشمل العلقه والمصغة أم لافيه نظر والاقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بان تم انفصال الولد لان كلام العلقه والمصغة لا يسمى ولدا فليراجع ويفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء بوضع المصغة بان المدارك على براءة الرحم وهو يتحقق بوضعها فاكتفى به بخلافه هنا (قوله للحامل) أى بسبب الحمل

(قوله فالأوجه كإدله عليه الخ) معقد قوله وحالته على ولد الزنا) وتستمر الحالة المذكورة إلى حدوث ولد من غير زنا وكما انقطعت  
نسبته عن الأول لا تثبت لأنزاعه إحداهم احترام ٢٣٦ مائة فالوضع منه طفل ثبت له الأمومة ون الأبوة (قوله وهو ظاهر) أى

التضعيف ومع ذلك المعتمد الأول

\* (فصل) فى حكم الرضاع

الطارئ على النكاح \*

(قوله بحثه) ينبغي له تقدير الشرط

على عادته فى مسئله كأن يقول

إذا كان تحت الخ (قوله ان كان

الارضاع بغير لبنه) أى فان كان

بالبه حرمت لكونها صارت بنته

ويمكن تصوير ارضاعها بلبنه مع

كونها غير موطوءة له بان

استدخلت ماء المحترم فان الولد

المتعقد منه يلحقه ويصير للبن له

(قوله ان لم ياذن لها) أى فلو

اختلفا فيه صدق لان الأصل

عدم الأذن (قوله أو كانت

مكتوبة) أى له (قوله نصف مهر

مثل) أى وان وجب للصغيرة

عليه نصف المسمى (قوله لا تتأثر

بذلك) أى بالزوم (قوله كفى

المعقد) أى للبدن نجى (قوله ولا

كذلك هنا) أى ولو كانت مستأجرة

للارضاع ان غايته أن يترب عليه

عدم ارضاع الطفل وهو يفتقر

الاجرة وليس الارضاع واجبا

عليها عينا على ان ما شربته

الصغيرة ليس متعينا لارضاع من

استؤجر لارضاعه ولا يشكل

هذا بما مر من انه لزمها الارضاع

غرمت لما مر من ان ضمان المتلفات

لا يتأثر بالوجوب على المتلف لانه

انما جعل مناط الفرق كون الشعر

بعد دخول وقت ذلك (الثانى) ان انقطع مدة طوبى له ثم عاد الحاملا للعمل بالولادة (وفى

قول) هو (لها) لتعارض ترجيحهما اما ما حدث بولد الزنا فالأوجه كإدله عليه كلاهما

انقطاع نسبة اللبن للأول به وحالته على ولد الزنا وضعف الزكوى القول بعدم الانقطاع

مستدل بانها اذا أرضعت بلبن الزنا طفلا صار أخا لولد الزنا وهو ظاهر وان زعم بعضهم ان

لادليل له فى ذلك لان أخوة الأم ثبتت لولد الزنا لثبوت نسبته من الأم فكذلك الرضاع وإذا

استحال ثبوت قرابة الأب له تعين بقاؤه نسبة اللبن الى الأول اذ لم يحدث ما يوجب قطعه عنه

\* (فصل) فى حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريمها وغرمها \* (تحت) زوجة (صغيرة

فأرضعتها) ارضاعا محترما من تحريم عليه بنتها كأن أرضعتها (أمه أو أخته) أو زوجة اصله

أو فرعه أو أخيه بلبنهم من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه)

من الصغيرة لانها صارت محترمة عليه لهدا وكذا من الكبيرة فى الأخيرة لانها صارت أم

زوجته وخروج بالموطوءة غير نافذ فحكم المرضعة فقط ان كان الارضاع بغير لبنه كما يأتى

(والصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى ان صح والاف نصف مهر مثلها لانها فرقة قبل

الوطء لأبسيها (وله) ان كان حرا أو أفلسبده وان كان القوات انما هو على الزوج (على

المرضعة) المختارة ان لم ياذن لها كما قاله الماوردى ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبه

(نصف مهر مثل) وان لزمها الارضاع لتعينم الان غرامة المتلف لا تتأثر بذلك ولزمها

النصف اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه أى فى الجملة فلا ينافى ان نصف المهر اللازم قد

يزيد على نصف المسمى اما المكروهة فيلزمها ذلك لكن باعتبار كونها طرية يقا فيه لا بطريق

الاستقرار اذا اقرار على مكروها ولو جلب لبنها ثم أمهرت اجنبيا بسبقه لها كان طريقا

والقرار عليها كفى المعقد ونظر فيه الأذرى اذا كان المأور غيرا لا يرى تحت طاعتها أى

والتجبه فى المميزان الغرم عليه فقط وفيمن يرى تحت الطاعة انه عليها فقط (وفى قول) له

عليها (كله) أى مهر المثل لانه قيمة البضع الذى فوته وعلى الأول فارتدت شهود طلاق

رجعوا فانهم يغرمون الكل بانهم احوالوا بينه وبين حقه الباقي بزعمه فكانوا كغاصب حال

بين المالك وحقه واما الفرقة هنا فقيمة بمنزلة التلف فلم تغرم المرضعة سوى ما اقلفته

وهو ما غرمه فقط ولو نكح عبدة صغيرة بنقويض سدها فارضعتها امه مثلا فلها المتعة

فى كسبه ولا يطالب سدها المرضعة إلا بنصف مهر المثل وانما صوروا ذلك بالامة لانه غير

متصور فى الحرية لا تنفاه الكفاة (ولو) دبت صغيرة (رضعت) رضاعا محرما (من) كبيرة

(ناثمة) أو مستيقظة ساكنة كفى الروضة وجعله كالاصحاب التمكن من الارضاع ارضاعا

انما هو بالنسبة للتحريم لا الغرم وانما عدا سكوت المحرم على الحاق كفعله لان الشعر فى يده

امانة يلزمه دفع متلفاته ولا كذلك هنا (فلا غرم) عليها لانها لم تصنع شيئا (ولا مهر

للمرضعة) لان الانفساخ بفعالها وهو مسقط له قبل الدخول وله فى ما لها مهر مثل الكبيرة

المنفخ

فى يده أماته ولا كذلك اللبن (قوله وفى ما لها) أى الصغيرة فان لم يكن لها مال بقى فى ذمتها (قوله مهر مثل

الكبيرة) أى حيث كانت زوجة وخروج به بالوارضعت من أمه أو أخته أو نحوهما فلا شئ فيه للكبيرة كما هو ظاهر

(قوله فارضعت من أم الزوج) أي مثلاً والضابط كما مر أن العبرة بمن تحرم بنتها عليه (قوله اختص التفرغ بالخامسة) أي بالرضعة الخامسة فالغرم على الكبيرة في الأولى والصغيرة في الثانية (قوله لذلك) أي لأنها صارت أخت الصغيرة (قوله وله نكاح من شاء منهما) أي بعد قد جدد كما هو ظاهر وتعود له بالثلاث إن لم يكن سبق منه ٢٣٧ ط: في أو باني منها إن سبق ذلك لأن

الانقضاء لا ينقص العدد (قوله بشروطها المارة) أي في قوله المختارة أن لم ياذن لها كما قاله الماوردي ولم تكن مملوكة له أو مكاتبته (قوله لم يرجع عليها بمهرها) أي مهر نفسها (قوله لا يخلو الخ) لا يخفى أنه لا يلزم خلو إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال الخلو الطارئ لعارض لا ينافي الخصوصية اه سم على حج أقول ريثم أنه لو سمى لها مهرًا ثم أبرأته منه صح مع خلو النكاح حينئذ من المهر (قوله فطلقةا) أي ولو بائنا (قوله فارضعت أمراً) أي اجنبية (قوله فحرم عليه) أي الكبيرة وأما الصغيرة فهي باقية على حلها إن لم تكن الكبيرة موطوءة المطلق (قوله الحاقاً للطارئ) أي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي لوجوده كونه يصدق على الرضعة اسم الزوجية ولو فيما مضى (قوله ولو نكحت مطلقته) أي ولو بعد عدة طويته (قوله بلبنة) خرج به ما لو ارضعته بلبن غيره فلا تحرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك بالاصغير ولكنها

المنسوخ نكاحها أو نصفه لأنها انقلت عليه بضعها وضمان الائلاف لا يتوقف على تميز ولو حلت الریح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما ما لعدم صحتها ولو دبت الصغيرة فارضعت من أم الزوج أربعا ثم ارضعت أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص التفرغ بالخامسة (ولو كان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة) فارضعت لأم الكبيرة الصغيرة انقضت الصغيرة لأنها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الظاهر) لذلك فاشبه ما لو ارضعت ما عا والثاني يختص بالانقضاء بالصغيرة لأن الجمع حصل بارضاعها فاشبه ما لو نكح اختا على أخت و فرقي الا قبل بان هذه لم تجتمع مع الأولى أصلاً لوقوع عقد ها فاسداً من أصله فلم يؤثر في بطلان الأولى بخلاف الكبيرة هـ لأنها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت لعدم المرجح (وله نكاح من شاء منهما) من غير جمع لأنهما اختتان (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتفرغه) أي الزوج (الرضعة ماسبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ماسبق في الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح والاقصاف مهر المثل وله على أمها الرضعة نصف مهر المثل (فإن كانت موطوءة فله على الأم) الرضعة بشروطها المارة (مهر مثل في الظاهر) كإلزامه لبنته جميع المسمى إن صح والابن مع مهر المثل والثاني لا غرم عليه إلا البضع بعد الدخول لا يتقوم على الزوج ويرده ما باني أنهم لو شهدوا بإطلاق بعد وطئه ثم رجعوا غرموا مهر المثل أمالو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة نكاحها بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم (ولو ارضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبداً) لأنها جدة زوجها (وكذا الصغيرة) فحرم أبداً (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها يبيته بخلاف ما لو لم تكن موطوءة لأن بنت الزوجة لا تحرم إلا بالدخول (ولو كان تحته صغيرة فطلقةا فارضعت أمراً صارت أم امرأته) فحرم عليه أبداً الحاقاً للطارئ بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد (ولو نكحت مطلقته صغيراً وارضعته بلبنة حرمت على المطلق والصغير أبداً) لأنها زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبدة الصغيرة) بناء على المرجوح أنه يزوجه اجباراً أو حكم به كما يراه (فارضعت ابن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه وخرج بلبنة لبن غيره فإن النكاح وان انقضى لا يفسد كونه أمه لا تحرم على السيد لا تقاء سبب التحريم المذكور (ولو ارضعت موطوءة الأمه) زوجة (صغيرة تحته بلبنة أو لبن غيره) من زوج أو شبهة (حرمتا) أي الموطوءة والصغيرة (عليه) أبداً لأن الأمه أم زوجته والصغيرة بنته إن أَرْضعت لبنة والابن موطوءة (ولو

يحرم على الصغير أن يكونها صارت أمه (قوله حرمت عليه) أي على العبد (قوله موطوءة الأمه) أي بطلان أو نكاح ثم إن كان بطلان فلا شيء له عليها لأن السيد لا يجب له على عبده شيء وإن كان ينكح فينبغي تعلق ما يجب بالصغيرة عليه برقبته لا أنه يبدل المتلف وهو إنما يتعلق بالرقبة (قوله هي) أي والحال وقوله موطوءة أي الزوج وقوله واللبن أي الحام.



(قوله في اثنتين) أي في ثم اثنتين (قوله كما ذكر) أي مؤيدا (قوله مجرد ارضاعها) أي ارضاع الكبيرة للثانية (قوله ويرد ماضى) أي في قوله وقرى الاول بان هذه لا تجتمع مع الاولى أصلا (قوله انفسخ من عداها) أي الثالثة (قوله ولو بعد طلاقها الرجعى) ويتصور بان دخل منه في فرجها وهذا ٢٣٨ يقتضى انه لا يشترط في وجوب العدة على الصغيرة ان تكون متهمة للوطء

ويعتبر حال الطلاق وهو ما اقتضاه كلام السارح في أول العدد كما مر سابقا وتقدم عن شيخنا الزيدى انه لا يرد ان تكون الصغيرة متهمة للوطء قاطبة له  
\* (فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع) \*

(قوله والشهادة بالرضاع) قدمها على الاختلاف مع انها مؤخرة في كلام المصنف لانه اختصارا لو أنحوها لاحتاج الى ذكر بعضها كان يقول والشهادة به (قوله وأمكن ذلك حسا) أي بان منع من الاجتماع بها أو بمن يحرم عليه بسبب ارضاعها مانع حسى أو شرعا بان امكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارضاع المحرم (قوله لم يقبل وجوعه) ظاهره وان ذكر الرجوعه وجهها محتملا ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال أما باطنا فالمدار على علمه (قوله فلا يقرب الا عن تحقيق) لعل المراد بالتحقيق هنا ما يشتمل الظن لما يأتى من قوله وان قضت العادة بجهلها الخ (قوله ويحجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر) أي حيث كانت المقر رضاعها في نكاح الاصل

كان تحتها صغيرة وكبيرة فارضعتهما) أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لانها بنتاهما تمنع جمعهما وتقدمت هذه أول الفصل لبيان الغرم وسبقت هنا لبيان التحريم (وحرمت الكبيرة أبدا) لانها أم زوجته (وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه) لانها بنته (والا) بان كان بلبن غيره (فريضة) فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغيرا فارضعتهن حرمت) عليه (أبدا) لانها أم زوجته (وكذا الصغار ان ارضعتهن بلبنه أو بلبن غيره) معا او مرتبا (وهى) في الارضاع بلبن غيره (موطوءة) لانهن بناته او بنات موطوءاته (والا) بان لم تكن موطوءة واللبن لغيره (فان ارضعتهن معا) ويتصور (بإيجازهن) الرضعة (الخامسة) في وقت واحد أو بان وضعت ثدييهما في اثنتين وواحدة الثالثة من لبنها المخلوب (انفسخت) لاجتماعهن مع أمهن وله برورتهن اخوات (ولا يحرم مؤيدا) حيث لم يطأ أمهن فيحل له نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) ارضعتهن (مرتبا لم يحرم) كما ذكر (وتنفسخ الاولى) بارضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح ولا تنفسخ الثانية بمجرد ارضاعها الا لما وجب له (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع اختها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لصيرورتها ما اختين معا فاشبه ما اذا ارضعتهما معا (وفي قول لا ينفسخ) أي نكاح الثانية بل يخص الانفساخ بنكاح الثالثة لان الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها كما لو فسخ اختا على أخت تبطل الثانية فقط ويرد ماضى من الفرق ولو ارضعت ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ من عداها لوقوع ارضاعها بعد اندفاع نكاح امها واختها او واحدة ثم ثنتين معا انفسخ نكاح السكلى لاجتماع الأم والبنت وصيرورة الاخرى بين أختين معا (ويجوز القولان فيمن تحتها صغيرتان ارضعتهما أجنبية) ولو بعد طلاقهما الرجعى (مرتبا أيضا) (وهو الاظهر لما مر ويحرم مؤيدا) أم الثانية) فقط فان ارضعتهما معا انفسختا قطعا لانهما صارتا أختين معا والمرضة تحرم مؤيدا قطعا لانها أم زوجته

\* (فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه) إذا (قال) رجل (ههنا) بالصراف وتركه (بقي أو اختى رضاعا أو قالت) امرأة (هواختى) أو ابنتى من رضاع وامكن ذلك حسا وشرعا كما علم من كلامه آخر الاقرار (حرم تناكحهما) ابداما واخذة للمقر باقراره ظاهرا وباطنا ان صدقه الآخر والافاضة فقط ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد بالاقرار به لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقرب الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في اوجه الوجهين ونتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر

من او القرع كان اقرب منه زوجة أي من الرضاع فان لم تكن كذلك كان قال فلانة بنتى من الرضاع وليست من زوجة اصله ولا يرعه فليس لواحد منهما نكاحا به اذ يؤخذ من قوله وحينئذ يأتى هنا ما مر الخ اه سم على حج بالمعنى لكن قضية قوله والاوجه عدم ثبوت الخ انه لا فرق وهو واضح لما يأتى من ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل واحد وغايه قوله ههنا

بقي انه بمنزلة الشهادة في حق غيره بثبوت المحرمية وهي لا تثبت بواحد و يفرق بين هذا وما لو استلحق ابوه مجهولة النسب ولم  
يصدق حيث قلنا ثم بعدم الانقاساخ وانه لو طلقها امتنع عليه نكاحها بان نسبها باستلحاق ابيه لها ثبت وكان قياسه وجوب  
الفرقة بينهما ما يجرد ذلك لكما منعناه لصحة النكاح قبل الاستلحاق ظاهرا ٢٣٩ والشك في مسقطه بعد فاذا طلقها امتنع

نكاحها للشك في حلها حينئذ  
بل الحكم بعدم الحل حيث قلنا  
يثبت النسب وبان الرضاع هنا  
لم يثبت فلا فرق هنا بين حال  
الزوجية وعدمها (قوله ثم انه لو  
طلق) اي نحو واحد اصوله وفروعه  
(قوله فلا تحل له بعد) وقد يفرق  
بانه اذا استلحق زوجة ابنه ثبت  
نسبها منه حقيقة حتى انها ترثه  
ولا كذلك هنا فلا يلزم من  
منعهما ثم مثله هنا (قوله بذلك)  
اي بالاقرار بالرضاع ومع ذلك  
لا نقض للشك (قوله ولو قال  
زوجان) خرج به اقرار ابي الزوج  
او ام احدهما بذلك فلا عبرة به  
(قوله رضاع محرم) وكذا مع  
اسقاط محرم على ما قال حج انه  
الذي يجع من خلاف للمأخزين  
أي لان الرضاع اذا اطلق انصرف  
للمحرم (قوله وان قضت العادة  
بجهلها) ومنه ما لو قرب عهد  
المقرب بالاسلام لله المذكورة  
(قوله عالمة مختارة) أي وكانت  
بالغة وان لم تكن رشيدة (قوله  
ولها المسمى ان صح النكاح) اسقط  
حج لفظ النكاح وهو الصواب اذ  
لا يلزم من صحة النكاح صحة المسمى  
كالوعد بضمير فان النكاح صحيح  
ويجب مهر المثل لفساد المسمى

من نحو اصوله وفروعه ما لم يصدق اخذ اعم من اول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة  
ابنه بل اولى وحينئذ يأتي هذا ما مر ثم انه لو طلق بعد الاقرار وخذبه مطلقا فلا تحل له  
بعد والاوجه عدم ثبوت المحرمية بذلك (ولو قال زوجان) اي باعتبار صورة الحال (بيننا  
رضاع محرم فرق بينهما) مما سبق له ما وان قضت العادة بجهلها بشرط الرضاع المحرم  
كما شله اطلاقهم لانه قد يستند في قوله ذلك الى عارف اخر به (وسقط المسمى) لتبين  
فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئ) لها الشبهة ومن ثم لو مكنته عالمة مختارة لم يجب لها  
شي لانها ابنتي (وان ادعى) الزوج (رضاعا) محرما (فانكرت) الزوجة (انفسخ) باقراره  
(ولها المسمى) ان صح النكاح والا فمهر المثل (ان وطئ) (والا) بان لم يطأ (فنفقه) لان  
الفرقة منه ولا يقبل قوله عليه فيه نعم لم تحلية قبل وطئ وكذا بعده ان زاد المسمى على  
مهر المثل فان نكحت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطئ ولا شيء عليه قبله هذا ان لم تكن  
مفوضة رشيدة أما هي فلا شيء لها سوى المتعة كما حكى عن نص الام (وان ادعته) أي  
الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) أي الزوج (صدق بيمينه ان زوجت) منه (برضاها) بان  
عقته في اذنه التضمنه اقرارها بما لهما فلم يقبل منها نقيضه وتسقر الزوجية ظاهرا بعد  
حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما يمكن ان كانت صادقة وتسحق  
عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمع  
بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى فيمن  
طلب زوجته لحل طاعته فامتنعت من النقلة معه ثم انه استقر يستحق بها في الحل الذي  
امتنعت فيه من استحقاق نفقة كما سيأتي (والا) بان لم تزوج برضاها بل اجبارا أو اذنت  
من غير تعيين زوج (فالاصح تصديقها) بيمينها ما لم تمكنه من وطئها مختارة لاحتمال  
ما تدعيه ولم يسبق منها ما فيه فاشبهه ما لو ذكرته قبل النكاح والا قرب ان تمكنها في نحو  
ظلمة مانعة من العلم به كالتمكن والثاني يصدق الزوج بيمينه لاستدامة النكاح الجاري  
على الصحة ظاهرا (ولها مهر مثل ان وطئ) ولم تكن عالمة مختارة حينئذ لا المسمى لا اقرارها  
بني استحقاقها نعم ان كانت قبضته لم يسترد زعمه انه لهما والورع تطليق مدعيته لفعل  
اخره يقينا بقرض كذبها ودعواها المصاهرة ككذب زوجة أهلك مثلا كدعوى الرضاع  
ولو اقرت امة باخوة رضاع بينها وبين سيدها لم يقبل على سيدها في أوجه الوجهين  
ولو قبل التمكن كما قاله الاذري وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ  
وصاحب الانوار (والا فلا شيء) لهما علاوة وله افعالا تستحقه (ويحلف منكر رضاع)  
منهما (على نفي علمه) به لانه يفتي فعل الغير وفعله في الارضاع لغوا وغرمه الميمن المردودة

(قوله هذا ان لم تكن الخ) الظاهر ان الاشارة الى قول المصنف والافضقه (قوله وعليها منع نفسها) اي وان أدى ذلك الى قتله  
(قوله ما لم تمكنه من وطئها) اي بعد بلوغها ولو سقيها كما هو ظاهر (قوله كدعوى الرضاع) اي فيصدق في انكاره

(قوله وقول الشارح رجلا كان) أي الحالف (قوله بما لو ادعى) أي الولي مثلا (قوله وبين زوجته) أي الغائب (قوله وحلف معها) أي البينة وقوله على البت قال شيخنا الزياي بعد مثل ما ذكر وفي هذا الجواب نظر لان المدعى حسيبة لا تطلب منه بين الاستظهار (قوله وقوله) أي الشارح أيضا ٢٤٠ (قوله كما مر) أي في قوله نعم اليمين المردودة الخ (قوله حلف) أي على

البت أخذنا من قوله وما في الروضة الخ لكن يتأمل وجه ما اقتضاه كلام الروضة من انه لا يقبل منه الحلف على نفي العلم مع انه حلف على نفي فعل الغير وقياسه ان يحلف على نفي العلم وقد يقال قوله بناء على انه يحلف على البت لا يلزم منه ان يكون هو الراجح عنده بل يكون اشارة الى انه اذا حلف منكر الرضاع هل يحلف على نفي العلم او على البت فان قلنا يحلف على نفي العلم حلف كذلك اذا شك في ان بينهما رضاعا ام لا وان قلنا يحلف منكر الرضاع على البت فقيما لو شك وجهان احدهما يحلف كذلك ان حلف والاخر لا يحلف لانه لا يسوغ له الحلف على البت مع عدم وجود سبب يبنى عليه (قوله بشهادة رجلين) أي ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهن فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين من يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين (قوله ولو عاميا) أي او قريب عهد بالاسلام (قوله ان لم تطلب أجرة) أي بان لم يسبق منها طلب أصلا او سبق طلبها واخذتها ولو تبرعا من المعطى (قوله بولادتها) أي بولادة نفسها

تكون على البت لانها مثبتة بخلاف اللفظ (و) يحلف (مدعيه على بت) لانه يثبت فعل الغير بخلاف اللفظ أيضا وقول الشارح رجلا كان او امرأة مصور في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينة وحلف معها بين الاستظهار فتكون منه على البت وقوله ولو نكل المنكر أو المدعى عن اليمين الخ مصور بما لو ادعت من زوجة بالاجبار لم يسبق منها منف رضاعا محرما فهي مدعية ويقبل قواها فان كانت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قواهم يحلف منكره على نفي العلم اذ محله في اليمين الاصلية كما مر ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف كما جزم به في الانوار وما في الروضة من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجه ضعيف (ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين) وان تعددا للنظر لثديها الغير الشهادته تذكر منهن لانه صغيرة لا يضره ادا من احببت طاعته معاصيه (او رجل وامرأتين وباربع نسوة) لا اطلاعهن عليه غالبا كالولادة ومن ثم لو كان النزاع في الشرب من ظرف لم يقبل لان الرجال يطلعون عليه نعم يقبل في ان ما في الظرف لبن فلانة لان الرجال لا يطلعون على الحلب غالبا (والاقرار به شرطه) أي شرط ثبوته (رجلان) لا اطلاع الرجال عليه غالبا ولا يشترط فيه تفصيل المقرر ولو عاميا لان المقرر يحاط بنفسه فلا يقر الا عن تحقيق وبه فارق ما يأتي في الشاهد وذكر المصنف المسئلة هنا تقيدها لما يثبت به الرضاع فلا ينافي ذلك في الشهادات مع انه محلها (وتقبل شهادة المرضعة) مع غيرها (ان لم تطلب أجرة) عليه والالم تقبل لاتمامها حينئذ (ولا ذكرت فعلها) بان قالت بينهما رضاع محرم وذ كرت شروطه (وكذا) تقبل (ان ذ كرت فقالت ارضعته) او ارضعتهما وذ كرت شروطه (في الاسم) لاتقاء التهمة مع كون فعلها غير مقصود بالاثبات اذا العبرة بوصول اللبن بلوفه ولا نظر الى اثبات المحرمية لانه غرض تافه لا بقصد كما تقبل الشهادة بعتق او طلاق وان استفادها الشاهد من المكوحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها اظهر والتممة بجرها لنفسها حق النفقة والارث وسقوط القود والثاني لا تقبل لذ كرها فعل نفسها قياسا على شهادتها بولادتها وورد بما مر (والاصح انه لا يكتفى) قول الشاهد بالرضاع (بينهما رضاع محرم بل يجب بذ كرت وعدد) كخمس رضعات متفرقات في الحيلة بعد التسع وقبل الحولين لاختلاف العلماء في ذلك (ووصول اللبن جوفه) في كل رضعة كما يشترط ذ كرا لا يلاح في شهادة الزنا والثاني لانه لا يشاهد نعم ان كان الشاهد قهرا او ثوبا بمرقته وفقهه موافقا للقاضي المقلد في شروط التحريم وحقيقة الرضعة اكتفى منه بالاطلاق على ما يأتي بما فيه في الشهادات (ويعرف ذلك) أي وصوله

(قوله بعد التسع) أي السابقة وعلى التقريبيه فالفيه للعهد (قوله موافقا للقاضي المقلد) أي للجوف بخلاف المجتهد (قوله على ما يأتي) أي والراجح منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بمنه وفي سم على حج ما يفيد حيث قال =

= وفي شرح مدر مثله وفيه نظر وعارة شيخنا الزبدي ويحسن الاكتفاء في الشهادة بالرضاع باطلاق ائقبيه الموثوق بهرقه الموافق لمذهب القاضي بخلاف المخالف له نعم ان اختلف الترجيح في الواقعة في المذهب وجب التفصيل في الموافق والمخالف ذكره الاذرى وليذكر ما ذكره الشارح في قوله على ما يأتي بما فيه في الشهادات ونظايره اعتماد الاكتفاء بالاطلاق (قوله أو بسكونها) نظايره ان المراد به مع السكون اللين ايضا ٢٤١ لكن في المختار ان اللين يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وانه مصدر

بالفتح والسكون (قوله أو قبيله لبننا) اي لان الاصل استمراره (قوله ولا يذ كرها) اي الحلب وما بعده (قوله ويسن اعطاء المرضعة) اي ولو أما (قوله عند الفصال) اي فطمه (قوله ولن يجزى) اي وقد قال

\*(كتاب النفقات)\*

(قوله وما يذ كرمها) كالفسخ بالاعسار الا في (قوله وبعده) كان طلقت وهي حامل او كان الطلاق رجعيا (قوله كما مر) اي في باب الحجر (قوله حركته) مبتدا وخبر ويجوز جرحه وتلوسر (قوله ومنه) اي من المعسر (قوله على مال واسع) اي فهو معسر في الوقت الذي لا مال يده فيه وان كان لو اكتسب حصل ما لا كثيرا وموسر حيث اكتسب وصار يده مال وقت طلوع الفجر وفي سم مانصه قوله ومنه كسوب اي قادر على المال بالكسب فان حصل مالا منه نظر فيه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر الخ بانه قد يكون معسرا

لجوف وان لم يشاهد (عشادة حلب) بفتح لامه كما بخطه وهو اللين المحلوب أو بسكونها كما قاله غيره ودعوى انه المنجبه محل نظر لاهل المراد من قوله عقبه (وايجار وازداد أو قرآن كالتقام ندى ومصدره وسر كتحلقه بفتح ع وازداد بعد علمه انهم البون) اي ان في نديم احالة الارضاع أو قبيله لبننا لان مشاهدة هذه قد تعبد اليقين أو الظن القوي ولا يذ كرها في الشهادة بل يجزم به اعتمادا عليها أما اذ لم يعلم انها ذات لبن حنفية فلا تجعل الشهادة لان الاصل عدم اللين ولو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوبه في اوجه الوجهين وقال الشيخ انه الاقرب وبسن اعطاء المرضعة شيئا عند الفصال والاولى عند اوائه فان كانت مملوكة استحب للرضع بعد كماله اعتاقها لصيرورتها أماله ولن يجزى ولد والده الا باعتاقه كما ورد به الخبر

\*(كتاب النفقات) وما يذ كرمها\*

وأخرن الى هنا لوجوبه في النكاح وبعده وجعت تعدد اسبابها الاتية النكاح والقراية والمالك وأورد عليها أسباب أخرى ولا ترد لان بعضها خاص وبعضها ضعيف من الاتفاق وهو الانحراج ولا يستعمل الا في الخبر كما مر والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبأنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها في مقابلة التمكين من التمتع ولا تنقطع بعض الزمان فقال (على موسر) حركه (لزوجه) ولو أمة كافرة ومريضة (كل يوم) بلبسته المتأخرة عنه كما صرح به الرافعي في الفسخ بالاعسار والمراد بذلك من طلوع جره ولا ينافيه ما يأتي عن الاستوى فيما لو حصل التمكين عند الغروب لان المراد منه كما هو ظاهر انه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة الى الفجر دون ماضى من الفجر الى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائما وما يأتي عن البلقي في انه لا يجب القسط مطلقا مردود وان كان في كلام الزركشي ما قد يوافقه (مد اطعام) على (معسر) ومنه كسوب وان قدر زمن كسبه على مال واسع ومكاتب وان أيسر لضعف ملكه ومبعض لنقصه وانما جعلوه موسرا في الكفاية بالنسبة لوجوب الاطعام لان ميناها على التغلظ اي ولان النظر للاعسار فيها بسقطها من اصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً له لشدة اوصقه به وصلته ترجمه على انه لو قيل اليسار والاعسار يتفاوت في أبواب الفقه لاختلاف مداركها لم يعد (مد متوسط مد ونصف) ولول رفعة

وقد يكون غيره (قوله وانما جعلوه) اي المبعوض (قوله لان ميناها) اي الكفاية (قوله يسقطها) اي قد يسقطها والا فالاعسار في كفاية المين ينقل معه للصوم (قوله على انه لو قيل الخ) هذا الاستدلال مستفاد من الفرق الذي ذكره (قوله يتفاوت) اي كل منهما (قوله لم يعد) اي ومع ذلك لا يستغنى عما ذكره من التوجيه لانه أشار به الى الحكمة في التفرقة بين أحوال المبعوض يسار واعسار باختلاف هذه الابواب (قوله ولول رفعة) اي رفعة النسب

(قوله وهو يكتفي به الزهيد) اي قليل الاكل ٢٤٣ (قوله لا أعرف لامان سلفا) لم يظهر محمد كره دنا ماله

الاذرى فانه انما قال لا أعرف لامان سلفا ولم يقل لا أعرف له وجها فلا يتم الرد عليه الا اذا قيل عن تقدم على امامنا ما يوافق ما قاله وهو لا يذ كر ذلك (قوله انما في مقابلة) اي اشئ وهو التمتع (قوله المارضا بطه) اي بانه الذي له مال او كسب يقع موقعان كفايته ولا يكفيه (قوله معسر هنا) اي عند عدم اكتسابه كما قدمناه (قوله كل يوم لزوجه) قديتهم منه انه لو كان معه مال بقسط على بقية غالب العرفان كان لو كاف في كل يوم عنه مدين رجع معسرا كان متوسطا والا فلا وليس مراد بل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال في شرح البهجة تبيينه قال الزركشي يفي الكلام في الاتفاق الذي لو كلف به لوصل الى حد المسكين وقضية كلام النووي وصرح به غيره انه الاتفاق في الوقت الحاضر معتبرا يوما بيوم الى آخر ما أطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي آخر غيره (قوله وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزمه نفقتهم من زوجة وخدامها وام ولد وما كان ضروريه كإدامه الذي يحتاج اليه اخذ ما يأتي من ان نفقة القريب يختص فيها الفضل عن ذكر (قوله غالب قوت البلد) اي وقت الوجوب ان قدر بلا مشقة

أما أصل التفاوت فله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفاية بجماع ان كلاما وجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب فيها لكل مسكين مدان ككثارة نحو الحلق في ذلك وأقل ما وجب له مدني ككثارة نحو العجين والظهار وهو يكتفي به الزهيد وينتفع به الرغيب فلزم الموسر الاكثر والمعسر الأقل والمتوسط ما بينهما وانما لم يعتبر شرف المرأة وضده لانها لا تغير بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لانها تنجب للمريضة والشبعانة وما اقتضاه ظاهره برهنه خذني ما يكفيني وولدك بالمعروف من تقديرها بالكفاية الذي ذهب الى اختياره جمع من حيث الدليل واطالوا القول فيه بحجاب عنه بانه لم يقدره انه به بالكفاية فقط بل بهم بحسب المعروف وحيثما ذكروا هو المعروف المستقر في العقول كما هو واضح ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع الى غاية فتعين ذلك التقدير للاتفاق بالعرف فانضج كلامهم واندفع قول الاذرى لا أعرف لامان سلفا رضي الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولولا الادب اقلت الصواب انهما بالمعروف تاسيا وتباعا ويمار به عليه ايضا انما في مقابله وهي تقتضي التقدير فتعين وأما تعين الحب فلا نهما أخذت شهاما من الكفاية من حيث كون كل منهما في مقابل وان تفاوتوا في القدر لا نأوجد نادوي التمسك بمقتضى فيه فالحقنا ما هنا بذلك في أصل التقدير واذا ثبت أصله تعين استنباط معنى في وجوب التفاوت وهو ما تقر (والمد) الأصل في اعتباره الكيل وانما ذكر والوزن استظهارا واذا وافق الكيل كما مر ثم الوزن اختل فوافقه (مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) بنا على ما مر عن الرافعي في رطل بغداد (قلت الاصح مائة واحد وسبعون درهما وثلثمائة أسباع درهم والله أعلم) بناء على الاصح السابق فيه (ومسكين الزكاة) المارضا بطه في باب قسم الصدقات هو (معسر) وفقيرها بالاولى ودعوى ان عبارته مقابلة وصوابها والمعسر هو مسكين الزكاة مر دودة ومما يطل حصره ما مر ان ذا الكسب الواسع معسر هنا وليس مسكين زكاة فتعين ما عبر به لئلا يرد عليه ذلك (ومن فوقه) في التوسع بان كان له ما يكفيه من المال لا الكسب (ان كان لو كاف مدين) كل يوم لزوجه (رجع مسكينا متوسطا والا) بان لم يرجع مسكينا لو كاف ذلك (فوسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلام زاد في المطلب وقلة العيال وكثرتها حتى ان الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت الاتفقة متوسط او معسر ولو ادعت يسار زوجها وانكر صدق بيئته ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى ثلغه ففيه تفصيل الوديعة (والواجب غالب قوت البلد) اي محل الزوجة من برأ وغيره كقطعة الفطرة وان لم يلق بها ولا ائمة اذله بالبداهة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (فان اختلف) غالب قوت محلها أو أصل قوته بان لم يكن فيه غالب (وجب لا تقبه) أي يساره او ضده ولا عبرة بما يتناوله توسعا وبخلا مثلا (ويعتبر اليسار وغيره) من المتوسط والاعسار (طالع الفجر) ان



(قوله لمكنه لا يخاصم) أي فليس لها الدعوى عليه وإن جاز للقاضي امره بالدفع إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف أو سم على حج (قوله يعني أن يدفع الخ) قال في شرح الروض بأن يسلمه لها بقصد ادعاء امرأته كسائر الديون من غير اقتدار إلى لفظها وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وتقدم بسطه في باب الضمان أو سم على حج وتكتب أيضا لطف الله به قوله يعني أن يدفع الخ كانه يشير به إلى عدم اعتبار الإيجاب والقبول في برائة ذمته من النفقة (قوله طحنه) أي إن أرادته منه والأفلا واجب لها أجره ذلك بدليل قوله بعد حتى لو باعتها أو أكلته حبا استحققت الخ (قوله مؤنة اللحم) وقياس وجوب أجره الخبز وجوب أجره الطبخ وقد تصدق المؤنة وسما في ذلك عن سم على حج (قوله وما يطبخ به) ٣٤٣ أي من قلفاس ونحوه من الحطب الذي يوقده

وانتوا بل التي يصلح بها على العادة (قوله من نحو دقيق) ينبغي حله على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتي من عدم جواز اعتبار الدقيق عن الحب حيث كان من جنسه سواء كان بعقد أولا (قوله فان اعتاضت عن واجبه) أي يوم الاعتراض أما الاعتراض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغيره من هو عليه وهو المعتقد أو سم على حج (قوله وان اعترضه الشارح) أي لكلام ابن المقرئ (قوله ونقل الأذري مقابله) أي وهو الجواز الذي قطع به بعضهم كما صرح به الهلي (قوله قال وهو المختار) أي الفرق بين كونه بعقد أولا (قوله ولو أكلت) خرج به ما لو ألقته قبل قبضها له فلا يسقط ونضن ما تألفته ولو سقيته ما لو ألقته بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشئ وتسقط نفقتها (قوله أكرامه)

كانت ممكنة حينئذ (والله اعلم) لاحتياجهما للطعمه وبغنه وخبره ويلزمه الاداء عقب طلوعه إن قدر بلا مشقة لكنه لا يخاصم فان شق عليه فله التأخير على العادة أما المكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكين (وعليه) أي الزوج (تخليكه) يعني أن يدفع إليها إن كانت كاملة والأفلا عليها وسيد غير المكاتب ولو مع سكوت الدافع والاختذ بل الوضع بين يديها كاف (حبا) سليمان كان واجبه كالكفارة ولأنه أكل في النفع فتصرف فيه كيف شاءت (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وإن اعتادت فعل ذلك بنفسها (طحنه) وبغنه (وخبره في الأصح) للحاجة إليها والثاني لا يلزمه ذلك كالكفارات وفرق الأول بأنها في حبسه حتى لو باعتها أو أكلته حبا استحققت مؤن ذلك في واجبه أحق بالين وبوجه يانه بطاوع الفجر تلزمه تلك المؤن فلم تسقط بما فعلته وكذا عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به أي وإن أكلته نيئاً أخذها مذكراً (ولو طلب أحدهما بدل الحب) مثلاً من نحو دقيق أو قيمة بأن طلبته هي أو بذله هو فذكر الطلب فيه لا تغليب أوله لكون بذله متضمناً لطلبه منها قبول ما بذله (لم يجبر المنتع) لانه اعتياض وشروطه التراضي (فان اعتاضت) عن واجبه في اليوم فعدا أو عرضا من الزوج لا غيره كما قاله ابن المقرئ وإن اعترضه الشارح بالجواز من غيره أيضاً بناء على الأصح أنه يجوز بيع الدين لغيره من عليه (جاز في الأصح) كالقرض يجامع استقرار كل في الدمتعين فخرج بالاستقرار المسلم فيه والنفقة المستقبلة كما جزمناه ونفله غيره ما عن الأصحاب لانها عرضة للسقوط (الاخير أوديقا) ونحوهما فلا يجوز أن يتهوضه عن الحب الموافق له جنسا (على المذهب) لانه ربا ونقل الأذري مقابله عن كثيرين ثم حمل القول على ما إذا وقع اعتياض بعقد والثاني على ما إذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا والمعتقد الاطلاق وإن زعم أنه يؤيده قولهم (ولو أكلت) محتارة عقده (معه على العادة) أو وحدها أو اضافها شخص أكرامه (سقطت نفقتها) إن أكلت قدوا الكفاية والأرجعت بالتفاوت كما رجعه الزركشي وقطع به ابن العماد قال وقد صدق هي في قدر ما أكلته لان الأصل عدم قبضها ما نفقته (في الأصح)

أي وحده فان كان لهما مبيت في سقوط المصفا ولهما يسقط شيء (قوله والأرجعت بالتفاوت) أي ويعرف ذلك بمادت في الأكل بقية الأيام (فرع) \* وقع السؤال في الدرر هل يجب على الرجل اعلام زوجته بانها لا تجب عليه ما خدمته مما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوه مما جرت به عادتهن أم لا وأجيبا عنه بان الظاهر الأول لانها إذا لم تعلم به من وجوب ذلك ظنت أنه واجب وانما لا تنسخ نفقة ولا كسوة إن لم تفعله فصارت كأنها مكرهه على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيجتمعه أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك

(قوله ولم يبين) بيان لعدم نقل خلافه (قوله والا فلوليه) اى بأن كان محجوزا عليه (قوله مطلقا) اى رسيده او سفيته (قوله فيرجع عليه) قال سم على حج ويكون ذلك كما لو لم ياذن وقياس ذلك انه لا رجوع عليها ان كان غير محجوز عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذ غاية ما يتخيل منه مجرد التغرير وهو لا يوجب شيئا اه وقوله لا رجوع عليها قد يقال القياس الرجوع لانه لم يدفع مجانا وانما دفع ليقط عنه مما وجب عليه فهو معاوضة فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في يده اللهم الا ان يفرض كلامه فيها لو كان الزوج عالما بقساد اذن الولي او يقال لما لم يكن منها معاودة والشرط ٢٤٤

اتما هو بينه وبين الولي ألقي فعلاها  
وعددها ثمانية عشر عاقبة صير (قوله  
فحولم) وينبغي ان يجب لها مؤنة  
فحولم (قوله) والى وينبغي ان تعطى قدرا  
يتصل منه مائة مثالا من الاقط  
بما قيل بثلثه في ذكاة القطر اذا كانوا  
يقتاتون اللبن ان الواجب من  
اللبن ما يتصل منه صاع من الاقط  
(قوله ويكون) اى الماء (قوله  
لا تليكا) واهل الفرق بينه وبين  
الما كقول تفاهته (قوله انه تليكا)  
اى الماء (قوله وهو العقد) وعليه  
فينبغي ان يملكها ما يكفيها غالبا  
(قوله فتسكنى عن الادم) اى ان  
اعتيد الاكتفاء بها عن الادم  
(قوله انتم تبغى كما تبغى) الاذرى  
الرجوع فيه للعرف) (تبغى)  
ينبغي ان يجب نحو القهوة اذا  
اعتيدت ونحو ما يطلبه المرأة عند  
ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى  
بالملوحة اذا اعتيد ذلك وانه حيث  
وجبت الفاكهة والقهوة ونحو  
ما يطاب عند الوحم يكون على  
وجه التملك فانوفونه استقرها

ولها المطالبة به ولو اعتادت نحوها والبرش بحيث يحنى بتركه محذور من تلف نفس وضوء لم يلزم قوتها  
 الزوج لان هذا من باب التداءى فلست امل مر \* (تنبيه) \* يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك  
 في عيد القطر والليم في الاضحية لكن لا يجب عمل الكعك عندها بأن يحضر اليها مائة من الدقيق وغيره ليعمل عندها الا اذا  
 اعتيد ذلك لئله فيجب فان لم يعتد ذلك لئله بل اعتيد لئله تحصيله اياها بأى وجه كان فيمكن تحصيله لها بشراء وغيره ولا يجب الذبح =

عند حاجب لم يعد ذلك المثل بل يكفي ان يأتي لها بلحم بشرى او غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكحل عند احدهما لها وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا ونجما كان جائزا بحسب العادة مر ٨٥ سم على حج وقياس ما ذكره في الكحل وسلم الاضحية وجوب ما جرت به العادة في مصر نامن عمل الكشك في اليوم المسمى بأربع اأيوب وعمل البيض في الخيس الذي يلبه والطبخينة بالسكر في السبت الذي يليه والبندق الذي يؤخذ في رأس السنة لما ذكر من العادة (قوله وهي أوقية) اي بالجواز كما يعلم من قوله وقد رواه بعضهم (قوله لانها لا تنقى) اي لا تنفع ٢٤٥ وقوله عنها اي المرأة وقوله شيئا اي حاجة (قوله

قوتها التمر وجبن لمن قوتها الاقط (ويقدرة) كاللحم الاقي (فاض باجتهاده) عند تنازعهما اذ لا توقف فيه (ويقاوت) فيه قدر او جنسا (بين موسر وغيره) فيقرض ما يليق بجاله وبالمد والمدين أو المد والنصف وتقدير الشافعي بمكيلة ممن اوزيت حالوه على التقريب وهي أوقية وقد رواه بعضهم بأربعين درهما لا بوزن بغداد لانها لا تنقى عنها شيئا وانما انص على الدهن لانه اكل الادم وأخف منه مائة ولو تبرمت بجنس من الادم الواجب لها لم يبدل لرشيده اذ لها ابداله بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من ابدال الاشراف بالاخس ويتعين اعتقاده ان أقصى الى نقص فتح بها كما يؤخذ مما يأتي آخر الفصل ويؤلم مما ذكر ان له منعها من ترك التادم بالاولى اما غير رشيده ليس لها من يقوم بابداله فيسبده الزوج لها كما يجتبه الاذرى والوجه كما يجتبه ايضا وجوب سراج لها أول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره (و) يجب لها (لحم) يقدره الحاكيم عند تنازعهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه وزمنه (ما يليق بيساره واعساره) ونوسطه (كعادة البلد) اي محل الزوجة في اكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر من غير تقدير بشئ اذ لا توقف فيه وما نقل عن النص من تقديره برطل أي بغد اذى على المعسرى كل أسبوع اي ويوم الجمعة اولى لانه احق بالتوسيع جرى على عادة اهل مصر قديما العزة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة أهل القرى من عدم تناولهم له الا نادرا وعادة أهل المدن وخصا وغلا وقربه البغوى بقوله على موسر كل يوم رطل ومتوسط كل يومين او ثلاثة ومعسر كل أسبوع وقول طائفة لا يزداد على ما مر عن النص لان فيه كفاية لمن قنع مرود ويبحث الشيطان عدم وجوب آدم يوم اللحم ولهما احتمال وجوبه على الموسر اذا اوجبنا عليه اللحم ليكون احدهم اغداء والاخر عشاء واعتقد الاذرى وغيره الاول والاقر بجله على ما اذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الادم) ولم يتطرق لاعتدائها لما مر انه من المعاشرة بالمعروف (وكسوة) بضم أوله وكسره معطوف على ادم أو على جملته ما مر أول الباب أي وعلى زوج باقسامه الثلاثة كسوة والاقل أولى وذلك لقوله تعالى وكسوتهن بالمعروف

وانما انص على الدهن) اي في قوله كزيت الخ لانها من الادهان (قوله ولو تبرمت) اي تضجرت (قوله لجرت العادة باستعماله) اي بخلاف ما اذا جرت العادة بعدم استعماله اصلا كمن تنام صفا بنحو سطح وقضية التقيد بأول الليل انه لو جرت عادة بالسراج جميع الليل لا يجب ويمكن توجيه عدم وجوبه بانه خلاف السنة اذ هي اطفالا وقبل النوم لا امر به وقد يقال الاقرب وجوبه عملا بالعادة وان كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتادته مع كراهة دخوله للنساء (قوله ولها ابداله) اي السراج وقوله بغيره اي بان تصرفه بغير السراج ٨٦ حج وظاهره وان أضربه تركه السراج ويوجه بانهم المقصود بالسراج وقد رضى به فان ارادته لنفسه هباء (قوله واعتقد الاذرى وغيره الاول) هو قوله ويبحث الشيطان الخ (قوله وجب الادم) ومنه كما هو ظاهر عكسه بان كانت تأكل

الادم وحده فيجب الخبز اي بان يدفع لها الحب ولا ينافي ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والاقط مثلافاته لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا قوته الحب وهو يحتاج للادم فوجب وكذا يقال في عكسه الذي ذكر بان يقال هو ممن قوته الادم وهو يحتاج للخبز ٨٥ سم على حج (قوله وكسوة) يؤخذ من ضبط الكسوة والفرش بما ذكره لا يجب لها المنديل المعتاد للفرش وانه ان اراد حصوله لنفسه والا فلا يجب عليها تحصيله (قوله وكسره) اي وهو افضح ٨٦ شرح مسلم للنووى ومن ثم قدم الكسرى في المختار (قوله والاقل أولى) اي لتقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع

(قوله بحيث تكفيها) ظهره أن العبرة في كفايتها بأول بحر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وإن سقت في باقيه ثم  
 \* (فرع) \* لو اعتادوا العري وجب ٢٤٦ ستر العورة خلق الله تعالى وهل تجب بقيمة الكسوة أولا تكفي الأرقاء إذا

اعتادوا العري أو يجب ستر ما بين السرة والركبة فقط كما سبأني المنهج وجوب البقية هنا واخترق أن كسوة الزوجة غليلك ومعوضة وإن لم تلبسها ولم تخرج إليها وكسوة الرقيق امتناع مر اه سم على حج (قوله أن لا يعتاد) أي المكعب ونحوه (قوله كاهل القرى) أي ما لم تكن من قوم يعتادونه في القرى كما هو ظاهر (قوله جبة) مثل غرفة اه مصباح (قوله فكل منهما) أي الزوجين (قوله معتبر هنا) أي في الكسوة دون الحب والادم فإنه يعتبر بما يلبق بالزوج (قوله مقادونا) أي فيه (قوله ولو أداما) أي جلدا (قوله من صفيق يقاربها) يؤخذ منه أنه لو حرت عادة بلد ما توسعة ثيابهم إلى حلة تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستقر العورة مع مقاربتهم لما جرت به عادتهم (قوله من نحو تكة) بكسر التاء (قوله وخيطه عليه) أي وإن فعلته يتقسم (قوله وكطن نفسه) يفتح الطاء وكسرها اه مختار وفي الخطيب هي بكسر الطاء والقاف ويقصهما وضهما وبكسر الطاء وفتح القاف بساط صغير الخ ومثله في شرح المنهج الشيخ (قوله وانطع) يفتح انتون وكسرها شرح منهج (قوله

ولأنه صلى الله عليه وسلم عداها من حقوق الزوجية ولأن البدن لا يقوم بدونها كالفوت ومن ثم مع كون استنائه بجميع البدن لم يكف فيها ما يقع عليه الاسم بالاجماع بخلاف الكفاية بل لا بد أن تكون بحيث (تكفيها) يفتح أو له بحسب بدنها ولو أمة كما هو ظاهر إطلاقهم حيث وجبت تغطتها والوجه عدم اعتبار عادة أهل بلده بصرفها ككتاب الرجال وإنما لو طلبت تطويلها ذراعا كما في خبر أم سلمة وابتناءه من نصف ساقها أوجب لمافيها من زيادة سترها الذي حدث الشارع عليه ولم يمتنع إلى تقديرها بخلاف النفقة لما شاهدت كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيها ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة سرا وبردا ومن ثم لو اعتادوا النوم نوبا وجب فيما يظهر وجودتها وضدها بمساوئه وضده (فيجب قصص وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالقسم لعادة مجاهل (وتجار) لرأسها أو ما يقوم مقامه كذلك ويجب الجمع بين الجار والمفتحة كإناص عليه ويشير إليه كلام الرافعي حيث احتج اليهما أو اقتضته العادة (ومكعب) يضم ففتح أو به كسر فسكون ففتح أو نحو ويداس فيه ويلحق به القبقاب عند اعتياده الآن لا يعتاد كاهل القرى كما قاله الماوردي وهذا في كل من فصل الشتاء والصيف (ويزيد في الشتاء) على ذلك في أهل البارد (جبة) محشوة ونحوها فكثر بحسب حاجتها وحسنها أي الكسوة (قطن) لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فعلى موسرينه ومعسر خشنه ومتوسط متوسطه (فإن جرت عادة البلد) أي أهل التي هي فيه (المثله) مع مثاليها فكل منهما معتبر هنا (بكتان أو سرير وجب) مقاوتاني مران ذلك الخشن بين الموسر وضده كما تقر (في الأصح) عملا بالعادة المحسنة في مثل ذلك والثاني لا يجب ذلك ويتقصر على القطن وأطال الأذرى في الاتصاف له وزعم أنه المذهب ولو اعتد به حمل ليس نوع واحد ولو أداما كفي أو لبس ثياب رفيعة لا تستر البشرة أعطيت من صفيق يقاربها ويجب توابع ذلك من نحو تكة سراويل وكوفية وزر ونحو قص أو جبة أو طاقية للرأس وظاهر أن أجرة الخياط وخيطه عليه دونها نظير ما صرف نحو الطين (ويجب ما تقع عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كزلية) على متوسط صيفا وشتا وهو بكسر الزاي وتشديد الياء مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكطن نفسه بساط صغير نخين له برة كبيرة وقيل كساء في الشتاء ونطع في الصيف على موسر قالا ويشبهه أن يكون بأبعد بساط زلية وحصر فانهم لا يبسطان وحدهما (أو لبد) شتاء (أو حصر) صيفا على فقير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ما تقر في الفراش للنهار (فراش للنوم) غير فراش النهار (في الأصح) لذلك فيجب مضربه لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان باختصاص ذلك بوجه الموسر بخلاف غيره فافيهما فراش النهار

(قوله على ما تفرشه) بالضم كافي المختار (قوله الطريقين) أي المرازقة والعراقيين (قوله بخور ماد) أي ولوم من سرجين وليس ذلك من التضمين بالجاسة لأن ذلك محمول إذا تضمنج بهم أعيننا (قوله ووجوبه) أي ما ينزل الشعث (قوله لمن غاب عنها) يتأمل وجهه فمن غاب عنها فإن التتظاف انما يطلب للزوج والقياس الاكثف ٢٤٧ فيها ما ينزل شعثها هذا ان رجعت ضمير وجوبه

ما يحصل به التتظاف فان رجعت لما ينزل الشعث وهو الظاهر فلا اشكال (قوله وما ينزل) ومنه ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن اذا أحضر لها وجب عليها استعماله اذا طلبت تزنيها به (قوله فان أراد هياها) قضية التعبير بذلك انه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي في لزوم القرينة (قوله التي لا تختضب) أي بالحناء (قوله ثم حمله) أي الماوردي (قوله ودواء مرض) عطف على كل يعني انه لا يجب ذلك (قوله لحفظ الاصل) ويؤخذ منه أن ما تحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما ينزل ما يصيبها من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل العصيدة واللبانة ونحوهما مما جرت به عادةن لمن يجتمع عندهما من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة بل ولا يحتاج اليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه فان اذاته فعلت من عند نفسها (قوله وان كره) أي للنساء ومحل الكراهة حيث لم يترتب على دخولها رؤية عورة

مردود اذ هو وجه ثالث والثاني لا يجب عليه ذلك وتنام على ما تفرشه من اراوا اعتراض صنيعها هذا بان الموجود في كتب الطريقين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعدها (ومحذو) بكسر أوله (و) يجب لها مع ذلك (لحاق) أو كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولولم يكن شتاء وما في الروضة من وجوبه في الشتاء مطلقا والتقييد بالجل البارد في غيره محمول على الغالب فلا ينافي ما تقرر ما في غير وقت البرد ولوفي وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لها رداء ونحوه ان كانوا ممن يعتادون غطاء غصير لباسهم أو ينامون عرايا كما هو السنة ولا يجب تجديده هذا كله كالجبة الا وقت تجديده عادة (و) يجب لها ايضا (آلة تنظيف) لبدنها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كمشط) قال الفقهاء وخلال ويعلم منه وجوب السواك بالاولى (ودهن) كزيت ولو مطيبا جرت به العادة ولو لجميع البدن (وما يغسل به الرأس) عادة من سدرا ونحوه (ومرثك) بفتح أوله وكسره (ونحوه) كاسفيداج ونوتيا وراحت (لدفع صنان) ان لم يدفع بخور ماد لتأذيها ببقائه ويشبه كما قاله الاذري وجوب نحو المرنك للشريفة وان قام التراب مقامه اذ لم تدمه والوجه كما يحتمل ايضا عدم وجوب آلة تنظيف لبدن حامل وان أوجبتا نفقتها كالرجعة نعم يجب لها ما ينزل شعثها فقط ووجوبه لمن غاب عنها (لا تحل وخضاب وما ينزل) بفتح أوله غير ما ذكر كطيب وعطر لانه لزيادة النلذذ فهو حقه فان اراد هياها ولزمت استعماله ونقل الماوردي انه صلى الله عليه وسلم لعن المرأة السلتاء أي التي لا تختضب والمرها أي التي لا تكحل من المراه بفتحتين أي البياض ثم حمله على من فعلت ذلك ليكرهها ويفارقها وفي رواية ذكرها غيره اني لا بغض المرأة السلتاء والمرها ومحل ما ذكر في المزوجة اما الخلية فقد مر الكلام عليها في الاحرام ومثربوط الصلاة (ودواء مرض واجرة طبيب وحاجم) وقاصد وخاتن لانها الحفظ الاصل (ولها اطعام ايام المرض وادمها) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدواء وغيره لانها محبوسة له (والاصح وجوب اجرة حمام) ان اعتاده أي ولا ريبه فيه بوجه كما هو ظاهر وحينئذ تدخله كل اسبوع أو شهر مثلا مرة أو أكثر (بحسب العادة) للحاجة اليه حينئذ ومن اقتصر على مرة في الشهر فهو للتمثيل وهذا مبني على جواز دخوله وان كره وهو المعتقد خلافا لمن حرم دخوله الاضرورة حادثة مستدلا باخبار صحيحة مصرحة بمنعه وأطال الاذري في الاتصافه والثاني لا يجب الا ان اشتد البرد وعسر الغسل في غير الحمام ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحتمل الاذري وأفتى فين يأتي أهله في البرد ويمنع من بذل اجرة الحمام ولا

غيرها أو عكسه والاحرم وعلى الزوج ان يأمرها حينئذ بتركه بقبية المحرمات فان ابت الادخول لم يمنعها وأمرها بستر العورة والغض عن رؤيتها عورة غيرها (قوله وأفتى) أي الاذري



(قوله بعدم جواز امتناعها) وعليه فتطالبه بعد التحكين بمحتاج اليه ولو بالرفع لقاض (قوله وتقومها) أي الصلاة (قوله) ويأمرها (أي وجوبها) (قوله ونقاس) وقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس قبل مجاوزة غلبه أو أكثره فاخذت منه اجرة الحام واعتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال الاجرة لتبين انه من بقايا الاول وعذرهما في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال ٢٤٨ لا يجب ابداله قياسا على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه من الكسوة ونحوها وتلف

قبل مضي زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبدل (قوله وهو نائم) أي ولو استنقظ ونزع ثم اعاد لحصول الجنابة به عليها ولا (قوله) وفارق الزوج غيره (أي من الزاني والواطئ) بتشبيه حيث لا يجب عليها شيء (قوله أو ثيابها) ظاهره وان تمها وبت في سبب ذلك وتكرر منها وخالفت عادة امثالها وهو ظاهر لا مانع منه وينبغي ان مثله ما لو كثر الوضوء في بدنه الكثرة نحو عرقها انحماقا للعادة لان ازالته من التنظيف وهو واجب عليه (قوله ومغرفة) والمغرفة بالكسر ما يعرف به اه محتار (قوله ابريق الوضوء) أي ولو لم تكن من المصلين (قوله لبناء الباب عليها) أي عادة (قوله على نفسها) يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان يأتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فلم تأمن ابدالها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبيه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا (قوله ومالها) أي واختصاصها (قوله فاعتبرايه) أي عملها على ما هو في الكسوة (قوله بخلافه مع السكوت) أي بخلاف ما لو سكن معها مع سكوتها ان كان المسكن

يمكنها الغسل في البيت لخوف نحو هلاك بعدم جواز امتناعها منه ولو علم انه متى وطئها لبطلت تغتسل قبل الصبح وتقوم لم يحرم عليه وطئها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى الاحنف نحو (وعن ماء غسل) ما نسب عنه النحو ملاحظة أو (جماع) منه (ونقاس) منه يعني ولادة ولو بلا بلل لان الحاجة اليه من قبله وبه يعلم عدم لزوم ماء للسنة بل الوجوب خاص بالقرض كما ذكره الاذري ويتجه ان الواجب بالامالة الماء لا غنمه (لاحيض واحتلام في الاصح) والحق به استدخالها لذكره وهو نائم أو مغسوم عليه كما اقتضاه تعليلهم لا تنقضا منعه كغسل زناها ولو مكرهه ولولا ذلك من وطئ شبهة فها هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم ان العلة من كونه زوجا وبفعله ومقابل الاصح في الاول ينظر الى وجوب التحكين عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها وفارق الزوج غيره بان له أحكاما تخصه فلا يقاس عليه ويلزمه أيضا ما وضوه وجب بتشبيهه فيه ككسبه وان شاركه فيه فيم يظهر وماء غسل ما تنجس من بدنها أو ثيابها وان لم يكن بتشبيهه كما اقتضاه اطلاقهم كما تظاهرت بل أولى (ولها) عليه أيضا (آلات أكل وشرب وطبخ) كقدر وقصة (يفتح القاف ومغرفة) (وكوز وجرة ونحوها) كجانه تغسل ثيابها فيها اذا المعيشة لا تتم بدون ذلك ومثله كما يحشمه الاذري ابريق الوضوء والسراج ومناثرته ان اعتسلت ويرجع في جنس ذلك للعادة لبناء الباب عليها كالتحاس للشريفة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى والخزف لغيرها ويقاوت فيه الموسر وضديه نظير ما مر (و) لها أيضا عليه (مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وان قل الحاجة بل الضرورة اليه وكله عدة بل أولى (يلقبها) عادة لعدم ما كما ابداله اذ هو امتناع بخلاف ما مر في النفقة والكسوة لانها ملكهما وأبداله ما فاعتبرايه لاجلها ولو سكن معها في منزلها بانها أولا امتناعها من النقلة معه او في منزل نحو أيها بانها أو منعه من النقلة لم يلزمه اجرة اذ الاذن العاري عن ذكر عرض منزل على الاعارة والاباحة بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كعمار ومستاجر ولا يثبت في الذمة (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بان كانت حرة ومثلها يخدم عادة في بيت أيها مثلا بخلاف من لا تخدم فيه وان حصل لها شرف من زوج أو غيره يعتاد لاجله اخذها لان الامور الطارئة لا تعتبر (اخذها) ولو بدوية لانه من المعاشرة بالمعروف وباتنا حاملا لوجوب نفقتها وحيث وجب فواحدة لا أكثر مطلقا ما لم تعرض وتحتاج

لها وسكوت أيها ان كان المسكن لم يترجم الاجرة فيها ذكر لكن هذا لم يتقدم فيما نقله قبيل الاستبراء وانما يجب تقدم انه اذا سكن بالاذن لاجرة عليه ولم يبين ثم مفهومه فالمراد بما مر منطوقا ومفهوما (قوله ولا يثبت في الذمة) أي لا يثبت بطل المسكن وهو الاجرة اذ لم يسكنها مدة لانه امتناع (قوله فواحدة) أي فالواجب واحدة وقوله مطلعا شريفة أو غيرها

فيجب بقدر الحاجة وله منع من لا يتخدم من ادخال واحدة ومن يتخدم وليست مريضة  
من ادخال ما زاد على واحدة قد ارضه سواء أكن ما كنها أم باجرة والزوجة مطلقا من زيارة  
أبويها وان احتضرا وشهود جنازتهم ما ومنعهما من دخولهما إليها كولداهما من غيره  
وتعيين الخدام ابتداء اليه فلا اخدا منها (بحرة) ولو متبعة وقول ابن الرفعة لها الامتناع  
للمنة يرد بان المنة عليه لا عليها لان الفرض انها تبرعت عليه لا عليها (أو أمة له أو مستأجرة  
أو بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة غدا) ان رضى بها أو وصي غيرهما اتي  
أو محرم لها أو عسروا أو عبداهما أو مملوكه أو ولها الحصول المقصود يجيبه مع ذلك لادمية  
لمسلة ولا عكسه كما يجنبه الأذرى ولا كبير ولو شيخاهما كما جزم به ابن المقرئ كالاسنوى  
ولها الامتناع اذا أخدمها احد اصولها كالأولاد ان يتولى خدمتها بنفسه لانها تستحي  
منه غالباً أو تعير به وله منعها من ان يتولى خدمته نفسها المتوفر لها مونة الخدام لانها  
تصبر بذلك مبتذلة ولو قال أنا خدمتك اتسقط عني مونة الخدام لم تجبر هي ولو فيما لا تنص  
منه كغسل ثوب واستقاء ماء وطبخ لانها تعير به وتستحي منه فقول الشارح وله ان يفعل  
ما لا تنص منه قطعاً تبس فيه الفقال وهو رأى مرجوح والاصح خلافه وخرج بقولنا  
ابتداء ما اذا أخدمها من القتم أو حلت ما لوفه معها فليس له ابد الهام من غير رغبة  
أو خيانة وبصدق هو يمينه في ذلك كما يجنبه الأذرى وسبق في الاجارة وبأى آخر الايمان  
ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الابواب لا مائة كل يعرف يخصه (وسواء في هذا)  
اى وجوب الاخدام بشرطه (موسر وموسر وعبد) كسائر المئون وما اختاره كثير من  
عدم وجوبه على المعسر مستدلاً بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب افطامة على على رضى  
الله عنهم ما خادما لا عساره مرود بعدم ثبوت قنازعهما فيه لم يوجبها وما جرد عدم  
ايجابه من غير تنازع فلما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق  
اهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فان أخدمها باجرة أو أمة بأجرة فليس عليه  
غيرها) أى الاجرة (أو بأتمته نفق عليها بالملك أو بمن صحبتها ولو أتمتها (لزمه نفقة)  
لان تكرار فيه مع قوله أو بالاتفاق الى آخره لان ذلك لبيان اقسام واجب الاخدام  
وهذا البيان انه اذا اختار احد تلك الاقسام ما الذى يلزمه فقول بعضهم انه مكرور  
استرواح وغفلت نفقة مملوكها الخادما لها ذكرها كان أو أتمها لان نفقة الحرة في وجه الوجهين  
بل تمسكها الخادمة كاتمة الزوجة نفقة نفسها لكن الزوجة المطالبة بها لا مطالبة  
بنفقة مملوكه ولا مستأجرة (وجنس ما عاها) أى التى صحبتها (جنس طعام الزوجية)  
اكن يكون ادون منه نوعا لانه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مدعى معسر) اذ  
النفس لا تقوم بدونه غالباً (وكذا متوسط) عليه مد (في الصحيح) كالمعسر وكان وجهه  
الحاقهم له به هنا في الزوجية ان مد ارفقة الخادم على سد الضرورة لا الموساة والمتوسط  
اي من اهلها فساوى المعسر بخلاف الموسر والمساى عليه مد وثالث كالموسر والثالث

وقوله وله اى الزوج (قوله ومنعهما  
من دخولهما لها) أى وان  
احتضرت حيث كان عندها من  
يقوم بقريضا (قوله كولدها)  
أى ولو صغيرا (قوله أو أمة له)  
يؤخذ مما ذكر من التخيير بين  
الحرة والأمة انه لا يجبر على شراء  
أمة ولا على استئجار حرة بعينها  
(قوله كما يجنبه الأذرى) قال  
الزرى كفى وهذا فى الخدمة  
الباطنة اما الظاهرة فتتولاها  
الرجال والنساء من الاحرار  
والمماليك اهـ (قوله ان يتولى  
خدمتها بنفسه) أى ولو لم يوطئ  
اهـ (قوله فقول بعضهم)  
مراده المحلى وجهه الله (قوله  
استرواح) أى الخلام لا معنى له (قوله  
مدعى معسر) انظر ما للحكمة  
في تقديم المصنف هنا الاقل عكس  
ما قدمه فى الزوجة واجل الحكمة  
قصده المعادلة بينهما وهو نظير  
الاحتساب الذى هو الجمع بين  
تركيبتين يحدف من كل منهما ما نظير  
ما اثبت في الآخر

(قوله والرداء) اسم للآزار المعروف (قوله ولو احتاجت) أي الخادمة ومثلها الزوجة بالاولى واعلم لم تعرض له ثناء على الغالب من عدم احتياجها له استغناء باللباس ٢٥٠ المطلوب لها (قوله تمليك) قال في الروضة فلا تنس قطعتا جرو مستعارين ولو لبست

مدوسا يحصل التفاوت بين المراتب في الخادمة كالخادمة (وموسرمد وثلت) ووجهه ان نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة الخادمة عليه فجعل الموسر كذلك اذا المذ والمثلثا المدين (ولها) أي التي صحبتها (كسوة تليق بحالها) فتكون دون كسوة الخادمة جنسا ونوعا كصبيص ونحوه مكعب وجبة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملحفة وخف لحرة وأمة شتاء وصيفا ونحوه قسيع لذكر والاوجه كما افاده الشيخ وجوب الخف والرداء للخادمة أيضا فانها محتاجة الى الخروج الى حمام أو غيره من الضرورات وان كان نادرا وبعد عدم الوجوب للخادمة صرح به الماوردي في الآزار الذي يستترها من فرقها الى قدمها وان اطلق في الروضة عدم وجوب الخف للخادمة وما تجلس عليه كحصر صيفا وقطعة لبد شتاء ومخدة كما صححه الاذري وغيره تبعها لما وردى وما تغطي به لاشتاء ككساء ولو احتاجت في البلاد الباردة الى حطب أو فخم واعتادته وجب كما قاله الاذري فان اعتادت عوضا عن ذلك بل نحو ابل أو بقر لم يجب غيره (وكذا) ايها (أدم على الصحيح) لان العيش لا يتم بدونه كجنس آدم الخادمة ودونه نوعا وقد ربح بحسب الطعام ووجهه الوجهين وجوب العمل له حيث جرت عادة البلدي به والثاني لا يجب ويكتفي بما فضل من آدم الخادمة (لا آله تنظف) فلا تجب لها لان اللائق بحالها عدمه لثلاثته اليها الاعين (فان كثروا صنف وتآذت) الاثني ونص عليها لانها الاغلب والا فاذكر كذلك (بقل وجب ان ترفه) بان تعطي ما يزيد ذلك (ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمة لمرض او زمانة وجب اخذها بها) ولو أمة بواحدة فاكثركا للضرورة (ولا اخذ ادم لرقية) أي من فيها رق وان قل في زمن صحبتها ولو جعلة لانه لا يليق بها (وفي الجملة وجهه) بطريان العادة به وقد يمنع ذلك بانه غير مطرد وان وجد فهو معرض بسبب محبة ونحوها فلم ينظر اليه (ويجب في المسكن امتناع) لانه مجرد الانتفاع فاشبه الخادم المعلوم مما قدمه فيه انه كذلك وذكر ابن الصلاح ان له نقل زوجته من حضر لبيادية وان خشن عيشها لان نفقة تمام مدة أي لا تزيد ولا تنقص واما خشونة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها بالابدال كما مر قال وليس له سد طاق مسكنها عليه وله اغلاق الباب عليها عند خوف لحوق ضرره من فتحه وليس له منعها من نحو غزل ونحوها في منزله اه وما ذكره آخر ايتين جملة على غير زمن الاستمتاع الذي يريده او على ما ذالم بتعذره وفي سد الطاقات محمول على طاقات لاربية في فتحها والا فله السد بل يجب عليه كما انقضى به الوالدرجه الله اخذ من افتاء ابن عبد السلام بوجوبه في طاقات ترى الاجانب منها أي وعلم منها نعم مدرويتهم (و) فيه ما يستلزم كطعام لها والخادمها المملوكه لها (تمليك) للحرة ولسيد الامه بمجرد الدفع من غير لفظ كما في الكدارة كما علم مما مر (و) ينبغي

المستعار وتلف أي بغير الاستعمال فضمانه يلزم الزوج لانه المستعير وهي نائمة عنه في الاستعمال والظاهر ان له عليها في المستأجر أجرة المثل لانه انما اعطاها ذلك عن كسوتها اه سمع على حج والكلام حيث كانت رشيقة والاولا فلا شيء له عليها اخذها مما مر فيما لو كانت غير الرشيقة معه الى آخر مما مر \* (نوع) \* قال حج وفي الكافي لو اشترى حليما وديباجا لزوجته وزينها بذلك لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه كما يعلم مما مر آخر العارية والقراض وفي الكافي ايضا لو جهز بنته بجهاز لم تملكه الا بايجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما نقرر ان ما يهبطه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتدى بعض البلاد لا تملكه الا بلفظ أو قصد اهداء واقفاء غيره واحدا بانه لو اعطاها مصر وفا للعرس ودفعها وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح اذ التقيهم بالنشوز لا يتأق في الصباحية لما قررت فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ بالاهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية والا فهو ملكه واما مصر وف العرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه واما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول استرده والا فلا لتقرر به فلا يسترد بالنشوز

(قوله ولها منه من استعمال شيء من ذلك) أي فلو خالفنا واستعمل بنفسه لزمته الاجرة واوش ثاقتن ومعلوم ان هذا كله في الرشيدة وما غيرها من سقيمة وصغيرة فيحرم على وليها التمكن الزوج من التمتع بامتعتها المأخوذة من التضييع عليها واما ما يقع كثيرا من طبعها ما يأتي به الزوج في الآلات المتعلقة بها أو كل الطعام فيها وتقدريها للزوج أو ان يحضر عنده فلا جرة لها عليه في مقابلة ذلك لا تلافها المنفعة بنفسها ولو اذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي ولم يذكر له أجرة بل هو أولى لجرى العادة به كثيرا بخلاف ما لو استعمل بالخذ ذلك بلا اذن منها فلتزيمه الاجرة لاستعماله ملك الغير بلا اذن ومثل ذلك يقال في القراض المتعلق بها (قوله ولا تنصرف) أي على هذا الثاني (قوله عما وجب عليه) قضيته انه اذا وضعها بين يديها بلا قصد لا يعتد به لكن في حج مانصه انه يقع عن الواجب بمجرد اعطائه من غير قصد صارف عنه قال سم ٢٥١ عليه ظاهره انه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء عما لزمه وذكر

شيخ الاسلام خلافة وقضية كلام الشارح هذا اعتقاد ما ذكره شيخ الاسلام (قوله بخلاف الزائد في الجنس) أي كان كان الواجب لها في اللباس السكن فادفع لها حريرا فلا تملكه الا اذا قصد التعويض عما وجب عليه (قوله وبعطي الكسوة الخ) هل هي كالثقة فلا تخصم فيها قبل تمام الفصل كالاخصام في النفقة في اثناء اليوم والمخاصمة من أول الفصل أو يجبر الزوج على الدفع حينئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فيه نظر والمجته الشافعي أوردت ذلك على مرفوف على ما استوجهته فليراجع قال

على كونه تملك ان الحرية وسيد الامه كل منهما (يتصرف فيه) بما شاء من بيع وغيره ولاجل هذا مع غرض التقسيم وطأله بما قبله وان علم من قوله سابقا تملكها حبا (فلو قترت) أي ضيق على نفسه في طعام أو غيره ومثلها في هذا سدا لامة كما هو ظاهر (عما يضرها) ولو بان نفقه عنها أو بما يضرها دما (منعها) طلق التمتع (ومادام نفقه ككسوة) ومنها القراض فلا يرد عليه (وظروف طعام) لها ومنه الماء كما هو ظاهر انه يعتد به في تلك الظروف ان تكون لا نفقة بها (ومشط) وما في معناه من آلات التنظيف (تملك) كاطعام بجامع الاستعمال واستقلالها باخذها فيشترط كونها ملكه وتنصرف فيها بما شاءت الا ان تقتر ولها منه من استعمال شيء من ذلك ككل ما يكون تملك (وقيل امتاع) فيكفي نحو مستأجر ومستهعار ولا تنصرف هي بغير ما اذن لها كالمسكن والخادم والفرق ما مر انها لا تستعمل بهذين بخلاف نحو الكسوة واختبر هذا في نحو فرش ولحاف وظاهر انه على الأول تملكه بمجرد الدفع والاخذ من غير افظ لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه وان كان زائدا على ما يجب لها السكن في الصفة دون الواجب فيقع عن الواجب بمجرد ذلك لان الصفة الزائدة وقعت تابعة لمحتاج للفظ بخلاف الزائد في الجنس فلا تملكه بدون افظ لانه قد يعبرها فاصدا تجملها به ثم يسترجعه منها ومن ثم لو قصده الهديبة ملكته بمجرد القبض اذ لا يشترط فيها بيع ولا كرام وتعتبرهم بها جرى على الغالب (و) حينئذ فكسوتها الواجبة باقية في ذمته (تعطي الكسوة أو لستاء) لتسكون عن فصله وفصل الربيع بعده (وصيف) ليكون عنه وعن الخريف هذا ان وافق وجوبها أو فصل الشتاء والاعطيت وقت وجوبها ثم جددت بعد كل ستة أشهر من ذلك نعم ما يبقى ستة فاكتر

اندمرى والظاهر ان هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة ولو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لرداء ثيابها وقله عادت اتمعت عادتهم وكذلك ان كانوا يعتادون ما يبقى ستة مثلاً كالكسوة الوثيقة والجلود كاهل السراة بالسين المهملة فالاشبهه باعتاد عادتهم ويقعهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر مثلاً لادفع لها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يبل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لانها ملك ما اخذته عن تلك المدة دون ما بعدها (قوله والا اعطيت وقت وجوبها) قضية هذا الكلام انها تعطي ستة اشهر من وقت الوجوب حتى لو مكنت في اثناء فصل كان وقت التمكن ابتداء الفصل في حقها فتعطي كسوة ستة اشهر ابتداءها من ذلك الوقت وهذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملقاً من شتاء وصيف هذا وقال سم على حج عبارة شرح الزوض فلو عقد عليها في اثناء أحدهما فحكمه يعلم بما يأتي في نظيره من النفقة أول الباب الآتي اه وشارعاً يأتي الى ما قدمه الشارح =

في قول المصنف على مؤسر زوجته كل يوم عن الاستنوى فيما لو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فلم ينظر ما المراد بالقسط اه (أقول) وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع اليها من جميع الفصول فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري به لها من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعينه (قوله كفرش) أي واثاث (قوله يعتبر في تجديدها العادة) يؤخذ من ويؤوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كالسمي بالتجديد اه سم على حج ومثل ذلك اصلاح ٢٥٢ ما اعده لها من الآلة كتبييض الخناس (قوله العادة الغالبة) أي فان تلفت

قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد (قوله بلا تقصير الخ) ليس قيد الما بعده بل عدم الابدال مع التقصير أو إلى بل لمقابلة وهو الامتناع امامه فهو قيد لما بعده ومن ثم صرح ابن الرفعة بانها لو الخ اه حج (قوله سقطت كسوته) وقضى بینه انه لو كان دفعها لها قبل النشوز استردها لسقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشوز سقط ذلك عنه لم يقبل ذلك منه الا يئنه كما يعلم مما صر أو اخر القسم والنشوز وما يأتي في قوله في الفصل الآتي ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت (قوله ولا يهول عليه) في المختار التحويل التبريع والمراد منه هنا لا يباخ في التشنيع بالاعتراض عليه (قوله ان قلنا تخليك) معتمد (قوله اما الاخذام) ومثله الاسكان

\* (فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها \*

(قوله ومسقطاتها) أي وما يتبع ذلك

كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما هي (فان تلفت) الكسوة (فيه) أي اثناء الفصل (بلا تقصير لم تب) لان قلنا تخليك كنفقة تلفت في يدها وبلا تقصير أي منها فقد صرح ابن الرفعة بانها لو بليت اثناء الفصل لسقطت بدلها التقصيره (فان) نشوز اثناء الفصل سقطت كسوته كما يأتي فان عادت للطاعة فحجه عودها من اول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقي من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشوز وان (ماتت) أو ماتت (فيه) في اثنائه (لم ترد) ان قلنا تخليك ولدهم قوله لم ترد ان محصل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة على ما يجتبه ابن الرفعة ونقل عن الصمري لكن المعتمد كما أفتى به المصنف وجوبها كلها وان ماتت اول الفصل وسبقه الى نحوه الروايي واعده جمع متأخرون كالاذرعي والبلقيني واطال في الاتصا له قال ولا يهول عليه بانها كيف يجب كلها بعد مضى لحظة من الفصل لان ذلك جعل وقتا للإيجاب فلم يفتقر الحال بين قليل الزمان وطويله أي ومن ثم ملكتها بالقبض وجازاها التصرف فيها بل لو اعطاها نفقة وكسوة مستقبلة جاز ومملكته بالقبض وجازاها التصرف فيها كتججيل الزكاة ويستردان حصل مانع ولا ينافي ما ذكر من القياس على تججيل الزكاة قولهم ما وجب بسببين امتنع تقديمه عليهم ما مع ان المتبادر منه امتناع ما زاد على يوم أو فصل لعدم وجود شيء من سببه لان النكاح سبب اول فجاز حينئذ التججيل مطلقا (ولو لم يكسها) أي ونفقةها (مدته) مع تمكينها فيها (فدين) عن جميع المدة الماضية لها عليه ان قلنا تخليك لانها استحققت ذلك في ذمتها اما الاخذام في حالة وجوده لو مضت مدته وبأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى

\* (فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها \* (الجديد أنها) أي المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوم ما يوم وفصل بفصل أو كل وقت اعتد فيه التجديد أو دائما بالنسبة للمسكن والخدم على ما صر (بالتمكن) التام ومنه ان تقول مكلفة أو سكرانه أو ولي غيره ما متى دفعت المهر الحال سلمت ويثبت باقراره أو بينة به

كالرجوع عما نفقه بظن الحال (قوله ومنه) أي التمكن (قوله ان تقول مكلفة) أي ولو سقيته (قوله أو ولي غيره) قضية أو هذا ان غير محجورة لا يعتد بفرض ولها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بفرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة سها البكر انما يتكلم في شأن زواجها أو ولياؤها (قوله متى دفعت المهر الحال) يخرج به ما اعتبه دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحمام وتبييض ونفث فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعها لاجل ما نه من التمكن فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتبه دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن



(قوله أو بانها في غيبته الخ) هذا لما يحتاج اليه اذ لم يسبق تمكين منها أو سبق نشوز أو لا فالقول قولها في عدم النشوز من غيبته كما يصرح به قوله الآتي ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه الخ (قوله ونحو ذلك) أي كإرسال القاضي له في غيبته على ما يأتي (قوله أو في دار مخصوصة) أي ولم يتمتع بها فيه أو في الوقت الذي سلت في تلك الدار والاوجب كإلزامها معه بلا إذن منه ولكنه تمتع بها في السفر لأن تنافه في الدار المذكورة رضاه منه بإقامتها فيه كما يؤخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف ولما جئنا نسخة مؤتمن الخ ولو امتنع من النقلة الخ (قوله تعديها به غالبا) أي ولا نظرا إلى كونها قد لا تكون متعدية بالنشوز كالجمونة (قوله وقياس ذلك أنهم الوضعية الخ) معقد (قوله لم توزع) والمرق بين هذه ومما رعن الأسنوي أنه ثم لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه كما مر واما هنا فامتناعها من التمكين في معنى النشوز وهو مسقط لنفقة اليوم والليالة \* (قائدة) \* سئل شيخنا الشهاب الرمي عن امرأة غاب عنها زوجها وتركت معها أولاد أصغارا ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها من نفقة وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت ٢٥٣ إلى طاكم شرعي وأنها بذلك وشكت

ونضرت وطلبت منه ان يفرض لها وأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم عن نفقتهم نقدا معينا في كل يوم واذن لها في انفاق ذلك عليها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والقرض صحيح وإذا قدر الزوج لزوجته نظير كسوتهما عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت به أقدرها عن تلك المدة وادعت

أو بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك وخروج بانقسام ماله لو كانت له لا فقط مثلا أو في دار مخصوصة مثلا فلا نفقة له ولو بحث الأسنوي أنه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبه بالغروب قال الشيخ والظاهر أن مراده وجوبه بالقسط ولو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبه كذلك من حينئذ وخالف الباقي في فرض عدم وجوب القسط مطلقا والأوجه أن المراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فحسب حصة ما يمكنه من ذلك وتعطاها على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء بل قول الأسنوي فالقياس وجوبه بالغروب صريح فيه اذ الظاهر أن مراده وجوبه بالقسط لا مطلقا كما أفاده الشيخ ولا ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم ببلبته بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لا يمنع الاتجار ومن ثم سالت دفعة فلم تفرق غدوة وعشية لا يمكن الفرق بأنه يخلل هناك مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها به غالباً بخلافه ثم قاله لا يسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه اذ لا تعدي هنا أصلا وقياس ذلك أنهم الوضعية من التمكين بلا عذر ثم سالت أثناء اليوم مثلا لم توزع وسيأتي عن الأذري ما يؤيده قال الباقي في مقتضى كلام الرافعي في الفسخ بالأعسار أن ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده كما مر وسببه ان عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلم تكن ليالي

عليه به عند حاكم شافعي واعترف به والزمه به فهل الزامه صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وتركت زوجته ولم يقدر لها كسوة وثابت وسأت الحاكم الشافعي ان يقدر لها عن كسوتها المأصية التي حلفت على استحقاقها نقدا واجابها بذلك وقدر لها كما نفعله القضاة الآن فهل له ذلك أو لا وهل ما نفعله القضاة من القرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقدا صحيح أو لا فاجاب فقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك اذ لا يجوز الاعتراض عن النفقة المستقبلية كما تقدم وما في الشرح عند قول المصنف ولا يصير ديناً لا بقرض قاض ينافي ما قاله والده وبعبارة سم على منهج \* (فرع) \* اذا تراضيا ان يقرر القاضي لهما دراهم عن الكسوة مثلا جاز فاذا حكم بشئ لزم مادام رضاهما بذلك حتى اذا مضى ضمن استمقر واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه فاذا رجعا واحدهما عن التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لا في ماضى أيضا قاله مر ثم ذكر ما يخالف ذلك وأنه ينبغي انهما اذا قبضت لزم والا فلا وان الحكم بذلك ليس حكما حقيقة وهو ظاهر (قوله ان ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده) معقد

(قوله كالمهر) ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه إلا بالتكليفين فلو كانت صغيرة لا تحتمل الوطأ لا يجب تسليمه حتى تطبقه ومعنى وجوبه بالعقد حينئذ أنه لو مات أحدهما قبل التكليفين استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله وادعى سقوطه) أي الواجب (قوله فإن لم تعرض نفسها) عبارة صحح فان لم تعرض عليه من جهة نفسها أو وليها وعليه فمعرض مبيع للعقود خلاف ما اقتضاه كلام الشارح وهي أولى (قوله بأن أرسلت له غير المحجورة) قضيتها أنه لا يعتد بفرض السفينة وقضية التعبير فيما هي بالمكففة خلافه وعبر بالمكففة في المنهج أيضا وعليه فالمراد بالمحجورة هنا من حجر عليها بصبا أو جنون وهو مفهوم قول المصنف الآتي والمعتبر في مجنونة ٢٥٤ ومراعاة عرض ولي (قوله أو يمكن) أي لا منها (قوله من بلوغ

الخبرة) ظاهره وإن لم يحض زمن يملكه الوصول إليها وسأقي في الغائب اعتبار الوصول إليها اه سم على منهج (قوله فيجب لها) بالنصب عطف على ليعلمه ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف (قوله وتجب مؤنتها من وصوله) أي إلى المرأة نفسها ولا يجب بوصولها إلى السور (قوله ما لم يعلم) أي بطريق من الطرق كإخبار أهل القوافل عن حاله (قوله ويأخذ منها) أي ويجوز أن الخ كما هو ظاهر هذه العبارة والأقرب أنه واجب عليه وعليه فهو بالرفع (قوله أو أذنه لها في الاقتراض) ويصحح به قول الشيخ في منجه فان لم يظهر فرضها القاضي وأخذ منها كفيلا الخ ثم ظاهر قوله ويأخذ أنه يأخذ منها كفيلا قبل أن يصرف إليها ويشكل بأنه ضمان ما لم يجب فان قلت هو من ضمان الدرك المتقدم

النفقة تابعة لايامها (لا العقد) لأنه لا يوجب مجهولا والقديم يجب بالعقد كالمهر بدليل استحقاقها للمريضة والرتقاء فان امتنعت سقطت (فان اختلفا فيه) أي التمكن بان ادعته وانكروه (صدق) يمينه ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت لان الأصل حينئذ بقاءه (فان لم تعرض) نفسها (عليه مده فلا نفقة) لها (فيها) أي تلك المدة وان لم يطل بها ولم تعلم بالعقد كان زوجت بالإيجاب كما هو ظاهر لعدم التمكن (وان عرضت) نفسها عليه ان كان مكلفا والأفعلى عليه بان أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة في إمكانية أو يمكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) له لأنه المقصر حينئذ فان غاب (الزوج عن بلدها ابتداء أو بعدة) كمينها ثم نشوزها كما يأتي ثم ارادت عرض نفسها لتجب لها مؤنتها رفعت الأمر للحاكم فظهرت له التسليم وحينئذ (كتب الحاكم) وجوبا كما هو ظاهر (الحاكم بمده) ان عرف (بإعلمه) بالحال (فيجب) لها (أو بول) من يتسلمها ويحملها اليه وتجب مؤنتها من وصوله بنفسه أو وكيله (فان لم يفعل) ذلك مع قدرته عليه (ومضى) بعد أن بلغه ذلك (زمن) امكان (وصوله) إليها (فرضها القاضي) في ماله من حين امكان وصوله وجعل كالتسليم لها لان الامتناع منعه اما لو لم يعرف فليكتب لحكام البلاد التي تردها القوافل عادة من تلك البلدة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض الحاكم نفقة لها الواجبة على المعسر ما لم يعلم أنه بخلافه في ماله الحاضر ويجوز له ان يفرض دراهم ويأخذ منها كفيلا بما تأخذ منه لاحتقال عدم استحقاقها كما أتى به الواو درجه الله تعالى فان لم يكن له مال حاضر اتجه اقتراضه عليه أو أذنه لها في الاقتراض اما اذا منعه من السير والتوكيل عذرا فلا يفرض عليه شيء لانتفاء قصره ورجح الاذرى وغيره قول الامام يكتفي بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باخبار من تقبل روايته (والمعتبر في مجنونة ومراعاة) قبل الاحسن ومعه لان المراهقة وصف مختص بالغلام يقال غلام سراقة وجارية معسر (عرض ولي) لها الا هي لانه

قلت ليس كذلك لما تقدم ان ضمان الدرك انما يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك اللهم الا الخطاب أن يقال ان هذا مستثنى (قوله يكتفي الحاكم) أي في العذر وعدمه (قوله قبل الاحسن) أي قال بعضهم (قوله فلا يفرض عليه شيء) أي فلو فرض القاضي لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغي انه لو ادعى العذر وانكرت الابينة يقبل منه لسهولة اقامتها (قوله عرض ولي) قضيتها ان العبرة في السفينة بعرضها دون وليها لكن قضية قول الشارح الما بان أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة خلافه والذي يظهر ما اقتضاه كلام المصنف ويفهمه تعبير الشيخ في منجه بالمكففة ودون الرشيدة فان السفينة مكففة

(قوله بل متى تسلمها) وعلى هذا القياس انه لو تسلم المجنونة بنفسه كفى في وجوب نفقة (قوله ولو كرها عليها) والقياس ان البالغة كالعصر في ذلك لما ياتي انه لو تمتع بالناسن لم تسقط نفقة (قوله وكذا يجب تسليم البالغة) حتى يثبت ان المراهقة لو سلمت نفسها المراهق تسلمها لا يعتد به وقضية قوله لان له يدا عليها خلافه (قوله فتسلمها هو) ٢٥٥ قديم معتبر (قوله ومكرهه) ومن ذلك ما يقع كثيرا من ان أهلا

المرأة ياخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وان كان قصد هم بذلك اصلاح شأنها كتمتعهم بملزوجة من التقصير في حقها بمنع النفقة أو غيرها (قوله بل المراد به حقيقة) أي ويجازيه فهو مستعمل في الأعم فيا النسبة ليوم النشوز وفصله حقيقة وما بعدهما مجاز (قوله ولو جهل سقوطها) ومثله ما لو جهل نشوزها فاتفق ثم تبين له الحال بعد (قوله ويحصل) أي النشوز (قوله وان كان الحابس هو الزوج) عموم قوله وان كان الحابس هو الزوج الخ شامل لما لو حبسها ظالمًا وفيه نظر لانه المقوت لحقه تعديا ثم رأيت في حج بعد ما ذكره الشارح قال الان كانت معسرة وعلم عني الاوجه وهو ينفذ رجوعه لقوله او حقا فقط (قوله او بغضها) ومنه ما يقع كثيرا في زما تسم ان أهلا المرأة اذا عرض لهم أمر من الزوج أخذوها قهرا عليها فلا تستحق نفقة مادامت عندهم (قوله او يمنع الزوج) قال الامام الا أن يكون امتناع دلالا هم على منهج (قوله بلا عذر) وليس من العذر

المخاطب بذلك ثم لو تسلم المعسر بعد عرضها نفسها وصار بها في منزل من ممتلكاتها وتجه كما قاله الأذري أن نقلها منزله ليس بشرط بل الشرط التسليم التام والاوجه ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليه الزم موثقتها وكذا يجب بتسليم البالغة نفسها الزوج مراهق فتسلمها هو وان لم يذن وليه لان له يدا عليها بخلاف نحو مبيع له (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها بالاجماع أي خروج عن طاعة زوجها وان لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهه وان قدر على ردها للطاعة فتركها لذل بالجنابة واطلاق دعوى أن المراد بالسقوط منع الوجوب دون حقيقة اذ لا يكون الابعاد الوجوب عن وعية بل المراد به حقيقة اذ لو نشزت اثناء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بفجره أو اثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بأوله وعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشوز فاتفق رجوع عليها ان كان ممن ينفق عليه ذلك كما هو قياس نظائره وانما يرجع من نكح أو اشتري فاسدا وان جهل ذلك أي وان لم يستقبح به لانه شرع في عقدهم على أن يضمن ذلك بوضع اليد ولا كذلك هنا ويحصل (ولو) بحبسها ظالمًا أو حقا وان كان الحابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده الواو الدرجه الله تعالى ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها ولو بحق العيالة بينه وبينها كما أتى به الواو الدرجه الله تعالى او باعتدادهابوطه شبهة او بغضها او (بمنع) الزوجة الزوج من نحو (لمس) او نظر بتغطية وجهها او توليتا عنه وان مكنته من الجماع (بلا عذر) لانه حقه كالوطء بخلافه بعد ذكر أن يكون بفرجها جراحة وعلمت أنه متى لمسها واقعها (وعبالة زوج) بفتح العين أي كبره بحجته لا تحتمله (او مرض) بها (يضرعه الوطء) او نحو حبض (عذر) في عدم تمكنها من الوطء فتستحق المؤن وتثبت عبالتها بأربع نسوة فان لم تمكن معرفتها لا ينظر هن اليها ما مكشوف في القربحين حال انتشار عهده جاز يشهدن وليس لهما امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والخروج من بيته) أي من محل رضى باقامتها به ولو بيتها وبيت أبيها كما هو ظاهر ولو لعبادة وان كان غائبا بتقصيله إلا في (بلا اذن) منه ولا ظن رضاه عصيان (نشوز) اذله حق الحابس في مقابلة المؤن وأخذ الرافعي وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله بمنزل الخروج الذي تريده ثم لو علم مخالفتها لامثاله في ذلك فلا (الا ان يشرف) البيت او بعضه الذي يخشى منه كما هو واضح (على انهدام) والتجبه عدم قبول قولها خشيته انهدامه مع نفي انقضية وتخاف على نفسها

كثرة جماعه وتكرره اوطء انزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة (قوله وتثبت عبالتها) وسكت عن بيان ما يثبت به المرض والقياس انه لا يثبت الا برباين من الاطباء لانه مما تطلع عليه الرجال غالبا (قوله ولا ظن رضاه عصيان) يستثنى منه ما ساقى له من إن خروجها للنسك وان كان نشوزا لا تعصى به لحصير أمر النسك

(قوله او مالها كما هو ظاهر) اي وان قل ٢٥٦ أخذ من اطلاقه هنا وتقييده الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر في المال كونه

ليس نافها جسد الم يكن بعيدا  
(قوله او تعلم) اي للامور الدينية  
لادنيوية (قوله او استفتاء) اي  
لا ضرر يحتاج اليه بخصوصه  
وأرادت السؤال عنه أو تعلمه أما  
إذا أرادت الحضور لمجلس علم  
لستنفيد أحكاما تنفع بها من  
غير احتياج اليها حالاً والحضور  
لسماع الوعظ فلا يكون عذراً  
(قوله أو يهددها) اي الزوج  
(قوله كالخوف) اي وكأخبارها  
بأنه بطعها ضرر بوطئه لا يحتمل  
عادة (قوله لم تغلب فيه السلامة)  
معتقد (قوله أو يشق) أي السفر  
وقوله لا يحتمل عادة اي مثلها (قوله  
انه يحرم اركابها) اي البحر وقوله  
ويجبت الأذرى الخ معتقد (قوله  
والافناشزة) اي ما لم يمتنع بها  
(قوله او حاجة أجنبي بأذنه) اي  
الزوج اي وبغير سؤال من الزوج  
والا فلا فان سؤاله ينزل منزلة  
سفرها لحاجتها (قوله اما بأذنه  
لحاجتها) اي الزوج والزوجة  
او الاجنبي وقوله وظاهر كلام  
المأوردى الخ معتقد وقوله نعم  
يكفي الخ معتقد ايضا (قوله وكلفنا  
الدليل) هل ذلك جار في السفر بلا  
ذن وغيره أم مخصوص بغير السفر  
وعليه فيكون تمتعه بها في السفر  
لحظة كاف في بقية المدة حتى لو جد  
منها مسقط أم لا فيه نظروا الأقرب  
الأول لان عدم منعه لها من

او مالها كما هو ظاهر من فاسق أو سارق ويتجسه ان الاختصاص الذي له وقع كذلك  
أو يحتاج الى الخروج لقاض تطالب عنده حقها أو تعلم أو استفتاء ان لم يغنها الزوج الثقة  
اي أو نحو محرما كما هو ظاهر أو يخرجها معها المنزل أو مع عذلا أو يهددها بضرب  
فتمتنع فخرج خوف منه ان تعين طريقا فخروجها حينئذ ليس بنشوز لعذرها فستحق  
الثقة ما لم يطلبها المنزل لا تقي فتمتنع والوجه تصديقها بيمينها في عذراذته ان كان مما  
لا يعلم الامنها كالخوف مما ذكره والا فلا بد من اثباته ولا يشك ما تقرهنا من اخراج  
المتعدى لها بحسبها طلبا لامكان الفرق بأن نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد اخراجها  
من منزلها ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو لغيره فلا كما هو ظاهر لكن بشرط  
امن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر المالح ما لم يغلب فيه السلامة ولم يخش من  
ركوبه محذور تيم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني  
واعقده غيره يحمل اطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وجرى عليه في الانوار  
وكذا الاسنوي بل زاد انه يحرم اركابها ولو بالغته (وسفرها بأذنه معه) ولو لحاجتها او حاجة  
اجنبي (او) بأذنه وحدها (لحاجتها) ولو مع حاجة غيره على ما يأتي (لا يسقط) مؤنها التمكنها  
وهو المقوت لحقه في الثانية وخروج بقوله بأذنه سفرها معه بدونه لكن معهما وجوبها هنا  
ايضا لانها تحت حكمه وان أعت وبجث الأذرى ان محله ان لم يمنعها والافناشزة قال  
البلقيني وهو التحقيق لكنه قال ان لم يقدر على ردها والا قرب انه مجرد تصور لا قيد للمأمر  
من عدم الفرق بين قدرته على ردها للطاعة وان لا (و) سفرها (لحاجتها) او حاجة اجنبي  
بأذنه لامعه (يسقط) مؤنها (في الاظهر) لا تتقاء التمكن اما بأذنه لحاجتها فمقتضى قولهم  
في ان خرجت لغير الحام فانت طالق فخرجت له وغيره لم تطلق عدم السقوط وهو كذلك  
وان اعتد بالبلقيني وغيره مقابله ونسب لنص الام والختصر والثاني يجب لانها سافرت  
بأذنه فأشبهه سفرها في حاجته ولو امتنع من النقلة معه لم يجب مؤنها الا ان كان يمتنع بها  
في زمن الامتناع فتجب وبصيرت معهما عفو عن النقلة حينئذ كما في الجواهر وغيره عن  
المأوردى وأقره وأفتى به الواو الدرجه الله تعالى ومأمر في مسافرة معه بغير أذنه من  
وجوب نفقة بما يكتفيان وان أتمت بعصيانه صريح فيه وقضيته جريان ذلك في سائر صور  
النشوز وظاهر كلام المؤلف انما لا تجب الا زمن القمع دون غيره نعم يكفي في وجوب  
نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل (ولو نشزت) كأن خرجت من بيته او منعة من  
تمتع مباح (فغاب فاطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم يجب) مؤنها مادام غائبا (في  
الاصح) لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصل ان مع الغيبة وبه  
فارق نشوزها بالردة فانه يزول باسلامها مطلقا زال المسقط وأخذ منه الأذرى انما لو  
نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منعته نفسها وغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها

مصاحبه بعد القمع رضاه بالسفر معه (قوله فانه يزول باسلامها) اي حيث أعلمته به كما يأتي في قوله والاوجه ان مراده من  
الخ وقوله مطلقا اي سواء جدد تسليم وتسليم أم لا (قوله عادت نفقتها) اي حيث أعلمته ويضحي بعدم تصديقها في ذلك لو اختلفا فيه

(قوله النشوز الجلى) اى الظاهر (قوله ان اشهادها عند غيبته) زاد حج ٢٥٧ وعدم حاجته وهو ظاهر ان كان الاشهاد

مظنة لبإلغ الخ - بر حيث يبعد  
عدم وصول الخ - بر اليه بعد  
الاشهاد والا فوجوب النقطة  
مع عدم علمه بعودها فيه شئ  
خصوصا اذا أمكنها الاعلام ولم  
تعلمه (قوله فحينئذ يفرض لها)  
اى ولو كان ما يفرضه من  
الدراهم (قوله والا فلا فائدة  
للفرض) اى حيث لم تقترض  
عليه ولا اذن لها فى الاقتراض  
كما مر (قوله الا أن يقال) لفائدة  
هى منزع المخالف من الحكم  
بسقوطها بضى الزمان أيضا ١٨  
حج (قوله لا يحتمل ظهور مال)  
وتقدم فى كلامه ان القاضى  
يفترض عليه حيث لم يكن ثم مال  
أو يأذن لها فى الاقتراض (قوله  
فى غيبته عن البلد) وينبغى ان  
مثل غيبته عن البلد خروجها  
مع حذوره حيث اقتضى العرف  
رضاه بمن فلتك على ما مر فى قوله  
السابق أيضا واخذ الرافعى وغيره  
الخ ومن ذلك ما لو جرت عادته بانه  
اذا خرج لا يرجع الا آخر النهار  
منسلا فلها الخروج للعبادة  
ونحوها اذا كانت ترجع الى بيتها  
قبل عودته وعلمته منه الرضا  
بذلك (قوله لقريب لأجنبي) اى  
حيث كان هناك وبيته او لم يدل  
العرف على رضاه بذلك والا فلها  
الخروج كما شمله قوله فيما مر

من غير قاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلى والنشوز  
النفى ١٨ والوجه ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره فى  
النشوز الجلى وانما قلنا بذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر والا قرب كما  
هو قياس ما مر فى نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه ومقابل الاصح يجب لعودها الى  
الطاعة فان الاستحقاق زال بخروجها عن الطاعة فاذا زال المعارض عاد الاستحقاق  
(وطريقها) فى عود الاستحقاق (ان يكذب الحاكم كما سبق) فى ابتداء التسليم فاذا غل  
وعاد أو ارسا من تسلمها أو ترك ذلك لغيره عذر عاد الاستحقاق ولو اتمت زوجه غائب  
من الحاكم ان يفرض لها فرضا عليه اعتبر ثبوت السكاح واقامته فى مسكنه وحاقها على  
استحقاق النفقة وانما لم تقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر  
حيث لم يثبت انه غيره والوجه حل ذلك على ما اذا كان له مال حاضر بالبلد تريد الاخذ  
منه والا فلا فائدة لفرض الا ان يقال يحتمل ظهور مال له تأخذه منه من غير احتياج لرفع له  
(ولو خرجت) لا على وجه النشوز (فى غيبته) عن البلد بلا اذنه (لزيرة) اقرب لأجنبي  
أو أجنبية فيما يظهر (ونحوها) كعمادة لمن ذكر بشرط عدم رية فى ذلك بوجه كما هو  
ظاهر (لم تسقط) مؤتمنا بذلك لانه لا يعد فى العرف نشوزا وظاهر ان محمل ذلك ما لم ينعها  
من الخروج قبل سفره أو يرسل لها بالمنع (والاظهر أن لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة)  
لا تحتمل الوطء وان سلت له لان تعدد وطئ المعنى قائم بها فليت أهلا للتمتع والثاني لها  
النفقة لانها حباست عنده وفوات الاستمتاع بسبب هى فيه معذورة كالريضة والرتقاء  
وفرق الاول بما مر فى التعامد (و) الاداهر (انما تجب الكبيرة) اى لمن يمكن وطؤها وان  
لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لا يمكن وطؤها اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته  
والثاني لا تجب لانه لا يفتق بها بسبب هو معذور فيه فلا يلزمه غرم واحرامها بهج أو  
عرة) أو مطلقا (بلاذ: نشوزان لم يملك تحليها) على قول فى الفرض لان المانع منها ومع  
كونه نشوزا لا يحرم عليها لعل نظرا أمر التسك وبه فارق ما يأتى فى الصوم (وان ملك)  
تحليها بان احرمت ولو يفرض على الاصح (فلا) يكون احرامها نشوزا فتستحق المؤن  
لكنها فى قبضته وهو قادر على تحليها وتمتع بها فاذا تركه فقد فوت على نفسه ولا  
يشكل هذا بما يأتى فى الصوم انه يباب افساد العبادة لانه يتكر فلو أمرناه بالافساد  
لتكر منه وفى ذلك ما يهيب منه ذلك بخلاف الاحرام فانه قادر فلا تقوى مهايته (حتى  
تخرج فسافرة لحاجتها) فان كان معها استحققتها والا فلا نعم من أفسد وجهها جماع وكان  
بأذنه يلزمها الاحرام بوضائه فوراً والخروج له ولو من غير اذنه وحينئذ تلزمه مؤنتها بل  
والخروج معها ولا يرد ما مر من منع خروجها بغير اذنه لان اذنه السابق استتبع الاذن فى  
هذا (أو) احرمت (بأذن) منه (نق) الاصح لها نفقة ما لم يخرج لانها فى قبضته وفوات

٣٣ به س واخذ لرافعى وغيره من كلام الخ (قوله أو يرسل لها بالمنع) اى أو تدل القرينة على عدم  
رضاه بخروجها فى غيبته معالما كما مر (قوله له مؤنة) شمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل اطاعة الوطء وقد تقدم ذلك



(قوله لم يتخير) أي الزوج (قوله لكن لا مؤنة لها مدة ذلك) ينبغي أن يحمله ما لم يقتض به الأخذ مما مر في الناشئة والأوجب نفقتهما مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم واليلة ٢٥٨ بالتمتع في لحظة منه (قوله وأتمت غير نحو عرفة) من النحو وناسوعاء ولا الخبيس

والاثنين وأيام البيض كما يأتي في كلامه (قوله غير راتبة) أي ولو غير مؤكدة (قوله أو فرضا موسعا) أي وإن كان لها عرض في التقديم كقصر النهار وقوله مطلقا أي موسعا أو مضيقا (قوله وأخذ العراقي من هذا التعديل) أي قوله لأنه قديم أب افساد الخ (قوله وإن امرها بتركه) أي ما لم يكن أمره الترك لغرض آخر غير التمتع كرية تحصل له من له انطباعا مثلا كترده على باب بيته اطلب ما يتعلق به من الخطابة ونحوها (قوله قلها فعلهما) أي الا في أيام الزفاف قلها منهها من صومها (قوله بخلاف نحو الاثنين) ومنه ستة شوال وإن تذرتهما بعد النكاح بلا إذن منه كما يأتي (قوله رز وجهها شاهد) أي حاضر (قوله ولو نكحها) أي عقد عليها (قوله أحصهما معجده) خلافا للحج (قوله الحاضرة) أي المقبلة لا المسافرة على ما يأتي (قوله أو هر يضامدنا) أي ثقبلا مرضه قال في المختار وقد ذنف المريض من باب طرب أي ثقل وأذنف مثله وأذنفه للمرض يتعدى ويلزم فهو مسدنف ومدنف اه أي بصيغة اسم المفعول واسم الفاعل (قوله في أول الوقت) أي فلا يمنعها

التمتع نشأ من اذنه فإن خرجت فكما تقرر والثاني لا تجب لفوات الاستمتاع ورد بما تقرر ولو اجرت عيتما قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستأجر لا كمن لا مؤنة لها مدة ذلك (ويمنعها) ان شاء (صوم) ونحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لان حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وإن لم يردتتمعه بها فيما يظهر لانه قد نظر أنه ارادته فيجدها صائغة فينضرر (فان ابت) وصات أو أتمت غير نحو عرفة وعاشوراء أو صات غير راتبة (فناشرة في الاظهر) فتسقط مؤن جميع مدة صومها الامتناعها مما وجب عليها من التمكن ولا نظر الى تمكنه من وطئها ولو لمع الصوم لانه قد سبق اب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها انقلا أو فرضا موسعا وهو حاضر بغير اذنه أو علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقا ان اضرها أو ولدها الذي ترضعه وأخذ العراقي من هذا التعديل انه لو اشغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحيا من تبطينها كخياطة بقيت نفقتها وإن امرها بتركه فامتنعت اذ لا مانع من تمتعه أي وقت أراد بخلاف تعليم صغار لانها تستحي عادة من أخذها من بينهن وقضاء وطرفتها إذا لم تمتع بهن منه كانت ناشئة اما عرفة وعاشوراء فلها نفقتهما بلا إذن منه كرواتب الصلاة بلحق بهما ناسوعاء بخلاف نحو الاثنين والخبيس وبه يخص الخبر الحسن لا تصوم المرأة يوم سوسى شهر رمضان وزوجها شاهد الا باذنه ولو نكحها صائغة تطوعا لم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقتها به وقد زفت اليه وجهان أحصهما عدمه والاقرب ان المراهقة الحاضرة كالبالغ لو أرادت صوم رمضان لانها مأمورة بصومه مضروبة على تركه والاوجه تقييد المنع عن يمكنه الوطء فلا منع للمتلبي بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرما أو مريضا مدنفلا يمكنه الوطء أو محسوبا أو عنيما أو كانت قرناء أو رتقاء أو متخيرة كالغائب وأولى لان الغائب قد يقدمها فابطأ ولو كانا مسافرين سقرا مرخصا في شهر رمضان كان مخترجا على فعل المكتوبة في أول الوقت وأولى ما في التأخير من الخطر على أوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل (والاصح ان قضاء لا يتضييق) لكون الافطار بعذر مع اتساع الزمن وقد تشبه عبارة قضاء الصلاة في فصل فيه بين التصديق وغيره وهو الاوجه (كنفل فيمنعها) منه قبل شروعه فيها به وبعده من غير اذنه لانه مترخ وحقه فوري بخلاف ما تضييق به للتعدي بافطاره واضيق زمنه بان لم يبق من شعبان الا ما يسعه فلا يمنعها منه ونفقتهما واجبة والثاني انه ليس كالنفل فلا يمنعها منه ولهم منعهما من مندور صوم أو صلاة مطلق ولو قبل النكاح وبادنه لانه موسع نعم قياس ما مر في الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا فامتناعها بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعهما استقناؤهما وكذا يمنعها من مندور معين تذره بعد النكاح بلا إذن منه

التمتع نشأ من اذنه فإن خرجت فكما تقرر والثاني لا تجب لفوات الاستمتاع ورد بما تقرر ولو اجرت عيتما قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستأجر لا كمن لا مؤنة لها مدة ذلك (ويمنعها) ان شاء (صوم) ونحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لان حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وإن لم يردتتمعه بها فيما يظهر لانه قد نظر أنه ارادته فيجدها صائغة فينضرر (فان ابت) وصات أو أتمت غير نحو عرفة وعاشوراء أو صات غير راتبة (فناشرة في الاظهر) فتسقط مؤن جميع مدة صومها الامتناعها مما وجب عليها من التمكن ولا نظر الى تمكنه من وطئها ولو لمع الصوم لانه قد سبق اب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها انقلا أو فرضا موسعا وهو حاضر بغير اذنه أو علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقا ان اضرها أو ولدها الذي ترضعه وأخذ العراقي من هذا التعديل انه لو اشغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحيا من تبطينها كخياطة بقيت نفقتها وإن امرها بتركه فامتنعت اذ لا مانع من تمتعه أي وقت أراد بخلاف تعليم صغار لانها تستحي عادة من أخذها من بينهن وقضاء وطرفتها إذا لم تمتع بهن منه كانت ناشئة اما عرفة وعاشوراء فلها نفقتهما بلا إذن منه كرواتب الصلاة بلحق بهما ناسوعاء بخلاف نحو الاثنين والخبيس وبه يخص الخبر الحسن لا تصوم المرأة يوم سوسى شهر رمضان وزوجها شاهد الا باذنه ولو نكحها صائغة تطوعا لم يجبرها على الفطر وفي سقوط نفقتها به وقد زفت اليه وجهان أحصهما عدمه والاقرب ان المراهقة الحاضرة كالبالغ لو أرادت صوم رمضان لانها مأمورة بصومه مضروبة على تركه والاوجه تقييد المنع عن يمكنه الوطء فلا منع للمتلبي بصوم أو اعتكاف واجبين أو كان محرما أو مريضا مدنفلا يمكنه الوطء أو محسوبا أو عنيما أو كانت قرناء أو رتقاء أو متخيرة كالغائب وأولى لان الغائب قد يقدمها فابطأ ولو كانا مسافرين سقرا مرخصا في شهر رمضان كان مخترجا على فعل المكتوبة في أول الوقت وأولى ما في التأخير من الخطر على أوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل (والاصح ان قضاء لا يتضييق) لكون الافطار بعذر مع اتساع الزمن وقد تشبه عبارة قضاء الصلاة في فصل فيه بين التصديق وغيره وهو الاوجه (كنفل فيمنعها) منه قبل شروعه فيها به وبعده من غير اذنه لانه مترخ وحقه فوري بخلاف ما تضييق به للتعدي بافطاره واضيق زمنه بان لم يبق من شعبان الا ما يسعه فلا يمنعها منه ونفقتهما واجبة والثاني انه ليس كالنفل فلا يمنعها منه ولهم منعهما من مندور صوم أو صلاة مطلق ولو قبل النكاح وبادنه لانه موسع نعم قياس ما مر في الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا فامتناعها بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعهما استقناؤهما وكذا يمنعها من مندور معين تذره بعد النكاح بلا إذن منه

الصوم (قوله بين التصديق) أي بأن فات بلا عذر (قوله وبادنه) أي او بعد النكاح باذنه لانه الخ (قوله استقناؤه) بخلاف أي فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات اذا نذرت بلا إذن منه وشرعت فيها باذنه (قوله وكذا يمنعها) أي دائما ويكون باقي ذمتها الى ان تمت فيقضى من تركها أو يتيسر لها فعله بنحو غيبته كاذنه لها بعد

(قوله ان لم تنص بسببه) اي كأن حلفت على أمر ماض انه لم يكن وهي عالمه بوقوعه (قوله وفارق ما مر) اي عدم المنع من تجهيل المكتوبة (قوله ولا من سنن راتبة) اي ولا فرق في السنن بين المؤكدة وغيرها ٢٥٩ أخذ من إطلاقهم بل ينبغي ان مثله اصابة

العبدین وصلاة الضحی والخسوف

والكسوف والاستسقاء وان

مثلها الا كالمطالبة عقب

الصلاوات من التسميع وتكبير

العبدین ونحوهما مما يستحب

فعله عقب الصلاوات (قوله ويمنعها

من تطويلها) وعليه فيفرق بين

الراتبة والفرض حيث اغتفر

فيه أكمل السنن والآداب بعظم

شان الفرض فروعي فيه زيادة

الفضيلة (قوله فيما يظهر) معقد

(قوله وساطنته) عطف سبب على

مسبب (قوله انما لا تجب لها) اي

دائما ما لم تصدقه (قوله فلامؤن)

قد تقدم له ما يصرح باستحقاقها

النفقة فيما ذكره بنسب اعفاده

حبس الزوجات حيث قبله اقله

بيمينه فلعن ما هنا مفروض فيما

لزم بحبسهما ولا تنجى بها (قوله ولو

وقع عليه) غنومه يشمل ما لو كان

سبب الوقوع من جهتها كأن

علق طلاقها على فعل شيء ففعلته

ولم تعلم به وفي عدم الرجوع عليها

بما أنفق في هذه الحالة نظر ظاهر

لتدليسها (قوله والادم) مثال لان

النفقة اذا أطلقت أريد بها المؤن

(قوله أو انفساخ بقارن) يتأمل

صورة الانفساخ بقارن العقد

(قوله وفي قول الجمل) وعلى هذا

لا تسقط بعضى الزمان أيضا كما ذكره

بخلاف ما لو نذرته قبل النكاح او بعده باذنه ومن صوم الكفارة ان لم تنص بسببه (و) الاصح (انه لا يمنع من تجهيل مكتوبة أول وقت) لمبازة فضيلته وأخدمته الزكشى وغيره جواز المنع اذا كان التأخير أفضل كخوارباد وبحث الاذرى ان له المنع من تطويل زائد بل تقتصر على أكمل السنن والآداب وفارق ما مر في الاسرار بطول مدته والثاني له المنع لاتساع وقت المكتوبة وحقه على الفور (و) لامن (سنن راتبة) ولواول وقتها كما يؤخذ من تعليلهم لما كدها مع قلة زمنها ويمنعها من تطويلها بان زادت على ادنى الكمال فيما يظهر لانهم راعوا فضيلة أول الوقت فلم تبعدرعاية هذا أيضا ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ ومعلوم ان العبرة في المسائل المختلف فيها بعقيدته لا بعقيدتها (وتجب) بالاجماع (لرجعية) سرقا وامسة ولو حادلا (المؤن) المار وجوبها للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطنته نعم لو قال طألت بعدد الولادة في الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة لك صدق بيمينه هنا في بقاء العدة وثبوت الرجعة ولا مؤن لها لانها تنسكرا استحقاقها وأخدمته انما لا تجب لها وان راجعها وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها كذا قاله الرافعي وجعله اصلا مقيدا عليه ويتجه أن محله كالذى قبله ما لم تصدقه (الامونة تنظف) لانتفاء موجبها من غرض التمتع (فلوظنت) الرجعية (حاملا فانفق) عليها (فبان حائلا استرجع) منها (ما دفعه) لها (بعد عدتها) لتبين ان لاشئ عليه بعدها وتصدق في قدر أقرائها وان خالفت عاداتها وتحالف ان كذبها فان لم تذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها او محتلفة فالأقل والافضل ثلاثة أشهر ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فانفق مدته ثم لم يرجع بما أنفق فيما يظهر كالمسكوكه فاسد اجماع انها فيها محبوسة عنده وان لم يستمتع بها كما اقتضاء اطلاقهم ومحل رجوع من انفق ظانا وجوبه حيث لا حبس منه (والحائل البائن بخلع) او فسح او انفساخ بقارن او عارض على الراجح (او ثلاث لانفقة) لها (ولا كسوة) انها قطعها للغير المتفق عليه بذلك ولانتفاء سلطنته عليها وانما وجبت لها السكنى لانها التحصين الماء الذي لا يفتقر بوجود الزوجية وانتقامها (ويجبان) كالخادم والادم (لحامل) بان لا ية وان كن أولات حمل فهو كالستمتع برجها لاستغاله بما تنعم البائن بفسح او انفساخ بقارن للعقد كعيب او غرور ولا نفقة لها مطلقا كما قاله في الخيار لانه رفع لاقدم من اصله والوجوب انما هو (لها) لكن بسبب الحمل لانها تلزم المعسر وتقدر وتسقط بالتشور كما تمتنعها من السكنى في لائق به اعينه لها وخرجها منه من غير عذر ولا تسقط بعضى الزمان ولا عونه في اثباته على الراجح اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والقول في تأخر الولادة قول مدعيه (وفي قول الجمل) اتوقف الوجوب عليه (فعلى الاول لا تجب لحامل من شبهة او نكاح فاسد) اذ

الشارح في فصل نفقة القريب بقوله وكذا نفقة الحمل وان جاءت له لا تسقط بعضى الزمان لان الحامل الخ بعد قول المصنف

وتسقط بوفاتها بقوله الا في هنا وان قلنا انها العمل الخ (قوله فعلى الاول) اي وأما على الثاني فتجب بوجوب نفقة فرعها عليه

(قوله وان كانت حاملا) اي وان كان الحمل - لان النفقة لها الاله وهي قد بان بالوفاة والقريب تسقط مؤنتها (قوله لصحة الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواه الدارقطني باسناد صحيح اه شرح منہج (قوله كظهوره مؤاخذه) اي ومع ذلك انبى ٢٦٠ عدمه استردا لأدى عن تبيين خطوط ربي ما لو ادعت سقوط الحمل

هل تصدق هي أو الزوج فيه نظر وينبغي أن يقال ان أقامت بينة على ذلك عمل بها والاصدق الزوج لان الاصل عدم الوجوب (قوله متاخذه) اي دفعة \* (فصل في حكم الاعسار

### بمؤن الزوجة)

(قوله بمؤن الزوجة) اراد بها ما يشمل المهر وكتب ايضا حفظه الله قوله بمؤن الزوجة اي وما يبيع ذلك كالخروج كتحصيل النفقة مدة الامهال (قوله ماسوى المسكن) اي والخدام ايضا (قوله فلها الفسخ) وبجث م الفسخ بالهجزع بالبدمنة من القرش بأن يترتب على عدمه الجلاوس والنوم على البلاط والرخام المضرم من الاواني كالذى يتوقف عليه نحو الشوب اه مع على حج (قوله انه من السنة) اي من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلى (قوله ثم تثبت) اي نفقة الخدام ومحله حيث كان ثم خادم وصبر بها أو اقترضت له أمالومضت مدة من غير استخدام فلا شيء لها لما مر ان الخدام امتاع (قوله فانها

لانفقة لها حالة الزوجية فبعدها ولو زلات ولا نفقة) ولا مؤنة (للعندة وفاة) ومنها موت زوجها وهي في عدة طلاق رجعي (وان كانت حاملا والله أعلم) لصحة الخبر بذلك (ونفقة لعدة) ومؤنتها كونه زوجة بجميع ما رتبها فهي (مقدرة كزن النكاح) لانها امر واقع (وقيل تجب الكفاية) بناء على انها الحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء أجعلناها لها أم له لعدم تحقق سبب الوجوب ثم اعتراف رب العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه باقراره (فاذا ظهر) الحمل ولو بقول أربع نسوة (وجب) دفعها المامضى من وقت العلو فقاخذها ولما بقى (يوما يوم) لقوله تعالى فأنفقوا عليهم حتى يضعن حملهن (وقيل) انما يجب دفع ذلك (حتى تضع) للبش فيه ورر بأن الاصح ان الحمل يعلم ولر قبل ستة أشهر (ولا تسقط) مؤن العدة (بعضى الزمان على المذهب) وان قلنا انها للحجر اذ هي المنتفعة بها وقيل ان قلنا انها للمهر تسقط وللحمل سقطت لانها نفقة قريب

\* (فصل في حكم الاعسار بمؤن الزوجة) \* اذا (أعسر) الزوج (بها) اي النفقة (فان صبرت) زوجته ولم تنعمه فتعام بها (صارت) كسائر المؤمن ماسوى المسكن لما مر انه امتاع (دينا عليه) وان لم يفرضها كما لانها فى مقابلة التمكين (والا) بأن لم تصبر ابتداء أو انهاء بأن صبرت ثم عن لها الفسخ كما سيعلم من كلامه (فلها الفسخ) بالطريق الآتى (على الاظهر) خبر الدارقطني والبيهقي فى الرجل لا يجد شيأ ينفق على امرأته يترق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب انه من السنة رهو أولى من الفسخ بنحو العنة ولا فسخ لها بجهز عن نفقة ماضية او عن نفقة خادم نعم تثبت فى ذمته وذ كراذرى بجشام بخدم فهو مرض فانها فى ذلك كالقريب والثانى لا فسخ لها لعدم وان كان ذوعسرة فنظرة الى ميسرة وقياسا على الاعسار بالصدق بعد الدخول (والاصح ان لا فسخ باع ميسر) أو متوط كباقيهم قوله الآتى وانما الى آخره (حضر وغاب) لانتهاء الاعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من خلاص حقها فى الحاضر بالخا كم بان يلزمه بالحبس وغيره وفى الغائب يعث الخا كم الى بلده والثانى نعم لحصول الضرر بالاعسار وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته وان طالت وانقطع خبره فقد صرح فى الام بانه لا فسخ مادام ميسرا وان انقطع خبره وتعد استيفاء النفقة من ماله اي ولم يعلم غيبه ماله فى مرحلتين أخذ ما باقى والمذهب نفق كإقاله الاذرى وأفتى به والدرججه الله تعالى وان اختار كثير من الفسخ وجزم به الشيخ فى شرح منهجه ولا فسخ بغيبه من جهل حاله يسارا واعسارا بل لو شهدت بينة باذغاب

فى ذلك كالقريب) قضيه انها تسقط بعضى الزمن مطلقا لم يفرضها القاضى ويأذن لها فى اقتراضها واقتراضها ميسرا وان نفقة خادمة من تخدم فى بيت أيها لا تسقط مطلقا وقياس ما مر فى قوله انها امتاع ان نفقة الخادمة مطلغا ان قدرت واقترضتها وجبت عليه والا فلا (قوله فى مرحلتين) اي عن البلدة التى هو مقيم بها

(قوله ما لم تشهد بأعساره الآن) أي فلها الفسخ (قوله وان علم استناده) أي من شهدت الآن يعني أن القاضي يقبل البيعة بأعساره وان علم أنها انما شهدت معقدة على الاستصحاب ويوجه بأن الأصل عدم حصول شيء وكما يقبلها القاضي مع ذلك لمدينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند بالاستصحاب (قوله فلها الفسخ) أي حال (قوله ومن ثم بحث الخ) معقدة وقوله أمهل أي وجوب (قوله عاجلا) أي ما أن أبي فسخ (قوله لم تفسخ) معقد وان طال من الحوف لانه موسر ردة يقال هو مقصر بعدم الاقتراس أو فحوه (قوله لندرة) على لقوله لا يفسخ وقوله لك أي التعذر (قوله لم تبرع له) أي لاجله وهو الزوج (قوله ان مثله) أي مثل أبي الزوج (قوله انظر ظاهر) ان لا يجب عليها ٢٦١ انتمو وبها الفسخ كالوتبرع من الزوج

معسر لم تفسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وان لم استمدها بالاستصحاب (ولو حضر وغاب ماله) ولم ينق عليها بنحو استدانة (فان كان ماله بمسافة القصر) فاكتر من محله فلها الفسخ (ولا تكلف الامهال للضرر والفرق بينه وبين المعسر الا في ما يثبت من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر ومن ثم بحث الأذرى انه لو قال احضره وأمكنه في مدة الامهال ائتمهال ائتمهال (والا) بان كان على دينها (ولا) فسخ منه في حكم الحاضر (ويؤمر بالاحضار) عاجلا لا وقضية كلاسهم انه لو تذر احضاره هما للخوف لم تفسخ ويحتمل خلافه مدة ذلك (ولو تبرع رجل) ليس أصله ولا سيد الزوج (بها) عنه وسألها بها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من الماتوم سم لوسلها المتبرع وهو الماهالها لزمها القبول لانقضاء المنة أما لو كان المتبرع أبا الزوج أو جده وهو وليه لزمها القبول لدخولها في ملك الزوج تقديره وبما في الأذرى ان مثله ولد الزوج وسيد له قال ولا شأن فيه اذا عسر الاب وتبرع ولده الذي يلزمه اعقافه ولا يلزمه ذلك أيضا في الأوجه وفيما يبحثه في الوالد الذي لا يلزمه الاعفاف نظر ظاهر قيل وكذا في السيد لانقضاء علقته التي نظروا اليها من ملك الزوج فالاولى ان يوجه ما قاله في السيد بان علقته بقنه اتم من علقته الوالد بولد (وقدرته على الكسب) الحلال اللائق ومثل الكسب غيره اذا أراد تحمل المشقة بمباشرة فيها يظهر (كالمال) لانه الضرورة تقتضي به فلو كان يكسب في كل يوم ما يفي بثلاثة ثم يطل ثلاثة ثم يكسب ما يفي بها فلا يفسخ لعدم مشقة ادستدانة حينئذ فصار كالوسر ومثله فهو نساج ينسج في الاسبوع ثوبا اجرة ثني بنفقة الاسبوع ومن تجتمع له اجرة الاسبوع في يوم منه وهي ثني بنفقة جميعه وليس المراد انفسه برماله بوعا بالنفقة وانما المراد انه في حكم واحد فتم او ينقضي مما استدناه في مكان الوفا ويعلم من ذلك ان ما عكوتها عنكم من مطالبته وأنمره بالاستدانة والافاق لا تفسخ عليه لو امتنع لما تقرر انه في حكم الموسر الممتنع ويؤيده قولهم امتناع التصادر على الكسب عنه كاستماع الموسر فلا يفسخ به ولا أثر لهجزه ان ربحي برؤه قبل مضي ثلاثة أيام وخرج بالحلال الحرام فلا

الوصول الى حقه افتضرر به من غاب ماله شبه وقد تقدم فيه اتمام يستدتن كالماله الفسخ ثم تضرر بانها لم تامل (قوله لو امتنع) أي من الاقتراس (قوله فلا يفسخ به) أي وعليه فيجبره الحاكم على الاكتساب وان لم يقد اجبار فيه فينبغي أن تفسخ صبيحة الرابع لتضررها بالصبر (قوله ولا أثر لهجزه) أي بمرضى (قوله وخرج بالحلال) اقتصر على هذا ولم يذكر ما يخرج باللائق وفي حج بعد قوله السابق اللائق وكذا غيره اذا أراد تحمل المشقة بمباشرة فيما يظهر اه وتقدم افقه قول الشارح ومثل الكسب غيره بأن يراد بالكسب في كلامه الكسب السابق وهو الحلال اللائق لكنه لما أخرج بالحلال الحرام دل على ان مراده غير الكسب اللائق

(قوله وما يعطاهم من النجوم) ومن نحو النجم ما يعطاه الطبيب الذي لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب  
ويأخذ منها ما يصفه للمريض فان ما يأخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لان ما يعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو عار منها  
ويحرم عليه أيضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك اه فتاوى حج الحديقية بالمعنى (قوله حنت بأكله) يقينا اه  
حج (قوله زيادة على نصف عادته) ولو احتلفت عادته في الاكل زمانا أو مكانا اعتبر في كل زمان أو مكان ما هو عادته فيه (قوله ولولم  
يجد الانصف مدغدا) اي انصف مدغدا ٢٦٢ يدفعه وقت الغداء وكذا يقال فيما بعده (قوله ومخدة وفرش) اي

لا تضره بتركها وأوان يتكئها  
الاكل والشرب بدونها فلا ينافي  
ما تقدمناه عن سمن نقلا عن م  
(قوله كما كان يحصل القوت  
بالسؤال) اي فلا يعتبر كما تفهمه  
هذه العبارة فلها الفسخ وقد  
يتوقف فيما اذا قدر على السكب  
بالسؤال فانه لا منة عليها فيما  
يصرفه عليها مما يتحصل له بالسؤال  
وهو تلك ما قبضه به فليس كالذي  
يأخذ من النجم والمخترق بالآلة لهو  
ويحتمل أن المراد انها لا تفسخ  
بقدرته على السكنى بنحو المسجد  
كاليات المعد للخطيب أو الامام في  
المسجد وليس داخل في وقفيته  
لانه لا منة عليها في السكنى بذلك  
ولا حرمه حينئذ فيجبه تشبيهه  
بالقدرة على السؤال وهذا  
الاحتمال اقرب من الاول ومع  
ذلك لا يكاف السؤال بل ان سال  
وأحضر لها ما تنقحه امتنع عليها  
الفسخ والا فلا (قوله عقب الرفع  
الى الحاكم) اي أما الرفع نفسه  
فليس فور فالاخرت مدة ثم

أقدرته عليه فلها الفسخ وقول الماوردي والرويانى السكب بنحو بيع خمر كالعدم  
وبنحو صنعة آلة لهو محرمة له أجرة المثل فلا فسخ لزوجه وكذا ما يعطاه منجم وكهن لانه  
عن طبي نفس فهو كالهبة مردود اذا الوجه انه لا أجرة لصانع محرم لاطبا فهم على انه  
لا أجرة لانية تقدر ونحوها وما يعطاه بنحو النجم انما يعطاه أجرة لاهبة فلا وجه لسكبهما  
(وانما تفسخ بعجزه عن نفقة معسر) اذا اضرا راعا يتحقق حينئذ ولا يشكك عليه قولهم  
لوحاف لا يتعدى أو لا يتعشى حنت بأكله زيادة على نصف عادته لان المدارع على العرف  
وهو يصدق عليه حينئذ انه تغدى أو تعشى وهما على ما تقدم به البنية وهي لا تقوم بدون  
سدولم يجد الانصف مدغدا ونصفه عشاء فلا فسخ (والاعسار بالكسوة) أو ببعضها  
الضروري كقميص وخارجة شتاء بخلاف نحو سراويل ومخدة وفرش وأوان  
(كهو بالنفقة) بجماع ان البدن لا يبقى بدونهما (وكذا) الاعسار (بالادم والمسكن)  
كهو بالنفقة (في الاصح) لتعذر الصبر على دوام فقد هما (قلت الاصح المنع في ادم والله  
أعلم) لانه تابع مع سهولة قيام البدن بدون بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد  
كما كان تحصل القوت بالسؤال (وفي اعساره بالمهر) الواجب (أقوال أظهرها تفسخ)  
ان لم تقبض منه شيئا (قبل وطء) للجهز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بها له وخيارها  
حينئذ عقب الرفع الى الحاكم والامهال الا في فوري فيسقط بتأخير من غير عذر  
بجهل كما هو ظاهر (لابعده) لتلف المعوض به وصيرورة العوض دينيا في الذمة نعم يجبه  
عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجرد بلوغها فلها الفسخ حينئذ ولو  
بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه اما اذا قبضت بعرضه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن  
الصلاح واعتمده الاسنوي والزركني وغيرهما وفارق بجواز الفسخ بالقبض بعد قبض  
بعض الثمن بامكان التثريب فيه دون البضع لکن قال البارزى كالجوري بجواز الفسخ  
هنا أيضا قال الاذرى وهو الوجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والثاني ثبت الفسخ  
في الحالين والثالث لافيهما (ولا فسخ) باعسار بهر أو نحو نفقة (حتى) ترفع الامر للقاضي  
أو المحكم بشرطه (يثبت) باقراره وبينه (عند قاض) أو محكم (اعساره فيفسخه) بنفسه

ارادته مكنت كما يأتي في قوله لا قبل اي المطالبة لانها تؤخرها لتوقع يسار والفرق انه بعد الرفع ساغ لها أو  
الفسخ فئا خيره لرضا بالاعسار وثل الرفع لم تستحق الفسخ الا ان اعدم الرفع المقضى لاذن القاضي لاستحقاقها للفسخ (قوله  
ليكن قال البارزى كالجوري) قال م ر والضابط كل ما جازها الحبس لاجله فسخت بالاعسار به اه ويؤخذ منه انها  
لا تفسخ بالموحل اذا حل اه سيم على منهج (قوله أو المحكم بشرطه) اي بان يكون مجتهدا ولومع وجود قاض أو مقلدا وليس  
في البلد قاض ضرورة



(قوله قبل ذلك) أي قبل اذن

القاضي (قوله حتى تعطيني مالا)

ظاهره وان قل وقياس ما مر في

النكاح من ان شرط جواز

العدول عن القاضي للحكم غير

المجتهد حيث طلب القاضي مالا

أن يكون له وقع جريان مثله هنا

(قوله وقد جزم بذلك جمع) معتد

(قوله ولم يستأنفها) أي فقضي

حالا (قوله وجب الاستئناف)

معتد (قوله والا منعها من

الخروج) أي فان ارادته صحت

معها من يدفع الرية عنها وعليها

أجرته أي من صحتها ان لم يخرج

الابها (قوله وأخرج معها) أي

ولاجرة له عليها (قوله وحصل

الاذري الخ) معتد (قوله سقطت

ضمن المنع) أي فسقط نفقة اليوم

والليلة بتمتعها له من التمتع في غير

وقت العمل وان قل زمن المنع

لكلظة (قوله وانها تعلمه) أي

الزوجة (قوله أو عقار لا يتيسر

بها) لعل المراد لا يتيسر بغيره

بعد مدة قريبة فيكون كالمال

الغائب فوق مسافة القصر

(قوله بنفقة يومه) أي يوم الرضا

(قوله ولورضيت بأعساره بالمهر)

ومعلوم ان الكلام في الرشدة فلا

اثر لرضا غير هابه لا يقال يشترط

أعنة النكاح يسار الزوج بحال

الصدوق لان قول ذلك فيمن

زوجت بالاجبار خاصة أمان

زوجت بأذن فلا يشترط ذلك

أونائبه (أو بأذن اهافيه) لانه مجتهد فيه كالعنة فلا يشترط منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا  
وعدها فحسب من وقت الفسخ فان لم تجد قاضيا ولا محكما بمجملها أو عجزت عن الرفع اليه  
كان قال لها لا افسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ  
ظاهرا وكذا باطنا لبناء الفسخ على أصل صحيح فاستلزم النفوذ باطنا وقد جزم بذلك جمع (ثم)  
بعد تحقق الاعسار (في قول ينجز الفسخ) لانه قد سبقه (والاظهر امهاله ثلاثة أيام) وان لم  
يطلب ذلك لانها مدة قريبة تتوقع فيها القدرة بقدر ضرر أو غيره وقيل يهل يوم واحد (ولها)  
الفسخ صحيحة الرابع) بنفقة بلامها لانه لا يتحقق الاعسار (الا ان لم ينفقته) أي الرابع فلا  
تفسخ باماضى لصيرورته دينا وليس لها أخذ بنفقة يوم قدر على نفقته عن يوم قبله يعجز فيه  
عنها فان تراضا على ذلك فاحتمل ان أربحهما ثم عند تمام الثلاث بالتقيق ولو أعسر بعد  
أن سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها وظاهر قولهم بنفقة الخامس  
انه لو أعسر بنفقة السادس استأنفتما وهو محتمل ويحتمل انه ان تخلت ثلاثة وجب  
الاستئناف أو أقل فلا ولا اصح ان لها الفسخ حينئذ (ولو مضى يومان بالنفقة وانفق  
الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لانها تضر بالاستئناف فتصبر يوما آخر ثم تفسخ  
فيما يليه (وفي قول تستأنف) الثلاثة لزوال العجز الاول ورود الامام بانه قد يتخذ ذلك عادة  
فيؤدي الى عظم ضررها (ولها) وان كانت غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل  
النفقة) بخوكسب وان أمكنها ذلك بيئتها أو سؤال وليس له منعها لان حبسه لها انما هو  
في مقابلة انفاقه عليها والاوجه تقييد ذلك بعدم الرية والامتنعها من الخروج أو خروج  
معها (وعليها الرجوع) لئيمه (ليلا) لانه وقت الايوام دون العمل ولها منعه من التمتع  
بها كما قاله البخاري ورجحه في الروضة وقال الروياني ليس لها ذلك وحمل الاذري وغيره  
الاول على النهار اي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه صرح في الحاوي وتبعه ابن  
الرفعة والاوجه عدم سقوط نفقة تماع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان منعت  
ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع ولو حضر من فسخ نكاحه عليه وادعى ان له  
مالا بالبلد خفي على بيته الاعسار لم يكفه حتى تشبه له بذلك بيته وانها تعلمه وتقدر عليه  
فحينئذ يطل الفسخ كما قاله الغزالي وقوله وانما تعلمه وتقدر عليه في كونه شرط انظر ظاهر  
أخذ الامام في قوله والاصح انه لا فسخ بمنع مؤسر حضر أو غاب ولا اعتبار بعرض أو  
عقار لا يتيسر بغيره كما يؤخذ من كلامهما (ولورضيت بأعساره) بالنفقة ابدا (أو نكحته  
عامة بأعساره) بذلك (فلها الفسخ بعده) تجدد الضرر كل يوم ورضاه بذلك وعدم تسقط  
به المطالبة بنفقة يومه ويهل بعده ثلاثة أيام لانه يبطل ماضى من المهلة (ولورضيت  
بأعساره بالمهر) أو نكحته عامة به (فلا) تفسخ بعده لا تنقضاء تجدد الضرر ورضاه به  
امساكه عن المحاكم بعد مطالبة بالمهر لا قبلها لانها تأخرها التوقع يسار (ولا فسخ لولي)  
امرأة حتى (صغيرة ومجنونة بأعساره ونفقة) لان الخيام منوط بالشهوة فلا يفوض

في صحة نكاحها ولو سفيهة على انه قد تزوج بالاجبار يومئذ وقت العقد ثم يفسخ ما يسهل قبل القبض

( قوله والا نفع على من تلزمه مؤنتهما ) سكت عن البالغة ونضية اطلاق شرح المنهج انها كالمغيرة فليس له منع نفقة البليتها الى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الامة حيث كان لسيدتها الب وها الى ذلك بقوله لها اصرى اوجوعى بان نفقة الحره سببها القرابة ولا يمكنه اسقاطها عند العجز بخلاف الامة فانه قادر على ازاله وجوبها عنه بان يبيعها او يوجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب وان كانت نفقة القريب نسبة على بعض الزمن ثم رأيت قوله الاتى بعد قول المصنف ولا يجب للمالك كفايته الخ فلو تزوجت طت نفقة بالعدوان اعسر زوجها الى فسحها وهو يقتضى انها حيث تمكنت من الفسخ ولم تفسخ لا يلزم من كان عليه مؤنتها قبل ذلك ( قوله قبل الفساح ) ومنه بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق ( قوله كالرشيده هنا ) قضيتها انها اذا رضيت بعساره ٢٦٤ بالمهر امتنع الفسخ وهو مناف لما قدمناه من انه لا أثر لرضا غير الرشيده

لغير مستحقة فنفقة ما في مالهما ان كان والا نفع على من تلزمه مؤنتها ما قبل الفساح وان كانت ديناً على الزوج والسفينة البالغة كالرشيده هنا ( ولو اعسر زوج أمة ) لم يلزم سيدها اعفائه ( بالنفقة ) أو نحوها مما امر الفسخ به ( فلها الفسخ ) وان رضى السيد لان حق قبضها لها ومن ثم لم يسلمها لها من مال لم يجب بر على ما قاله بعض الشراح لكن نص في الام على اجبارها اى لانه لا منة عليها فيه وخروج بالنفقة المهر فالفسخ به له لانه المستحق لقبضه نعم المبعضة لا بد في الفسخ فيها من موافقة ما هي ومالك البعض لها قاله الاذرى اى بان يفسخا معا او يوكل احدهما الا ستر ويظهر انه مفرع على كلام ابن الصلاح المار اما اذا قلنا بانها تفسخ ببيعها المهر فتجب استقالة له به ( فان رضيت فلا فسخ للسيد في الاصح ) لانه انما يملك النفقة عنها لانها لا تملك والثاني له الفسخ لان المالك فيها له ضرر فواتها عائد اليه ورتبها ( وله ان يلجئها ) اى المكله اذا لا يقدم غيرها ( اليه ) اى الفسخ ( بان لا يتفق عليها ) ولا يجوزها ( ويقرول ) لها ( افسحى اوجوعى ) دفعاً للضرر والاوجه في المسكوبة انها كالقنة فيما ذكر الا في الجاهلية هالها ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقة ايجبر على تخليتها لكسب لنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا يضمن نفسه ان عجزت عن الكسب أو نفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاه او ايعلم له مال لا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع الى وجهه ايجزى بالتزويج اولى للصحة وعدم الضرر

( فصل في مؤن الاقارب ) \* ( يلزمه ) اى الفرع الحر والمبعوض ذكر كان او اتى ( نفقة ) اى مؤنة من نحو دواء وجرعة طبيب ( الوالد ) الموصوم الحر وقته المحتاج له وزوجته ان وجب اعفائه او المبعوض بالنسبة لبعضه الحر والمكاتب ( وان علا ) ولو اتى غير وارثة

فليراجع الا ان يقال ان معنى قوله هنا كالرشيده في ان لها الفسخ ولا تكلف الصبر الى الرشد وهو لا ينافى ان رضاها باعده لا أثره فيلغى وتمكن من الفسخ حاله وكتب ايضا لطف الله به قوله كالرشيده اى فلها الفسخ ( قوله لم يلزم سيدها اعفائه ) اى ان لم يكن فرعاً للزوج ( قوله لكن نص في الخ ) معتد ( قوله لا بد في الفسخ فيها ) اى في صورة المهر ( قوله مفرع على كلام ابن الصلاح ) اى فيما لو قبضت الحره بعض الصداق ( قوله اما اذا قلنا الخ ) معتد وقوله بانها اى المبعضة تفسخ الخ ( قوله اتجه استقلا لها ) اى المبعضة وكذا السيدها الاستدلال به ثم رأيت شيخنا الزياى صرح به ( قوله انها كالقنة ) اى في عدم فسخ السيد ( قوله الا في الجاهلية )

سيداها ) لا حاجة اليه لان السيد له تلزمه نفقة مكانه الا ان يده وذلك بما لو عجز المكاتب عن نفقة نفسه اجماعاً ( قوله ايجبر على تخليتها لكسب ) لو فضل من كسبه اعلى مؤنتها شئ فينبغي ان يمنع عليها التصرف فيه لانه ملول السيد اهمم على منهج في مؤنة المملوك الاتى ( قوله من بيت المال ) اى فان لم يكن فيه شئ او منع متوليه فينبغي ان يجبر على تزويجها للضرورة لكن مقتضى اطلاق قوله او تزويجها خلافه ( قوله بالتزويج ) ولعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها اهمم على حج ( قوله وعدم الضرر ) ولعلهم لم يقولوا هنا ان لم يكن بيت مال فعلى مياسير المسلمين كما ذكره في القرن الاتى في مؤنة الرقيق لا مكان الاستعانة عن مياسير المسلمين هذا بالتزويج ولا كذلك القرن وعليه لو لم يجد من يتزوج بها فينبغي ان تكون النفقة على مياسير المسلمين ( فصل في مؤن الاقارب ) \* ( قوله ان وجب اعفائه ) اى بان احتاج اليه

(قوله وولد من كسبه) أي الأب وهو من تمة الحديث (قوله أو المبعوض كذلك) أي بالنسبة لبعضه الحر (قوله ولو أتى كذلك) أي غير وارثة (قوله لا تحومر تدحري) ومثلها على الراجح نحو الزاني المحسن ٢٦٥ لكن قال حج فيه أن الأقرب الاتفاق عليه لجزءه عن عصمة نفسه بخلافهما

أجاءوا لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا والخبر الصحيح أن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الأصل الحر أو المبعوض ذكراً أو أنثى مؤنة (الولد) المعصوم الحر أو المبعوض كذلك (وان سفل) ولو أتى كذلك لقوله تعالى وعلى المولود له الآية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي أخذ منه أبو حنيفة رضي الله عنه وجوب نفقة المحارم أي في عدم المضاربة كما قيده ابن عباس رضي الله عنهما وهو أعلم بالقرآن من غيره وقوله فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فاذا الرزء أجرة الرضاع فكذلك الرزء ومن ثم أجعوا على ذلك في طفل لا مال له والحق به بالغ عاجز كذلك لخبر هذ خذي ما يكفينك ووليك بالمعروف (وان اختلف دينهما) بشرط عصمة المفق عليه كما مر لا تحومر تدحري كما جرى عليه جمع إذا حرمة لهما لأنه ما مور بقتلهما وذلك لعموم الأدلة وكالعتق ورد الشهادة بخلاف الارث فإنه مبني على المنحصرة وهي مفقودة حينئذ وانما يجب (بشرط يسار المفق) لأنهما مواساة وفققة الروح معاوضة ويقبل قوله بيمينه في اعساره كما مر في الفلاس حيث لم يكن به ظاهر حاله والاطول بيمينه تشم له به (بفاضل عن قوته وقوت عياله) من زوجته وخادمها وام ولده كما أخفهم ما بها الاذرى بحثنا وعن سائر مؤنهم وخص القوت لأنه أهم لادين كما صرح به الاصحاب في باب الفلاس وذلك لخبر مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليهم فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن هلك شيء فلذلك قرأته وبعمومه يتقوى ما مر عن أبي حنيفة الآن يجب بانه يستدبط من النص معنى يخصه (في يده) وليته التي تليها غدا وعشاءه ولو لم يكن له الفضل لم يجب غيره ويبيع فيما يبيع في الدين) من عقار وغيره مسكن وخادم ومركوب وان احتاجه ماله فقدمها على وفاته فيبيع فيها ما يبيع فيه الا الأولى فستط ما قيل كيف يبيع مسكنه لاكثر ما مسكن لاصله ويبقى هو الا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على ان الخبر انما يأتي فيما اذا لم يبق معه بهديع مسكنه الا ما يكتفي أبوة مسكنه او مسكن والده وحينئذ المقتدم مسكنه فذكر الخبر تأكيذا للاشكال وهم وكيفية بيع العقار لها كما سأتى في نفقة العبد وصححه المصنف ومثوبه الاذرى والحق غير العقار به في ذلك مما يشق بيعه شيئاً فشيئاً أنه يستد ان لها الى اجتماع ما يسهل بيعه فيبيع فان تعذر بيع الجزء لم يوجب من يشتري الا السكل بيع السكل أما ما لا يبيع فيه مما مر في باب الفلاس فلا يبيع فيها بل يتزله وامونه (و) يلزم كسوبا كسبها أي المؤمن ولو لم يلزمه الأصل كالادم والسكنى والاخذام حيث وجب (في الاصح) ان حل ولا يق به وان لم تجز به عادت لان القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وانما لم يلزمه لو فادين لم يعص به لانه على التراخي وهذه فورية وقوله هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صار ديناً بفرض قاض لم يلزمه الا كسبها لهما ولا يجب عليه زكاة ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء مما مر أنفق عليه منه والثاني لا كما لا يلزمه الكسب

ومقتضى ما علل به ان مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام (قوله وذلك) أي اختلاف دينهما (قوله فثم له به) أي الاعسار (قوله فلا هلك) أي لزوجهك (قوله معنى يخصه) أي كان يقال انما وجبت على الاقارب لكونهم هم كالجزم منه وهذا خاص بالأصل والفرع (قوله وانما يلزمه) أي الكسب (قوله واقلة هذه) أي المؤنة وانضباطها أي اذ هي مقدرة من جهة الشارع بخلافه أي بخلاف الدين فإنه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدين فقد يكون قليلاً بالنسبة لشخص كثير بالنسبة لاخر على انه قد يطرأ ما يقتضي تجدد الدين في كل يوم كعروض اختلاف منه بل في غيره بخلاف اختيار منه وقوله بخلافه أي الدين (قوله ولا يجب عليه سؤال) قضيته انه لو دفعت له الزكاة بالسؤال وجب قبولها وعليه فبفرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود المنة لا الواجب بخلاف المزكى فإنه لامن له على الفقير لأنه انما دفع له ما أوجبه الشرع عليه فأنشبه الديون ولا يرد عدم وجوب قبولها بل عدم جواز له لفقة الاقارب لان ذلك فيمن يتفق عليهم مرواة وما هنا بخلافه

(قوله كلفه) أي حيث كان فرعاً بخلاف الأصل لموافق ما يأتي في كلام المصنف (قوله لا أمده) أي فقهه اضراً به جامعاً أنه قد لا يكون لهم اغراض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق الزوج (قوله فلو تزوجت سقطت) هو واضح أن كان الزوج حاضراً فلو كان غائباً قد سلف أن الوجوب يتوقف على الإرسال ليحضر فقبض من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح ويدل على هذا التعليل قولهم ثلاثاً يجمع بين نفقتين وكفاي الصغيرة والمجنونة إذا أعسر زوجها به اسم على منهج وقوله إلا أن يقال الخ معتد (قوله ٢٦٦ بقدرته عليه) أي التمكن (قوله وأعني) يجوز أن الأعني وما بعده

من ذكر الخصاص بعد العام ففي المختار الزمالة آفة في الحيوانات ورجل زمن أي مبتلى بين الزمالة (قوله أو مجنوناً) ومنه ما لو كان له كسب يليق به لكنه كان مشغولاً بالعلم والكسب يمنع عنه كما قاله بعضهم قياساً على الزكاة أي شيخنا زياي أي بشرط أن يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفاً بين المشتغلين ووقع السؤال عما لو غلب القرآن ثم نفسه بهد البلوغ وكان الاشتغال يحفظه ينع عنه من الكسب هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه أن تعين ذلك طريقاً بأن لم تبسّر القراءة في غير أوقات الكسب كان كلاً من تغال بالعلم والأفلاقيار جع وكتب أيضاً الظن الله به قوله أو مجنوناً أي أو سليماً من ذلك كله لكنه لا يحسن كسباً ولا يقدر على تعلمه (قوله ولا يكلف كسباً) أي وأن قدر عليه (قوله حيث لم يشتغل) أي الأصل (قوله والأوجب نفقته جزماً) أي لأنها تنزل منزلة أجرته (قوله وان

لوفاء دينه وورد به امر ومحل وجوب ذلك في حاشية الأصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكلف فرفهه وان قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وإن اقتضى كلام الماوردي خلافه (ولا تجب المؤن) المالك كفايته ولا لشخص (مكتسبها) لاستغنائه فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه أن كان - لا لا لا تقا به والأفلا ولوقدرت الام أو البنت على النكاح لم تسقط مؤنتها كما جزم به ابن الرفعة وفارق القدرة على الكسب بأن حبس النكاح لا أمده بخلاف سائر أنواع الاكتساب فلو تزوجت سقطت نفقتها بالعقد وإن أعسر زوجها إلى نسخها ثلاثاً يجمع بين نفقتين كذا قيل وفيه نظر لأن نفقتها على الزوج إنما تجب بالتكليف كما مر فكان التماس اعتباره لأن يقال إنما بقدرته عليه، مقوطة لحقها وعليه فخله في مكافئة فقيرها لا بد من التمكن والالتزام تسقط عن الأب فيما يظهر (وتجب نفقة غيره غير مكتسب أن كان زمناً) أو أعني أو صغيراً أو مجنوناً للجزء عن كفاية نفسه ومن ثم لو طاق صغير الكسب وتعلمه ولا يقبه جاز لولي أن يحمله عليه وينفق منه عليه فان امتنع أو هرب لزم لولي اتفائه (والا) بأن قدر على الكسب ولم يفعله ولم يكن كذا ذكر (فأقول أحسنها تجب) للأصل والفرع ولا يكلفان الكسب لحرهما وإن أتاها لهما لا تجب لانه غنى (والثالث) تجب (لأصل) ولا يكلف كسباً (لأفرع) بل يكلف الكسب (قلت الثالث) أظهر والله أعلم لأن كد حرمه الأصل ولأن تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ويحسن ذلك حيث لم يشغل بماله ولده ومصالحه والأوجب نفقته جزماً (وهي) أي نفقة القريب (الكفاية) لخبر خذ من ماله ما يكفيك وولده بالمعروف فيجب إعطاؤه كسوة وسكنى تليق بحاله وقوتاً وأدماً يليق بسنه كونه الرضاع حواين ونعتبر رغبته وزهاده بحيث يتم مع من التردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع لا تمام الشبع كما قاله الغزالي أي المبالغة فيه وما أشبهه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره وإن يخدمه ويدأويه أن احتاج وإن يبدل ما تملك بيده وكذا إن أدلفه لكنه يضمنه بهد بسارته أن كان رشيداً كما قاله الأذوي ولا نظر لمشقة تكرار الإبدل به تكراراً لا تلاف انتقصه بالدفع له لأنه كان متمكلاً من اتفائه من غير تسليم وما يضطر إلى تسليمه كالذكوة متمكن من تركه رقيب به ينع عنه أن اتلافها (وتسقط) مؤن القريب التي لم يأذن المنفق

يخدمه) هذا علم من قوله أول الفصل حتى محمود وأجرة طبيب (قوله وان يدل ما تملك) ولو ادعى تلف ل أحد مادفعه فهل يصدق في ذلك أو لا فيه نظرو لأقرب الأول حيث لم يذكر التلف سبباً ظاهراً تسهل آفة المدينة عليه (قوله وتسقط) أي الكفاية (قوله التي لم يأذن المنفق الخ) أي فإن أذن غيره في الاتفاق عليه وأتفق صارت قرضاً على الأذن وإن لم ينفق سقطت بنفي الزمان هذا الذي يظهر أنه المراد

(قوله اي مثلاً) اي مثل أمه غير ما ولومن الاتحاد (قوله وان جعلت له الخ) من جرح وقوله لما ذكر اى في قوله لانها اوجبت لدفع الحاجة (قوله الابدال الاقتراض) اي بالفعل (قوله بأحد هذين) اي اقتراض القاضى واذا نفع وقوله بذلك اي أحد هذين (قوله ان لم يجد جنسها) يفهم منه انه اذا وجد جنس ما يجب له كالخنزير ٢٦٧ استقل بأخذها وان وجد لها كم وكذا يقال في الام

وا فرع الا تبيين فليراجع (قوله ان لم يجد ما لا وجع) راجع لكل من قوله ولقريب الخ وقوله وله الاستقراض الخ (قوله وليس للام) يتأمل هذا مع قوله قبل وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه الا أن يقال مرادهم القريب حيث كانت ولاية لكن يخرج عن هذا القرع فيقتضى انه ليس له الاستقلال بالأخذ (قوله لعدم ولايتهما) اي الام والقرع يؤخذ منه ان الام لو كانت وصية على ابنتها لم يخرج الى اذن الحاكم (قوله وعليها ارضاع ولدها اللبأ) فلو استتمت من ارضاعه ومات فالذى ذكره ابن ابي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياساً على ما لو أمسك عن المضطرب وأعتقه شيخنا الزيدى وقد يتوقف فيه بأنه لو ذبح الشاة فمات ولدها بسبب ذلك ضمنه مع انه لم يحدث في الولد مضطرباً ولو له بأنه أتلف اللبن المتعين لغذائه وأم الطفل هنا وان لم يحصل منها اتلاف لكسر امتناعها من سقى ما وجب عليها منزل منزلة الاتلاف على انه قديراً ذبح الشاة ليس

لاحد في صرفها عنه لقرية (بقواتها) بمعنى الزمن وان تعدى المنفق بالمع لانها اوجبت لدفع الحاجة الناجزة واساوة قد زالت بخلاف نفقة الزوجة نعم لوفاء ثم استلحقه بوجع أمه اي مثلاً عليه بها لانه مقصر بنفيه الذي بين بطلانه يرجوعه عنه فعوقب بما يجب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وان جعلت له لانسقط بعض الزمان لان الحامل لما كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقته (ولا تصيرينا) لما ذكر (الا بقرض قاض) بالفاء (واذنه) ولولهمون ان تأهل في اقتراض وان تأخر الاقتراض عن الاذن كما اقتضاه اطلاقهم وان نازح فيه السبكي ويبحث انه لا تصيرينا الابدال الاقتراض وهو كذلك كما سأتى وزعم ان ما في كلام المصنف يصير عامه استثناءً عما ظمنا لدخوله في ملك المستقرض فالواجب قضاءه لا النفقة غير صحيح بل هو عامه استثناءً حقيقى لان المستقرض صار كله نائبه فالدين انما هو في ذمة وانما تصير ديناً بأحد هذين ان كان (اغية) للمنفق (او منع) صدوره منه فحينئذ يرد ديناً كما ذكره كذا بذلك وما ذكره كالرافعي من صيرورته ديناً بذلك هو المذهب وقول جماعة من المتأخرين ان مردودة لا ومني مردود كما وضعه البلقيني غيره لكن صورته ان يقررها الحاكم ثم يأذن الشخص في الاتفاق على الطفل فاذا انقضت صار ديناً في ذمة الغائب او المستمع وهي غير مسئلة الاقتراض واما اذا قال الحاكم كم قدوت اقلان على فلان كذا ولم يقبض شيأ لم تصير ديناً بذلك وهو غير مراد لهم انهم قد يقال لا يتأتى ذلك مع قولهما اؤاذن في اقتراض اغية او منع ويوجب عنه بان هذا اذن في الاقتراض لا في الاقتراض فقط قول من وهم هنا وعلم من كلام المصنف صيرورته ديناً باقتراض القاضى او نائبه بالاولى لكن يشترط أن يثبت عنده احتياج القرع وغنى الأصل وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها وله الاستقراض ان لم يجد له ما لا وجع عن الحاكم ويرجع ان اشهد وقصد الرجوع والا فلا والاوجه جريان ذلك في كل منفق وللاب وان علا أخذ النفقة من مال فرعه الصغير او المجنون بحكم الولاية وليس للام أخذها من ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كقرع وجبت نفقته على اصله المجنون لعدم ولايتهما (وعليها) اي الام من مال فرعه (ارضاع ولدها اللبأ) بالهـ مز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع في مدته لاهل الخبرة كما يحتمل الاذرى وقيل لا تقدر بثلاثة ايام وقيل بسبعة وذلك لان النفس لا تعيش بدونها غالباً ومع ذلك لها طلب الاجرة عليه ان كان لمدته اجرة كما يجب اطعام المضطرب بالبدل (ثم بعده) اي ارضاعه اللبأ (ان لم يجد الاهى او أجنبية وجب ارضاعه) على من وجدت ابقائه

سبب الاهلاك ولدها لانه عهد كثير اترية اولاد الحيوانات بالنسبة من غير امهاتم او عدم سقى البيا موجب بطلان غالباً فهو اولى بالضمان وقد يقال بل الاقرب ما قاله ابن ابي شريف من عدم الضمان ويفرق بينهما بأنه قد لا يوجد ذبح الام ما يربى به الولد اصله فهو اتلاف محقق او كالحق بخلاف عدم سقى البيا فان عدمه ليس بحقق الموت والولد لا كالحق كما يفهم من قوله غالباً مع انه شيء كثير من النساء يتن عقب ولادتهن ويرضع الولد غير امه ويعيش (قوله وهو ما ينزل بعد الولادة) اي عقيها



والها طلب الاجرة عن تلزمه مؤته (وان وجدنا لم تجبر الام) خلية كانت او في مكاح ابيه  
وان لا فيهما ارضاعه لقوله تعالى وان تعاسرتا فسترضعاه اخرى (فان رغبت) في  
ارضاعه ولو بأجرة مثل (وهي منكوحه ابيه) اي الطفل (فله منعها في الاصح) ليكمل  
تمتع به (قات الاصح ليس له منعها وصحة الا كفرون واقه اعلم) لان فيه اضرارا بالولد  
لما يزيد شقة قته وصلاحيته لانه لا جمل ذلك نقص تمتعه به ان فرض لان فوات كماله  
لا يشوش اصل العشرة كما هو واضح على ان غالب الناس يؤثرون فقهه في الدنيا المصلحة ولده  
فلم يعتبر النادر في ذلك وما اعترض به هذا التصحيح غير ملائمه فليحذر اما غير منكوحه  
بان كانت خلية فان تبرعت مكنت منه قطعا والافلا كما في قوله (فان اتفقا) على ان الام  
ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقلنا ان الزوج استبحار زوجته له لارضاع ولده وهو الاصح  
لنضمنه رضاعه بترك التمتع وفرض الكلام في الزوجة للاشارة الى هذا الخلاف في  
استبحارها والاخ حكم الخلية كذلك فاندفع قول ابن شبة ومن تبعه تخصيص الزوجة  
مع ذكر أصله لغيرها ايضا وجهه (اجبت) وكانت أحق به لو فرض شقة قته ان لم ينقص  
ارضاعها تمتعه استحققت النفقة ايضا والافلا كما لو سافرت لحاجتها باذنه كذا قاله  
واعترضه ما اذرى بأن ذلك حيث لم يصحبها في سفرها والامه المفقدة وهو هنا  
مصاحبها فله نفقة ما يفرق بأن من شأن الرضاع ان يشوش النقص غالبا فان وجد ذلك  
بحيث فاق به كمال الفقهين سقطت والافلا لم ينطروا هنا للمصاحبة ومن هذا الفرق  
يؤخذ لما أفتيت به من ان الزوجة لو خرجت في البلدة باذنه لم تنقطع نفقتها  
بخلاف سفرها باذنه لحاجتها اذ كنهه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفه ما في  
كلامهما في العدد من انها لو خرجت لارضاع باذنه في البلدة سقطت وخرج بطلت مالو  
أرضعته ساكنة فلا أجرة لهما لانها متبرعة (او) طالبت (فوقها) اي أجرة المثل (فلا) تلزمه  
الاجابة لتضرره (وكذا) لاتلزمه الاجابة هنا الا في الحضانة النابتة للام كما يحتمل العراقي  
(ان) رضيت الام بأجرة المثل او بأقل كما هو واضح وتبرعت به (أجنبية) صالحة  
لا يحصل للولد ضرر بها (اورضيت بأقل) مما طالبت به الام (في الاظهر) لاضراره في ذلك ما طالبت به  
حينئذ وقد قال تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم والثاني تجيب  
الام لو فرض شقة قته او حصل الخلاف اذا استقرى الولد ابن الأجنبية والاجيب الام الى  
ارضاعه بأجرة المثل قطعا كما قاله بعض المتأخرين لما في العدول عنها من الاضرار  
بترضيع وفي ولد سر وزوجة حرة اما ولد رقيق وأم حرة فلا لزوم منعها كالمولود من  
غيره ولو كانت رقيقة والولد سرا أو رقيقا فيعمل اجابة من وافقه السيد منهما ويحفل  
خلافه والاقول أقرب وعلى الاظهر لو ادعى الاب وجود متبرعة او راضية بأقل من أجرة  
المثل وانكرت الام صدق في ذلك بيمينه لانها تدعى عليه أجرة والاصل عدمها ولانه يشق  
عليه اقامة البينة وتجب الاجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته

(قوله يؤثرون فقهه) اي التمتع (قوله)  
فان وجدنا ذلك بحيث الخ) معقود  
(قوله ولا يخالفه ما في كلامهما)  
ولعل وجهه ان مسألة الارضاع  
مستورة بما لو اجرت نفقتهما  
للارضاع باذنه وخرجت فانه  
لا يتمكن من عودها لاستحقاق  
منفعة الام استأجر (قوله فلا أجرة  
لها) اي وان كان سكوتها الجملها  
يجوز اطلب الاجرة وينبغي وجوب  
اعلامها باستحقاق الاجرة كما  
قيل بمثلها في وجوب الاعلام بالتمتع  
وقيامه وجوب الاعلام بكل  
مالاته لم يحكمه المرأة ولكنها  
تأشير للزوج على عادة النساء  
كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما  
(قوله أجنبية صالحة) اي بان لم  
تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر  
بتربيتها (قوله اورضيت بأقل)  
اي عما لا يتغابن به عادة (قوله ويحمل  
الخلاف اذا استقرى) اي بان كان  
لا يؤذبه ويحصل له غم وكفه بلين  
أمه (قوله اما ولد رقيق) اي كالمولود  
ارضى بالولادة ثم مات واعتقه  
الوارث (قوله فيجتمل اجابته من  
واقفه السيد منهما) اي الزوج  
والام

(ومن استوى فرعاه) قريبا وبعداً أو وارثاً وعدمه أو ذكورة أو أنثى (أنفقاً) عليه بالسوية  
وان تفاوتا بسارا أو كان أحدهما غنياً وبالآخر يكسب لاستوائهما في الموجب وهو  
القرباية فان غاب أحدهما دفع الحماكم حصته من ماله والآخر ض عليه فان لم يقدر أمر  
الآخر بالاتفاق والوجه عدم لزوم تعرضه في أمره إلى نية الرجوع بل يكون مجرد أمره  
كأفيا حيث لم ينو البذل التبرع فذكر الرجوع في كلام من تعرض له تصوير ومحل ذلك  
كما قاله الأذرى إذا كان المأموراً أهلاً لذلك مؤثماً والآخر ض الحماكم منه وأمره عدلاً  
بالصرف إلى المحتاج يومافيوما (والا) بأن لم يستوي في ذلك بأن كان أحدهما أقرب  
والآخر وارثاً (فالأصح اقربهما) هو الذي يتفق ولوائتي غير وارثة لأن القرباية هي  
الموجبة كما تقر ف كانت الاقربى أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قربهما  
كبنيت ابن وابن بنت (ف) الاعتبار (بالارث في الأصح) لقوته حينئذ (و) الوجه (الثاني)  
المقابل للأصح أولاً لان الاعتبار (بالارث) فينتقه الوارث وأن كان غيره أقرب (ثم)  
اقرب) ان استويا وارثاً (والوارثان) المستويان قريبا الواجب عليهما المون كابن وبنت هل  
(يستويان) فيه (أم توزع) المون عليهما (بحسبه) أي الارث (وجهان) لم يرجحاً شيئاً منهما  
وجزم بالثاني في الأنوار وهو المعتمد وهو ظهير ما رجحه المصنف وغيره فيمن له أبوان وقلنا ان  
مؤنته عليهما أي ولا يمكن المخرج خلافه كما سبق وان منع الزر كشيء ما رجحناه واعتد  
الاول ونقل تصحيحه عن جمع ورجمه ابن المقرئ وغيره (ومن له أبوان) أي اب وان علا  
وام (ف) منتقه (على الاب) ولو بالغاً استصحباً بالمال كان في صغره ولعموم خبره مند (وقيل) هي  
(عليهما البالغ) عاقل لاستوائهما فيه بخلاف الصغير والمجنون لتمييز الاب بالولاية عليهما  
(او) اجتماع (اجداد وجدات) لعاجز (ان ادلى بعضهم ببعض فالأقرب) هو الذي يتفق  
لادلاء الابعده (والا) أي وان لم يدل بعضهم ببعض فالاعتبار (بالقرب) فينتقه الأقرب  
منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الارث) كما مر في الفروع (وقيل) الاعتبار (بولاية المال)  
أي بالجهة التي تفيد لها وان وجد مانعها كالفسق لانها تشعر بتفويض التربية اليه ففي  
كلامه مضاف محذوف (ومن له اصل وفرع) وهو عاجز (ففي الأصح) ان مؤنته (على)  
الفرع وان بعد) كاب وابن ابن لان عصبته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم  
حرمته والثاني انهما على الاصل استصحباً بالمال كان في الصغير والثالث انهما عليهما  
لاشترائهما في البعضية (او) له (محتاجون) من أصوله وفروعه واحدهما مع زوجة  
وضاق موجوده عن الشكل (يقدم) نفسه ثم (زوجته) لانها اكدا ذنتقتها لا تسقط  
بعضي الزمان (ثم) بعد الزوجة يقدم (الأقرب) فالأقرب نعم يقدم ولده الصغير والمجنون  
على الام وهي على الاب كالجدة على الجد وهو اعنى الاب على الولد الكبير العاقل لكن  
الوجه ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير والمجنون ويقدم من اختص من أحد  
مستخويين قرياً بمرض اضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وارثها وأبواب

(قوله فان لم يقدر) أي على  
الاقتراض وقضية التقييد بعدم  
القدرة انه لو قدر على الاقتراض  
ليس له أمر الحاضر بالاتفاق  
وعليه فلو خالف وأمره فأنفق  
فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة  
في عدم التبرع ولكونه انما  
انفق بالزام الحماكم (قوله بان كان  
احدهما أقرب) كابن البنت  
(قوله والا) آخر وارثاً (كابن ابن  
الابن وقوله ام توزع المون مع قد  
(قوله ولكن المخرج) أي هناك  
وقوله خلافه أي خلاف القول  
بانه عليهما وانما هي على الاب فقط  
(قوله ولو بالغاً) أي عاجزاً عن  
الكسب والزمارة (قوله اذنتقتها  
لا تسقط بعضي الزمان) وم  
ما يؤخذ منه ان مثلها خادما  
وام ولده اهـ حج (قوله مع الولد  
الصغير والمجنون) أي فتوزع  
عليهما (قوله اضعف) عطف بيان  
وقوله من كل متعلق بسد

\* (فصل في الحضانة) \* (قوله في الحضانة) أي وما يتبعها كعدم تسليم المشيمة لابن عمها على ما ياتي وككونه مع المتخلف عن السفر من ابويه وان كانت الحضانة لم يرد السفر (قوله وهو الخنب) هو ادمعانيه لغة ومن ثم قال حج تنبيهه هذا ما في كتب النحاة والذي في القاموس الحضن بالكسر مادون الابط الى الكشح والاصدروا عضدان وما بينهما اوجانب الشيء وناحيته ثم قال وحضن الصبي حضنا وحضانة بالكسر ٢٧٠ جعله في حضنه وارباه كاحضنه اه وقوله حضنا اي بفتح الحاء على

ما هو القياس في مصدر الثلاثي المتعدي (قوله واحضنيه) بضم الضاد المتعدي من حضن كحصر كما في المختار (قوله ولك على الاب الرجوع) اي بما يقابل ذلك (قوله وان لم يستأجرها) اي وتستحق اجرة مثل (قوله والاطرف المصالح) انظر ما المراد بالمصالح التي يجب عليها مع عدم وجوب خدمتها له (قوله وآولاهن) اي أحقهن بمعنى المستحق منهن ثم فلا يقدم غيرها عليها الا باعراضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت ممنوعة كما ياتي (قوله حواء) قال في القاموس الحواء كتاب ونحوه كعلي جماعة البيوت المتدانية (قوله وزوج) اي وان لم تزف له فيثبت حقه بتؤنس العقد فله ان يأخذها مع له حضانتها قهر اعليه في هذه الحالة (قوله ولا حق لحرم رضاع) اي او محرم مصاهرة كزوجة الاب (قوله اما الرقيق) محترز قوله في حر (قوله ومالك بعضه) اي وكلم بعض فيها ذكر المشترك (قوله وانما ناعا استأجر) اي فليس لدان بها يئ

على ابي أم لارثه وجد أو ابن زمن على أب أو ابن غير زمن وتقدم العمة من جدتين وان بعد وجدة لها ولادتان على جدته لها ولادة فقط والاقرب عدم التقدم لها بنحو علم وصلاحي ولو استوى جمع من كل وجه وزع ما يجده عليهم ان سدمسدا من كل والا أقوع (وقيل) بقديم (الوارث وقيل) بقديم (لولى) نظير مامر

\* (فصل في الحضانة) \* رتته في الصغير بالبلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما بعده الى بلوغ كفالة والخلف لفظي فيها يظهر ثم ياتي ان ما بعد التمييز يحالف ما قبله في التخيير ونوابه (الحضانة) بفتح الحاء لغة من الحضن بكسرها وهو الخنب لضم الحضنة الطافل ليه وشرا (حفظ من لا يمسك) باموره ككبير مجنون (وتريته) اي يصلمه ويتيممه عـ يضره وقد مر تفصيله في الاجارة ومن ثم قال الامام هي مراقبته على اللحظات (والاناث أليق بها) لانهن اصبر عليهن اولو فورشقة من ومؤنتها على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت ما ياتي هنا في اتفاق الحضنة مع الاشهاد وقصد الرجوع مامرا نفا ويكنى كما قاله بعض شراح التنبيه قول المالك أرضعته واحضنيه ولك على الاب الرجوع وان لم يستأجرها فان احتاج الولد الذكرو الانثى لخدمة فعلى الوالد اخذاه بلائق به عرفا ولا يلزم الام خدمته كما ياتي وان وجبت لها أجرة الحضانة لما تقر رانها بالحفظ والمظفر في المصالح وهذا غير مباشرة لخدمة (وأولاهن) عند التنازع في حر (أم) خبر اليه في والمالك وصح اسنادهم ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطي له وعاهو يحري له حواء وثدي له سقاء وان أباه طلقني وزعم انه ينزعه مني فقال انت أحق به مالم تنسكي نعم تقدم عليها ككل الاقارب زوجة محضون ياتي وطوره لها وزوج محضونة تطيق الوطاء اذ غيرها لا يسلم اليه ولا حق لحرم رضاع ولا اعتق اما الرقيق لحضنته لاسيده فان كان مبعضا نهى بين قريبه ومالك بعضه بحسب الرق والحريه فان اتفقا على المهايأة او على استئجار حضنة او رضى أحدهما بالآخر فذلك وان تمانعا استأجر المالك من يحضنه والزهمها الاجرة (ثم أمهات) لها (بديلين باناث) مشاركتهم الام ارثا وولادة (يقدم اقربهم) فأقربهم لو فورشقة نعم يقدم عليهم بنت المحضون كما ياتي عما فيه (والجديد) أنه (يقدم بهدهن أم اب) وان علا ذلك وقدمن عليها التحق ولادتهن ومن ثم كن اقوى ميراثا اذ لا يسقطهن الاب بخلاف أمهاته (ثم أمهات المدليات باناث) تقدم القربى بالقربى

كذلك

بينهم ما بغير رضاعا وقوله من يحضنه بابه نصر (قوله والزهمها الاجرة) هو ظاهر في السيد وولد

المبعض اما غيره من الاقارب فلا تلزمه أجرة بل يلزم باجرته من عليه نفقته (قوله لو فورشقة) اي الاقرب (قوله نعم يقدم امهات) اي أمهات الام (قوله كما ياتي بما فيه) لم يذكر هذا بعد ولا يمكن في جميع بعد قول المتن وقيل تقدم عليه الحالة والاخت من الام مانصه فرع في اصل الروضة ما لفظه لبنت المجنون حضنته اذ لم يكن له أبوان ذكره ابن كج اه الى آخر ما أطال به فراجع

(قوله وتقدم اخت) اى

للرضع (قوله ومثلها) اى  
جدة لاثرت (قوله معطوف  
على قوله) ويجوز رفعه عطا  
على كل (قوله والمحصون ذكر  
يشتهى) لم يتقدم فى كلامه  
ما يخرج ماذكر (قوله فلاحضانه  
لها) والفرق بينهما وبين ما لو كان  
المحصون اتى تشتهى والخاص  
ذكر احيث سالت ان كان معه  
نحو بنته ان المذكور لا يستغنى عن  
الاسماء بخلاف المرأة ولهذا اذا  
ذكرت بدل حقها بالخير المذكور  
هـ سم على منهج (قوله يدل على  
ان ماذكره) اى الذوى وقوته  
فيها اى فى بنت الخمال (قوله بان  
فى الجدة) اى بانه فى الخ والمحصانة  
ثابتة بتدريجها لا قوياصل ثابتة  
(قوله ثابتة لا قوياصل) اى اطابقة  
لهم قوة فى النسب (قوله فقد  
تراخى النسب) لكن هذا الفرق  
قد ردد عليه بنت العم والعم بنت  
ابن البنت فى ذواتها بنت ابن الابن  
وبنت العم للام فى درجاتها بنت العم  
الشقيق والاب وهم اقربا فى  
النسب (قوله واخ لاب على اخ  
لام) فيه مسامحة بالنسبة للاخ  
من الام فانه لاحقه فى ولاية  
النكاح اصل لا وبغيره بالتقديم  
يشعر بخلافه (قائدة) لو كان  
كل من الزوج والزوجة محضونا  
فالخصانة للحاضن الزوج لانه يجب  
على الزوج القيام بحقوق الزوجة  
فبلى امرها من يتصرف عنه  
توفية لمقها من قبل الزوج

كذلك ايضا (ثم اى اب كذلك ثم اى جد كذلك) اى ثم امهاتها المدليات باناث  
تقدم القربى فالقربى (والقديم) انه (يقدم الاخوات والعمالات عليهن) اى امهات  
الاب والجد المذكورات لان الاخوات اشقق لاجتماعهن معه فى الصلب والبطن ولان  
الحالة بمنزلة الام رواء البخارى واجاب الجدي بان اولئك اقوى قرابة ومن ثم عتقن على  
الفرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) جزما (أخت) من أى جهة كانت (على حالة) اقربها  
(وخالة على بنت أخ وبنت أخت) لانها تدلى بالام بخلاف من ياتى (و) تقدم (بنت أخ  
(و) بنت (أخت على عم) لان جهة الاخوة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم ابن  
الاخ فى الارث على عم وتقدم بنت اخت على بنت أخ كبت اثنى كل مرتبة على بنت  
ذكرها ان استوت مرتبتهما والافال عبرة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدم (أخت) او خالة او  
عمة (من ابوين على أخت) او خالة او عمة (من أحدهما) لقوة قرباتها (والاصح تقديم  
أخت من اب على أخت من ام) لقوة ارثها بالفرض تارة وبالعصوبة اخرى والثانى عكسه  
لان تقديم الأخت للاب على الأخت للام كان لقوتهم فى الارث ولا ارث هنا (وخالة وعمة  
لاب) وان علا (عليهما الام) لقوة جهة الابوة والثانى عكسه لادلا بالام (و) الاصح  
(يقط كل جد لاثرت) وهى من تدلى بكريين اثنين كام اى الام لادلا بها بين لاحقه  
هنا فهى بالاجانب اشبه والثانى لانسقط لولادتهم اليكهما اتماخر عن جميع المذكورات  
لضعفها وقولها ما ومثلها كل محرم يدلى بكري لا يرث كبت ابن البنت وبنت العم للام  
صحح وزعم انه ذهل لان كون بنت العم محرما غير صحيح لانه مثل للمدلية بمن لا يرث  
لابقيد المحرمية وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذهل فيه وعلم مما تقرروا قول الشارح وبنت  
العم للام معطوف على قوله محرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت (دون اثنى قريبة  
غير محرم) لم تدل بكري غير وارث كما علم مما مر (كبت حالة) وبنت عمة وعم غير ام فلا  
تسقط على الاصح اما غير قريبة كعممة وقريبة ادات بكري غير وارث او بوارث او باقى  
والمحصون ذكر يشتهى فلاحضانه لها وعد فى الروضة من المحاضنات بنت الخمال ورذابر  
الرفعة والا سئى له بل زاد البلقينى ان كلام الراغب يدل على ان ماذكره فيها سبق قل  
لانه لا يستقيم مع ما تقدم لادلاها بكري وغير وارث وقد تقرروا من كان به هذه  
الصقة لاحضانه لانه بخلاف بنت الحالة والعمة فانها تدلى باثنى وبخلاف بنت العم اى  
العصبة فانها تدلى بكري وارث مردود فقد اجاب عنه الوا درجه الله تعالى بان فى  
الجددة الساقطة الخصانة ثابتة لا قوياصل فى النسب فانتقلت عنها الخصانة وامانت الخال  
وقد تراخى النسب فلم يؤثر فيه اعدم ادلائها بوارث (وتثبت) الخصانة لكل ذكر محرم  
وارث) كاتب وان علا واخ وعم لو فور شققته (على ترتيب الارث) كما مر فى بابيه نعم يقدم  
هما جد على اخ واخ لاب على اخ لام كما فى ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كما افاده  
السياق فلا يرث المعتق (غير محرم كابن عم) وابن عم اب وجد بترقب الارث هنا ايضا (على

(قوله والاوجه اعتبار كونها) اي نحو ابنته (قوله فالرد عليه بان غيرتها) الغيرة بالفتح مصدر قولك غار الرجل على اهله يغار غيرا وغيره وغارا (قوله الا ان كانتا ثقتين) اي ولو كانت احدهما زوجة له (قوله فلا حضانة لهما) اي ان كان ثمة من له حضانة سلم له والا فبغير القاضى من يقوم بها (قوله ولا تنقأها) اي القرابة (قوله بالولادة المحقة) اي لانه منها ولو من زنا النسبته اليها شرعا (قوله وقيل تقدم عليه) اي الاب (قوله كما هيأها) اي الام (قوله من النسب) مثال للعاشية (قوله واصبر) عطف مغاير (قوله اثني) اي مع ذكر (قوله لم يدع الانوثة) اي يظهر علامة له خفيت على غيره (قوله ويحلف) اي فيقدم على الذكور (قوله لكن ليس له) اي السيد وقوله نزع هذا شامل للاب والام واقتصر على الام حيث قال تلخيص القول فيه ان الولد الرقيق حضنته لسيدته الا اذا كان قبل السبع وامه حرة اسم على منسج (قوله من احد ابويه الحر) ويتصور ذلك في الام بان تعتق بعد ولادته او وصى بالولادة ثم عتقت فهي حرة والاب وقيق كالولد

الصحيح) لقوة قرابته بالارث والثاني لا فقد الحرمة وفي غنيله بان الم اشارة الى اعتبار القرابة في الحاضن فاندفع القول بان كلامه يشمل المعتق فانه وارث غير محرم مع انه لاحضانه له (ولا تسلم اليه) اي غير المحرم (مشتاة) لانه يحرم عليه نظرها وخلوقها (بل) تسلم (الى) امرأه (ثقة) لا اليه لكنه هو الذي (يعينها) ولو باجرة من ماله لان الحق له في ذلك وله تعيين نحو ابنته والاوجه اعتبار كونها ثقة كما قاله الاسنوى لانا شاهد كثير من غير الثقة جرها الفساد لحرمة فابنة عمها بالاولى فالرد عليه بان غيرتها على قريبتها تغني عن كونها ثقة مردود وقد مر أنه لا يجوز خلوة رجل بامرأتين الا ان كانتا ثقتين يحتشمهما وما اقتضاء كلام جمع من تسليمها لانتفاء توقف فيه الا ذرعى ثم رجع قول الشامل وغيره انه اتسالم للثقة ويمكن الجمع بان يحمل الاول على ما اذا انفردت عنه لكونه مسافرا وابنته معه لا في رحله والثاني على خلافه وافهم كلام المصنف تضعيف تسليم الذكرك له مطلقا ولو مشتبهى وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصليح وصب الزركشى عدم تسليم المشتبهى له ويمكن حمل الاول على عدم رتبة والثاني على خلافه (فان فقد) في الذكور (الارث والحرمة) كابن خال أو خالة أو عم (أو) فقد (الارث) دون الحرمة كآبى ام وخال وابن اخت وابن اخ لام أو القرابة دون الارث كعمتي (فلا) حضانة لهما (في الاصح) اضعف قرابته بهما باتفاق الارث والولاية والعقل ولا تنقأها في الاخيرة والثاني له الحضانة لشقيقته بالقرابة (وان اجتمع ذكور وانثى فالام) مقدمة على الكل للغير المار ولزيادتها على الاب بالولادة المحقة والانوثة اللائقة بالحضانة (ثم امهاتها) السيدات باناث وان علون لانهن في معناها (ثم الاب) لانه اشفق عن باقى ثم امهاتها وان علون (وقيل تقدم عليه انثاة والاخت من الام) أو الاب أو هما لا دلالة لهما بالام كما هيأها ورد بضعف هذا الادلاء (ويقدم الاصل) الذكور والانثى وان علا (على الحاشية) من النسب كأخت وعممة لقوة الاصول (فان فقد) الاصل مطلقا ثم حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاقرب) فالاقرب ذكر اكان أو انثى كالارث ولا يحالف هذا ما مر من تقديم انثاة على ابنة اخ أو اخت لان انثاة تدلى بالام المقدمة على الكل فكانت اقرب هنا ممن تدلى بالموخر عن كثيرين (والا) بان لم يوجد فيهم اقرب كان استوى جمع في القرب كأخ واخت (فالانثى) مقدمة لانها ابصر وأصبر (والا) بان لم يكن من المستويين قربا انثى كاخوين أو اختين (فيقرع) بينهما قطع للتراع والخفى هنا كاذكر ما يدع الانوثة ويحلف (ولاحضانه) على حر أو رقيق ابتداء ولادوا (لرقيق) اي لمن فيه رق وان قل لنقصه وان أذن سيده لانها ولاية وهي على القن لسيدته لكن ليس له نزعها من احد ابويه الحر قبل التمييز وقد ثبتت لام قنة فيما لو املت ام ولد كافر فلها حضانة ولها التابع لها في الاسلام ما لم تتزوج اقراؤها اذ يمنع على السيد قربانها مع وفور شفقتها ومع تزوجها لاحق للاب لكفره (ومجنون) ولو صقطها ما لم يقل كيوم في سنة لنقصه وينتج ثبوت الحضانة في ذلك اليوم



رايته في حج (قوله ونا كحة غير ابي  
الطفل) اي بمجرد العقد وان  
كان الزوج غائبا صرح به في الام  
وقوله غير ابي الطفل اي وان علا  
كافي زوجة الجد ابي الاب وصورة  
ان يزوج الرجل ابنة بنت زوجته  
من غيره فتلد منه ويموت ابو  
الطفل وامه فتخضع زوجة جده  
بر ٨٥ سم على منهج (قوله واما  
الجد فلانه الخ) وصورة ذلك ان  
يتزوج الجد احدى اختين وابنه  
الاخرى او يتزوج الجد امرأة  
وابنه بنتها فمات الابن ولدت  
احدى اختين او بنت زوجة  
ايه ثم تنقل حضنة الولد لزوجته  
اي الابن وهي الخالة في الاولى  
وام الام في الثانية فغن لهما الحضنة  
حينئذ نكحة الجد للطفل وقد  
تقدم تصويره ايضا فيما نقله سم  
على منهج عن بر (قوله وقضيت  
ان تزوجهما) اي الحضنة وقوله  
بابي الام اي كان تكون عمه  
المحضون وتزوجت بابي امه (قوله  
بان خالع زوجته بالف) هو التمثيل  
والافلو خالعها على حضنة الصغير  
سنة كان الحكم كذلك (قوله  
وابن اخيه) صورته ان تزوج  
اخذ الطفل لاه من ابن اخيه  
لايه فان اخذت الام لا يسقط  
حقها ع ٨٥ سم على منهج ثم  
وايت قول الشارح ويتصور  
سكاح ابن الاخ الخ (قوله هو امراً)  
اي اوفق وقوله فيستحق جرماً اي

لوايه ولم أولهم كلاماً في الانعفاء والا قرب ان الحماكم يستتبع عنه زمن اغنامه ولو قيل  
بجبي ماهر في ولي النكاح لم يبعد (وقاسق) لانها ولاية نعم يكنى مستورها كما قاله جمع ولا  
يكلف اثبات العدالة اي حيث وقع النزاع بعد التسليم فان وقع قبله احتياج المدعى الى  
اثباتها ويحمل عليه افتاء المصنف ولا تجمع بينه بعد عدم الاهلية الامع بيان السبب  
كالجرح (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لان المسلم يلى الكافر وانهم كلامه ثبوتها  
للكافر على الكافر وهو كذلك (ونا كحة غير ابي الطفل) وان رضى زوجها ولم يدخل به الخبر  
الماترات احق به مالم تنسكى واذا سقط حق الام بذلك انتقل لامها ما لم يرض الزوج  
والاب يبقائه مع الام وان نازع الاذرى في ذلك امانا كحة ابي الطفل وان عدل حضانتها  
باقية اما الاب فظاهر واما الجد فلا نه ولي تام الشقة وقضيت ان تزوجهما باب الام يبطل  
حقها وهو كذلك وتناقض فيه كلام الاذرى وقد لا تسقط بالتزويج لكون الاستحقاق  
بالاجارة بان خالع زوجته بألف وحضنة الصغير سنة فلا يؤثر تزويجها في اثناء السنة لان  
الاحارة عقد لازم (الا) ان تزوجت من له حق في الحضنة اي في الجملة ورضى به كان  
تزوجت (عـ) وابن عمه وابن اخيه) او اخته لاه اخاه لايه (في الاصح) لان هؤلاء  
أصحاب حق في الحضنة والشقة فتحملهم على رعاية الطفل فيتمعاونان على كفالة به بخلاف  
الاجنبى ومن ثم اشترط ان يضم لرضاه رضا الاب بخلاف من له حق يكنى رضاه وحده  
والثاني يبطل حقها لاشتغالها بالزوج ولا حقه في الحضنة الا ان فاشبهه الاجنبى  
ويتصور نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الام وامهاتها كان تزويج اخ  
الطفل لاهه بابن اخيه لايه فانه تقدم على ابن اخيه لايه في الاصح (وان كان) المحضون  
(رضيعا اشترط) في استحقاق فهو امه للحضنة اذا كانت ذات لبن كافي المحرر وأتى به  
الوالد رحمه الله تعالى (ان ترضعه على الصحيح) لعسر استنجار مريض ترك منزلها وقتقل  
الى منزل الحضنة مع الاغتناء عن ذلك بلبن الحضنة الذي هو امراً من غيره لمزيد  
شفقتها فان امتنع سقط حقها ولها ان أرضعته أجرة الرضاع والحضنة وحدها تنفذ باي هذا  
ما مر فيمن رضيت بدون ما رضيت به اما اذا لم يكن لها لبن فتستحق جرماً ومقابل الصحيح  
لا وعلى الاب استنجار من ترضعه عنه هـ ورتب ما مر ويشترط ايضا سلامة الحضنة من ألم  
مشغل كفاليج أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الاعسر  
ويباشره غيره قاله الرافعي ومن عي عند جمع وخالفهم آخرون والوجه الموافق لكلام  
الرافعي المذكور ما اشار اليه آخرون أنها ان احتاجت لمباشرة ولم تجد من يتولى ذلك  
عنها اثر والا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كافي الشافي للجرجاني قال  
الاذرى وهو حسن متعين في حق غير المميز ومن سغه ان يصبه حجر كما هو ظاهر ومن  
جذام وبرص ان خالطه ما ينجس عليه من العدوى لطبر لا يورد زعاجة على مصع ومعنى  
لا عدوى انه غير مؤثرة بذاتها وانما يخلق الله تعالى ذلك عند الحاجة كثيرا (فان كانت

(قوله عادهما) اى وان تكرر ذلك منها (قوله والا جبرن) اى الام (قوله ومرضابطه) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده الى آخر ما هنالك وظاهر ان اطة الحكم بالتمييز انه لا يتوقف على بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها لا يتميز بقى عنه دأمة والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وان ميزانه لا يجبر حيث لم يبلغها وقد يفرق بأن عدم الامر بالصلاة لما فيه من المشقة تخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فان المدا رفيه على معرفة ما فيه صلاح نفسه وعدمه فبقيد التمييز وان لم يجاوز السبع (قوله وانما يعى بالغلام المميز) قال في المسباح الغلام الابن الصغير ثم قال قال الازهرى وسعت العرب تقول للمولود حين يولد كراغ ارم وسعتهم يقولون للكهل غلام وهو فاش في كلامهم فلم يخصه بالغلام بالمميز (قوله كقله) اى جازله ذلك ولا يجبر عليه (قوله ولا نحو ابنة ثقة) اى والحال

باقصة) كأن عتقت او افاقت أو أسلت أو رشدت (او طلقت منكوحه) ولورجما (حضنت) حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولدة وذلك لزوال المانع ومن ثم لو أسقطت الحضنة حقها انتقلت لمن يلها فاذا رجعت عاد حقها (وان غابت الام وامتنعت) الحضنة (للبدة) أم الام (على الصحيح) كالمومات او جنت وقضته عدم اجبار الام ومحل حيث لم يلزمها نفقة والى اجبرت كما قاله ابن الرفعة ومثلها كل أصل يلزمه الاتفاق والثاني تكون الولاية للسلطان كالموعاب الولي في النكاح او عضل ورد بأن القريب أشفق وأكثر فراغا من السلطان مع طول أمدها ولو قام بكل من الاقارب مانع من الحضنة رجع في أمرها للقاضي الامين فيضعه عند الاصح منهم أو من غيرهن كما يحسنه الاذرى وغيره خلافا لما وردى في قوله لا يختلف المذهب في ان أزواجهن اذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فان أذن زوج واحدة فقط فهي الاحق وان بعدت أو زوج فثنتين قدمت قرباهما (هذا كله في غيرميز والمميز) الذ كروا حتى مصر ضابطه (ان افرق ابواه) من النكاح وهما أهل للحضنة مقيمان في بلدة واحدة وان فصل احدهما صاحبه يدين اومال او محبة (كان عنده من احبائه منها) ان ظهر للحاكم انه عارف بأسباب الاختيار للغير الحسن انه صلى الله عليه وسلم خير غلامين أبيه وأمه وانما يدعى بالغلام المميز مثل الغلامه وظاهر كلامه بخير الولد وان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والرواية في فلو امتنع المختار من كفالة كقله الآخر فان رجع الممتنع منها أعيد التخيير وان امتنعوا وبعدهما من تحققان لها كجد وجدة خير بينهما والا جبر عليهما من تلزمه نفقته لانها من جلة الكفالة (فان كان في أحدهما) مانع ومنه (جنون أو كفر أو ورق أو فسق أو نكيت) من لاحق له في الحضنة (فالحق للآخر) لانحصار الامر فيه (ويخير) المميز الذي لأب له (بين ام) وان علت (وجدة) وان علا عند فقده من هو أقرب منه أو قيام مانع به لوجود الولادة في الكل (وكذا) الحواشي فهم كالجد ومنهم (اخ او عم) او ابنة الابن عم في مشتهاة ولا نحو ابنة ثقة له تسلم اليه فيخير بين أحدهم والام في الاصح كالأب يجامع العصبية ولأنه صلى الله عليه وسلم خير ابن سبع أو ثمان بين امه وعمه رواه الشافعي (أو اب مع اخت) شقيقة أو لام (أو خالة) حيث لا ام فيخير بينهما (في الاصح) لان كلامهم ما قائم مقام الام والثاني بقدره في الاوليين الام وفي الآخرين الاب فان قد الاب أيضا خير بين الاخت أو الخالة وبقية العصبية كما هو الاقرب وظاهر كلامهم انه لا فرق في الاخت بين التي للاب وغيرها لكن الماوردى قيدها بالتي لغير الاب لادنىها بالام وهو ظاهر ومثل الاخت للاب العمة وظاهر كلامهم عدم جريان التخيير بين ذكرين أو اثنين كاخوين أو اختين وهو ما نقله الاذرى في الانثيين عن فتاوى البغوى ونقل عن ابن القطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما وهو الوجه لانه اذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى (فان اختار) المميز (أحدهما) اى

(قوله ويمنع اني) اي ندبا لما يأتي  
من قوله وظاهر كلامهم الخ (قوله  
خلاف لما يحسنه الاذري) جرى  
عليه حج حيث قال وأفتى ابن  
الصلاح بأن الام اذا طلبتها  
أرسلت اليها محمول على معذورة  
في عدم الخروج للبنت نحو تحتذر  
أو مرض أو منع فزوج اه  
وليس في كلام الشارح تعرض  
لما لو كان امتناعها المرض أو منع  
نحو الزوج لها (قوله والام يلزمه)  
اي بل الظاهر حرمة تمكينه من  
ذلك (قوله فلا بأس بدخولها) اي  
فلا يمنعها من ذلك ما لم تكن هناك  
ريسة وقد يتوقف في الفرق بين  
قريبة المنزل وبعدته فان المشقة  
في حق البعيدة انما هي على الام  
فاذا تحملتها واتت في كل يوم لم  
يحصل للبنت بذلك مشقة فأى  
فرق بين القريبة والبعيدة (قوله  
المدكورين) اي في قوله ولا ريبه  
(قوله في تربة أحدهما) اي التربة  
التي اعتادا أحدهما فيها الدفن ولو  
مسبلة (قوله اجيب الاب) اي  
حيث لم يترتب عليه نقس محرم  
كان مات عنده والاب في غير  
بناها وقوله لم يكتب اي واضحه  
عما يليق بحال الطفل (قوله ويجوز  
كسر التام) اي مع فتح الميم ايضا  
(قوله وأفتى ابن الصلاح) معقد

الابوين او من ألقب بهما كما مر (ثم) اختار (الا) تحول اليه) لانه قد يظهر الامر على  
خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أولا نعم ان ظن ان سببه قلة عقله فعند الام وان  
بلغ كما قبل التمييز (فان) اختار الاب ذكر لم يمنعه زيارة امه) اي لم يحجز ذلك كما صرح به  
البندنجي ودل عليه كلام الماوردي وتكليفها الخروج لزيارته لانه يؤدي للعقوق وقطع  
الرحم وهو أولى منها بالخروج (ويمنع اني) ومثلها هنا وفيما يأتي الخنثى من زيارة امها  
لأناف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها السنها وخبرتها وظاهر  
كلامه عدم الفرق في الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما يحسنه الاذري من  
الفرق وظاهر كلامهم انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعه من عبادتها  
لمرض لشدة الحاجة اليها ويتجه ان محل تمكينها من الخروج عند انتفاضة ربة قوية والام  
يلزمه (ولا يمنعهما) اي الاب والام (دخولا عليهما) اي الابن والبنت الى بيته (زائرة)  
حيث لا خلوة بينهما محرمة ولا ريبه كما هو ظاهر نظريما يأتي في عكسه دفعا للعقوق لكن  
لا تقيل المكث (والزيارة مرة في أيام) على العادة لا في كل يوم الا ان يكون منزلها قريبا  
فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردي ونصب مرة على المصدر وعند الفارسي على  
الظرف (فان مرضا فالام أولى بقريضهما) لانها اهدى اليه واصبر عليه من غيرها (فان  
رضي به في بيته) بالشراطين المذكورين (فذلك والافتي بينهما) يكون القريض ويعودهما  
ويجب الاحتراز من الخلوة بهما في الحالين ولا يمنع الام من حضور تجهيزهما في بيته اذا  
ماتوا له منعها من زيارة قبرهما اذا دفنا في ملكه والحكم في العكس كذلك ولو تنازعا في  
دفن من مات منهما في تربة أحدهما أجيب الاب كما يحسنه بعض المتأخرين وان مرضت  
الام لزم الاب تمكين الاثني من غريبتها ان احسنت ذلك بخلاف الذي لا يلزمه تمكينه من  
ذلك وان أحسنه (وان اختارها) اي الام (ذكر فعندها) يكون (ليلا وعند الاب) وان  
علا ومثله وصي وقيم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب في نحو الابوين ينعكس الحكم كما  
مر نظيره في القسم كما يحسنه الاذري (يؤديه) وجوب تعليمه طهارة النفس من كل رذيلة  
وتحليتها بكل محمود (ويسلمه) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم والتام ويجوز كسر التام وهو  
اسم محل التعليم وسماه الشافعي بالسكاب كما هو على الانسنة ولم يبال انه جمع كاتب (وحرمة)  
يتعلم من الاول الكتابة ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد وظاهر كلام الماوردي  
انه ليس لاب شريف تعليم ولده صنعة تزريه لان عليه رعاية حفظه ولا يملكه الى امه المحجز  
النساء عن مثل ذلك واجرة ذلك في مالها والولدان وجدوا لافعلي من عليه نفقته وأفتى ابن  
الصلاح في ساكن يلد ومطلقة بقرية وله منها ولد مقيم عندها في مكتب بانه ان سقط حظ  
الولدا باقامته عندها فالصيانة للاب رعاية لمصلحته وان أضر ذلك بامه ويؤخذ منه ان مثل  
ذلك بالاولى مالو كان في اقامته عندها ربة قوية (أو) اختارها (اني) أو خنثى كما يحسنه  
الشيخ ومرت الاشارة اليه (فعندها) بالاولى (لاستوائهما في حقها اذا لاقى نسترها

(قوله فان لم يأذن أخرجتها) وينبغي انه لا يجب عليها تركه من دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمنعه ولا زوج لها بل ان شامت  
أذنت له في الدخول حيث لأريسة ٢٧٦ ولا خلوة وان شامت أخرجته له وعليه فبقرق بين وجوب التمكن على الاب من

الدخول الى منزله حيث اختارته  
الاتى وبين هذا بتفسير مفارقة  
الاب للمنزل عند دخول الام  
بلا مشقة بخلاف الام فانه قد  
يشق عليها مفارقة المنزل عند  
دخوله فربما جرت ذلك الى نحو  
الخلوة (قوله لم يثبت فيه) اى  
الانفراد (قوله فى أمره) اى بالغ  
(قوله ام قصيرا) اى بحيث يحتاج  
المحضون فى مدته الى من يتعهد  
(قوله ومقصدها بعد) ومنه مالو  
سافر احدهما الى نحو مكة والآخر  
الى قرية هى منشؤه لكن جرت  
عادته بانه يقيم فيها مدة لتجيز  
مصلحه ثم يرجع الى البلد التى  
كان به المحضون فيكون مع الام  
حيث وجدت فيها الشروط (قوله  
وليس خوف الطاعون مانعا)  
اى من السفر به (قوله والخروج  
منه) اى اذا كان واقعا فى امثاله  
وعبارة الشارح فى فصل اذا ظننا  
المرض خوفا بعد قول المصنف  
الا الربيع مانعه ويلحق بالخوف  
اشياء كالوباء والطاعون اى  
زمنها تقتصر فى الناس كالمهم فيه  
محموب من الثلث لكن قيده فى  
الكفا بما اذا وقع فى امثاله وهو  
حسن كما قاله الاذرى وهل يقيده  
به اطلاقهم حرمة دخول بلاد

ما أمكن (ويزورها الاب على العادة) كما هو مقتضى ذلك منعه من زيارتها الى ما صرح  
به بعضهم لما فيه من الريبة والهمة وهو معلوم من اشتراطهم فى دخوله على الام وجود  
مانع خلوة من نحو محرم أو امرأة وظاهر انها لو كانت بمسكن زوج لها امتنع دخوله الا  
بإذن منه فان لم يأذن أخرجته اليه ليراها ويثقدها لها ولا حظها بالقيام بصالحها ولها  
بعد بلوغها الانفراد عن أبويها ما لم يثبت فيه ريبة فلولى نكاحها منعهما من الانفراد بل  
يضمها اليه ان كان محرما والا فالى من يأتمن بموضع لائق ولا حظها والاوجه كما قاله  
ابن الوردي فى محجته فى امره ثبتت ريبة فى انفراده ان لوليه منعه منه كما ذكر (وان  
اختارهما اقرع) بينهما لاتقاء المريج (وان لم يختار) واحدا منهما (فالام أولى) لانها  
اشفق واستصحبها بالما كان (وقيل بقرع) بينهما اذا لولية حينئذ ويرد بجمع ذلك (ولو اراد  
أحدهما سفرا حاجة) غير نفلة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر لظن  
السفر سواء كان طويلا ام قصيرا فان اراده كل منهما واختارها مقصدا وطريقا كان  
عند الام وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد (او) اراد أحدهما (سفر نفلة) فالاب  
أولى) به ان توقرت فيه شروط الحضنة وان كان هو المسافر احتياطا لحفظ النسب  
ولصحة نحو التعليم والصيانة وسهولة الاتفاق نعم ان مصعبته الام وان اختلف مقصدهما  
أول مصعبته وان اختلف مقصدهما دام حقها كالأول لهما ومعلوم فيما اذا اختلف مقصدهما  
ومصعبته انها تستحقها مدة مصعبته لا غير وانما يجوز سفره به (بشرط امن طريقه والبلد)  
اى المحل (المقصود) اليه فان كان أحدهما مخوفا امتنع السفر به وأقرع عند المقيم وكذا  
ان لم يصلح المحل المستقل اليه كما قاله المتولى أو كان وقت شدة سراً ويرد كما قاله ابن الرنعة  
وتضمن بذلك كما قيده الاذرى ويجوز له سلوك البحر به كما هو فى البحر وليس خوف الطاعون  
مانعا وان وجدت قرائنه كما هو ظاهر اذا اصل عدمه والقرائن كترخاها بخلاف  
تحققه لحرمة الدخول الى محله والخروج منه لغیر حاجة ماسة (وقيل و) شرط كون السفر  
بقدر (مسافة قصر) لان الانتقال لمادونها كالأفامة بمحلة أخرى من بلاد متسع اسهولة  
مراعاة الولد ونسب لاد كثيرين ورد بجمع سهولة رعاية مصالحه حينئذ ولو نازعته فى قصد  
النقلة صدق بيمينه فان تسكن حلف وأمسكنه (ومحارم العصبية) كالخا اوعم (فى هذا)  
اى سفر النقلة (كالاب) فيقدمون على الام احتياطا للنسب بخلاف محرم لا عصوبة له  
كأبى أم وخال واخ لام وقال المتولى وأقره فى الروضة ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة  
وهناك أبعد كالم كان أولى (وكذا ابن عم لذكر) فباخذ عند ارادته النقلة للمامر (ولا  
يعلى اتى) مشتهرة من الامن الخلوة المحرمة لاتقاء المحرمية بينهما (فان رافقته بنته)

الطاعون والوباء والخروج منه لغیر حاجة او يفرق فيه نظر وعدم الفرق اقرب وعموم النهى يشعل التحريم او  
اى فيقهه بما اذا وقع فى امثاله وكتب ايضا لطف الله به قوله والخروج منه اى لما فيه من القرا من الموت (قوله لغیر حاجة ماسة)  
اى قوية (قوله وقال المتولى الخ) معقد (قوله كان أولى) اى الابد وقوله او نحوها ومنه الزوجية

\* (فصل في مؤنة المالك وتوابعها) \* (قوله وابقا) ومن صورته يمكن الايق من النفقة جال اباؤه ان يجد هناك وكلا مطلقا للسيد تأمل هـ سم على منهج ويمكن ان يصور ايضا بالوضع امره القاضى ببلد الا باق وطلب منه أن يقتصر على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك حيث علم اباؤه اولا ليحمله على العودة الى سيده فيه نظر والاقرب انه يأمر بالعود الى سيده فان اجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا وقد يؤخذ ذلك مما يأتي في قوله قال الاذرى لو غاب الرشد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له الخ \* (فرع) \* حصل له ماء الطهارة فألقاه لزمه تحصيله نائيا وهكذا غاية الامر انه يأثم بتعمد اتلافه وله تأديبه على ذلك وانما لزمه تعدد التحصيل لحق الله تعالى هـ سم ٢٧٧ على منهج وقياس ما هر في نفقة القريب

من انما تبدل وان اقلها انه يجب على السيد ابدالها ان اتلفها القس وان تكررت ذلك منه وعبارة سم على منهج \* (فرع) \* لو اتلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكررت ذلك منه عدا غاية الامر ان له تأديبه على ذلك م ر هـ (قوله وان زادت على كفاية مثله) قال حج والواجب قول الشيع والرى نظير ما يأتي اى فى علف الدواب وسقيها وقضية احالة الشارح ما هنا على نفقة القريب ان الواجب الشيع المعتاد اللهم الا أن يقال المراد بالشيع الذى قدمه فى نفقة القريب انه لا غنا له فلا يحالف ما هنا (قوله وان لم يجب عليه ذلك لنفسه) اى وان اخبره طبيب عدل بحصول الشفاء لو تناوله وينبغي وجوبه اذا اخبره معصوم بهلا كه لو ترك الدواء (قوله لطراية) اى قطع طريق (قوله بطريقه الشرعى) وهو

أو نحوها المكلفة النفقة (سلم) المحضون الذى هو الاثنى (اليها) لانتفاء المخذ ورجعته \* (فصل) \* فى مؤنة المالك وتوابعها اذ لى نفقة ثلاثة أسباب الزوجية والبعضية وملك البين وما انتهى الكلام على الاولين شرع فى الثالث فقال (عليه كفاية رقيقة) ذكرنا كان اوائى واثنى (نفقة وكسوة) وسائر مؤناته حتى ماء طهارته ولوسفرا وثراب تيممه ان احتاجه (وان كان أعى زمنا ومدبرا ومستولدا) وابقا وصغيرا وهرى هوناو. سناجوا وموصى بنفقته ابدأ ومعارا وكسوة بالقوله تعالى وهو كل على مولاه ونسبره له مملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وخبر كنى بالمرء انما ان يحبس عن مملوك قونه رواه امام مسلم وقيس عافيم ما ما فى معناهما ولان السيد يكسبه وتصرفه فيه فلتزيمه كفايته وأفهم قوله كفاية رقيقة ان المعتبر كفايته فى نفسه وان زادت على كفاية مثله فتراعى رغبته وزهاده كفى نفقة القريب حتى يجب على السيد اجرة الطبيب ونغن الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء فى حق نفسه بداعية الطبع بل الرقيق أولى بذلك لان القريب قد يتكاف تحصيله وشمل كلامه كغيره مستحق القتل لطراية أو ردة أو نحوهما اذ لا تسقط كفايته بذلك لان قتله يتجوبه تعذيب يمنع منه خبر مسلم واذا قتلتم فاحسنوا القتل ولان السيد متمكن من منع وجوبه عليه اما بازالة ملكه واما بقتله لان له ولاية قتله بطريقه الشرعى وهذا فارق عدم وجوب كفاية قريبه اذا كان غير محترم ويستغنى المكاتب ولو فاسد الكتابة فلا تجب كفايته على سيده لاستقلاله بالکسب ولهذا تلزمه كفاية ارقائه نعم ان احتاج لزمته كفايته كما سبأ فى الكتابة وكذا الوجه نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه نفقته وهى مسئلة عزيزة النقل ويلزمه فطرة المكاتب كتابة فاسدة اهدم نكترها كل يوم وكذا اتستغنى الامة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها على زوجها ونفقة وكسوة منصوبان على التمييز والمعتبر فى كفايته عرف البلد بالنسبة لارقائهم (من غالب قوت رقيق البلد وأدمهم وكسوتهم) من حنطة وشعير وزيت وسمن وكنان وقطن وصوف وغيره ولا بد من مراعاة حال السيد أيضا فى يساره واعساره فيجب ما يليق بحاله من رفيع

القتل بالسيف (قوله نعم ان احتاج) ظاهره ولو كانت الكتابة صحيحة ويضيد قوله وكذا الوجه نفسه الخ (قوله نفقتها على زوجها) اى بأن سلت له لابلانها (قوله من غالب قوت رقيق البلد) قال الماوردى والمراد بذلك انه من جنس طعام المتوسطين لا المترفهين ولا المقترين قال وعليه ان يدفع اليه طعامه مخبوزا وادمه مصنوعا بخلاف الزوجة وكان المعنى فيه انه لا يتقرب لاصلاحه هـ حج (أقول) لو دفع اليه الحب ومؤنته ومكنه من اصلاحه باستئجار ونحوه فالوجه الا اكتفاء بذلك هـ سم على منهج (قوله ولا بد من مراعاة حال السيد الخ) اى ولا بد ايضا من مراعاة حال العبد جلا لوعده كما يدل علمه قوله قال والمعروف عندنا الخ



ولا يخالف هذا ما يأتي عن الشارح من انه يكره تفضيل النقيض من العبد لانه قيده ثم بان تكون قفاسته لذاته وما هنا فيها  
لو كانت النفاسة لسبب النوع والصفة كالروى مع الزنجي (قوله وجب ستر العورة الخ) معقد (قوله ستر ما بين السرة والركبة)  
اي ولو اتى وينبغي أن يحمله اذ المبرد خراجها ٢٧٨ بحيث تراها الاجاب والاوجب ستر جميع بدنهما (قوله عدم استحبابه

البنس الغالب وخ. يسهل خبر الشافعي للمملوك نفقة وكسوته بالمعروف قال والمعروف  
عندنا المعروف لما يملكه ولو كان السيد يأكل ويلبس دون المعتاد غالباً بخلاف أورياضة  
لزمه لرقية رعاية الغالب ولو تنعم بما هو فوق اللائق استحب أن يدفع اليه مثله ولا يلزمه  
(ولا يكفي ستر العورة) وان لم يتأذ بحرق ولا برد لان ذلك يعد تحقيراً له قال الغزالي وهذا  
يلاذنا اخر اجاب بلاد السودان ونحوها كافي المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب  
فلو كانوا لا يستترون أصلاً وجب ستر العورة لحق الله تعالى ويتخذ من التعليل ان  
الواجب ستر ما بين السرة والركبة (ويسن أن يناوله بما ينتم به من طعام وادم وكسوة)  
خبرناهم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من  
طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي حمله الشافعي على الندب اوعلى الخطاب لقوم  
مطاعمهم وملابسهم متقاربة أو على انه جواب سائل علم حاله فأجابه بما اقتضاه الحال انهم  
يتجه في أمر دجيل يخشى من تنعمه بنحو ملبوسه لحوق ريبة من سوء ظن به ووروع  
في عرضه عدم استحبابه حينئذ والافضل أن يجلسه السيد معه لاكل اي حيث لا ريبة  
تلحقه فيما يظهر ليتناول القدر الذي يشتهي فان لم يفعل أو امتنع هو من جالوسه معه  
فوقراله فليروغله في الدسم لقمة كبيرة تسد مسد الاصغرة يهيج الشهوة ولا تقضى  
الهمة أو لقمتين ثم يناوله ذلك وهذا من ولي الطبخ كد خبر الصحابي اذا أتى احدكم  
خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه فليناول له لقمة أو لقمتين أو كلمة أو كلمتين فانه ولي حره  
وعلاجه والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوتها والامر في الخبر  
محمول على الندب ندب بالتواضع ومكارم الاخلاق ونقل الاسنوي نصاً حاصله الوجوب ثم  
قال فظهر أن راجع عند الشافعي الوجوب على خلاف ما رجحه الرافعي وردة الاذرى  
بان النص لا يدل على ذلك بل على ما رجحه الرافعي ولو أعطى السيد رقيقه طعامه لم يجزله  
تبدله بما يقتضى تأخير الاكل الاصلحة للرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه  
كره في العبيد وسن في الاماء (وتسقط كفاية القن) (بعض الزمان) كنفقة القريب فلا  
تصير ديناً الا بقرض قاض او نحوه وقد قال الروياني قولاً الحاكم لعبد درجل غائب  
استذن وأنفق على نفسه جاز وكان ديناً على سيده (ويبيع القاضى فيها ماله) ان امتنع  
منها أو غاب كافي نفقة القريب وتحريره ان الحلة كم يؤجر جزاً من ماله بقدر الحاجة  
أوجه ان احتج اليه أو تعذر ايجار الجز فان تعذر ايجار باع جزاً منه بقدر الحاجة  
أو كله ان احتج اليه أو تعذر بيع الجزه هذا في غير محجور عليه اما هو فيعين فعل الا حظ

حينئذ) اي بل تنبغي الكراهة  
(قوله ولا تقضى الهممة) بفتح  
النون اي الحاجة والشهوة كما  
في القاموس (قوله او كلة) اسم  
للمأكول وفي شرح مسلم للثوري  
اما الاكلة فبضم الهمزة وهي  
اللقمة (قوله ونقل الاسنوي الخ)  
ضعيف وقوله لم يجزله اي للسيد  
(قوله تأخير الاكل) اي من طعام  
آخر (قوله الاصلحة للرقيق)  
قضيه انه لا تراعى مصلحة السيد  
في ذلك وان لم يؤذ به الى تأخير  
فاحش وينبغي أن يحل ذلك ما لم  
تدع اليه حاجة حاقة كان حصل  
للسيد ضعف يشق على السيد  
عدم اطعامه فأراد أن يقدم له  
ما دفعه للعبد ثم يأتي سيده للعبد  
بعد زمن لا يتضرر فيه العبد  
بالتأخير اليه (قوله الا بقرض  
قاض ونحوه) وقياس ما قدمه  
في نفقة القريب انها انما تنصير  
ديناً على السيد اذا اذن له القاضى  
في الاقتراض واقترض أو أمر  
القاضى من ينفق على الرقيق  
ويرجع بما نفقه وفعل (قوله في  
غير محجور) هذه التفرقة يخالفها  
ما مر له ان القاضى ونحوه انما  
يفعل الا صلح وعجارة شيخنا

الزيادة نقل عن ج نصها واقتضاء كلامهما من انه يتخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله كما هو معلوم له  
على ما اذا استوت مصلحتهم في نظره والاوجب فعل الاصلح منها فقول جمع يجب الايجار ولا يحمل على ما اذا كان اصلح  
وهي الاظهر الموافقة لنظرهما

(قوله والاقتراض) أى اقتراض القاضى من بيت المال على مغل السيد (قوله ولو ولد القاضى) قضيته انه لو كان له مال فى غير بلد القاضى وامكن احضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر بازالة ملكه عن العبد ولو قيل ان القاضى يقترض عليه الى ان يحضره الله اذ ارأى ذلك مصلحة لم يبعد (قوله فنفقته فى بيت المال) قرضا اه ح ٢٧٩  
أى ما لم يكن السيد فقيرا محتاجا الى خدمته الضرورية اخذاً من كلام الشارح الاتى فيكون تبرعا لا قرضا وسبأنى ذلك فى قول الشارح (قوله أومحتاجاً) لاولى اسقاط أو (قوله فيجب نصف نفقته) معقد (قوله المعجوز عن نفقته) أى كلها (قوله وهذا) أى كلام المصنف (قوله بل تؤجر) أى بوجوب أو قوله أو تزوج تقدم قبيل نفقة القريب ان السيد لا يجبر على تزويجه اولا على بيعها من نفسها وانما يجبر على تخليتها للكسب أو ايجارها فان تعذر ذلك فنفقتهما فى بيت المال وهو صريح فى انه يتفق عليهما من بيت المال وان امكن تزويجه او ما هنا صريح فى ان التزويج يقدم على بيت المال الا ان يقال ان ما هو المحمول على ما اذا اراد السيد تزويجها ومات قدم محمول على خلافه وبؤيده ان الكلام ثم فبين حضر مولاه امام من غاب عنها مولاه ولم يعلم له مال ولا لها كسب فتزوج وحيث فرض ذلك كان التزويج بغير رضا السيد ومعرفة (قوله فان لم يمكن) أى الاجارة والتزويج (قوله ويجبر) بنسب الياء من أجبر (قوله ووضع

له من بيع القن او اجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض على مغله (فان فقد المال) بأن لم يكن للمالك مال ولو ياد القاضى فقط فيما يظهر لا تنفاه سلطنته عليه حينئذ والمالك حاضر مجتمع من اتفاقه وتذرت اجارته (أمره) القاضى بايجاره أى ان وفى عيونه فيما يظهر أو بازالة ملكه عنه (بيعه أو عتاقه) دفعه للضرورة والقصد ازالة ملكه عنه فان لم تمتنع أجره الحاكم عليه أو باعه كما مروى يستدين عليه الى اجتماع قدر صالح عليه فيباع حينئذ ما يفي به على الاصح فى الروضة قال الاذرى وغيره ومجمله اذ لم يتيسر بيعه شيئا فبأى بقدر الحاجة كالعقار فان تيسر ذلك كالحبوب والمناغات تعين اى بالاستدانة اه وهو مأخوذ من كلامهم فان تعذر بيعه واجارته فنفقته فى بيت المال فان فقد فعلى المسلمين لانه من محاو يجهم قال ابن الرفعة وتنفذ كفاية الرقيق لملكه لان الكفاية عليه وهو المعنى بانه من محاو يجهم للمسلمين لا للرقيق قال الاذرى وظاهر كلامهم انه يتفق عليه من بيت المال والمسلمين مجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا الى خدمته الضرورية والا فينبغى ان يكون ذلك قرضا اه قال القمولى من نصفه حر ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الاخر عليه فان عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته فى بيت المال وقال الزركشى وغيره نفقة البعض اى المعجوز عن نفقته فى بيت المال ان لم يكن بينهما مهياة والافعلى من هى فى نوبته اه وهذا فى غير أم الولد ما هى فلا تباع قطعا ولا يجبر على اعتاقها فى الاصح بل تؤجر أو تزوج فان لم يمكن فنفقتهما فى بيت المال (ويجبر) السيد ان شاء (أتمه) ولوام ولد (على ارضاع ولدها) أى يجوز له ذلك سواء كان منه أم أمه أو كان له من زوج أو زنا أو حرا لان لبنها ومنافعها له بخلاف الزوجة فان الزوج لا يملك ذلك منها ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان فيه تفريقا بين الوالدة وولدها الا عند الاستمتاع بها فله منعها منه ووضع الولد عند غيرها الى فراغ استمتاعه والا اذا كان الولد حرا من غيره أو أمه أو غيره فله منعها من ارضاعه غير البه الذى لا يعيش الا به ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده أو ماله فله ابن الرفعة وغيره عن الماوردى واقروه وله طلب اجرة الرضاع من أبى ولدها الحر ومن سيد ولدها الرقيق ولا يلزمه التبرع به كما لا يلزم الحرية التبرع به فان تبرع به كان له ذلك وان لم ترض به (وكذا غيره) أى غير ولدها (ان فضل عنه) أى عن ربه اما لغزارة لبنه أو لقله شربه أو لا غشائه بغير اللبن فى أكثر الاوقات أو موته اما حكمه تكليفها غيره من سائر الاعمال التى تطبقها اما اذ لم يفضل عن ربه فلا يجبرها على ارضاع غيره ولو باجرة لقوله تعالى لا تضار والدته بولدها ولان طعامه اللبن فلا ينقص عنه

الولد) ومعلوم ان ذلك حيث لا ضرر على الولد (قوله أو أمه أو غيره) أى كان اوصى به (قوله فله منعها من ارضاعه غير البه) أى اما هو فليس له منعها من ارضاعه لكن لا يجب عليه ذلك مجانا خلافا لركشى شرح روض اه سم على منهج (قوله ولا يلزمه التبرع

(قوله ولا ضرر) من جملة التعليل (قوله واقتصر في كل) قد يتقابل الضرر ان كان قطمه قبل الحولين يضره وارضاعه حيثئذ يضرها فخر حكمه اه سم على منهج (أقول) ولعل حكمه ان الاب يجب عليه ارضاعه لغيرها ان أمكن والا فلا يجب على الام بل يقطع وان لحقه الضرر (قوله ٢٨٠) فلا يرد عليه ما زدناه) أي في ارضاعه بعد الحولين من قوله ولا ضرر الارضاع الخ

(قوله وليس لها استقلال بارضاع) أي بعد الحولين وقوله ولا نظام أي قبل الحولين أو بعدهما (قوله حيث لا ضرر) استدراك على ما يؤيدهم الكلام السابق من استواء الاخرين (قوله بانه يسن عدمها) أي الزيادة اقتصارا على ما ورد (قوله في بعض الاوقات) أي حيث لا يضر بان يخشى منه محذورين فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وان لم يخش منه ذلك المحذور اه حج واعمل الاحتمال اقرب وبقي ما لو رغب العبد في الاعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظروا اقرب عدم الوجوب لانه الذي ادخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لانه قد يؤدي الى ضرر يجر الى اتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك تفويت مالية على السيد يمكنه فينسب اليه في منزل منزلة مالو مباشر اتلافه (قوله أو جعل أمته على الفساد) أي فلو تنازعا في ذلك صدق السيد (قوله لانه اعقد معاوضة) كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر اه حج (قوله حسبا يتفقان)

كالقوت وقد علم مما مر ان هذا اذا كان ولدها حرا من السيد أو عملا كاله والافله ان يمنعها من ارضاعه ويسر ترضعها غيره (و) على (قطمه قبل حولين ان لم يضره) بأن اجتزأ بغير اللبن لانه قد يريد التمتع به ولا ضرر على الولد في ذلك (و) على (ارضاعه بعدهما ان لم يضرها) ولا ضرر الارضاع واقتصر في كل من القسمين على الاغلب فلا يرد عليه ما زدناه سواء كفاء غير اللبن أم لا لان لبنها ومنافعها له كما مر وليس لها استقلال بارضاع ولا نظام اذا حق لها في التربية (والحررة حق في التربية فليس لاحدهما) أي الابوين الحريين ويتجه الحاق غيرهما من له الحضنة عند فقدهما بهما في ذلك (قطمه قبل حولين) من غير رضا الاخر لانهما تمام مدة الرضاع فان تنازعا أجيب الداعي الى اكمال الحولين الا اذا كان القطام قبلهما اصلح للولد فيجاب طالبه كقطمه عند جعل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها وكلامهم محمول على العالب كما ذكره الاذرى (ولهما) ذلك (ان لم يضره) لقوله تعالى فان اراد افضالا عن تراض منهما وتشاور أي لاهل الخبرة ان ذلك يضر الولد ولا فلا جناح عليهما (ولا احدهما) قطمه (بعد حولين) من غير رضا الاخر ان لم يضره بان اجتزأ بالطعام وكان في فصل معتدل لما مر (ولهما الزيادة) على الحولين لما مر حيث لا ضرر لكن أفتى الحنطاطي بانه يسن عدمها (الاحاجة) (ولا يكف رقيقه) عملا على الدوام (الاعمال يطيقه) على الدوام فيجوز له تكليفه اباه ويتبع في تكليفه ما يطيقه العادة كإراحته في وقت القبولة والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار وارا حته من العمل اما في الليل ان استعمله نهرا أو في النهار ان استعمله ليلا وان اعتادوا خدمة الارقاء نهرا مع طرفي الليل اتبع عادتهم فعلم انه لا يجوز له ان يكلفه عملا على الدوام لا يطيقه غير مسلم المار فلا يجوز له ان يكلفه عملا على الدوام بقدر عليه يوم أو يومين ثم يعجز عنه فعلم انه يجوز له ان يكلفه الاعمال الشاقة في بعض الاوقات ولو كاف رقيقه ما لا يطيقه أو جعل أمته على الفساد اجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا في خلاصه كما قيده الاذرى ويجب على الرقيق بذل جهده في العمل وترك الكسل فيه (وتجوز تخليجته) أي القن (بشرط رضاهما) فليس لاحدهما اجبار الاخر عليهما لانها عقد معاوضة فاعتبر فيه التراضي كغيره ويؤخذ من كونها عقد معاوضة اعتبارا للصيغة من الجانبين وان صريحها خارجتك وما اشتق منه وان كتابتها بذلتك على كسبك بكذا ونحوه (وهي خراج معلوم) (يؤديه كل يوم أو اسبوع) أو شهرا أو سنة مما يكسبه حسبا يتفقان عليه ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا طيبة صاعين أو صاعا من ثمر أو امرأته ان يخففوا عنه خراجهم وروى البيهقي انه كان للزبير

وقع مثل هذا التركيب في كلام البيضاوي حيث قال ثم قيل للناس ما نزل اليهم حسبا عن ابيهم وكتب عليه ألف خبر وما نصه في قوله حسبا أي قدر ما تعاق بين ونزل يقال ليكون عملا بحسب ذلك أي بقدره وقد تسكن السين في الضرورة ومنه في السيد وهو يقيدانه بفتح السين وان السكون ضرورة (قوله اعطى ابا طيبة) أي لما جمعه اه حج

(قوله وماتى انت) أى من الدراهم الفضة (قوله وتوسيع من سيده) أى فلأراد سيده اخذ منه هل يجوز لكونه لأملاكه أولا لا التزامه جعله للعباد بعهده معاوضة الذى يظهر الاول اخذ من قوله فالزيادة بتوسيع ثم رأيت العراقي صرح بذلك وقال حج وبصرف فيها كالحر (قوله مصلحة) أى ان رأه مصلحة (قوله نظير ما مر) لا يفتى انه قد يكون بحيث لو اخرجها كتب ذلك القدر والى ما يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة يجوز اعتبارها وان لم تعذر بيعه ٢٨١ بل قد تكون اصلح من بيعه اه سم

على حج (قوله علف) لولم يمكنه علمها خلاها للرعى مع علمه انها لا تعود اليه فينبغي ان لا يحرم ذلك وان لا يكون ذلك من باب تسيب السواقي الحرم لان هذا ضرورة ومن ذلك ايضا مال الملك حيوانا باصطفا ودون علم له اولادا يتصرفون بقدره فالوجه جواز تحليته ليذهب لاولاده ولا يكون من باب التسيب وفي الحديث ما يدل له نعم ببقى الكلام فيما لو خلاها للرعى وعلم انه لا تعود بنفسها لكن يمكنه ان يتبعها في المراعى ويرجع به لعل يجب عليه ذلك وقد يقبحه الوجوب حيث لا مشقة دون ما اذا كان مشقة فليحرم اه سم على منهج (قوله بفتح الخاء وكسر ها) والكسر أكثر قال في المختار الخشاش بالكسر الخشرات وقد تفتح (قوله حتى تصل لاول الشبع) قد تقدم في نفقة القريب للشارح مانصه وبعبر رغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه المالجوع لانام الشبع كما قاله الغزالي أى

الف مملوك يؤذن الخراج لا يدخل بيته من خراجهم شيئا بل بتصدق بجمعه ومع ذلك بلغت تركته خمسين الف وماتى الفرواه البيهقي ويشترط ان يكون له كسب مباح دائم حتى بالخراج فاضلا عن نفقته وكسوته ان جعلها ما فيه فالزاد كسبه على ذلك فالزيادة بتوسيع من سيده له وان يكون ممن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر ولو اخرجها على ما لا يحق له لم يجوز ويلزمه الحاكيم بعدم معارضته فقد روى الشافعي بسنده عن عثمان انه قال في خطبته لا تسكفوا الصغير الكسب فيسرق ولا الامة غير ذات الصنعة فتكسب بفقرها وكذا رواه البيهقي ووقع في النهاية عزوه الى عمر ويجوز المقص في بعض الايام بالزيادة في بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده وما يجزه بعضهم من ان لاولى مخارجه قن تحجوره مصلحة محل تطرلان فيها تبرعا وان كانت باضعا في قيمته وهو ممنوع منه نعم لو انحصر صلاحه فيه او تعذر بيعه نظير ما مر آخر الخبر من بيع ماله بدون غن مثله جاز للضرورة ويكره ان يقول المملوك للمالك ربي بل يقول سيدي ومولاي وان يقول السيد عبدى وأمتى بل يقول غلامى وجارى يتي أو فتاى وقتاى ولا كراهة في اضافة رب الى غير المكاف رب الدار ورب الغنم ويكره ان يقول للفاسق او للمتهم في دينه يا سيدي (وعليه) أى مالا دواب لم يرد بيعها ولا ذبح ما يحل منها (علف) بالسكون كما يحطه وهو القمل وبقيعها وهو العلف ان لم تألف السوم (دوابه) المحترمة وان وصلت الى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجه (وسقيها) ويقوم مقامها ما تحلته للرعى وترد الماء ان الفت ذلك واكتفت به لحمة الروح ولغير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة حبست الاهى اطعمتها ولاهى ارسلت انا كل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسر ها أى هوامها والواجب علفها وسقيها حتى تصل لاول الشبع وارى دون غايته او يجوز غصب العلف لها وغصب الخيط لجراحتها ايدها ان تعينوا لم يباح كما يجوز سقيها الماء والعدول الى التيمم بل يجب كل منهما حيث لم يحتمل مبيع تيمم كما هو ظاهر وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه أو يرسله أى لياكل لا كسوائب الجاهلية أو بدفعه لمن له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ايهاك جوعا ولا يجوز حبس الكلب الحقور لئلا جوعا بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه ويجرم تكليفها على الدوام ما لا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة

٣٦ به من المبالغة فيه واما اشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ومثله ثم فى حج واحال حج ما هنا ونفقة الرقيق بعد التعبير فيه ما قبل الشبع على ما مر في نفقة الفر ي فيه ون المراد بال الشبع هنا الشبع عرفا لا المبالغة فيه (قوله يدها) أى وقت الاخذ لا باقى القيم ولا بقيمة وقت التلاف (قوله بل يجب كل منهما) أى من سقيها والتيمم أو هو والغصب والثانى هو الظاهر (قوله ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة) ومثله النخس حيث اعتد لئله فيجوز بقدر الحاجة

وقوله والبغال أي ونحوها حيث  
لم يندفع الضرر إليه (قوله فان  
لم يكن له مال باعها) قضية ما ذكره  
هنا وفي نفقة الرقيق انه لا يبيع  
شيئا منهم ما الا اذا لم يكن له مال  
غيرهما وتقدم لمج في نفقة  
الرقيق ان الحاكم يرى اعي ماله  
الاصلح من بيع الرقيق أو غيره من  
اموال السيد (قوله ويأتي ماله  
هناك) أي من كونه قرضا وغيره  
(قوله والراجح تقديم غير المأ كقول)  
أي بان يذبح له المأ كقول (قوله ولا  
يجلب) بضم اللام كما يأتي  
عن المختار (قوله قال الرافعي وقد  
يتوقف الخ) معتد وقوله في  
الاكتفاء أي ويقال يجب ان  
يترك له ما ينبغي من غوامثه (قوله  
ويحرم عليه ان يجلب) قال في  
المختار جلب يجلب بالضم جلبا  
يفتح اللام وسكونه (قوله اثلا  
يؤذيها) أي فلو علم لحوق ضررها  
وجب قصها (قوله من اصل الظاهر  
أي من الجلد الذي يلقى الظاهر  
بجئت لا يترك عليه شيئا (قوله  
ويمكن جعلها على كراهة التحريم)  
قال شيخنا الزايد زيادة على  
ماد كرو قد يحمل على ما لا تعذيب  
فيه اهـ (قوله ودار لا تجب  
عمارتها) راعى في تأنيب الضمير  
معنى ما

ونخرج بالمحترمة غيرها كالقواسق الخس قال الاذرى هل يجوز الحرق على الجمر الظاهر  
انه ان لم يضرها جازوا الافلا والظاهر انه يجب ان يلبس الخيل والبغال والحمير ما يقيها من  
الحرق والبرد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضررا يبين اعتبارا بكسوة الرقيق ولم ار  
فيه نصا اهـ وهو ظاهر وفي كتب الجنب له وهو جار على القواعد انه يجوز الانتفاع  
بالحيوان في غير ما خلق له كالبقر للركوب والابل والاحمل والحمير للحرث وقوله صلى الله  
عليه وسلم بينما رجل يسوق بقره اذا اراد ان يركبها فقات انالم يخلق لذلك متفق عليه  
المراد انه معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك (فان امتنع) من القيام بكفاية دابته  
المحترمة (اجبري المأ كقول على يسح) أو اجارة (أو علف أو ذبح وفي غيره على يسح) أو اجارة  
(أو علف) صوناه عن التلف فان امتنع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه وظاهر ان ماله  
في الرقيق يأتي هنا فان لم يكن له مال باعها الحاكم او جزأ منها وأجرها عليه فان تعذر ذلك  
فصلى بيت المال كفايتها فان تعذر فبلى لمسلين كنظيره في الرقيق ويأتي ماله هناك ولو  
كان عنده حيوان يؤكل وآخرا لا يؤكل ولم يجد الا نفقة احدهما وتعذر بيعهما فهل  
يقدم نفقة ما لا يؤكل ويذبح المأ كقول أم يسوي بينهما فيه احتمالان لابن عبد السلام  
قال فان كان المأ كقول يساوي الباق وغيره يساوي درهمه ما فيه نظر واحتمال اهـ والراجح  
تقديم غير المأ كقول في الحالين (ولا يجلب) من لبنها (ما يضر ولدها) أي يحرم عليه ذلك لانه  
غذاء وكافي ولدا لامة بل قال الاصحاب لو كان لبنها دون غذا ولدها وجب عليه تكميل  
غذائه من غيرها وانما يجلب القاضل عن ربه قال الروابي والمراد ان يترك له ما يقيه حتى  
لا يموت قال الرافعي وقد يتوقف في الاكتفاء به هذا قال الاذرى وهذا التوقف هو  
الصواب الموافق لكلام الشافعي والاصحاب وقال الزركشي بعد كلام الرافعي وهو كما قال  
وقد صرح الماوردي وغيره بالخلافه بولد لامة في ذلك واستثنى ما اذا عدل به الى غير لبن  
أمه واستمرأه فانه يجوز لان القصه مسقيه ما يحجب به فان اياه ولم يقبله كان احق بلبن أمه  
ويحرم عليه ان يجلب ما يضرها القبله العلف ويحرم عليه ترك الحلب ان ضررها والا كره  
للاضاعة ويستحب أن لا يستقصى الحلب في الحلب بل يترك في الضرر شيئا وان يقص  
انقصاره فلا يؤذيها ويحرم جزا الصوف من اصل الظاهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه ممان  
تعذيب الحيوان قال الجويني ونص الشافعي في حرمة على الكراهة ويمكن جعلها على  
كراهة التحريم للتعديل الماروي يجب على مالك النمل ان يبيع له من العسل في الكوارة قدر  
 حاجته ان لم يكفها غيره والا فلا يلزمه ذلك لانه كاف في الشتم وتعذر خروجهما كان المبق  
كثيرا فان قام شيء مقام العسل في غذائهم لم يتعين العسل قال الرافعي وقد قيل يسوي  
دجاجة ويعلقها يساب الكوارة فتأكل منها ويجب على مالك دود القز ما يحصل ورق  
التوت ولو يشرائه واما تخليته لاكله ان وجد ثلاثا لم يكفها فائدة ويجوز تشبيهه عند  
حصول نوله وان هلك به كما يجوز ذبح الحيوان (ومال الروح له كفنة ودار لا تجب عمارتها)



(قوله حتى تخرب) بفتح الراء قال في المختار خرب الموضع بالكسر ثم اياه خرب اه (قوله كالفاء المتاع في البحر) أي بلا غرض لما مر من انه يجب على راكب السفينة اذا اشرف على الغرق القاء ما لا روح فيه لما فيه روح الى آخر ما يأتي (قوله ان كان سبيلها اعمالا كالفاء الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر بانياته ثم التي ما اغترفه ٢٨٣ في البحر فانه ملوكه تنازع فيه الفضل ويحببه

وقال شيخنا طب عدم التحريم هنا لان ما يغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون حقيقا ومنه جنس الحقيق غالبا وما وضع على الاياحة والاشجار لا يحصل بالقائه ضرر بوجهه وينبغي ان يكون مثل ذلك القاء المطب من المطب وكذلك الحشيش وأقول بل ينجبه جواز القاء ما اغترفه من البحر على التراب أيضا اه سم على منهج (قوله ووضع المال في الحرز ساقط) أي لان قوله قد يشق بقيد حرمه الترك اذ لم تكن فيه مشقة كضم السكم وبعبارة سم على منهج قد يفهم التحريم فيما لا مشقة فيه بوجهه كافي ترك تناول دينار على طرف ثوبه أو بالقرب منه أو ضم كفه عليه ونحو ذلك وهو ظاهر جدا فلينأمل ثم رأيت مر افاده اه (قوله) فالظاهر ان على الحاكم ان يسهى في حفظه ويجوز له ان يأخذ من مال الصبي قد راجعته مثل عمله فيه وان كان واجبا ولم يكن له في بيت المال في مقابلته شيء نحو ذلك وقد يسهل قواهم للولي ان يأخذ من مال المولى عليه اجرة مثله ان لم يكن ابا ولا جدا وله ما اخذ

على مالهما وعلاه المتولى بأن ذلك تنمية للمال ولا يوجب تنمية بخلاف البهائم يجب على علقها لان في تركه اضرار اياها وقرق غير بصحة الروح اليه بشير قولهم الم كور قال في الاستقصاء ولهذا يأنم بجمع فضل الماء عن الحيوان ولا يأنم بجمع من الزرع وتقل الشيطان عن المتولى كراهة تركها حتى تخرب وكذلك يكره ترك سقى الزرع والاشجار عند الامكان لما فيه من اضاءة المال قال الاسنوي وقضيته عدم تحريم اضاءة لكنهما صرحا في مواضع بغيرهما كالفاء المتاع في البحر بلا خلاف فالصواب ان يقال بغيرهما ان كان سبيلها اعمالا كالفاء المتاع في البحر وعدم بغيرهما ان كان سبيلها ترك اعمال لانها قد تشق ومنه ترك سقى الاشجار المرهونة بتوافق العاقدين فانه جائز خلا للروايات اه وعلم من تعليل الاسنوي ان الاعتراض عليه بان مجرد تلك الاعمال لا تنكح بل لا بد من تنمية اياها بالشاقة ليحترز من نحو ربط الدراهم في السكم ووضع المال في الحرز ساقط قال العمد في قوله ترك سقى الاشجار صورته ان يكون لها ثمرة تنفي بموتة سقيها والا فلا كراهة قطعها قال ولو اراد بترك السقى بتجفيف الاشجار لا جمل قطعها للبناء والوقود فلا كراهة أيضا اه وهذا في مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقى وغيره وفي الطلاق اما الوقف فيجب على ناظره عمارة وحفظه على مستحقه عند تمكنه منها اما من ريعه أو من جهة شرطها الواقف وفيما اذ لم يتعلق به حق لغيره فاما لو اجر عقاره ثم اخلت فعليه عمارة ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستأجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان يتصب من ريعه عقاره ويسقى زرعه وغيره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغيب كالحجورين وكذلك لومات مدبون وترك زراعه وغيره وتعلق به ديون مستغرفة وتعذر ريعه في الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسهى في حفظه بالسقى وغيره الى ان يساع في ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا فن خاص اه وهو ظاهر والزيادة في العمارة على الحاجة خلاف الاولى ورمي بغيره كراهته وفي صحيح ابن حبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يؤجر في نفقة كلها الا في هذا التراب وفي ابى داود كل ما انفق ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا مال الا لا بد منه أي ما لم يقصد بالانفاق في البناء مقصدا صالحا لا معلوما ولا تكره عمارة الحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة اذرع وان فيه الوعيد الشديد محمول على من فعل للخيل والتقاخر على الناس ويكره لانه ان يدعو على نفسه أو على ولده أو ماله

الاقل من اجرة المثل وكفايتهما (قوله الاما) تأكيده لاول (قوله مقصدا صالحا) أي ومنه ان ينفق بغلته بصرفها في وجهه القريب أو على عبالة (قوله ولا تكره عمارة الحاجة وان طالت) أي بل قد تجب العمارة ان ترتب على تركها مقسدة بنحو اطلاع الفسقة على سرية مثلا وقوله محمول أي ما فيها

او خدمه تلزم مسلم في آخر كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له وأما خبر أن الله لا يقبل دعا جيب على حبيبه فضعه في تم الجزء السادس والحمد لله والمنة ونسأله الاعانة على تيمم الحج والعمرة بتاريخ ثالث ثوال المباركة سنة ثمان وستين وتسعمائة

على يد مؤلفه فقير غفور به محمد بن أحمد الرمي الانصاري الشافعي غفر

الله له ولوالديه ولشايخه وحبيبه وذويه ولجميع المسلمين ولا

حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله

وسلم على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه الطيبين

الطاهرين

آمين

(تم الجزء السادس ببلية الجزء السابع أوله كتاب الجراح)



(قوله ولا تدعوا على أولادكم) كرر لفظ لا إشارة الى ان كل واحد من المتعاطفات مستقل بالتمسك وانها ليس المراد النهي عن المجموع (قوله لا توافقوا الخ) قضية هذا السباق ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له فمصايب المظلوم بما دعا به عليه الظالم وان كان الظالم آمنا بإدعائه ولا مانع منه

6348  
51A

